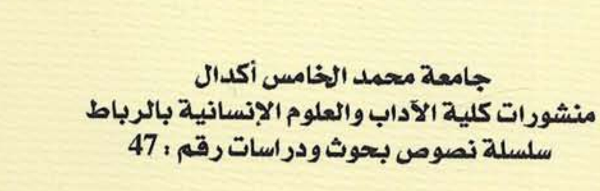



جامعة محمد الخامس أكدال
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة نصوص بحوث ودراسات رقم : 47



محمد كنبيب

المحميـون



المحميــون



جامعة محمد الخامس أكدال
منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط
سلسلة نصوص بحوث ودراسات رقم : 47



محمد كنبيب

المحميون

الكتاب : المحميون
تأليف : محمد كنبيب
سلسلة : بحوث ودراسات رقم 47
الناشر : كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط ، منشورات باب أنفا
حقوق الطبع : محفوظة للكلية بمقتضى ظهير 29-07-1970
الطبع : دار أبي رقراق للطباعة والنشر الرباط
التسلسل الدولي : 1113-0377
ردمـك : 978-9954-1-9470-6
الإيداع القانوني : 2010 MO 2471
الطبعة الأولى : 2011/1432

إلى روح والدي.

وروح صهري، بوكرين العلمي لعروسي

تغمدهما الله بواسع رحمته

كلمة شكر

في مستهل هذا الكتاب أود التعبير عن خالص شكري وامتناني لكل من ساهم في إنجازه، وأخص بالذكر كل من سهل بحوثي في الأرشيف الذي بنيت عليه دراستي، وفي طليعته ما هو محفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط، وبوزارة الخارجية الفرنسية بباريس وفرع الأرشيف الدبلوماسي المحدث بمدينة نانط، ووزارة الحربية بقصر فنسان (باريس)، ووزارة الخارجية البريطانية بلندن، والأرشيف الوطني (الأمريكي) بواشنطن؛ وقد اطلعت أيضا على المؤلفات والجرائد الخاصة بموضوع دراستي في الخزانة الوطنية (باريس) والخزانة البريطانية (لندن). فلمحافظي هذه الوثائق والخزانات أحر الشكر.

وفي هذه الكلمة سوف لن أنسى التعبير عن عميق امتناني لجرمان عياش؛ لقد أشرف الأستاذ الراحل على خطواتي الأولى على درب البحث التاريخي، فتعلمت منه الكثير وعملت على التشبث بما كان يلح عليه بشأن الدقة في تحليل المعطيات التاريخية وبدل المجهودات اللازمة لاستنباط منطق الأحداث والوقائع.

يعود فضل إقدامنا على التعامل مجددا مع إشكالية الحمايات الأجنبية والتجنيس بمغرب القرن التاسع عشر وطرح امتدادات وتداعيات هذه الظاهرة الأساسية إلى حدود ما بعد 1912 إلى الأستاذ عبد الرحيم بنحادة، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، الذي أبدى استعداده لنشر هذه الدراسة ووضعها رهن إشارة جمهور القراء والباحثين. كما أنه تفضل بإعادة قراءة بعض الفصول؛ فنود أن نعبر له عن جزيل الشكر وموفور الثناء.

وقد أصرت من جهتها السيدة أمينة مسناوي على إشراك منشورات باب أنفا في إصدار هذا الكتاب، على غرار مساهمتها السابقة في نشر المؤلف الذي

خصصناه ل"يهود المغرب، 1859-1948"؛ فلها مجددا خالص شكرنا.

وإبان انكبابنا على هذه الدراسة، اعتمادا على البحوث والمؤلفات التي تناولنا فيها سابقا تحولات المغرب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية فيما بين 1856 و1912 وخلال مرحلة الاستعمار، أمدنا الزميل والصديق خالد بن الصغير، وكعادته في مثل هذه الحالات، بما توفر لديه من وثائق ومراجع لها صلة ببحثنا. فله خالص الشكر على مساعدته وروح التعاون العلمي التي أبداها تجاهنا. كما أننا نشكر جزيل الشكر محمد المباركي ومحمد لعوان وثوريا برادة ومحمد أمطاط وحفصة الحايل وعبد الرحمن بحيدة ورحمة عشوبة على مساعدتهم التقنية.

ولن يفتني تجديد عبارات الشكر الحار والامتنان لزوجتي، أسية، على صبرها طيلة السنوات التي تطلبتها بحوثي وعلى مشاركتها المباشرة بجانبي في التنقيب في وثائق وزارة الخارجية البريطانية وبالخزانة البريطانية، وكذا على إعادة قراءة نصوص ما أنشره.

محمد كنبيب

تقـــديم

اللافت في السياق المغربي أن جرمان عياش لقن لجيل كامل من المؤرخين المغاربة (يمكن الحديث هنا عن"مدرسة الرباط") ذوق الأرشيف، وأنعش البحث عن الحقيقة التاريخية من خلال الوثيقة. كثيرون من ذوي النيات الحسنة سيتهكمون من الحقائق الوضعية المحدثة الثابتة داعمين هذا المد بمجموعة من الباحثين الذين درسوا بوفرة، خلال السبعينات، تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر.

بفضل تأثره بمنهجية وتوجه جرمان عياش الذي طالب بإلحاح بالعودة إلى الوثائق ودراسة النص، نجا محمد كنبيب لحسن الحظ من مزالق تيارين: الأول يبحث عن "فتاحة علب" شمولية لفك رموز الواقع، الآخر يفكك هذا الواقع-رغم خطر الغرق في التفسير- ويبالغ في تعقيد تاريخ بديهيات أولية يقوم عليها الوعي التاريخي الأساسي لأي شعب والتي بدونها ينعدم الوثاق المدني.

يشكل كتاب محمد كنبيب تكذيبا لاذعا للمرافعات اللاوضعية. لا تروم هذه الدراسة المشبعة بمعرفة غزيرة محبوكة بصرامة نزيهة وضع المحميين في قفص الاتهام أو تبرير مواقف المخزن، بقدر ما تتوخى إماطة اللثام عن منطق الأحداث والوقائع، وبالتالي تمكين القارئ من تفهم ظاهرة الحماية ليس كمجموعة من النوادر مرتبة بطريقة كرونولوجية ولكن كآلية وصيرورة وفعل اجتماعي.

- الحماية كآلية (ميكانيزم): يوضح محمد كنبيب كيف نمر في هذا المجال من الاستثناء (معاهدة 1767 أو بداية الانزلاق القانوني من الامتيازات إلى الحمايات) إلى مؤسسة قننت تدريجيا ثم قويت بمعاهدة 1856، ثم تسوية

بيكلار لسنة 1863، اتفاقية مدريد 1880 وغير ذلك من الترتيبات الظرفية.

هكذا فرض بطريقة تصاعدية سلم الحماية المبني على التمييز بين المحميين السياسيين، والمحميين القنصليين والسماسرة والمخالطين (الشركاء الفلاحيين). لقد انتشر"هوس الحماية" (على حد تعبير أحد أعضاء المفوضية الفرنسية بطنجة) من الأعلى إلى الأسفل مجتاحا كل جسم المجتمع المغربي، انطلاقا من صاحب الجاه المهدد بالإبعاد من دائرة المخزن والمعرض للتتريك ومصادرة ممتلكاته إلى الفلاح "مول الزوجة" في السهول الأطلسية الراغب في التسلل من الضرائب.

بين الكاتب بمهارة الحيل والخدع المستعملة بقصد الحصول والمحافظة على الحماية، وأوضح مدى التطابق الذي حصل بين عرض ممثلي القوى العظمى (المتسابقين للإكثار من عدد محمييهم)، وطلب المجتمع المحلي المتزايد باستمرار، وهو طلب شارك فيه حتى بعض الشرفاء وشيوخ الزوايا. لم يصمد عموما بجد أمام جاذبية هذا التيار الجارف سوى العلماء، حيث تعبئوا للتنديد بأهل الحمايات و"البصبور" (المجنسين)، وساندوا المجهودات التي بدلها السلطان في هذا الباب بإلحاح منه، معتبرين الحماية الأجنبية بمثابة فساد ورجس، و داعين جمهور المؤمنين إلى مقاطعة المستفيدين منها.

– الحماية كصيرورة:اعتبرت القوى الأوروبية الزاحفة الامتيازات الممنوحة لرعايا السلطان بمثابة سلاح مدمر سخرته للتدخل بعمق في أحشاء الدولة المغربية، منتهزة في تغلغلها هذا تفاحش اختلال ميزان القوة وتسارع الأفراد–أوروبيين ومغاربة–لاستغلال وضعهم القانوني الاستثنائي إلى أقصى درجة والعيش على حساب المخزن. لأن ما يبينه بمهارة محمد كنبيب هو أن الظاهرة أصبحت حمقاء تحت وطأة إلغاء القوانين ورفع القيود التي كانت تعوق فتح أبواب المغرب أمام الأجانب، مسببة بانحرافها هذا وزيغها ليس فقط شلل وظائف المخزن و"تعطيل الأحكام"، على حد تعبير السلطان، وإنما خلخلت أيضا آليات السوق و لعبة السلطات القنصلية.

فعندما يخزن تجار محميون بضائعهم في مستودعات مكشوفة على تخوم مدينة القصر الكبير(مثلا) لكي تسرق من طرف القرويين، ثم يطالبون بعد ذلك بتعويضات باهظة نظرا للأضرار التي تعرضوا لها...وعندما

يتصنع تجار القوافل حالات غارات بتواطؤ نفعي للسكان المشرفين على "طريق السلطان"، وبعدها يتذرعون ببطاقة الحماية ليتم تعويضهم منْ سرقات وهمية... وعندما أصبحت الضرائب في البادية لا تفرض إلا على الفلاحين الأكثر فقرا... آنذاك تنتشر وتتقوى "سيبة رسمية من كنه امبريالي" تقضم الدولة كالسرطان وتحبط المجتمع بأسره.

أمام كل هذه المظاهر وغيرها، كان طبيعيا، عقب إخضاع المغرب لمعاهدة فاس (30 مارس 1912)، أن تتعبأ الحكومة الفرنسية والإقامة العامة لتقويض صلاحيات وسلطات المفوضين والقناصل الأجانب فيما يخص منح امتيازات قضائية وجبائية لرعايا مغاربة. وقد أظهر صاحب الأطروحة بنجاح أن النظام المحدث بمقتضى معاهدة فاس شكل في ذات الحين تتويجا وإنكارا لظاهرة الحماية القنصلية.

الحماية فعل اجتماعي: يتقن محمد كنبيب فن ضبط المحميين ("أبناء الامبريالية المزعجين") في حالة تلبس ثابت. بمشرطه كمؤرخ يشق جراحا قديمة التأمت بطريقة سيئة، لا يظهر المحميون كضحايا وضعية معقدة لا تسمح رسم سلم للمسؤوليات ولا يظهرون كخونة لم يحترموا ميثاقا وطنيا ما، وإنما كفاعلين بإرادتهم وكمسؤولين عن تاريخهم.

لقد فرضوا أنفسهم كفاعلين، امتاز بعضهم بإبداعه و مهارته، في لعبة ذات رهانات متعددة ومتشابكة بين المخزن والقوى العظمى (نستعمل هنا مصطلحا معبرا بشكل رهيب يعود إلى ذاك العهد)، وبين شبكات السلطات القنصلية (استغلال التناقضات الثانوية للامبريالية حسب لغة السبعينات)، وأخيرا بين وسطهم أو طائفتهم وأنفسهم. تتجلى النتيجة الأهم في تشكيل مجموعة من ذوي الامتيازات القائمة على الحصانة الضرائبية والقانونية والسياسية، وهي حصانة تبيح سلوكيات وتتفرع عنها تصرفات مستفزة لعامة الناس.

الأمر ثابت على الخصوص بالنسبة للمجموعات اليهودية في موانئ المحيط الأطلسي، حيث انزوى نموذج تاجر السلطان التقليدي لفائدة التاجر المتخصص في الاستيراد والتصدير لحساب الشركات الأجنبية، ولحسابه الخاص. أثار بعض أعضاء هذه الفئة ردود فعل سلبية داخل الوسط اليهودي الذي حرص على التبرؤ من هؤلاء "التجار المغامرين" المتسمين أحيانا

بصفات لا تختلف كثيرا عن صفات قطاع الطرق الذين تضاعف عددهم من جراء تشنجات "الفوضى المغربية" في نهاية القرن. وسواء تعلق الأمر بمحميين مسلمين أو يهود، فإن هذه الظاهرة لا تساعد على انتشار الرأسمالية من الأسفل طبقا لتقدم اقتصاد السوق؛ ذلك أن المحميين لا يلتزمون لا بالمعايير التجارية التي يحددها الفقه ولا بقوانين وأعراف اقتصاد السوق التي يسير عليها النمط الرأسمالي. هنا تكمن ليس بقعة مظلمة وإنما فصل يستحق تحليلا وافيا في هذا البحث الذي حضره محمد كنبيب بدقة ثاقبة وذكاء كبير.

عندما نمعن النظر في أوضاع المحميين ونرصد تحركاتهم، فإننا نجد أنفسنا أمام مجموعة عينات من النماذج أو معرض للوحات رسمها صاحب هذه الأطروحة بقلم عبقري ولاذع أحيانا لتفحص ألوان الطيف الاجتماعي للبلاد: من بوبكر الغنجاوي، أكبر تجار مراكش، إلى الفلاح العبدي مرورا بنماذج كثيرة ودالة على تعقيد عالم الحمايات وخلفيات ولوجه وسلوكيات المستفيدين منه وتأثيره على أوضاع البلاد. ولكن كيف يمكن أن ننتقل من النموذج إلى المجموعة في غياب إمكانية فحص وثائق "دور" الاستيراد والتصدير (وثائق خاصة من الصعب جدا الوصول إليها)؟ لم يغامر محمد كنبيب في هذا الطريق وبإمكانه تبرير هذا بصعوبة تحديد الحواف اللينة جدا لكوكبة المحميين.

يقترح علينا هذا الكتاب الزاخر بمعرفة مبنية بإحكام قراءة صائبة للقرن التاسع عشر لا يسعنا سوى قبولها؛ في تناوله لموضوع الدولة المغربية، يبين محمد كنبيب بمهارة تآكل هذه الدولة تحت وطأة خليط مذيب تداخلت فيه أنشطة ومناورات القناصل والمحميين.

إن الإستنباط الثاقب الذي خلص إليه المؤلف يحوي في حد ذاته حقيقة سياسية، أخلاقية أو مدنية، حسب ما نريد. في عصرنا هذا، حيث يبدو من اللائق الدعوة إلى دولة متواضعة بل الأكثر من ذلك إلى الحد الأدنى من الدولة، يدعونا هذا الكتاب الثمين...، حسب اعتقادي، إلى النظر إلى الدولة بصفتها المحافظ الذي لا يمكن الاستغناء عنه لضمان النظام العام. لن نكون سذاجا ونعتبر أن هذا الجهاز محايد ويعلو فوق الخلافات الاجتماعية، كما أننا سوف لن نختفي خلف وهم اليقينية الدغماتية لنجزم بأنه لا يخدم سوى

مصالح الطبقة (أو الفئة) المهيمنة.

ليس من أدنى مزايا هذا الكتاب الذي ينطلق من موضوع دقيق وصعب، حثنا على تأمل مليا العلاقة الثلاثية القائمة بين الدولة والمجتمع والمحيط الدولي،- لا من زاوية المقاربة اللاتاريخية وجبر العلوم الاجتماعية والسياسية ولكن على ضوء التجربة التاريخية الفعلية بكل خصوصياتها، وإن مثل هذا الخيار ليشكل أفضل وسيلة لحمل الفاعلين وأصحاب القرار على استخلاص الدروس من الماضي وصقل تفكير (المواطن) المبالي بما يجري حوله.

دانييل ريفي
جامعة باريس I السربون

مقدمة عامة

واجه المغرب على غرار غيره من بقية البلدان الإسلامية والعربية، طيلة القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، مرحلة عصيبة وحاسمة في تاريخه، وذلك في سياق دولي عام تبوأت خلاله أوروبا الغربية مركز الصدارة؛ فهيمنت فيه على بقاع شاسعة من مختلف أرجاء المعمور، وسادت معه أنماطها الثقافية والحضارية. وهكذا، اهتز المغرب أيما اهتزاز أمام غزو فرنسا لجارته الجزائر. وسرعان ما تذوق مرارة أول هزيمة عسكرية تكبدها خلال تاريخه المعاصر في معركة وادي إيسلي (1844). ثم تلاها انكسار جلي لقواته في الحرب التي خاضتها ضد الجيوش الإسبانية (1859-1860) وأسفرت عن احتلال مدينة تطوان لمدة سنتين (1860-1862). وغداة هذه الهزيمة، تحتم على المغرب الرضوخ لشروط إسبانيا المنتصرة التي تضمنتها مقتضيات اتفاقية 1861. وكان الوقع شديدا في نفوس المغاربة الذين طالما نظروا إلى الإسبانيين باستعلاء واستصغار، مستخفين بقوة جارتهم الشمالية، وهم يظنون أنه من السهل التغلب عليها، بل وسحقها.

وبين الهزيمة العسكرية الأولى والثانية، أدى المغرب الثمن باهظا مقابل الحصول على مساندة بريطانيا العظمى، الدولة "المحبة"، في مواجهته لمحنته مع فرنسا و إسبانيا. وتمثل ذلك الثمن المرهق في توقيعه، سنة 1856، بعد مقاومة دامت بضع سنين، وصاحبتها ضغوط إنجليزية قوية وتهديدات واضحة، على معاهدة ملاحية وتجارية غير متكافئة، ساهمت مختلف بنودها في تمهيد سبل إدماجه في السوق العالمية. وتحقق ذلك الإدماج على حساب الاحتكارات السلطانية ونظام تجار السلطان، كما أنه أدخل البلاد في سلسلة متلاحقة من التحولات، فكان لها تأثيرها الواضح في بنياتها الاقتصادية والاجتماعية العتيقة.

ومن الطبيعي، أن تطرح حدة التغلغل الأوروبي، وما واكبها من تغييرات، إشكالية جوهرية تتمثل بالنسبة للمخزن بشكل خاص في ضرورة التفكير في أنجع الطرق، وفي الأخذ بأقوم الأسباب والوسائل اللازمة للتمكن من مواجهة تحديات العصر، والشروع في تحديث هياكل البلاد الموروثة عن الماضي السحيق، للحفاظ على استقلالها، والذود على حرمة أراضيها.

وفي إطار المنافسة الشرسة المحتدمة بين القوى الأوروبية، لم تتوقف حكوماتها، منفردة تارة أو متكتلة تارة أخرى، عن ممارسة ضغوط شتى على المغرب. واكتسى التغلغل الأجنبي، أثناء فترات الهدوء النسبي، طابعا سلميا، تمحور في الغالب حول شعارات مناداة السلطان والدوائر المخزنية العليا بالانفتاح على التقدم وبخوض غمار التحضر، وبالدعوة إلى الاهتمام بتحسين ظروف عيش عامة المغاربة. أما في مراحل الاضطراب والتوتر، فقد كان الأوروبيون يهددون باستعمال القوة ولا يترددون في توجيه بوارجهم المختلفة الأحجام، بل وقطعاً عديدة من أساطيلهم في بعض الأحيان إلى المياه المغربية، لحمل المخزن على الرضوخ وتحقيق الاستجابة لمطالبهم.

وبموازاة مع التهديد بقصف المراسي والنزول بالجيوش، اتخذت القوى الأوروبية من القانون، ومن حرصها على احترام المخزن لمقتضيات شروط المعاهدات، احتراما يتوافق مع التأويل الخاص بها لتلك الشروط المنتزعة منه، أهم الركائز لما سُمِّيَ بالتسرب السلمي. وبعد أن كان منح الامتيازات قاصرا في بداية الأمر على الأجانب دون غيرهم، لأسباب سياسية ودينية وتجارية وجمركية، بدأ نطاقها يتسع تدريجيا ليشمل بعض الرعايا المغاربة المسلمين واليهود. وما لبث الأوروبيون أن اتخذوا من تلك الامتيازات أداة فعالة سخروها بإتقان لتحقيق غاياتهم، وسلاحا فتاكا مكنهم من خلخلة البلاد وتفكيكها من الداخل، ومن النجاح بالتالي في إخضاعها لتبعيتهم، وهي تبعية استفادوا في نسج خيوطها من التجربة الطويلة التي اكتسبوها في الشرق الأوسط وآسيا على حساب الإمبراطورية العثمانية وإيران والصين.

واستهل الأوروبيون توزيعهم المُتَسق التنظيم لبطاقات الحماية بمنحها للمغاربة العاملين لدى رؤساء المفوضيات المعتمدين بطنجة ولدى القناصل المقيمين في بقية المراسي، إما بصفتهم مترجمين، أو كتاباً، أو حراساً واقفين على أبواب السفارات والقنصليات، أو خدماً في بيوت الممثلين الأجانب بمختلف أصنافهم. ثم انتقلوا تباعاً إلى توزيعها على كبار التجار المغاربة المتعاملين منهم مع الدور التجارية الأجنبية، إلى أن اتسعت دائرة المستفيدين من البطاقة نفسها، فشملت أهل البوادي، وهم "المخالطون" الذين جمعتهم مع الرعايا الأوروبيين معاملات فلاحية على سبيل الشركة في الزراعة وكسب الماشية. وتوجت القوى الأوروبية إستراتيجيتها المحكمة في توزيع الحمايات، حين أودت بها الجرأة إلى

بسط هذه الامتيازات بسطاً مثيرا، وعلى أساس اعتبارات سياسية وتوسعية واضحة، على شخصيات لها مكانتها البارزة في الأوساط الدينية والمخزنية، بدعوى مكافئتها على ما قدمته من "خدمات استثنائية" لهذه الدولة الأجنبية أو تلك.

هذا ولم تقف الأمور في حدود هذا المستوى، إذ ظهرت بالموازاة مع انتشار مختلف أنواع الحمايات والمخالطات، فئة جديدة، تكونت عناصرها وفقاً لتعبير السلطان من مغاربة كانوا "يتوجهون لإيالات الأجناس ويأتون بالبسبورط ويسمون نترزيس". وبالفعل، تكاثر عدد المغاربة المجنسين الحاملين للجوازات الأمريكية والبرازيلية والفنزويلية والبرتغالية والإسبانية والفرنسية والإيطالية والبريطانية إلخ...، وهي جوازات حصلوا عليها بطرق شتى، وبعد إقامة قصيرة الأمد، لم تتجاوز بضعة أسابيع في رحاب الدول التي احتضنتهم. ولم تكن لدى أولئك الذين سماهم بعض الفقهاء بـــ "أهل البصبور الحثالى" وهم يلوحون منذرين إياهم بـــ"الويل والثبور لكل من احتمى بالبصبور"، أي رغبة في مغادرة بلدهم الأصلي للعيش خارجه. وفي المقابل، كان همهم الوحيد هو التمكن من استغلال وضعهم القانوني الجديد للاستفادة على قدم المساواة من جميع الامتيازات التي كان ينعم بها الأجانب المقيمون في المغرب.

وكان الأوروبيون الذين يقدمون حمايتهم لمثل هؤلاء المغاربة، على بينة من مدى هول المفارقة. فقد عاينوا رعايا السلطان، المحميون منهم والمجنسون، وخاصة الأثرياء من بينهم، وهم يرفضون الامتثال للقوانين الجاري بها العمل في بلدهم الأصلي، ويتخلصون في أمان من أداء الواجبات الضريبية، وذلك على الرغم من استمرارهم في الإقامة في أرض بلدهم الأصلي. ولم يأبه أولئك المحميون للانعكاسات السلبية لذلك الوضع على غيرهم من عامة المغاربة، وخاصة صغار الفلاحين وضعفائهم، الذين تحملوا لوحدهم ثقل الأعباء الجبائية ومضاعفات عجز المخزن وضآلة موارده المالية. وقد استأثر هذا الوضع باهتمام رؤساء المفوضيات إذ استنكر بعضهم "فظاعته" في أكثر من مناسبة، فعبروا بصريح العبارة، في تقاريرهم السرية إلى حكوماتهم، عن مدى اشمئزازهم منه وعن احتقارهم للمستفيدين من الامتيازات الأجنبية، مؤاخذين إياهم على أنانيتهم وافتقادهم لأي نخوة وشهامة أو حس وطني. غير أن التعبير عن مثل هذه المشاعر والانطباعات، لم يُثن

المفوضيات والقنصليات الأجنبية عن مواصلة إصرارها على التمسك الشديد بحقوق الحماية والتجنيس، فأكدت بالتالي، رفضها لأي تقنين فعلي يمس تلك الحقوق. وذلك على الرغم من اعتراف بعض أعضاء الهيئة الدبلوماسية المعتمدين بطنجة، بأن الأمر يتعلق بحقوق استثنائية وغير طبيعية، لا تستند في عمقها لأية مشروعية حقيقية، بقدر ما تقوم على أسس واهية وضعها مبدعو تلك الحقوق ومخترعوها، لتبريرها وتعزيز جاذبيتها.

وازداد نطاق نظام الامتيازات الأجنبية والحمايات اتساعا، بعدما تم ترسيخه بالتدريج ترسيخا مثيرا إثر دخول مقتضيات معاهدة 1856 حيز التطبيق، بل وتحول الأمر إلى مؤسسة حقيقية ما فتئت تتصاعد وتيرة نموها، وتتعمق جذورها في أرضية المجتمع المغربي. وفي موازاة ذلك، ارتفعت أيضا وتيرة التواصل والارتباط بين المغرب والسوق العالمية. ولما كانت بنيات البلاد الاقتصادية عتيقة، بحكم قيامها أساسا، ومنذ أمد بعيد، على تحقيق الإكتفاء الذاتي، وذلك على الرغم من أهمية المبادلات مع بلدان المشرق وإفريقيا جنوب الصحراء، فقد أدى هذا الوضع الجديد، يوما بعد يوم، إلى خلخلة تلك البنيات التي دخلت طور التفكك. ثم ساهمت في مرحلة ثانية، مقتضيات التسوية الثنائية الفرنسية–المغربية المعروفة بوفق بيكلار الموقعة سنة 1863، وكذا شروط معاهدة مدريد الدولية المبرمة سنة 1880، في تقوية هذا المنحى. وواكب إرساء هذه الترسانة القانونية، تضخم مستمر في أعداد السماسرة والمخالطين، هذا في الوقت الذي كان يأمل فيه المخزن أن تمكنه مقتضيات هاتين الاتفاقيتين من إيقاف النزيف بالحد من عدد المحميين، وبتأكيد الطابع التقني الصرف للمخالطة والإقرار بعدم استفادة الفلاحين المنخرطين في المخالطات من أي امتيازات ضريبية أو قضائية، أو من أي إعفاءات من الكلف المخزنية المعهودة المفروضة على رعية السلطان.

وعلى الرغم من وجود قاسم مشترك يتجلى في ارتباط جميع المنتمين إلى "الفرق المحمية" بالأجانب، فإن هناك بعض السمات الهامة التي تميز فيما بينهم على المستوى المالي والاجتماعي. وعلى سبيل المثال، يمكن الحديث عن فئة كبار السماسرة المتكونة من كبار التجار الذين يتعاملون مع المؤسسات التجارية الأوروبية الكبرى، بصفتهم وكلاء وممثلين لها في المغرب، فيعتمدون هم أيضا في القيام بمهامهم التجارية على خدمات سماسرة

وأعوان آخرين موجودين إما في جبل طارق، أو في لندن ومنشستر وليفربول، أو في باريس وهامبورغ، أو في الإسكندرية. وفي المقابل، نجد صغار السماسرة الذين يكدحون متنقلين بين المراسي والأسواق القروية، مع تكبدهم لكل المشاق والمخاطر التي ينطوي عليها قطعهم للطرق والمسافات للتمكن من تصريف البضائع الأجنبية المستوردة، وتجميع المواد المحلية الخام وإعدادها للتصدير. وشتان بين وضعية هؤلاء البسطاء، وبين مكانة أقرانهم المتميزة على عدة مستويات من كبار السماسرة.

وكانت لهذا التفاوت أسبابه الكثيرة، وتكفي الإشارة من بينها إلى وجود تباين في طبيعة الحمايات وفي درجات انعكاسها على عناصر الفئات الاجتماعية المستظلة بالأعلام الأجنبية. وعلى العموم، فقد انبهرت مختلف شرائح المحميين بأفضال الحماية وبما كانت تتيحه أمام كل من تمكن من الحصول عليها، بطريقة أو بأخرى، من شتى الامتيازات الاستثنائية. ومع ذلك، فإنه لابد من التأكيد على أن الظروف والإجراءات المُفضية إلى "ولوج" فضاء الحماية، لم تكن متساوية أمام المتطلعين للانخراط فيها. وحتى بعد النجاح في الحصول على بطاقة الحماية المنشودة، فإن فرص ارتقاء المحميين لم تكن متكافئة، كما أن فرص انحدارهم قد تختلف من حالة إلى أخرى.

وفي سياق هذه الصيرورة وما واكبها من النجاح المادي والمعنوي لبعض المحميين ممن أصبحوا في عداد الأثرياء، وما أفرزته أيضا من إخفاق، أفضى في المقابل، بالبعض الآخر من المحميين إلى الأفول بعد الإفلاس والتخبط في المآسي، يبدو واضحا أن فئة التجار قد استفادت أكثر من بقية الفئات من أفضال الحمايات. وبلغت تلك الاستفادة درجة قصوى من الأهمية، تدفع إلى المجازفة بالحديث، ولو بقدر من التحفظ، عن تشكيل تلك الفئة الرائدة لما يمكن نعته بـــ"طبقة بورجوازية" بالمغرب في أواخر القرن التاسع عشر.

إن كبار التجار المغاربة ممن كانوا يمارسون في السابق نشاطهم في ظل نظام تجار السلطان السائر نحو الأفول، قد أتاحت أمامهم أفضال الحماية، المتجسدة في مختلف الامتيازات القضائية والإعفاءات الضريبية، إمكانية التأقلم والتكيف بنجاح مع الإكراهات والمستجدات التي أفرزتها مقتضيات معاهدة 1856، وخصوصا منها الشروط القاضية بوضع حد

للاحتكارات السلطانية وبتجريد المخزن من سلاحه الجمركي المعهود.

وبعد استبدال كبار التجار المحميين لظهائر التوقير والاحترام التي كان السلاطين ينعمون عليهم بها، فيما مضى، تمييزا لهم عن غيرهم من عامة الرعايا، ببطاقات الحمايات الأجنبية، أمكنهم الحفاظ على وضعية متميزة بكل معاني الكلمة. وهي وضعية غير مسبوقة خولها لهم تعاملهم المباشر مع الدور التجارية الأوروبية ولمصلحتهم الخاصة، ناهيك عن نجاحهم في الإفلات النهائي من خطر "التتريك" الذي كان يتهددهم فيما سبق، في كل لحظة وحين، ويحول باستمرار دون التراكم المتواصل والقار لرأس المال وللأرباح.

غير أن هذا التموقع الجديد لكبار التجار المحميين، وانتقالهم إلى طور الحركة في إطار ارتباطاتهم العضوية بالقوى الأوروبية، إن لم نقل الاستعمارية بعبارة أدق، لم يمنعهم بتاتا ولو بعد التجنس بجنسيات حماتهم الجدد، من الاستمرار في التمسك بعلاقاتهم الوطيدة السابقة مع القصر ومع الدوائر المخزنية العليا. وكان حرصهم المقصود على هذه الاستمرارية لا يخلو من الفائدة، إذ مكنهم من مواصلة الاستفادة من شتى التسهيلات المعهودة، وهو ما أضفى على مبادرتهم للانفتاح البراكماتي على الغرب وعلى الحداثة طابع "الازدواجية" المتسمة بكثير من الغموض.

ومهما كانت طبيعة التناقضات التي اكتنفت هذه الطبقة الجديدة، وبغض النظر عن حقيقة التصورات التي كانت تدور في خلدها عن علاقاتها مع القوى الأوروبية، فضلا عن مدى إدراكها لدورها الموضوعي في تحقيق أهداف التغلغل الاستعماري، فإنه لا يمكن التغاضي عن انتهازها لجميع الفرص، واستغلالها لجميع الظروف، بما في ذلك لحظات الجفاف المأساوية وما يترتب عنها من قلة في الإنتاج الفلاحي، للسعي دون هوادة، إلى تحقيق المزيد من الأرباح والادخار. وفي هذا الصدد، لم يقتصر كبار التجار المحميون على دور الوساطة التجارية، بجلبهم للمنتجات المستوردة وتسويقها، من قبيل المنسوجات والشاي والسكر على سبيل المثال. بل وأولوا عنايتهم لاقتناء العقارات السكنية والتجارية في المدن، ولشراء الأراضي الزراعية في البوادي. وقد غطوا بنشاطهم هذا، مدينة طنجة وأحوازها، ومناطق الغرب والشاوية ودكالة والحوز. ثم اتخذوا في بواديها عددا لا حصر له من المخالطين، ومن "العزابة" الذين استمالوهم إليهم من بين سكان تلك الأراضي وفلاحيها. وبناء عليه، يكون هؤلاء التجار قد ساهموا مساهمة

مباشرةً في صيرورة تفكيك البنيات الزراعية العتيقة وفي إذكاء حدة توتر العلاقات بين المدينة والبادية.

والظاهر أن فئة كبار التجار المحميين تمكنت من تحقيق جميع هذه "المكتسبات"، على الرغم مما أبداه حماتها الأجانب من التحفظ أمام طموحاتها ورغبتها الأكيدة في الربح السريع؛ إذ بذلت بعض الأوساط الأوروبية، وفي مقدمتها غرف تجارية بريطانية وفرنسية، قصارى جهدها، فشنت حملاتها الهادفة إلى حصر أعضاء هذه الفئة، في مستوى دور الوسيط اللين والمطيع، باعتبارهم مجرد طفيليين ليس إلا. غير أن العناصر المستفيدة من أفضال الحماية والتي نجحت في التأقلم مع مستجدات الوضع الناجم عن معاهدة 1856 ومتطلباته، لم تتردد في توظيف ما كان رهن إشارتها من الامتيازات، مستغلة إياها إلى أقصى الحدود الممكنة، فعملت على تنويع أنشطتها، وتحسين مواردها، لكسب مزيد من الأرباح وإدخار مقادير أكثر من الأموال.

وعلى عكس عناصر هذه الفئة الرائدة، وإلى جانبهم بعض كبار الملاكين في البوادي، ومن بينهم شيوخ بعض الزوايا، والبعض من كبار رجال المخزن، الذين لم يذخروا وسعا في استغلال الظروف المتاحة لرفع رصيدهم من العقارات، صادف السواد من صغار المخالطين في طريقهم سلسلة من الحواجز التي عرقلت جهودهم الساعية إلى تحسين أوضاعهم وتحقيق الثروة. وإذا كان البعض منهم، قد نجحوا فعلا في التخلص من أداء الضرائب، ومن عدم القيام بأعباء الكلف المخزنية، فضلا عن النجاة من تسلط العمال والقواد وابتزازاتهم، فقد دارت الدوائر على الكثير منهم إذ لقوا مصيرا عسيرا، وواجهوا في مجرى حياتهم فصولا مأساوية يتعذر وصفها وتعدادها.

وفي هذا الصدد، عانى الكثير من صغار المحميين من تقلب الأحوال وتدنيها؛ فانتهى المطاف بالزج بعدد من المخالطين السابقين في غياهيب السجون، في حين، جُرِّدَ بعضهم الآخر من أراضيهم، ولم يجدوا أمامهم سبيلا بعدئذ سوى النزوح إلى المدن، فتكدسوا في مساكن وضيعة عُرفت بـ"النوايل"، وعاشوا حياة ملؤها الفاقة والعسر في أحواز مدن الدار البيضاء ومراكش وغيرها. وتكمن علة سقوطهم في مثل هذا الوضع، في عوامل شتى، ذات مستوى كبير من التعقيد والتشابك، من بينها: استغلال الشريك الأجنبي أو المحمي لمخالطه (وأحيانا لمخالطيه)، وتعاقب سنوات الجفاف،

واستحالة وفاء المخالط بالتزاماته تجاه شريكه الذي عادة ما يدفع له مُقدَّماً قدرا من المال لشراء البذور الضرورية للحرث، أو بعض رؤوس الماشية؛ هذا فضلا عن استفحال الربا وآثاره المدمرة، وإمكانية تعرض المخالط السابق لانتقام الولاة المتربصين إثر فض "شركته" مع "صاحبه" الأجنبي لسبب ما دفعه إلى التخلي عنه.

وبصفة عامة، فقد حاولت هذه الدراسة الإحاطة بمختلف القضايا والجوانب المشار إليها أعلاه، مع الحرص على القيام بتحليل دقيق لمدى مساهمة الحمايات الأجنبية (Protections) في تفكيك بنيات المخزن وتعطيلها، والتمهيد بذلك لإخضاع المغرب لنظام الحماية (Protectorat)، بعد أن تمكنت الدول العظمى المتصارعة حوله من تحقيق التفاهم فيما بينها، ومن تسوية خلافاتها القائمة في شأنه. وفي سياق المقاربة المعتمدة لفحص تطور أوضاع المغرب، من هذه الزاوية، انكب الاهتمام على ما مرت به البلاد من تطورات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي. كما تم تسليط الضوء على التحولات الأولى التي بدأت تطرأ على مستوى عقليات المغاربة وعلى مستوى سلوكياتهم وتصوراتهم للآخر الأجنبي. وهذا خصوصا وأن الأمر كان يتعلق باحتماء رعايا مغاربة مسلمين من قبل النصارى، وأن الاحتماء بهؤلاء النصارى، الذي كان يتحقق أحيانا بتوسط من يهود مغاربة محميين أو مجنسين (وهم لازالوا يعتبرون من الناحية الشرعية "أهل ذمة")، قد شمل أيضا، وأمام هول المفارقة، بعضا من مشاهير شيوخ الزوايا ذات النفوذ القوي، والتي كان يتمتع بعضها بالإشعاع الروحي العريض، كما كان لها من الأتباع العدد الكثير سواء أفي داخل المغرب أم في خارجه.

وإذا سمحنا لأنفسنا باستعارة المفهوم الذي صاغه مارسيل موس (Marcel Mauss)، مع إجراء بعد التعديل الطفيف على مفرداته، فإنه يمكننا نعت الحماية بصفتها "واقع شمولي" اجتمعت فيه مكونات عديدة وكانت له أبعاد شتى ومتداخلة. وهكذا، يتمثل بعد الحماية السياسي في خلخلة هياكل المخزن وبنياته المتقادمة؛ ويتجلى بعدها الاقتصادي في تنشيط المبادلات البحرية ونسف البنيات الزراعية الموروثة عن الماضي البعيد. في حين تتجلى مظاهر البعد الاجتماعي والثقافي للحماية في تقوية مكانة النخبة التجارية وفي صدمة الحداثة وبداية التحول في العقليات. وهذا فضلا عن بعدها القانوني المتجسد في

الوضع الاستثنائي للأجانب وفي تحديد دعائم الجنسية المغربية. وبناء على جميع هذه الأسباب المتداخلة، وعلى غيرها من الاعتبارات الأخرى، فإن دراسة موضوع الحماية لا يمكن أن يكون البتة حكرا على المؤرخ، ومن ثمة فإن الاقتصار على اعتماد المقاربة التاريخية الصرفة لا يكفي للإحاطة الدقيقة بكل حيثيات هذا الموضوع المتسم بالتعقيد والشساعة.

وفي هذا السياق، يحق الاعتراف بأن رجال القانون كانوا سباقين بالفعل، إلى تناول إشكالية الحماية القنصلية بالدراسة والتحليل. ونذكر في مقدمتهم س.ج. طارين (C. J. Tarring)، وهو مؤلف كتاب: "القضاء القنصلي البريطاني في المشرق"(لندن،1887)، وبليسيي دو روساس(P.du Raussas)، صاحب كتاب "نظام الحمايات في الإمبراطورية العثمانية" (باريس، 1902)، وإيف روش(Yves Roches)، مؤلف كتاب:"المحاكم القنصلية الإنجليزية في المشرق وتركيا ومسقط والمغرب" (باريس، 1904). وانصب اهتمام هؤلاء الحقوقيين بالدرجة الأولى على دراسة مفهوم الحصانة القضائية في المحيط الإسلامي. كما تناولوا اختصاصات المحاكم القنصلية وتنظيماتها، فنبهوا إلى ثغراتها بالقياس مع القوانين والمساطر المعمول بها في المحاكم الأوروبية "العادية"، وإلى التعديلات التي أدخِلت عليها. هذا فضلا عن اهتمامهم بمسألة إحداث المحاكم المختلطة في بعض بلدان المشرق، ومن بينها مصر.

ومن البديهي، في ظل الظروف العامة التي اتسمت بسيادة الهيمنة الأوروبية ذات الصيغ والأشكال المتعددة، الظاهرة منها والخفية، والمتجلية في جوانبها الاقتصادية والعسكرية والترابية والثقافية، أن تتأثر هذه المؤلفات، وكذا الدراسات اللاحقة، وحتى المتحررة منها إلى حد ما من المنحى القانوني الصرف، بمفهومين طبع تداولهما، وقتئذ، روح العصر في أوروبا الغربية؛ فكان أولهما هو "عبء الرجل الأبيض"، وثانيهما هو الاضطلاع بمهمة "تحضير الشعوب المتخلفة". ويمكن أن تدخل في هذا الباب، دراستين أنجزهما كل من بول لوبوف ("نظام الحماية في المغرب"، بيرجوراك، 1908) وبـــ هــك.م. ويندال ("نظام الحماية في المغرب"، رود أيلند، 1903). وبدا واضحا أن مؤلفي جل هذه الدراسات، قد اعتبروا الامتيازات المرتبطة بنظام الحمايات، وذلك على الرغم من طابعها الاستثنائي، بل و"الفظيع"، أمراً مشروعاً، ومكسباً مبدئياً لا رجعة فيه، بحكم طبيعة الأنظمة

السياسية القائمة في العالم الإسلامي، وهي في نظرهم مجرد أنظمة استبدادية تنعدم فيها كل الضمانات الضرورية لأمن الأفراد وحفظ الممتلكات.

ومهما تباينت أساليب الخطاب الصادر عن هؤلاء المؤلفين، فقد كادوا أن يأخذوا بالإجماع بمقولة أحد القناصل الفرنسيين الذي سبق له وأن كتب في سنة 1867، بأن "فرضية إخضاع أي بلد كان من البلدان المتحضرة لنظام الحمايات، لا يمكن إلا أن يعتبر عملا تعسفيا صارخا وغير مقبول. لكنه، حينما يتعلق الأمر ببلد كالمغرب، فإن الوضع القائم فيه، يستدعي على العكس من ذلك، المبادرة بإرساء الحمايات فيه وفقا لأسس يُشترط معها أن تكون غايةً في القوة والصلابة".

وحتى يتسنى الترويج لمثل هذه الأفكار، المعبرة عن وجهات نظر ما فتئت أن تحولت إلى مسلمات، فقد دأب أصحابها على الإلحاح في تنديدهم بظلم الولاة للرعايا، فشددوا على معاناة جماهير الفلاحين من ثقل الضرائب ومن الاعتداءات المتكررة على ممتلكاتهم، بل وعلى مصادرتها منهم دون حق. وفي مقابل ذلك، فإن المنددين بما وصفوه بـــ"الاستبداد السائد في البلاد" كثيرا ما تحاشوا الحديث، إلا فيما نذر، عن مدى تعدد أوجه الشطط واستفحاله في توظيف المفوضين الأجانب والقناصل لصلاحياتهم وسلطاتهم القانونية والمعنوية.

وبحكم منطلقات هؤلاء الكتاب وتناولهم لإشكالية الحماية من الزاوية القانونية الصرفة وجوانبها النظرية، فقد استغنوا عن الأرشيف وما تزخر به ملفاته ورزماته من معطيات دقيقة حول تفشي الرشوة في الوسط الدبلوماسي بالمغرب، واشتهار سفراء بعض الدول وقناصلها بالاتجار في بطاقات الحماية والمخالطة، وفي التستر أحيانا على المجرمين وقطاع الطرق والمهربين، بما فيهم النشيطون في تهريب السلاح والذخيرة، مقابل الحصول منهم على المال والإتاوات العينية.

وفيما يخص أدوات العمل الضرورية للخوض في موضوع الحمايات المتشعب، فلا مناص من التأكيد على الصعوبات الكبيرة التي قد يصادفها الباحث في الوصول إلى مختلف المصادر والوثائق ذات الصلة بالموضوع. وتتخذ تلك الصعوبات أشكالا جمة، تكمن أساساً في تشتت الأرشيف الخاص بالحمايات بين دول كثيرة، كانت لها في السابق مساهمة ما من قريب أو من

بعيد في الموضوع، وهي المغرب وفرنسا وإنجلترا وإسبانيا وألمانيا – الفيدرالية والديمقراطية قبل سقوط جدار برلين– وإيطاليا والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية.

ولابد أن نأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى الجغرافي واللوجيستيكي البالغ الأهمية، والذي يدرك معناه الحقيقي تمام الإدراك الباحثون من الأقطار النامية، مثل المغرب، ممن ينجزون أبحاثهم بالاعتماد على وسائلهم الذاتية، وذلك في ظل الغياب التام لإمكانات العمل في إطار البرامج والهياكل الجامعية الشبيهة بالبنيات المنظمة التي يتحرك فيها زملاؤهم من الباحثين في الدول المتقدمة. وعلاوة على ذلك، لا بأس من الإشارة أيضًا إلى صعوبة إضافية، وهي أن الترتيب الكرنولوجي أو الموضوعاتي الخاص بالوثائق الأجنبية المفتوحة أمام الباحثين لا يسهل إلا بكيفية نسبية مأموريتهم المُضنِية. والمقصود بذلك أن الأعداد الكثيرة من المجلدات والملفات والميكروفلمات الموضوعة رهن إشارة الباحثين، وإن كان يتم وضعها بين أيديهم بشكل انتقائي في بعض الحالات، لا تعني بالضرورة أنهم سيجدون فيها فوراً ما يمكن أن يشفي الغليل. وتكمن علة ذلك، في أن المراسلات التي بعث بها السفراء والقناصل لحكوماتهم لا تتناول القضايا المرتبطة بموضوع الحماية باعتبارها مواضيع منفردة وقائمة الذات، وإنما ترد عنها بصفة جزئية ومبعثرة إشارات هنا وهناك، في سياق تقارير عامة تتضمن مواضيع أخرى. وبالتالي، فقد يتحتم على الباحث المنكب على فحص مثل هذه المراسلات والتقارير، أن يجازف والحالة هذه بالمراهنة، إلى حد ما، على الصدفة الطيبة والحظ السعيد، ليأمل في تحقيق ضالته المنشودة بالعثور على وثائق مثيرة، ربما تمكنه من الخوض في بحثه في ظروف أحسن وبنتائج أفضل.

وتجدر الإشارة بخصوص محتويات الأرشيف في الخزانتين العامة والحسنية بالرباط، إلى إن الولوج إلى المعطيات المحفوظة فيهما لم تكن سهلة المنال، لأسباب واعتبارات شتى. ومع ذلك، فإن الحصيلة الوثائقية التي أتاحت أمامنا الظروف الوصول إليها قد ساعدت، إلى حد ما، على التمكين من بلورة مقاربة قوامها الحرص على المقارنة وعلى تتبع التقاطعات الموجودة بين الأحداث والوقائع الواردة أحياناً في المصادر الأجنبية، أو الغائبة تماما أحياناً أخرى، في المراسلات والتقارير الدبلوماسية والقنصلية، الأوروبية منها والأمريكية.

وبصرف النظر عن مسألة الأرشيف هذه وعن طبيعة إكراهاتها التي لا تخلو من أهمية، فقد حرصنا على التعامل مع القضايا المتداخلة للحمايات والمخالطات والتجنيس، لا على أساس تلك التصورات والتأويلات الكلاسيكية الواردة في معظم المؤلفات الأوروبية الصادرة في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، والتي تمحورت بالأساس حول الطابع الاستثنائي أو الهامشي للامتيازات القنصلية، بل تعاملنا مع تلك القضايا نفسها، لكن باعتبارها من أهم العوامل الجوهرية ذات التأثير القوي والعنيف على الأوضاع في المغرب، وتقديرا في الوقت نفسه لمدى تصدرها لكل ما عرفته البلاد من تحولات، أو بالأحرى من بداية للتحولات، وذلك على مستويات كثيرة وفي مجالات شتى.

وعلى الصعيد الإجرائي، اتخذ هذا التعامل في بداية الأمر صورة سلسلة من المقالات، فتم استهلالها بمداخلة قُدمت أثناء ندوة دولية انعقدت في باريس سنة 1976 للتباحث في إشكالية "البنيات والثقافات ما قبل الرأسمالية"، فتناولنا فيها العوامل الممهدة لاحتماء المغاربة بالأجنبي. وعلاوة على أدوات التغلغل الاستعماري وأساليبه المعتادة، كانت أيضا من ضمن تلك العوامل التي شكلت محاور للعرض والمناقشة، بنية المجتمع المغربي وأعرافه، ولجوء ساكنته، وفقا لعادات موروثة عن الماضي، إلى التحرم بالأضرحة والزوايا، وإلى الاحتماء بالشرفاء وذوي الجاه. وقد تناول المقال المذكور مواضيع ومفاهيم ذات أهمية في العلاقة مع الموضوع، من قبيل: الذمة، والأمان، وظهائر التوقير والاحترام، والشفاعة، ودار الضمانة، والعار، والزوالكَ، والمزراكَ، والزطاطة، والخفارة، والعناية، والوصاية، وما إلى ذلك. وبعد مرور سنتين عن تقديم هذه المساهمة الأولى، أصدرنا مقالا ثانيا نشرته مجلة هيسبريس-تامودا سنة 1978 تحت عنوان: "الحمايات والحماية والحركة الوطنية، 1904-1938". وقد حرصنا فيه على تجاوز الحدود الزمنية المرسومة لدراستنا، فتطرقنا للعنصر الأساسي المتمثل في مشاركة بعض المحميين في مقاومة الغزو الاستعماري ابتداء من سنة 1907، وفي مساهمة بعضهم أيضا في الحركة الوطنية، وعلى صعيد قيادي، على امتداد الحقبة الفاصلة بين سنتي 1929 و1938.

ويبدو جليا من هذه الامتدادات والتداعيات أن الدينامية الفعالة التي أفضت بالحمايات إلى المساهمة بنصيب وافر في إعطاء الانطلاقة لبداية صيرورة

التحولات بالمغرب قد تجاوزت مرحلة التغلغل الأوروبي والتمهيد لإقرار النظام الذي فرضته فرنسا بمقتضى معاهدة فاس المبرمة في 30 ماس 1912، حيث شملت أيضا فترة الحماية خلال السنوات الممتدة ما بين 1912 و 1956، وإن كان ذلك قد تحقق في سياق دولي وداخلي جديد، وفي حدود معينة، وبأشكال مغايرة، لما سبق للمغرب أن شهده خلال القرن التاسع عشر.

وبعبارة أخرى، فإن محاولة تسليط الضوء على دور الحمايات في تطور أوضاع البلاد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، لا تساعد فقط على استيعاب الجوهر الخاص بوقائع وأحداث ما قبل سنة 1912 وبمنطقها، بل توفر أيضا مفاتيح أخرى يمكن توظيفها لقراءة وتأويل تطورات حقبة ما بعد إخضاع البلاد لنظام الحماية الفرنسية، ذلك أن منعطف سنة 1912، وكما هو معلوم، ليس بالمرادف لقطيعة مطلقة مع الفترة السالفة، سواء أمن الزاوية التاريخية، أو من الزاوية السياسية والاجتماعية-الاقتصادية والثقافية، كما أن له امتدادات شتى ضمن الحقبة اللاحقة.

الفصل الأول
الضغوط الأوروبية، صدارة الحمايات

I- الامتيازات القانونية الممنوحة للأجانب

1- لمحة تمهيدية

« وبعد، فقد اتسعت دائرة الحماية وصار يتسارع للدخول فيها كثير ممن كان متبوعا بحق أو جنا جناية، حيث رأوا نواب القنصوات وسائر التجار يقبلون كل من احتمى بهم وانحاش لجانبهم ولم يقفوا على الشروط المنعقدة بين الدول... فحصل الضرر لبيت المال وللرعية بسبب ضياع حقوقهم المرعية، وذلك أن المحمي يسقط من الزكاة والإعطاء واجبه، فيقوم بأدائه إخوانه وأقاربه، فإن عجزوا عنه سقط من الداخل على البيت المال، وأدى ذلك إلى فساد الأعمال على العمال، لكونهم يبقون في حيرة من أجل واجبهم، ومن عدم تنفيذ الأحكام عليهم [فتعين الكلام مع دول الأجناس لتنحسم مادة فساد الحماية] »[1].

بهاته العبارات خاطب السلطان محمد بن عبد الرحمن (1859–1873) ممثله بطنجة، محمد بركاش، الذي كان يقوم مقام وزير الخارجية بعاصمة المغرب الدبلوماسية آنذاك، في رسالة وجهها له بتاريخ 17 أبريل 1863 وضمنها توجيهاته قبيل انطلاق المفاوضات التي مهدت للاتفاق المغربي- الفرنسي المعروف باتفاق بكلار (Béclard).

وتعكس بالفعل هاته الرسالة جوانب أساسية من الوضعية الناجمة عن التزايد المتواصل لعدد المغاربة الحاملين، بصفة أو أخرى، لبطاقات الحماية والمخالطة ولشهادات التجنيس، وهي بطاقات و"جوازات" ("البصبور" حسب التعبير السائد آنذاك) وفرت لرعايا السلطان المستفيدين منها امتيازات قضائية وجبائية استثنائية شكلت في عمقها امتدادا للامتيازات (Capitulations) التي حصلت عليها الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لفائدة مواطنيها المقيمين بالمغرب أو المتعاملين معه في المجالين التجاري والفلاحي. وذلك طبقا لبنود اتفاقيات ومعاهدات يرجع تاريخ بعضها إلى فترة ما قبل القرن التاسع عشر. وتأتي في مقدمة هذه الاتفاقيات المعاهدة المبرمة مع فرنسا بمراكش سنة 1767، ومثيلتها الموقعة مع اسبانيا في المدينة نفسها خلال نفس السنة.

---

[1] - الخزانة العامة، الرباط (خ.ع.ر. أسفله)، وثائق النائب بركاش (و.ب. أسفله)، 27 شوال 1279.

وقد أبرم المخزن هذه المعاهدات في بداية الأمر في سياق لمتاز بنوع من التكافؤ في ميزان القوة مع الأقطار الأوروبية، حيث كانت الدول الأوروبية العظمى آنذاك لا تود سوى فتح السوق المغربية في وجه تجارها ومنتوجاتها، في حين كان سلاطين المغرب يحاولون من جهتهم الاستفادة من تطور الاقتصاد الأوربي عبر تشجيعهم للمبادلات البحرية؛ وبذلك كانوا يتوخون تنشيط حركة البلاد التجارية، ورفع مستوى المداخيل الجمركية وتفادي الضغط الجبائي على السكان المحليين، وما يولكبه من اضطرابات وانتفاضات.

وبما أن تحقيق هاته المرامي كان يقتضي توفير الضمانات اللازمة للرعايا الأجانب، بغية حثهم على التعامل مع المغرب والإقامة بمراسيه، فقد قبل السلاطين الاعتراف لهم بالحصانة القضائية، بصفتهم نصارى أجانب لا يمكن التعامل معهم وفق الشريعة الإسلامية. ولنفس الاعتبارات اعترف لهم أيضا بالمناعة الجبائية حيث كان لا يجوز إلزامهم بدفع الزكاة والأعشار أو الجزية المفروضة على يهود البلاد ، وذلك على غرار ما كان يطبق في البلدان الإسلامية الأخرى، ولاسيما االتابعة منها للعثمانيين[2].

إلا أن اختلال ميزان القوة وبروز الهيمنة الأوروبية أفقدا تلك الامتيازات معناها الأصلي وتسببا في تحريف فلسفتها وغاياتها. فانقلبت «وظائفها» والأهداف المتوخاة منها، من الجانب المغربي، رأسا على عقب. وعوض أن تبقى هاته الامتيازات والحمايات المتفرعة عنها مجرد وسيلة تقنية أو آلية لا تسهم سوى في رفع وثيرة وحجم المبادلات البحرية وما تذره من مداخيل على بيت المال، فإنها اخترقت هاته الحدود وتحولت إلى أداة فعالة سخرتها القوى الأوروبية لخدمة أهدافها التوسعية وزعزعة الوضع القائم. وبانحرافها هذا عن وظيفتها الأصلية، على الأقل من وجهة نظر سلاطين المغرب، صارت بمثابة «حصان طروادة» أو قنبلة موقوتة تهدد من الداخل مؤسسات البلاد وتقوض أركانها.

2- أصول قديمة ومعقدة

شهدت البلاد العثمانية (وولاية مصر بشكل خاص) وإيران والمغرب الأقصى

---

[2]- من ضمن المراجع الأساسية التي تناولت انطلاقا من أواسط القرن التاسع عشر مسألق الامتيازات القضائية الممنوحة للأوربيين المقيمين بالأقطار الإسلامية وقد ركز مؤلفوها على الجوانب القانونية لهذه الظاهرة، لا سيما من وجهة نظر القانون الدولي، هناك بالخصوص:

J.L. Féraud-Grimaud, *De la juridiction française dans les Echelles*, Paris, 1859 ; P. Le Bœuf, *De la protection diplomatique et consulaire des indigènes au Maroc*, Bergerac, 1905 ; P. du Raussas, *Les capitulations dans l'empire ottoman*, 2 vol., Paris, 1902 ; Ibid., *De la protection civile et religieuse en Egypte*, Paris, 1905 ; Y. Roches, *Juridictions consulaires anglaises en Orient, Turquie, Perse, Mascate et Maroc*, Paris, 1904 ; J. Weyl, *Les Juifs protégés français aux Echelles du Levant et en Barbarie sous le règne de Louis XIV et Louis XV, d'après des documents inédits des Archives de la Chambre de Commerce de Marseille*, Paris, 1886 ; D. Mackenzie, *A Report on the Protégé system in Morocco*, London, 1890 ; C.J. Tarring, *British Consular Jurisdictions in the East*, London, 1887 ; H.C.M. Wendel, *The Protégé system in Morocco*, Long Island, 1930.

خلال القرن التاسع عشر استفحالا هائلا لنظام الحمايات الأجنبية وللمشاكل السياسية والدبلوماسية والاقتصادية–الاجتماعية والثقافية المرتبطة باتساع رقعة هذا النظام، وارتفاع عدد الأهالي المستفيدين من "تمطيطه" لفائدتهم، وتفاحش الأضرار اللاحقة لغيرهم من الرعايا جراء انتشاره على حسابهم، لاسيما في المجال الجبائي.

وقد برزت "الامتيازات الأجنبية" في بداية الأمر على أسس يرجع تاريخها إلى العهود الغابرة. ففي القرون الوسطى مثلا أقدمت الدول الإسلامية المطلة على البحر الأبيض المتوسط على إبرام اتفاقيات مع بعض الدول المسيحية بهدف تسهيل المعاملات التجارية. وضمنتها بنودا نصت صراحة على الضمانات الأساسية الممنوحة للتجار لطمأنتهم على أرواحهم وممتلكاتهم وحرية تنقلهم وإقامتهم وممارسة شعائرهم الدينية.

ورغم تشددهم الديني والعقائدي فقد التزم الموحدون والمرينيون مثلا بمثل هاته الضمانات وشجعوا التجار الأوروبيين وفي طليعتهم «الإيطاليين»، وخصوصا منهم تجار جنوة، على التعامل مع سبتة وغيرها من المراسي التابعة للموحدين بشمال إفريقيا[3].

ومن بين المعاهدات المبرمة في هذا الباب على وجه الخصوص، هناك الاتفاقية التي «أنعم» بها الخليفة الموحدي المنصور على حكومة بيشه(Pise) في مطلع رمضان من سنة 582هـ، الموافق لأوائل نونبر1186م. ومدد بمقتضاها معاهدة سابقة للسلام والتجارة كانت قائمة بين الموحدين وهاته المدينة–الدولة. وقد جاء في بعض فقراتها (وهي على شكل رسالة) ما يلي:

«[إن أهل بيشه] ملتزمون لكل شرط يشترط عليهم، ومنهون إلى جميع ما يحل لهم، فأسعف، أعلى الله مقامه ونصر أعلامه، رغبتهم... وأمر لهم صلحهم على عادتهم وهدنتهم، وعقد لهم إلى مدة من خمسة وعشرين عاما من تاريخ هذا الكتاب، على الأمنة التامة والمعدلة الشاملة العامة، وأذن لهم، أعلى الله إذنه ووصل إنعامه ومنه، في الوصول إلى بلاد الموحدين أعزهم الله للتجارة فيها والتجهز منها، وقصرهم على أربعة بلاد من جملتها وهي سبتة ووهران وبجاية وتونس، حماها الله، ولم يبح لهم النزول بغيرها ولا الاحتلال بسواحلها إلا لضرورة من صعوبة البحر تلجئهم على الإرساء بساحل من السواحل دون أن يبيعوا فيه شيئا أو يشتروا... (وفي سبتة، ووهران، وبجاية وتونس) عليهم أن يؤدوا ما جرت العادة بأخذه منهم من العشر على العادة المعروفة والشرائط المعلومة، دون زيادة عليهم...، ولهم أن يحفظوا في بلاد الموحدين، أعزهم الله، على عادتهم، ويجروا من العدل والحماية على

---

[3] - C. E. Dufourcq, *L'Espagne catalane et le Maghrib aux XIIe – XIVe siècles*, P.U.F., Paris, 1966, pp. 69-70 Consulats d'Outre-mer et fondouks ; pp. 164-167 L'alliance de Gacques le Conquérant et du Mérinide Abou Youssof (1274) ; pp. 395-399 L'alliance aragono-marocaine. Le traité de Fès (juillet 1309) ; pp. 516 -520 Les personnages influents : « caïds », ambassadeurs et consuls ; pp. 521-524 Les marchands catalans et les douanes maghrébines.

رسمهم ويمنعوا من كل من يريد أذاهم أو التسبب بمكروه إليهم، وإذا لقيهم في البحر أساطيل الموحدين، نصرهم الله، فلا سبيل لهم على تعرضهم، ولا إلى إذايتهم في نفوسهم ولا أموالهم، ولا في شيء من شؤونهم أو أحوالهم وفاءا بذمتهم، وإمضاءا لأحكام سلمهم وهدنتهم... فعلى هذه الأصول المقررة والفصول المفسرة انتظمت هذه المهادنة، وانعقدت هذه المسالمة والمصالحة، وبالله التوفيق في كل حل وعقد، وعليه التكلان في كل حرب وعهد، لا رب غيره، ولا خير يرجى إلا غيره»[4].

ويمكن اعتبار هاته الاتفاقية، بتعابيرها وصيغها وتدقيقها للحقوق المخولة للتجار المبينة لهم بمثابة نموذج لما كان يصطلح عليه في الأقطار المسيحية بـــ «الفصول» (capitulations)، منذ القديم وبقي متداولا في المجال القانوني إلى الفترة المعاصرة حيث يشار في هذا السياق إلى« نظام الامتيازات» (régime capitulaire)[5].

وتعود عبارة (capitulations) في أصلها إلى لفظة (caput-capitulum) المتداولة في اللغة اللاتينية، والتي تعني عنوان بند وفصل، إلا أن دلالتها اتسعت وتغيرت عبر العصور وأصبح يكتنفها كثير من اللبس والغموض في بعض الأحيان، وصارت بالتالي غير ملائمة وقابلة للخلط. ويمكن القول، بعبارة أخرى، أن مفهوم «الامتيازات» تغير بالتدريج وبكيفية موازية لتغيير ميزان القوة بين الأقطار المسيحية من جهة والأقطار الإسلامية من جهة أخرى، انطلاقا من أواخر القرن الخامس عشر الميلادي؛ وذلك رغم استمرار السيطرة العثمانية على قسط وافر من حوض البحر الأبيض المتوسط والانتصار الباهر الذي حققه المغاربة على البرتغاليين في معركة الملوك الثلاثة (واد المخازن 1578)، وهو انتصار أعاد للمسلمين نسبة من الهيبة التي انتزعها منهم المسيحيون إثر الهزيمة البحرية التي تكبدها العثمانيون سنة1571 (ليبانت– Lépante)[6].

وانطلاقا من دراستهم للمعاهدات المبرمة بين الأقطار المسيحية والدول الإسلامية، ومن ضمنها على سبيل المثال المعاهدة المبرمة سنة 1535 بين ملك فرنسا فرنسوا الأول والسلطان العثماني سليمان القانوني، أو الاتفاقية الشبيهة بها الموقعة سنة 1630 بين الملك لويس الثالث عشر وعبد المالك بن زيدان السعدي،

---

[4]-احمد عزاوي، رسائل موحدية، مجموعة جديدة (تحقيق ودراسة)، الجزء الأول، الدار البيضاء، 1995، ص.173 – 175.

[5] - G.P. du Raussas, *op. cit.*, I, p. 13.

[6]- فيما يخص المراحل الأولى الممهدة لنظام الامتيازات الممنوحة للتجار الأجانب بالامبراطورية العثمانية وتسابق القوى الأوربية، لاسيما البندقية، فرنسا، إسبانيا، البرتغال، إنجلترا والنمسا، للحصول عليها وتوسيع حظورها التجاري بالمشرق، انظر بالخصوص المرجع التالي:

E. Charrière, *Négociations de la France dans le Levant. Correspondances, Mémoires et Actes diplomatiques des ambassades de France à Constantinople et des ambassadeurs, envoyés ou résidents à divers titres à Venise, Raguse, Rome, Malte, Jérusalem, en Turquie, Perse, Georgie, Crimée, Syrie, Egypte etc... et dans les Etats de Tunis, d'Alger et de Maroc*, 4 vol., Paris, Imprimerie Impériale, MDCCCLX.

اعتبر العديد من المؤرخين أن الوضع الاستثنائي الذي أقر للتجار المسيحيين الأجانب في الديار الإسلامية يجوز قياسه إلى حد ما بالقانون الروماني القديم الذي كان يميز بين المواطن الروماني(citoyen romain) وأهالي الشعوب الأخرى الخارجة في نظر روما عن نطاق الحضارة (barbare)[7].

ويمكن استيعاب مبررات هذا الوضع الاستثنائي ومنطقه في نظر هؤلاء المؤرخين انطلاقا من المرجعية الدينية السائدة في البلاد الإسلامية ومن الطابع الشخصي الذي يميز مقتضيات هاته المرجعية. فقد أكد فيرو–جيرو (Féraud - Giraud) بهذا الشأن أنه: «لا يمكن لشعبين تفرق بينهما اختلافات كبيرة في مجال القانون والعادات أن يقيما بينهما علاقات مستدامة ومتواصلة إلا إذا وجد البلد الذي يجتذب (نشاط رعاياه) فوق تراب البلد الآخر ضمانات استثنائية...،(وهي ضمانات) ينعدم بدونها الأمن اللازم للأشخاص والممتلكات»، خاصة، يضيف المؤلف، وأن الشريعة الإسلامية التي تضبط الحياة اليومية وتتحكم في السياسة وفي الأحوال الشخصية والاقتصاد وتبدو وكأنها «فضل إلهي مقصور على المؤمنين». إن تداخل القانوني والديني في هذا السياق يعني حتما إقصاء أية مشاركة للأجنبي «الكافر» في الحياة العادية للحاضرة الإسلامية.

ومن الناحية الدينية، ومن منظور الكنيسة الرومانية بشكل أدق، لم يكن تعامل المسيحيين الأوروبيين هو الآخر بالأمر الهين رغم استعداد المسلمين للاتجار معهم، ذلك أن البابا كان يعارض أي احتكاك بمن ينعتهم هو أيضا ب"الكفار" حيث كان يخشى تقويتهم بفضل التجارة وحصولهم (عن طريق التهريب) حتى على الأسلحة التي كان يحرم بيعها قطعا ويهدد بالتكفير كل من أمد بها أعداء دين المسيح[8]. إلا أن انجذاب التجار للأرباح الضخمة المترتبة عن تسويق المنتوجات الهندية والصينية النادرة منها والعادية التي كانت لاتصلهم عموما إلا عبر وساطة المشرق دفعهم إلى إيجاد حلول

---

[7] - G. Vallenstein, L'empire dans sa grandeur (XVIème siècle), in R. Mantran, *Histoire de l'empire ottoman*, Fayard, Paris, 1989, p. 222 « Les marchands ottomans qui s'aventuraient en pays chrétien, à Venise, en Pologne ou en Moscovie, restaient en petit nombre... Beaucoup plus nombreux sont en revanche les chrétiens étrangers qui participent au commerce de l'empire : au XVIème siècle, des Vénitiens, Gênois, Ragusins, Valaques, Moscovites... sont rejoints par de nouveaux venus de l'ouest de l'Europe. Sous l'effet de l'alliance politique et militaire entre Suleyman et François I, de premières « Capitulations » furent négociées en 1536 entre Ibrahim Pacha et l'ambassadeur Jean de La Forêt... Les Capitulations de 1569 jetèrent les bases juridiques de la présence française dans le Levant... Après la guerre osmano-vénitienne de 1570-1573, les marchands français commencèrent à supplanter les Vénitiens dans le commerce de l'empire ».

[8] - C. Diehl, *La République de Venise*, Flammarion, Paris, 1985, pp. 79 – 81 « De bonne heure les Vénitiens comprirent le profit qu'il y avait à faire sur les rivages du Nil.... Mais l'Egypte... était aux mains des musulmans. Or, une nation chrétienne avait quelque scrupule à commercer avec les infidèles, surtout quand les croisades eurent accru l'antagonisme religieux, et...quand avec Saladin, l'Egypte fut devenue le centre de la puissance musulmane ; les sultans du Caire de leur côté éprouvaient quelque embarras à accorder des privilèges à des marchands chrétiens... Au (pape) Innocent III, qui prétendait interdire (ce commerce) la République (fit valoir) que fermer un marché de cette importance serait pour sa prospérité un coup trop redoutable ; et le pape lui-même (s'inclina) devant ces objections ».

عملية وضعت البابا أمام الأمر الواقع وأرغمته على الاكتفاء بالتشدد على مستوى الخطاب والنصوص، بل وقبول الترخيص الصريح للمبادلات لفترات معينة قابلة للتمديد. وذلك ما فرضه عليه، مثلا، تجار البندقية وقادة هذه الجمهورية التي بنت ازدهارها وأمجادها على التجارة مع المشرق، سواء قبل أو بعد استيلاء الأتراك على اصطمبول(1453). وهكذا ابرموا معاهدات مع مصر في مطلع القرن الثالث عشر (1207)، وخلال القرن الرابع عشر(1302، 1344)، حصلوا بمقتضاها على امتيازات ضريبية لفائدة رعايا البندقية المقيمين بالاسكندرية وعينوا قنصلا لتدبير شؤونهم داخل "الفنادق" الخاصة بهم حيث أمكنهم مزاولة أنشطتهم والعيش في أمن وأمان. ومقابل كل هذه التسهيلات وحرية ممارسة شعائرهم وطقوسهم الدينية، كانوا يزودون مصر بالمنتجات الممنوعة، ومن ضمنها الأسلحة، والذخيرة، والحديد، والخشب الصالح للبناء[9].

وضمن ذات السياق، كانت متطلبات التجارة والمصلحة المتبادلة والتعايش في فترات السلم تدفع الحكام المسلمين إلى إيجاد صيغ قانونية خاصة لتوفير الشروط اللازمة لتسهيل إقامة وتنقل التجار الأجانب دون اللجوء إلى مقتضيات «الذمة» المطبقة على اليهود والنصارى الخاضعين قانونيا لسلطتهم بصفتهم رعايا عثمانيين أو مغاربة مثلا.

وقد شكل مفهوم «الأمان» المتداول لدى المسلمين منطلقا للمعاهدات المبرمة مع الأقطار المسيحية و«الامتيازات» الممنوحة للممثلين القنصليين والرعايا الأوروبيين. وقد تضمنت هذه الامتيازات مبدأ بقاء الأوربي (المقيم بالمغرب الأقصى، مثلا، أو مصر أو الشام أو تركيا) تابعا لقانون بلاده ومتمتعا بحصانة تجعله وكأنه متواجد خارج التراب الذي يقيم به (exterritorialité). وفي هذه الحال، إذا اقترف جنحة أو ارتكب جريمة فإن قنصل دولته هو المؤهل لمحاكمته أو الدفاع عنه أمام محاكم البلد المضيف. وبذلك أصبحت الامتيازات تعادل، في نظر مؤلف آخرك. ب.دي روساس (G.P. de Raussas)، "الترجمة الإيجابية لنظام القوانين في مجال الوقائع الدولية"[10].

---

[9] - Ibid., p. 81 « Dès 1344, Clément VI autorisait, pour une période de cinq ans, l'envoi à Alexandrie d'un certain nombre de navires vénitiens et, à force d'argent et de bonnes sparoles, plus d'une fois la République se fit accorder le renouvellement de ce privilège. De fréquentes ambassades consolidaient… sa position au Caire, et, au milieu du XIVème siècle, trois traités successivement conclus renouvelaient tous les privilèges concédés aux Vénitiens ».

[10]- حول بداية وظيفة القنصل في القديم وجدورها اللغوية اللاتينية وتطور الصلاحيات القضائية وغيرها من الصلاحيات التي تدخل في نطاق المهام القنصلية، انظر على سبيل المثال:

F. Borel, *Des origines et des fonctions des consuls*, Saint-Petersbourg, 1807, pp. 1-2, « Le nom de consul dérive de l'ancien verbe *consulere*, qui signifie souvent conseiller, et *consulere* vient de *Consus*, le Dieu des conseils, dont les Romains découvrirent l'autel, la quatrième année de la fondation de Rome… Selon Quintilien, *consulere* signifiait aussi juger… Les Consuls étaient les chefs de la justice… Tite-Live et le jurisconsulte Pompinius veulent que le titre de Consul leur ait été affecté, parce qu'ils s'occupaient des intérêts de la République… Les Empereurs romains conservèrent le consulat jusqu'à Justinien qui l'abolit de fait en 541…=

وفضلا عن مميزات الأنظمة السياسية والقانونية في الديار الإسلامية وحسابات أو رهانات السلاطين الذي كانوا يودون إبرام تحالفات مع بعض القوى المسيحية، ينبغي ربط الاعتبارات التجارية، وما كان ينتظر على هذا المستوى من الامتيازات الممنوحة للأوربيين، بالتأخر التقني الذي باتت تعاني منه الأقطار الإسلامية وهي على مشارف العصور الحديثة. وقد ارتبط هذا التأخر بمجموعة من العوامل المتداخلة، منها بشكل خاص تراجع مكانة البحر الأبيض المتوسط لفائدة المحيط الأطلسي انطلاقا من أواخر القرن الخامس عشر، ووصول الأوروبيين إلى «منابع» الذهب في إفريقيا السوداء بعد نزولهم بخليج غينيا، واضمحلال تجارة القوافل، وتحول الطرق التجارية الكبرى عن الأقطار الإسلامية، وبالتالي تراجع الوساطة « الإسلامية » على المستويين الإفريقي والأسيوي. زد على ذلك عوامل ديموغرافية وجبائية ساهمت هي الأخرى في تفاقم مسلسل التقهقر على الأمد الطويل.

وإذا أخذنا بعين الإعتبار تراجع البحر الأبيض المتوسط، وهو بحر «تخلى عنه التاريخ» حسب فرناند بروديل (Fernand Braudel) بعد 1492، يمكننا أن نشبه الامتيازات الممنوحة للأوربيين بمكافأة كان يقدمها لهم السلاطين المسلمون لتشجيعهم على مواصلة أنشطتهم التجارية مع موانئ الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، والحيلولة دون انهيارها، وتزويد ساكنة الضفاف الشرقية والجنوبية من حوض البحر الأبيض المتوسط بالمواد النادرة[11].

إن التسليم بفرضية وعي السلاطين العثمانيين وسلاطين المغرب الأقصى بوجود هوة تقنية واسعة بين الديار الإسلامية والأقطار المسيحية أو «دار الكفر»، يعني أنهم كانوا مستعدين لتقديم امتيازات، وهي في الواقع تنازلات من الناحية النظرية والقانونية لتعديل الكفة نسبيا والحد من ركود اقتصاد بلدانهم[12].

وقد تم تحقيق جزء من هذه المرامي، وتجلى ذلك، على سبيل المثال، في استمرار المبادلات التجارية بين الأقطار الإسلامية والأقطار الأوروبية، بل وارتفاع حجمها وقيمتها. وواكب ذلك ثراء ملموس استفاد منه بالدرجة الأولى بعض أفراد

=Les Empereurs d'Orient continuèrent à s'intituler *Consuls perpétuels*… Dans le moyen-âge, *consul* s'est dit aussi pour comte et pro-consul ou vice-consul pour vicomte… ».

[11] - F. Braudel, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Armand Colin, Paris, 1949.

[12] - يمكن القيام بمقارنة في هذا المجال بين نظرة الأقطار الإسلامية إلى العالم المسيحي الغربي ونظرة الصين لهم عبر التاريخ حيث كان الصينيون يعتبرون أن بلادهم تشكل "إمبراطورية الوسط" وأن الشعوب الأخرى كلها متوحشة وغير متحضرة؛ وبالتالي كان أباطرة الصين يعتبرون المعاهدات المبرمة مع الأجانب مجرد امتيازات ينعمون بها عليهم مقابل هدايا كانت تشكل في نظرهم ما يعادل "الجزية" في العالم الإسلامي. حول هذه النقط انظر المرجع التالي:

F. Gipouloux, *La Méditerranée asiatique. Villes portuaires et réseaux marchands en Chine, au Japon et en Asie du Sud-Est, XVI-XXI siècles*, CNRS, Paris, 2009, pp. 101, 173-187, "Tout commerce officiel est formellement tributaire car tout pays étranger dont les ressortissants désirent commercer avec la Chine doit payer tribut".

الأقليات الدينية – الإثنية المحلية المرتبطة بالتجار الأجانب. ذلك أن هاته الفئات المتكونة من يهود وأرمينيين ويونانيين ومسيحيين سوريين كان لها نصيبها، بشكل أو بآخر، من الامتيازات المعترف بها للأوربيين.

وكانت حيوية وديناميةهاته الفئات ومكانتها المتميزة، كوسيط لا بد منه بين عالمين، مصدر قلق بالنسبة لبعض الدور التجارية الأوروبية، إلى درجة أنها أكثرت من المساعي لدى حكوماتها بغية إيجاد السبل الكفيلة لعرقلة نموها والحد من منافستها. وهذا بالذات ما حدا بملك فرنسا لويس الخامس عشر إلى إصدار أوامر سنة 1727 يوضح فيها «ما ينبغي على اليهود وغيرهم من الأجانب المقيمين في بلاد المشرق وبلاد البربر، والمتمتعين بالحماية الفرنسية، أن يراعوه في تعاطيهم لأنشطتهم ولدور الوساطة»[13].

وقد ورد في البند الثالث من هذه الأوامر الملكية كذلك ما نصه: «لن يكون في مقدور اليهود وغيرهم من الأجانب أن يقوموا بأية تجارة (انطلاقا) من بلدان الشرق باتجاه فرنسا، سواء بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، وإلا صودرت بضاعتهم والسفن التي، أقلتهم، وألزم قبطان السفينة بدفع غرامة قدرها ألف ليرة»[14].

ونصت المادة الرابعة من جهتها على «منع جلالة الملك على جميع التجار والمسافرين وقبطانات المراكب والسفن الفرنسية إعطاء أسمائهم للمحميين أو غيرهم من الأجانب (لتسهيل) قيامهم بتجارتهم من بلدان الشرق وبلاد البربر باتجاه فرنسا، (وذلك) تحت نفس الطائلة من مصادرة بضائعهم والسفن التي أقلتهم، وإلزام قائد السفينة بغرامة ثلاثة ألف ليرة».

وبذلك استجاب لويس الخامس عشر لمساعي تجار مرسيليا على الخصوص والملتمسات التي رفعوها له لمطالبته بإصدار أوامر من شأنها، في نظرهم، وضع حد لما كانوا ينعتونه بـ«التجاوزات التي يعاني منها رعاياه» المتعاملين مع الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من جراء ممارسات الوسطاء المحليين المستفيدين من الحماية الفرنسية.

ورغم هذه المنافسة فقد ساهمت الإمتيازات في توطيد مصالح فرنسا التجارية إلى حد أن سفيرها شوازول كوفريي (Choiseul – Gouffrier) لم يتردد في التصريح سنة 1788 أن «الإمبراطورية العثمانية (تعد) من أغنى مستعمرات فرنسا»، مؤكدا بقوله هذا، رغم ما يكتنفه كلامه من المبالغة، أن الامتيازات زاغت عن مسارها الأصلي وأصبحت تشكل أداة استحوذت عليها القوى الأوروبية ووظفتها لخدمة مصالحها وتوسيع نفوذها على حساب استقلال الأقطار الإسلامية وسيادتها[15].

---

[13] - J. Weyl, *op. cit.*, pp. 28-31

[14]- م.ن.

[15] - R. Mantran, L'Etat ottoman au XVIIIème siècle : la pression européenne, in *Histoire de l'empire ottoman*, op. cit., pp. 282-283, « Le XVIIIème siècle voit…se développer une présence occidentale dans le commerce =

ففي الشرق الأوسط، عملت بالفعل الدول الأوروبية على إضعاف الدولة العثمانية. واستغلت من أجل ذلك كل الفرص التي كانت تتيحها لها الامتيازات التي التزم بها الباب العالي، ومن ضمنها الحماية الدينية. وبرزت بشكل خاص في هذا السياق كل من فرنسا وروسيا، إذ كانت الحماية الفرنسية تشمل الطائفة المارونية بأكملها تقريبا. واعتمدت فرنسا في هذا الشأن على قناصلها وعلى الإرساليات الكاثوليكية. مما جعل عدد محمييها يرتفع سنة 1793 في مدينة حلب وحدها إلى ما يزيد على 1500 فرد[16].

أما روسيا، المنشغلة أساسا بضمان وصول سفنها الحربية و التجارية إلى "المياه الدافئة" (البحر الأبيض المتوسط)، فقد كانت تستهدف جزيرة البلقان وتتحرك لتوسيع نفوذها في المنطقة. واستطاعت بالفعل بسط حمايتها على ما يفوق 120.000 أرثونوكسي سنة 1808، متسببة بتصرفاتها هاته في قلاقل واضطرابات ساهمت في إضعاف العثمانيين. وقد عبر السلطان عبد المجيد عن ذلك بقوله: «إن الجميع يعلم أن السلطنة العثمانية اعتمدت تعاليم القرآن الكريم كقاعدة سامية، مما عاد بالإمبراطورية بالقوة وعلو الشأن، ومكن جميع رعاياها من أسباب الرخاء والإزدهار... (إلا أنه) منذ مائة وخمسين سنة توالت علينا أحداث وأسباب مختلفة جعلتنا نشد عن الشريعة الطاهرة والتنظيمات التي نشأت عنه، فتحولت قوتنا ضعفا وازدهارنا فقرا». وأضاف السلطان العثماني ملمحا من جديد لقضية الامتيازات والمآسي المترتبة عنها: « إن الإمبراطورية إذا تخلت عن قوانينها فقدت توازنها»[17].

وفي بحثهم الحثيث عن مسالك في اتجاه "المياه الدافئة" وصراعهم المرير مع الأنجليز المنشغلين من جهتم بمحاصرة "الدب الروسي وسط غابات سيبيريا وثلوجها"، لم يكتف الروس بالزحف وبالتغلغل جنوبا على حساب العثمانيين وحدهم بل حاولوا النيل أيضا من دولتين إسلاميتين أخرتين، ألا وهما أفغانستان وإيران.

وفيما يخص الامبراطورية الفاريسبة بالذات فإنهم شنوا عليها حروبا انطلاقا من 1804 وجردوها من أراضيها في القوقاز وانتهزوا ضعفها لإخضاعها لمعاهدات كانت أسوأ، في بعض مضامينها، من المعاهدات المفروضة علي المغرب بعد 1844. وهكذا

=international de l'empire ottoman...Les Capitulations sont alors largement utilisées au profit des marchands occidentaux établis dans les échelles de l'empire...points d'arrivée et de départ du commerce international ottoman... La France effectue le principal trafic au Levant, laissant loin derrière les Anglais : cela tient au fait que, surtout après 1763, les Français ne possèdent presque plus de colonies... ».

[16] - Ibid., p. 284, « (Au Levant) les maîtres du commerce local sont des juifs ou des chrétiens... Des Grecs, des Arméniens, des Syriens chrétiens, des juifs, ceux qu'on appelle les « minoritaires », reçoivent la protection des agents diplomatiques étrangers sous forme de *berât*, ou brevets de protection ».

[17]-حول علاقات السلطان عبد المجيد مع القوى الأوروبية ودوره الأساسي في سياسة "التنظيمات" وتحديث الإمبراطورية العثمانية، انظر:

P. Dumont, La période des Tanzimat (1839-1878), in R. Mantran, *op.cit.*, pp. 459-522.

اخضعوها سنة 1828، إثر انتصارهم في الحرب التي دارت رحاها بين الجانبين عامي 1826 و1827 ، لاتفاقية توكمانشاي المتضمنة لبنود ألزمت الشاه بعدم تعيين ولي للعهد قبل الحصول على الموافقة المسبقة لروسيا. وبمقتضى بنود أخرى فقد منحت المناعة القضائية والجبائية للرعايا الروس المقيمين بطهران وطبريز وأصفهان وغيرها من المدن الإيرانية، وكذا للرعايا الفارسيين، ولاسيما التجار المتعاملين معهم، فأصبحوا بذلك محميين روس[18]. وقد طفت بعنف ردود فعل شعبية معادية لهذه الظاهرة ولتصرفات ممثل موسكو بطهران، السفير الأديب إسكندر كريبويدوف (Alexandre Griboïedov)، إلى حد أن الغاضبين والمحتجين خرجوا للشارع للتظاهر، ولم يكتفوا بترديد الشعارات المناوئة لروسيا بل اكتسحوا مقر سفارته وقتلوا سفيرها (1829). ورغم هذه المعارضة وتعبئة الروس لاستغلال ما حدث بطهران، فقد تزايد عدد أفراد فئة المحميين الروس والمحميين الآخرين بصفة عامة[19]. ومرد ذلك لعاملين أساسين إضافيين اثنين: تمثل أولهما في استفادة الدول الأوروبية الأخرى من مكسب روسيا بمقتضى مبدأ "الدولة المفضلة" فتسارعت جميعها، ولاسيما إنجلترا، للإكثار من عدد أتباعها الفارسيين؛ أما العامل الثاني فقد كانت له صلة بالوضع الناجم عن إقدام الشاه نصر الدين (1848–1896) ووزيره الأول أمير كبير عام 1850 على إسقاط "حرم" الأضرحة والمساجد، وذلك في إطار المحاولات التحديثية التي بدلاها للحد من الامتيازات التقليدية بهدف تقوية الحكم المركزي وسلطة الدولة، وبقرارهما هذا فإنهما ساهما موضوعيا وبدون قصد طبعا في منح جاذبية إضافية للحمايات الأجنبية.

3- مميزات الإمتيازات الأجنبية بالمغرب

انشغل السلطان سيدي محمد بن عبد الله (1757–1790) بتنويع ورفع مصادر بيت المال، وذلك طبقا للاستراتيجية التي وضعها بعد أن استخلص الدرس مما تعرضت له البلاد من اضطرابات غداة وفاة مولاي إسماعيل(1727). فقد كان مشروع الدولة المركزية وإحداث جيش قوي قوامه 120.000 رجل الذي اعتمده هذا السلطان لا يتماشى إطلاقا وإمكانيات البلاد التقنية والاقتصادية الحقيقية. ومباشرة بعد وفاته انفجرت الثورات في مختلف أنحاء البلاد و عمت الفوضى طيلة الفترة الممتدة من 1727 الى حدود 1757. وقد ارتبطت هذه الأوضاع بطبيعة وضخامة المشروع

---

[18] - Y. Richard, *L'Iran de 1800 à nos jours,* Flammarion, Paris, 2009, pp. 44 – 49.

[19]- على غرار منافسي بلاده الإنجليز والأساليب التي اعتمدوها للتغلغل وضمان مصالحهم التجارية بآسيا، قدم إسكندر كريبويدوف للقيصر نيكولى الأول مشروعا اقترح فيه خطة لاستغلال الأراضي الفارسية التي استولت عليها القوات الروسية وإحداث شركة تجارية روسية كبرى على نمط شركة الهند الشرقية الإنجليزية وكذا فتح قنصليات روسية في أهم المدن الفارسية لخدمة مصالح روسيا التجارية والسياسية. حول هذه الأحداث والتطورات، انظر المرجع التالي المؤلف باللغة الروسية في صيغته الأصلية :

M. Heller, *Histoire de la Russie et de son empire*, Flammarion, Paris, 1999 , pp. 728-736

الاسماعيلي من حيث ارتفاع تكلفته، سواء من الناحية السياسية (إرساء أسس سلطة مطلقة، محاولة اسكات العلماء، تدجين الزوايا أو تفكيكها...) أو من الناحية العسكرية (إنشاء جيش عظيم مستقل عن القبائل وكافة المجموعات الاجتماعية)، أو من الناحية الضريبية (التشدد والصرامة في جباية الضرائب التي أنهكت كاهل الرعايا وأصبحت لا تطاق)، أو من الناحية الاقتصادية (إنتاج محدود بسبب ضعف المستوى التقني والضغط الجبائي)[20].

كان الفشل الذي منيت به هذه التجربة بعد وفاة المولى اسماعيل وعودة قوى البلاد النابذة الى الواجهة دافعاً لسيدي محمد إلى اعتماد استراتيجية جديدة، وإلى تغيير عناصر المعادلة السياسية المغربية تغييراً كاملاً. فبدلاً من أن تفرض الدولة قوتها ومركزيتها وتسخر لذلك جيشاً هائلاً ومنهكا لبيت المال ومنفصلاً عن كافة المجموعات الاجتماعية، حيث لا تربطه بها سوى علاقات متوترة بحكم وظيفته السياسية في جباية الضرائب، سعى سيدي محمد إلى أن تكون له موارد جبائية مستقلة، لكي لا يحتاج إلى جيش قوي يتطلب تجهيزه ودفع رواتب جنوده نفقات باهظة. وقد كان هذا الرهان باعثاً له على الجهود المتواصلة التي بذلها لتنمية التجارة البحرية.

وفي سياق هذه الاستراتيجية؛ اتخذ سيدي محمد إجراءات متعددة من أجل تشجيع التجارالأوروبيين وخصوصا منهم الأنجليز والإسبان والفرنسيين، والدانماركيين على رفع مستوى معاملاتهم ومبادلاتهم التجارية مع المغرب؛ وقد تضمنت هذه التشجيعات الترخيص لهم بالإقامة في مراسي البلاد المفتوحة للتجارة البحرية، وفي طليعتها ميناء الصويرة، وهو المرسى الجديد الذي أحدث سنة 1765 لتطوير المبادلات مع أوروبا بالدرجة الأولى. ولضمان نجاح المرامي المحددة له والموارد الجمركية المعول عليها من خلال إنشائه وفتحه، تقرر الاعتماد في تنشيطه على نخبة البلاد التجارية في بداية الأمر، وذلك بتشجيع كبار التجار والصناع المهرة من أهل تطوان وفاس وسلا والرباط ومراكش، مسلمين ويهود، على الاستقرار بالثغر الجديد، والمساهمة بكيفية فعالة في إنماء رواجه. ولتحفيز هؤلاء التجار وفسح المجال أمامهم لتمكينهم من تحقيق أرباح من شأنها تشجيعهم على المضي قدما وتنفيذ على أرض الواقع الخطة المرسومة لهم، أمر السلطان الأمناء والولاة بالتزام صرامة

---

[20] - L. Chénier, *Recherches historiques sur les Maures et Histoire de l'Empire de Maroc*, vol. 3, p. 454, « Sidi Mohamed obtint de son père le gouvernement de Saffi, où il passa une partie de sa jeunesse. Plusieurs negocians euopéens avoient forme des etablissements dans cette ville qui étoit alors la plus commerçante de la côte ; ce Prince, qui ctoit très accessible et qui avoit des vues, autant pour occuper son oisiveté que par envie de s'instruire, s'entretenoit avec ces négocians des usages de l'Europe, relativement au commerce, aux impôts et aux détails de l'administration… (Il) acquit alors ces idées générales… qu'il a développées pendant le cours de son règne ».

أقوى وأشد في قمع التهريب في مراسي ومناطق البلاد الأخرى[21].

وكان من شأن هاته الإجراءات، في نظر السلطان، أن توفر حظوظا أقوى لخطة رفع مداخيل بيت المال الجمركية إذ كان يرى في تعزيز هذه الموارد أحد الحلول الناجعة التي تمكنه من الإعتماد عليها لتفادي سلبيات الإستنزاف الجبائي وما يعقبه من إضطرابات وانتفاضات مسلحة مرهقة للدولة وللمجتمع.

اعتمد سيدي محمد بن عبدالله في تعامله مع هذا المشروع الطموح، وما يطرحه لا محالة من إشكاليات معقدة ومتشعبة، على تجربة وخبرة نخبة متميزة من الشخصيات المخزنية السامية، ومن التجار المغاربة والأجانب الذين نالوا ثقته وسبق أن أسند لهم مهام تجارية ودبلوماسية بإسبانيا وفرنسا وهولندا وإنجلترا واستانبول. وكان طبيعيا أن يستعين مثلا بالشخصيات المسلمة التي احتكت بالأوروبيين في إطار تكليفيها بإفتكاك الأسرى المسلمين، المغاربة والعثمانيين، من أيدي النصارى والتفاوض مع هؤلاء حول أسراهم المحتجزين بسلا والرباط ومراكش ومدن أخرى. ويتجلى دور هاته العناصر بالذات من خلال سهرها على إيجاد نوع من التوازن بين ما يمكن تقديمه من إمتيازات، لتحفيز التجار الأجانب من جهة، وضرورة الحفاظ على سيادة البلاد كاملة، وعدم المس بمقتضيات الشريعة الإسلامية من جهة أخرى. ويستشف ذلك من بنود المعاهدات الخاصة بضمان صلاحيات القضاة وتحديد مجال المحاكم القنصلية، ومن بعض البنود المتعلقة بالرعايا المغاربة اليهود المستخدمين لدى القناصل والتجار الأجانب؛ فقد نص مثلا البند 15 من المعاهدة المغربية السويدية المبرمة في 16 مايو 1763 على ما يلي:"وكل من انضاف إليهم (أي قنصوات السويد) من أهل الذمة وغيرهم ممن يقضون إليهم أغراضهم لا يكلفون بوظيف ولا مغرم إلا الجزية فإنها لا تسقط عن أهل الذمة..."[22].

وفيما يخص المستشارين الآخرين (اليهود والنصارى)، يأتي في طليعتهم تجار مرموقون أمثال إليهو ليفي وموردخي لبحر وداود كوردوزو وشقيقه إسحاق وساموئل سمبال (الذي أقام لمدة بمرسيليا)، والتونسي يعقوب عطال. أما النصراني الجنوي فرنشيشكو شياب فإنه كان يحتل مكانة متميزة ضمن حاشية السلطان

---

[21] - Ibid., p. 467, « Nourri d'idées de commerce et de projets d'impôts, ce souverain vit avec discernement que, de toutes les convenances politiques, celle qui tendoit à vivifier le commerce de ses Etats pouvaoit seule en augmenter les revenus et en réparer les dépenses. Le profit de la course, qui exposerait à des dépenses réelles et à des événements incertains, pouvoit provoquer, une part, le resentiment des nations, dont les forces maritimes augmentoient tous les jours, tandis que, de l'autre, l'échange des productions de l'empire devoit lui assurer des ressources plus abondantes de culture et de richesse. Ces réflexions déterminèrent le Prince à faire la paix avec les puissances de l'Europe »..

[22]- انظر النص الكامل للمعاهدات التي أبرمها سيدي محمد بن عبدالله مع الدول الأوروبية في كتاب عبد الوهاب ابن منصور، **مشكلة الحماية، من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880** ، المطبعة الملكية، الرباط 1977 .

والمقربين منه.

ولاشك أن هذه العناصر تشبعت جميعها بمرامي السلطان وطموحاته وعملت على الإدلاء بإقتراحاتها وملاحظاتها بخصوص الإتفاقيات التي كان يرغب إبرامها مع بعض الدول الأجنبية، أو تلك التي كانت هذه الدول ذاتها تتطلع للتوقيع عليها معه، خصوصا وأنها كانت جميعها منشغلة بتعرض سفنها التجارية والرعايا المسافرين على متنها لهجومات القراصنة("رياس البحر" المجاهدين) السلاويين والرباطيين والتطوانيين. ولتوفير الضمانات القانونية اللازمة للتجار الأجانب حاول سيدي محمد بن عبدالله فعلا تعزيز علاقاته مع الدول التي سبق لها التوقيع على معاهدات مع المغرب، كما أنه قام بمساعي تروم إبرام إتفاقيات جديدة مع دول أخرى مثل السويد والدنمارك والولايات المتحدة الأمريكية[23].

ووقعت فعلا معاهدة مغربية-سويدية بتاريخ 16 ماي 1763 تضمنت أحد عشر بندا وتلتها معاهدة أخرى تم إبرامها مع دولة سكندينافية أخرى وهي الدنمارك بتاريخ 25 يوليوز1767. وفي مرحلة لاحقة أبرمت معاهدة سلم وصداقة بين المغرب والولايات المتحدة (1786) جعلت من المغرب أول دولة إسلامية وإفريقية اعترفت باستقلال أمريكا الفتية مباشرة بعد تخلصها من الاستعمار البريطاني.

وقد شكلت المعاهدات المبرمة سنة 1767 بالذات الحجر الأساس بالنسبة لنظام الامتيازات المعترف بها للأجانب وامتداداتها لفائدة الرعايا المغاربة المرتبطين بهم بشكل مباشر. فعلاوة على المعاهدة المغربية- الدنماركية، أبرمت معاهدتين أخرتين لهما أهمية بالغة مع إسبانيا وفرنسا.

لاعتبارات شتى، ومن ضمنها استمرار احتلال الإسبانيين لسبتة ومليلية وسعيهم الدائم لإبقاء المغرب على قدر كبير من الضعف، لم تؤت المفاوضات التمهيدية التي فتحها السلطان مع هؤلاء أكلها على الفور، بل شكلت انتكاسة بالنسبة للسفير الذي أوفده سيدي محمد بن عبد الله إلى مدريد سنة 1766 للتباحث في شأن معاهدة سلم وتجارة، وهي المعاهدة التي كان يحاول الإسبان تضمينها ما يليق بهم ومهدوا لها بواسطة أحد الرهبان الفرنسيسكيين المقيمين بالمغرب والمعروف بعلاقاته الطيبة مع سيدي محمد ووزرائه، وهو الأب بارطولومي خرون دي لاكونسيبسيون (Bartolomé Giron de la Concepcion). وقد رافق بارطولومي المذكور السفير المغربي أحمد بن المهدي الغزال الأندلسي المالقي، مؤلف "نتيجة الإجتهاد في المهادنة والجهاد"، إلى العاصمة الإسبانية. وأقام الغزال هناك لمدة ثمانية أشهر نجح خلالها في مهمة تحرير الأسرى المسلمين، إلا انه ذهب ضحية مكائد وغش مخاطبيه

---

[23] - L. Chénier, *op. cit.* ; J. Caillé, *Les accords internationaux du Sultan Sidi Mohamed ben Abdallah (1757-1790)*, Paris, 1960

بعد أن تحايلوا على نص البنود الخاصة بالسلم وغيروا، بعد عودته إلى المغرب، حروف ما سبق له الإتفاق عليه معهم؛ فعوض أن يبقى النص على الصيغة الأصلية المشار فيها إلى " أن المهادنة بيننا و بينكم بحرا لا برا" أزالوا لام الألف ووضعوا مكانها ولوا، فتغير المعنى وترتب عن ذلك الكلام "بحرا وبرا" بدل "بحرا لا برا". وتم تحميل الغزال مسؤولية ما وقع التقصير في الصياغة؛ وقال صاحب الاستقصا بهذا الصدد: "وكان ذلك سبب تأخير الغزال عن كتابته (أي السلطان). وبقي عاطلا إلى أن كف بصره و مات رحمه الله"[24].

رغم "سوء التفاهم" الذي حصل في مدريد وأدى الغزال ثمنه غاليا فرضت مصالح وحسابات الطرفين منطقها ولم تترك لهما من مخرج سوى تفادي القطيعة و التوقيع على المعاهدة التي تباحثا حولها بمدريد. وقد قدم فعلا بشأنها إلى مراكش وفد إسباني قاده السفير جورجي خوان(Jorge Juan) في بداية ربيع 1767. واستطاعت البعثة الاسبانية توقيع معاهدة بإسم الملك كارلوس الثالث في 28 مايو من السنة ذاتها، غير أنها لم تته بكيفية واضحة الغموض الذي كان يكتنف المقطع الخاص ب"بحرا لا برا"/"بحرا وبرا". واستمرت الأمور على هذا الحال إلى أن طرحت من جديد وبعنف حقيقة فحواه في أعقاب شروع سيدي محمد في محاصرة ومهاجمة مليلية (1773).

وقد تعبأ جيران الإ سبان، وهم البرتغاليون، للحصول على معاهدة سلام (27 نونبر1773) تضمنت بنودا خاصة بحقوق رعاياهم،[25] وذلك عقب انتصار سيدي محمد بن عبد الله عليهم سنة 1769، وإنهاء احتلالهم للجديدة (مازغين، أو البريجة) منذ 1514 وبأكادير (1505) وأمكدول (الصويرة، 1506) وأسفي(1508) وأزمور (1513). وخلال احتلالهم لهذه الثغور، وعلى غرار ما أقدموا عليه على سواحل شبه الجزيرة العربية والخليج العربي والهند، جرب البرتغاليون مختلف أشكال التعامل مع سكان المراسي الخاضعة لهم والقبائل المجاورة لها. وبجانب الحروب وخطة الأرض المحروقة واستعباد السكان، اعتمدوا أيضا على أساليب سياسية، ومنها بسط حمايتهم على الأعيان الموالين لهم. ويذكر جل الإخباريين البرتغاليين بهذا الصدد إسم داع صيته إبان تلك الحقبة، ويتعلق الأمر بيحيى بن تافوت، وهو المغربي الذي وضع نفسه تحت "حماية" ملك

---

[24]- أحمد الناصري، **الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى**، ج. 8، الدار البيضاء، 1956، ص. 40-41.

[25]- قدم البرتغاليون هدايا ثمينة لسيدي محمد بن عبدالله لكسب موافقته على هذه المعاهدة. وقد سرد شاهد عيان، وهو قنصل الدانمارك بالصويرة، كورك هوست، ما حمله معه سفيرهم لتقديمه لسيدي محمد خلال مقابلته له:

« Un ambassadeur du Portugal (arriva) chargé de cadeaux assez impressionnants : vingt et une caisse remplies de soieries, étoffes, tissus de lin, porcelaines et miroirs, deux caisses de lingots d'or, deux autres caisses enfermant des pendules et des pièces de joaillerie, une splendide armure pour l'Empereur, avec tout un équipement composé d'une selle décorée d'or et de diamants, d'un fusil et de pistolets richement rehaussés. La valeur de ces présents fut évaluée à trois cent mille piastes. En échange, Mohamed envoya six chevaux», in G. Host, *Histoire de l'Empereur du Maroc Mohamed Ben Abdallah*, Rabat, 1996, (1ère édition, Copenhague, 1791), pp. 73-74.

البرتغال (بصريح العبارة) معبرا له عن ولائه تجاهه، وناعتا إياه ب"سيدي"، وواضعا نفسه رهن إشارته لمحاربة المغاربة المناهضين للاحتلال البرتغالي، ومقاتلا فعلا تحت رايته ولوائه. وقال عنه أحد معاصريه الإسبان، دييكو دي طريس (Diego de Torrès)، منوها بشجاعته وإخلاصه للملك منويل الأول الأكبر، الملقب بالإفريقي، أنه جمع أتباعا له من القبائل المجاورة لمازغين وأسفي وشكل جيشا قوامه أكثر من إثنى عشر فارس وعدد أوفر من المشاة" وخاض معارك شتى ضد الشرفاء السعديين للقضاء عليهم قبل أن يستتب لهم الحكم[26].

ووفقا لشرط الدولة المفضلة (أو "المنعم عليها" حسب الاصطلاح المخزني) المنصوص عليه في جل المعاهدات الموقعة مع الأوروبيين، فإن كل الدول كانت تسعى دائما للحصول على مكاسب قانونية إضافية، وإن كانت تدرك أنها سوف لن تستفيد منها لوحدها طبقا للشرط السابق الذكر. وتجلى ذلك بشكل واضح في تسارع مبعوث الملك لويس الخامس عشر، الكونت دو برونيون (Comte de Breugnon)، الذي هرع قاصدا مراكش للحصول لفائدة فرنسا على معاهدة تتضمن امتيازات وضمانات مماثلة لما "أنعم به" على سفير كارلوس الثالث. وقد نال فعلا دوبرونيون مبتغاه وفاز بمعاهدة تحمل هي الأخرى تاريخ 28 مايو 1767.

وكان نفوذ فرنسا في المغرب خلال هذه الفترة أقل وبكثير مقارنة مع منافستها إسبانيا؛ لذلك بادرت من تلقاء نفسها لإحياء وتعزيز ما تضمنته الاتفاقات التي سبق للويس الرابع عشر إبرامها مع المولى إسماعيل، ولا سيما معاهدة 29 يناير 1682، المسماة معاهدة "سان جيرمان" (Saint-Germain)؛ سعت على الخصوص إنعاش وتوسيع البنود المحددة لشروط إقامة الرعايا الفرنسيين بالمغرب واختصاصات القناصل القضائية، وكذا ما يتعلق بالاستيراد والتصدير(أو الوسق، كما كان يقال أنذاك) وبالرسوم الجمركية. واستجابة لهذه المساعي، ووفقا لما كان السلطان يخطط له بنفسه، وهو الذي أنعم على تجارمن مارسيليا بامتيازات منحها لهم على عهد والده، صادق سيدي محمد على معاهدة السلم والصداقة التي طالب بها الكونت دو برونيون بإسم لويس الخامس عشر[27].

وبالنسبة للفرنسيين، وبغض النظر عن تطلعهم لزعزعة أولوية الإسبانيين على

---

[26] - D. de Torrès, *Relation de l'origine et succès des Chérifs et de l'état des Royaumes de Marroc, Fez, et Tarudant, et autres Provinces qu'ils usurpèrent*, Paris, Jean Camusat, M. DC XXXVI, pp. 46-47, « Un Capitaine Affriquain vassal du Roy (du Portugal), qui se nommoit Cide Haya Abentafut..., estoit ennemy capital des Cherifs, et grand amy de Nugno Fernadez d'Ataide, qui fut un des vaillans Capitaines en ce temps là (en Affrique)... » ; pp. 71-72, « (En 1521) Cide Yaya Abdenfut qui estoit de retour du Portugal... (a) rapporté une commission du Roy, par laquelle Sa majesté le declaroit Gouverneur et Capitaine general des Maures confederez, et perseverant en sa fidelité, couroit tout le pays circonvoisin, faisant contribuer les lieux qui n'estoient à l'obeissance du Roy, subvenant avec ces contributions au Gouverneur de Saffin. Ce Maure avoit d'ordinaire quinze mil chevaux Maures alliez... » ; pp. 73-74, « Deux Maures tuent traitreusement Haya Abentafut ».

[27] -J. Caillé, *Les accords internationaux...*, *op. cit.*

الساحة المغربية والتمهيد لتطوير معاملاتهم التجارية مع "إمبراطورية مراكش"، فقد كانت رغبتهم في ترسيخ أقدامهم بهذا البلد تستجيب لإعتبارات جيو-سياسية وحسابات تتجاوز حدود المغرب بل ونطاق حوض البحر الأبيض المتوسط في زمن كانت فرنسا تعاني إبانه من وطئة تراجعها كقوة عظمى أمام إنجلترا. فقد أقصاها الإنجليز من كندا وفرضوا عليها معاهدة باريس (1762) والإعتراف بالتخلي لهم عن كيبيك (Québec) وغيرها من المستعمرات الفرنسية السابقة بهذا الجزء من أمريكا الشمالية[28].

ولتعويض ما خسرته لصالح عدوها الإنجليزي اللدود، حاولت فرنسا إيجاد مجالات جديدة للتوسع؛ ووفقا لهذه المرامي اتجهت أنظارها صوب المغرب، لا سيما وأنه كان ينفرد بموقع إستراتيجي إستثنائي مطل على مضيق جبل طارق و غير بعيد عن ضفته الشمالية والصخرة التي احتلها الانجليز انطلاقا من أوائل القرن الثامن عشر، وأضفوا صبغة قانونية على احتلالها بمقتضى معاهدة أوتريخت (1713)، ثم انطلقوا منها لبسط سيطرتهم بالتدريج على البحر الأبيض المتوسط. لذلك أعدت البحرية الفرنسية في عام 1765 "مشروعا لغزو الإمبراطورية المغربية"، وقدمته إلى لويس الخامس عشر. وقد ركز واضعو هذا المشروع على أهمية المجموعات اليهودية وإمكانية اختراقها بواسطة "الحماية الدينية" المعتمدة إزاء أفراد الأقليات الدينية-الإثنية التابعة للإمبراطورية العثمانية[29].

غير أن مشروعا مضادا للمشروع الأول ألح من جهته على صعوبة إنزال قوات فرنسية، والشروع في غزو بلد منغلق على نفسه، ولا يعرف عنه إلا الشيء القليل لا من حيث تضاريسه ومكوناته البشرية، ولا فيما يخص موارده الفلاحية والمنجمية ونوعية نظامه السياسي. وبعد تقويمهم لحظوظ النجاح والإنكسار، خلص واضعو المشروع الثاني إلى ضرورة تفادي الإقدام على مغامرة إستعمارية من شأنها أن تكبد فرنسا خسائر فادحة في الأرواح والعتاد، "لا سيما وأن الأهالي وخصوصا منهم السكان البربر، متعصبون إلى أقصى درجة"، وأن لاشيء، يضيف المشروع، يضمن مناصرة يهود البلاد للقوات الفرنسية المهاجمة. ولكي لاتندفع الغرف التجارية والأوساط المتحمسة للتوسع في الإتجاه المعاكس مهما كانت التكاليف العسكرية، أشار المناهضون لفكرة الغزو إلى أن إمكانات المغرب الإقتصادية لاتستحق عموما سوى

[28] - G. Havard et C. Vidal, *Histoire de l'Amérique française*, Flammarion, Paris, 2006, pp. 641-671, « Le traité du 10 février 1762 mettait fin à la présence française en Amérique du Nord. La France, en effet, abandonnait à l'Angleterre le Canada…, les pêcheries de Terre – Neuve et du golfe du Saint-Laurent, mais aussi toutes ses « possessions » situées à l'est du Mississipi ».

[29] - Archives du Ministère des Affaires Etrangères (A.E.P., Paris), Série « Mémoires et Documents », M.D., vol. 10, « Projet de conquête de l'empire de Maroc ».

اهتماما محدودا، وألحوا على ضآلة حجم وقيمة مبادلاته التجارية رغم تشجيع السلطان للتجار الأجانب، وحتى سلطات المراسي على الترحيب بهم واستقبالهم بحفاوة.

ولاشك أن أحد دوافع سيدي محمد بن عبدالله و قبوله التوقيع على معاهدة 1767، كان بغرض التخفيف بالضبط من تحفظات التجارالأجانب تجاه ظروف وشروط التعامل مع المغرب، لا سيما في سياق نظام الإحتكارات السلطانية والأفضلية الممنوحة للتجار المغاربة المكلفين باستغلالها على مستوى التصدير والاستيراد، وكذا على مستوى التسويق داخل البلاد. وعلاوة على ما كان السلطان يأمل الحصول عليه لتحسين أوضاع بيت المال فإنه راعى، في مصادقته بدون تحفظ على كل البنود، قيامها على مبدأ المساواة بين الأطراف الموقعة وتقاطع مصالحه التجارية والجمركية مع مصالح فرنسا.

وفيما يخص حرية التنقل مثلا، فقد نصت المادة 2 من المعاهدة على أن لرعايا الدولتين "أن يذهبوا حيث شاءوا بتجارتهم ومراكبهم براً وبحراً في أمن وأمان داخل حدود الإمبراطورتين بحيث لن يتعدى عليهم أحد ولن يمنعهم من قضاء مآربهم بأي حال من الأحوال". وورد في البند 11 بشأن ممارسة الطقوس وإقامة الشعائر الدينية "وللقنصوات (الفرنسيين) المذكورين أن يتخدوا بدورهم موضعا لصلاتهم وقراءتهم، ولايمنعون من دلك، ومن أراد إتيان دار القنصو للصلاة أو للقراءة من أجناس النصارى أيا كانوا فلا يتعرض لهم أحد و لايمنعون من ذلك. وكذلك رعية سيدنا نصره الله إذا دخلوا بلاد الفرنصيص لا يمنعهم أحد من اتخاد مسجد لصلاتهم وقراءتهم بأي مدينة كانوا".

غيرأن بعض ما ورد في بنود هذه المعاهدة، وخصوصا منها المواد 11، و12، و13 و14 كان أكثر إلزامها للطرف المغربي. وربما كان مرد ذلك لوعي السلطان بحقيقة وضع بلاده الاقتصادي وحدود إمكانات دولته، وكذا نفور المسلمين من السفر إلى "دار الكفر"، وبالأحرى الإقامة بها. وقد جعلته هذه الوقائع في غنى عن المطالبة بالمعاملة بالمثل في المجال القنصلي وفيما يخص وكلاء التجار وأعوانهم. وقد نص الشرط 11، وهو بند جوهري في هذه المعاهدة، على حقوق وصلاحيات القناصل الفرنسيين بالمغرب حيث جاء فيه: "لسلطان الفرنصيص أن يجعل بإيالة سيدنا نصره الله من القنصوات ما أراد، وفي أي بلد شاء، ليكونوا وكلاء له في مراسي سيدنا أيده الله، ليعينوا التجار ورؤساء البحر والبحرية في جميع ما احتاجوا إليه ويسمعوا دعاويهم ويفصلوا بينهم فيما يقع بينهم من النزاع ليلا يتعرض لهم أحد من حكام البلد أو غيرهم".

وإذا كان يبدو واضحا من وجهة نظر السلطان أنه لا يمكن للقناصل الأجانب

الاستقرار سوى بالمراسي على اعتبارها مجال الأنشطة اللازم عليهم، حسب تصوره، مواكبتها والعمل من أجل الرفع من حجمها و قيمتها، فإنه كان يدرك استحالة الإعلان بصريح العبارة أن المواني تشكل الفضاء الوحيد المسموح لهم الإقامة به. فالرغبة في تطوير التجارة بكيفية إرادية وجدية كانت تقتضي تفادي كل ما من شأنه التضييق ترابيا على القناصل والتجار الأجانب المطالبين بالإسهام في تنشيط الحركة التجارية ورفع المداخل الجمركية. وكان فسح المجال أمامهم لا يطرح أي إشكال من الناحية النظرية في اعتقاد السلطان بفعل طبيعة وخصوصيات الأوضاع السائدة آنذاك في المغرب، حيث كان أهل البوادي يمثلون أغلبية ساكنة البلاد الساحقة (أكثر من90 %) ويعيش معظمهم في إطار الاكتفاء الذاتي، وكانت المواصلات صعبة للغاية وتنقل الأفراد والبضائع جد مكلف وخاضع لنظام وأعراف الزطاطة والنزلات، كما أن الأهالي، مسلمين ويهودا، كانوا، لاعتبارات دينية وتاريخية مرسخة لدى جميعهم، ينفرون من النصارى ويكرهون ملاقاتهم.

فلم يكن من الصدفة في شيء، والحالة هذه، أن يعترف السلطان للقناصل وللتجار بحقوق وامتيازات لتحفيزهم على الإقامة بالمغرب، ومزاولة نشاطهم في مراسيه. وكان طبيعيا في مثل هذا السياق أن يمنح امتيازات خاصة للقناصل لا سيما وأنها كانت على العموم مطابقة لما هو سائد دوليا في مجال التمثيل الدبلوماسي والقنصلي. لذلك نص البند 11 على ما يلي: "ولا يدفع القنصوات ملزوما ولا وظيفا عما اشتروه لأنفسهم من مأكول ومشروب وملبوس، ولا يؤخد منهم العشر عما جاءهم من بلادهم من الحوائج المعدة للباسهم وماكولهم ومشروبهم كيفما كانت، ولقنصوات الفرنصيص التصدر والتقدم على غيرهم من قنصوات الأجناس الأخرين، ولهم أيضا أن يدهبوا حيث شاءوا من إيالة سيدنا... برا و بحرا من غير ما نع أيضا، ودورهم موقرة لا يتعدى فيها أحد على آخر".

وبما أن السلطان اعتاد التعامل من ذي قبل مع قناصل (أمثال الإسباني سلمون، والدنماركي جورك هوشت،و الجنوي يوسف كوسبي، والبندقي جياكومو جيرولامو...) كانوا يتعاطون للتجارة إلى جانب مزاولتهم لمهام قنصلية، ولم يكونوا موظفين بالمعنى النظامي للكلمة حيث كانوا لا ينتمون للسلك القنصلي الرسمي ولا يتقاضون رواتب من دولهم، فإنه كان يبدو عاديا الاعتراف لهم بحق اتخاذ وسطاء من بين السكان المحليين لتسهيل أنشطتهم التجارية؛ و في خضم ذلك كان طبيعيا أن تمنح نفس الإمكانات لغيرهم من تجار جنسهم, وقد ورد فعلا بهذا الصدد في البند 11 ذاته: "ومن استخدموه القنصوات المذكورون من كاتب وترجمان وسماسير(ة) وغيرهم فإنه لا يتعرض لمن استخدموه بوجه و لا يكلفون بشيء من التكاليف أيا

كانت في نفوسهم و بيوتهم، ولا يمنعون من قضاء حاجات القنصوات والتجار في أي مكان كانوا".

وإثر الاعتراف لهذه الفئة من السكان المحليين بامتيازات مماثلة للامتيازات الممنوحة للأجانب، بدأت تلوح في الأفق ملامح الحمايات القنصلية؛ وقد وافق السلطان على ذلك لأن تشجيع التجارة البحرية كان يكتسي طابع الأولوية بالنسبة له، وربما كان يرى أيضا أن السماح للأجانب باستخدام الأهالي وتكليفهم بجمع أو تصريف المنتجات في مناطق البلاد الداخلية سيجعلهم يقيمون في المراسي فقط ولا يحتاجون للتنقل، وبالأحرى، الإقامة في المناطق الداخلية. أما في منظور الفرنسيين فقد كان توفير ضمانات للأهالي المستخدمين لدى تجارهم والقناصل–التجاريفرض نفسه بشدة لاعتبارات شتى منها على وجه الخصوص: تحفيز الأهالي على تجاوز المشاعر والأفكار المسبقة السائدة تجاه النصارى وقبول الدخول في خدمتهم، توظيف الامتيازات الجبائية والقضائية لإغراء وجلب التجار المغاربة النشيطين وجعلهم وكلاء ووسطاء في خدمة التجار الفرنسيين، وكذلك تأمين ما كان يضعه هؤلاء التجار من سلع وأموال بين أيدي سماسرتهم (أو"أصحابهم" كما كان يقال آنذاك) لتفادي ابتزاز وتسلط الولاة عليهم. وكانت جميع الدول الأوروبية، في واقع الأمر، تعتبر أن النظام القائم في المغرب لا يحترم حقوق الناس في أرواحهم وممتلكاتهم وأنه نظام استبدادي في جوهره وتصرفاته، مما يحتم على الدول الغربية المتعاملة معه "حماية" مواطنيها المقيمين فوق ترابه وتوسيع هذه الحماية حتى لفائدة رعاياه لوضعهم في مأمن من بطش العمال والقواد و تسلطهم.

وقد اقترن تأويل الأوروبيين لطبيعة النظام المخزني بتصوراتهم ونظرتهم لا للمغرب فحسب بل للعالم الإسلامي بصفة عامة وللأقطار التي كان يسود فيها "الاستبداد الشرقي"حسب تعبيرهم[30]. والجدير بالذكر في الاتجاه المعاكس أن سلاطين المغرب كانوا، من جهتهم، غالبا ما يلقبون ب "الطاغية" من يخاطبونه من ملوك النصارى. ودفعهم التمسك بهذا النعت إلى حد عدم التردد في استعماله في مراسلاتهم الرسمية بل وإدراجه في بعض بنود المعاهدات. فقد ورد بهذا الشأن في الشرط 21 مثلا من المعاهدة المغربية–السويدية المبرمة سنة 1763 ما يلي:

«إذا صدرت جناية... من رعية سيدنا نصره الله أو من رعيتهم فإن كان الجاني من سويد يعلم سيدنا... القنصوات وهو(هم) يعلم طاغيتهم، ويؤجل لهم في فصالها ستة أشهر سيدنا بعد بلوغها الطاغية، فإن لم يقع فيها الفصل فالنظر لسيدنا...، وإن

[30] - K. A. Wittvogel, Karl August, *Le Despotisme oriental. Etude comparative du pouvoir total*, Paris, Editions de Minuit, 1977. Cf. E. Said, *L'Orientalisme. L'Orient créé par l'Occident*, Paris, Editions du Seuil, 1980.

كانت الجناية من مسلم فسيدنا... يحكم فيها ولا يفسد الصلح في الوجهين»[31].

وانطلاقا من هذه التصورات والقناعات، وعلاوة على اعتبارات دينية صرفة، كان طبيعيا، كما يستشف من البند المشار إليه أعلاه، أن يطالب الأوروبيون بعدم إخضاع مواطنيهم لمقتضيات الشريعة الإسلامية في حالة ارتكابهم لجنحة أوجناية. وقد نص بهذا الشأن البند 12 من معاهدة 1767 "إذا وقع نزاع بين مسلم وفرنصيصي فإن أمرهما يرفع للسلطان...ولنائبه حاكم البلد، ولآ يحكم بينهما القاضي في نازلتهما"؛ وورد في البند 13 : "إذا ضرب فرنصيصي مسلما فلا يحكم فيه إلا بعد إحضار القنصو ليجيب ويدافع عنه، وبعد ذلك ينفد فيه الحكم بالشرع، وإذا هرب النصراني الضارب فلا يطالب به القنصو لأنه ليس بضامن له، وكذلك إذا ضرب المسلم الفرنصيص وهرب فلا يطالب بإحضاره".

هل تمكن سيدي محمد بن عبدالله من تحقيق مراميه في المجالين التجاري والجمركي بفضل كل هذه المعاهدات والتدابير الأخرى التي بادر بها لرفع رواج مراسي الصويرة والدارالبيضاء وفضالة بصفة خاصة؟ هل أثرت الاضطرابات التي اندلعت في مختلف أنحاء البلاد وموجة الجفاف التي أنهكت المغرب برمته طيلة السنوات الممتدة ما بين 1776 و1782 على النتائج المحصل عليها في هذا المضمار؟ باستثناء تقديرات إجمالية تفيد أن قيمة التجارة الخارجية بالمغرب قفزت في نهاية العقد الذي أعقب التوقيع على معاهادات 1767 من 7 ملايين فرنك ذهبي إلى 17 مليون، ليس هناك في واقع الأمر ما يثبت بدقة كافية بنية ميزان البلاد التجاري وتأرجح فائضه أو ظهور عجز عابر فيه إبان عهد هذا السلطان. إلا أن مؤشرات متعددة تدعو إلى الاعتقاد أن سيدي محمد جنى الكثير من تزايد تعامل الأوروبيين بشكل ملحوظ مع المغرب وارتفاع عدد رعايا "الأجناس" المقيمين بمراسيه، وتزايد إقبال أهالي المناطق الساحلية على البيع والشراء معهم. وبفعل تراكم كل هذه العوامل أصبحت قيمة التجارة البحرية تمثل أربعة أضعاف قيمة تجارة القوافل.

ويجوز اعتبار الأرصدة المالية التي أودعها خارج المغرب، واضعا ثقته في الإسبان وملكهم كارلوس الثالث وممثله بطنجة (القنصل سلمون)، أحد المؤشرات الأكثر دلالة على أهمية النفع الذي عاد عليه بفضل انفتاحه الإرادي على أوروبا.

---

[31]- كان تجديد بنود هذه المعاهدة يتطلب من السويديين تقديم المزيد من الهدايا للسلطان. ففي سنة 1773، وبمناسبة طلبهم تجديد السلم بين البلدين على اسس مماثلة لشروط السلم المبرمة مع إنجلترا وإسبانيا وفرنسا وإسقاط ماكانوا ملزمين بدفعه سنويا للمغرب، حملوا معهم هدايا نفيسه وبعض الأسلحة وكميات من الذخيرة:

G. Host, op.cit., pp. 70-71, « En janvier 1773, le consul suédois Wulf revint au Maroc sur un navire de guerre qui mouilla à Gibraltar. Il amenait avec lui, à titre d'ambassadeur, le major Standen et apportait en cadeau vingt mille piastres, trois mille bombes, six mortiers, de splendides pendules, des boîtes en or et un service complet à thé et à café du même métal… (Lors d'une deuxième audience avec le sultan, Standen) apporta avec lui deux montres très précieuses, constellée de diamants ».

وكتب بهذا الصدد أحد معاصري الأحداث، الضعيف الرباطي، أن "السلطان أمن عندهم (النصارى) المال الذي كان بيت مال القصبة بالرباط نحو خمسمائة قنطار ووجهه إليهم في سفينة الرايس الهاشمي المستاري"[32].

ويتجلى أيضا حجم أرباحه من خلال المبالغ الهامة التي تبرع بها لافتداء المغاربة وغيرهم من المسلمين الأسرى لدى الإسبان وهيكليي جزيرة مالطة وغيرهم من النصارى، كما تدل على ذلك الأعداد التي حررها بواسطة من أوكل لهم هذا الأمر، ومن ضمنهم أحمد بن المهدي الغزال صاحب "نتيجة الاجتهاد" ومحمد بن عثمان المكناسي صاحب "الإكسير في فكاك الأسير" و"البدر السافر لهداية المسافر إلى فكاك الأساري من يد العدو الكافر". ويكمن المؤشر الثالث في القيمة الإجمالية الباهضة للأموال التي وزعها السلطان، في إطار سياسته الداخلية والمساعي المبذولة لضمان أو لكسب الولاءات، على رؤساء العبيد (البخاري) وكبار قواد مكونات الجيش الأخرى، والقوى الدينية النافذة، وبعض أعيان القبائل، فضلا عن هباته لشرفاء الديار المقدسة وهداياه للسلطان العثماني (ومنها سفن حربية مجهزة حاول إيصالها إليه بمساعدة الإنجليز). ويضاف لكل ذلك ما أنفقه لشراء المعدات الحربية، ومساعدة رؤساء البحر السلاويين والرباطيين على بناء سفن جهادية جديدة، ومحاصرة سبتة ومليلية، وتحرير مازغين (الجديدة).

ويندرج ضمن السياق ذاته ثراء كبار الشخصيات المخزنية التي كان لها، بشكل أو بآخر، ضلع في الاتصالات مع الأجانب والمبادلات البحرية، وما الدور الفاخرة التي بناها بعضهم إلا جانبا مما تراكم لديهم من أموال. وكان ذلك شأن الوزير محمد بن العربي أفندي قادوس؛ قال عنه الضعيف الرباطي: "كانت بينه وبين النصارى مكاتيب ورسائل وهدايا...، بنى داره بمراكش وأنفق عليها أكثر من خمسين قنطارا. وكانت النصارى تبعث له إقامتها من الرخام و الزليج وعود البرزيل، ثم غار منه الزوين الرحماني...وأوشى به...فأراد السلطان...هدمها...فقال للسلطان أنا مملوك لك وعلجك وإن أتى باشا من عند العثماني أو باشادور من عند النصارى وأنزلته عندي، فإذا رأى داري يقول هذه دار المملوك فكيف تكون دار الملك. فاستحسن عذره وعفا عنه و ترك له الدار"[33].

---

[32]- م.الضعيف الرباطي، **تاريخ الضعيف**، تحقيق وتعليق أحمد العماري، نشر دار المأثورات، الرباط 1986، ص.217، في إشارة إلى ما أقدم عليه خلفه، المولى اليزيد، بعد مبايعته: "وبعث (الوزير) قادوسا لسلطان النصارى... دمره الله أمير صبنيول اعنهم الله، وخوفهم و حذرهم من مولانا اليزيد وقال: اعرفوا أنه سلطان ابن سلطان و أنه باقي في غاية الجهد، وأنه لايعرف إلا كلمة واحدة وليس هو كابيه، فإن كنتم تهدون لأبيه فاهدوا له هديتين وابعثوا بمال ابيه إلى غير ذلك. وامرهم أن يقدموا بهداياهم على العزم من غير مزاج، فإنكم تقضون منه ما أردتم".

[33]- م.ن.، ص. 216.

وبشأن ثراء بعض "المستشارين"، وجه شاهد عيان آخر، وهو الإيطالي شمويل رومانلي(Samuel Romanelli, 1814-1757) الذي أقام بالمغرب وغادره بعجالة فورمبايعة المولى اليزيد (1790- 1792)، انتقادات لاذعة لإخوانه في الدين المحيطين بالسلطان. وقال منتقدا بشدة وبصفة خاصة إيلياهو ليفي ومبرزا ثراءه الفاحش بفضل الهدايا والعمولات التي حصل عليها إبان المفاوضات حول المعاهدات المبرمة مع الدنمارك والسويد والبندقية وإسبانيا والولايات المتحدة: "(إنه مخلوق) سافل...، متباه، ومتشدق؛ على غرا ركل للوصوليين، يهودا و غير يهود، فإنه على أهبة لفعل الشر ولا يسعى أبدا لما فيه الخير... لا أرى (شخصيا) في إيلياهو (هذا) سوى الرعب... ومنتهى البشاعة"[34].

ولم تستفد الدولة والدوائر المخزنية العليا لوحدها من تطور المبادلات البحرية، ذلك أن نماء هذه المبادلات عاد بالنفع أيضا على التجار المنخرطين فيها، وعلى أصحاب الأراضي الزراعية، خصوصا في مناطق السهول الأطلنتية، حيث سارعوا قبل وبعد تعاقب سنوات الجفاف على البلاد، لبيع منتجاتهم، الحبوب بالدرجة الأولى، للأوربيين، مباشرة أو عبر وسطاءهم المحليين. وقد سجل هذه الوقائع نفس شاهد العيان المشار إليه أعلاه، محمد الضعيف، وعلق عليها بقوله في سياق حديثه عن نشاط ميناء فضالة الدعوب: "وتكاثر البناء بمرسة فضالة وخط فيها الجامع، وكان العدول الأمناء من أهل سلا والرباط يحضرون بالمرسى مع الأمناء من اليهود لعنهم الله، وذلك بالادالة، يجلسون شهرين ثم يتبدلون، وكانت الإبل تأتي إليها كأنها السحاب ليلا ونهارا، وفي كل يوم يعبرون نحو العشرة آلاف فانكة، وفي الفنيكة أربعة أمداد... وكان في ذلك أمر عظيم من العمارة من اليهود والنصارى والمسلمين وهم يجتهدون في اشتراء الزرع، فمن رأى ذلك يفزع". وأضاف الضعيف متحدثا عن علاقة النصارى بالأهالي:"وأما أهل تامسنا فكانوا يأتون بالدجاج والسمن والغنم للنصارى هدية لأجل أن يكيلوا منهم الزرع، وإذا كان الزرع رقيقا فلا يكيلونه منهم، وإن كان أحمرا كذلك حتى كان الرجل الشاوى ينادي النصراني يا سيدي اشتري مني ولا يلتفت إليه، وكان النصراني يطلع بسباطه على نادر الزرع ولا يبالي"[35].

---

[34] - S. Romanelli, *Travail in an Arab Land*, Translated from the Hebrew with Introduction and Notes by Yedida K. Stillman and Norman A. Stillman, The University of Alabama Press, Tuscaloosa and London, 1989, pp. 78-79, «(Eliahu Levi)'s residance was a large building which had formerly been the royal office for estates taxes… (Only) those who are close to the King receive such an honor… He told me his personal history in pure Spanish. He recounted that the King had instructed him to import cannons and gunpowder from England… From his actions as well as his reputation, it was known that this was a man of crooked ways. However, I never realized that he would be craftier than any serpent or than all the beasts of the field. He would reward profusely all who publicized his glory, while depriving any who darkened his good name… he was the king of the arrogant and would walk proudly erect, speaking as though his words were a mighty wind. He would even dare to pass an Arab mosque without removing his shoes in a display of his power at court so that all would come to fear him ».

[35]- م. الضعيف، م.س.، ص. 176.

وتعكس هذه الشهادة مدى التحول الذي طرأ على معنويات وسلوك بعض المغاربة في تصرفاتهم مع الأوروبيين بفعل إقبال هؤلاء على المنتجات الفلاحية المغربية واستعدادهم لشرائها بثمن أعلى من السعر المعتاد فاتحين أمامهم فرص تحقيق أرباح لم يسبق لهم تحقيقها من ذي قبل. وقد انزعج كثيرا من كان لا ينظر بعين الرضا لمثل هذه المعاملات لما أقدم عليه بعض الناس، وخصوصا منهم التجار، لتمتين تقربهم من الأجانب. ويذكر الضعيف بهذا الشأن أيضا:"وفي هذه السنة (1788/1202) تكاثرت السفن من النصارى على الدار البيضاء لوسق الزرع... (لأحد كبار المشترين النصارى) أعوان من أهل الرباط في عونه منهم: محمد مكاني...، بعث لزوجته وابنته وأولاده على أن يرحلوا من الرباط ويسكنوا مع النصراني المذكور بالدار البيضاء، وكذلك الطاهر بن المليح من أهل سلا لإجل خاطر النصراني الملعون، وكان يفسق في النساء المسلمات على ما قيل، و يغريهن بلباس من الحرير وغيره كالريال وغير ذلك... وقد اقتصرنا على كلام طويل"[36].

وبالرغم مما واكبه هنا وهناك من تحول في سلوك بعض الناس، فإن ما كان يحمله الانفتاح التجاري في طياته من فرص للتأثر، ولو ببعض الجوانب الأساسية في الحضارة الغربية، لم يتسرب إلى أعماق المجتمع المغربي، وذلك بسبب تشعب وتداخل معطيات شتى، ومن بينها ثقل التقاليد، وشبه جمود البنيات القبلية والمخزنية، وعدم توفر الشروط اللازمة لتغييرها بما فيه الكفاية حتى تتأقلم مع الأوضاع الجديدة ومتطلباتها؛ ولنضاف لكل هذه العوائق المعطى المتمثل في غياب نخب اجتماعية—اقتصادية وثقافية مستوعبة للحداثة، ومتطلعة للإسهام في نشرها. وفيما يخص سياسة الانفتاح بالذات التي نهجها السلطان وجنى ثمارها، من الواضح أنها كانت لا تخلو من تناقضات جوهرية ومن ضمنها، في الدرجة الأولى، أن ارتفاع وثيرة وقيمة المبادلات التجارية مع أوروبا الغربية والسوق الليبيرالية تزامن وتشبث سيدي محمد بن عبدالله بالاحتكارات السلطانية (الكنطردات)، وبتدخله كفاعل مباشر أو شبه مباشر في الترخيص أو المنع لوسق أو استيراد عدد كبير من المنتوجات الأساسية، وكذا تحديد مستوى الرسوم المؤداة عنها وتغيير معدل هذه الرسوم دون سابق إنذار[37].

---

[36]- م. ن.، ص. 198.

[37] -L. Chénier, *op. cit.*, pp. 469-470, « Ce Prince augmenta... les douanes dans l'espoir d'augmenter ses revenus, mais cette opération produisit un effet contraire parce que le commerce se retentit par les entraves que les impôts mirent à son activité. Sous prétexte de le ranimer, le souverain se fit commerçant lui-même, et le mal devint plus grand encore parce qu'il n'y eut aucune liberté dans les operations; forcés de vendre leurs effets et d'acheter leurs retours au prix que le despote voulut y mettre, les négocians devinrent ses facteurs... Il leur donna, au gré de sa convenance, la preference ou l'exclusion. Les canaux du commerce, par là, se sont insensiblement interrompus; le cultivateur, ainsi que le négociant étranger, ne retirant aucun fruit de leur travail et de leur industrie, et ne pouvant rien contre l'autorité, se sont entièrement rebutés; les champs sont devenus incultes, les marchés déserts; de tous les établissements répandus sur la côte, il en reste à peine six réunis à Mogador...".

وانضافت لهذه العوامل الأساسية معطيات ظرفية، منها على وجه الخصوص، مخلفات تعاقب الجفاف على البلاد، وتعرض بواديها ومدنها لهجوم أسراب كثيفة من الجراد كانت تأتي على الأخضر واليابس[38]. وذلك ما أشار إليه بكثير من الدقة شهود عيان أمثال القنصل الفرنسي المقيم بسلا، لأويس شينيي، كما تحدث عنه الضعيف، حيث قال أنه "عظم (من جراء القحط) الهرج وكاد الناس يأكل بعضهم بعضا من قلة الأمطار وغلاء الأسعار". وقد كان لتحرير وسق الحبوب وإقبال الأوروبيين على شراء كميات كبيرة لتصديرها وقع مباشر على مستوى الأسعار والقلة الخانقة التي واجهها سواد المغاربة فيما بين 1778 و1782 وأدت في نهاية المطاف إلى كارثة ديمغرافية حيث انهار عدد ساكنة البلاد وصار لا يتعدى 3 مليون نسمة بعد 1782 (حوالي 250.000 فقط منهم يقطنون المدن). فكان بديهيا أن يتبادر إلى ذهن عدد كبير من الناس أن مآسيهم ناجمة عن توافد النصارى على ثغور البلاد وأن الاحتكاك بهؤلاء الكفار هو أحد أسباب ما حل بهم من مصائب[39].

وبموازاة تحفظات أو معارضة غالبية المجتمع له، لم تكن أيضا للانفتاح على أوروبا أي انعكاسات ملموسة أو مستدامة على هياكل الدولة وبنياتها العتيقة، خصوصا وأن العقد الأخير من عهد سيدي محمد بن عبد الله شهد عدة اضطرابات ومن ضمنها القلاقل المرتبطة بقيام ابنه المولى اليزيد عليه. فبعد مبايعة اليزيد اندلعت حرب أهلية مدمرة أهلكت العباد وخربت شمال وجنوب البلاد فيما بين 1790 و1792 بسبب المواجهات الدامية والتطاحن حول العرش بين اليزيد وأشقائه (ومنهم من كانت إسبانيا تؤازرهم بالمال والعتاد وحتى بالجنود). وقد ساهمت هذه الحرب في محو ما تم وضعه من لبنات انطلاقا من 1757 وتسببت في الرجوع بالمغرب إلى الوراء[40].

لم يلح انفراج نسبي في الأفق إلا في أواسط عهد المولى سليمان (1790- 1822). فبعد أن بدأت الأوضاع السياسية تستقر، وانتهت موجة الطاعون 1797-1800، حاول السلطان الجديد أن يقتدي شيئا ما بنهج سيدي محمد بن عبد الله، ويظهر للأجناس التزامه بالمعاهدات التي صادق عليها أسلافه، وانتهكها أو طعن فيها المولى يزيد في إطار مواجهته مع إسبانيا، والتشدد الديني الذي صار عليه لتعزيز دعائم مشروعية حكمه، حيث أهان علنا القناصل، ونكل أبشع التنكيل بأهل الذمة المقربين من والده. وقد اتخذ المولى سليمان، هذه المواقف في سياق دولي طغت عليه أساسا حروب الثورة الفرنسية وحروب نابليون وتداعياتها على صعيد

---

[38] - Ibid., pp.

[39] - م. الضعيف، م.س.، ص. 183.

[40] - م.ن.، ص. 236.

حوض البحر المتوسط، حيث اكتسى المغرب فيما بين 1789 و1815 أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لفرنسا وإنكلترا وإسبانيا.

وبالإضافة للمخاطر المتصلة بالمواجهة الانجليزية – الفرنسية، زاد في تعقيد العلاقات مع الفرنسيين عدم التزام قراصنتهم بالمعاهدات المبرمة مع المغرب وهجومهم على سفنه. فكان المولى سليمان يحتج على ذلك ويطالب بالمعاملة بالمثل ذاكرا في إحدى رسائله الموجهة بهذا الشأن إلى المجلس التنفيذي الفرنسي بتاريخ 22 ربيع الأول 1213 الموافق لـــ 20 نونبر1798 "(لقد) سلكنا مسلك...المحافظة على العهد القديم، والرعي الصميم نلاحظ رعايكم مثل ما نلاحظ رعايانا، (إلا) ان بعض مراكبكم لم تحافظ على ما أسسه السلف وبنى عليه الخلف، فصاروا يتعرضون لرعيتنا في البحر ويأخذون أموالهم من غير حق ولا موجب، وقد طال ما تكلم في نازلتهم قنصوكم الذي عندنا بطنجة... فلم يسمع له أحد. ولما طال بأصحاب المال الأمر... طلبوا منا الكتب إليكم لتامروا عاجلا برد متاعهم عليهم".

وبما أنه لم يكن للمغرب قناصل بفرنسا، فقد تكلف أصحاب الدعاوى بإرسال من ينوب عنهم لانتزاع حقهم. وآزرهم السلطان بالتأكيد في رسالته "وأصحاب الدعوى حملة هذا الكتاب إليكم الفقيه السيد الحاج عبد السلام بن زلكور، نائب ولده عبد الرحمان بن زلكور الفاسي، ورفيقه الحاج محمد بن صالح من أهل أسفي في دعوى مالهم المأخوذ أيضا من غير موجب، و نحن في انتظار قدومهم علينا من عندكم مجبورين الخاطر برد متاعهم عليهم، مع إعطايكم الأمر لرؤساء مراكبكم البحرية بأن يتحافظوا على العهود التي بيننا وبينكم"[41].

وفي غياب الرد على مطالبهم وغياب وسائل الضغط المباشر عليهم، لم يكن في وسع المشتكين سوى عرض قضيتهم من جديد أمام قادة الجمهورية الفرنسية، والتذكير بفحوى المعاهدات وموقف الحياد الذي اختاره المغرب إزاء الصراع الفرنسي–الإنجليزي. وأشار أحد التجار بهذا الشأن، مخاطبا "عظماء الفرنساوية" ومطالبا بحقه:

«إنه من نحو سنتين ويزيد ونحن نطلب من وزرايكم والمتقلدين أوامركم بأن يضعوا دعوتنا أمام أعينكم...، فالضرر.. قد أحوجتنا بأن نضعها نحن... أمام أعينكم... فاعلموا أيها السدات بأن قراسنكم قد نهبوا أموالنا بخلاف الشروط الواقع بين الطائفتين، وضد عهد المحبة الذي للسلطان سليمان سيدنا ومولانا...؛ وعلامة ذلك أن كل الملوك قد أشهروا الحرب ضدكم ومولانا السلطان سليمان ثابتا في محبتكم...؛ (إن) قرسانكم...لم يكتفوا بأخذ أموالنا بل وضعونا في سجن تحت الأرض كأننا

[41] - ع. حمان، م.س.، ص. 208.

مجرمين...؛ براءتين جاءت من عند سيدنا سليمان... تحرض سابقكم على رجوع أموالنا...؛ والآن قد وصلت إليكم براء ثالثا من عند سيدنا...على يد قنصكم الذي في بلادنا...، فحاشا حضرتكم أن ترجعوا براءة سيدنا نصره الله من غير فعل. ونحن نسألكم ثانية ترى عدلكم فينا حتى سيدنا نصره الله يحامي رعاياكم كما تحاموا على رعيته، وتبقى شروط المحبة دايما محفوظا بين الطائفتين كما كانت»[42].

وصار على نفس المنوال، أي الإلحاح على "الشروط والمحبة" لاسترجاع ما ضاع من التجار المغاربة الذين اعترض قراصنة فرنسيين طريقهم، وزير السلطان "المكلف بأمور أحباس النصارى وأمور البحر"، محمد بن عبد السلام السلاوي، حيث أكد في رسالة لــ"جماعة الجمهور الفرنصاوية والمكلفين بحفظ أمور ديوانه وقوانينه الجارية بين الناس"، عرض فيها قضية تاجر تطواني نوى التوجه بنفسه إلى فرنسا للدفاع عن مطلبه، "ان حامله إليكم التاجر الأرضى الحاج عبد الرحمان بن الحاج أحمد العطار هو من خدام سيدنا ومن أهل إيالته بتطوان حرسها الله، وقد اشتكى على سيدي ومولاي سليمان، سلطان مراكش وفاس ومكناسة وتافيلالت ودرعة وسوس واتوات وباقي الإيالة المغربية أعلا الله أمره ومهد له آمين، أنكم أخذتم له بعض المال من غير حق وظننتم أنه من الجزائر، فأمر سيدي أيده الله أن نحقق لكم أنه ليس من الجزائر وإنما هو من خدام سيدنا أهل تطوان ونعرفكم بأمره لتردوا عليه ماله، كان من شروط المهادنة التي بيننا وبينكم الأمن على المسافرين وأموال التجار ولا وجه لأخذ ماله، فلذلك نحبكم تامرون برد ماله عليه لتبقى القلوب كلها سالمةِ والصلح دائم إن شاء الله"[43].

ورغم إلحاح السلطان على التزامه ببنود المعاهدات والسلم المبرمة مع الفرنسيين، فإنه صار في واقع الأمر خلال الحقبة السالف ذكرها في اتجاه تعاون أمتن مع الانجليز بسبب المخاوف التي كان يثيرها لديه احتمال إنزال قوات فرنسية بسبتة أو بجوار طنجة لتهديد جبل طارق. وحاول في الآن ذاته تهدئة جيرانه الإسبان وتفادي الدخول في اصطدام مباشر معهم.

وإدراكا منه لأولوية هؤلاء بالذات على الساحة المغربية، فإنه قبل التعامل معهم وكأنهم لم يكن لهم ضلوع في الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين أشقائه. ووفقا لهذا الخيار فإنه استقبل السفارة التي وجهها له الملك كارلوس الرابع وصادق خلال مقامها بمكناس على معاهدة سلم وصداقة وملاحة وصيد وتجارة جديدة

---

[42] - م.ن.، ص. 209 ، رسالة التاجر محمد إسماعيل، رمضان 1214 / فبراير 1800.

[43]- م.ن.، ص. 210، ، "(وكتب) إليكم من الأمر العالي بالله في 5 جمادى الثانية عام 1217 يوافقه من العجمي أول يوم من أكتوبر عام 1802".

(1 مارس1799). وقد ارتاحت لها كثيرا حكومة مدريد لأنها ضمنت عودة القناصل لمزاولة نشاطهم، وجمدت المشاكل المرتبطة بحدود سبتة ومليلية والحسيمة وحجرة نكور، ورخصت لمواصلة نشاط الصيادين الإسبان في عرض السواحل المغربية، وأكدت لمواطنيهم التجار امتيازاتهم وخصوصا منها احتكار تصدير القمح من ميناء الدار البيضاء. وقبل ذلك بسنة (1798) عبر السلطان بشكل ملموس عن حسن نواياه إزاء الإسبان، إذ ساعدهم على التخفيف من حدة الحصار الإنجليزي المضروب حول سواحلهم، فسمح لهم بتعليق الصنجق المغربي فوق سفنهم، وبنقل سلعهم على متن سفن مغربية. وقد نجم عن هذا التعاون تأزم عابر في العلاقات المغربية – البريطانية تخلله قطع تموين المغرب لحامية جبل طارق وإمدادها باللحوم والخضر والفواكه ("الإفرشك" في الاصطلاح المخزني). واعتبر القنصل العام البريطاني بطنجة، جامس ماريو ماطرا (James M. Matra)، أن الفضل فيما أنعم به السلطان على الاسبان يرجع لوزيره في الشؤون الخارجية المتعاطف معهم، محمد بن عثمان المكناسي، أنهم يكافئونه بالمال والهدايا[44].

إلا أن التسهيلات الممنوحة لها لم تقنع حكومة مدريد بالعدول، ولو مؤقتا، عن ثوابت استراتجيتها تجاه المغرب ومساعيها الرامية إلى تخريبه من الداخل. وفضلا عما كان يعنيه في هذا المضمار تعزيز شبكتها القنصلية في المراسي وتأكيد الضمانات الممنوحة للمبشرين الكاثوليك الفرنسسكان، فإنها لم تتوان في إرسال مغامر يدعى دومنكو باديا إي لبليش (Domingo Badia y Leblich) إلى عين المكان. وقد انتحل هذا المغامر صفة أمير مسلم يسمى علي باي بن عثمان العباسي، وحضي باستقبال من طرف السلطان بمراكش حيث أكرمه رعيا لانتمائه المزعوم لسلالة العباسيين. واكتسى ما أقدم عليه دومنكو باديا، وهو جنرال سابق في الجيش، خطورة قصوى حيث أنه لم يكتف بتوظيف معرفته للغة العربية لجمع المعلومات والتجسس، بل ربط اتصالات مع شيخ زاوية سيدي أحمد أو موسى بسوس وشجعه على التمرد والانفصال واعدا إياه بإمداده بالبنادق والذخيرة وحتى مدافع الميدان. وبعد أن بدأت الشكوك تحوم حول حقيقة هويته، وما كان يدبره سرا فرالمغامر-العميل بسرعة صوب العرائش و من تم إلى المشرق[45].

ولا شك أن المولى سليمان تأمل مليا تحركات إسبانيا في الخفاء، وكانت استنتاجاته بمثابة حافز إضافي قوي حثه على تجاوز المشاكل العالقة مع إنجلترا، والتقرب منها في إطار ما يشبه حلف استراتيجي غير معلن، خصوصا وأن سلفه

---

[44] - ب.ج. روجرز، م.س.، ص. 127.

[45]- M.P. Castellanos, *Historia de Marrruecos*, Tanger, Imprenta Hispano-arabiga de la Mision Catolica - espanola, 3° ed., 1898, pp. 498-501.

المولى اليزيد ذي الأصول الإرلندية من جهة أمه مهد لذلك، وأنه كان يأمل هو الآخر استرجاع سبتة بمساعدة البحرية البريطانية مقابل السماح لها باستعمال جزيرة بريخيل (ليلى)، والتزامه بتموين جبل طارق بانتظام وبشروط مفضلة. وقد ساهمت العلاقات الطيبة التي ربطها معه القنصل العام ماطرا، واتصالاته المباشرة به (دون وساطة الوزير بن عثمان) في تسهيل إبرام معاهدة سلم وتجارة جديدة بين البلدين وقعت بفاس بتاريخ 14 يونيو 1801 (تم لاحقا -1824- تعديل بنديها السابع والثامن لملاءمتهما مع القانون البريطاني). وكانت بريطانيا العظمى ترى في تموين قطع أسطولها الحربي في مراسي المغرب المتوسطية والأطلنتيكية أمرا حيويا لا محيد عنه في سياق حربها مع فرنسا، وهو ما أكد عليه قائد البحرية الملكية، الأميرال نيلسون بنفسه، أسبوعين أو نيف قبل انتصاره الباهر على الفرنسيين في معركة الطرف الأغر(1805)[46]، حيث شدد في برقية له موجهة للقنصل العام ماطرا على ضرورة بذل كل المساعي لمجاملة السلطان وعمال الموانيء، لإتاحة الفرصة للسفن البريطانية للتزود بـــ"الإفريشك" في أي حين وفي أحسن الظروف[47].

وفي ظل ظروف تحكمت فيها كل هذه الحسابات والتوقعات والاحتمالات نشطت الحركة التجارية في المراسي وفي الجهات القريبة منها بشكل لافت للانتباه. ومن ضمن الأحداث والوقائع الغزيرة التي دونها الضعيف بصفته معاصرا؛ متتبعا لما كان يجري حوله، فقد جاء على لسانه:

«ان الطالب المعطي بن الطيب مرين المنجم الرباطي (ورد) على العرائش والتقى بصاحبه وهو النصراني الذي أتى على كيل الزرع فشاورعليه المعطي مرين مع مولاي الطيب أخي السلطان، فوجهه من العرائش للدارالبيضاء ووصل الزرع بالرباط ستة أواقي للمد ونصف والناس يأتون بالزرع من زرهون ومن الغرب وأزغار للنصارى بالرباط،

46- F.O. 99,158, Admiral Nelson to Consul –General Matra, from the *Victory*, off Lisbon, September 25, 1805, « As it is our interest to b eon the best possible terms not only with the Emperor, but also the Governors of Tangier and Tetuan, or in any other necessary man in those places, I should b emuch obliged if you will tell me what be most acceptable from me to those persons… ; and be so good as to mention their names and titles. In short, we *must* be on the best terms… ».

47- وقد عبأ نابليون من جهته الجهاز القنصلي الفرنسي بالمغرب لتتبع تحركات العدو الإنجليزي، لاسيما في مضيق جبل طارق. ويتجلى ذلك من خلال التقارير التي بعث بها القنصل العام الفرنسي (أورنانوOrnano) المقيم بطنجة إلى حكومته. ففي إحدى الرسائل الإخبارية الموجهة إلى وزير البحرية خلال شهر أبريل 1805أشار القنصل المذكور إلى احتجاز المغاربة لسفينة فرنسية ، وإلى عدد السفن الإنجليزية التي مرت عرض مياه طنجة وكذا إرساء إحدى هذه السفن بالميناء ذاته وإجراء محادثات بين قائدها وقنصل إنجلترا بطنجة"؛ كما أنه تدخل لدى السلطان لمطالبته بالسماح للتجار الفرنسيين باستيراد اثنا عشر ألفا من البقر مثل ما يسمح للإنجليز بتموين مستعمرتهم جبل طارق بهذه الماشية، وحيث انه لم يتلق جوابا إيجابيا وحاسما لهذا الطلب، كتب أورنانو رسالة إلى وزير الخارجية (باريس) يوضح له ذلك: "لحد الوقت لم أتلق إلا جوابا غامضا يشبه الرفض. سأقوم بمحاولة أخرى عندما يكون الموسم الفلاحي جيدا والمراعي في حالة حسنة لأن العاهل المغربي، طلب مني إرجاء هذا الأمر إلى غاية هذه الفترة،ولكنني اعتقد أن التأجيل هو عبارة عن مبرر لربح الوقت...إلا أنني لن أفوت الفرصة حتى أحصل من هذا العاهل على نفس الامتيازات التي يحصل عليها الإنجليز في جبل طارق".

وبالرباط نحو التسعين سفينة للنصارى وكذلك العرائش والدار البيضاء وذلك عن إذن السلطان مولاي سليمان. ولما الحاج محمد بن العروسي فكانت سفن النصارى تأتيه لمرسى طيط، وأخوه الحاج الهاشمي تأتيه السفن للبريجة والأمر لله من قبل ومن بعد»[48].

وبسبب تزايد إقبال الأوروبيين على المنتجات الفلاحية المغربية وتصديرها من المراسي المشار إليها أعلاه ومن تطوان، طنجة، الصويرة، أسفي وأكادير، بدأ بعضهم يشتري المحاصيل قبل حصادها وغلة الفاكهة قبل جنيها، "كانوا يخلصون الصابة قبل الدارس" على حد تعبير شاهد عيان. وقد أسفر تهافتهم على شراء هذه المنتجات عن ندرتها في أسواق البلاد، خصوصا في المدن، بل وغيابها تماما في بعض الأحيان حتى عندما كانت المواسم الزراعية مواسم جيدة. وهو ما لم يكن يروق عامة الناس، لا سيما الضعفاء، كما أن فئة واسعة من العلماء والفقهاء كانت تعارض التعامل مع النصارى بمثل هذا الشكل وهذه الوثيرة. ولم يكن من شأن ترخيص السلطان الصريح لتصديركميات متزايدة من الحبوب من مختلف مراسي البلاد، من جهة، وتخليه رسميا عن الجهاد البحري تحت ضغط القوى الأوروبية وتفكيكه للأسطول المخصص له (1816) أو تسليم بعض سفنه لداي الجزائر وباي تونس، من جهة ثانية، التقليل من معارضتهم لسياسته إزاء "الكفار".

وعلاوة على معارضة القوى المحافظة لتوجهاته على هذا المستوى، كانت جانبية الأرباح المترتبة عن بيع الحبوب للأوربيين لا تخلو من سلبيات جمة تحمل هي الأخرى في ثناياها تهديدات مباشرة لحكمه ولعرشه، بل ولوحدة البلاد وحرمة أراضيها. ذلك أن حجم الأموال التي تراكمت لدى بعض كبار الوسطاء أغرتهم، وجعلتهم يطمحون للا تجار مع النصارى بدون قيد ولا رقيب، والاحتفاظ لإنفسهم بالأعشار المؤذاة عن الوسق؛ فكانوا يسعون لتشكيل كيانات جهوية مستقلة تحت إمرتهم. وهذا ما حاول القيام به عامل الشاوية مثلا، عبد المالك بن إدريس، ابن عم السلطان. فبعد أن كلفه المولى سليمان بإنهاء احتكار أو شبه احتكار فرضه شريف وزاني يدعى عبد الله بن محمد بن عبد القادر بن مولاي التهامي لتصدير الزرع لصالحه من الدار البيضاء وتطلعه لـــ"لاستبداد بهذه المدينة" ونواحيها، غمرته نفس الطموحات. وقد شجعه على ذلك، وإن لم يكن في حاجة للتشجيع، "إقطاعي" آخر، وهو عبد الرحمان بن بناصر العبدي، انفرد ببيع الحبوب للنصارى بآسفي "وبعث لمولاي عبدالمالك وأغراه على خلاف السلطان...". وأسفرت هذه الأطماع والمناورات عن خروج بعض قبائل الشاوية عن طاعة المولى سليمان حيث "اشتعلت نار الفتنة وقوي الفساد... منهم من يريد سليمان و منهم من يريد عبد الرحمان

---

[48]- م. الضعيف، م.س.، ص. 268.

العبدي". وقد انتشرت "العدوى" وانفجرت نفس الانشقاقات والتوترات بمنطقة دكالة حيث "انقسمت (أهلها) على نصفين، النصف من ناحية الحاج محمد بن العروسي الدكالي (المستبد بالوسق انطلاقا من طيط)، والنصف مع أولاد أخيه الحاج الهاشمي وهو الطاهر بن الهاشمي وإخوته، وكان أبوهم... مسجونا"[49].

ولاجتناب المخاطر المحدقة بالبلاد والانقسامات والتحديات الانفصالية، لا سيما بعد أن تدخل عبد الرحمان العبدي والهاشمي بن العروسي الدكالي وأمثالهما لمبايعة أحد أبناء سيدي محمد بن عبدالله، وهو المولى الحسين، بتازروت ثم بمراكش، كان لزاما على المولى سليمان مراجعة خطته والابتعاد عن النهج الذي صار عليه والده. لذلك لم يجد أمامه من خيار أولي سوى اتخاذ الإجراءات الجمركية اللازمة لعرقلة تصدير المنتجات الزراعية، حتى يتيح عرض كميات كافية من الحبوب في أسواق المدن والبوادي وتسهيل تراجع أسعارها. وبموازاة تأثره بالوهابية ومبادئها الخاصة بتعامل المسلمين مع الكفار، فقد مهدت كل هذه الإكراهات والرهانات للتدابير التي أقدم عليها فعلا عندما فرض رسوم تقدر بـــ 120 % على ما يصدر من قمح وشمع وبـــ 270% بالنسبة للأبقار. وفي مرحلة لاحقة (1814) قرر منع تصدير الحبوب والمواشي والصوف والزيوت.

وبعد الشروع في تطبيق هذه التدابير في ظرفية دولية مواتية، حيث كانت أوروبا منشغلة بآخر أطوار المواجهة بين نابليون والقوى المتحالفة ضده، بدأت التجارة البحرية تتكمش. وبسبب تقلصها التدريجي وكذا تعدد الثورات، خصوصا إثر إصدار المولى سليمان لظهير حرم بمقتضاه المواسم وأضر بمصالح الزوايا (1815)، أصبحت المداخيل الجمركية لا تمثل في سنة 1821 سوى خمس مداخل بيت المال، في حين أنها كانت تشكل 30% من هذه المداخل انطلاقا من 1760-1767؛ ثم تصاعدت تدريجيا لتصل نسبا أعلى إبان السنوات الموالية. ولم تضع سياسة الاحتراز حدا بالمرة لتصدير المنتجات الممنوع وسقها أو الخاضعة لرسوم جمركية مرتفعة، إذ كان من شأن التضييق على المصدرين وزبائنهم الأجانب إعطاء دفعة قوية للتهريب، "كنطربندو" (حسب الاصطلاح السائد آنذاك). ونظرا لحجم وقيمة التهريب في بعض المناطق النائية، أرغم السلطان على تنظيم حركات لقمع الأهالي المتعاطين له، وهو بالذات ما قام به سنة 1811 وفي عام 1813 لمنع قبائل الريف المجاورة لمليلية من تهريب الحبوب والأبقار، وبيعها للإسبان والأوروبيين الآخرين؛ وقد شارك في الحملة التي قادها المولى سليمان وابنه الأمير المولى إبراهيم ما يفوق مجموعه 30.000 رجل وهو ما يدل على ضخامة الرهانات المرتبطة بإشكالية كنطربندو.

---

[49]- م.ن.، ص. 279.

ولم يتراجع التهريب حتى عندما بويع سلطان جديد، وهو المولى عبد الرحمن، وقرر التخلي عن سياسة سلفه والرجوع إلى خطة تتوخى مجددا تشجيع المبادلات البحرية، لا سيما وأن الدول الأوروبية كانت تضغط بشدة في هذا الإتجاه وتوظف مسألة استفحال كنطربندو بالذات، وضرورة مقاومته لتحسين مداخل بيت المال كأحد المبررات للمطالبة بمعاهدات تجارية جديدة أكثر ليبرالية من سابقاتها. وقد تعبأ لذلك الممثل البريطاني بطنجة، جون هاي درامند هاي، انطلاقا من سنة 1845 مستغلا ضعف المغرب غداة انهزامه أمام الفرنسيين في معركة إيسلي(1844)، واعتماده أكثر فأكثر على إنجلترا لمواجهة الأطماع الفرنسية و الإسبانية. وفي سياق عام بدا فيه واضحا خلل ميزان القوة وتفوق أوروبا الإقتصادي، المالي، الملاحي والعسكري، تم فعلا التوقيع على مجموعة أولى من الاتفاقيات التجارية والقنصلية مع البرتغال وبريطانيا العظمى وسردينيا؛ بيد أن هذه الاتفاقيات لم تعقد على أساس المساواة والمعاملة بالمثل إلا بصورة شكلية.

وبما أن معركة إيسلي كشفت عن حقيقة موازين القوة، فقد عملت القوى الأوروبية على إظهار مجددا قدراتها الردعية، فأمرت وحدات من أساطيلها بقصف الموانيء المغربية لوضع حد نهائي للمحاولات التي أقدم عليها السلطان بهدف إحياء القرصنة[50]. وقد شكلت الظروف الجديدة فرصة سانحة استغلتها الدول لتجاوز ممارسات وطقوس اصبحت متقادمة في نظرها وغير مقبولة، ألا وهي التقاليد العريقة المتمثلة في التزامها، فيما مضى، بدفع هدايا وما يعادل ضريبة سنوية، وذلك لتفادي هجوم الرياس السلاويين والرباطيين والتطوانيين على سفنها. وهكذا انتهت وولت العهود التي كان الإسبان يقدمون سنويا إبانها للسلطان ما يعادل 1.000 دورو بين نقود وهدايا عينية (فضلا عن 12.000 دورو بمناسبة كل بيعة)، والإنجليز يؤدون 16000 جنيه استرليني ويهدون ما يبلغ معدل قيمته 10000 دورو، والنمسا تدفع 10000ريال، وهولندا 15000 دورو، والدنمارك والسويد 25000 دورو لكل واحد منهما (يحتسب في مبلغها الإجمالي، بالنسبة للدنمارك، ما كان يؤديه مقابل امتيازات خاصة ممنوحة لتجاره بسلا وأسفي، علاوة على سلامة سفنه. وكانت حتى الدول غير الملتزمة رسميا بدفع "ضريبة" نقدية تقدم هدايا، وذلك ما دأبت عليه الولايات المتحدة الأمريكية انطلاقا من 1795 حيث بلغت قيمة هداياها السنوية ما

---

[50] - تخريب مرسى الصويرة بسبب القصف الفرنسي وتعرض المدينة للنهب إثر هجوم القبائل المجاورة لها على مختلف أحيائها. وقد شكل هذا الخراب ضربة قاسية لبيت المال بسب تعطيل الحركة التجارية وغياب المداخيل الجمركية المفروضة على الصادرات والواردات.

يناهز 15000 دولار[51].

كانت ضغوط القوى الأوروبية والإجراءات التي فرضتها لتحرير المبادلات، تمضي بموازاة مع تطبيق جميع المقتضيات التي نصّت عليها المعاهدات السابقة، بعد أن ظلت بعض شروطها معلقة لمدة طويلة. كما تم، فضلاً عن ذلك، تعميم بند الأمة المفضلة، والذي كانت الامتيازات الإضافية المخولة لإحدى القوى الأوروبية تمتد آليا بموجبه لتشمل باقي الدول. وبمقتضى هذا البند بالضبط أصرت الولايات المتحدة الأمريكية مثلا على الاستفادة من الامتيازات الممنوحة لغيرها من الأجناس. ولقد تأتى لها ذلك فعلاً بموجب المواد 20، و21، و23 من المعاهدة المبرمة معها في مكناس في 16 شتنبر 1836، والتي اعترف لها بندها الخامس عشر بحصانة مواطنيها القضائية والجبائية، وبحق تجارهم في اتخاذ "من شاءوا من التراجمة وغيرهم ليعينوهم في القيام بأعمالهم" من ضمن سكان البلاد.

4 – البوادر الأولى لنظام الحمايات

بفضل بنود مختلف المعاهدات، توفرت جميع الشروط اللازمة لاستقبال الرعايا الأجانب وتسهيل إقامتهم بالمغرب، واستفادتهم من وضع قانوني استثنائي يسمح لهم بعدم الامتثال لقوانين البلاد والإفلات من الضرائب التي كانت عامة الرعايا تؤديها، بل وخول لهم حق "استقطاع" بعض هؤلاء و"تأهيلهم" للإنتفاع بالإمتيازات الممنوحة أصلا للأوربيين المقيمين بالمغرب؛ وبذلك ساهموا في التمهيد للحمايات وتقوية جاذبيتها باعتبارها، حسب التعريف العام، "امتيازاً لقوة من القوى يُخرِج بموجبها بعض الأهالي من سلطة ملوكهم ليصبحوا خاضعين لسلطة سياسية (أو دبلوماسية، أو قنصلية) وقضائية أجنبية".

وشكل التحول العميق الذي طرأ على طبيعة العلاقات بين القوى الأجنبية والمخزن، انطلاقا من 1815– 1830 وبالخصوص 1844–1845، وكذا التطور الذي

---

[51] - X. Durrieu, Le Maroc en 1844. La situation, les mœurs, les ressources de l'empire de Maroc, *Revue des Deux Mondes*, octobre 1844, pp.12-16, « Toutes les nations chrétiennes, si l'on excepte la Prusse et la Russie, qui n'ont pas encore paru sur les côtes d'Afrique, et la France qui a souvent sacrifié ses intérêts à sa dignité, ont, depuis le XVIème siècle, consenti à payer tribut à l'empereur du Maroc. C'est pour assurer un peu de sécurité à leur navigation, à l'embouchure si dangereuse des fleuves de Larache, de Salé, de la Mamora, par où les rapides chebecks des pirates pouvaient à l'improviste fondre...sur leurs navires..., que la plupart des puissances civilisées... ont traité à des conditions si humiliantes avec les sultans ». Cf. J. B. Weiner, Foundations of U.S. Relations with Morocco, *Hespéris – Tamuda*, vol. XX-XXI, 1982-83, p. 173, "Thomas Barclay and the Moroccans reached agreement on the Treaty of Marrakesh on June 1786. It included 25 articles... and provided that American consuls would have extraterritorial rights in cases involving Americans and American protégés and would participate in the settlement of disputes between American and Moroccan citizens...When questioned about tribute, Barclay replied that he "had to offer to His Majesty the friendship of the United States and to receive his in return... But if any engagements for future presents or tributes were necessary, I must return without any Treaty".

شهدته المبادلات البحرية، وتنامي أنشطة المقيمين الأوروبيين التجارية، دون إغفالهم لإمكانيات البلاد الفلاحية، عوامل كان لها بالغ الأثر في تزايد أعداد المحميين في المدن والبوادي. ورغم المشاكل العويصة التي تثيرها أي محاولة تتوخى الإحاطة الدقيقة بأرقام ذلك التزايد ومراحله، يمكن إبراز أطواره الأساسية، والإلمام شيئا ما بالمنعطفات التي مثلت منزلقات تضاعف على إثرها عدد الأهالي المنحاشين للأجانب وكذا عدد أتباعهم المستفيدين مما يمكن نعته بـ "الحمايات الفرعية" (sous-protections). ويُعتبَر انتشار "المخالطات" في البوادي واستفادة كبار الملاكين ومربي الماشية من الإعفاءات الضريبية من جملة تلك الانحرافات[52].

وبالفعل، ورغم أن المغاربة المستخدمين لدى المفوضين والقناصل لا يمثلون نظريا سوى أعوان منحت لهم الحماية بكيفية فردية، بمعنى أن الحصانة لا تنطبق إلا على المستخدم شخصيا، فقد كانوا لا يتورعون، بمختلف درجاتهم، عن إدراج أسماء أناس لا علاقة لهم بوظائفهم الرسمية في لوائح الحماية. وكان يستحيل ألا يتم ذلك بمشورة وتواطؤ رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية ومساعديهم الأقربون. وتداخلت في هذه الممارساتُ اعتبارات ودوافع شتى، منها علاقات القرابة والزبونية، وكذا الرشوة في معظم الأحوال. واللافت أن هؤلاء الأعوان كانوا، في بعض الحالات، لا يتقاضون أجرا أو رواتب مقابل مهامهم و يكتفون بما ينعم به عليهم من حين لآخر من كان يستخدمهم. ولتعويض النقص الحاصل لهم في مداخيلهم بهذه الكيفية فإنهم كانوا يركزون على أنشطتهم الخاصة في المجالين التجاري والفلاحي. وبموازاة مع ذلك فإنهم كانوا يبذلون قصارى جهودهم لاستغلال منصبهم الرسمي، ويتوسطون لغير المحميين لتمكينهم من بطاقة المحمي أو المخالط –سواء كان ذلك حقيقة في متناولهم أو لمجرد إغراء "المرشحين" والطامعين، وابتزازهم مقابل وعود كاذبة.

وقد أُسندتَ مهام الترجمة أساسا للعنصر اليهودي. إلا أن أعضاء هذه الفئة لم يكن لهم، باستثناءات محدودة جدا، من وظيفتهم تلك غير الاسم. فقد كانوا في غالب الأحيان لا يكادون يعرفون شيئاً من اللغات الأجنبية، بل كان بعضهم لا يتقن حتى لسان مستخدميه أو يجهله تماما. فالعون القنصلي الذي كان لفرنسا مثلا في الدار البيضاء، في عام 1838، لم

---

[52]- قبل بداية هذا التحول كان الأوروبيون يشعرون أن جهلهم لأوضاع المغرب الحقيقية ولقدراته العسكرية وحتى لعدد سكانه يفرض عليهم التعامل معه وكأنه دولة قوية وقبول الشروط التى كان يمليها عليهم وكذا الطقوس التي كان يلزمهم اتباعها لدى استقبال السلاطين لسفرانهم وتقديمهم لهدايا خلال مراسيم الاستقبال. وكانوا لايستحملون ذلك إلا مكرهين ويعتبرون أنه إهانة لهم ولشرف وسمعة دولهم وبلدانهم.

X. Durrieu, *op. cit.*, pp. 15-16, « Tels sont les rapports qui, dès le moyen-âge, ont subsisté entre la chrétienté et ce pays du Maroc, où l'Islam a contracté ses plus sauvages allures. Pour tous les peuples (d'Europe)…, la situation est intolérable… Comme les autres nations… l'Angleterre se soumettait, avant notre dernière expédition (1844), au cérémonial humiliant par lequel de tout temps Abderrahman a témoigné sa haine pour le nom chrétien ».

يكن يستعمل سوى اللغة العربية ويكتب بها مراسلاته، على عادة إخوته في الدين، بالحروف العبرية. وأما من كان من أولئك الأعوان يدعي أنه يعرف "اللسان العجمي" فإن مراسلاته كانت لا تأتي عموما سوى في لغة إسبانية قديمة وتقريبية إلى أبعد حد. وتشهد على ذلك مثلا مراسلات نائب قنصل بريطانيا العظمى في تطوان. وتكمن هذه المفارقة في ضعف إتقان أو جهل هؤلاء "المترجمين" للغة مستخدميهم من جهة، وتمكن بعض القناصل (وفي طليعتهم الفرنسي أوغست بوميي، مترجم "روض القرطاس" لإبن أبي زرع) والمفوضين الأجانب من اللغة العربية الفصحى والدارجة المغربية من جهة ثانية، وهو ما كان يسهم بشكل فعال في تيسير مهامهم. وقد كان مخاطبوهم المغاربة، وعلى رأسهم السلطان، ينبهرون لقدرتهم على استعمال اللغة العربية في محادثاتهم وكتابتها. فمن الوهلة الأولى، وإبان تسليم أوراق اعتمادهم لهما لاحظ المولى عبد الرحمان والمولى الحسن بعده أن المفوض البريطاني ج.د.هاي وزميليه الفرنسي شارل فيرو والألماني طيودور فيبر كانوا متضلعين (وإن بدرجات متفاوتة) في اللغة العربية وفي الحضارة الإسلامية[53].

غير أن ثغرات المترجمين المحليين ونقائصهم اللغوية واللسانية لم تعق ارتقاءهم، وتصدر بعضهم لأحداث ووقائع كان لها وزنها على الساحة المغربية وفي علاقات المغرب مع الدول الأجنبية. وبشأن غنى هذه العناصر، لاحظ شاهد عيان، داود أوركوهارت، مؤلف "ركائز هرقل أوحكاية أسفار بإسبانيا والمغرب" (1850) "أن تراجمة مختلف القناصل... كانوا هم الأكثر ثراءً" في المغرب وكانوا يشكلون، حسب ج.ل. مييج، القطب المحرك لمسلسل صعود و"إثراء طبقة من الوسطاء لم يكن ما يجبرها على أي استثمار لأموالها، أو يتهددها من خطر، وكانت تعرف كيف تجني فوائدها وأرباحها بنفسها[54].

وكانت إمكانيات الإثراء مقابل تسهيل الحصول على وضع المحمي أو المخالط المنشود أقوى عندما كانت المفوضيات أو القنصليات العامة بطنجة تمنح بصفة رسمية لبعض العناصر المنتمين لهذه الفئة، اليهود بالدرجة الأولى، وضع قنصل أو نائب قنصل أو عون قنصلي. إذ ذاك كانوا يجدون أنفسهم في موقع يوفر لهم صلاحيات وسلطة أوسع كانت هي الأخرى تجعلهم في غنى عن الأجر أو الراتب. وبالفعل كان شغل منصبٍ قنصلي، وبصرف النظر عن درجته في السلم الإداري، يشكل مصدر نفود وثراء وجاه. فعلاوة على الإنعام على ذويهم والإتجار

---

53 - J. Caillé, *Auguste Beaumier, Consul de France au Maroc*, Paris, Larose, 1950. P. Guillen, *L'Allemagne et le Maroc, de 1870 à 1905*, Paris, P.U.F., 1967, p. 68, « Weber était consul général à Beyrouth depuis 1855. Sa nomination à Tanger a été envisagée dès 1872. Son choix s'explique par le désir d'envoyer un diplomate parlant l'arabe et habitué à la civilisation musulmane »… Pour le ministre de France « Weber est un savant orientaliste… ; c'est un linguiste distingué et un diplomate qui connaît peut-être mieux que moi le monde musulman ».

54 - D. Urquhart, *The Pillars of Hercules or a Narrative of travels in Spain and Morocco in 1848*, London, 1850, vol. I, p. 304

في بطاقات الحماية والوقوف في وجه القواد والعمال والمحتسبين والأمناء، بل وتحديهم ومعاملتهم الند للند، كان ذلك المنصب يضاعف من فرص ربط علاقات مثمرة مع الدور التجارية والمؤسسات البنكية والشركات الملاحية الأجنبية، ويتيح لأصحابه حظوظ أقوى لترسيخ تموقعهم الإقتصادي - الإجتماعي وجمع الأموال بوتيرة أسرع.

الدولة الممثلة	الوكالة القنصلية	إسم المكلف
فرنسا	الصويرة	ماير مقنين
بريطانياالعظمى	الدار البيضاء	موسى مشياح
,,	الرباط	حاييم المالح
فرنسا	,,	بندحمان
بريطانياالعظمى	,,	يعقوب سيرويا
إسبانيا	,,	,, ,,
الولايات المتحدة	,,	,, ,,
الدانمارك	,,	يوسف بن عطار
البرتغال	العرائش	,, ,,
فرنسا	أصيلا	حاييم بنشيمول
بريطانياالعظمى	تطوان	بنشيطون
السويد-النرويج	,,	جـ بنزاكن
بريطانياالعظمى	,,	إ. ناحون

أعوان قنصليين مغاربة، 1830-1850

ولكل هذه الأسباب مجتمعة، وكذا لإعتبارات دينية وسياسية مرتبطة بوضع أهل الذمة الشرعي، كان السلطان لا ينظر بعين الرضا للتموقع الجديد لرعاياه اليهود المكلفين بمهام أو مسؤوليات قنصلية فوق تراب بلادهم. وبالرغم من استمراره في التعامل معهم ومع كبار التجار اليهود الآخرين والإنعام عليهم بامتيازات مختلفة ومنها استغلال بعض الإحتكارات وتصدير بعض المنتجات، وبالرغم أيضا من استقبالهم في رحاب القصر وتسلم ما كانوا يأتون به له من هدايا ثمينة يعتبرونها "استثمارا في الجاه" ووسيلة لضمان استمرار الروابط المتميزة القائمة بينهم وبين الدوائر المخزنية العليا، بالرغم من ذلك كله لم يكن المولى عبد الرحمان ينظر بعين الرضا للمجرى الذي أصبحت تتخذه علاقات هذه الفئة من اليهود مع القوى الأجنبية. وقد سبق لبعض الدول تكليف يهود مغاربة حتى

بتعويض قنصلها العام والنيابة عنه في حالة غيابه عن طنجة لأسباب قاهرة، كما أقدمت إنجلترا على ذلك عندما تعذر على خلف ماطرا، جامس شلوطو دوكلاس، الالتحاق بمنصبه بسبب وباء الطاعون الذي تفشى في المغرب فيما بين1817 و1820؛ إذ ذاك أسند تسيير شؤون القنصلية العامة (والتي كانت تقوم أنذاك مقام مفوضية مكلفة أيضا بما هو دبلوماسي وسياسي) ليهودي مغربي يدعى إسحاق أبنصور.

لذا، بذل المولى عبد الرحمان مجهودات متكررة لوضع حد لهذه الأوضاع قبل أن تستفحل الأمور ويفقد السيطرة عليها، فأثار مرارا انتباه الممثلين الأوروبيين بطنجة إلى أن تعيين يهود مغاربة لشغل مناصب قنصلية مخالف لبنود المعاهدات، وإلى أنهم أهل ذمة حددت الشريعة الإسلامية حقوقهم وواجباتهم. وقد أقدم السلطان على إصدار ظهير سنة 1836 يمنع إسناد هذه المناصب لهم، مثيرا بمبادرته هذه ردود فعل كلها رافضة لما أراد تحريمه. وكان الوزير الأول البريطاني، اللورد بالمرسطون (Lord Palmerston)، سباقا لتوجيه تعليمات لقنصل بلاده العام بطنجة، إدوارد وليام دروماند هاي، يامره فيها بإشعار المولى عبدالرحمان أن قراره يشكل انتهاكا صريحا للشرط الثاني من المعاهدة المغربية-الإنجليزية لسنة 1824. فأجاب السلطان أنه متشبث بصداقة إنجلترا وبظهيره لأنه سيخدم هذه الصداقة بالذات وذلك بوضع حد للتصرفات المسيئة لها؛ وأوضح بهذا الشأن أن اليهود القائمين بوظائف قنصلية لفائدة بريطانيا يحدثون شتى أنواع القلاقل والهرج، ويظهرون كثيرا من الغطرسة في تصرفاتهم إزاء المسلمين وأنهم "يتعدون طورهم"[55].

وأمام تصلب السلطان ورفضه سحب أو تعديل الظهير أمر بالمرسطون مستشاريه القانونيين بإمعان النظر وفحص شروط معاهدة 1824؛ فاتضح أن بندها الثاني لا يخول للحكومة البريطانية حق إسناد منصب أعوان- قنصليين لليهود المغاربة، وأن هذا البند لا يسمح بتوظيفهم سوى كمترجمين وخدام لدى القنصل العام. وإثر توصله بخلاصة واستنتاجات الخبراء، اكتفى الوزير الأول بتسجيلها لنفسه وتفادى مواصلة الجدل مع السلطان، تاركا الباب مفتوحا للطعن من جديد في الظهير المذكور، فأوصى هاي في رسالة بتاريخ 1 أكتوبر 1838 بـ"الكف عن الدخول في أي نقاش إضافي مع الحكومة المراكشية حول هذه النقطة"[56].

ووفقا للخطة التي توخى فرضها على أرض الواقع، لم يكتف السلطان بتذكير الممثلين الأجانب بوضعية رعاياه اليهود القانونية بل حاول تطبيقها حتى على اليهود الأجانب، وخصوصا منهم اليهود القادمين من الجزائر، الوافدين على المغرب، معتبرا أنه من اللازم إخضاعهم كذلك لمقتضيات عقد الذمة. وكانت تصرفات هؤلاء الأجانب لا

[55] - ب.ج. روجرز، م.س.، ص. 146

[56] - م.ن.

تبعث على الإرتياح بسبب ما نعته بــ"العجرفة" في تصرفاتهم والسلوك المغاير تماما لسلوك أهل الذمة المعتاد، خصوصا وأنه كان من شأن "انحرافهم" هذا التأثير سلبا على إخوانهم في الدين من المغاربة و حثهم على الإقتداء بهم. وإثر وقوع نزاعات تسبب فيها أحد يهود الجزائر واتخاذ قرار يقضي بطرده من البلاد، أوضح السلطان في رسالة وجهها للقنصل العام الفرنسي بطنجة بتاريخ 19 يوليوز 1841 ما يلي:

«الخديم الذي له بخدمة جنابنا العالي بالله كمال الإعتناء و الإهتمام... قونص جنس الفرنصيص...، وصلنا كتابك مراجعا في شأن اليهودي (فلان) حسب ما أمركم بذلك عظيم جنسكم المحب في جنابنا العالي... وطلب بيان أمره زيادة على ما قدمنا وليس بعد البيان بيان، فإن اليهود بغيالتنا السعيدة معاهدون على شرط أهل الذمة التي أثبتها شرعنا الكريم وعمل عليها أهل ملتنا في الحديث والقديم، فإن وقف أهل الذمة عند ما شرط عليهم وجب في شرعنا حقن دمائهم وحفظ أموالهم وإن نقضوا ولو شرطا واحدا حل في شرعنا العزيز دمهم و مالهم، وليس لهم في ديننا الكريم إلا شعار الذلة والصغار حتى أن الواحد منهم إذا رفع صوته على المسلم فقد نقض الذمة، فإن كانوا عندكم متساوين معكم في كل شيء ومن جملتكم فليكن ذلك في أرضكم لا في أرضنا إذ ليس حكمكم عندنا لحكمهم فأنتم مصالحون وهم معاهدون فمن أراد منهم أن يقدم للتجارة بإيالتنا... فليس مسلك أهل الذمة(كمسلكهم عندكم)...فمن لم يرد (الامتثال) فليبق بأرضه، فلا حاجة لنا بتجارته على وجه يخالف شرعنا العزيز... »[57].

وقد أوضح السلطان، ردا على استفسار الحكومة الفرنسية بشأن اليهودي المطرود، أن القرار المتخذ في حق "هذا الذمي" هو أخف ما كان يمكن معاقبته به، على اعتبار جسامة ما اقترفه من تجاوزات إذ أن"هذا اليهودي، يقول المولى عبدالرحمان، خرج عن شرط الذمة بالإستطالة على المسلمين وارتكب بالقول والفعل ما يحل به دمه وماله، فأمرنا بطرده وإبعاده، ولم يضع له شيء مما ادعى به، وقد قدمنا لكم النص على إباحة قبض ديونه الثابتة شرعا وحيازة متاعه ممن هو موضع عنده فإنه لم يتعرض له أحد على شيء وإنما عجلنا بإبعاده خشية الزيادة في فساده مراعاة لإنتسابه إليكم...".

ولم يكن في بعض الحالات ما أورده السلطان بشأن زجر مخالفات أهل الذمة مجرد مزايدة كلامية، ذلك أنه صادق في مطلع سنة 1844 على إعدام يهودي مغربي يدعى فكتور ضرمون كان يقوم بمهام عون قنصلي لفائدة إسبانيا بمدينة الجديدة. وقد قتل فعلا بالرغم من وضعه القنصلي ولنتمائه لأسرة ثرية حيث كان والده (داود) المقيم

---

[57] - E. Fumey, *Choix de correspondances marocaines*, Paris, 1903, Planche 18,
(- أ. فومي، مراسلات مغربية...، اللوحة... ، أسفله)

بالصويرة أحد تجار السلطان، وقيامه هو أيضا بمعاملات تجارية لفائدة القصر إلى حد أنه كان "غارق الذمة" تجاهه. إلا أن هذه المكانة المتميزة لم تشفع له على اعتبار الطيش الذي ميز سلوكه، وحمله السلاح جهرا، وتهديده للمسلمين واليهود المتنازع معهم بإطلاق النار عليهم (حيث اتهم فعلا بقتل يهودي)، وملاحقته لمسلمات علنا. وإثر توصلها بالنبأ، اعتبرت الحكومة الإسبانية ما آل إليه أمر عونها القنصلي بمثابة إهانة صريحة لعلمها ولهيبتها، وبما أنها كانت تواجه أنذاك اضطرابات داخلية ولا سيما انتفاضة مسلحة بمدينتي أليكنتي وقرطاجنة، فإنها حاولت صرف أنظار "الرأي العام" عن تلك الإضطرابات، فشرعت في استنفار الجيش والتلويح بشن الحرب على المغرب وإنزال قوات لغزو المثلث الواقع بين سبتة وطنجة والعرائش[58].

وزاد في إصرارها على تضخيم تهديداتها إجماع الدول الممثلة بطنجة على استنكار قتل عون إسبانيا القنصلي. وفي مذكرة جماعية رفعها إلى السلطان ممثلو فرنسا وإنجلترا وهولندا والدنمارك والسويد وصقلية وسردينيا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا بالطبع عن ممثل إسبانيا، نددوا كلهم بشدة بما أقدمت عليه السلطات المراكشية متمنين بإلحاح "ألا تتكرر أبدا مثل هذه المصيبة". وتفاديا لإندلاع مواجهة عسكرية بين الطرفين، لاسيما وأن القبائل المجاورة لسبتة دخلت في مناوشات مع جنود حاميتها، توسطت إنجلترا لتطويق الخلاف، وتمكن فعلا سفيرها بمدريد، هنري بولور، من إقناع الحكومة الإسبانية بالعدول عما كانت تنوي القيام به. وانشغلت الحكومة البريطانية في تحركاتها هذه بالتوتر السائد على الحدود المغربية-الجزائرية أكثر من انشغالها بتهديدات إسبانيا. لذلك أشعرت السلطان بنجاح وساطتها ونصحته بالتزام "الحكمة" والتخلي عن مؤازرته للأمير عبد القادر، رغم أنه سبق لإدوارد هاي إشعارها أن المغاربة مناصرين للمقاومة الجزائرية وأن أي تراجع للمولى عبد الرحمان بهذا الشأن سيعرض البلاد لا محالة لحرب أهلية[59].

وبصرف النظر عن هذه الاحتمالات فقد كان الشغل الشاغل للإنجليز نابعا أساسا من الرغبة الملحة التي كانت تدفعهم إلى ضمان ما يناسب، أولا وقبل كل

---

[58] Castellanos, Manuel, *Historia...*, *op. cit.*, pp. 514-515, « (Espana), por ser mas proxima a Marruecos y tener sus presidios enclavados en el litoral maroqui, era la que mas sufria con las insolencias de los moros ; siendos lo peor y mas sensible, que nunca reclamaba con la debida energia, como se vio a principios de 1844, cuando en Mazagan fué traidora y alevosamente ascsinado el gudio Victor Darmon, que en dicha plaza representaba a Espana como Agente Consular. No seremos nostros los que justifiquemos la conducta de este judio, cuyas licenciosas costumbraes y arbitrario proceder fueron causa de indisponerse con los naturales del pais y con el Governador del distrito, el Hach Musa ben – Mohammed el Gharbi… Pero se ve claro que el Goberno xerifiano deseaba provocar al espanol, pues habiendo el Hach Musa representado al Sultan que Darmon era Agente Consular de Espana, contesto Muley Abderrahman con arrogancia « que el no ignoraba tal calidad, y que aunque hubiera sido Consul General debiera haberseecumplido sin tardanza la sentencia ».

[59] ب.ج. روجرز، م.س.، ص. 152-153

شيء، مصالحهم الإستراتيجية في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط. وقد تعززت لديهم هذه الرغبة في أعقاب معركة إيسلي وأكد بصدد ذلك وزيرهم في الخارجية، اللورد أبردين (Lord Aberdeen)، لخلف إ. هاي بطنجة، إبنه جون هاي دروموند هاي، في رسالة بتاريخ 26 مارس 1845 أنه "في حالة تعرض حكم السلطان لهزة جدية ولخطر من شأنه تهديد عرشه، فإن (مصلحتنا) تحتم علينا مساعدته على صيانة سلطته... إذ ان استقرار عرش إمبراطور(المغرب) والتدبير الجيد و السلمي لشؤون إيالته لأمران على أعلى قدر من الأهمية بالنسبة لبريطانيا العظمى"[60].

ومهما كانت حسابات الإنجليز فالأهم أن انهزام المغرب أمام الفرنسيين، وانكشاف ضعف البلاد العسكري، وتعدد ثورات القبائل، كل ذلك ساهم في مواصلة الأوروبيين تصعيد تغلغلهم وتوظيف وسائل شتى، ومن ضمنها الحمايات، للنيل بصورة مباشرة، من سلطة المخزن وهيبته، وبلوغ مراميهم. وكان طبيعيا أن تمتاز فرنسا، بصفتها القوة الصاعدة على الساحة المغربية، بمواقف متشددة في هذا الباب، لا سيما وأنها "أسست" تاريخيا لظاهرة توسيع الإمتيازات الأجنبية حتى تشمل الأهالي المتعاملين معهم وذلك طبقا لما فازت به بمقتضى معاهدة1767. وكانت تستغل كل كبيرة وصغيرة لإضفاء نوع من الجاذبية على حمايتها لإقناع المتطلعين للحصول عليها بمثانتها وقدرتها على صيانة مصالحهم كيفما كان نوعها. وقد بالغ ممثلها بطنجة، ليون روش (Léon Roches)، الشهير بمفهوم "سياسة الضبلون" الذي اخترعه وأشاعه في صفوف حكومته لتشجيعها على اللجوء إلى أساليب الرشوة بشكل منهجي في تعاملها مع كبار الشخصيات المخزنية، بالغ في استغلال الدرائع لتوجيه الضربة تلو الأخرى لسلطة المخزن وسمعته.

ففي ربيع عام 1849، مثلا، هول من أمر اعتقال باشا طنجة لرقّاص وسائس كانا مستخدمين لديه وتحت حمايته؛ فقطع العلاقات مع دار النيابة وشرع في ترحيل موظفي القنصلية العامة، تمهيداً لتعبئة جنود المشاة وسلاح المدفعية البحرية في ميناء تولون. ولم تهدأ الأمور إلا بعد تدخل ج. د. هاي في اللحظة الأخيرة للحيلولة دون استقدام سفن حربية فرنسية لمياه مرسى طنجة، وهو الميناء الذي سبق لها قصفه في يوليوز 1844 قبل تحركها جنوبا لإلحاق الدمار بالصويرة و تخريبها بتزامن مع زحف جيوش الجنرال لاموريسير(Général Lamoricière) برا من الجزائر صوب إيسلي[61].

وفي مرحلة لاحقة، ورغم مؤاخذة الحكومة الفرنسية في نهاية الأمر لروش وإعفائه

---

[60] - X. Durrieu, *op. cit.*, p.11.

[61] - كان ليون روش يهدف من هذا العمل إلى إعادة تأكيد تأثير بلاده وإجبار المخزن على تسليم فرنسا محمياً جزائرياً كان قد عمل ضابط ارتباط لدى الأمير عبد القادر.

من مهامه بسبب تضخيمه لنازلة الاعتقال، وافتعاله لأزمة خطيرة مع المغرب، فقد صار كل من خلفوه بطنجة على نهجه. وكان ذلك شأن شارل ياكرشمدت (Charles Jagerschmidt)، أول مساعد للقنصل العام بروسبير بوري (Prosper Bourré) قبل أن يعين مكانه قائما بالأعمال. وقبيل استقدامه للأسطول الذي قصف سلا سنة 1851، برز ياكرشمدت بشكل ملفت بفعل تعبئته المتحمسة للدفاع عن مصالح مواطنيه والرعايا الجزائريين وكذا المحميين، فأكثر من التهديد الموجه للمخزن. وبدا ذلك جليا إبان الضجة التي أحدثها عقب سرقة ادعى أحد سماسرة القنصلية، يسمى يوسف الصويري، أنه تعرض لها وضاعت منه بسببها 2000 ريال. وكان الصويري المذكور من كبار تجار يهود طنجة ربح كثيرا من المال بفضل مشاركته بجانب تجار يهود ومسلمين، ومن ضمنهم أحد تجار السلطان المرموقين، مصطفى الدكالي، في استغلال الإحتكار الخاص بإمداد جبل طارق بالأبقار و"الإقريشك". وقد سبق له أن قام لمدة خمسة وعشرين سنة بمهام السمسار – المترجم الرسمي لفائدة ممثل السويد بطنجة الذي كان "يعيره" ويضع خدماته بين الفينة و الأخرى رهن إشارة زميله الأمريكي[62].

وإثر إلحاح ياكرشمدت على ضرورة العثور على المال المنهوب وإعادته لصاحبه، حامت الشكوك حول خمسة مغاربة كانوا في خدمة القنصل بالنيابة لصقلية، مارتينو(Martino). ورغم تسرع هذا الأخير لإعلان حمايتهم، فإن أخ أحد المتهمين، وهو غير محمي، اعترف بعد جلده بمسؤوليتهم في السرقة بمشاركة مستخدم آخر كان يقف بباب القنصلية العامة الأمريكية، ومعروف بتورطه في أعمال النهب. وبعد اعتقالهم وجلدهم جميعا، باستثناء شخص يدعى "التهامي"، وهو من المقربين لمارتينو ومعروف بارتباطه بأوساط الدعارة، أمكنه الفرار بمساعدة صديقه الصقلي والالتجاء بحرم أحد أضرحة طنجة، أقر ثلاثة منهم بما اقترفوه. أما اثنان، ومن بينهما المستخدم لدى الأمريكان، فإنهما أنكرا التهم الموجهة إليهما. وقد تعقدت الأمور ليس بسبب صعوبة إخراج المدعو التهامي من الضريح الذي فر إليه فحسب، وإنما نتيجة أيضا لما شاع في المدينة من أخبار حول قسوة العقوبة المقرر إلحاقها بالجناة. وقد اتهم ياكرشمدت بعض الشخصيات المقربة للنائب السلطاني محمد الخطيب وباشا المدينة بالترويج لأقوال مفادها "أنه من العار قطع أيدي مسلمين تورطوا في سرقة تعسة زعم يهودي مستخدم لدى نصراني أنه تعرض لها".

وأوضح القائم بالأعمال الفرنسي أن مصطفى الدكالي كان يقف وراء ما يروج بهذا الشأن بهدف التخلص من منافسه ودائنه الصويري، وذلك بتشجيع خفي من ج.د.هاي الذي قال عنه أنه عرض فيما مضى الحماية البريطانية على الصويري

---

[62] - J. Caillé, *op.cit.*

المذكور ولم يرض رفضه لها و تفضيله الحماية الفرنسية عليها.

وفضلا عن الدور المنسوب لهاي، وهو الذي أخبر فعلا النائب الخطيب أن بحوزته شهادة للقنصل العام الأمريكي براون يصرح فيها أنه طرد الصويري بسبب سرقته لبعض النفائس حينما كان في خدمته، فإن خيوط القضية تشابكت أكثر فأكثر حيث تزامن اندلاعها مع تجديد السلطان في سنة 1851 بالذات لفحوى ظهير 1836 القاضي بمنع إسناد مهام قنصلية رسمية لليهود المغاربة. وقد انتقد ياكرشمدت هذا الظهير وادعى أن الصويري وظف بموافقة المولى عبد الرحمان، وأن الضجة المفتعلة حول حمايته الفرنسية لاتحركها سوى الرغبة في تجريده منها والسطو على ماله و ممتلكاته بعد الزج به في السجن. ولخلط الأوراق انتهز أيضا القنصل حادث ملاحقة شريف يدعى عبد السلام الصقال لأحد مستخدمي القنصلية اليهود، وضربه بباب داره للتصعيد من لهجته والمطالبة بإخراج الشريف المذكور من القنصلية البريطانية، حيث التجأ وجلده أمام الملأ قبل إيداعه السجن؛ وطالب أيضا بإنزال نفس العقوبة بأربعة أشخاص اتهمهم بالضلوع في جريمة قتل ذهب ضحيتها أحد رعايا روما. وبما أن المخزن لم يستجب فورا لمطالبه، فإنه سارع لإستقدام سفينة حربية مجهزة بمئة مدفع، "جومب"، وصلت إلى ميناء طنجة بداية غشت 1851.

وبما أنه سبق للمولى عبدالرحمان مطالبة الحكومة الفرنسية بإقالة ليون روش وأنها لستجابت لهذا المطلب وعزلت فعلا قنصلها العام عقابا له على مبالغته في التهويل والتسبب في أزمة 1849، حاول السلطان المراهنة على هذه السابقة، فوجه رسالة احتجاج مشمعة كان يود إيصال مضمونها مباشرة إلى رئيس الجمهورية. إلا أن المشتكى به تحايل لفتحها خفية والإطلاع على فحواها قبل إرسالها إلى باريس. ولم يزده مضمونها وتجاهل المخزن عمدا للعرف القاضي بتسليمه نسخة، إذ اعتبر تخطيه هذا بمثابة إهانة له، إلا سخطا وتشددا. وفي ظل هذه الظروف كان من الصعب عليه ألا يبتهج في واقع الأمر لعدم رد السلطان على مطلبين آخرين خاصين بتعويض أصحاب مركبين فرنسيين غرقا بمصب واد أبي رقراق، وتسارع الأهالي لنهب ما كان على متنها، ومعاقبة عامل سلا على عدم إسراعه لمنع النهب. وعلى خلفية امتعاض ياكرشمدت الشديد و"تجاهل" المخزن لمطالبه، قرر القنصل العام "تلقين درس لا ينسى للمراكشيين"، فاستقدم "شكوادرة" (escadre) بكاملها ووجهها صوب سلا. وبعد وصولها إلى عين المكان شرعت في قصف هذه المدينة حيث، يقول الناصري، "كان ترادف الكور والبنب على البلد على صورة فظيعة مثل الرعد القاصف تكاد تنهد له

الجبال...". وكان ذلك يوم 25 دجنبر 1851[63].

وكان إيفاد سفن حربية بقيادة أميرال لقصف سلا بمثابة تزكية واضحة لخطط التشدد التي صار عليها القنصل العام "للدفاع عن مصالح فرنسا وسمعتها"، لا سيما في ظرفية تزامنت وانشغال المسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية وضع بلادهم الداخلي، والإنقلاب الرئاسي الذي مهد للإطاحة بالجمهورية الثانية (1848-1852)، وتنظيم استفتاء أحدثت بموجبه الإمبراطورية الثانية وأعلن الأمير لويس نابوليون امبراطورا تحت إسم نابوليون الثالث. لذلك اكتفوا في جوابهم (بواسطة قنصلهم) على استرعاء السلطان بالالحاح على ضرورة انصياع المخزن لما طلب منه "إن كان يريد حقا الحفاظ على صداقة فرنسا". وتحت الضغط وخشية قصف الأسطول الفرنسي لمراسي مغربية أخرى قبل السلطان الرضوخ تفاديا لتكرار ما تعرضت له سلا، فاعترف بالوظائف المسندة ليوسف الصويري، وأمر بإيداع الشريف الصقال السجن (بعد تنازل القنصل العام عن المطالبة بجلده أمام المارة)، وبطرد الرجال الأربعة المتهمين بالقتل ومنع عليهم الإقامة بطنجة بالمرة، وبتعويض أصحاب المركبين اللذين غرقا عرض سلا، فضلا عن توبيخه لباشا الرباط بسبب توجيهه اللوم للنائب القنصلي الفرنسي بهذه المدينة، ومؤاخذته على توظيف ترجمان-سمسار يهودي والتضييق على شاويش القنصلية وتجاهل الباشا، بتصرفه هذا، أن المستخدمان المذكوران يتمتعان بالحماية الفرنسية.

وبطبيعة الحال كانت مثل هذه القاضايا لاتبقى سرا دبلوماسيا صرفا ومكتوما لايعرف خباياه سوى المخزن ومخاطبوه الأجانب؛ ذلك أن أصداء الأحداث كانت تصل، وإن بأشكال متقطعة ومحرفة أو مضخم في حجمها، إلى خاصة الناس وعامتهم عبر وسائل وقنوات شتى، ومن ضمنها ما كان يروج في أسواق المدن والبوادي، وفي الملاحات وعبر اليهود بصفة عامة بحكم علاقة أعيانهم المتميزة مع الممثلين الأجانب، ووظائف عدد من إخوانهم في الدين داخل القنصليات. وكان القناصل، من جهتهم، لا يدخرون جهدا لـــ"إشهار" نتائج ضغوطهم على المخزن وما حققوه من مكاسب بفضل تراجعه أمام قوة و عظمة دولهم. ولم يكن طبعا من شأن دعاية مثل هذه و إبراز دفاع فرنسا عن مستخدميها والمنحازين لها سوى إضفاء لمعان أقوى لصورتها و تعزيز

[63]- أ. الناصري، **الإستقصا**، م.س.، ج. 9، ص. 62 ، " وفي سنة ثمان وستين وماتين وألف هجم الفرنسيس على ثغر سلا وذلك بسبب مركبين وردا الى مرسى العدوتين مملوءين قمحا وكانت السنة سنة مسغبة فنشب المركبان بساحل سلا فتسارعت العامة اليهما و انتهبواهما.... ، ولما لم يحصل الفرنسيين بالكلام مع السلطان على طائل هجم على سلا... في خمسة بابورات و قابان كبير... و شرع في رمي الكور و البنب...".

جانبية حمايتها[64].

وفي سياق المنافسة القائمة بين الدول الأوروبية كان ممثلوها بالغرب يسيرون كلهم على نفس المنوال. وهكذا وبالرغم من التقدير الذي بدأ يحظى به لدى السلطان، ومختلف المبادرت التى كان هذا الأخير يتخدها لضمان "صداقة" إنجلترا، فإن ج.د. هاي، المرقى إلى مرتبة قائم بالأعمال في أكتوبر1847، لم يتوان هو الآخر في اللجوء إلى القوة؛ ففي أكتوبر1851، أي قبل القصف الفرنسي لسلا، وفي ظروف داخلية صعبة طغت عليها مخلفات قلة الأمطار التي عانت منها البلاد فيما بين 1847 و1851، استقدم هاي سفينة حربية، "جانوس"، قصفت شواطيء الريف بدعوى قمع أعمال القرصنة، وأصابت بمدافعها عددا من الأهالي كما أنها أغرقت مراكبهم.

وإثر احتجاج السلطان على ذلك، أجاب خلف اللورد بالمرسطون على رأس وزارة الخارجية، اللورد ماليسبوري، "لا يسع حكومة جلالة الملكة سوى أن تستخلص من تبرئة إمبراطور (المغرب) لساحته من أعمال القراصنة الريفيين أن إقليم الريف غير تابع لإيالته؛ لذا ستعامل (الحكومة البريطانية) من الآن فصاعدا أهل الريف وكأنهم مستقلين ومسؤولين (مباشرة) عن أفعالهم"[65].

وسرعان ما اضطر الإنجليز للتخلي عن تهديداتهم والرجوع إلى خطة مجاملة المخزن، والتأكيد على حيوية استقرار المغرب، وذلك تحت ضغط الإكراهات الناجمة عن نشوب حرب القرم في مارس 1854، وتعبئة بريطانيا لإفشال أطماع روسيا في الشرق الأوسط و القوقاز بتحالف مع فرنسا.

وقد حصلت بالفعل على إلتزام السلطان لا بمنع السفن الروسية القادمة من البلطيق في طريقها إلى المشرق بالتوقف بمراسى طنجة فحسب، بل كذلك، وبالخصوص، للترخيص لرفع عدد الأبقار(3000) وحجم المنتجات الزراعية المصدرة برسوم جمركية تفضيلية لجبل طارق، حيث كانت تتجمع مئات ألاف من العساكر الوافدين من إنجلترا ومستعمراتها قبل توجيهها إلى مختلف جبهات القتال.

وسجلت الحكومة البريطانية بارتياح التفاتة السلطان والعناية الخاصة

---

[64]-J. Caillé, *Charles Jagerschmidt...,op. cit.*, pp.105–106,« La diplomatie française avait incontestablement remporté un succès et le résultat obtenu justifiait la conduite suivie par Jagerschmidt... L'attitude de la France fut rendue nécessaire par la politique extérieure du gouvernement chérifien. La principale force du Makhzen... consistait à entamer des pourparlers interminables, qu'il avait l'art de faire durer de longs mois... Seule la force pouvait avoir raison de cette temporisation vraiment excessive ».

[65] - F.O. 99 / 54, Lord Malesbury to J.D. Hay, 4 November 1852, « Her Majesty's Government can only conclude that the Emperor has not, and does not claim to possess, territorial dominion in the Rif district. Consequently Her Majesty's Government will hereafter treat the Reef people as independent and as being themselves responsible for their own acts ».

التي أولاها لحاجياتها، وهو ما لم يفعله مع الإسبان الراغبين في تأمين تموين سبتة، ومع الفرنسيين الذين حاولوا بدون جدوى الحصول على إمدادات لفائدة جيوشهم المرابطة بغرب الجزائر.

وإبان هذه الحرب ازداد بشكل ملحوظ الطلب الخارجي على المنتجات المغربية والتنافس حولها، وهو ما أسفر عن ارتفاع في القيمة الإجمالية لتجارة البلاد الخارجية، حيث قفزت من معدل يقدر بـــ17.100.000 فرنك خلال الفترة 1846-1852إلى23.870.000سنة1853و30.630.000 سنة 1855 و51.933.000 سنة 1857[66]

واقترن طبعا ارتفاع حجم ووتيرة الصادرات بارتفاع عدد وكلاء الدور التجارية الأوروبية والوسطاء والسماسرة المكلفين بتجميع المنتجات من مختلف أنحاء البلاد لفائدة كبار التجار الفائزين بحق استغلال احتكار وسقها. وقد أحدث تصاعد عدد المحميين منهم، والذي كان يناهز400 حوالي عام 1848، تخوفات لدى المخزن، لاسيما وأن مجال الحماية الاجتماعي-الاقتصادي والجغرافي لم يعد محصوراً في نطاق المراسي فقط، بل أصبح، بحكم أهمية تصدير المنتجات المغربية في نشاط الأوروبين (شراء الحبوب، والأصواف والجلود)، يتسع ليشمل أهل البوادي، من مزارعين ومربي الماشية. فبدأ هؤلاء القرويون، باعتبارهم سماسرة أو مجرد "مخالطين فلاحيِّن"، يشاركون مشاركة كاملة، في نظام الحمايات ويستغلونه للإفلات من أداء الضرائب.

وذلك ما حدى بالسلطان ودفعه إلى مطالبة رسمياً المفوضين الأجانب، في عامي1844و1854، أن "يضيقوا من الحماية ويحصروها في حدودهاه". وخلال الحقبة ذاتها بدأت تطفو أيضا، وإن بنسب أقل بكثير من نسب المحميين، ظاهرة لم يعرها المخزن في حينها ما تستحقه من الإهتمام، ويتعلق الأمر بمسألة تجنيس الرعايا المغاربة وحصولهم على جوازات أجنبية. واللافت أن بعضهم، وخصوصا المقيمين منهم بجبل طارق وإنجلترا، كان يدور في فلك نظام التجار وسعى للحفاظ على روابطه مع الدوائر المخزنية العليا وكبارالعمال والقواد.

---

[66] - J.L. Miège, *Le Maroc et l'Europe 1830-1894*, Paris, P.U.F., 1963, t. II, p. 306 .

الاسم واللقب	أداء قسم الولاء	مكان الإقامة
أفالو إسحاق	1845.03.08	كيركدال
كذّالة يهودا	1846.05.05	لندن
بنصباط داويد	1847.12.12	,,
ليفي يولي يهودا	1849.08.29	ليدز
زاكوري يولي يهودا	1849.09.07	ليفربول
بنعزوز محمد(*)	1850.01.19	,,
بارينطي إسحاق	1850.04.26	لندن
عمار إسحاق	1850.05.06	كارديف
عمار سليمان	1850.05.06	,,
كوهين موسى	1850.05.16	لندن
ابنصور أهارون إسحاق(*)	1850.05.21	؟
بنزكري موسى	1850.06.17	لندن
بنعبد الله عبد السلام	1850.07.01	,,
بنسعيد إسحاق	1850.08.08	,,
ليفي يولي يوسف	1850.08.08	ليدز
ليفي سموئل يولي	1850.08.08	,,
بارينطي يعقوب د يودا	1850.08.14	لندن
بنسعيد إلياس	1850.10.09	,,
حديدة يعقوب	1850.12.28	بيكسلي هيث
مرغري موردخاي	1851.02.24	كامبريدج
أبقسيس سالفدور	1851.07.05	دوفرز
قرقوزأبراهام	1852.03.26	,,
صباغ أبراهام(*)	1852.03.26	مناشستر
تُرجمان سلومو	1853.09.24	,,
ماريوسف يودا	1854.06.02	كينلي
بنيفلا لفيس	1855.07.07	ليدز

(*) تجار السلطان.

المغاربة المجنسون بالجنسية البريطانية، 1845 – 1855

وبغض النظر عما كان تدبدب حركة التجنيس يحمله في طياته، فإنه لمن الصعوبة بمكان عدم تسجيل المفارقة أو التناقض المتمثل في انتباه المخزن إلى مخاطر انتشار الحمايات بمختلف أشكالها في الوقت بالذات الذي كانت القوى الأوروبية تتهيأ فيه لتكسير كل القيود التي كانت تعوق فتح السوق المغربية على مصراعيها أمام تجارها وشركاتها. وقد استهدف الأوروبيون، وبالدرجة الأولى، الإحتكارات السلطانية والنخبة التجارية، المكونة من مسلمين ويهود تألقوا في هذا المجال بفضل ديناميتهم وطول تجربتهم.

وحيث كان الاحتكار في حد ذاته يفسد قواعد السوق الحرة ويقوم دون استفادتهم من الأسعار التي تحددها المنافسة، فإن الأنجليز، بصفتهم أول قوة اقتصادية في العالم، ومتطلعة لاحتلال الصدارة في السوق المغربية واستغلال تواجدهم بجبل طارق، فإنهم بدأوا يتحركون بعزيمة أقوى من دي قبل، لممارسة الضغوط اللازمة لإنهاء الوضع التجاري الذي كان السلطان يفرضه، لا سيما وأنه أصدر، خلال الحقبة الممتدة من 1850 إلى 1853، مجموعة من الظهائر لتعزيز الإحتكارات الخاصة بالحبوب والجلود وأصواف حشرة المعافير والكبريت وملح البارود والرصاص وكذا المنتجات المستوردة كالسكر والقهوة والشاي. وعزا القائم بالأعمال البريطاني بطنجة مبادرات المولى عبد الرحمان في هذا المجال وما واكبها من مضايقات بالنسبة للتجار الأجانب مسؤولية تدني حجم وقيمة المبادلات بين بلاده والمغرب سواء بشكل مباشر أوعبر جبل طارق. وقد تراجعت فعلا الواردات والصادرات حيث انخفضت قيمتها الإجمالية من308148 إبرة سنة 1848 إلى264965 عام 1849 و145623 سنة 1850، ورغم تحسن طفيف وصل 167214 سنة1851 و238080 سنة 1852، فإنها لم تدرك مستوى 1848.

وأمام هذا التراجع وعدم تكافؤ الفرص الصارخ بينهم وبين منافسيهم المحليين المسلمين واليهود، صعد التجار الإنجليز والغرف المدافعة عن مصالحهم من حدة انتقاداتهم للاحتكارات السلطانية، والتسهيلات الممنوحة للتجار المغاربة المكلفين باستغلالها. وكان من ضمن هؤلاء، على سبيل المثال، بعض كبار التجار أمثال مصطفى الدكالي السابق ذكره (والذي كان يستفيد أيضا من استغلال المعادن المتواجدة بتراب قبيلة أنجرة المجاورة لسبتة)، وغسال الفائز برسوم تفضيلية للتصدير من العرائش وطنجة، وهو التاجر الذي قوى مكانته بإبرام شراكة مع الترجمان السمسار للقنصلية العامة الفرنسية، المدعو أبراهم بنشمول، وكيل دور تجارية من مرسيليا، والرزني المقيم بجبل طارق بصفته تاجر ووكيل المغاربة (قنصلا) هناك. وقد شغل هذا المنصب قبله تاجر آخر مقرب للسلطان يدعى يهودى

بن عليل (وهو أول من أشعر المولى عبد الرحمان في يوليوز 1830 بسقوط الجزائر في قبضة الفرنسيين)؛ وكان بن عليل بنفسه قد خلف بجبل طارق تاجرا يسمى احمد بن عمر بجيا، توفي في أواخر 1820 تاركا ثروة هائلة بدون وريث تقدر بـــ40.000 إبرة إسترلينية، حاولت الحكومة البريطانية الإستحواد عليها متجاهلة احتجاجات السلطان ومقتضيات القوانين المغربية والشريعة الإسلامية[67].

وخلال سنة 1853 تزعم تجار جبل طارق وتجار آخرون كانوا يتعاملون مع المغرب عبر الصخرة حركة الاحتجاجات ضد الاحتكارات السلطانية والرسوم الجمركية المرتفعة، وساندتهم غرف لندن وليفربول ومنشستر التجارية. وفي عرائضهم وملتمساتهم المرفوعة لوزير الخارجية، اللورد روسل، اتهموا صراحة الوزراء المغاربة باستغلال ثقة السلطان بهم، وحثه على اتخاد قرارات لا تواتي سوى مصالحهم الخاصة وتوفر لهم ظروف الإثراء الشخصي. واستجابة لهذه الاحتجاجات والإسترعاءات وغيرها، نددت رسميا الحكومة البريطانية بالإحتكارات ومستوى الرسوم الجمركية وتغيير معدلها دون سابق إنذار. ولم تكتف بالاستنكار اللفظي بل أصدرت تعليمات لجون.د. هاي وأمرته بالانكباب على هذا الأمر وتسليم رسالة من الملكة فيكتوريا للسلطان تطالبه فيها بإزالة العراقيل التي كانت تحول دون تنمية التجارة، وهي عراقيل قال اللورد أنها تشكل انتهاكا لمعاهدة السلم والتجارة التي سبق إبرامها بين إنجلترا والمغرب بفاس عام 1801، وتم تعديلها وتأكيد فحواها عام 1822[68].

ورغم استجابة المولى عبدالرحمان لهذه الإحتجاجات والضغوط وإصداره في مارس 1854 لظهائر تقضي بإلغاء بعض الاحتكارات وتخفيض بعض الرسوم الجمركية، فإن الحكومة البريطانية لم تعبر عن أي ارتياح أمام هذا الرد بل اعتبرته مجرد مناورة ظرفية لاتستجيب لانتظاراتها ومطالبها الرامية إلى إنهاء الاحتكارات بشكل جدري ولارجعة فيه وإقرار معدل ثابت ومحدود فيما يخص الرسوم الجمركية. لذلك انكب هاي على مشروع اتفاقية جديدة، صادقت حكومته على مسودتها في نونبر 1854؛ ولبلوغ مرامي حكومته وتجار بلاده، بدأ روسل يمارس الضغوط تلو الضغوط على السلطان لحمله على الاستجابة لما كان ينتظر منه. وفي هذا السياق و كإجراء أولي أخبر المولى عبد الرحمان أن أيا من سفرائه سوف لن يستقبل بإنجلترا إلا بعد اتخاذه

---

[67]- P.G. Rogers, *op. cit.*, p. 134, « The Sultan wrote to Sir John Don, the Governor of Gibraltar, and claimed all Begia's estate, in conformity with Moroccan law. The Gibraltar authorities… maintained that by English law the real property of an intestate deceased person who left no heir, reverted to the Crown. The Sultan refused to accept this argument, and maintained his own claim, and so the deadlock prevailed… but the dispute was not over ».

[68] - F.O. 99, 58, Lord Russell to Sir J.D. Hay, 27 August 1853, « You will take no presents to the Emperor, and you will assign as your reason for doing so that presents are exchanged between friends, not between those who are at variance with each other ; and the latter is unfortunately the present character of the relations between England and Morocco ».

لإجراءات جدية وملموسة من شأنها ضمان عدم تكرار انتهاك المعاهدات المبرمة سابقا وبلورة حسن النية للمضي قدما والتوقيع على اتفاقية ملاحية وتجارية جديدة.

وعلى غرار منافسيهم الفرنسيين ولجوئهم خلال المفاوضات التي مهدت لإتفاقية للامغنية (1845) إلى "سياسة الضبلون" لحمل المفوض المغربي على قبول بنود خطيرة وبخه عليها السلطان فيما بعد أيما توبيخ، فإن الإنجليز ساروا هم كذلك على نفس المنوال ولم يكتفوا بالاستنكار والتهديد بل خصصوا ميزانية ومبالغ مالية هامة لإرشاء المفوضين المغاربة وحثهم على الاستجابة لمطالبهم و"تمريرها" أمام السلطان. ولم تكن هذه هي المرة الأولى التي عبأوا إبانها إمكاناتهم لشراء الذمم. فقبيل معركة طرافلكار، طلب قائد البحرية الملكية، الأميرال نيلسون، من القنصل العام ماطرا أن يطلعه على أسماء كل عمال المراسي المغربية ويذكر له نوعية "الهدايا" الممكن تقديمها لهم عند الحاجة. وفي نونبر 1854 أكد لورد كلارندون كتابة لهاي أنه لا يرى مانعا في إضافة 500 إيرة للهدايا العينية المزمع تقديمها لمخاطبيه المخزنيين[69].

II- تعزيز ومأسسة نظام الحمايات

1- من التمهيد إلى الترسيخ

مثلث المرحلة الممتدة من 1844 إلى 1856 طورا تمهيديا لاستغلال الحمايات سياسيا، وللبحث عن السبل الكفيلة لتوظيفها لهذا الغرض على نطاق أوسع. وأما المرحلة التي أعقبت التوقيع على المعاهدة البريطانية المغربية، فإنها امتازت بسعي الدول الأوروبية لتمتين المكتسبات الأولى في مختلف أرجاء البلاد. وبذلك أصبحت المحاولات المبذولة في هذا الاتجاه والنتائج الملموسة المحصل عليها جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التغلغل بالأساليب الدبلوماسية المعتادة، أو باللجوء إلى التهديد واستقدام البوارج الحربية لمياه طنجة وغيرها من المراسي.

وفي أعقاب "1856" تعددت فرص التدخل بمختلف هاته الأساليب بموازاة ارتفاع عدد المحميين واتساع نطاق الحماية من الناحيتين البشرية والجغرافية إثر تصاعد المبادلات التجارية البحرية، وإدماج المغرب التدريجي في السوق العالمية وربطه بالنظام الرأسمالي. وفي هذا السياق لم تعد الحمايات الأجنبية مقصورة على شريحة محدودة لا تتعدى دائرة كبار التجار اليهود والمسلمين، أو الأهالي المستخدمين في المفوضيات والقنصليات (مترجمون وكتاب الرسائل بالعربية، حراس المؤسسات الدبلوماسية والقنصلية، خدم في بيوت الممثلين الأجانب). لقد

---

[69]- Ibid, Lord Clarendon to J.D. Hay, November 14, 1854, « If a few hundred pounds in hard dollars, in addition to presents in kind, would be likely to remove difficulties, (I) will not object to your giving as far as five hundred pounds… ».

استلزم فعلا نماء الواردات والصادرات اللجوء إلى أعداد وافرة من الوكلاء والسماسرة. وذلك بصرف النظر عن حجم المعاملات الحقيقية، الذي كان يسجله كل واحد من الأجانب الذين كانوا يكلفون هؤلاء الوسطاء المغاربة بتسويق السلع المستوردة من أوروبا وبتجميع المنتوجات المغربية الخام قصد تصديرها.

ونظرا لأولوية الفلاحة في اقتصاد البلاد، وتواجد أغلبية السكان (90%) في القرى، فقد تحتم أيضا على الأجانب والوسطاء المغاربة المتعاملين معهم إيجاد شركاء وأعوان لهم في البوادي لا لتصريف أو تجميع المنتوجات فحسب، بل للإسهام كذلك في رفع مستوى الإنتاج الفلاحي ومواكبة تزايد الطلب الخارجي على المنتوجات المغربية (الصوف، الجلود، القطني، الحبوب، الزيوت، الفاكهة المجففة...)، ومن ثم انضاف سماسرة قرويون للسماسرة من أهل المراسي وغيرها من المدن، وساهموا في تسويق السلع المستوردة في أقصى مناطق البلاد، وتجميع المتوجات المحلية الخام الموجهة للخارج. وقد شارك المخالطون في توفير جزء كبير من هاته المنتوجات.

ولضمان حجم متزايد للإنتاج ووصول المنتوجات بانتظام إلى الأسواق القروية منها والحضرية أبرمت عقود للمخالطة بين التجار الأجانب والفلاحين المغاربة، قائمة على تسبيق أموال لهؤلاء أو إمدادهم ببدور أو أدوات للحرث مقابل التزامهم بتسليم نسبة معينة من محاصيلهم الزراعية أو صوف قطعان أغنامهم لشركائهم الأجانب أو لسماسرتهم.

إلا أن عددا لا يستهان به من الأجانب والفلاحين أو الملاكين المغاربة تواطئوا مع بعضهم البعض وأفرغوا "المخالطة" من فحواها ومراميها الأصلية بصفتها الصيغة التقنية الملائمة لتمكين الأجنبي من استثمار أمواله في القطاع الزراعي، رغم العوائق القانونية التي كانت تحول دون امتلاكه للعقار والأراضي الفلاحية في المغرب؛ وذلك لاعتبارات دينية مرتبطة بمقتضيات الشريعة الإسلامية. وقد تجلى "الإنحراف" الذي شاب المخالطات في إدعاء الأطراف القروية المحلية المشاركة فيها أن كل ما بين أيديها من محاصيل وقطعان الماشية، وهو ملك للشريك الأجنبي وأن هذا الأخير تحمل كل تكاليف الحرث والحصاد واشترى لوحده رؤوس الأغنام والأبقار. وفي واقع الأمر كان يتوخى من إسناد "رأس المال" كله للشريك الأجنبي "تمطيط" امتيازات هذا الأخير الجبائية لتشمل ما بيد "صاحبه" المغربي وتتيح له فرصة التملص من أداء الضرائب.

وللإفلات من دفع الضرائب عمد فعلا كبار الملاكين في البوادي إلى الحل المتمثل في إبرام عقود زائفة مع رعايا أجانب، وإبان تسجيلها أمام عدول متورطين في العملية، كان الشركاء الوهميون يصرحون أنه وقع الاتفاق بينهم حول الزراعة أو تربية الماشية، وأن الفلاح أو الكساب تسلم مبلغا معينا من المال أو كمية معينة من

البذور مقابل التزامه بتسليم نسبة متفق عليها من المحاصيل أو الصوف لـ"صاحبه" الأجنبي بعد الحصاد أو عدد محدد من قطيع الأغنام. وفي غالب الأحيان كان المنتج المغربي هو الذي يقدم المال ل "شريكه" الوهمي للحصول على بطاقة "مخالط".

وقد انتقد بشدة بعض الملاحظين الأوروبيين هذه الظاهرة واستنكروا طابعها غير الأخلاقي وقلة حياء الأجانب المتورطين فيها ونعتوهم ب"الشركاء النائمون" أو الكسلاء.

ولم ينج قطاع "السمسرة" من مثل هذه العيوب حيث تهافت التجار والوسطاء بمختلف أصنافهم للحصول على بطاقة "السمسار"، وهي الوثيقة القنصلية التي كانت تخول لحاملها امتيازات قضائية وجبائية مماثلة للإمتيازات التي كان ينعم بها الأجنبي المقيم بالمغرب.

وبفعل التحولات البنيوية المرتبطة بارتفاع المبادلات التجارية البحرية والداخلية، كان طبيعيا أن تتسع صفوف هذه الفئة وأن يتكاثر عددهم في المدن والبوادي، وذلك رغم تأويل المخزن الضيق لمفهوم "السماسرة" ، حيث كان يعتبر أنه لا ينطبق إلا على التجار الأجانب والمغاربة الذين يقومون بمعاملات تجارية على نطاق واسع ومندمجة في سيرورة التصدير والإستراد.

2- معاهدة 1856 والدوامة الناجمة عنها

تصدر سياسة القوى الأوروبية تجاه المغرب تأرجح بين أساليب الترغيب والترهيب والمزج في غالب الأحيان بين المجاملة واللطف الدبلوماسيين والتهديد باللجوء إلى "أقصى الوسائل". وكانت هذه الأساليب تنهج على حد سواء بشكل منفرد خدمة لمصالح كل دولة على حدة أو في إطار جماعي، وكان يجري هذا الخيار الأخير في حالة تشبث المخزن بمعارضته لمطالب الدول وطفوح ضرورة تكوين جبهة متراصة لتكسير المقاومة وإنهائها.

ومن الناحية العملية لجأت جميع الدول، ولو بدرجات متفاوتة ومتفرقة أو متتالية كرنولوجيا، لجأت إلى وسائل وتدابير متشابهة على العموم، ومنها : الإعتماد على المعاهدات والاتفاقيات القديمة والعمل على تحيين بنودها وتجاوز ما هو متقادم فيها، التأكيد على أولوية نصوص المعاهدات في صيغتها باللغات الأوروبية في حالة بروز مشكل أو مشاكل في تأويل بعض بنودها، الحرص على احترام المخزن لمبدأ "الدولة المفضلة" أو "الأكثر تفضيلا"، التجسس على السلطان لمعرفة مواقفه تجاه كل دولة على حدة، التجسس على المنافسين لمعرفة نوعية مطالبهم ومقترحاتهم وما كانوا يدفعونه أو ينوون دفعه للمخزن في المقابل، التهديد باستعمال القوة، استقدام البوارج الحربية إلخ.

إن الصيرورة العامة لتطورات البلاد فيما بين معركة ايسلي (1844) ومعاهدة 1856 جسدت وكشفت بكل وضوح الأساليب الرئيسية الثلاثة المشار إليها أعلاه. وقد تجلى ذلك في خلفيات وظروف فوز المفوض البريطاني ج.د. هاي بمعاهدة ملاحية وتجارية مثلث منعطفا أساسيا في تاريخ المغرب المعاصر.

لم يكن فوزه هذا سنة 1856 ، بعد مفاوضات عسيرة ومقاومة السلطان الشديدة لمقترحاته إلى أخر لحظة، ثمار عبقريته لوحدها أو نتيجة اطلاعه الوثيق على شؤون المغرب الداخلية بصفة خاصة وأوضاع العالم الإسلامي بصفة عامة، بحكم طول إقامته بطنجة وتجربته العثمانية. ارتبط نجاحه في واقع الأمر بتداخل معطيات عديدة ومعقدة تصدرها ضعف المغرب في سياق ما بعد معركة إيسلي، والعجز الذي أبان عنه حتى عندما بادر الاسبانيون باحتلال جزر مصب واد ملوية (1848) ولم يقم المخزن بأي إجراء للوقوف في وجههم[70].

ورغم هذا الضعف البين، فقد اختار هاي أسلوب الإقناع بالدرجة الأولى، فوجه عدة رسائل ومذكرات للسلطان المولى عبد الرحمان بن هشام لإقناعه بفضائل تحرير المبادلات البحرية وتكيف المغرب مع مستجدات السوق العالمية.

وقد تكررت في "خطاب" الممثل الانجليزي عبارات ومصطلحات كلها إشارات إلى حسن نوايا بريطانيا تجاه المغرب، وإلى الآفاق المشرقة التي كان من المفروض أن تقدم عليها البلاد في حالة قبولها فتح كل أبوابها في وجه التجار الأوروبيين: "النفع لعباد الله، سعينا في الخير للمسلمين، نريد الخير ومصالح المسلمين، مباشرة الإحسان بين جنسنا المسلمين في جميع أقطار العالم، مرادنا الخير، تباحث الخير بين الدولتين، زيادة الخير بين الرعيتين، نفع الجانبين والرعيتين، صادق، مرادنا هو القوة والغنى لإيالة مراكش، النفع لبيت المال، النفع لتجار الجانبين، مباشرة الأمور على وجه جميل...".

من البديهي أن مخاطبة السلطان بهذه الكيفية وبلباقة بالغة، كان يتوخى منها إظهار حسن نوايا بريطانيا تجاهه وانشغالها بتحسين أوضاع البلاد وظروف عيش السكان على أساس المصلحة المتبادلة وما فيه "النفع للجانبين ولدول الرعيتين".

وكان من شأن الإلحاح على "المصلحة المتبادلة" وإضفاء صبغة "النصيحة" على "الخطاب" إيهام السلطان أن ممثل أقوى دولة في العالم يخاطبه ويتعامل معه

---

[70]- حول السياسة البريطانية تجاه المغرب وأهمية دور ج.د. هاي على الساحة المغربية طيلة ما يناهز نصف قرن من الزمن، راجع بالأساس مؤلفات خالد بن الصغير، المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856-1886، ولادة، الدار البيضاء، 1990؛ المغرب في الأرشيف البريطاني: مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن، 1845 - 1886 نشر دار ولادة، الدارالبيضاء، 1992؛ بريطانيا وإشكالية الاصلاح في المغرب 1886- 1904 ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط ، 2003 .

وفقا لمبدأ المساواة وعلاقات "المحبة التامة" القائمة بين الدولتين.

ووفقا لتصورات هاي ولما كان يروج في ذهنه حول العقلية "الشرقية" السائدة في الأقطار الإسلامية، خصوصا وأنه قضى بعض الوقت باسطمبول واحتك بالأتراك، فإنه وظف قدرا لا يستهان به من الذاتية أو "العاطفية" في جزء من "خطابه". إلا أن فحص صيغه ومفرداته عن قرب يظهر أن كلامه إنبنى على العقلانية الصارمة والمنطق من أوله إلى آخره.

وتطفو هذه الميزة بشكل واضح في سياق تناوله لصميم الموضوع واستعراضه لسلبيات أوضاع المغرب العامة من جهة، ومن جهة ثانية، ايجابيات، بل الآفاق المشرقة، التي كان مشروع المعاهدة المقترح على السلطان يحملها في طياته ويعد بها. واستدل هاي في هذا المضمار بالنتائج التي حصل عليها العثمانيون في ظرف وجيز، فقال:

«وحيث سلطان الإسطنبول كان محقق بمحبة الإنجليز وبنصحهم...، أسقط الكنطردات ونقص من الأعشار، ففي إثر ذلك بعامين تقوت التجارة... والآن بلغت ستة عشر مليون ريال كما بلغت التجارة الخارجية من وسق القمح عشر مليون ريال، وحتى حرثت الأرض المعطلة واستنفع بها أهلها إذ كانوا ضعفاء وصاروا الآن بخير... وأرض هذه اللإيالة (المراكشية) وأناسها مثل تلك الإيالة (العثمانية) أو أفضل، فلماذا هي فاسدة ضعيفة؟ فما ذلك إلا من عدم القوانين وضعف النظر... »[71].

ولإبراز فضائل الليبرالية ومزايا تحرير المبادلات، لم يكتف المفوض البريطاني بالتذكير بعظمة بلاده وقوتها الإقتصادية وشساعة إمبراطوريتها[72]. لم يقف عند ذلك وعند الإشارة إلى تفاهة المبادلات التجارية البريطانية مع المغرب بالقياس مع القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية البريطانية، بل أورد نجاح ومنجزات الولايات المتحدة، وقال: "ان بلد المركان كانوا متسعة وأناسهم كانوا قلل مثل هذه الإيالة، وكانوا قديما يكتفون بفلاحتهم فقط. ولما جعلوا القانون في وسق النبات وسلع بلدهم فصلح أمرهم وقوا عليهم الخير حتى لا أحد مثلهم في الرخاء... وهذه مدة من خمسين سنة لم يكن لجنس المركان قوة في الناس ولا في المال أكثر من هذه الإيالة،

---

[71]- خ. بن الصغير، **المغرب في الأرشيف البريطاني...**، م.س.، ولادة، الدار البيضاء، 1990، ص. 51، مذكرة حول تحرير المبادلات وإبرام معاهدة تجارية جديدة (27 مارس 1855).

[72]- بصفتها أكبر قوة صناعية في العالم كانت إنجلترا تفرض هيمنتها التجارية في مختلف أنحاء المعمور وتتفانى في فتح المزيد من الأسواق في وجه منتجاتها وبعض منتجات مستعمراتها؛ وكانت تسخر كل الوسائل لبلوغ مراميها كما تدل على ذلك الحروب التي شنتها على الصين فيما بين 1839 و 1842 لإرغامها على ترخيص استيراد الأفيوم، وهي حروب دمرت خلالها البحرية البريطانية مؤانئ صينية وأعقبها إخضاع الصين لمعاهدة قاسية (نانكان) شكلت في تاريخ العالم المعاصر نموذج المعاهدة غير المتكافئة و الجائرة، كما أنها شكلت على المستوى الداخلي ضربة هائلة لهيبة و سمعة الأسرة الحاكمة في الصين حيث تلتها موجة عارمة من الانتفاضات و الحروب الداخلية؛ انظر: J. Keay, *China. A History, op. cit.*, pp. 467-479

والآن فإن لهم من الناس ثلاثة وعشرين مليونا وجميع الخيرات".
ومن منطلق المقارنة بين المنجزات العثمانية والأمريكية من جهة، و"فساد أوضاع" المغرب رغم أهمية ثروات البلاد الطبيعية وطاقاتها البشرية من جهة ثانية،حلل هاي مصادر الضعف وألح على ضرورة إدخال التغييرات اللازمة لتشجيع المبادلات التجارية، وتوفير شروط آمنة للتجار الأجانب والمغاربة، وفسح أفق الرخاء أمام الجميع[73].

وفي تناوله لمسألة الرسوم الجمركية المؤداة على الصادرات والواردات وكذا لقضية "منع تصدير بعض المنتوجات" الفلاحية أشار هاي إلى مجموعة من السلبيات، ومنها العجز في الميزان التجاري وانعكاساته على الوضعية النقدية والمالية "لأن السكة تخرج أكثر مما "تدخل"، وفي السياق ذاته أشار إلى ظاهرة التهريب والرشوة ذاكرا أن "غلط الأعشار" يتسبب في "كنطرابندو" على نطاق واسع ويدفع "ولات المراسي إلى إعمال الخير مع أصحابهم ومع من باشرهم والضرر لغيرهم".

وفيما يخص "التبديل والتغيير كل وقت في الأعشار ومنع الوسق" بدون إنذار مسبق شدد المفوض الإنجليزي على الخسائر التي يلحقها عدم الإستقرار بالتجار الأجانب "حيث لا يبقى لهم أمان". وفي تلميح واضح لنظام تجار السلطان والأقلية المستفيدة منه، انتقد هاي على أن الأوضاع السائدة في المجال التجاري و الظلم الاجتماعي الفادح المواكب لها قائلا أن " إثنان أناس يشبعون وألوف يضعفون"، واقترن انتقاده للأقلية المحظوظة الدائرة في فلك السلطان بانتقاده للأرضية التي كانت تقوم وتنمو عليها هذه الفئة، ألا وهي الأرضية المتمثلة في الإحتكارات السلطانية.

وبالنسبة للإنجليز وللأوربيين بصفة عامة شكلت هاته الإحتكارات، أو "الكنطرادات" حسب الإصطلاح السائد آنذاك، أحد العوائق الأساسية للتعامل مع المغرب، وأحد الحواجز اللازم تكسيرها قبل الشروع في اقتحام السوق المغربية.

ولكي تكتمل الصورة وتطرح جميع أو جل السلبيات والعوائق على مائدة المفاوضات، لم يفت المفوض البريطاني الطعن في المبررات "الدينية" التي طالما أثارها السلطان ووظفها لرفض تحرير تصدير المنتوجات الفلاحية (ولاسيما الحبوب). وفي تحامل مفتوح على العلماء قال هاي :

«وسمعنا من أناس لا عقل لهم ولا تجريب في هذا الأمر يقول : "إن وسق الطعام

---

[73]- بالنسبة للأقطار الإسلامية وللصين على وجه الخصوص، لم يكن نمو المبادلات التجارية مع أوروبا يعني بالضرورة نمو اقتصاد هذه الأقطار بشكل عام أو تحسين يذكر لأوضاع الأغلبية الساحقة من السكان، ذلك أن تحرير المبادلات تسبب في تدمير بعض القطاعات وفي طليعتها القطاع الحرفي الذي تعرض لمنافسة المنتجات الصناعية الأوروبية؛ حول سلبيات تحرير المبادلات في الأقطار السالفة الذكر، انظر:
W. Bernstein, *A Splendid Exchange. How Trade shaped the World, op. cit.*, pp. 280-315, The Triumph and Tragedy of Free Trade.

حرام لبر النصارى". وقائل ذلك من قلة عقله، لا ينتبه للكسوة الجديدة الذي عليه كونها عمل يد النصارى، ورأسه الخارج منه هذا الكلام ملتف برزة عمل النصارى. وبعد خروجه من محل القول يذهب لداره يشرب القهوة والاتاي الواردين من بلد النصارى. الصكة التي يحرث بها الأرض وصفيحة بهايمه وسيفه ومكحلته، كل ذلك وارد من بلد النصارى. ومن يقل ذلك جاهل ولا عقل له، لأنه يرى أن الله تعالى ينعم على عباده كلها، سواء نصراني مسلم يهودي. لأن الشمس تشرق على الدنيا، والمطر ينزل أيضا على المليح والقبيح. حيث هؤلاء النعم من الله تعالى فمن يمنع عباد الله من ثمر الله؟ ولمثل هذا القائل، يقال له أن الله سبحانه جعل تحت يد سلطاننا عدد كثير من المسلمين بالهند أربعين مليونا، ولا تمنعهم من نعم الله. والحمد لله أن إيالتنا كافية بجميع الخيارات. وهذا الكلام منا في الوسق وغيره، محض نصح لإصلاح هذه الإيالة ولنفع فلاحتها وتجارتها، أما إيالة الإنجليز، فإنه يخرج منها كل سنة أربع ماية مليون ريالا في السلع الموسوقة منها. وتجارة هذه الإيالة مع إيالتنا شيء ضعيف، ومراد دولتنا هو تكثير التجارة مع هذه الإيالة لنفع بيت المال والتجار ورعية الدولتين»[74].

وعلاوة على الأهمية التي أولاها هاي للأمور الجمركية، والتجارية والاقتصادية والسياسية، لم يفته التركيز أيضا على الجوانب القانونية والتاريخية التي كان يرى من المفيد إثارتها، وذلك لأسباب شتى، منها على وجه خاص ضرورة إقناع السلطان شخصيا بأن أسلافه صادقوا في ما مضى على جزء مما هو مطالب بالموافقة عليه. ومن البديهي أن العمل على "استئناسه" بهذه الفكرة كان أنجع وسيلة للتخفيف من تأثره بأقوال العلماء والقوى المعارضة لفتح أبواب المغرب أمام التجار الأجانب وتسهيل إقامتهم في البلاد.

ولهذه الغاية استدل بأهم المعاهدات التجارية المبرمة بين المغرب والدول الأوروبية، منها المعاهدتين الموقعتين بمراكش عام 1767 مع فرنسا واسبانيا، وقد أدرجهما عمدا لأن أولهما شكلت في واقع الأمر حجرة الزاوية فيما يخص امتيازات الأجانب والمغاربة المتعاملين معهم والمرتبطين بهم ارتباطا مباشرا. وكان من الطبيعي أن تنال المعاهدات المبرمة مع بريطانيا العظمى حصة الأسد في قائمة المرجعيات القانونية التي استند هاي عليها. وفيما يتعلق بحقوق مواطنيه ووسطائهم ومستخدميهم المغاربة، خص بالذكر البند السابع من المعاهدة المبرمة مع السلطان سيدي محمد بن عبد الله سنة 1783. وقد نص البندان "خدام وخدام القنصوات وخدام رعية الإنجليز من أي جنس كانوا، مسلمين أو غيرهم لا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك".

---

[74]- مذكرة هاي السالفة الذكر (27 مارس 1855).

وتضمنت سلسلة الإسناد هذه التذكير بالبند 38 من المعاهدة المبرمة بين انجلترا والمولى عبد الله عام 1729، وبمصادقة المولى سليمان عليه سنة 1801. وقد اكتست الإشارة الصريحة إلى المولى سليمان دلالة رمزية خاصة على اعتبار تأثر هذا السلطان بالمذهب الوهابي (وإن نسبيا) وتخليه عن سياسة سيدي محمد بن عبد الله في مجال التجارة البحرية والعلاقات مع العالم المسيحي الغربي[75].

ذلك أنه نهج خطة جديدة امتازت بـــ "الإحتراز" عوض الإنفتاح. غير أن الإجراءات "الإحترازية" المتخذة لتقليص مستوى الرواج التجاري مع أوروبا. كانت في واقع الأمر محدودة و"إثبات" المولى سليمان للبند المشار إليه أعلاه لا دليل في حد ذاته على ذلك :

«لا يبحث أحد من القواد وولاة مراكشة ديار ومخازن رعية الإنجليز دون أمر من السلطان على ذلك، وأن جميع مراكب الإنجليز المكتراة من مرصى إلى مرصى جميعهم بإيالة مراكش لا يلزمهم شيئا يؤدوه في المراصي المذكورين من ملازم المرصى، أي مرصى توجهوا. والقنصوات ورعية الإنجليز لهم أن يجعلوا في خدمتهم من شاءوا من المسلمين أو اليهود من يترجم عنهم إلى غير ذلك. ولا يلزم الخدام المذكورين جزية ولا غرامة ولا يشبه ذلك، وكذلك خدام ديارهم».

إلا أن جميع الحجج التي تفانى ج.د هاي في ذكرها والإستناد عليها في مراسلاته ومذكراته لم تنفع؛ وإذا كان فعلا من الصعب على المولى عبد الرحمن أن يقتنع بمزايا معاهدة قائمة على بنود من شأن دخولها حيز التنفيذ والعمل بها تجريده من سيادته في مجال المبادلات التجارية البحرية، وإنهاء احتكاره لتسويق بعض المنتوجات الأساسية. وخلع سيادته وسلطته على عدد من رعاياه وهم مقيمون فوق تراب مملكته.

وعقب تأمله فظاعة هاته الآفاق السوداء، استعصى على السلطان تصديق ما كان يردده هاي حول "القوة والغنى لإيالة مراكش و"النفع لبيت المال"، كما استعصى عليه الإصغاء حتى لـــ "تصائح" النائب محمد الخطيب أو الوزير محمد الصفار أو التاجر مصطفى الدكالي وهم المفوضون الثلاثة الذين باشروا الأمر مع هاي واقتنعوا إلى حد ما وسواء وصلته وتأكدت لديه أو لم تصله أخبار أو إشاعات تفيد أن الممثل البريطاني استطاع نيل ثقة هؤلاء المفوضين وإقناعهم، لاسيما بعد أن وعدهم سرا بهدايا ومكافآت مالية (صرفت لهم فعلا بالجنيه الأسترليني بعد التوقيع على المعاهدة حيث تقاضى كل واحد من الصفار والخطيب 200 إبرة إنجليزية)، فإن المولى

---

[75]- خ. بن الصغير، **المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر (1856- 1886)**، منشورات كلية الاداب والعلوم الانسانية بالرباط 1997، ص. 92- 96 .

عبد الرحمان رفض المصادقة على المعاهدة في صيغتها الأصلية نظرا لخطورة مضامينها وما كان ينتظر أن يقطعه المخزن من التزامات على نفسه بمقتضاها.

وإثر إطلاعه على هذا الرفض ثارت ثائرة هاي واقتنع بمحدودية اعتماده على الحجج "الدامغة" (في رأيه) واللجوء إلى الإرشاء، فغير نهجه تغييرا جذريا وعبر عن تذمره ونفاذ صبره بلغة خالية من اللباقة الدبلوماسية المعتادة وغير بعيدة عن الخشونة، إذ قال في جوابه :

«لقد لاحظت بكامل الأسى، خلال الإحدى عشرة سنة التي مثلت فيها جلالة الملكة البريطانية في المغرب، أنه كلما رفضت الموافقة على قبول نصائحي، إلا وأرغمت الحكومة المغربية في نهاية المطاف على الرضوخ تحت الإكراه رضوخا غير مشرف، فيتم التنازل عما سبق لي أن طلبت الموافقة عليه عبر تسوية مشرفة (...) ومع ذلك، لا تزال عندي ثقة كبيرة في صداقة السلطان ومشاعره الودية إزاء الأمة البريطانية، وفي حكمة جلالته، إذا ما اعتمد على وجهات نظره الخاصة وترك النصائح الشريرة التي يقدمها أولئك الذين لا يهمهم سوى إثراء أنفسهم على حساب خزينة جلالته، وإلحاق الخراب برعايا جلالته، إن أولئك الناصحين ليسوا سوى لعبة في أيدي بعض الأطراف الراغبة في أن يظل المغرب ضعيفا، ويتخلى عن صداقته مع بريطانيا ومع دول صديقة أخرى»[76].

وتنفيذا للخلاصة التي وصل إليها، لم يتوان المفوض البريطاني في إرسال إنذار شديد اللهجة للنائب الخطيب واستقدام سفينتين حربيتين لمياه طنجة،وهما "فيزيفيوس" (Vesivius) و"داونتليس" (Dauntless). وبعد وصول السفينتين إلى مرسى مدينة البوغاز (14 و16 أكتوبر 1856)، هدد هاي بإرسال "داونتليس" إلى كل موانئ الساحل الأطلسي للوقوف على تطبيق شروط المعاهدات القديمة تطبيقا صارما.

وتحت تهديد المدافع وأمام خطر إستفحال توتر العلاقات مع انجلترا، والعواقب الوخيمة المترتبة عن ذلك دبلوماسيا وسياسيا، لم يتسن للسلطان سوى الرضوخ والإدلاء بموافقته على معاهدة طالما تحفظ عن بنودها، وطالب بإعادة صياغتها؛ وقد قبل في واقع الأمر معاهدتين إحداهما "عامة" والثانية خاصة بالتجارة والملاحة (9 دجنبر 1856).

وبشأن حقوق وامتيازات الرعايا البريطانيين والمغاربة المتعاملين معهم نصت المادة 3 من المعاهدة العامة على ما يلي :

«إن نائب سلطانة كرت برطن أو من هو موجه من جانبها لسلطان مراكش مع قنصوات كرت برطن الذين هم مستقرين بالمراسي خلاف النائب المذكور يكون لهم

76- م. ن.، ص. 116.

الوقر والإحترام دائما يوافق منزلتهم، وكذلك دارهم وأهلهم يكونون محفوظين محروسين لا يتعرض لهم أحد بمظلة ولا ينقص في مرتبتهم قولا أو فعلا، ومن تعرض لهم شيء من ذلك فتلزمه العقوبة الشديدة تأديبا له وزجرا لأمثاله. والنائب المذكور يختار من يترجم عنه ويخدمه من المسلمين أو غيرهم، ولا يلزم المترجمين عنه والخدام له شيء من الجزية والغرامة ولا ما يشبه ذلك، وأما القنصوات الذين هم خلاف النائب المذكور المستقرين بالمراسي لهم أن يختاروا ترجمان واحد وبواب واحد ومتعلمين من المسلمين أو من غيرهم، ولا يلزمهم الجزية ولا الغرامة ولا ما يشبه ذلك، وإذا جعل النائب المذكور خليفة في خذمة تقنصولت بمراسي سلطان مراكش من رعية السلطان يكون هو وعياله الساكنون بداره موقرين محترمين ولا يلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك، ولا يكون له أحد تحت حمايته من رعية هذه الإيالة إلا عياله فقط، ويؤذن للنائب المذكور وللقنصوات المذكورين في اتخاذ موضع لصلاتهم، وفي جعل السنجاق لجنسهم في كل وقت بأعلا ديارهم التي تكون بأيديهم داخل المدينة أو خارجها وفي زورقهم إذا ارتحلوا في البحر».

وكان إخضاع المخزن للبنود الخاصة بهذه الإمتيازات وإرغامه على إسقاط "الكنطردات" (الإحتكارات السلطانية) وإنهاء "غلط الأعشار" والإكتفاء برسوم جمركية لا تتعدى 10% من قيمة البضائع المستوردة، كان ذلك بمثابة انتصار باهر للإنجليز ولكل الدول الأوروبية الأخرى المتعاملة مع المغرب". وكان تخفيض الرسوم إلى 10% فقط يعني في واقع الأمر تجريد السلطان من السلاح الجمركي الذي كان يعتمد عليه فيما سبق للتحكم في التجارة البحرية تحكما شبه مطلق يتيح له إمكانية وضبط درجة الانفتاح أو الإغلاق طبقا لحاجياته وحساباته. وبالإنتقال إلى الطور الجديد أصبح ارتفاع مداخيله الجمركية مقيد بشكل عضوي بارتفاع حجم المبادلات مع أوروبا؛ وكان تصاعد من هذا القبيل يعني حتما تصاعد عدد التجار الأجانب ووسطائهم المغاربة.

وبالبنود الضابطة للتجارة البحرية ولوضعية الرعايا البريطانيين المقيمين بالمغرب وكذا لوضعية المغاربة المرتبطين بهم وضعت بريطانيا العظمى في واقع الأمر خناقا متينا ومحكما حول عنق المخزن؛ وبذلك أعطت لنفسها ولغيرها من الدول الأوروبية الوسائل الكفيلة لترك هذا الأخير يتنفس أولا في أي وقت وحين حسب أغراضها وربما، بين الفينة والأخرى، حسب مزاج مفوضيها بطنجة.

وكان "مهندس" معاهدة 1856 يدرك تمام الإدراك ما كانت الشروط المفروضة على المولى عبد الرحمان تحت تهديد مدافع "فيزيفيوز" و"داونتليس" حبلى به، إذ كتب في تقرير له وجهه إلى حكومته في19 فبراير1856، أي مباشرة بعد انتزاعه لمصادقة

السلطان على المعاهدة: "إن العلاقة بين نماء التجارة واتساع نظام الحماية بديهية للغاية"؛ وكان ذلك يعني أن الحماية أصبحت من الناحية العملية إحدى أنجع الوسائل لممارسة ضغوط متواصلة على المخزن.

3- مخلفات الحرب الإسبانية-المغربية (1859-1860)

قبيل اندلاع ثاني مواجهة عسكرية فرضتها قوة أوربية على المغرب بعد حرب إيسلي، ترسخ الاعتقاد لدى الأوروبيين أنه يستحيل فتح أبواب هذا القطر أمام تجارهم وحضارتهم دون اللجوء إلى المزيد من الضغوط، إذ أنهم كانوا ينظرون إلى استمرار الوضع القائم جنوب مضيق جبل طارق وكأنه تحدي صريح لهم، لاسيما وأنهم كانوا يقارنونه مع منجزاتهم التوسعية في مناطق أخرى من العالم، وتصريف منتجاتهم وانتشار نفوذهم في مختلف أرجاء المعمور، بما في ذلك أقطار آسيوية نائية كالصين، وهي الامبرطورية التي أرغموها بقوة السلاح على فتح مراسيها ومناطقها الداخلية في وجه إرسالياتهم التبشيرية وتجارهم ومنتجاتهم الصناعية ومنتجات مستعمراتهم، وألزموها بقبول استيراد حتى شحنات ضخمة من الأفيون كانت لها انعكاسات كارثية على ملايين الصنيين[77].

ورغم أن التجارة لم تتخذ في المغرب هذا المنحى المروع، فإن نماءها غداة 1856 اقترن بارتفاع مثير لعدد المحميين، وهو ارتفاع لم يسفر عنه نماء التجارة البحرية فحسب بل تداخلت فيه عوامل أخرى مرتبطة بالحسابات والمناورات السياسية والدبلوماسية الأوروبية أكثر من ارتباطها بالمعاملات التجارية. ولا أدل على ذلك من التضخم المهول الذي شهده عدد المحميين الإسبان في ظرف سنة واحدة، حيث قفز من 90 محميا عام 1859 إلى 763 في عام 1860. وبحكم تأخر اسبانيا الاقتصادي وبؤس معظم المهاجرين الاسبانيين المقيمين بالمراسي المغربية لم يكن لدى المفوض الاسباني بطنجة وقناصله ما يبرر قانونيا توزيع بطاقات السماسرة على كل المغاربة الذين تحولوا إلى محميين إسبان بين عشية وضحاها[78].

إلا أن غياب المبررات التجارية لم يمنع المفوض الإسباني فرنسيسكو مري إلكوم (Francisco Merry y Colom) من تجاوزها عنوة وتعويضها باعتبارات

---

[77] - J. Duval, La question du Maroc et les intérêts européens en Afrique, *Revue des Deux Mondes*, décembre 1859, pp. 930 -964, « Par une singularité unique en notre temps, une contrée qui commence à trois ou quatre heures de l'Espagne (et est située en bordure du détroit de Gibraltar), l'un des points… les plus fréquentés du globe, est restée plus inaccessible qu'aucune autre de l'ancien et du nouveau monde…On peut donc s'étonner que l'Europe tienne tant à l'honneur de pénétrer jusqu'à Pékin, et se résigner à n'approcher ni de Fez ni de Maroc ! » (Marrakech).

[78] - E. Cruickshank, *Morocco at the Parting of the Ways*, Philadelphia, 1935, pp. 8-9 Report of Merry y Colom to his Government, August 30, 1863.

سياسية، وذلك في إطار تهويل حكومته لأحداث سبتة (1859)، وبحثها عن الذرائع لشن الحرب على المغرب، واستدراك تأخرها على الساحة المغربية مقارنة بمنافسيها الفرنسيين (المنتصرين في معركة إيسلي1844)، والإنجليز (الذين حققوا انتصارا باهرا بانتزاعهم معاهدة 1856). وقد تأتى ذلك لإسبانيا إثر اشتباك أهل قبيلة أنجرة مع جنود حامية سبتة عقب إقدام حاكم هذه المدينة المحتلة على بناء برج جديد خارج الحدود المعتادة[79].

ولشن الحرب وجدت الحكومة الاسبانية فرصة سانحة في رفض السلطان الجديد، سيدي محمد بن عبد الرحمان (1859–1873)، الانصياع لمطالبها وتدشين عهده بإعدام أعيان أنجرة الذين حملتهم اسبانيا مسؤولية "الهجوم على عساكرها وتمزيق علمها".

وكان الانتصار يبدو محققا على اعتبار الظرفية الهشة المترتبة عن دخول البلاد في مرحلة انتقالية صعبة إثر وفاة المولى عبد الرحمان. وبالفعل ورغم الخسائر التي تكبدتها جيوشها في بعض المعارك (لاسيما معركة واد راس)، تمكنت اسبانيا من دحر القوات المغربية (من عساكر ومقاتلين قدموا من مختلف القبائل للجهاد) واحتلال تطوان، وهي المدينة التي استسلمت أمام تهديدات الجنرال ليوبولدو أودونيل وفتحت له أبوابها بدون قتال.

وبعد انهزام قواته واحتلال هذا الثغر، وجد المخزن نفسه مجبرا على الرضوخ لشروط الهدنة القاسية التي أملاها عليه المنتصرون (1860)، وفي مرحلة لاحقة لمعاهدة السلم التي فرضوها عليه أيضا في مدريد (20 نونبر 1861). وقد خصص البند الثالث من هذه المعاهدات لامتيازات الرعايا الإسبان المقيمين بالمغرب وللأهالي المتعاملين معهم، ونص على ما يلي :

«إن نائب المفوض الإسبنيولي أو غيره الذي يأتي بأمر سلطانة اسبانيا بمراسلتها لسلطان مراكش، والقنصل العام أو القناصل الآخرين أو خلفائهم أو نواب القناصل الإسبنيول الذين يسكنون مملكة سلطان مراكشة لهم الاحترام والوقار المناسب لقدر مرتبتهم. وعيالهم وأصحابهم وديارهم يكونوا موقرين محترمين في الحماية... والنائب المفوض هو القنصل العام له أن يجعل الترجمانين والبوابة والخدام من المسلمين أو غيرهم من أي جنس شاء...، وهؤلاء الترجمانيين والخدام لا يلزمهم أداء الجزية والغرامة ولا ما يشبه ذلك. وإما القناصل وخلفاؤهم أو نواب القناصل الذين هم تحت حكم النائب المفوض المذكور المستقرين بالمراسي لهم أن يختاروا ترجمانا واحدا وبوابا واحدا ومتعلمين اثنين من المسلمين أو غيرهم، ولا تلزمهم الجزية ولا الغرامة

---

[79]- جرمان عياش، **دراسات في تاريخ المغرب**، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الرباط، 1986، انظر بالخصوص ص. 79-120 "جوانب من الأزمة المالية بالمغرب بعد الغزو الاسباني سنة 1860".

ولا ما يشبه ذلك، وإذا جعل النائب المذكور خليفة أو من ينوبه في خدمته القنصلية بمرسى من مراسي الغرب من رعية السلطان فالخليفة أو النائب المذكور يكونوا موقرين محترمين، ولا تلزمهم جزية ولا غرامة ولا ما يشبه ذلك... ولا يكون له أحد تحت حمايته من رعية إيالة المغرب إلا أشخاص عياله فقط. والنائب المفوض المذكور والقنصل العام والخليفة ونائبهم لهم في اتخاذ موضع لصلاتهم وفي جعل السنجق لجنسه في كل وقت بأعلا ديار سكناهم داخل المدينة أو خارجها».

وإثر تحقيقها لفوز عسكري باهر وحصولها على تنازلات جمة، ومنها تنازلات ترابية تقضي بتوسيع حدود سبتة ومليلية وإحداث محطة للصيد البحري بالجنوب (سانت كروز)، وكذا غرامة حربية باهضة، لم تعد إسبانيا تجد فائدة في الإبقاء على علاقات متوترة مع المخزن؛ فبدأت تراجع خطتها وتعمل على تطبيع علاقاتها مع السلطان. ولإظهار حسن نواياها قررت وضع حد للانتهاكات والخروقات المرتكبة في مجال الحمايات ومراجعة لوائح المستفيدين منها؛ وقد تجاوز عدد هؤلاء سقف الألف فيما بين 1860 و1861. صرح ميري إكلوم لاحقا انه شطب أسماء 800 محمي من لوائح الحماية الإسبانية إلى حدود 1862[80].

وخلافا لما أدلى به المفوض الإسباني، لم يلحق الشطب في الواقع إلا عددا ضئيلا من الأسماء، ولم يغير حقيقة أمر طغى عليه استمرار تصاعد عدد المحميين الإسبان، رغم التصريحات الرسمية والشائعات المغرضة التي كان مري إكلوم يتوخى منها طمأنة المخزن وتضليله. وفي سياق ما بعد حرب تطوان وضعف المخزن بسبب الهزيمة واستنزاف بيت المال وتعدد الانتفاضات المسلحة (ومنها ثورة الروكي بسهول الغرب، 1862)، كان منطقي أن "تتحدث" إسبانيا عن حسن النوايا وإعادة المياه إلى مجاريها دون أن تكلف نفسها عناء التخلص من عشرات أو مئات الأشخاص الذين منحت لهم حمايتها قبيل وإبان احتلالها لتطوان، وبالخصوص من تعاون منهم مع سلطات وجيوش الاحتلال. وقد فرض التطبيع نفسه دون تكلفة من هذا القبيل لأن "الشطب" الأحادي كان يستحيل في سياق تشبث الدول الأخرى بمحمييها وبخطة الإكثار من عددهم. ولذلك كان من اللازم على إسبانيا الحفاظ على أكثر عدد من "الزبناء" بعد جلاء جيوشها عن تطوان (1862). وقد زاد في تمسكها بهؤلاء الأتباع العامل الإضافي المتمثل في إحداث مدرسة أسستها الرابطة الإسرائيلية العالمية (باريس) بتطوان فور انسحاب قوات الاحتلال؛ وقد شكلت هذه المؤسسة النواة الأولى لشبكة مدرسية تم توسيعها تدريجيا بمساعدة الحكومة الفرنسية، وهي الحكومة التي كانت تراهن على الرابطة وتتوخى تسخيرها لنشر

---

[80]- محمد داود، **تاريخ تطوان**، ،مطبعة المهدية تطوان، 8ج، 1956-1970، انظر ج.5، ص. 233- 234.

اللغة والثقافة الفرنسيتين داخل الأوساط اليهودية المغربية وخارجها[81].

وقد استعصى على إسبانيا ترك المجال فارغا أمام فرنسا "حتى" فيما يخص اليهود رغم ثقل الإرث التاريخي المترتب عن مراسيم "الطرد" من شبه الجزيرة الإيبيرية (1492)، وعن محاكم التفتيش. وزاد في ثقل ذلك الإرث الرهيب التنكيل بسكان ملاح تطوان بعد دخول جيوش الجنرال أودونيل لهذه المدينة حيث أرغمتهم سلطات الإحتلال على التعاون معها وأسندت لهم المهام الشاقة. وانضاف لذلك غظ القيادة العليا الطرف عن اغتصاب الجنود الأسبان ليهوديات، وإرغام اليهود على إعادة بيع ما نهبه الضباط والعساكر في دور المسلمين الأثرياء الفارين من مدينتهم ، وفوق هذا وذاك، الأدهى أن الإسبانيين جعلوا من اليهود كبش فداء في أعين المسلمين. رغم أن بعض هؤلاء "تعاونوا" هم كذلك مع المحتل[82].

ولإلحاح إسبانيا على استصدار ظهير للتوقير والاحترام من السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان لفائدة أحد هؤلاء "العملاء"، المدعو أحمد أبعير، الحامل لبطاقة حماية اسبانية، لهذا الإلحاح قبيل جلاء جيوش الاحتلال (1862) وللإصدار الفعلي للظهير المذكور أكثر من دلالة على مدى تمسك اسبانيا بمختلف أصناف محمييها، وإن كانت تمنح أفضليتها للمسلمين رغم مشاعر الإحتقار التي كانت تغمرهم تجاهها قبل ما أسمته بافتخار شديد "حرب إفريقيا" (Guerra de Africa)، والكراهية التي تولدت لديهم إبان الحرب وفي أعقابها[83].

والمثير للانتباه فيما يخص ابعير المذكور أنه كان يشغل مهام ملحق بالقنصلية النمساوية بتطوان قبل 1859 ويتمتع بالحماية النمساوية. وبعد نشوب الحرب وتراجع المقاتلين المغاربة إلى ما وراء تطوان (بعد نهبها خلال ما أسماه محمد داود "الليلة المشؤومة"، 4 فبراير 1860)، قال عنه بعض شهود العيان انه هو المسؤول المباشر عن فتح أبواب المدينة في وجه عساكر الجنرال أودونيل مستغلا بذلك "خروج أهل تطوان من البلاد لأجل تمنيع حريمهم..."[84]

---

[81]- كانت الحكومة الفرنسية تسعى لتسخير الرابطة وتنتظر منها خدمة مصالح ونفود فرنسا في المغرب وذلك على غرار الدور الذي كانت تقوم به لفائدتها الإرساليات الكاثوليكية في المشرق.

[82]- انظر ما كتبه محمد داود بهذا الشأن نقلا عن شهادة معاصر دون الأحداث وانطباعاته ضمن ما أسماه صاحب تاريخ تطوان،ج.5، ص. 286-287) "مخطوط مدريد: "ولما دخل الاصبنيول تطوان وجدها خالية من الرجال والنساء... ولو يبق بتطوان أحد حتى الفاسدات من النساء خرجوا وكان ذلك مكره للصبنيول لانه لم يصحب معه نساء.... ولما دخل... نزل عسكره في ديار المسلمين الفارغين، وأمااليهود فإنه نزل معهم بديارهم، وصار الفسق في اليهود النساء الذي لم يظهر عليهم قبل، وذلك للطمع، ولم يبق من نساء اليهود الذي لم يقرب الزنا إلا القليل، وقد صار جميع اليهود اغنياء إلا أقل القليل، ودلك من كثرة النهب، ومن أشغالهم مع النصارى وشراء السرايق منهم والبيع والشراء".

[83] - D.A.P. Alarcon, *Diario de un Testigo de la Guerra de Africa*, Madrid, 1860

[84]- م. داود، تاريخ تطوان، م.س.، ج.5، ص.233، انعمت إسبانيا بالمرسوم التالي على شقيق احمد أبعير الذي تعاون هو الآخر مع جيوش الجنرال اودونيل، وهو مرسوم وقعه الجنرال دييكو دو لوس ريوس:" بان من صاحب السعادة=

وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، منحت إسبانيا لهذا العون القنصلي لقب قنصل شرفي اعترافا له بالجميل كما أنها توسطت لدى السلطان "لتأمينه" ضد المخزن وضد سكان تطوان واحتمال انتقامهم منه[85].

أخذ ميري إكلوم على عاتقه رفع التحدي المتمثل في اقتحام الأوساط المسلمة وتحفيز أعيانها على الاحتماء بإسبانيا رغم مخلفات حرب تطوان. وشكل هذا الخيار، في نظره، إحدى الوسائل الناجعة لضمان التكافؤ مع الدول الأخرى في حالة إقدام مفوضيته على شطب أسماء بعض المحميين من قوائمها لطمأنة المخزن عن "حسن" نواياها تجاهه. وقام هذا الخيار الانتقائي على تفضيل الكيف (أي الأعيان المسلمين) قدر المستطاع وإقصاء عدد قليل من المحميين "غير النافعين"، ولا سيما بسطاء اليهود الذين وزعت عليهم اسبانيا حمايتها بسخاء إبان مرحلة استفحال المزايدة التي بادرت بها لإضعاف المخزن (1856–1859)، ثم بعد وصول التوتر الإسباني-المغربي أوجهه (1859–1861).

وبصفة عامة، ما كان لإسبانيا أن تخسر من أعداد المغاربة "المتعلقين "بها، بأي وجه من الوجوه، حتى وإن أقدمت فعلا على سلوك خطة التحفيظ، ومرد ذلك لمميزات التركيبة الإجتماعية السائدة في المغرب يومئذ حيث كان لكل وجيه من وجهاء البلاد (من كبار التجار، والملاكين العقاريين، وشيوخ الزوايا، إلخ...) أعداد وافرة من الأقارب والأعوان والأتباع و"الزبناء" المنحاشين" له بدرجات متفاوتة. وبما أن الحماية الأجنبية أصبحت إحدى مقومات الجاه والنفوذ، كان طبيعيا أن يستجيب كبار المحميين لانتظارات المتعلقين بهم، وبذلك تعددت درجات الحماية المباشرة وغير المباشرة "القانونية" وغير القانونية.

ومن هذه الزاوية، كانت عملية إي كلوم، عملية ناجحة كيفا وكما، بل عادت عليه بربح سياسي إضافي حيث برز بصفة "المناهض الصريح للحماية"، وإن كانت في واقع الأمر صورة المناهض هذه مجرد إدعاء لا يقوم على أي أساس من الصحة، فلم يكن من باب الصدفة في شيء أن تسجل الحماية الإسبانية قفزة "تاريخية" ثانية في أعوام

= الكبطان خنرال رئيس الجيوش، قررت اعلان ضم العربي الحاج عبد الرمان ابعير الساكن بتطوان إلى العلم الاسباني نظرا لاعترافه بملكة إسبانيا ضونيا إيسابيل واضعا نفسه تحت تصرفها ومطيعا بذلك أوامر صاحبة الجلالة. لهذا نكلف سائر السلطات الاسبانية و الاجنبية، بتقديم المساعدة له والحماية التي يحتاج إليها في تلك الأحوال حسب ما ينص عليه حق الانسان، تطوان 9 أبريل 1860".

[85]- ن.م. ص. 234، ظهير الخليفة المولى العباس: "أسدلنا بحول الله و قوته، وشامل يمنه ومنته، وعناية مولانا أمير المومنين ورعايته، ديل التوقير والاحترام، وشامل المبرة والاكرام، والحظرة والتخصيص التام، على ماسكه الحاج أحمد أبعير خديمنا فلا يسومه أحد بسوء، ولايلزمه كلفة قلت أو جلت، فانا رفعنا عنه كل تعب يخشاه بحول الله المنان، وحقيقة أمره اطلعنا عليها فوجدناها سالما الباطن، يعمل به كل واقف عليه من ولاة أمر مولانا المنصور بالله وخدامه في غير ما كلفه، صدر بحول الله وقوته في 17 صفر عام 1277"،

1860-1863 تحديدا، بعد قفزتها الأولى خلال المرحلة الممتدة بين 1856 و1859.

ولا أدل على تمادي إسبانيا في سياسة تضخيم عدد محمييها لترسيخ مكتسبات "حرب تطوان" مما أقدمت عليه سنة 1866 تحت ذريعة "جبر الضرر" اللاحق لأحد محمييها بالصويرة. فبعد مرور ثلاث سنوات على عودة أسطولها للظهور والتهديد بسواحل الريف لأسباب مختلفة، ومنها التصدي لـــ"القرصنة الر يفية"، أرسلت سنة 1866 إحدى طراداتها عرض الصويرة إثر ملاحقة أعوان عامل هذه المدينة لأحد المحميين الاسبانيين داخل إسطبل نائب قنصلها بهذه المدينة إذ لم يكونوا على بينة بأمور الحصانة.

وبمجرد اطلاعه على الحادث، سارع العامل لتقديم اعتذاراته والوعد بإنزال أقصى العقوبات بالمذنبين. إلا أن القنصل الإسباني لم يكتف بذلك؛ وإثر وصول الطرادة فرض قائدها على المخزن تحية العلم الاسباني، وإطلاق اثنتا عشر طلقة مدفعية أثناء مراسيم التحية، وتقديم اعتذارات رسمية، وجلد اثنين من أعوان العامل بساحة عمومية، وهي مطالب رضخت لها السلطات المخزنية وسط غليان السكان وخروجهم للإحتجاج على هذه الإهانة.

وقد أصاب صاحب "الاستقصا" أحمد الناصري، عندما قال في إشارته لإضطراب أوضاع البلاد وتفاحش التغلغل الأوربي فيما بعد 1860 : "ووقعة تطاون هذه هي التي أزالت حجاب الهيبة عن بلاد المغرب، واستطال النصارى بها وانكسر المسلمون انكسارا لم يعهد له مثله، وكثرت الحمايات ونشأ عن ذلك ضرر كبير نسأل الله تعالى العفو والعافية، في الدين والدنيا والآخرة"[86].

4- عبث اتفاق بيكلار (1863)

وضعت الغرامة الاسبانية الباهضة المفروضة على المخزن (100.000.000 بسيطة) والدفعة الأولى (40.000.000 فرنك ذهبي) التي عملت حكومة مدريد على استخلاصها قبل انسحاب جيوش الاحتلال من تطوان، وكذا الشرط القاضي باقتطاع 50% من المداخيل الجمركية في كل من مراسي المغرب، وضع هذا الاستنزاف السلطان في ضيق حاد ومأزق لم يكن في إمكانه الخروج منهما إلا بإنهاء تدني موارد بيت المال الجبائية وإيجاد الحلول المناسبة لتحسينها.

وصادفت معاناة المخزن وتطلعاته لتجاوزها ترقب فرنسا الفرصة لترجمة تحفظاتها إزاء معاهدة 1856 على أرض الواقع وانتزاع تنازلات إضافية من شأنها ملائمة مراميها السياسية والتجارية، وذلك رغم استغلالها لما حققه ج.د هاي حيث

---

[86] - أ. الناصري، م.س.، ج. 9، ص. 101

رفعت هي الأخرى عدد محمييها انطلاقا من 1855-1856. وقد استمرت وتيرة الارتفاع بطبيعة الحال، أثناء وبعد الحرب الإسبانية المغربية وأصبحت تتوفر على "جيش كامل من الأعوان والحواش المسلمين اليهود".

وقد استغل بذهاء القائم بأعمال المفوضية الفرنسية، بكلار (Béclard)، مخاوف المخزن إزاء إنتشار الحماية، ولاسيما في البوادي حيث تكاثرت المخالطات في مجالي الزراعة وتربية المواشي وانعكست سلبا على مستوى ايرادات بيت المال الجبائية. وبفعل هذه الأوضاع المزرية لم يكن لسيدي محمد بن عبد الرحمان، إلا إن ينخدع بالتفهم الذي تظاهر به الدبلوماسي الفرنسي والاستعداد الذي أبداه لإدخال تعديل يقضي بالتمييز بين الحماية والمخالطة. وأمام الفرصة الثمينة المتاحة له لتنظيف ما كان يشبه "اسطبلات الاوجية" ولتحسين مداخيله الضرائبية، اتخذ فعلا المخزن موقفا مفعما بالحماسة ودخل في مباحثات توجت في 19 غشت 1863 بالإتفاق الذي أصبح يحمل اسم بيكلار.

وفضلا عن فداحة الثغرة المتمثلة في التوهم بحل مشكل المخالطات دون إشراك المفوضيات الأخرى في المباحثات، فقد صادق المخزن على الاتفاق دون إمعان النظر في صيغته باللغة الفرنسية والتأكد من عدم قابليتها لتأويل مغاير أو معاكس لحرف وروح الصيغة المحررة باللغة العربية.

فيما سبق، كانت دار النيابة تقوم بمراجعة شروط المعاهدات والاتفاقيات لمراقبة مدى تطابق نصوصها مع ما اتفق عليه خلال المفاوضات والتأكد من غياب أي تفاوت ينكر بين النص العربي والنص المحرر باللغات الأجنبية، وذلك قبل مطالبة السلطان بالمصادقة عليها. وهذا ما جرى بالذات قبل يناير 1856 رغم لجوء ج.د.هاي إلى التهديد لانتزاع الإتفاقية التي تفاوض من أجلها لمدة تفوق العامين.

أما في أعقاب المباحثات مع بكلار، فقد انخدع المفاوضون المغاربة بعد قرائتهم للنص العربي للاتفاق وابتهاجهم بما ورد فيه حيث استجاب لأول وهلة لما كانوا يترجونه ونص صراحة على أن "حماية دولة فرنسة لا تشمل أولاد البلد المستخدمين في البادية في مثل أمور الحراثة والفلاحة ورعي الغنم وشبه ذلك" وبعد تحديد مهلة انتقالية لا تتعدى شهرين قبل دخول الاتفاق حيز التفيد، أضاف الموقعون عليه ما يلي:

> «ومعروف أن هؤلاء المستخدمين في البادية مع الفرنصيص حين تجب مطالبتهم بالأحكام فيعلم عاملهم نائب الفرنصيص ليأمر صاحب الغنم أو الحرث بتوجيه من يقف على متاعه ليلا يبقى للضياع».[87]

وحق فعلا للطرف المغربي الابتهاج لهذه الصيغة لأنها كانت تعنى نظريا

---

[87] - الوثائق (م.و.م.)، 4 ، ص. 192 - 193

الاعتراف الصريح بالفرق القانوني بين الحماية والمخالطة، وتضع حدا للارتباك السائد في هذا المجال إذ أنها "أنزلت" المخالطة وجعلت منها مجرد إجراء تقني من شأنه تسهيل تدخل المواطنين الفرنسيين في القطاع الفلاحي لا غير. إلا أن النص الفرنسي لم يتضمن تنازلات من هذا القبيل. وكان من شأنه أن يصيب المفوضين المغاربة بالذهول لو اطلعوا على حقيقة فحواها وقابليته للتأويل في اتجاه مغاير تماما لما فهموه أو تلافي بكلار عمدا إثارة انتباههم إلى سوء فهمهم له. وقد جاء فيه ما يلي :

« Il est entendu… que les cultivateurs, gardiens de troupeaux ou autres paysans indigènes au service des Français, ne pourront être l'objet de poursuites judiciaires sans que l'autorité consulaire compétente en soit immédiatement informée afin que celle-ci puisse sauvegarder les intérêts de ses nationaux »

وبديهي أن مسافة كبيرة تفصل بين إلزام عامل المخالط المتابع بإعلام "نائب الفرنسيس ليأمر صاحب الغنم أو الحرث بتوجيه من يقف على متاعه ليلا يتعرض للضياع" من جهة، ومن جهة ثانية إلزام نفس العامل بإشعار "الفوري للسلطة القنصلية المختصة لتمكينها من اتخاذ الإجراءات اللازمة لصيانة مصالح رعاياها"؛ فالعملية التقنية الصرفة المنصوص عليها في النص العربي انحرفت وتحولت في النص الفرنسي إلى اعتراف رسمي بصلاحية القنصل في التدخل للدفاع عن مصالح مواطنيه بشكل عام، وربما استعمال سلطته التقديرية للبث في النازلة، برمتها والسماح أو عدم السماح باعتقال المخالط "المطالب بالأحكام".

ونتيجة لهذا الإنحراف ظلت المخالطة على ما كانت عليه، إلا أن مستغليها سياسيا ربحوا اعتراف المخزن الرسمي بصلاحيات القناصل وحقهم في التدخل كلما توبع مخالط وتعرض للاعتقال أو للسجن. وكان يستحيل، والحالة هذه، أن يسهم الاتفاق المذكور في تخفيف الأضرار اللاحقة لسلطة المخزن وموارده الجبائية من جراء انتشار المخالطات[88].

لكن الغريب في الأمر أن بعض القناصل ومواطني بيكلار لم يستوعبوا حقيقة المكائد التي أوقع فيها المخزن، فأعابوا عليه "قلة خبرته بالشؤون المغربية واستخفافه الفادح بمصالح مواطنيه" مؤكدين أنه "لا يعي مشكلة الحماية وعيا كافيا" مما جعله، حسب قولهم، يقطع على مفوضيته التزامات معاكسة تماما للأهداف المتوخاة من الحماية

---

[88] - Sir West Ridgeway to Earl of Rosebery, Tangier, July 10th, 1893, *Report on General Questions connected with Morocco*, « Protection was legalised by the French Agreement of 1863. Until then it had been sanctioned by no Treaty or concuvention nor event bu the practice of England. It sprung up out of the decay of Moorish authority and prestige, more especially after the campaign of 1844, when the superiority of Europe wasfinally established by the bombardment of Tangier and Mogador by the Prince of Joinville and by the crushing defeat of the Moors in the battle of Isly », in Khalid Ben Srhir, A British Imperial Eye : Sir West Ridgeway, *Hespéris – Tamuda*, vol. XLI, 2006, pp. 93-160.

والمخالطة. وأوضحوا في تهجماتهم عليه أن مصادقته على اعتقال المخالطين ولو بعد إخبار القناصل "تركت كل عربي له علاقة بالأوروبيين، وخاصة منهم الفرنسيين، عرضة لغضب الحكومة (المغربية) ولمضايقات العمال وزعماء القبائل"[89].

وكان من شأن هذه الإنتقادات وكذا التحفظات الرسمية الصادرة من المفوضية البريطانية تجاه "اتفاق بكلار" طمأنة الأوساط المخزنية وإقناعها أنها حصلت على ما يستجيب لانتظاراتها وطموحاتها. والواقع أن مضامين هذه التسوية التي كان في الإمكان تأويلها لصالح المغرب ظلت كلها مجرد حبر على ورق ولم تخفف إطلاقا من وثيرة تآكل السلطة المخزنية بفعل تدني المداخيل الضريبية المؤداة على الزراعة وتربية المواشي، وتملص المخالطين من الكلف المخزنية والحركة، وشل الأحكام في حالة اقتراف هؤلاء لجرائم، ودخولهم في نزاعات مع غيرهم من الرعايا.

5- منعطف حاسم : معاهدة مدريد (1880)

إن استيعاب خلفيات ومنطق التطورات الحاسمة التي مر بها المغرب خلال الفترة الممتدة من1863–1864 وإلى حدود 1880 يقتضي الوقوف عند مجموعة من الأحداث والوقائع الدولية والداخلية.ورغم صعوبة أو استحالة تدقيق صلة كل حدث من الأحداث الدولية الأساسية ودرجة انعكاسه على الساحة المغربية فإنه يتحتم التذكير بهذه الأحداث لملامسة آليات التفاعل خلال هذه الحقبة العسيرة بين القوى الأوروبية، من جهة، والمغرب، دولة ومجتمعا واقتصادا، من جهة ثانية[90].

ففيما يخص العوامل الدولية التي أثرت، بشكل مباشر أو غير مباشر، على مجرى الأحداث في المغرب وكان لها، بصرف النظر عن درجة أهميتها منفردة، دور في صياغة السياق العام لما شهدته البلاد من تطورات، تتحتم الإشارة إلى ما يلي:

---

[89]-A.E.P., C.C., Rabat, I, Mémoire au Ministre des Affaires Etrangères, par Alfred Maffray, Annexe à la correspondance du 1 septembre 1867, Point 17 : Du droit de protection. Appréciations contradictoires auxquelles il prête, « Le négociateur (Béclard) s'est laissé guider par l'idée que, renfermée dans des limites étroites…, la protection consulaire serait plus efficace… Mais, malgré ses talents…, il n'a pas suffisamment étudié le problème des protections… Il est allé directement contre le but qu'il se proposait d'atteindre… Pour les bergers, fermiers et autres agents dans les campagnes… la protection est le seul moyen d'apprendre aux caïds des tribus que si leur tyrannie s'exerce impunément sur leurs propres sujets, au mépris de tout droit, il n'en est pas de même si ces sujets sont des protégés (d'Européens)… Béclard a commis une regrettable méprise… La convention (qu'il a signée) a livré sans défense aux avanies des gouverneurs et des cheikhs de tribus tout Arabe que tout rapport avec des Européens, particulièrement les Français, livre à la colère du gouvernement marocain, qui l'accuse de s'êre christianisé ou consularisé ».

[90]- عبد الله العروي، **من ديوان السياسة**، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء - بيروت، 2010، ص.109-110، يقول المؤلف في تعريفه بالمخزن(مند) وكما أقر قواعده السلطان سيدي محمد بن عبدة الله "للمخزن هيكل اجتماعي... يعتمد على هيئتين (القبيلة والزاوية)، لكل منهما أشكال متنوعة ووظائف كثيرة... المخزن يتولى القيادة القبلية وسياستها القمعية، كما يتولى الزوايا وسياستها التأليفية، كما يستمد شرعيته من وظيفة الإمامة, يجسد المخزن في فرد هو السلطان / المولى/الشريف/الإمام. هو السلطان أي أمير، أمير بالسيف وبالقلم. حوله جيش من قواد القبائل وكتاب مبرزين من سكان المدن. هو شريف له نفوذ روحي مجرب، ينافس به ويحمي في الوقت نفسه دور العباد وشيوخ الزوايا".

- انهزام فرنسا في حربها مع بروسيا (1870) وانشغالها بعد انهيار الإمبراطورية الثانية بكسب مجال استعماري أوسع في إفريقيا وآسيا لاسترجاع قواها والاستعداد للإنتقام من ألمانيا وتحرير "الإقليمين الأسيرين"، الألزاس واللورين.

- احتدام المنافسة بين فرنسا وانجلترا في الشرق الأوسط عقب تدشين قناة السويس (1869) ولا سيما بعد 1870 وعدم تمكن الفرنسيين من شراء أسهم الخديوي في "الشركة الكونية لقناة السويس" عندما عرضها للبيع بسبب إفلاسه المالي. ونظرا للضائقة التي كانت فرنسا تعاني منها آنذاك نتيجة الغرامة الحربية الباهضة المؤدات لألمانيا إثر انتصارها في الحرب، فقد انقض الأنجليزيون على الفرصة وشرعوا في التهديد للسيطرة على مصر.

- دخول الألمان والإيطاليين حلبة السباق نحو المستعمرات إثر استكمالهم لوحدتهم الوطنية.

- اتجاه أنظار الأمريكيين صوب المغرب في سياق حرب الإنفصال وتدخل الحكومة الفيدرالية لدى السلطان لمطالبته بتسليم الإنفصاليين الجنوبيين في حالة لجوئهم إلى المغرب أورسو سفنهم بالمراسي المغربية.

- تنامي الاديولوجية المناهضة للسامية في أوروبا وطفوح "المسألة اليهودية" بمفهومها الحديث وبداية انتشار مصطلح "اللاسامية" المصاغ أصلا في ألمانيا حوالي 1863 -1864.

- تصاعد اهتمام الجمعيات الأوروبية والأمريكية بيهود المغرب.ولم تكتف هذه الجمعيات، وخصوصا منها الرابطة الإسرائلية العالمية (باريس) والجمعية الأنجليزية اليهودية (لندن) واتحاد الجمعيات العبرية الأمريكية، بأنشطة خيرية لفائدة ضعفاء الملاحات، بل بدأت تتدخل لدى الحكومات الأجنبية وتضغط عليها لحثها على مطالبة السلطان بتغيير أوضاع اليهود القانونية والاستجابة لتظلماتهم كيفما كان نوعها.

أما بالنسبة للسياق المغربي الداخلي، وإن كان يستعصي أو يستحيل في حقيقة الأمر حصر أوضاع "داخلية" صرفة وقائمة الذات بمعزل عن المؤثرات الأوروبية فيما بعد 1860 -1865 وحتى قبل ذلك (1844)، فتجدر الإشارة إلى المعطيات التالية:

- الانعكاسات الوخيمة لانكسار المغاربة أمام الإسبان في "حرب" تطوان.
- تعدد انتفاضات القبائل.
- التذمر والانشقاقات المترتبة عن "توظيف "المكس.
- ثورة الدباغين بفاس (1873-1874).
- انكباب المخزن على إصلاحات جبائية وعسكرية.
- إحداث بعثة عسكرية فرنسية(1878) مكلفة رسميا بمساعدة المخزن على

تكوين جيش نظامي. إلا أن نشاطها تعدى حدود تدريب العسكر، كما أن إحداثها شكل "سابقة "تذرعت بها الدول الأخرى، على أساس "التسوية" (المساواة) بين الأجناس، لمطالبة المخزن بقبول "مساعدتها" العسكرية.

- تعاقب الجفاف على البلاد، وانخفاض المحاصيل الزراعية، وانتشار الأوبئة وتعدد الاشتباكات بين القبائل حول المراعي ونقط الماء(1867-1868- 1878-1884).

-زيارة الثري اليهودي الانجليزي، موزس منطفيوري (Moses Montefiore)، إلى مراكش واستصداره لظهير سلطاني لـــ" فائدة اليهود المغاربة"(1863-1864).

- تفاحش المشاكل المرتبطة بالحمايات والتجنيس والمخالطة.

وقد تصدرت فعلا السلبيات الناجمة عن انتشار الحمايات والمخالطات على نطاق واسع في سياق ما بعد 1860 و1863، تصدرت انشغالات المخزن ومساعيه لدى الحكومات الأوروبية. وما "الأضرار العظيمة" التي أثار الانتباه إليها مبعوث السلطان الخاص، محمد الزبدي، أثناء مقابلته بلندن في يوليوز 1876 لوزير الخارجية البريطاني، اللورد دوربي، إلا جانب، وان كان أساسي، من هاته السلبيات المتعددة الجوانب والابعاد. وقد أكد الزبدي مخاطبا دوربي:

"إن الحماية أدخلت على الدولة ضررا عظيما بكون جل المتلبسين بها يتمردون على الحكام ويتجاسرون بما لايمكن الصبر عليه، وكثر ممن يحتمي إنما هم أهل الجرائم والذعارة ومن يريد الامتناع من دفع الواجب عليه والكلف وغير ذلك... وصارالأجناس يقتدي بعضهم... ببعض ويكثرون من محمييهم (حتى بلغت) الحماية (الحد الذي) لا يمكن السكوت عليه"[91].

وفي إشارة واضحة إلى انعكاسات "اتفاق بكلار" الوخيمة وخيبة آمال المخزن الذي وجد نفسه أمام وضعية مغايرة تماما لما كان السلطان يتوخى الوصول إليه لايقاف مسلسل تقهقر وتلاشي الأوضاع في المغرب جراء استفحال معضلة الحمايات: "وحاصل مانطلبه... أن يكون أمرها (أي الحماية) محصور في خذمة المعنيين بدار القوصول والسماسرة المعينين لدور التجار الكبار. بحيث يكون سمساران لكل دار ولا يزيد عليهما ويكونون من أهل المراسي وتسقط الحماية عن أهل البادية بالكلية".

وقد نالت الأضرار اللاحقة للمخزن من جراء انتشار الحماية في البوادي رغم مانص عليه نظريا اتفاق 1863 حيزا وافرا من ما صرح به الزبدي وهو يخاطب اللورد دوربي:

«وسبب كلامنا على إبطاله (بالكلية) بالبادية هو أن التجار والخلائف (أي نواب

[91] - ابن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج.2، ص. 301

وأعوان القناصل الذين يتجرون)، حيث لا يتقاضون رواتب، يختارون أعيان القبائل وأغنيائها الذين عليهم مدار الأمور في المخزنية وفي جمع الحركة وقت الاحتياج إليها، وعليهم في الواجب من الزكاة والأعشار مال له بال...؛ وعقب منحهم الحماية يمتنعون من الحركة ومن دفع الواجب عليهم، ولايخفى ما في هذا من الفساد والضرر العظيم على المخزن، فإذا بقوا على هذه الحالة لم يجد المخزن من يعينه في الخد مة ولا في الحركة في المال».

وفي استعراضه لكل هذه الأضرار والمخاطر، لاشك أن الزبدي راهن على انشغال بريطانيا العظمى بتدهورالوضع جنوب مضيق جبل طارق وعلى تمسكها التقليدي بالاستقرار في الحوض الغربي للبحر المتوسط لمطالبه "الدولة المحبة (بمد يد) الإعانة على حسم مادة هذا الضرر بإبطال الحماية على البادية"، مؤكدا أن "لاشك عندنا لما نعلمه من الدولة المعظمة أنها لاتحب الضرر لأحد".

ورغم أسلوبه الدبلوماسي، فإن رد "حكومة جلالة الملكة" (المتوجة "أمبراطورة الهند" خلال نفس السنة التي زار فيها الزبدي لندن) لم يكن في واقع الأمر من حسن الطالع إذا اكتفى اللورد دوربي بالتذكير بتشبث حكومته بمعاهدة 1856 " لتسهيل على التجار الانجليز القيام بأعمالهم داخل الايالة المغربية". ولتوضيح موقفه من مسألة "بسط الحماية على المغاربة" قال دوربي:" إن الحكومة (البريطانية) لا تستطيع، والحالة هذه، أن تمنع عن التجار الانكليز شيئا من الامتيازات التجارية الممنوحة لسواهم من التجار الأجانب". وكان ذلك يعني أن انجلترا غير مستعدة لإعطاء المثل والإعلان عن دعمها الصريح لمطالب المخزن، إذ تركت هذا الأخير يتخبط لوحده في مشاكله وفي مواجهة الدول الأكثر تعصبا وتطرفا في مسألة الحماية.

ولتلطيف شيئا ما تخييبه للآمال المعلقة عليه، اعتبر الوزير البريطاني (الذي كان يشغل أيضا منصب الوزير الأول) أنه من اللائق إنهاء كلامه ببعض الوعود الغامضة، إذ قال:"وبالرغم من هذا كله، فإذا وفقت الحكومة المغربية إلى أن تعقد مع أية دولة اتفاقا يكون أفضل لها من الأول (1856) فإن حكومة جلالة ملكة انكلترة تيله اعتبارا صحيحا حتى تتوصل حسب الإمكان إلى تلبية رغبة جلالة ملك المغرب".

وإدراكا منه لــ"خداع" انجلترا وتملصها في حالات الشدة، عمل السلطان على تجاوز خيبة أمله، فواصل اتصالاته بالدول الأوروبية الأخرى مطالبا إياها في"حسم مادة الضرر" الناجم عن انتشار الحماية. واستجابة لمساعيه، انعقدت فعلا، انطلاقا من1877 وإلى حدود 1879، سلسلة من المباحثات بين المفوضين الأجانب والنائب السلطاني بطنجة تمفصلت كل اللقاءات المخصصة لها حول إشكالية الحماية والتجنيس والمخالطة. وقد تخلل هذه المباحثات تضارب في المواقف واختلافات حادة لا بين المفوضين والنائب

السلطاني فحسب، بل حتى في صفوف الممثلين الأجانب حيث طفى انقسام واضح بين "المعتدلين" أومن كان يود الظهور بمظهر الاعتدال من جهة، والمتشددين الرافضين لأي تعديل، من جبهة ثانية، إبان مختلف الجولات بدا مدى إصرار البعض على الإسراع بانحلال الوضع وانهياره وتريث البعض الأخر لتفادي اندلاع أزمة دولية مبكرة حول المغرب ولاعتبارات أخرى مرتبطة بسياستها العامة.

وفي هذا السياق ارتبط تحفظ إسبانيا مثلا بانشغال حكومتها بمشاكل شبه الجزيرة الداخلية، خلال الفترة الممتدة من 1872 إلى 1876، وهي فترة عسيرة بالنسبة للإسبان تخللتها حرب أهلية (الحرب الكارلسية الثالثة) والإعلان عن الجمهورية (1873) لوقت وجيز بعد الإطاحة بالنظام الملكي. وبفعل أولويات الساحة الداخلية ووعي الاسبان بتأخر بلادهم الاقتصادي وبضعف حظوظهم من نيل الحصة التي "يستحقونها "في حالة انهيار المخزن وإقدام القوى العظمى على اقتسام المغرب فيما بينها، لم يجدوا بدا من التريث وتقديم اقتراحات واقتراحات مضادة تصب في اتجاه تأجيل "الحل النهائي" للقضية المغربية.

وقد اصطدمت حساباتهم هذه بموقف فرنسي مغاير ومتصلب قائم، فيما يخصه على فكرة الإسراع بترسيخ نفوذ ومصالح فرنسا بالمغرب لتهميش منافسيها وفرض أولويتها على الساحة المغربية تمهيدا للسطو على "الإمبراطورية الشريفة"، لاسيما بعد أن تمكنت الجمهورية من فرض بعثة عسكرية فرنسية على السلطان وصار قائدها وضباطها لايكتفون بتدريب وحدات من الجيش المغربي بل يساهمون أيضا في بعض الحركات وتنقلات المحلة السلطانية.

وصادف فتح مباحثات طنجة (1877) وصول مفوض فرنسي جديد، أوكوستان دوقرنويي(Augustin d'Aubigny)، وهو من طينة الدبلوماسيين النشطاء المتشبعين بمزايا التوسع الاستعماري، والفوائد الجمة التي يمكن للمتروبول أن تجنيها من موارد امبراطوريتها والأراضي التابعة لها ما وراء البحار لتعزيز مكانتها كقوة عظمى يضرب لها ألف حساب على المسرح الدولي. ومباشرة بعد وصوله إلى المغرب نهج خطة متشددة تجاه المخزن لحثه على الرضوخ لمطالبه، وإحداث مشاعر الرعب تجاه فرنسا لدى المغاربة – ربما لمحو ما سمعه عن الانطباعات السلبية التي خلفها لدى بعضهم انهزام فرنسا الدريع في حربها مع بروسيا(1870) وما نجم عن ذلك من شك في قدراتها العسكرية، وإن كانت قد أثبت تلك القدرات إبان إخمادها لثورة المقراني في الجزائر المجاورة وبمواصلة استطلاعاتها التوسعية في الهند الصينية وجنوب الصين (1872–1873). ولم يفت قرنوي التأكيد صراحة انه لمن "النباهة السياسية عدم تفويت أدنى فرصة لتلقين دروس للمورو[المغاربة] حتى يتيقنوا ان سوء حظ فرنسا بسودان [استسلام الجيش الفرنسي المحاصر بهذه

المدينة وأسر الألمان للإمبراطور نابوليون الثالث] ليعوق إطلاقا إصرارها على فرض احترام حقوقها وامتيازاتها في الخارج"[92].

وفي رده على مواطنيه في المتروبول والأوساط اليمينية المتطرفة المشككة في فوائد "المغامرات الكولونيالية"، كان فرنويي يدعو حكومته إلى التحلي بالجرأة فيما يخص المغرب وتجاوز الشلل الناجم في مجال التوسع الاستعماري عن هزيمة 1870 وعدم الإكتفاء بـ "تتبيث العيون على خط الفوزج الازرق" (La ligne bleue des Vosges)، في إشارة لقمم جبال الفوزج ومرتفعات اللورين التي استولى عليها الألمانيون وصار حلم استرجاعها يتوسط مشاعر القوى الفرنسية المتطلعة للانتقام وأخذ الثأر من ألمانيا. كان فرنويي يقول ان انتظار ساعة فض النزاع مع العدو الوراثي الجديد لن يمنعه من إعطاء دفعة حاسمة للسياسة الفرنسية في المغرب.

ومن هذا المنطلق، اعتبر المفوض الجديد تعبئة البوارج وغيرها من السفن الحربية أنجح وسيلة لبلورة تلك السياسة والدفع بها إلى الإمام. وكان يحلوا له التأكيد في تقاريره الرسمية أن "الاجدى للشباب المنخرطين في البحرية (الفرنسية) "ان يستعدوا تمام الاستعداد للمشاركة بحماس في خدمة مصالح فرنسا وتطلعاتها التوسعية. ولقد وجد دوفرنويي في "دعاوي" المحميين والمتجنسين التابعين لمفوضيته، وللقنصليات الفرنسية فرصا عديدة لمؤاخذة المخزن على عدم التزامه ببنود المعاهدات سواء منها معاهدتي1767 و1856 أو"تسوية 1863".

ووفقا لإصراره على تصعيد ضغوطه، عاكس تأويل المخزن لاتفاق بكلار حيث حاول المولى الحسن، بعد اكتشافه لعيوب هذا الاتفاق، الطعن في فحواه معتبرا أنه مجرد "تسوية" تقنية، ثنائية لاتساوي مادتها، من الناحية القانونية، شروط معاهدة وما تتضمنه. وعلاوة على تضخيمه المتعمد للالتزامات المنبثقة عن اتفاق 1863، تجاهل المفوض الفرنسي دور بلاده في انتشار الحمايات غير القانونية وتعدد المتجنسين الحاملين لجوازات أو شهادات الجنسية الفرنسية التي حصل بعضهم عليها بعد إقامة وجيزة بالجزائر، وكان على وجه خاص هذا شأن نسبة لايستهان بها من اليهود المغاربة الذين توجهوا إلى الجزائر وادعوا أنهم من أصل جزائري أو أنهم ولدوا فوق التراب الجزائري للاستفادة من مرسوم كريميو(Décret Crémieux) القاضي بمنح الجنسية الفرنسية لجميع يهود الجزائر(1870)[93].

---

[92] - F.V. Parsons, *The Origins of the Morocco Question 1880-1900*, Duckworth, London, 1976, p. 74

[93] - M. Ansky, *Les Juifs d'Algérie. Du décret Crémieux à la Libération*, Editions du Centre, Paris, 1950, p. 38 : « Les Israélites indigènes des départements de l'Algérie sont déclarés citoyens français ; en conséquence leur statut réel et leur statut personnel seront, à compter de la promulgation du présent décret, réglés par la loi française ; tous droits acquis jusqu'à ce jour restent inviolables. Toute disposition législative, décret, règlement ou ordonnance contraires sont abolis. Fait à Tours, le 24 octobre 1870, Signé : Ad. Crémieux, L. Gambetta, A. Glais-Bizoin, L. Fourichon ».

وقد بالغ دوفرنويي في دفاعه عن "حقوق" ومكتسبات فرنسا خلال جلسات الهيئة الدبلوماسية بطنجة، ورفض الاقتراح الداعي إلى تدارس إمكانية تقليص عدد السماسرة، أو على الأقل اجتناب الرفع من عددهم نظرا لموجة القحط التي كانت البلاد تعاني من جرائها، ولانخفاظ مستوى الرواج التجاري الإجمالي. فجاء على لسانه " أن حق الرفع من عدد سماسرتنا ضرورة حيوية لتجارتنا".

ولحمل فرنويي وأمثاله على تليين شيئا ما مواقفهم، انتهز السلطان فرصة إفصاح المحميين الذين حصلوا على بطاقة الحماية بطرق غير قانونية عن تخوفاتهم في حالة خلع صفة المحمي عنهم، انتهز هذه المخاوف لتقديم ضمانات وطمأنة المفوضين الذين أثاروا احتمال تعرض من يتوقع أن تسقط عنه الحماية لانتقام الولاة والرعايا المتضررين من تصرفات أهل الحمايات[94].

وفي جوابه على رسالة سبق ل برگاش توجيهها له، وإثارة لانتباهه لما راج في إحدى جلسات الهيئة الدبلوماسية ذكر خلالها بعض المفوضين "أنهم إذا اسقطوا الزائدين على الخذمة من الحماية يقع عليهم والترامي والحكام لايبالون ويقع عليهم الظلم والحيف بسبب حقدهم عليهم حيث كانوا في الحماية"، كتب السلطان لنائبه ما يلي:

"والذي اقتضاه نظرنا الشريف هو ما قدمناه لك صحبة خديمنا الحاج عبد الكريم بريشة من أن نكتب لمن يخرج من الحماية ظهائرنا الشريفة ونضمنها ما يناسب معاملتهم وانحياشهم لجانبنا العالي بالله على وجه أوفق واليق ثم من كان منهم من الأعراب وسكان البادية نستعمله في فلاحة جانبنا الشريف والعزبان والشركة ومن كان منهم من أهل المدن نستعمله فيما يناسب من خدمتنا الشريفة حتى يكون جميعهم في حوزة جانبنا العالي بالله ولايجد العمال إليهم سبيل ولايجدوا هم أيضا سبيلا إلى التشكي والتظلم بأمر يلحقهم ويبقى الكل في فسحة وعليه فتفاوض معهم على ذلك ثم تكلم به في مجلس الكلام والأحكام واطلب منهم عدد الخارجين من الحماية وحقق الأمر فيه معهم واجعل ذلك في زمام واعلمهم بأنه إذا ادعي البعض على أحد بعد انه منهم ولم يشمله ذلك الزمام فهو رد نعم اليهود المحميون إذا تأتى لك ادخالهم في الضابط المذكور فلا تقصر فيه وإذا لم يتات لك ذلك فاجر عملهم على حضور القونصو مع العامل وقت الحكم عليه بخلاف المسلمين فان العمل فيهم هو ما قررناه لك من جعل الظهائر لهم فامض علية وجد في حيازة عددهم كما قدمناه لك..."[95] .

وقد اعترف السلطان بما يمكن أن يصدر من بعض الولاة في حالة إسقاط

---

[94] - بن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج. 2 ، ص. 411.

[95] - خ.ع.ر.، و.ب.، 8 جمدى الاولى 1297/ 9 أبريل 1880.

الحماية على من كان يتمتع بها سابقا، وأضاف أن هؤلاء العمال "لازالوا على فطرتهم وبداوتهم لم يجربوا الأمور ولم يعرفوا القوانين وهم يترامون عليهم الآن والحالة أنهم لازالوا في الحمية كسمسار لنجليز الذي ترامى عليه المديوني وكصاحبي المركان اللذين ترامى عليهما الحريزي والمزمزي ونحوهم". ولتلافي القلاقل المتوقع أن تحدث بسبب مثل هذه العقليات والتصرفات، عقد المولى الحسن العزم على صياغة وإصدار ضابط لايتأتى معه وقوع ضررلهم (أي المحميين السابقين) بسبب كونهم كانوا محميين". ولتدقيق ما كان ينوي القيام به، أوضح السلطان في رسالة أخرى موجهة لبركَاش:

" والذي اقتضاه نظرنا الشريف هو أن تجعل مع نواب الاجناس تاويلا مناسبا في أمر أولائك الخارجين من الحماية يصان به عرضهم ومروءتهم ويحفظ به مالهم وهو أن نكتب لهم ظهائر شريفة ونضمنها ما يناسب معاملتهم وانحياشهم لجانبنا العالي بالله على وجه أوفق واليق ثم من كان منهم من الأعراب وسكان البادية تستعمله في فلاحة جانبنا الشريف والعزبان والشركة ومن كان منهم من أهل المدن نستعمله فيما يناسبه من خدمتنا الشريفة حتى يكون جميعهم في حوزة جانبنا المعتز بالله ولا يجد العمال إليهم سبيلا ولا يجدون لهم أيضا سبيلا إلي التشكي والتظلم بأمر يلحقهم ويبقى الكل في فسحة وعليه فتفاوض معهم على ذلك ثم تكلم عليه في مجلس الكلام والأحكام (أي المؤتمر) واطلب منهم عدد الخارجين من الحماية وحقق الأمر فيه"[96].

إلا أن المفوضين المتشددين أدركوا أن اقتراحات السلطان وضماناته ماهي، في واقع الأمر، سوى استجابة متسرعة لما همس به ج.د. هاي لبركاس. وبما أنهم كانوا يودون الإطاحة بزميلهم البريطاني وإفشال مساعي المخزن، فإنهم تصرفوا وكأن السلطان لم يقدم شيئا يستحق إمعان النظر فيه وتدارسه.

لذلك أبان المفوض الايطالي، ستيفانو سكوفاسو(Stefano Scovasso)، والقنصل العام الأمريكي، فليكس متيوز(Felix Mathews)، عن نوع من التجاهل السافر لمشروع "الضابط" السلطاني وتمسكا بخطة التشدد ومؤازرة زميلهما الفرنسي، لاسيما عندما أثيرت قضية التجنيس وإمكانية إسقاط الجنسيات المكتسبة بطرق غير قانونية. إذ ذاك، ولانهاء النقاش حول هذه المسألة وفرض الأمر الواقع، استقدم سكوفاسو ومتيوز بوارج حربية من إيطاليا والولايات المتحدة. وفي غضون شهر أبريل 1880، أي قبيل انعقاد مؤتمرمدريد (ماي– يوليوز) بأقل من أسبوعين، قامت هاته البوارج بمناورات مشتركة عرض الشواطئ المغربية لإقناع السلطان بالتخلي عن أي طعن في مشروعية الجنسية الايطالية أو الأمريكية الممنوحة لعدد كبير من رعاياه في ظروف وبصيغ مخالفة

[96] - بن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج 2 ، ص.410-411، 22 جمدى الأولى 1297 /22 أبريل 1880.

للقانون. وكان يعرف الخاص والعام سواءا بطنجة أو غيرها من المدن، نطاق وفداحة اتجار المفوض الايطالي والقنصل العام الأمريكي والقنصليات التابعة لهما في بطاقات الحماية، وتسهيل إجراءات الحصول على شهادات التجنيس. كما كان الكل يعلم مدى تمسك الحاملين لهذه الشهادات بالاقامة في بلادهم الأصلي للاستمتاع بالامتيازات الجبائية والقضائية المخولة لـــ "أهل الباصبور" وأنهم كانوا غير مستعدين إطلاقا للرحيل إلى الديار الإيطالية أو الأمريكية[97].

وإثر افتتاح مؤتمر مدريد، أكد المندوب الأمريكي، الجنرال لسيوس فورتشايل (Lucius Fairchild)، خلال إحدى الجلسات المخصصة لقضايا التجنيس،"ان حكومته لاتقبل أي تمييز بين رعاياها، سواء كانوا أمريكيين برسم ولادتهم فوق التراب الأمريكي أو بالتجنيس... ولذلك لايمكنها ان تعترف للحكومة المغربية بحق عدم الأخذ بالوثائق التي تنص على أن أحد رعاياها سابقا قد أصبح مواطنا أمريكيا"[98].

ومن الناحية الشكلية، وعلى خلاف المندوب الأمريكي الذي عبر عن موقف حكومته بأسلوب دبلوماسي، لم يتوان ممثل فرنسا، وهو عسكري أيضا، الأميرال جوريس، في استعمال لهجة التهديد كلما خاطب مبعوث السلطان، النائب بركَـــاش، الذي كان يعاني أنذاك من كبر السن والمرض، فضلا عن اعتماده على مترجمين. وكان جوريس صريحا في تهديداته، لاسيما خلال الجلسة التي لاحظ بركَـاش خلالها وصول أشغال المؤتمر إلى الباب المسدود. وللتعبير عن تذمره وخيبة أمله، أشار النائب إلى أن استئصال الداء الفتاك المتمثل في انتشار الحمايات لربما يكمن في استغناء المغرب عن التجارة البحرية وإغلاق كل مراسيه. حينئذ هرع جوريس للرد عليه بعنف داعيا إياه إلى "تأمل مليا ما آلت إليه الأمور في الصين. وكان الأميرال يلمح إلى العمليات العسكرية التي قامت بها الدول العظمى، على انفراد أو بكيفية مشتركة، لإرغام الصينيين على فتح بلادهم أكثر فأكثر في وجه الأوروبين والأمريكيين واليابانيين[99].

97- الوثائق (م.و.م.)، 4 ، ص, 425 ، 29 جمادى الثانية 22/1293 يوليوز 1876، المولى الحسن إلى بركَـاش، "فقد بلغنا أن قونص المركان الذي بطنجة لازال على إعطاء الحماية للناس على غير قانون، حتى كاد الأمر يفضي إلى ما لايليق، مع أن المحقق أن دولته لاترضى ذلك ولا توافق عليه...، وعليه فبوصول كتابنا هذا إليك، افرغ جهدك للتلطف في كفه عن ذلك وحصره حتى تحوز منه تقييد المحميين عنده ليقع البحث فيهم، فمن كانت حمايته على مقتضى الشروط فتسلم له، ومن لا فلا، واجعل ذلك اهم أمورك و لابد".

98 - A.E.P., M.D., 10, Protocole n° X, séance du 21 juin 1880.

99- حول دور فرنسا في الصين وحصولها على امتيازات قضائية لفائدة تجارها وعلى تنازلات ذي طابع ترابي في مدن مثل شنغاي، كنتطون، هان كييو و تيانتسين، انظر:

N. Bensacq – Tissier, *Histoire des diplomates et des consuls français en Chine 1840-1912*, Ed. Les Indes Savantes, Paris, 2008, pp. 29-66 Les premiers postes français en Chine, Canton et Macao, traité de Lagrené 1844 ; pp. 237-381 Etablissements de concessions et de consulats 1861 – 1890, cession de territoires, de voies ferrées et de mines ; p. 431 Le soulèvement des Boxers (1900), « *La Chine aux Chinois !* ».

وبموازاة مبالغة جوريس في استعماله للغة الوعيد والتهديد الصريح في محفل دبلوماسي دولي، قررت الحكومة الفرنسية ممارسة المزيد من الضغوط على المخزن لتكسير إرادته ودفعه إلى التخلي نهائيا عن مطالبه. لذلك أمرت بحريتها بإرسال أربع فرقاطات إلى مياه طنجة في أواخر شهر يونيو(1880)؛ وسرعان ما التحقت بهذه الوحدات ثمان سفن حربية أخرى كانت "صدفة" في طريقها من الجزائر باتجاه ميناء بريست.

وبإيفادها "شكوادرة" قوامها إثنى عشر سفن حربية، وبتزكيتها لكلام وأسلوب جوريس لم تتمكن فرنسا من إسكات بركَـاش فحسب، بل استطاعت أن تنزع أيضا "حياد" انجلترا وألمانيا وتخليهما عن دعمهما الباهت للمبعوث السلطاني. ويندرج تراجع المندوب البريطاني ساكفيل وست وتخليه عن تأييده المحتشم للنائب السلطاني ضمن سياق تحكمت فيه خلفيات سياسية بلاده تجاه فرنسا، حيث كانت بريطانيا العظمى تستعد لإقصاء الفرنسيين من مصر وتحويلها إلى محمية بريطانية غير معلنة، وذلك بعد أن أصبحت طرفا وازنا في الشركة الكونية لقناة السويس، وهي الشركة التي عارضتها انجلترا بشدة وحاولت إفشال مشروع الربط بين المتوسط والبحر الأحمر طيلة المرحلة الممتدة من 1856 إلى 1869، لأنها كانت ترى في القناة تهديدا فرنسيا للهند وللمستعمرات البريطانية في الشرق الأقصى[100].

أما ألمانيا فإنها أصدرت من جهتها تعليمات لمندوبها بمدريد، فون سولمس-سوننفالد تدعوه للتأني وتلافي المواجهة مع جوريس لأن خيارها "القاري"، أي إعطاء الأولوية لبناء وضمان العظمة الألمانية على مستوى القارة الأوروبية، وضرورة قطع الطريق أمام الأوساط الانتقامية الفرنسية الراغبة في إعلان حرب جديدة لاسترجاع الألزاس واللورين، كل هذه الاعتبارات الاستراتيجية كانت تدفع المستشار الألماني أوطوفون بسمارك إلى"تفهمه" للطموحات التوسعية الفرنسية ما وراء البحار. وكان يحلو لبسمارك (Bismarck) تشجيع "الديك الغولي على شحذ أوصيصته على رمال إفريقيا وغيرها من الأقطار النائية" لتوريط الفرنسيين في مغامرات استعمارية من شأنها إضعافهم وصرف أنظارهم عن "خط الفوزج الأزرق".

وإثر تطويقه بهذه الكيفية وإنهاك آخر قدراته على الصمود، لم يبق في استطاعة بركَـاش التمسك بتعليمات السلطان الصارمة الصادرة له بمشروع محو"الرجس" المتمثل في الحماية وإنهاء الأضرار الجسيمة الناجمة عن انتشارها المتواصل. فعوض الاستئصال المنشود لم يسعه سوى الرضوخ وقبول حلول جزئية وترقيعية، لا تستجيب إلا بشكل هامشي لما كان يرجى أصلا من إرسال مبعوثين إلى لندن وبرلين، والمشاركة

---

[100]- بن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج. 2 ، ص. 418 ، أعرب السلطان عن خيبة أمله و بالغ تذمره إثر اطلاعه على نتائج المؤتمر في رسالة موجهة للنائب بركَـاش، 30 رجب 1297- 8 يوليوز 1880.

في مباحثات طنجة، وحضور مؤتمر مدريد[101].

وبما أن المؤتمر افتتح أشغاله وأنهاها تحت تهديد مدافع البوارج الفرنسية والإيطالية والأمريكية، فقد أمكن للمتشددين، بعد تراجع الانجليز والألمان أمامهم، فرض معاهدة حرورها طبقا لأهدافهم وأملوا صيغتها النهائية على النائب السلطاني وكان بندها الأول كاف لوحده لإبراز فحوى موادها الأخرى. وقد نص فعلا على أن "الشروط التي تقبل بها الحماية هي المقررة في شروط النجليز (1856) والصبنيول (1861) مع دولة المغرب، والوفق الواقع بينها وبين الفرنسيين، والأجناس الأخرين عام 1863".

وتثمينا وتأكيدا لما ورد في اتفاق بكلار بالذات ومعاهدتي 1856 و1861، صرح الفصل التاسع بصيغ قابلة للتأويل ان "المتعلمين، والفلاحة والموظفين (أي المستخدمين) الآخرين من رعية مراكش الذين هم في خدمة كتاب العربية (العاملين في المفوضيات والقنصليات)، والترجمانات المراكشيين مالهم الحماية، وكذلك المتعلمين والخدام لرعية الأجناس، لكن ولاة المسلمين لا يقبضون متعلما أو خادما لأحد في خدمة اللكسيون أو القنصلات أو رعية الأجناس، أو محمي، دون إعلام لحاكم جنسه، واذا يوجد أحد من رعية هذه الإيالة في خدمة أحد من رعايا الأجناس قتل أحدا أو جرحه أو هجم عليه فيقبض في الحين، ويقع الإعلام لنائب دبلوماتك أو لقنصل جنسه عاجلا".

وقد اكتست التزكية الدولية لفحوى اتفاق 1863، وهو مجرد تسوية تقنية في نظر المخزن، طابعا متميزا إثر انتزاع الدول المجتمعة بمدريد لتنازل أساسي اعترف السلطان بمقتضاه للأجانب بحق امتلاك العقار والأراضي الفلاحية. ونص فعلا البند 11 على : ان "حقوق الأملاك العقارية لرعية الأجناس بالمغرب معروف [معترف به]، وشراء هذه الأملاك يكون بتقديم إذن الدولة المراكشية، ورسوم هذه الأملاك تكون مكتوبة بقوانين مقررة في شريعة البلد، وجميع النوازل التي تقع في هذه الحقوق يحكم فيها على مقتضى شرع لبلد،ولهم رفعها لوزيرالأمور البرانية كما هو مقرر في الشروط". وللتخفيف نظريا من جسامة ماأرغم المخزن على قبوله، أي الاعتراف لـــ "النصارى" بحق امتلاك العقار في المغرب بصفته جزء من دار الاسلام، ألح للبند 11 على صلاحيات الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات والنزاعات العقارية. إلا أنه حد من هذه الصلاحيات بالإشارة إلى إمكانية رفع هذه النزاعات وطرحها لا أمام أنظار قاضي القضاة مثلا وانما أمام أنظار النائب السلطاني بطنجة الذي كان يقوم مقام وزير الخارجية، ولا يفترض انه في الشريعة أو الشؤون الفقهية.

وفضلا عن الطعنة المبيتة الموجهة بهذه الكيفية للشريعة الإسلامية

---

[101] - م.ن.، ص. 417 - 418، منم رجب 1297/ 8 يوليوز 1880 ، نتائج مؤتمر مدريد من وجهة نظر السلطان.

وصلاحياتها تمثلت خطورة البند 11، السياسية والجبائية، فيما كان يتوقع أن يترتب عن تدخل الأجانب على نطاق أوسع في المجال الزراعي. واذا كان الحق المعترف لهم بمقتضى معاهدة مدريد يشكل في واقع الأمر تسوية قانونية لأمر واقع حيث كان الأجانب يملكون عقارات وأراضي قبل 1880 وإن بكيفية فيها خرق للقانون، فإن الاعتراف الرسمي بحق امتلاك العقار فتح أمامهم آفاقا واسعة لم يكن في استطاعتهم استغلالها إلا بمساعدة الأهالي. وبالنسبة لهؤلاء، كان التعامل مع النصارى أو المحميين يعني حتما إمكانية الحصول على وضع المخالط وما يواكبه من إفلات من الضرائب والحركة وغيرها من الكلف المخزنية. وقد كان هذا الاحتمال واردا بقوة غداة مؤتمر مدريد على اعتبار ضعف المخزن وافتقاره للسلطة اللازمة لفرض تأويله للشرط 11.

وفي السنوات الموالية ل"جمع مدريد"– حسب تعبير المخزن– صارت الأمور فعلا في الاتجاه المعاكس لطموحات وانتظارات السلطان، وذلك رغم ما ورد في البند 12 الذي نص على ان: "رعية الاجناس والمحميون الذين لهم الملكية في الأرضين [الأراضي] أو يكونوا لكثروها، والسماسرة الذين تكون عندهم الفلاحة يدفعون الزكاة والأعشار".

والواقع ان الجزء الثاني من البند 12 ذاته، أفرغ الجزء الأول منه من دلالته الجبائية وقوض تماما مغزاه السياسية، حيث ورد أن هؤلاء الملزمين الجدد، أي الأجانب والمحميون ،عليهم أن "يدفعوا لقونصوهم في كل سنة تقييدا صحيحا بما يملكونه، ويدفعوا بيده ما يجب عليهم من الزكاة والأعشار". وكان ذلك يعني، بعبارة أخرى، ان القنصليات أصبحت طرفا مؤسسيا في استخلاص الضرائب الفلاحية بجانب الأمناء وغيرهم من الجباة المخزنيين.

وقد كان المخزن يتصور أن تأييد الحكومات الاجنبية لمبدإ تعميم الضرائب الفلاحية والمكوس (البند 13) ولاستخلاصها من الأجانب والمحميين من شأنه الإسهام في تحسين موارد بيت المال وتقويتها، من جهة، والتخفيف من حدة التنازلات التي فرضتها الأجناس عليه، من جهة ثانية.

وعلاوة على مسألة الملكية العقارية، تضمنت معاهدة مدريد بنودا أخرى كانت جلها تنازلات في الاتجاه المعاكس لصيانة سلطة المخزن وسيادته، ومنها بصفة خاصة اعترافه بمقتضى المادة 16 بصنف جديد من الحماية لم يجد حتى المصطلحات اللازمة للتعبير عنها باللغة العربية فاكتفى باقتباسها بصيغتها الأجنبية. وقد ورد بهذا الصدد في المادة السالف ذكرها: "حتى حماية خارجة عن القانون أو بوجه التوسط لاتعطي في المستقبل، والولاة المراكشية لايعرفون أبدا حماية أخرى

من أي وجه كان دون هذه الحماية الخاصة التي اتفق عليها في هذا الوقف، ولكن إجراء حق حماية كنستديئير وهي الحماية المعتادة تستحفظ في صورة لتكون جزاء لبعض الخدمات العظيمة الصادرة من مراكش لاحدى دول الأجناس أو لأسباب غريبة الوقوع، وكيفية هذه الخذمة ونية جزائهم بالحماية يتقدم الإعلام بها لوزير الأمور الخارجية بطنجة"[102].

وبعبارة أخرى فقد فرضت الدول على المخزن، بمقتضى البند 16، اعترافه الرسمي لها بحق منح حماية خاصة لمغاربة إثر إسدائهم لها "خدمات استثنائية". وفي منظورها، وكما صرحت بذلك، فإنها كانت ترى في الحماية الممنوحة في هذه الحالة "مكافأة" و"جزاء" لهؤلاء المغاربة على ما قاموا به من جليل الأعمال أو "الخدمات" لفائدة هذه الدولة أو تلك. كان الأمر يتعلق، من منظور الحكومات الأجنبية، بحماية سياسية خاصة. ومن المنظور المغربي فإن "الخدمات الاستثنائية" المشار إليها لم تكن تعني موضوعيا، وبصرف النظر عن أي اعتبار ديني، سوى التآمر على مصالح البلاد العليا والخيانة العظمى.

102- Article 16 : « Aucune protection irrégulière ni officieuse ne pourra être accordée à l'avenir… Cependant l'exercice du droit consuétudinaire de protection sera réservé aux seuls cas où il s'agirait de récompenser des services signalés rendus par un Marocain à une Puissance étrangère ou pour d'autres motifs tout à fait exceptionnels… ».

الفصل الثاني
نظام الحمايات وانعكاساته على بنيات الدولة

I- زعزعة دعائم الدولة المادية

1- المخالطات وأبعادها الجبائية

أ- الضرائب الفلاحية: مقتضيات الشريعة وإكراهات العصر

تحت ضغط الضائقة المالية وانشغالهم بالتدني المتواصل لمداخيل خزينة الدولة، حاول السلاطين تعبئة كل ما أوتوا من وسائل للتخفيف من وطأة الصعوبات الجمة المترتبة عن إفلات أعداد متزايدة من المحميين والمخالطين من الضرائب. فلم يفتهم، والحالة هذه، تذكير الرعايا بالواجبات التي يمليها عليهم الدين في هذا المجال؛ وذلك بالضبط ما ألح عليه مرارا المولى الحسن، مثلا، في ظهائر دورية موجهة للولاة. وجاء بهذا الشأن في ظهير موجه لعامل سلا، الحاج محمد بن سعيد: "إن الزكاة ركن من أركان الدين، أمر بها سبحانه في كتابه الذي شرع فيه الشرائع وصانه وزكاه...وأوعد مانعها بعذابه الأليم، فقال في كتابه الحكيم : "والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقون في سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم". وقال عليه السلام: "بني الإسلام على خمس: شهادة لا إلاه إلا الله وأن محمد رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة"...وقال صلى الله عليه وسلم : "تأتي الإبل على صاحبها على خير ما كانت، إذا لم يعط فيها حقها تطأه بأخفافها وتأتي الغنم على أصحابها على خير ما كانت، وإذا لم يعط فيها حقها تطأه بأظلافها وتنطحه بقرونها". وفي تعليماته لعامله المذكور أوضح السلطان أنه يأمره باستيفاء "ما أوجب الله (على الرعايا) من الزكاة التي هي معلومة بالضرورة من الدين، وجاحدها لم يدخل في ربقة الإسلام وشعار المسلمين"؛ وأضاف قائلا: "(فقم) على ساق الجد في حملهم على أدائها فورا، (ولا) تقبل من أحد في التعجيل عذرا، لأنها من حقوق الله التي يجب إليها المبادرة قدر الإمكان، ولاسيما وهي من أعظم دعائم الإسلام وأجل الأركان"[1].

وأن يستوجب الوضع الضريبي السائد التذكير بمكانة الزكاة في العقيدة الإسلامية، في "خطاب" لم يوجهه السلطان لقائد قبيلة من القبائل النائية أو الجبلية التي كان يقال عنها أنها "لا تنالها الأحكام" واعتادت العصيان والتمرد، وإنما في رسالة

---

[1]-مصطفى بوشعراء، **التعريف ببني سعيد السلاويين**، ج.2، الحاج محمد بنسعيد، سفاراته ومراسلاته، الرباط، 1990، ص، 193-194.

موجهة لعامل مدينة وناحية سهول خاضعة للمخزن، لدليل على ما آلت إليه الأمور في جباية الزكاة والأعشار وصعوبة استخلاصها رغم أنها "ركن من أركان الدين".

وقد شهدت فعلا مرحلة ما بعد 1856، ولاسيما الحقبة التي أعقبت حرب تطوان، استفحالا لإشكالية استخلاص الضرائب الفلاحية بشكل لم يسبق له مثيل. وذلك بفعل تقاطع و تداخل عوامل شتى منها ما له صلة بنوع من العصيان الجبائي التقليدي، ومنها ما ارتبط بالتغلغل الأوربي وبتزايد اهتمام الأجانب بالنشاط الزراعي وبامتلاكهم للأراضي، خصوصا في مناطق السهول الساحلية قبل مؤتمر مدريد (1880) وغداة انعقاده.

وكان لمختلف الإكراهات المالية التي وجهها المخزن بعد، 1860 النصيب الأوفر في تصاعد الضغوط الجبائية وطبيعة الضرائب التي صار يطالب الرعايا بأدائها. ففي ما مضى، وبفعل ضعف الكتلة النقدية وندرة النقود المتداولة في إطار حياة اقتصادية قوامها الاكتفاء الذاتي، كانت الضرائب الشرعية تؤدى عينا وتجمع بعد الحصاد قبل تسليمها لمستودعات السلطان. إلا أن الاحتياجات المتزايدة للمال فرضت على الدولة الشروع في "مطالبة الفلاح بدفع الضرائب نقودا لا بضائع حتى ما قبل 1860، و كمرحلة أولى (طبق هدا الإجراء) على الزكاة لأن المحافظة على البهائم كانت تتطلب من الدولة نفقات أكثر مما يتطلبها تخزين الحبوب ولم يقع تحويل الأعشار نقودا إلا بعد ذلك، وربما وقع التحويل لأول مرة قبل 1860 ولكنه لم يصبح عاما إلا مند سنة 1862 على يد سيدي محمد الذي كان في أشد الحاجة إلى النقود، ولم تعد تتمتع حينئذ بالنظام القديم إلا بعض القبائل المعينة كانت ملزمة بدفع المؤونة إلى الجيش...". ويوضح جرمان عياش أن الأعشار والزكاة كانت "تؤخذ (فيما قبل) من منتوجات حقيقية، فكانت الحبوب توزن ثم تأخذ الدولة عشر الوزن، وكانت البهائم تعد و تأخذ الدولة قدرا من الزيادة السنوية في العدد، وبهذه الوسيلة كان مضمونا اقتيات المنتج واستمرار الإنتاج"[2].

بعد 1860–1862، أي مع بداية تسديد الغرامة الحربية الإسبانية والقرض الإنجليزي، لم تعد الضرائب تقدر حسب الإنتاج الفعلي للأرض والزيادة الحقيقية في أعداد المواشي، بل صار المخزن يحددها مسبقا ونظريا وبصفة تقديرية وفق حاجياته، ثم يقتسم بين القبائل المبالغ التي كان ينتظر منها أن تدفعها له جملة. وكان يتقى على العمال و القواد استخلاصها نقودا، "لأن أخذها في شكلها الشرعي تبين أنه أمر صعب"، على حد ما أوضحه السلطان في إحدى رسائله (2 غشت 1865).

---

[2]- جرمان عياش، دراسات في تاريخ المغرب، م.س.، ص. 93-101.

وكان الولاة يطبقون الأوامر الصادرة لهم ولا يأخذون بعين الاعتبار تأرجح مستوى محاصيل أفراد قبائلهم ونماء أو تقلص قطعان مواشيهم، ويتصرفون وكأن مستوى المحاصيل الزراعية والغلات وعدد رؤوس قطعان المواشي ثابتان لا يتغيران. ورغم الاحتفاظ بمصطلحي الزكاة والأعشار، فقد بدا واضحا للجميع مدى تناقض هذا النهج مع نصوص وروح الشريعة الإسلامية، من جهة ثانية. وكان ذلك يعني، حسب عياش، "فسخ العقد الاجتماعي الذي بقي المغرب يسير عليه منذ قرون طوال. ولم يلبث هذا الأمر أن أحدث عواقب خطيرة..."[3].

ولم يقتصر التغيير على فرض الأداء نقدا دون مراعاة تأرجح الإنتاج، بل اقترن أيضا بالزيادة في قيمة ما كان يفرض على الفلاحين والكسابة. ففي منطقة دكالة، مثلا، وخلال الفترة الممتدة بين عام 1861 وعام 1863، فرض على القبيلة أداء 70000 ريال عام 1861 و90000 ريال برسم السنة الموالية، ثم 100000 ريال عام 1863. أي أن قبيلة دكالة أرغمت على تحمل ضرائب ارتفعت نسبتها بحوالي 43 بالمائة في ظرف قصير[4].

وفي مثل هذه الظروف، كان منطقيا أن تتقاطع مصالح كبار الفلاحين ومربي الماشية، من جهة، ومصالح الأجانب والتجار المحميين، من جهة ثانية. وبما أن المنتوجات الفلاحية (الحبوب، والقطاني، والصوف، والجلود...) كانت تشكل أهم صادرات المغرب، فقد حاول الأوروبيون وسماسرتهم شرائها بأفضل الأثمان، وضمان تجميعها بكيفية منتظمة من مختلف أنحاء البلاد. وكان المنتجون، من جهتهم، مستعدين للتعامل مع الأجانب ووسطائهم نظرا لا لإمكانات هؤلاء المالية فحسب، بل لأنه كان في وسع التجار الأوروبيين التدخل لدى القناصل لمنح بطاقة "المخالطة" للفلاحين ومربي الماشية المتعاقدين معهم. وهي البطاقة التي أصبحت تشكل مفتاح التملص من أداء الضرائب، وتغني عن اللجوء إلى الانتفاضة المسلحة ومخاطرها، وإن كانت لا تدفع عموما حامليها إلى التأني في علاقاتهم مع العمال والولاة.

استنكر مرارا سيدي محمد بن عبد الرحمان تصرفاتهم وتصرفات أصحابهم، ذاكرا في إحدى مراسلاته أن "للنصارى مخالطة مع أهل البوادي (ف)صاروا يوجهون لعمال البوادي بسبب ذلك من لا أخلاق له من أصحابهم فصاروا لرقة دينهم يتجاسرون على العمال وينسبون لهم أمرا باطلة لا أصل لها ومنهم من يدعي أن العامل سبه وسب قنصوه ليعظموا الحجة بذلك ويكثر هوشها والخوض فيها".

---

3 - م.ن.، ص. 99-100.

4 - م. ن، ص. 100.

وكان تجوالهم في البوادي يحدث قلاقل مباشرة للسلطات المخزنية؛ ذلك أنهم كانوا يصطدمون بالقواد وبالعمال لا بصفتهم ولاة ساخطين على تواجد عناصر غير ممتثلة لأوامرهم داخل دائرة حكمهم الترابية فحسب، وإنما بصفتهم أيضا ملاكين كبار، ومربين للماشية، ومتدخلين مباشرين في النشاط الاقتصادي وفي أسواق قبيلتهم، لهم تأثير فعلي على مستوى الأسعار في البيع والشراء حيث كانوا يفرضون ما يناسب مصالحهم الشخصية ويعتبرون أن السوق سوقهم.

ونتيجة لهذه الأوضاع، كان يستحيل ألا تتعدد النزاعات بين هؤلاء وأولئك. وغالبا ما كان المخزن، في رده على احتجاجات واستفسارات المفوضين والقناصل الأجانب حول هذه النزاعات، يجتنب الإشارة إلى الخلفية المتمثلة في المنافسة التجارية القائمة بين الطرفين و يكفي باستنكار "جسارة" السماسرة.

في بداية الأمر سخر الأوروبيون المخالطات لتربية المواشي. فأستفاد منها بعض المقيمين بالمناطق الساحلية لكسب قطعان كثيرة من الأغنام والأبقار. ففي منطقة الشاوية، مثلا، وفي قبيلة أولاد حريز وحدها، كان ما يناهز000 16 رأس من الأغنام في ملكية 6 فرنسيين أسندوا حراستها لـــ 81 فلاح وراعي اعتبروهم "شركاء" لهم وتوسطوا لهم للإفادة من وضع المخالط والإفلات من الضرائب والكلف المخزنية. وهكذا، فعندما سجن بعضهم بسبب امتناعهم من دفع الضرائب مدعين أن جميع ما يكسبونه أو يحرسونه من أغنام وأبقار وغيرها من البهائم كله ملك لـــ "أصحابهم" النصارى، احتج بقوة قنصل فرنسا بالدار البيضاء وفرض إطلاق سراح المعتقلين على الفور[5].

وكانت، بطبيعة الحال، أصداء مثل هذه الاحتجاجات ونتائجها المباشرة، وتعدد المشادات بين القواد والسماسرة، وتضخم شكاوى هؤلاء للقناصل عن صواب أو لمجرد تلطيخ سمعة الولاة، وأصداء رفض المخالطين الانصياع لأوامر المخزن وإفلاتهم من العقاب بعد تدخل "أصحابهم" النصارى، تنتشر في البوادي وفي أسواقها وتحدث لدى الفلاحين قابلية أقوى للتعامل مع الأوروبيين للحصول على كل ما يجنى من "الشركة" معهم. ومن البديهي، وبفعل التحولات أو الانحرافات التي طرأت على النظام الجبائي في البلاد، أن فرصة التخلص من الأعباء الضرائبية والكلف المخزنية كانت أول دافع حث الناس على السعي من أجل العثور على مقيم أجنبي أو وكيل له للتعاقد معه حول تربية الماشية أو الحرث.

ونظرا لصعوبة الحصول على نقود وسيولات في بداية موسم الحرث أو قبل

---

[5] - ج. عياش، م.س.، ص. 90- 91

الحصاد، وكذا خلال فترات قلة الأمطار أو الجفاف، كانت المخالطة مع الأوروبيين تعني أيضا، وهذا حافز ثان له أهميته، إمكانية التغلب على هذه المصاعب بفضل ما كان هؤلاء يدفعونه مسبقا، على شكل أموال أو بذور وأدوات للحرث، للفلاحين المتعاقدين معهم. وتمثلت صيغة أخرى للمخالطة في اكتفاء الطرف الأجنبي بدفع قدر مسبق من المال للفلاح قبل الحصاد أو قبل جز الأغنام على أساس التزام هذا الأخير بتسليم كميات معينة من الحبوب أو الصوف في وقت لاحق متفق عليه.

ساهمت التسهيلات والمزايا المنسوبة للمخالطات في تقوية جاذبيتها وظهور نوع من التهافت حولها إلى درجة جعلت الناس يقلبون المعادلة ولا يترددون عن دفع المال للأجانب عوض تسلمه منهم، وذلك لمجرد الحصول على بطاقة قنصلية تنص على أن "صاحبهم" الفرنسي، أو الإنجليزي، أو الأمريكي، أو الإيطالي الخ... دفع لهم قدرا من المال في إطار "شركة" للحرث أو تربية الماشية. وكان الفلاح يتكلف بجمع شهود الزور والعدول ويرشي جميعهم مقابل رسوم كاذبة تؤكد وجود مخالطة بينه وبين مقيم أوربي أو أحد الرعايا المغاربة المحميين أو المجنسين.

وكان طبيعيا أن يسفر تفشي هذه الظاهرة عن تداعيات شتى، منها تزايد إقبال الفلاحين على شراء بطاقة المخالط، وارتفاع عدد الأوروبيين المتورطين في عقود زائفة ومعاملات لا أساس لها من الصحة، وانتشار الرشوة في صفوف عدول البوادي، وتصاعد معانات المخزن جراء امتناع المخالطين من دفع الضرائب والقيام بمختلف الكلف المخزنية، وفي طليعتها الحركة.

وقد فتح التهافت على "المخالطة" أفاق الربح السهل والسريع في وجه الأوروبيين المقيمين بالمغرب، خصوصا المنتمين منهم للفئات المهمشة التي هاجرت بحثا عن قوتها اليومي وفرص لتحسين وضعيتها الاجتماعية. وتأتي نسبة عالية من المشردين الإسبان والمغامرين القادمين من دول أخرى في مقدمة هذه الفئات. ووصل التواطؤ بين هؤلاء وأهل البادية إلى حد جعل السفير الإنجليزي يتنبأ بتقاطر جحافل كثيفة من بؤساء أوروبا على المغرب، لا لشيء سوى لانتهاز طلبات الأهالي القرويين وتنصيب أنفسهم شركاء صوريين لهم مقابل إتاوات ومبالغ مالية لإبرام عقود المخالطة المزعومة، وكلما حان وقت تجديدها وتمديد صلاحيتها. وكان المخزن لايجهل بطبيعة الحال مدى ضلوع من وصفهم هاي ب "الشركاء النائمون للفلاحين المراكشيين" في مثل هذه "المعاملات" ويدرك تمام الادراك مسؤولية العدول المرتشين في "تعمير الذمم" – على حد تعبيره.[6]. وذلك ما توضح بعض تفاصيله

---

[6] - أشار ج.د. هاي في تقرير موجه إلى حكومته إلى فئة سماها:"الشركاء النائمون".

إحدى الرسائل التي وجهها سيدي محمد بن عبد الرحمان لعامل سلا، محمد بن سعيد، بتاريخ 14 مايو 1867:

«وصلنا جوابك عما كتبنا لك في شأن المعاملات بين أهل البوادي والنصارى، وإجرائها على الوجه الذي بيناه... وأمرناك بالعمل على مقتضاه، فذكرت أن جل شهود البادية لا يتحرون في شهاداتهم، وأنهم يشهدون لمن دفع لهم الطمع بما أراد، وأشرت بتنبيه عمال البوادي لاتخاذ عدلين صالحين من القبيلة أو من المدينة القريبة منهم، بحيث لا تعمر ذمة ولا تفرغ إلا بشهادتهما، وجعل كنانيشين، أحدهما يكون عندهما، والآخر تحت يد العامل، مشتملين على تعمير الذمم وتفريغها، ويشترط في العقد أن المدين والغريم لا يصدقان إلا بشهادتيهما، وأن من كانت له حجة بغير العدلين المذكورين يجددها عندهما بمحضر غريمه، ويكون بالمدينة عدلان وكناشان على نحو ما ذكر على يد القاضي، ويعلم نواب الأجناس بذلك، وبأن من استظهر بحجة- بعد التنبيه بشهرين-لا تنفعه»[7].

وقد استحسن السلطان هذه المقترحات واعتبر أن ما أشار به عامله "هو من الحزم"، فأمر النائب بركَاش بإشعار المفوضين الأجانب بإصراره على إدخال حيز التنفيذ ما أوصى به بن سعيد. إلا أن السفراء واجهوا ما أخبروا به بالمماطلة والتسويف، بل وبالتنديد بالعمال والقضاة الذين كانوا يمنعون العدول من تسجيل العقود، أو لا يبالون ببطاقات "المخالطة" معاملين حامليها معاملة أقسى وأجور وأسوأ من معاملتهم للرعايا الآخرين.

وبفعل رفض المفوضيات لأي تغيير، صارت الأمور من سيئ إلى أسوأ كما أوضح ذلك مبعوث المولى الحسن للحكومة البريطانية، محمد الزبدي، خلال السفارة التي قام بها إلى لندن، حيث أعاد التأكيد للوزير الأول، لورد دوربي، أن انهيار مداخيل المخزن ناجم بالأساس عن اتخاذ القناصل والتجار الأجانب لمخالطين من بين أهل البوادي الأثرياء، وهي الفئة الذي يفترض أن تؤدي لخزينة الدولة مبالغ "لها بال" برسم الزكاة والأعشار، في حين أنها تمتنع عن الأداء ولا تقوم بأي من الواجبات المفروضة على رعايا السلطان.

ب- ضابط 1881: إجهاض المفوضيات لما وافقت عليه

اتفقت الدول المجتمعة بمدريد على مبدأ تعميم الضرائب بعد أن حصلت على تنازلات كثيرة، ومن ضمنها الاعتراف لمواطنيها بحق امتلاك الأراضي، وهو اعتراف سبقه في واقع الأمر شراء الأوروبيين لأراضي في المناطق الساحلية،

7- م. بوشعراء، **التعريف...**، م.س.، ص. 118- 119.

وكانوا في حاجة لتطبيع وضعيتها وإضفاء الصبغة القانونية على ما امتلكوه. وبمقتضى البند 13 من معاهدة 1880، أخضع نظريا الأجانب والمحميون للضريبة الفلاحية، كما اعترف صراحة بند آخر أن المخالطين لا يتمتعون بأي امتياز جبائي.

وطبقا لما اتفق عليه، تم وضع ضابط لتحديد الإجراءات العملية (30 مارس 1881). إلا أن تنفيذه على أرض الواقع بالشروع في "الخرص"، أي التقويم المسبق للمحاصيل والمواشي بواسطة الأمناء والعدول بحضور ممثلين للعمال، قبل الانتقال إلى طور الاستخلاص، اصطدم بمصاعب تجاوزت و بكثير العراقيل التي أفرغت اتفاق 1863 من دلالته وأفشلته. وعلى خلفية معارضة الحكومات الأجنبية الجوهرية لكل ما من شأنه تخفيف ضغوطها على المخزن وإعطائه مهلة أو فرصة لاسترجاع أنفاسه وإعادة ترتيب أمور البلاد، عمل ممثلوها على التسويف واصطناع الذرائع تلو الذرائع للدفع به صوب نفق لانهاية له أو إلى الباب المسدود، لاسيما وأن المناهضة المنهجية لأي تعديل يذكر لنظام الحمايات والمخالطات لم تقتصر على القوى المعروفة برفضها القاطع لأي تغيير حقيقي، بل شملت أيضا، ولو بصيغ مختلفة، حتى بريطانيا العظمى. وقد عمل الإنجليز بالفعل على مقايضة دعمهم لتعميم الضرائب بالتزام السلطان بفتح مفاوضات حول معاهدة تجارية جديدة، وهي المعاهدة التي كان المولى الحسن يخشى السلبيات الجمة المتوقع تفاحشها نتيجة ارتفاع المبادلات البحرية وما يواكبها حتما في مجالي السمسرة والمخالطة. إلا أن الإنجليز تجاهلوا هذه الاحتمالات والتخوفات وضموا صوتهم لصوت الفرنسيين لانتقاد تأويل السلطان لما اتفق عليه، معتبرين أنه استغل الاتفاق لسن ضريبة جديدة ثقيلة ومجحفة قالوا عنها أنها "باهظة ومبالغ فيها".

ولتبرير مواقفهم، في وقت كان المخزن يطالبهم أيضا بالموافقة على إخضاع رعاياهم ومحمييهم للمكوس، حاول المفوضون المتشددون توظيف شكاوى قناصلهم ورعاياهم، خصوصا وأنه أصبح في إمكانهم امتلاك الأراضي على وجه قانوني، والتدخل مباشرة في الإنتاج دون اللجوء إلى وساطة الأهالي. فضاعفوا احتجاجاتهم وشنوا حملات واسعة لتشويه مقاصد مشروع تعميم الضرائب ونسفه، ووصلت بهم المبالغة والمزايدات إلى حد اتهام المخزن بالسعي لقلب الوضع الجبائي وتفضيل رعاياه والتخفيف من ثقل أعبائهم الضريبية على حساب الأجانب والمحميين.

وردا على هذه الاحتجاجات والادعاءات، حاول السلطان تفنيد الذرائع التعجيزية التي كانت المفوضيات، في نظره، تخترعها للتملص من المصادقة النهائية على ما التزمت به، وللطعن فيه حتى قبل الشروع في تطبيقه. فبعد مطالبتها بإمداده بنسخة "من شكايات خلائفها (القناصل) ورعاياها، ليعلم المشكو به

ويقع الكلام معه ويبحث في الشكوى"، أوضح المولى الحسن أنه لازال لم يصدر بعد أوامره بشأن تطبيق "القانون" المتفق عليه. إلا أنه انتهز الفرصة لتأكيد سيادته وتشبثه بمبدأ ملاءمة القانون المذكور للشريعة الإسلامية ولأعراف البلاد، طبقا لما هو جار به العمل "في بلادات الإسلام غير المغرب". وذكر بهذا الصدد، أن المفوضين وافقوا في اجتماعاتهم مع نائبه بطنجة على "مساواة رعيت(ه) لرعيتهم في العشر على مقتضى شرع البلد وعوائدها"، مضيفا "ويا ليت أهل حماياتهم يذعنون للشرع لأن الإذعان له واجب عليهم لكونه من أمور دينهم".

وفيما يخص هؤلاء بالذات أوضح السلطان أنه أبقى الأمور على ما كانت عليه من ذي قبل "حيث لم يتقدم (إصدار أوامر بشأنهم) في انتظار موافقة المفوضيات على مسألة المكس.. فالعمال لا يقدرون على الإقدام على أمر فيهم وإنما يتبعون القاعدة المعلومة من المسالكة مع من كان يتسالك معهم عن طيب نفس وعدم تكليف شيء على من عادته التعصب والإباية". واستخلص السلطان "أن هذه حجة على أنهم لازالوا لم يتساووا مع رعيت(هـ) فيما تعطيه من الواجب الشرعي فضلا عن أن يعطوا أكثر منها". و لكي تكون الأمور واضحة ويدرك المفوضون أنه يدرك تمام الإدراك حقيقة مناوراتهم، أكد ل برگـاش أنه يشاطره الرأي فيما يخص تزكيتهم بدون تحفظ لما ورد في شكاوى رعيتهم "الساعين في الخوض والتعكيس في الأمور" حيث "يقبلونها (ويستعملونه) في كلام فيه تخليط... (إذ) يريدون عدم المساواة مع الرعايا (المغاربة) في الإيالة (المغربية)".

وبناءا على ما قدمه من أجوبة وحجج، اعتبر السلطان أنه فند ما أدلى به السفراء، ولاسيما زميلهم الإنجليزي، فأكد لنائبه أنه "لم يبق لهم (والحالة هذه) ما يقولون فيه (أي الضابط) إلا إذا أرادوا تتبع الشهوات والأغراض لفتح باب الطمع"، وأضاف، وذلك هو الأهم على اعتبار جرأة ومخاطر مثل هذا التصعيد: "وإن قبلوا إعطاء رعاياهم وأهل حمايتهم واجب الزراعة والفلاحة الذي تعطيه رعيتنا فذاك وإلا فلا نقبل زراعتهم وفلاحتهم بإيالتنا".

وباتخاذه لموقف يبدو وكأنه لا يقل تشددا عن موقف المفوضيات الأجانب، بدا المولى الحسن وكأنه يسير على نهج أسلافه الذين كانوا يحاولون إخضاع الأوروبيين لمقتضيات الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات وفرض امتثال اليهود الأجانب، وخصوصا منهم من كان قادما من الجزائر(بعد 1830) لما نص عليه عهد الذمة. فلقد أكد المولى عبد الرحمان، مثلا، بهذا الشأن "ومن (من الأجانب) لم يرد (قبول هذه الشروط) فليبق بأرضه، فلا حاجة لنا بتجارته على وجه يخالف شرعنا العزيز...".

إلا أن ميزان القوة كان لا يسمح بفرض هذه التهديدات على أرض الواقع،

خصوصا وأن إجماع كل الدول الأوروبية حول ضرورة تعليق سريان مقتضيات الشريعة الإسلامية وأعراف البلاد فيما يخص رعاياهم ومحمييهم والمغاربة المجنسين بجنسياتهم كان يضع السلطان في وضعية حرجة لا تترك له عموما سوى هامشا ضيقا للتحرك. لذلك، عجز المولى عبد الرحمان على الصمود في وجه الأوروبيين إلى درجة أنه صادق على إحدى أخطر المعاهدات الموقعة معهم (1856). ولم يسع المولى الحسن سوى التراجع هو الآخر، في نهاية المطاف، أمام الضغوط وعدم تطبيق ضابط 1881 كما كان يود تطبيقه، لاسيما وأنه انشغل بمناورات الإسبان في جنوب البلاد وبتواطؤ قوى جهوية معهم خذمة لطموحات الانفصالية، وذلك ما فرض على المولى الحسن الاستعداد لحركة كبرى لسوس الأقصى، وهي الحركة التي قادها فعلا سنة 1882[8].

وحيث اقتنع الأجانب والمحميون أن الوضع سوف لن يتغير، واصل المتطلعون للاحتماء مساعيهم لاقتناء بطاقات السمسرة والمخالطة. وكالعادة، صار بعض المتطلعين لوضع من شأنه تسهيل تملصهم من أداء الضرائب يدعي مسبقا انه حصل عليه ويستعمل كدبه لمنع الأمناء من تقويم محاصيله وماشيته. ويمثل ما جرى بإحدى فرق قبيلة دكالة نموذجا لتصلب المواقف الرافضة لأي إصلاح. وفي رسالة موجهة بهذا الشأن إلى بركّــاش، استنكر السلطان "الخرق الفظيع الواقع على الولاة من رعية (الأجناس) وأهل حمايتهم بإدعائهم سمسرة أو مخالطة كل من ترتب عليه حق أو استوجب التأديب، فقد كادت أن تتعطل أحكامهم بسبب ذلك"، مؤكدا على ضرورة معالجة "هذا الداء العضال بدواء نافع يحسم مادته". وعن الحادث في حد ذاته جاء في الرسالة المذكورة:

«فقد أخبر خدامنا أمناء أولاد عمرو من دكالة أن السبعة والعشرين (27) من إخوانهم... درسوا زروعهم قبل الخرص وامتنعوا من أداء الواجب عليهم... زاعمين أنهم في الحماية، فأصدرنا أمرنا الشريف لهم ولعاملهم وقاضي قبيلتهم بأن يخاطبوهم بأداء ما وجب عليهم في الخرص وإن أدوا فذاك وإن امتنعوا من أدائه وزعموا أنهم في الحماية يطالبونهم بإحضار ورقتها ومن أحضر منهم ورقة حمايته وتضمنت أنه سمسار يأخذوا نسخة منها بالعدول ويوجهونها لحضرتنا... ويخلو سبيله، ومن أحضرها على أنه شريك يلزموه أداء ما وجب عليه في ذلك وإن امتنع يوجهونه لحضرتنا... فأجابوا بأنهم امتنعوا من أداء الواجب ومن الحضور لديهم ومن إحضار ورقات الحماية التي زعموها، عدى أحدهم، وهو مسعود بن الخايفة البيطي أحضر ورقة تضمنت... أنه حماية لدولة الفرنصيص بوظيفة بطنجة ولم يدر هت مرادهم بالوظيفة السمسرة أو كونه

---

[8] - أ. فومي، م.س.، اللوحة رقم 18

طباخا عندهم أو مخزنيا أو ترجمانا أو كاتباتها أو بوابا أو متعلما... ».

وكان الأمر لا يقتصر في بعض الأحيان على أفراد منعزلين أو شرذمة محدودة بل يشمل مجموعات ودواوير بكاملها، إذ كان جميع أفرادها يطمحون للحصول على الحماية بفضل تواطؤ الأجانب و"تفهم" القناصل. ففي ضواحي طنجة ومنطقة الغرب، على سبيل المثال، بسط عنوة مواطن فرنسي يدعى الكونت دو شفانياك (Comte de Chavagnac)، المعروف بصلته الوثيقة بشريف وزان، الحاج عبد السلام، حمايته على عشرات الأهالي صرح رسميا أنهم مخالطيه أو سماسرته أو مستخدمين لديه. وتعكس إحدى القوائم التي سلمها لمفوضية بلاده وصادقت عليها تضخم عدد "المتعلقين" به[9].

إسم المستفيد	نوعية الخدمات
أحمد بن إيشو	فراش
أحمد بن الطاهر	"
بوطالب بن محمد	خادم
علي بن محمد	خادم بالمطبخ
عبد الله بن محمد	حارس الروى
محمد بن مسعود	"
محمد أكزناي	بستاني
أحمد العمارتي	حارس
بوطاهر المارتي	"
الجلالي بن "اهر السمن	راعي
حمو ولد الشيخ	"
علي بو كدادي	سمسار
بن مرزوق	مخالط
التهامي بن الحاج	"
محمد بو كراية	"
محمد بن الحاج	"
أحمد بن عيسى	"
محمد الحاج	"
سلام بلحاج	"

بعض محميي الكونت دو شافانياك (1884)

[9]- و.و.خ.ف.، م.س.، 49 ، طنجة 18 نونبر 1884، من شافانياك إلى السفير فيرو: " ليست لي في واقع الأمر مخالطة مع الأنفار الستة المذكورين في نهاية القائمة حيث أن هؤلاء الأشخاص هم من (أتباع) سيدي محمد، ابن شريف وزان، الذي طلب مني تسجيلهم باسمي... إن المائتين أغنام ومعز (200) والأربعين بقرة (40) والثمانية فرس (8) الموجودة بين أيديهم ليست لي وإنما لابن الشريف".

ولم يكتف الكونت المذكور باتخاذ عدد لا يحصى من السماسرة والمخالطين مصرحا أنهم مكلفين بأعماله وفي خدمته، بل خول لنفسه حق إضافة أسماء مستخدمي أصدقائه وإدماجها ضمن لوائحه. وقد "تبرع" بهدية من هذا القبيل على أحد أبناء عبد السلام الوزاني، يدعى محمد، وإن كان هو أيضا محمي فرنسي مثل والده رغم ما نصت عليه شروط معاهدة مدريد فيما يخص الطابع غير الوراثي للحماية. وبمثل هذه الوسائل وغيرها أمكن لمحمد الوزاني المذكور مكافأة بعض أتباعه والتباهي بقدرته على توفير الحماية الفرنسية لكل من انحاش له وعلى زجر كل من تجرأ على رفض الانحناء أمامه أو انتقاده. وقد ورد في مذكرة خاصة به موجهة باسم السلطان إلى هاي ليرفعها إلى حكومته أن "من جملة ما وقع في هذه الأيام من الضرر الواقع في...الحماية، هو أن كل من في طبعه الفساد من قبائل الغرب وبني حسن والحيالة، يمشي لعند السيد محمد (بن عبد السلام) و يقبلهم، ويقول لهم كل من أراد يكون عندي فيأتي بالسلاح، وصاروا يشترون الخيل والمكاحل. وهذا الفعل لا شك ينشأ عنه فساد كبير، ولا يبقى أمان على متاع التجار الذين يسافرون به نوابهم لأسواق القبائل، ويقع الخوف في الطرقات، و يفسد العمل للمخزن وللتجارة"[10].

ولإبرراز طبيعة الرجل وبطشه، أضافت المذكرة أن ولد الشريف الوزاني، "الصادر منه خرق كبير فسد به ضابط المخزن"، اعتقل رجلا يدعى الحاج محمد الجرموني، ويقوم مقام وكيل حاكم وزان، عبد الجبار، قال عنه انه "تكلم في جانبه وجانب أبيه بكلام قبيح..."، ولمعاقبته "صار يضربه الضرب القوي ويصب الماء الغليان على رأسه حتى أهلكه". ولما توفي الرجل جراء تعذيبه، ادعى جلاده أن الحاكم هو الذي سقاه السم؛ وهو الطرح الذي روجت له المفوضية الفرنسية، وهو ما نفاه السلطان إذ قال "أن التحقيق الذي لا شك فيه (أتبث) انه (أي الحاج الجرموني) مات بسبب العذاب الذي عذبه سيدي محمد"[11].

وبناءا على تتبعه لتزايد عدد المخالطين واستفحال ظاهرة تفويت الأراضي الفلاحية بواسطتهم وبأساليب أخرى لفائدة الأوروبيين، أكد ج.د. هاي في تقرير لحكومته بتاريخ 13 يونيو 1883 "ان الوضع السائد حاليا في مجال الحماية يتيح للفلاحين العاملين لصالح أصحاب الأراضي الأوروبيين فرصة الحصول على بطاقات المخالطة، أو على الأقل الإفلات الفعلي من مراقبة السلطات المغربية، متسببين بذلك في تفاقم المنازعات

---

[10] - مذكرة من محمد الطريس إلى ج.د. هاي، 14 جمادى الثانية 11/1301 ابريل 1884، أوردها خالد بن الصغير، المغرب في الأرشيف البريطاني، مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن 1846-1886، الطبعة الثانية، دار أبي رقراق، الرباط 2009، ص 535.

[11] - م.ن.

والدعاوى...؛ إنه لمن شأن وضع مثل هذا دفع الحكومة (المغربية) صوب الانهيار، خصوصا وأن اضمحلالها وصل إلى آخر حده"[12].

وشكل "تفويت الأملاك والبلادات والرباع بالبيع للأجانب من غير موجب بسبب تساهل العدول في الشهادة في ذلك"، أحد ابرز انشغالات السلطان على اعتبار خطورة انعكاسات تلك الظاهرة على الدولة وعلى أهالي المناطق التي كان الأوروبيون والمحميون القاطنين بالمدن يستولون على أراضيها، حيث أنهم كانوا، وعلى حد ما أكده المولى الحسن وهو يخاطب أحد عمال الشياظمة، "لا يحملون (مع القبائل) كلفة (على الأراضي المفوتة لهم) وترجع كلفتها على باقي تلك القبائل يؤدي إلى عدم استيطانهم وإلى جلائهم عن أوطانهم وضياع بيت المال في خراج ذلك"[13].

ولاحظ النائب بركاش من جهته، بصفته المخاطب الأول والمباشر للمفوضين والمتتبع لكل ما يقوم به رعاياهم، أن "خرق (التفويت) اتسع في المدينة فضلا عن البادية... وأن عمال البادية يشتكون من عدول (المراسي) بكونهم يعمرون ذمم أناس من القبائل".

إن إشارات مثل هذه وما كان يقال حول وثيرة وحجم "تفويت البلدات" لدليل آخر على دور "تعمير الذمم" في تسلط الأجانب على الأراضي الفلاحية إثر عجز غرمائهم على تسديد ديونهم تجاههم أو بتواطؤ مقصود بين البائع والمشتري؛ وإنها لتعكس أيضا تلاشي مؤسسات الدولة بسبب تفشي الرشوة واكتساحها لقطاع حيوي، ألا وهو قطاع تسجيل المعاملات والعقود. فالعدوى لم تعد تطال عدول البوادي وحدهم، بل اكتست قوة التيار الجارف وأصبحت متفشية وعادية حتى بين عدول الحواضر، وذلك رغم تواجد قضاة بجوارهم يفترض أنهم يراقبون صحة ما هم مطالبون بالمصادقة عليه من رسوم وعقود. وقد أكد المولى الحسن بهذا الصدد أن "من تشكى به عمال البادية من عدول الثغر (سلا) فلا يستغرب من هؤلاء العدول وكم لهم من نظير وهم مفتاح الفساد والواقع في المعاملات ولولاهم ما وجدت العامة وغيرها سبيلا لارتكاب ذلك"[14].

ج – الترتيب الحسني، 1884

أمام تعذر تطبيق قانون 1881 وخطر استمرار انحلال عرى الأحكام، لاسيما في سياق عام امتاز، من جهة، بإنهاك البلاد وخرابها جراء تعرضها لست سنوات متتالية من

---

[12] - F.O., 99, 256, « Protection is in the increase and the state of things is daily becoming worse and worse… We are living in this country, as it were, on the crater of a Volcano ».

[13] - من السلطان إلى القائد سعيد بن العياشي الشياظمي، 6 جمادى الأولى 1300 /15 مارس 1883، انظر محمد أمين البزاز، **تاريخ الأوبئة**...، ص. 303.

[14] - خ.م.ر.، كناش 353، من المولى الحسن إلى العربي بريشة، 13 شعبان 1300 / 1883.

قلة الأمطار والمجاعة والأوبئة، ومن جهة ثانية، بانعكاسات ظرفية ما بعد احتلال الفرنسيين لتونس (1881)، وإقدامهم على بسط حمايتهم على شريف وزان (1884) وعدم إخفائهم لنية "تونسة" المغرب وإخضاعه لسيطرتهم، حاول المولى الحسن مجددا إيجاد حلول جذرية لمعضلة الضرائب، خصوصا وأن مواصلة الإصلاحات العسكرية التي بادر بها، وضرورة تمويل نفقات أخرى كانت تحتم عليه تحسين مداخيل خزينته. وبالرغم من أهمية الموارد الجمركية، إذ أن مستواها كان مواز نظريا لمستوى الرواج التجاري البحري، فإنه لم يكن في استطاعته التعويل سوى على ثلث مداخيل المراسي، حيث أن الثلثين الآخرين كانا يدفعان لتسديد ما تبقى من الغرامة الحربية الإسبانية والقرض الإنجليزي. لذلك احتفظت الضرائب الفلاحية بأولويتها وأهميتها الحيوية بالنسبة لخزينة الدولة، وهي أولوية تعكس بطبيعة الحال مركزية النشاط الفلاحي في اقتصاد البلاد وحياة أهلها. وقال السلطان بهذا الصدد:

"فغير خاف أن الإيالة المغربية ليست كغيرها من الإيالات في المتاجر وضروب الصناعات وموارد الانتفاعات وأن قوام أمور أهلها وحصول معاشهم ودوام نفعهم وعمارتهم وانعاشهم إنما هو بالحرث واكتساب الماشية ولا حرفة لهم مضاهية لهما في النفع وتوازيهما خصوصا أهل البادية إذ لا منفعة لهم في غير الزرع والضرع وأصل ذلك كله ومنشأة الأرض ومرجعه إليها وعلى ذلك يعطون لبيت المال المشروع الواجب وهذا الواجب هو معظم جباياته و مدخولاته"[15].

ومن هذه المنطلقات، وبعد استخلاصه الدرس من مواقف المفوضيات ومماطلتها، حاول السلطان التحرك من جديد لتأكيد استقلال وسيادة الدولة المغربية. فبادر ثانية بإصلاح جبائي–إداري توخى منه الشمولية ونسف مبررات الأوروبيين القائمة على شطط وتجاوزات العمال في المجال الضرائبي وتسلطهم على ممتلكات الغير.

انبنى الإصلاح الجديد على مبادئ أساسية، منها بالخصوص مبدأ التعميم وعدم قبول أي استثناء، بما في ذلك الاستثناءات التقليدية والعريقة لفائدة الشرفاء والزوايا؛ كما أنه أقام "ضابط" هذا الإصلاح على مبدأ التقويم المسبق للمحاصيل الزراعية، ولزيادة أو نقصان عدد رؤوس الماشية، وذلك تفاديا للممارسات السائدة من ذي قبل والقاضية بإخضاع القبائل لضرائب مفروضة عليها بالجملة وبدون تمييز. ولاجتناب مفاجآت وسلبيات المبادرات الكبرى والطموحة المطبقة دفعة واحدة، روعي في الإصلاح الجديد مبدأ التطبيق التدريجي، والبداية بمناطق "نمونجية" لتجريبه فيها وتقويمه إن كان يحتاج

---

[15]- من السلطان إلى القائد سعيد ين العياشي الشياظمي، 6 جمادى الأولى 15/1300 مارس 1883، انظر محمد أمين البزاز، **تاريخ الأوبئة**...، م.س.، ص. 303.

إلى تقويم قبل تعميمه على جهات البلاد الأخرى[16].

وقد تم إسناد مسؤولية إعداد هذا الإصلاح والإشراف عليه لأمين الأمناء، محمد التازي، ولمحمد الجباص، وهو من الطلبة المهندسين الذين تكونوا بإنجلترا، وتأثروا بما تلقوه هناك خلال تدريبهم وبالنمط البريطاني. وقد امتاز ما سمي في ما بعد ب"الترتيب الحسني"، وهو الترتيب القاضي بفرض الضرائب على الأجانب والمحميين والمخالطين وجميع الرعايا بدون استثناء، بحداثة مقاربته وعقلانيته وقدر كبير من الجرأة. فعلاوة على مبدأ التعميم في بلد ترسخ فيه الإعفاء الجبائي لفائدة قوى اجتماعية-دينية متعددة، وتشكلت فيه عبر العصور ما يجوز نعته ب"الإقطاعات"، تجلى التجديد في تجريد العمال من قسط وافر من صلاحياتهم الجبائية، وهي صلاحيات أسندت إلى أمناء حددت لهم رواتب وكان عليهم أن يعملوا بجانب "عرفاء" (أي فلاحون دوى الخبرة) وشيوخ جدد عينوا من بين أعضاء القبائل. وقد أشعر الأمناء الجدد أن مسؤولية الخرص والاستخلاص الفعلي للضرائب تقع كاملة على عاتقهم وأن "الدرك" عليهم في حالة إخلالهم بها. وأكد السلطان لهم أن ترقيتهم فيها تعظيم وتكليف، حيث قال لأحدهم: "إنك الآن من جملة من كان أعلى منك مرتبة وأعظم تقديرا كالعمال"[17].

القبيلة	عدد الأمناء	عدد الشيوخ
بني حسن	42	26
الخلط	7	5
سفيان	9	7
بني مالك	14	9
الشاوية	42	26
دكالة	33	19

نمودج "لتأطير" الجبائي الجديد

وكان يتوخى من الخرص إحصاء وتقويم كل ما يجب إخضاعه للضرائب قبل توزيعها على الأفراد توزيعا طبقا لما لدى كل واحد من الأملاك والدخل ولتنامي أو تقلص موارده. ونصت التعليمات الصادرة بهذا الشأن على "أن يعلم

[16]- نعيمة هراج التزاني، **الأمناء في عهد مولاي الحسن (1290-1873/1311-1894)**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط،1979، ص. 149- 194.

[17] - م.ن.، ص. 155.

الأمناء بالزائد والناقص في دواوير الفرقة (المسندة لهم)...ودواوير زواياها من عدد النفوس، وما هو في ملكهم الآن وما يمتلك بعد من الأملاك، وما يزرع في البلادات من عدد الأمداد المحققة المكيال عندهم، وحدائق الغرس، وما لهم من الماشية والإبل والخيل والحمير والبغال عند انسلاخ كل شهر ليعلم ما زاد وما نقص على التفصيل ويناط الحكم بالكبير والقليل".

إلا أن طابع الترتيب الجذري وعقلانيته، وكل ما كان من شأنه أن يوفر له نظريا حظوظا وافرة للنجاح ويحسن مداخيل الدولة ويخفف من حدة الاضطرابات المترتبة عن الحيف الضريبي، كل ذلك لم يرض القوى الاقتصادية- الاجتماعية والدينية المستفيدة من الوضع القائم، والمتشبثة باستمراره وعدم المس بامتيازاتها. وقد ساعدتها على التمسك بمواقفها وإفشال الإصلاح في نهاية الأمر مجموعة من العوامل الأساسية، ومن ضمنها محدودية إمكانات الدولة التقنية والبشرية، والتصدع الذي ظهر داخل الجهاز المخزني ذاته حيث لم يكن لعدد كبير من العمال والقواد وحتى الوزراء أي استعداد للمساهمة في القفزة النوعية التي كان السلطان يود تحقيقها. وقد صب كل ذلك في اتجاه معاكسة الترتيب من الداخل والتقليل من حظوظ نجاحه. ونظرا لدرجة ضعفه واستحالة تجميع ما تبقى من قواه لتكسير المعارضة الداخلية، وتحمل عواقب إثارة المزيد من القلاقل في الوقت بالذات الذي أصبح فيه الخطر الأجنبي ملموسا أكثر من ذي قبل، صعب على السلطان التشبث بالمخطط الأصلي وبالصرامة، وروح المسؤولية، والنزاهة التي كان من ينتظر من الإصلاح أن يساهم في بثها في دواليب الدولة.

وتعكس الاسترعاءات الصادرة من الأوساط التي اعتادت الانتفاع بوضع استثنائي ومتميز مدى تمسكها بهذا الوضع ومعارضتها الفعلية لأي تغيير من شأنه إنهاء "تميزها" وفرض تسويتها مع عامة الناس. وكأن السلطان يرد على هذه المساعي بالرفض، ولا يقبل أي استثناء ملحا على مبدأ التعميم ومؤكدا فيما يخص، مثلا، مطالب الزوايا المتشبثة بامتيازاتها وبالظهائر المعترفة لها بوظائفها التقليدية ومكانتها المتميزة، أن "العمل مع أهل الزوايا (في الخرص وأداء الضرائب) كالعمل مع سائر القبيلة لمساواتهم معهم في حكم الترتيب"، مضيفا أنه يجب أيضا إحصاء محاصيل ومواشي الشرفاء الممتنعين من الخرص وإلزامهم الامتثال "ولو كرها حتى يكونوا كغيرهم في الترتيب من غير فرق... لتحصل النتيجة التي هي الرفق بالرعية"[18].

---

[18]- "أمناء إيالة ابن العياشي و الأشياخ معهم، فقد وصل جوابكم بامتناع أهل عزيب الشريف محمد ابن الحبيب العلوي... فلتزموهم ولو كرها حتى يكونوا كغيرهم في الترتيب من غير فرق كما هو المقصود لتحصل النتيجة التي هي الرفق بالرعية"؛ ن.التوزاني، م.س.، ص: 314.

وأما الجهاز المخزني، وهو نظريا أداة تنفيذ حيوية في هذا المضمار يستحيل المضي قدما في تطبيق الترتيب دون تعبئته تعبئة تامة وإرادية، فقد تحركت نسبة لا يستهان بها من العمال والقواد والأمناء والشيوخ والقضاة، وحتى أقاربهم، وكأنهم في صف واحد مع زعماء الزوايا والشرفاء، رافضين أي تغيير. فاضطر السلطان للتأكيد لهم جميعا وبكثير من الإلحاح أن كل الامتيازات السابقة ألغيت وأنه يتحتم على كل العمال والقضاة وأقاربهم الممتنعين "من إحصاء متاعهم" الرضوخ لمقتضيات ضابط الترتيب، "لأنه لم يبق فرقا بين المسلمين" لا على مستوى الخرص وتقويم ما يجب دفعه ولا على مستوى الأداء الفعلي للضرائب[19].

ولم يطرح بعض الولاة مشاكل جمة بفعل انضمامهم الفعلي، وإن بأشكال ملتوية، لموجة الرفض وما يشبه العصيان غير المصرح به، بل تصرفوا مع الرعايا وكأن الترتيب لا وجود له ومضوا قدما في ممارساتهم وتجاوزاتهم المألوفة. ولإشباع نهمهم، أبعدوا الأمناء والعدول والشيوخ والعرفاء وانفردوا كالعادة بجباية الضرائب، ولم يلتفتوا لاحتجاجات من كانوا مكلفين باستخلاصها. في حين أن التعليمات الصادرة لهم حددت الصلاحيات وأوضحت أنه يجب عليهم "ألا (يجعلوا) خيطا في إبرة إلا بمحضر الأمناء والأشياخ المعينين... لكون تكليف (العمال) منوطا في الاجتماع لا على الإنفراد... ومن رام غير ذلك رد عليه".

ويتجلى مدى تعنت بعضهم وتماديهم في التعدي والبطش وتجاهل "الرفق بالرعية"، في تصرفات أحد العمال، وهو محمد بن العربي الحميدي، الذي وصل به جبروته إلى حد "إلزام الناس بكبش عن كل قطعة للسلام عليه". وذلك ما حث بعض أفراد القبيلة على الرحيل والاستقرار بمناطق أخرى.

والجدير أن ظاهرة الرحيل هذه، أو الفرار، انتعشت بالنسبة للبعض بسبب تفاقم الشطط والابتزاز، وبالنسبة للبعض الآخر بسبب تخوفهم من الخرص، واحتمال إرغامهم على أداء مبالغ تفوق ما اعتادوا دفعه. وفي ظل هذه الظروف الحالكة كان طبيعيا أن يتفاقم نوع آخر من "الفرار" أمام الضرائب، ألا وهو الفرار المتمثل في اللجوء إلى الحمايات الأجنبية. ولم يقتصر هذا النهج على فلاحين ومربي ماشية أزعجهم الترتيب، بل شمل حتى بعض العناصر المخزنية، ومنها

---

[19]- خ.م.ر.، إشارات متعددة بهذا الشأن في الكنانيش رقم 123، 360، 370؛ ن. التوزاني، م.س.، ص. 313، رسالة السلطان إلى أمناء الخلط "وصل كتابكم بوقوفكم مع الموجهين من قبلنا لإحصاء القبيلة، حتى قضوا الغرض... وأن العامل... وأقاربه و القاضي... امتنعوا من إحصاء متاعهم... وأما امتناع من ذكرتم من إحصاء متاعهم فلتحصوه و لا بد لأنا لم نبق فرقا بين المسلمين في ذلك على مقتضى ضوابط الترتيب...".

شيوخ أمثال شيخ من قبيلة الخلط قال عنه السلطان في رسالة موجهة ل بركاش أنه "منع الأمناء والأشياخ المكلفين بالترتيب السعيد... من تقييد ماله ومال إخوانه الذين بدواره وعددهم زاعما أنه في الحماية"[20].

وأيا كانت صيغة هذه المساعي وأشكال التعبير عنها، فإن ما أقدم عليه هذا الشيخ، وما قام به، بصفة أعم، زعماء الزوايا والشرفاء للمطالبة بإلغاء الضابط القاضي بإخضاعهم لمبدأ التعميم، إضافة إلى الرفض الفعلي الذي واجه به بعض العمال والقواد والأمناء عند محاولة تقويم محاصيلهم وماشيتهم، ليعكس في واقع الأمر بروز ما يمكن نعته بـــ "جبهة رفض داخلية"، وهي جبهة عبأت كل طاقاتها لتفادي أدنى مس بمصالحها وإجهاض الترتيب بصفته إصلاح جدري لا يراعي "مكتسباتها" ويسويها مع غيرها من الرعية، في حين أنها لا تعترف بهذه المساواة.

وبذلك تقاطع رفض هذه الفئات الوازنة وتجندها لإفشال الترتيب مع رفض الأجانب والمحميين لهذا الإصلاح وتسارع عناصر جديدة، رافضة هي الأخرى للترتيب، للحصول على بطاقات السمسرة أو المخالطة. ونظرا لكل هذه العوامل وللتناقضات الداخلية الجوهرية التي كان يعاني منها الجهاز المخزني بسبب موقف القواد والعمال وما أخترعوه من عراقيل، لم تجتمع الشروط اللازمة لضمان حظوظ أوفر للترتيب، فتخلى السلطان عن فكرة تطبيقه تطبيقا صارما وعن مشروع تعميمه، وانكب بالدرجة الأولى على الاستعدادات اللازمة قبل انطلاق حركة كبرى ثانية بقيادته صوب سوس الأقصى، لتأكيد سيادته على تلك المناطق ومواجهة المناورات الإسبانية هناك وتحركات قوى جهوية انفصالية.

وتكمن مفارقة إضافية أخرى في الانعكاسات السلبية التي خلفها حتى الإجراء القاضي بإسقاط ضريبة طال ما تشكى الناس منها ومن الحيف اللاحق لهم جراء إفلات الأجانب والمحميين من أدائها. ويتعلق الأمر بالمكس المؤدى في أبواب المدن وظهر إجماع لدى عامة الرعية حول ضرورة إلغائه. إلا أن حذفه الفعلي لم يساعد على "تمرير" الترتيب وخلق استحسان أو قابلية أقوى تجاهه، وذلك على خلاف ما كان يمكن أن يرجى من مبادرة توخت تخفيف الأعباء الجبائية. وما ورد

---

[20] ـ خ.م.ر.، كناش 360، 4 ربيع الأول 20/1302 دجنبر1884. انظر أيضا ن. التزاني، م.س.، ص.163: رسالة السلطان إلى شيخ إيالة الحميدي، 28ربيع الثاني 14/1302 فراير 1885: "فقد أخبر الأمين معك بأن العامل المذكور (محمد بن العربي الحميدي) رجع إلى حالة قبل من التعدي، وصار يلزم الناس بكبش...، واهتم بعض أفراد القبيلة بالرحيل من اجل ذلك، وعليه فما لك لا تعلم شريف جانبنا بذلك مع أن العلم به لا يغرب عنك فتنبه فإن الكلام فيه من شروط نصبك وإلا فعهدة عليك".

في الرسالة التالية، الصادرة من السلطان والموجهة لأحد العمال، لخير دليل على مثل هذه الانعكاسات السلبية وغير المرتقبة:

«فقد أخبرنا أمناء إيالتك أن القبيلة لما سمعوا بإزالة العطاء في الأبواب انحلوا فيما يجب عليهم وأفضى بهم الانحلال إلى الامتناع منه، وأن رجلا إسمه السهاي بن ادريس اليعيشي دخل الحماية وأراد أن يجر إليها معه رجلين من إخوانه وهما المقدم ابن الحارثي ومحمد بن الجيلالي وهما من الخائضين في القبيلة بالفتن والهرج، فالممتنعون من إعطاء ما وجب عليهم فنامرك باستخراجه منهم إن صح تمنعهم وأما خوض المذكورين فلتكفهم عنه على أن الحمية لها قوانين وشروط وليس لكل متلبس بها أن يعمل ما يشاء... »[21].

2 – انهيار مداخيل المكوس

أ- ما بعد "حرب تطوان" : الإعانة أوالمكس؟

لمواجهة الاستنزاف الذي تعرض له بيت المال جراء الغرامة الاسبانية وتكاليف المجهود الحربي (1859-1860)، عمد السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمن إلى الحل المتمثل في إعادة فرض الضرائب المؤداة في الأسواق وأبواب المدن. ولإضفاء طابع المشروعية على مبادرته واجتناب المزيد من الاضطرابات، استفتى العلماء وأطلعهم على التناقضات التي كان عليه إيجاد مخرج لها، ومما جاء في رسالتهم :

« فما تقولون في المال الواقع عليه الصلح، هل يفرض على الرعية حاضرها وباديها أم لا، فإن قلتم يفرضه فما يفعل مع القبائل التي كلها أوجلها متعاص عن أداء ما هو أهون هذا العدد الكبير الذي تنفر الطباع من سماعه، فإن قلتم بقتالهم، قلنا لابد من إعمال حركات لذلك وجمع الحبيس، مع القطع بأن الغرض لا يقضي فيهم لانتشار الفساد فيهم لكونه غير مخصوص بقبيلة دون أخرى... وإن قلتم بعدم فرضه، قلنا لا نجد ما نعطيه للكافر وينحل حينئذ نظام الصلح المعقود معه وينحل أمر الجيش أيضا مع عدم القيام بلوازمه من مؤونة ورلتب، وتترتب عن ذلك مفاسد عظيمة لا يبقى دين معها ولا مال ولا عرض، فإن قلتم لابد من التحقق من فراغ بيت المال...قلنا ها أمناؤكم بأمره... وإن قلتم لا تقبض الإعانة إلا بعد قبض ما نمم التجار، قلت، غاية ما عندهم نحو السبعمائة ألف مثقال وهي بالنسبة للملايين التي تطلب الكافر دمره الله... »[22].

وقد خلفت هذه الاستشارة ردود فعل وأجوبة متباينة غاية التباين، إذ عبر

---

[21]- م.ن.، كناش 370 ، السلطان إلى القائد سعيد بن العروسي، 15 ربيع الثاني 1303 / 21 يناير 1886.

[22] - م. داود، م.س.، ج. 3، ص. 99-100

بعض العلماء عن تحفظات شديدة وتجاوز مسألة الإعانة في حد ذاتها لإثارة شروط الصلح التي أملتها اسبانيا وما ينطوي عليه، في نظرهم، من مفاسد ومخاطر. وذهب أحد الفقهاء "الرافضين" إلى حد الدعوة إلى الأخذ بفكرة وضرورة استئناف الحرب إن اقتضى الحال لأن تحرير تطوان طبقا لشروط الإسبان منهك بشكل لا يطاق. وطرح هذا الفقيه صراحة السؤال التالي:

«أي مصلحة في إنقاذ ثغر بهلاك قطر؟». ولكي لا يبقي كلامه حول مفاسد الصلح مع الكفار مجرد فرضية نظرية، استدل بما شهدته الجزائر وتحديدا بتجربة الأمير عبد القادر، وكيف استغل الفرنسيون الصلح المبرم معه لاستكمال استعداداتهم العسكرية وتعزيز مواقعهم ثم، في نهاية المطاف، القضاء عليه.

وخلافا لهذا العالم وأمثاله، فإن العلماء المؤيدين لوجهة نظر السلطان كانوا يضعون "طاعة الإمام" فوق كل اعتبار ويجتهدون لإيجاد الأدلة اللازمة لتبرير الضريبة التي كان يود إحداثها. ويقول أحدهم، وهو محمد المهدي بن طالب بن سودة، وفي إشارة واضحة للاضطرابات الداخلية وضرورة تأكيد الصلح مع الإسبانيين قبل التصدي لها وإخماد نارها:

«بالإمام تنكف الأيدي العادية تلصصا وتغلبا وقطعا للطرق، وبالسلطان تنفذ الأحكام، وتتقاضى الحقوق بين الأنام، ويقع الإنصاف من الظالم، وتقام شعائر الإسلام في العباد، من جمع وجماعة وأعياد، ويدوم اجتماع كلمة الإسلام، وينتظم شمل الأمة، وتبقي الأمور جارية مستقيمة والأرزاق ميسرة واسعة ويحفظ الدين والإبضاع... »[23].

ومن ضمن "فئة الدعم" هذه، هناك من قيد إحداث وجباية الإعانة بشروط واضحة تفاديا لتفاحش الظلم الجبائي، فألح على ضرورة تفادي إثقال كاهل الأهالي البسطاء والضعفاء وانتقد التجاوزات التي يرتكبها الجباة على حساب الرعية. ولم يفت أحد هؤلاء الفقهاء، وهو محمد المكناسي، التذكير، استنكار العلماء الشديد لمثل هذه التجاوزات في الماضي العريق، والاستدلال بما كتبه الحسن اليوسي في رسالته الشهيرة الموجهة للمولى إسماعيل، حيث قال صاحب "المحاضرات" من باب النصيحة:

«فليعلم سيدنا...أن المال الذي يجبى الرعية، قد أعده الله للمصالح التي ينتظم بها الدين وتصلح بها الدنيا... والرعية مثل المديان، والسلطان هو الوكيل... فلينظر سيدنا في جباة مملكته، فإنهم قد جروا الظلم على الرعية فأكلوا اللحم وشربوا الدم وامتشوا العظم ونفضوا

---

[23] - م. ن.، ص. 107-108.

المخ ولم يتركوا للناس دينا ولا دنيا، وأما الدنيا فقد أخذوها، وأما الدين فقد فتنوهم عنه، وهذا شئ شاهدناه لا ظنناه وان أرباب الحقوق قد ضاعوا ولا تصل إليهم حقوقهم فعلى السلطان أن يتفقد الجباة ويكف أيديهم عن الظلم... »[24].

ومجرد التذكير بكلام اليوسى كاف، في حد ذاته، لكشف أحد عيوب النظام الجبائي القائم في البلاد، وهي عيوب تفاحشت واتخذت طابعا بنيويا جراء انتشار ظاهرة الحمايات حيث أسفر تهرب المحميين والمخالطين من الضرائب إلى تزايد الضغط على غيرهم من الرعايا وتعرضهم بشكل أفظع لتجاوزات الولاة وظلمهم. وحتى عندما كان بعض القواد والعمال لا يبالغون فيما كانوا يختلسونه ويحتفظون به لأنفسهم من مداخيل الجبايات، فإن العبء كان يتحمله أساسا سواد الفلاحين والحرفيين والفئات الشعبية الأخرى.

وفور إحداث "الإعانة" والشروع في تطبيق المكس في أبواب المدن وفي الأسواق، ظهرت مساوئ فرض هذه الضريبة على الناس بدون تمييز، واتضحت أكثر فأكثر بعد أن لمست الرعية عجز المخزن على إرغام المحميين على الأداء.

ونتيجة لهذا العجز السافر، تكرست اللامساواة الجبائية وانمحت فكرة "الإعانة" بصفتها واجب يمليه الدين على كل مؤمن يود المشاركة بماله في "الجهاد" وتحرير ثغر من ثغور المسلمين احتله الكفار. وكان طبيعيا، والحالة هذه، أن يتلو سخط عارم الظلم السائد في مجال الضرائب وأن يتعمق هذا الشعور، لاسيما وأن بعض الفقهاء أدلوا بتحفظات، صريحة أو مغلفة، حول المكس وشروط تطبيقه، ومنها بصفة خاصة ضرورة الأخذ بقدرات الرعية على تحمله وأداءه؛ وهي شروط لم تأخذ في حقيقة الأمر بعين الاعتبار تحت ضغط حساسية الظرفية وحاجيات بيت المال الملحة.

ب ــ المكس، الحماية، الحيف

والواقع أن النفور من المكس، ولاسيما من كيفية استخلاصه وتحميل عبئه لعامة الرعية، تجاوز دائرة الفقهاء المتحفظين أشد التحفظ أو الرافضين رفضا قاطعا وباتا يشمل، علاوة بالطبع على المتضررين المباشرين، حتى بعض الموظفين والأعوان المخزنيين. حيث اشمئز بعضهم، على قلة عددهم، من مظاهر الحيف البين التي شاهدوها خلال مزاولته لمهامهم.

---

[24]- م.ن.، ص. 113-117.

وقد تجرأ أحدهم وعبر صراحة عن استنكاره لما كان يجري في أبواب المدن وفي الأسواق. وكان ذلك شأن أحد الأمناء (؟)، ويدعى محمد بن يحيا؛ فبعدما ثارت ثائرته وهو يعاين ما يقع بأبواب العرائش والقصر الكبير، راسل أمين الأمناء، الحاج محمد بن المدني بنيس، في أواخر 1863، وعرض عليه ما لاحظه وما خلفته تلك المعاينة في نفسه قبل أن يطلب منه إبلاغ ذلك لعلم السلطان وتقديم اقتراح له يقضي بإسقاط المكس في مدخل المدن. وجاء على وجه الخصوص، في رسالته:

«لا يخفى عليك أمر الأبواب هنا من الحماية والقرب للثغور، وغاظتنا النفس من جهة الإسلام فلسا واحدا يدخل ويخرج ولا يؤدي في الأبواب، والمسلم يؤدي شريفا أو مشرفا... والمسلم تراه حيث ينظر للذمي لا يؤدي فيغيظه الحال، ويدخل تحت الحماية، هذا التأليف واعدنا الله به بقوله تعالى "والمؤلفة قلوبهم" فانقلب الأمر للنصارى، وصاروا يؤلفون المسلمين ليدخلوا في الحماية... والآن انظر لهذه المصيبة... و(صار) اليهود والنصارى يضحكون علينا، وصرنا عندهم ملعبة ومضحكة... »[25].

وللحد من الإهانة اللاحقة للرعية جراء هذا الوضع واللامساواة الصارخة التي ينطوي عليها، اقترح صاحب الرسالة على أمين الأمناء إخبار السلطان بما يجري والعمل على إدخال تقويم وتصحيح يمكن أن يبدأ بإسقاط المكوس المفروضة في الأبواب، والاكتفاء بما يجبى في الأسواق. وطولب بنيس بإقناع السلطان حتى "يعطل الأبواب ويكتفي بالأسواق... لأجل الإسلام.. ولا حماية فيهم لأن السوق كل من باع يؤدي". وأكد الأمين المحتج والساخط أن اتخاذ إجراءات من هذا القبيل من شانه إنصاف الرعية، وحث الناس عن عدم الانسياق وراء من "(صاروا) في كل يوم يدخلون تحت الحماية". وأضاف "لابد من سيدنا أن يتكلم مع أجناس النصارى على دخول المسلمين في كل يوم (تحت حماية الأجناس)".

وقبل أن يستقر رأي المولى الحسن على الأخذ بهذه الفكرة سنة 1885، أي بعد مضي ما يناهز ربع قرن أو نيف على اقتراحها بمبادرة من أمين بسيط، لم يلق في حينه الاقتراح الداعي إلى حصر المكوس على الأسواق أذانا صاغية. وبسبب استمرار الأداء دون أي تغيير ودون أن يلتزم به المحميون والأجانب تفاقمت سلبيات هذه الضرائب. وقد زاد الطين بلة عدم جبايتها بشكل مباشر وبواسطة الأمناء وأعوانهم حيث اعتبرها المخزن، رغم حساسيتها البالغة، وكأنها مجرد "احتكار" يمكن التعامل معه وكأنه بضاعة أو منتوج قابل للاتجار. ومن هذا المنطلق ومراعاة

---

[25] - م.و.م.، 25 جمادى الثاني 7/1280دجنبر1863.

لحاجيات خزينة الدولة الملحة، أخضعت المكوس للمسطرة التقليدية الخاصة بـــ"الكنطردات". وطبقا لهذه المسطرة وضوابطها المعتادة أسند استغلالها عبر سمسرتها بالمزاد لخواص. وكان الفائزون يدفعون مسبقا لبيت المال المبلغ الذي وصل إليه المزاد ويتكلفون باستخلاص "الواجب في الأبواب والأسواق" بواسطة أعوانهم. وكان طبيعيا أن يتصرف هؤلاء الأعوان بصرامة مع الداخلين والخارجين من المدن ويرغمونهم على أداء المكس على كل ما كان بيدهم، ويبالغون في تقدير ما هو ملزم بالأداء وما هو معفى؛ وذلك لاسترداد ما أنفقه الفائز بالسمسرة، وتحقيق الأرباح التي كان يتوخى تحقيقها.

ونظرا للرغبة في استخلاص أقصى ما يمكن استخلاصه من المكس، فقد حاول المخزن خلال السنوات الأولى التي تلت إحداثه، فرض أداءه حتى على المحميين لأن امتناعهم من دفعه حد كثيرا من مستوى المداخيل المرتقبة من إقراره. وأوضح السلطان بهذا الصدد أن "من لا مروؤة له (صار) ينحرف عن العطاء وينسب ما عنده من الأحمال الخارج بها أو الداخل بها لتجار النصارى فرارا من العطاء... وصاروا يتدخلون معهم ويخلطون أحمالهم بأحمالهم. ولقد كانت مخالطتهم معهم تؤدي إلى تعطيل ما له بال من الداخل. وحتى الموازين التي في البلاد صاروا ينسبون لهم ما يزنونه فيها ليلا يكلفوا بإعطاء ما هو معلوم فيها".

اقترن تكاثر المشادات الكلامية والنزاعات بين المحميين والمكلفين بقبض "الواجب" بتصاعد تدخل القنصل و"تعرضهم" على الأداء. ولم تقصر من هذا "التعرض" المساعي المتكررة التي قام بها المخزن لدى الممثلين الأجانب لإقناعهم بضرورة إقرار "بالمساواة" بين سماسرتهم ورعايا السلطان. وبالفعل كان مطلب المخزن صعب المنال بحكم ميزان القوة ولأنه كان يفتقر لإجتهادات ولحجج قانونية من شأنها فسح المجال لتأويلات تصب في اتجاه ماكان يأمله المخزن. وهكذا، عندما طالب أمين الأمناء، الحاج ابن المدني بنيس، من بركَاش، بذل قصارى جهوده للحصول على "المساواة" المنشودة، أحرج النائب غاية الإحراج بحكم معرفة هذا الأخير معرفة دقيقة لفحوى المعاهدات، ولاسيما معاهدة 1856. لذلك أشار في رده على الوزير "انه لا يخفي ما هو مبسوط في الشروط من انه لا يلزمهم [أي الأجانب ووكلائهم المغاربة وسماسرتهم] أداء لا غرامة ولا مكس وهذه الشروط هي الحاجزة... في كل الأحكام [معهم] فلا يقبلون ما هو خارج عنهما بوجه ولا بحال". ونص فعلا البند الثالث من معاهدة 1856 على مايلي:

«لا يلزم مكس ولا غرامة ولا أعشار ولا ما يشبه ذلك من رعية سلطات اكرت برطن في شراء أنواع السلع الخارجة بأي وجه في جميع نواحي سلطات مراكش، اشتروا ذلك بأنفسهم أو نوابهم [...] وأنواع السلع المشتراة تحمل من كل موضع في المغرب ويسوق من كل مراسي الإيالة دون مكس ولا غرامة ولا أعشار ولا ما يشبه ذلك إلا الصاكة المذكورة في الشرط الرابع، ولا يلزم أداء ولا ما يشبه ذلك لحمل السلع ووسقها، ولا يمنع أحد من خدام رعية السلطان أو يثقف حمل السلع ووسقها... ».

وبتشبثهم الحرفي بما ورد في هذا البند وغيره، ساهم المفوضون الأجانب في احتدام الحيف المترتب عن المكس والأضرار التي كان يلحقها بالفئات الواسعة المرغمة على دفعه. وعلاوة على الانعكاسات السياسية الداخلية وسخط الرعايا على الوضع القائم (إلى حد الإقدام على انتفاضات)، لم يجن بيت المال فوائد تذكر من هذه الضريبة، وذلك بسبب مناعة المحميين؛ وهي مناعة لم يكتفوا باستعمالها لصالحهم ولصالح ذويهم وأصحابهم فحسب، بل استغلوها أيضا لتحقيق أرباح إضافية بالتواطؤ مع عناصر غير محمية كانت تتحايل معهم للإفلات من الأداء في أبواب المدن وفي الأسواق.

لقد تصاعدت أشكال التحايل والغش مباشرة بعد إحداث المكس، ونسفت بسرعة حسابات المخزن وما كان يترجاه من هذه المبادرة المكلفة سياسيا ودينيا لدعائمه ومشروعيته. وقد انتقد السلطان ما كان يجري وأكد صراحة بهذا الصدد:

«ان نفقة الأبواب كانت تباع بمال له بال، والفرض ان أهل الحماية لا يعطون فيها شيئا، ثم إن أمرها صار يضعف بالتدريج حتى صار لا يقبض فيها إلا مال لا بال له، وذلك بسبب إفساد أهل الحمايات لها، فإنهم لا يقتصروا على تجويز ما هو لهم فقط، بل كل من أراد الامتناع من الدفع من الرعية يذهب إلى واحد منهم فيعطيه بطاقة مضمنها إن تلك الأحمال له، وهو في باطن الأمر بخلاف ذلك، وهذا فساد كبير، وضرر على بيت المال...»[26].

ولتدارك الأمر، تم بذل محاولات للتصدي للمتحايلين، فتقرر "تكليف الجمالين (أي أصحاب الجمال الحاملة للسلع) بالإعطاء من غير الثقاف المكلفين بقبض المكس بالأبواب) إلى أرباب السلع ومنهم أصحابها الحقيقيين". إلا أن بلورة هذا القرار وتنفيذه على أرض الواقع اصطدم، وكالعادة، بـــ "تعرض" القناصل. لذلك استمرت الأمور كما كانت عليه، بل تزايد "الطلب" على المحميين، واتسعت دائرة الاحتيال وأشكال

[26]- الوثائق، م.س.، 5، ص. 353.

التملص من "أداء حقوق الأبواب" وهو تملص انعكس سلبا، بطبيعة الحال، على "مكترييها" وعلى بيت المال.

وأسفر اتساع رقعة الاحتيال عن مخلفات أخرى، ومنها ارتفاع الأسعار وتعدد مظاهر القلة في الأسواق. وكان مرد ذلك لممارسات أعداد متزايدة من البائعين القادمين من البوادي والمتطلعين لولوج أبواب المدن دون أداء أي "واجب" على منتوجاتهم. وللمرور بهذه الكيفية، كانوا يدفعون للمحميين "مكافئة" مقابل بطاقة تنسب لهم ملكية أحمال بغالهم أو حميرهم أو غيرها من الدواب. ولتعويض قدر ما دفعوه، كان المحتالون يضيفون ما يعادله لثمن بضاعتهم عند عرضها في السوق. وفي حالات أخرى، كانوا يفضلون تسليم منتوجاتهم رأسا للمحميين وتكليفهم ببيعها مباشرة للأجانب.

وعانت المدن من مثل هذه الممارسات ولم يجد العمال والمحتسبون والأمناء الحلول العملية المناسبة للتغلب على المشاكل المترتبة عنها. وفي وصفه لأساليب المحتالين والمتواطئين معهم، أوضح عامل مراكش، أحمد بن داود:

«ان تجار الحماية يلتقون السلع من علك وشمع ولوز وغيرها خارج أبواب المدينة ويشترونها من الجائين بها بنقص من الثمن، ويتحملون لهم بان لايعطوا الواجب عليها في الأبواب، ثم يأتون التجار أصحابهم فيعطونهم البطائق بان ذلك لهم ويدخلون به المدينة في أسمائهم فرارا من دفع الواجب عليه، حتى صار الجالب إن لم يصادف أحدا من أصحاب التجار خارج المدينة طرح سلعته خارجا واتى للمحميين بعربونها فيقع بينهما البيع ويتمسك بالبطائق كأنه حمار لا بائع والفرض انه بائع... »[27].

وكانت هذه "الأساليب" تطبق في الاتجاه المعاكس وتجري على البضائع المستوردة والموجهة للبوادي وأسواقها. فكان السمسار المحمي "يبيع للبدوي سلعة البز كالحديد والسكر والكتان بأزيد في الثمن، ويشترط المشتري على البائع أن يعطيه بطاقة تخرجه من الباب بلا شيء في مقابلة تلك الزيادة فيدفعها للبوابين في صورة الحمار مستأجر للتاجر والواقع انه مالك لتلك السلعة لكونه اشتراها لنفسه..."[28].

كل شئ يدل على إدراك المخزن إدراكا واسعا ومعمقا للحيل وللممارسات التي كانت تحد من مداخيل المكس، لاسيما وأن بعض العمال والقواد والمحتسبون والأمناء كانوا يكترون لصالحهم الخاص مستفادات الأسواق وكانوا، بحكم مصلحتهم الشخصية، مدفوعين لمعرفة أساليب الغش لمحاربتها وضمان الأرباح المرتقبة من مشاركتهم في سمسرة ريع الأسواق. إلا أن الإطلاع على هذه الممارسات، كان غير كاف لزجرها أو

27- مؤرخه 13 ذي الحجة 13/1288فبراير1872.

28- الوثائق، م.س.، 4، ص.397-396.

لحمل المحميين على التخلي عنها، بل حتى لردع غير المحميين الضالعين فيها. وبسبب عجز السلطة المخزنية على معاقبة المخالفين وفرض الأداء بشكل محكم وصارم، تضخمت المشاكل المرتبطة بالحيف الذي كان يطبع استخلاص المكس، وتفاقم التذمر الناجم عن هذا الحيف، لاسيما وان ظروفا قاسية وعوامل أخرى أثرت تأثيرا سلبيا على أوضاع البلاد العامة وساهمت بقوة في استفحال تأزمها.

وهكذا في سنة 1865 مثلا، وعلى إثر مرض السلطان مرضا شديدا أنهكه "حتى أشرف على الهلاك" وأشاع "المرجفون انه هلك" فعلا، على حد ما كتبه صاحب الاستقصا، "اضطربت الرعية وعاد أعراب البادية إلى العبث في الطرقات واستلاب الناس بها من المارة وغيرهم". وبعد شفاء السلطان واسترجاعه لعافيته، لم يستقر الوضع ولم تشهد البلاد أي انفراج، بل العكس، وذلك بسبب تدفق أسراب كثيفة من الجراد على بواديها وحواضرها، قال عنها احمد الناصري أنها "سدت الأفق وأكلت النجم والشجر قبل أن يعقبها قرحها المعروف بأمر فأكل كل خضراء على وجه الأرض واسلب الأعواد من أوراقها وقشرها من لحائها، وفاض في الأمصار حتى دخل على الناس في بيوتهم". وتوالت المصائب والكوارث الطبيعية، حيت تعرضت البلاد إلى أنتشار الطاعون.

وفي سنة 1867، وحسب ما أورده الناصري، "كان الغلاء المفرط... الذي لم يتقدم مثله، بل فيه الربيع وهو ربع المد بسلا ورباط الفتح ستين أوقية، وباع الناس أثاثهم وحليهم بالبخس، وكان الأمر شديدا على الضعفاء". هل كان هذا "الغلاء المفرط... الذي لم يتقدم مثله" مرتبط بانفتاح اقتصاد المغرب واندماجه التدريجي في السوق العالمية انطلاقا من سنة 1856؟ لاشك أن إقبال التجار الأجانب على المنتجات الفلاحية المغربية وتجميعها بواسطة سماسرتهم قصد تصديرها دون مراعاة لمستوى الإنتاج وضعف وسائله فضلا عن تعرضه من حين لأخر لقلة الأمطار، والجفاف، لاشك أن هذا الإقبال خفض العرض وأحدث "قلة" مزمنة في الأسواق، وهي قلة أصبحت لا تطاق أيضا بسبب تدهور قيمة العملة المتداولة بين عامة الناس.

وكان مجرد اختفاء بعض المنتوجات يحدث حالة من الحيرة والقلق ويدفع المشرفين على المدن وأسواقها إلى توجه أصابع الاتهام إلى المحميين والبائعين الضالعين معهم في التخزين، وفي ممارسات ذي الطابع الاحتكاري ـــ أو "الاستبداد" بالسلع حسب تعبير المخزن. وكان المحتسبون والعمال والأمناء يندون بتلك الممارسات ويلحون على ضرورة تموين الأسواق بانتظام، مؤكدين "ان السلعة اذا وصلت المدينة وظهرت بسوقها عم الانتفاع بها، ووصلتها يد القوي والضعيف، واطمأنت النفوس بوجودها في المدينة ورؤيتها في أسواقها المعدة لها...".

إنه لمن الصعوبة بمكان تحديد مخلفات مثل هذه الممارسات تحديدا دقيقا، والتنقيب بدقة في تفاصيل تأثيرها على الوضع العام. ومع ذلك فإنه يستحيل فصل تعدد بؤر التوتر في البلاد فصلا تاما عن الأضرار التي كانت المكوس تلحقها بالناس. ولا شك أن هذه الأضرار كانت وراء السخط الذي دفع سكان مراكش إلى "القيام" على باشاهم، احمد بن داود، وهو الباشا الصارم الذي حار في أمر المحميين وتحايلهم مع عناصر أخرى كانت تتملص من الأداء في أبواب المدينة. وقد زادت منافسته ونزاعاته مع محتسب عاصمة الجنوب، عبد الله البوكلي، في تعقيد المشاكل التي كان عليه أن يواجهها.

وبعد أحداث مراكش وثورة قبيلتي بني عمير وبني موسى بتادلة، وهي الثورة التي أرغمت السلطان على تنظيم حركة وقيادتها بنفسه لإخماد نارها، ثار أهل أزمور وفتكوا بنائب عاملهم، أحمد المؤدن الفرجي. وفي ما يمكن اعتباره ذروة في تسلسل هذه الأحداث، انفجرت "ثورة الدباغين" بفاس في أوائل أكتوبر 1873، أي مباشرة بعد وفاة السلطان سيدي محمد بن عبد الرحمان ومبايعة خلفه المولى الحسن، ولم تخمد تحت نيران مدافع السلطان الجديد إلا في أواخر مايو 1874.

ج- ثورة الدباغين بفاس 1873-1874

وقد ارتبطت انتفاضة الدباغين أو"عيطة بنيس" كما يسميها أهل فاس واحتفظت بها ذاكرتهم الجماعية، ارتباطا مباشرا ووطيدا بالمآسي التي خلفتها المكوس في صفوف الحرفيين والفئات الشعبية الأخرى، وهي المآسي التي لم يعرها كبار المسؤولين في الجهاز المخزني ما تستحقه من الاهتمام حتى إبان ظرفية دقيقة وحساسة مثل الظرفية الانتقالية التي أعقبت وفاة سيدي محمد بن عبد الرحمان. وكان أمين الأمناء، الحاج محمد بن المدني بنيس، وهو المسؤول الأول عن استخلاص المكوس و"سمسرة" أبواب المدن والأسواق، في طليعة العناصر المخزنية التي تعاملت بنوع من الاستخفاف مع دقة الظرفية وخطورة الموقف. وهو أمر أشار إليه صراحة ابن الحاجب السلطاني موسى بن أحمد، أحمد بن موسى، حيث قال في رسالة أوضح فيها لوالده ما حدث : "انعقدت البيعة لسيدنا ومولانا الحسن... والناس بخير والحمد لله، لا يتطاول أحد على أحد ولو بالكلام، إلى أمس تاريخه، فقام بنيس عفا الله عنا وعنه وخاض في أمر الجلد، فاجتمع جم غفير من الدباغة مع السفلة والرعاع وقصدوا باب داره عازمين على قتله، فاختفى، فدخلوا للدار وحوصوها ولم يتركوا فيها شاذة ولا فادة"[29].

---

[29]- 12 شعبان 1290/ 5 أكتوبر 1873.

وبصرف النظر عن حدة التناقضات التي أربكت مواقف كل من أمين الأمناء ابن المدني بنيس، وخليفة السلطان، المولى إسماعيل، وعامل فاس، إدريس السراج، وقاضي المدينة والشرفاء الأدارسة، وهي تناقضات زادت في تعقيد الأمور، تجدر الإشارة إلى النقط والوقائع الأساسية التالية:

- انتهاز الحرفيين وفئات أخرى فرصة الانتقال إلى عهد جديد إثر وفاة سيدي محمد بن عبد الرحمان لمقايضة بيعتهم للسلطان الجديد، المولى الحسن، بالتزام يقضي بإسقاط المكس، وهو ما استجاب له أحد الشرفاء الموقعين على البيعة دون استشارة السلطان الجديد والحصول على موافقته.

- تجاهل أمين الأمناء لدقة الظرفية ولطبيعة الغليان السائد في المدينة، وتشبثه بجباية "الواجب" أداءه في أبواب المدينة وفنادقها رغم إشاعة خبر الإسقاط، أو على الأقل، نبأ تعليق الأداء. وذلك رغم اطلاعه بشكل أعم على تدمر الناس في مختلف أنحاء البلاد جراء المكس، وهو سخط حث حتى بعض الأمناء للتدخل وإثارة انتباه الوزير حول معاناة الرعايا بسبب إرغامهم على دفع هذه الضريبة في أبواب المدن وفي الأسواق، وبسبب الحيف اللاحق لهم جراء إفلات الأجانب والمحميين من الأداء.

- تجمهر الدباغين وغيرهم من سكان فاس وزحفهم صوب دار أمين الأمناء لإرغامه على الالتزام بالإسقاط المتفق عليه في الجمع الذي سبق تحرير عقد البيعة. إلا أن عبدا من عبيد الوزير استقبلهم بكلام ناب وأطلق النار في الهواء لتخويفهم وتفريق جمعهم، وهو "استفزاز" ردوا عليه باقتحام الدار والبحث عن بنيس لقتله. وبما أن هذا الأخير تمكن من الإفلات والاختباء بحمام حومته، فإن المحتجين انتقموا منه بنهب نفائس داره وتكسير ما تعذر عليهم حمله. وقد انضم للنهب ولأعمال الشغب أهل البوادي المجاورة لفاس والمتواجدين صدفة بأزقتها. ولاشك أن مظاهر البذخ والثراء الفاحش التي اكتشفها المحتجون، بعد اقتحامهم لدار الوزير الفار، أذكت سخطهم وحقدهم تجاه شخص كانوا يرون فيه المسؤول الأول عن معاناتهم والمعاند الرئيس للمكسب الثمين الذي وعدهم به محررو بيعة مدينتهم السلطان الجديد.

- استعمال السلاح خلال أهم أطوار الانتفاضة، ولاسيما خلال مرحلتها النهائية عندما قرر السلطان إعادة فرض المكس بالقوة. وقبل ذلك امتاز طور أول و أساسي في مسلسل العنف، وفي غياب السلطان الجديد المقيم آنذاك بمراكش، بتبادل لإطلاق النار في محيط الحرم الإدريسي بين، من جهة، رماة تابعين للعامل السراج وعناصر مسلحة أخرى حاولت اقتحام ضريح المولى إدريس لقتل أمين الأمناء الملتجئ داخله، ومن جهة

ثانية، الشرفاء المدافعين بأسلحتهم عنه وعن هيبة حرم جدهم.

أما في الطور الأخير من الانتفاضة فقد تصاعد استعمال السلاح بشكل لم يسبق له مثيل، حيث رفض الحرفيون ومساندوهم الامتثال للأوامر الداعية إلى التزام الهذوء واستئناف دفع المكوس. وللتعبير عن رفضهم وتمسكهم بمطالبهم أشهر المتمردون السلاح، واتخذوا مواقع على مرتفعات المدينة وفي صوامع الجوامع، مصممين العزم على الصمود رغم وصول السلطان إلى فاس، وحضوره بعساكره بين ظهرانهم. إلا أن انتشار الجيش داخل المدينة وإطلاق العسكر للنار بدون تمييز، كل ذلك لم يترك لهم من خيار سوى الاستسلام (أواخر مايو 1874).

– اللجوء إلى القصف المدفعي لإنهاء الانتفاضة وإعادة فرض المكوس على فئات اجتماعية طالما تشكت من ثقلها، لاسيما وأن بعض العلماء قيدوا موافقتهم على إحداث "الإعانة" بشروط، ومنها قدرة الرعية على الأداء، والتمييز بين العناصر القادرة على تحمل عبئها من جهة، والبسطاء أو الضعفاء من جهة ثانية. وعقب قمع الانتفاضة وإعادة توظيف المكس، كان يستحيل ألا يلاحظ المنهزمون وغيرهم من الناس خروج أمر أمين الأمناء بسلام من "العيطة" التي صارت تحمل اسمه، "عيطة بنيس".

– التفاوت الهائل بين، من جهة، القوة العسكرية وأساليب العنف والإكراه المستعملة لإرغام الرعية على الامتثال وأداء "الواجب" في أبواب المدن والأسواق، ومن جهة ثانية، الاحتياط والاحتراس الشديدين في تعامل المخزن مع المحميين، بل وحتى مع غير المحميين "المتعلقين" بهم بشكل أو بآخر. وبطبيعة الحال لم يكن من شأن هذا التفاوت المكشوف والصارخ أن يقلل من جاذبية الحمايات الأجنبية أو أن يحث الناس على الإنصات جيدا للخطب الجمعية والفتاوى المكفرة ب"أهل البصبور" وبــ "المحميين الحثالى" والداعية لمقاطعتهم. وبالنسبة لفاس بصفة خاصة كان يصعب على أهلها نسيان فشل "تشفع" بعض العلماء والشرفاء لدى السلطان، ومطالبته بتفهم ظروف تهور"الدباغين" وبمسامحتهم، لاسيما وان "أوباشا" من المدينة ذاتها ومن البادية شاركوا في الأحداث، وتعذر بذلك ضبط أو تحديد بدقة العناصر التي نهبت دار أمين الأمناء. إلا أن المولى الحسن، وهو في بداية عهده، واجه هذه "الشفاعة" بالرفض كما انه أمر بقصف صوامع المساجد التي استعملها المتمردون خلال مواجهتهم لعساكره.

– لم يطل أي توبيخ أو عقاب المسؤول الأول عن اندلاع الأحداث إثر إعادته فرض المكس على فندق الدبّاغين (مباشرة بعد الإعلان عن انتهاء اجراءات

البيعة) وتجاهله لقرار تعليقها ريثما يصل السلطان الجديد إلى فاس. وقد كان بنيس سباقا إلى رفض مسامحة "أخلاط القوم" الذين هاجموا بيته ومتشددا في رفضه للتخلّي عن مطلب استرجاع ما نهب من داره والتأكيد دون أدنى حرج، وحسب ما أورده صاحب "الدر المنتخب"، أحمد ابن الحاج، المدوّن الرسمي لأخبار الدولة العلوية في عهد المولى الحسن، أن: "ما بداري أضعاف ما في بيت المال، ولو نهب بيت المال لكان أهون من نهب داري". ورغم مسؤوليته المباشرة في اندلاع ثورة الدباغين وافتخاره بثروته الباهظة وما كدسه في داره، فإنه لم يتعرض لا للتوبيخ ولا لسيف "التتريك" والمصادرة. والأذكى من هذا وذاك أن السلطان استجاب لطلب الوزير ووافق على "إصلاح داره وعرصته" بمال اقتطع من مداخيل مرسى الدار البيضاء، كما أنه أسند له الإشراف على ممتلكات والدته وأعضاء آخرين من قرابته، وكلفه فيما بعد بمهام مخزنية رسمية.

أخمدت إذن نار "ثورة الدباغين" ولم يكن في وسع أهل فاس سوى الامتثال للسلطة المخزنية وقبول شروط "الأمان" المفروضة عليهم، ومنها المشاركة بخمسمائة رجل في الجيش، وهي مشاركة لاشك أنها كانت تروم تكسير شوكة "رمات" المدينة والدباغين وغيرهم من الحرفيين المساهمين في هذه "المليشيا"، والمتعودين على تداريب شبه عسكرية استغلوها لـ"تحدي" المخزن بالحاضرة الإدريسية لمدة تناهز الخمسة أشهر. وقد اتخذ السلطان تدابير أخرى "احتياطية" إضافية تمثلت في إدخال تعديلات "معمارية" على الفضاء الجغرافي الفاصل بين المدينة العتيقة وفاس الجديد (حيث يوجد البلاط السلطاني) لتسهيل تدخل الجيش بسرعة، واجتناب تكرار ما وقع فيما بين أكتوبر 1873 وأواخر مايو 1874[30].

إن تأمل صرامة السلطان وطبيعة الوسائل العسكرية التي اعتمدها لقمع الانتفاضة، ليدعو إلى التساؤل حول حقيقة دوافعه ومراميه. هل كان الرهان يقتصر فقط على فرض طاعته والامتثال لسلطته في بداية عهده، وتفادي إسقاط ضريبة لها أهميتها بالنسبة لبيت المال؟ هل تزامن هذا الرهان مع اعتبارات أخرى حتمت عليه التحرك بسرعة والتدخل للقضاء على ثورة اندلعت في قلب عاصمة الشمال؟

إن التساؤل وارد على اعتبار أحداث وتطورات كانت أطوارها تدور غير بعيد عن فاس، ويتعلق الأمر بحركة تمرد واسعة انطلقت بالمغرب الشرقي في أواسط الستينات من القرن التاسع عشر حوالي 1868– 1869، وبدأت تقترب من العاصمة

---

[30] - عبدالأحد السبتي، **النفود وصراعاته في مجتمع فاس، من القرن السابع عشر حتى بداية القرن العشرين**، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2007، انظر بصفة خاصة: المكس والاحتجاج، ص. 93 - 123.

وتهددها خلال عام 1874 منتهزة هي الأخرى دقة المرحلة الانتقالية التي أعقبت وفاة سيدي محمد بن عبدالرحمان، وذلك بزعامة بوعزة بن عبدالقادر الهبري وشريف إدريسي يدعى سعيد السغروشني. وقد أعلن أولهما أن هدفه من القيام على السلطان هو الجهاد، معتبرا أن المخزن لايقوم بما فيه الكفاية للتصدي للنصارى وما يفرضونه على البلاد. وكان الهبري يتوخى الوصول إلى الملك ويحاول إضفاء طابع مهداوي على حركته، مقدما نفسه للقبائل المجتمعة حوله (غياثة، بنو وراين، أيت سغروشن، بنوسادن، الحياينه، التسول، البرانيس، كزناية...) وكأنه "رجل الساعة"[31].

وأيا كانت حقيقة الأولويات والدوافع التي فرضت التعامل مع انتفاضة الدباغين بالشكل الذي أدووا ثمنه في نهاية المطاف، الملاحظ أن إعادة توظيف المكس بفاس وبالمدن الأخرى (ومنها سلا) التي انتهزت هي كذلك فرصة مبايعة سلطان جديد للمطالبة بإسقاط أو تعليق هذه "الضريبة الجائرة"، لم تضع حدا نهائيا للسخط الناجم عن الرجوع إلى استخلاصها بأبواب الحواضر وفي الأسواق. إلا أن الاستياء من المكس لم يسفر خلال المراحل اللاحقة، أي بعد 1874، عن انفجارات مماثلة لثورة الدباغين لأن أصداء قمعها أثرت ولاشك على كل من كانت تغامره رغبة التعبير عن غضبه والدخول في صدام مفتوح مع المخزن.

وساهمت التخوفات والإكراهات الكامنة وراء هذا "التأني" في الجو المشحون والغليان اللذان سادا تقريبا طيلة العقد الأول من عهد المولى الحسن. وهكذا ساد بفاس مثلا في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات (من القرن التاسع عشر)، توتر شديد شمل حتى حرفيين كانوا يصنفون عموما ضمن فئة "المحظوظين" (صناع الخيوط المذهبة، مثلا) مقارنة بحرفيي القطاعات الأخرى (ومنهم الدباغين والخرازين). ونتيجة لتعرض منتوجاتهم لمنافسة البضائع المستوردة من أوروبا، ومن ضمنها الخيوط المذهبة المستوردة من ليون (فرنسا)، عانى حرفيو الحرير الصقلي مثلا من كساد ترتب عنه ضيق سبل العيش واستعصاء ضمان القوت اليومي.

وكان المخزن يدرك بطبيعة الحال هشاشة هذا الوضع، لاسيما وأن المدينة كانت تعاني، على غرار غيرها من المدن والبوادي، من مخلفات استمرار موجة الجفاف الذي بدأ سنة 1876 وأنهك البلاد. فعندما اندلعت مثلا في مطلع 1880 قضية ابراهام العلوف، وهو اليهودي الذي تسبب مع يهودي آخر محمي فرنسي في حادثة اعتداء على مسلمة انتهت بقتله وإحراق جثته، سارع السلطان بإطلاق سراح أهل فاس

[31] - عبدالرحمن المودن، البوادي المغربية قبل الاستعمار، قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والقرن التاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995، ص. 402-416

الجديد الذين ألقى عليهم القبض عشوائيا بعد الحادث. ولقراره هذا بدون شك صلة بإدراكه للاستيلاء العام السائد في المدينة ولقابلية الوضع للانفجار.

وسنة قبل ذلك، أي في مطلع 1879، شهدت وجدة من جهتها اضطرابات ارتبطت بمسألة المكوس، وشارك فيها رجال من قبيلة أنكاد بعد أن شاهدوا رفض بعض اليهود أداء الواجبات التي كانت تفرض على أهل وجدة وسكان البوادي القادمين بمنتوجاتهم لبيعها في سوق وأزقة هذه المدينة. وبدأ الحادث بمشادة كلامية بين الأمين المشرف على المكس ويهود قاطنين بوجدة رفضوا أداء ما طلب منهم دفعه بدعوى أن البضائع التي قدموا بها سبق أداء رسوم جمركية عليها بميناء طنجة. وبعد أن عبر الأمين عن شكوكه في صحة الجنسية الفرنسية التي قال اليهود أنهم يحملونها بصفتهم يهود جزائريون، وكذب ذلك مسلمون من وجدة أكدوا أن هؤلاء الأشخاص هم من مواليد مدينتهم، فاه اليهود بشتائم وسب للمخزن وأهل المغرب. فثارت حينئذ ثائرة الحاضرين واندلعت اشتباكات بين اليهود والمسلمين. وشارك رجال من قبيلة أنكاد في المواجهة وفي نهب متاجر اليهود، وهو ما تطلب تدخل الجيش[32].

وفي أعقاب ذلك رفع التجار والباعة اليهود، وعلى رأسهم الأشخاص الذين امتنعوا من دفع المكس، شكوى لحاكم منطقة تلمسان طالبوه بالتدخل للضغط على عامل وجده وحمله على معاقبة من هاجمهم من المسلمين وتعويض ما ضاع لهم بسبب النهب. وقد فرض العامل على قبيلة أنكاد غرامة جماعية لفائدة اليهود المتضررين مما حدث[33].

وكان بطبيعة الحال لمثل هذه التداعيات دورها في انشغالات المخزن والمساعي التي كان يقوم بها لإقناع المفوضيات بضرورة إخضاع الأجانب والمحميين للضرائب، ومن ضمنها المكوس. وهو أمر أكد عليه على وجه خاص عقب انطلاق مباحثات طنجة بشأن الحمايات والمخالطات والتجنيس. وقد آزره المفوض البريطاني خلال هذه المباحثات التي اتخذت جلسات عقدت بمحظر أعضاء السلك الدبلوماسي والنائب بركاش. وقد اكتسى هذا الدعم طابع قبول ج.د. هاي لمبدأ تعميم أداء المكوس لتحسين مداخيل الخزينة المغربية، واجتناب شل السلطة المخزنية وما يمكن أن يترتب عن ذلك

---

32 - A.M.G., C, 2, Oujda 13 mars 1879, Erckman au Ministre de la Guerre, rapport relatif aux troubles créés par des Juifs ayant refusé de payer les droits de marché (maks) et « proféré des propos injurieux contre le Makhzen… Ce sont des Juifs marocains (qui) se prévalent de la protection française (sur la base) d'actes notariés obtenus à Tlemcen an 1878 ».

33 - Ibid.

من اضطرابات وفوضى. وأكد هاي بهذا الصدد وبعد التذكير بالمصاعب الجمة التي يعاني منها المخزن بسبب ضعف مداخيله الضريبية وتعذر تحمله للنفقات العادية التي يتطلبها سير الدولة وتسديد ديونها، أنه من اللازم الاعتراف بضآلة موارد الضرائب المفروضة على الرعايا المغاربة، حتى في حالة تحصيلها تحصيلا عاديا، وأنها "هزيلة بالمقارنة مع الضرائب المستخلصة في أغلبية بقية الدول... (وليس هناك) أي مبرر جدي لإعفاء الأجانب من أداء واجبات الأبواب".

إلا أن هاي وضع شروطا لدعمه، ومنها "أن تكون الحكومة المغربية مستعدة للتفاهم مع ممثلي الدول العظمى لتقنين هذه الضرائب... (بمعنى) تخفيض الضرائب على المنتجات المغربية التي تمر عبر أبواب المدن قصد تصديرها والتي تعتبر قيمتها، دون منازع، أقل من قيمة مثيلتها الواردة من أوروبا في اتجاه المناطق الداخلية، وأن توافق (أيضا) الحكومة المغربية على فرض ضرائب معقولة على المنتجات الأوروبية مع الالتزام بعدم الزيادة في قيمة أي من الضريبتين"[34].

والواقع أنه كان يستعصي على المخزن الموافقة على هذه الشروط، وبتحفظه تجاهها ورفض لها فسح المجال أمام القوى المعارضة لأي تغيير، وبذلك أمكن لفرنسا والدول المؤيدة لمواقفها، إظهار المزيد من التصلب بعد افتتاح أشغال مؤتمر مدريد، وإضافة شروط تعجيزية أخرى لما اقترحه هاي. وبتصلبها هذا وما تمكنت من إملائه أمكنها إفراغ الاتفاق حول مبدأ إخضاع الأجانب والمحميين للمكس وللضرائب الفلاحية من مضمونه، وحالت دون تنفيذ بنود معاهدة مدريد تنفيذا يستجيب ولو لحد أدنى مما كان السلطان يترجاه.

ومباشرة بعد انتهاء أشغال المؤتمر، تأكدت حدود وسلبيات ما تقرر بالعاصمة الإسبانية، وبدأت تروج فكرة عقد مؤتمر دولي آخر لمراجعة معاهدة مدريد (1880). وكان هاي يدفع في هذا الاتجاه وهو ما أغضب المفوض الفرنسي الذي سارع لتحذير السلطان من مغبة هذه المبادرة مؤكدا أن نتائجها ستكون أسوأ من نتائج "مدريد". وفي النهاية وبعد أن اتضح أن تكرار تجربة 1880 مرادف للمغامرة وفتح باب مفاوضات جديدة حافلة بالمخاطر، فضل المولى الحسن اتخاذ قرار أحادي يقضي بإسقاط المكوس المفروضة في أبواب المدن والاكتفاء بما يستخلص بالأسواق (1885). وأوضح السلطان بهذا الشأن في رسالة وجهها لولاته، ومن ضمنهم عامل سلا، الحاج محمد بن سعيد:

---

[34] - F.O., 881, 3644, Tangier, J.D. Hay to Lord Salisbury, May 16, 1878.

« فقد شرح الله صدرنا لرفع العطاء في سائر الأبواب بالمدن والمراسي عن كل ما يمر به عليها داخلا وخارجا، وأصدرنا أمرنا الشريف لأمين المستفاد بثغر سلا... بإنهاض المشترين لأبوابه الجالسين للقبض بها والمتصرفين في شؤونها لحال سبيلهم، وأعمال الحساب مع مشتريها المذكورين على ما تصرفوا فيه إلى يوم الانهاض... وغير الأبواب من الأماكن المعطى فيها وعليها تبقى عليها حتى ننظر في أمرها بحول الله».

ولما ذكره بهذا الصدد صاحب "الاستقصا" دلالته، حيث قال: "ولما ورد الكتاب (السلطاني المتعلق بالإسقاط) فرح الناس به ودعوا للسلطان بالنصر والتأييد من خالص نياتهم"، ثم أضاف: "نطلب الله تعالى أن يتم نعمته على المسلمين بتسريح ما بقي موظفا من مبيعات الأسواق ويريح الناس من شؤمه فإنه لا شيء أشأم من هذه المكوس على الدول نسأل الله العافية".

وقد اتخذ السلطان هذا الإجراء لاعتبارات شتى، منها:

- استمرار ضغوط المفوضين الأجانب (وفي مقدمتهم ج.د. هاي) وتشكيهم من "ثقل الأداء" على المنتوجات المغربية الموجهة للتصدير.

- ضرورة التخفيف، ولو نسبيا، من الاستنزاف الجبائي لـ"تحفيز" الإنتاج والتجارة بعد مرور البلاد بأربع سنوات متتالية من القحط والجفاف وما تلا ذلك من مآسي اجتماعية في البوادي والمدن.

- استمرار سخط فئات اجتماعية - اقتصادية واسعة (ومنها الحرفيون) وتدمرها جراء المكوس.

- استمرار معارضة بعض العلماء والفقهاء للمكس، ولو بشكل غير مكشوف، وهو موقف عبر عنه أحد علماء الرباط، إبراهيم التادلي، برفضه حضور صلوات ومراسيم ليلة القدر بجانب السلطان عند مرور المولى الحسن بهذه المدينة (1882).

- شروع السلطان في الاستعداد لحركة ثانية كبرى صوب سوس الأقصى والصحراء (1886) لإنهاء "اضطراب الرعايا (فيها) وخروجهم على ولاتهم" (حسب تعبير الناصري) ولتأكيد السيادة المغربية على تلك الجهات، وإفشال الأطماع الإسبانية والإنجليزية وغيرها من الأطماع؛ وقد كانت حركة من ذلك الحجم ولتحقيق تلك الأهداف تقتضي ضمان استقرار "القاعدة الخلفية" وتفادي اندلاع اضطرابات والسلطان بعيد عن مراكش وفاس ومنهمك في "تهدئة" القبائل السوسية والصحراوية والتصدي

لمناورات الأجانب[35].

3- التسلط على العقارات وأراضي المخزن الفلاحية

أ- في الوسط الحضري

لم تتقلص موارد بيت المال بسبب تراجع مداخيل المكس وحده وغيره من المستفادات، وإنما تدنت بفعل تراجع مصادر أخرى، ومن ضمنها المداخيل التي كانت تضمنها لخزينة الدولة العقارات والأراضي المخزنية، ولم تعد توفرها لها إثر "تطاول" أطراف عديدة على هذه الممتلكات والسطو عليها بشتى الوسائل. ولم يساهم في ذلك تهافت الأجانب والمحميين لوحدهم، بل شارك فيما يمكن نعته بالنهب بعض المسؤولين في الجهاز المخزني من وزراء وعمال وقواد ومحتسبين وأمناء. ومنهم من تسلط أيضا حتى على عقارات الأحباس.

وبرزت هذه الصيرورة بشكل ملفت في المراسي والمناطق الساحلية قبل أن تتسع لتشمل المدن والمناطق الداخلية وتعززت بموازاة لتزايد إقبال الأجانب والمحميين والمجنسين وشركائهم وأعوانهم على كراء العقارات المخزنية، من أهريه، ومستودعات، "وفنادق" ومطاحن وأفران ومقاهي ودور السكنى. وبدأ المسلسل الذي انتهى بالامتلاك بالمماطلة في أداء وجبات الكراء المستحقة بعد مضي مهلة من الزمن، إذ كان المكترون يتركون ما بذمتهم يتراكم طيلة أشهر وسنوات عديدة ويرفضون الإفراغ كلما طالبهم الأمناء بالأداء أو رد مفاتيح العقارات التي كانوا يحتلونها. ونظرا لحصانة الأجانب والمحميين القضائية، لم يكن في الإمكان اتخاذ أي قرار دون استشارة السلطان، ولم يكن في وسعه هو الآخر سوى إخبار نائبه بطنجة ومطالبته بالتدخل لدى المفوضية أو القنصلية العامة المعينة.

وفي بعض الأحيان، كان المحميون يحتلون بُقعا أرضية مخزنية دون أي إذن، ويشرعون فورا في بناء دور ومخازن، رافضين الامتثال لأوامر الأمناء والقرارات الداعية لإيقاف ما هم بصدده. ويعكس تدخل القنصل العام الأمريكي بطنجة، فليكس ماتيوز، لفائدة أحد محمييه نوعية المشاكل التي كانت تحدثها هذه التصرفات. وقد كتب ماتيوز مخاطبا النائب بركاش:

«إن الفقيه السيد الحاج عبد القادر الباشا، كاتب خليفتنا بالدار البيضاء، تشكى على دعوته لك وأجبته بأن أرض الدار البيضاء كلها للمخزن والناس ما عندهم إلا

---

[35]- خ.م.ر.، كناش رقم 197، 18 صفر 23/1309 شتنبر 1891، العامل السفياني، "عن شكوى الأمناء بأن الأمين الكريزي اشترى مستفاد السوق... ثم ورد رجل محمى... يزيد في السوق... والرجل المذكور مخالط... لم يظهر عليه إلا محبة المخزن... وعند [الأمين] الأمر الشريف أن من زاد يقبل زيادته، وبذلك قبل زيادتها وأمضى له... نعم أن زاد عليه غيره يقبل زيادته... قال سيدنا [هناك] فرق بين المخالطة والحماية... وقال [أمين الأمناء]: قبول الزيادة مشروط بالإعلام بها وبمن زادها وتاريخ إمضائها له".

الزينة... وهذا الكاتب له بالدار البيضاء اثنين أهرية أي خزينين من جمله أملاك ورثها... وبناها بناءا جديدا في هدا الوقت حتى وقفها على الشقق ومنعه المخزن من كمالها[بعد] أن صير مالا كثيرا في البناء والإقامة وغير ذلك... ونحن نطلب من سيادتك أن تسرح له يكمل شغله وعمله وإذا أوجب شيء للمخزن فيجرى مجرى غيره في القانون الواقع في الدار البيضاء... وهذا الكاتب يطلب التوجه لمحله ليقف على شغله ربما يقع له فساد في الإقامة...»[36].

وبفعل تنامي دور ميناء الدار البيضاء وبداية تركيز المبادلات التجارية البحرية فيه بعد تراجع نشاط الصويرة، تزايدت المضاربة العقارية بهذه المدينة بموازاة تكثف الأنشطة التجارية وارتفاع عدد السكان المغاربة والأجانب. وفي هذا السياق كانت أملاك المخزن تتعرض حتى لإعادة البيع والشراء. وتثبت إحدى المراسلات السلطانية جانبا من هذه الممارسات والأضرار اللاحقة لبيت المال جرائها:

"فقد بلغ لعلمنا الشريف أن يهوديا فرنسيا اشترى بقعة أمام باب مراكش هنا لكم بالدار البيضاء، وأحدث فيها بنيانا حوانيت وفندقا مع كونها كانت أرضا مواتا وهي لجانب المخزن ثم ترامى عليها بائعها الطيب ولذا محيسيس الزياني البيضاوي والمحمى من قبل البرازيل وباعها (لليهودي)...".

ولم تنج الأملاك التابعة للأحباس هي الأخرى من تطاول المحميين وسطوهم. وذلك ما أشارت إليه مراسلات مخزنية عديدة، ومنها المراسلة التالية الموجهة إلى عامل الدار البيضاء عبد الرحمان برگـاش:

"فغير خاف عنك تعدى ترجمان البلجيك (بالدار البيضاء) في البناء الذي بناه في موضع الأحباس... من غير إذن ولا استئذان ولم يبال باسترعاء ناظر الحبس عليه ولم يلتفت إليه... فقم بتثقيق ذلك عليه على مقتضى الشرع والقانون واكتب به لدولته... إذ ليس (لترجمانهم) أن يظلموا ويقتاتوا أو يتراموا".

وقد وصلت جرأة المحميين في بعض الأحيان إلى حد إقدامهم على شراء الأملاك والأراضي التي كان المخزن يصادرها. ففي سنة 1881، أي غداة التوقيع على معاهدة تضمنت بنودا مقننة نظريا للحماية، أقدم محمي فرنسي بالقصر الكبير على اقتناء أملاك عامل سابق تعرض "للتتريك"، واستولى عليها قبل شروع الأمناء في مصادرتها الفعلية ومنعهم من تسلم مفاتيحها، وذلك "بدون موجب"، حسب السلطان، وبدعوى رهن كان له على ممتلكات العامل المخلوع.[37].

وعلاوة على إشكالية الاستحواذ على عقارات المخزن ونصيب المحميين

---

[36] - 16 ربيع الثاني 1298/13مارس1881.

[37] - خ.ع.ر.، و.ب.، 16 ربيع الأول 1298/ 16فبراير 1881.

والأجانب في امتلاكها وخوصصتها، تراجعت مداخيل هذه الأملاك نتيجة عوامل إضافية أخرى، ومنها ضآلة مبالغ الكراء وتجميدها وصعوبة أو استحالة الرفع من مستواها رغم تدهور قيمة النقود المغربية. وقد كشف الإحصاء الذي قام به الأمناء سنة 1878 في المدن الساحلية أن معدل ما كان المحميون والأجانب يدفعونه أو يطالبون بدفعه مقابل الدور والمتاجر والمستودعات المخزنية المكتراة لهم لا يساوي إلا ما يناهز نصف ما كان يلزمهم تسديده في حالة تطبيق أسعار الوقت الحقيقية. وكشف الإحصاء أيضا أن تاريخ عقود الكراء يرجع إلى عدة سنوات خلت، بل وعدة عقود في بعض الحالات، وان مستوى كراء عدد من المباني ضئيل للغاية؛ وذلك ما يظهر من خلال المعدلات التالية، (بالريال): دار للسكني: 25؛ متجر: 35؛ مستودع: 50؛ فندق: 200؛ مطحنة: 40؛ فران: 30؛ حمام: 30؛ روى(إسطبل): 25.

تباينت هذه المعدلات بالطبع من مدينة إلى أخرى وداخل نفس المدينة وتأثرت فيما تأثرت به بمستوى النشاط التجاري وبأهمية "الطلب" الأجنبي والمحلي وبمواصفات المباني، وموقعها ومسحتها وعدد بيوتها. ففي الصويرة مثلا كان المبلغ الشهري المؤدى نظريا عن الدور المكتراة للمحميين بحي القصبة يتراوح بين 5 و41 ريال كما تدل على ذلك العينة التالية: حيم سمطوب (محمي فرنسي):5 ريال؛ مسعود ترجمان (محمي فرنسي):10؛ موشى قرقوز (محمي فرنسي): 14؛ إبراهيم قرقوز(محمي فرنسي): 41؛ إسحاق افرياط (محمي انجليزي): 14؛ موسى افلالو (محمي انجليزي):30؛ حزان قرقوز (محمي أمريكي): 12؛ إسحاق افرياط التطواني (محمي أمريكي): 20 ريال

وبالإضافة للمباني المكتراة لهم بالقصبة، كان المحميون يستغلون عقارات مخزنية في إحياء أخرى من مدينة الصويرة. ويعكس الجدول التالي مدى الفوارق الهائلة التي سجلها جمود مبالغ الكراء مقارنة مع مبالغها في حالة تحيينها وملاءمتها مع أسعار كراء غيرها من المباني:

الزيادة المقترحة	الكراء بالريال	العقار المكترى	الدولة الحامية	المكترى
500	53	مستودع	الولايات المتحدة	أرملة السادوجي
187	21	متجر	الولايات المتحدة	ابن حمو
100	23	متجر	الولايات المتحدة	داود قبيسة
100	41	متجر	ألمانيا	مبير دينار
300	36	متجر	ألمانيا	يعقوب نفطلي
200	10	متجر	بريطانيا العظمى	إبراهيم اشوى
200	20	متجر	بريطانيا العظمى	ولد ابن احمد
200	20	متجر	بريطانيا العظمى	العربي مركلي
374	62	مستودع	بريطانيا العظمى	الداجولي
187	20	متجر	البرازيل	يوسف قسمتي
125	41	متجر	البرازيل	مردوخ الصخري
125	41	متجر	البرازيل	مير بن سوسان
187	15	متجر	البرازيل	مردخ بن استير
187	36	دار للسكني	البرتغال	علي بن الموكني
175	30	دار للسكني	البرتغال	عطية بن مكي
200	20	دار للسكني	اسبانيا	يعقوب ربوح
250	20	دار للسكني	اسبانيا	فلالو
140	20	دار للسكني	اسبانيا	حمو السواغ

ضآلة كراء أملاك المخزن

والملاحظ أن بعض المحميين كانوا لا يكتفون بعقار واحد بل يكترون أكثر ما يمكن من الدور والمتاجر والأهرية، إما لاستغلالها مباشرة وبواسطة أقارب وأعوانهم، أو لإعادة كرائها بأثمان تفوق وبكثير ما كانوا يؤدونه للمخزن. وتدل الإحصاءات التالية، الخاصة بالصويرة، على أهمية الفوارق التي كان في إمكانهم الإفادة منها:

المكترى	الدولة الحامية	نوع العقارات وعددها	الكراء الشهري بالريال	مبلغ الكراء في حالة تحيينه
يعقوب نفطلي	ألمانيا	متاجر:16	601	2.902
ولد دينار	الولايات المتحدة	متاجر:6	152	937
مليوى الرواش	البرازيل	متاجر:2	38	145
الحاج ولد عقا	انجلترا	متاجر:6	191	1191
مبارك مرابط	اسبانيا	متاجر:3	72	415
شالوم فرجي	فرنسا	متاجر:4	153	861
شالوم عطية	البرتغال	متاجر:4	120	894

وعلى غرار ما ساد بالصويرة، كان المحميون يمثلون في جهات ومدن أخرى إحدى أهم الفئات المستفيدة من ضآلة مبلغ كراء الدور والمتاجر والمستودعات التابعة للأملاك المخزنية. ففي مدينة القصر الكبير، مثلا، استفاد ما لا يقل عن 70محمي من هده الأوضاع، ومنهم:محمي نمساوي واحد (1)، ومحميون برتغاليون (3)، وإسبان (4)، وإيطاليون (5)، وبرازيليون (5)، وبلجيكيون (7)، وأمريكيون (8)، وفرنسيون (13)، وإنجليز (24).

ونظرا لحصانة المحميين، كان استخلاص مبلغ الكراء يطرح مشاكل عويصة خصوصا وان صيغ الكراء كانت متنوعة ومعقدة للغاية، ولا تقتصر على المباني "الجاهزة" (المستودعات، المتاجر، دور السكن...)، وإنما تشمل أيضا البقع الأرضية القابلة للبناء. وتندرج أيضا ضمن هذا السياق الصيغة المتمثلة في "الزينة"، حيث كان التاجر المحمي أو المقيم الأجنبي يحصل على حق بناء متجر أو مستودع أو دار فوق بقعة من بقع المخزن مقابل التزامه بدفع واجب شهري متفق عليه مع الأمناء. وكانت هذه الصيغة تتيح فرصا عديدة وتسهل سطو مكترى الأرض على البقعة المكتراة له وذلك بدعوى انه صاحب ما بني فوقها[38].

وكانت النفقات المترتبة عن الأعمال التي كان المكترون يقومون بها لترميم وإصلاح المباني المخزنية القديمة أو المتلاشية المكتراة لهم، تشكل هي الأخرى فرصة سانحة لتضخيم ما تم إنفاقه برسم الترميم، والتذرع بذلك للمماطلة في الأداء أو التملص منه. ولم يكتف المحميون بالتسويف بل استغلوا الترميمات التي قاموا بها لرفض الإفراغ عندما كانوا يطالبون بتسليم مفاتيح تلك البنايات للأمناء. وقد استفاد من مثل

[38]- م.ن.ر.، ب.، السلطان إلى أمناء الدار البيضاء.

هذه الأوضاع حتى المكترون المشطب رسميا على أسمائهم من لوائح المفوضيات والقنصليات. وبفعل تستر المكترين وراء حمايتهم كان الأمناء يتنفسون الصعداء ويبتهجون أيما ابتهاج كلما وصلهم نبأ خلع الحماية عن أحد هؤلاء المكترين، وتطبيع وضعيته القانونية بإخضاعه من جديد لسلطة المخزن. إذ ذاك كانوا يتسارعون لإرغامه على أداء ما تأخر لديه ويضغطون عليه لحمله على إفراغ الدار والمتجر الذي كان يحتله ويتملص من دفع كرائه. غير أن الشطب الرسمي والاستثنائي على بعض المحميين من لوائح القنصليات والسفارات كان لا يعني تخلي حماتهم عنهم نهائيا وتركهم وجها لوجه مع الأمناء والولاة. وذلك ما يستشف من الرسالة التالية، الموجهة من عامل الدار البيضاء إلى نائب السلطان بطنجة:

"واعلم أن قنصو الأسبان تعصب على يهود كانوا في حمايته وبينهم أملاك لجانب المخزن اعزه الله تقاعدوا عن أداء كرائها وإخلائها يزعمون أنهم صيروا عليها مالا له بال من غير ادن ولا قانون، وقد كتبنا له عليهم لما كانوا في حمايته وامتنع من تنفيذ الحكم عليهم والآن لما حصر حمايته تكلمنا مع الأمين الذي يحكم عليهم لأن الأمناء ألحوا في اقتصاء الكراء وإخلاء الأملاك، فذكر أن قنصو اسبانيا قال لهم لا تدفعوا إلا كراء المدة التي خرجتم فيها من الحماية وأما كراء المدة التي كانوا في الحماية فلا يدفعون عنها كراء، ونحب بالفصل منك إذ تتكلم مع كبير هذا القنصو ليكتب له أن لا يتعرض لمن خرج من حمايته ولا يدخل فضولا... وحتى ترجمانه قدم عندي لا على لسان القنصو أن لا يتكلم في احد فيما كان بذمتهم مدة ما هم في الحماية"[39].

ب- في البوادي

تجاوز التطاول على الأملاك المخزنية حدود المراسي وامتد بالتدريج صوب المناطق الداخلية. وقد اكتسى استحواذ المحميين والأجانب على الأراضي الفلاحية أو الصالحة للزراعة أشكالا متعددة، إذ اكتفى المتهافتون في بداية هذه الصيرورة بالتسلط خلسة على بضعة أعشار من الأمتار المربعة واحتالوا عليها بطرق مختلفة. فخلال مواسم الحرث مثلا كانوا يتمادون لحرث أطراف الأراضي المخزنية المتاخمة لأراضيهم وينتهزون الفرصة لتغيير حدود حقولهم ووضع أحجار لتميزها عن الحقول المجاورة لها. وكانوا يسيرون على نفس المنوال تحت ذريعة تسييج حقولهم ولاسيما بساتينهم حيث كانت هذه العملية تشكل فرصة سانحة لـــ "ابتلاع"

---

[39] - خ.ع.ر.، و.ب.، ربيع الثاني 1/1297 ابريل 1880 .

الأطراف المتاخمة أو المحاذية لبساتينهم وإخفاء ما تم ضمه لها تعديا[40].

وبفعل هذه "التقنيات" وغيرها، وهي تقنيات سبق تطبيقها بشكل ملفت في ضواحي طنجة ومدن أخرى، اقترنت حركة "التسييج" هنا وهناك بالترامي على أراضي مخزنية، وأراضي الكيش والأحباس. وقد تكرست هذه الحركة ضمن سياق عام امتاز بتنامي اهتمام كبار التجار المسلمين واليهود (وكانوا كلهم محميين أو مجنسين) بالفلاحة، وبتعزيز رصيدهم العقاري في البادية لتحقيق أرباح إضافية، وتأمين أنفسهم ضد تأرجح قيمة الرواج التجاري وتقلبات السوق. وصار الأجانب على نفس المنوال إذ تزايد إقبالهم على الشراء بوثيرة أعلى عقب مؤتمر مدريد والاعتراف لهم بحق الملكية العقارية وتطبيع الوضع القانوني لما سبق لهم اقتنائه قبل 1880.

وساهم تفشي الرشوة في صفوف العدول وسهولة تزوير الرسوم اللازمة لـــ"إثبات "الملكية" في تنامي حركة الامتلاك على حساب المخزن. فوجد هذا الأخير نفسه في مأزق استعصى عليه الخروج منه وتجاوزه لاسترجاع ما ضاع منه، إذ كان عليه أن يواجه بكيفية متزامنة المحميين والمفوضيات المساندة لهم، وأن يفك لغز ألاف العقود والرسوم وما حررته أفواج لا تحصى من العدول المرتشين وبنوه على الزور[41]. بناءا على هذه الوثائق، وقبولهم لها دون الشك في صحتها أو بغض الطرف عنوة عن فسادها، كان المفوضون والقناصل الأجانب لا يتوانون في الدفاع عن "المتعلقين" بهم ومد يد المساعدة لهم للحفاظ على ما "اقتنوه".

أما المخزن فإنه كان يتشبث بحقوقه رغم وصول الاختلاف والمشادة بينه وبين المفوضين وحكوماتهم أحيانا إلى حد اندلاع أزمات مفتوحة واستقدام بوارج لإرغامه على التراجع. وهكذا، وفي عام 1882، مثلا، استدعى القنصل العام الأمريكي قطعا من أسطول بلاده الحربي للضغط على السلطان في قضية أرض بضواحي فاس ادعى محميون أمريكيون، ورثوا حماية والدهم، المدعو الحاج محمد بن تاهلة الفاسي، أنها كانت في ملكيتهم وأن لديهم الحجج الكافية لإثبات ذلك. وفي الاسترعاء الذي قدموه لحاميهم طلبوا منه أن يحث المخزن على تمكينهم من تلك الأراضي وهي عبارة عن بساتين ("جنانات") أو دفع تعويضات لهم تعادل قيمتها

---

[40] - G. Lazarev, Les concessions foncières au Maroc. Contribution à l'étude de la formation des domaines personnels dans les campagnes marocaines, *B.E.S.M.*, 1971, pp. 43-79.

[41] - رسالة السلطان إلى الحاج العربي بريشة حول الرشوة المتفشية في صفوف العدول، 22 شعبان 1300 / 26 يونيو 1883، انظر: م.نهليل، م.س.، اللوحة LXVI.

وقيمة غلة أشجارها[42].

وفي مرحلة أولى وإثر تدخل القنصل العام، قام شقيق الحاجب باحماد، عبد الله بن احمد، بأمر من المولى الحسن، بتحريات أثبتت أن الأراضي المتنازع عليها هي "من جملة أملاك المخزن" وأن المحميين المطالبين بها لم يقدموا أجوبة أو حججا مقنعة لدعم ادعاءاتهم إذ اكتفى أحدهم بالإشارة إلى أن "أباه تملك بعضها بالإرث وبعضها بالشراء". وعندما طولبوا مجددا بتقديم حجج ملموسة، يضيف عبد الله بن احمد، "امتنعوا إحضار رسومهم (لتمكين المحققين) من إمعان النظر فيها" والتأكد من صحتها ومن هوية من حررها. كما أن المشتكين لم يردوا على السؤال المطروح حول "موجب سكوتهم مع أن المخزن هذه مدة تزيد على أربعة سنين منذ حاز" تلك الأراضي واقتطع منها بقعة جعل منها مقبرة ليهود فاس.

وبعد اطلاعه على ما دونه بهذا الشأن "الوصيف عبد الله بن احمد"، قرر السلطان تكليف قاضي فاس "بتوجيه أهل المعرفة (إلى عين المكان) لتقويم (البساتين) بما تساويه في الوقت (الرهن) وبان يأمر المدعي المذكور(أحد أبناء ابن تاهلة) بإحضار ما يتوصل به لملكية ذلك شرعا وان احضره وقبله الشرع يدفع له ما قوم به ذلك بموجب شرعي وان امتنع من حيازاته يشهد عليه الامتناع وتوجه الشهادة به" للسلطان.

وطوال الفترة الممتدة بين يناير ومايو 1882، تكاثر الأخذ والرد بين ورثه ابن تاهلة والسلطات المخزنية والقضائية واستعصى إيجاد حل توافقي إذ يبدو أن الورثة عجزوا على إثبات ملكيتهم بصفة قطعية. وفي غياب حجج دامغة، تشبث المخزن هو الأخر بحقه واقترح عليهم أن يختاروا بين جني غلة أشجار"الجنانات" أو قبض ما يعادل قيمة تلك الغلة نقدا في حين أنهم كانوا يطالبون بتعويضات تشمل قيمة الأرض والغلة. وبعد وصول الأمر إلى الباب المسدود استنجد الورثة من جديد بالقنصل العام. وتوج استنجادهم هذا بظهور سفن حربية أمريكية في مياه طنجة في أواسط مايو 1882.

وخشية ردود فعل عنيفة مماثلة للرد الأمريكي في قضية "ورثة ابن تاهلة"، كان المخزن يحاول في غالب الأحيان تفادي الدخول في موجهات مباشرة مع المحميين وحماتهم ولا يصادر ما استحوذوا عليه من أملاكه إلا في حالات نادرة، مفضلا في معظم الأحوال وتحت الإكراه "التفاوض" مع المتسلطين على أراضيه

---

[42] - خ.ع.ر.، و.ب.، 11 ربيع الأول 1299/ 31 يناير 1882.

ومع حماتهم صحة العقود والرسوم التي كانوا يلوحون بها.

وكانت الأضرار الناجمة عن الحماية تلحق حتى "عدائر" السلطان والأراضي الخاصة بتربية خيوله وقطعان ماشيته. ففي منطقة دكالة، مثلا، اشتهر أحد المشرفين على بعض عدائر هذه المنطقة بسرقة الأبقار والأغنام وتسليمها لتجار الصويرة لتسوية ما بذمته من ديون تجاههم. وعندما انفضح أمره استنجد بدائنيه وحصل على بطاقة مخالط تستر ورائها للإفلات من العقاب[43].

في حالات أخرى كان المخزن يتحرك قبل فوات الأوان ويتخذ الإجراءات الردعية اللازمة لتفادي السطو على ماشيته وأراضيه. وقد أقدم على ذلك مرارا في الغرب مثلا حيث انجذب الأجانب وكبار التجار المغاربة أيما انجذاب لشساعة هذه الجهة وجودة تربتها. وقد شمل اهتمامهم بها "عدائر" السلطان، فكانوا يتحايلون للانتزاع ولو بعض أجزاءها بالتواطؤ مع المكلفين بها أو المستفيدين من بعض أطرافها. وإثر تحريات أولية، أمر بها السلطان بعد أن وصله نبأ "اهتمام" تاجر اسباني بأحد العدائر وتكاثر الشبهات حول نواياه، أرسل وفدا إلى عين المكان للتحري وإلزام العناصر المتواجدة هناك بـــ"الوقوف عند حدهم". وهكذا أشهد بعضهم على أنفسهم "فقالوا أن لا شركة بينهم وبين النصراني (المذكور) لا من حرث ولا رهن ولا بيع ولا غير ذلك سوى البقر وفرسان فهم تحت يدهم على وجه الشركة بينهم وبين التاجر منويل النصراني". وبعد تدوين شهادتهم، "استرعى عليهم القائد (الحاضر مع القاضي والأمناء) بأن ينزعوا ذلك (أي الأبقار والفرسان) من بلاد المخزن...(فأجابوا) بالامتثال والسمع والطاعة بأن ينزعوا ذلك في الحين وإن وقع منهم تراخ في نزع ما ذكر من بلاد المخزن أو عادوا إلى ذلك فيحوز القائد جميع ما بيدهم من البلاد المذكورة ولم يبق لهم كلام عليها"[44].

وفي واقع الأمر، كان لا يتأتى للمخزن الحصول على نتائج من هذا القبيل بسهولة. فامتثال الفلاحين الصغار السالف ذكرهم لما أملي عليهم وهم واقفين يرتعدون أمام خيامهم اقترن بضعف حالهم وربما بمفاجأتهم في وقت كانت صلتهم بالاسباني منويل لم تتوطد بعد لتمكينهم من الحصول على بطاقة المخالطة. وحقا، كان من تقوى بفضل إشرافه على العدائر والتعاطي لأنشطة فلاحية خاصة به موازية لهذا الإشراف، بما في ذلك سرقة أبقار وأغنام السلطان وتسويقها، كان لا يرد دائما بالسمع والطاعة، بل يصمد في وجه المخزن "ولي نعمته" ويتحداه.

---

43 - خ.م.ر.، كناش رقم 429، رسالة السلطان إلى عامل ازمور، 30 قعدة 2/1314 مايو 1897.

44 - م.ن.، 197 ، 2 ربيع الثاني 1310/ 24 أكتوبر 1892.

وعلى نقيض الحالة السابقة، وفي الغرب دائما، سلك أفراد أسرة قوية مكلفة بعدائر السلطان مسلكا مغايرا تماما لمسلك التراجع والانحناء أمام أوامر وهيبة المخزن. ويتعلق الأمر بأفراد أسرة أولاد الضاوية، وهي الأسرة التي احتمت بالفرنسيين دون مراعاتها ولا مراعاة حماتها للخذمة المخزنية المسندة لها، ولطول مدة تكليف أعضائها بها. فلم يكتفوا بالاستحواذ على عدد ضخم من رؤوس الأبقار والأغنام بل "تراموا" على مئات الهكتارات من الأراضي الخصبة واقتطعوها لفائدتهم من الأملاك المخزنية. وقد أمكن للمشرف على آل الضاوية، محمد الضاوية، أن يمضي قدما في هذا الاتجاه بفضل بطاقة الحماية التي منحتها له المفوضية الفرنسية بصفته (نظريا) سمسار شركة عقارية فرنسية تدعى ريوسينو(Rio Sinu). ومقابل هذه الحصانة، التزم السمسار المذكور بالتفاني من خذمة مصالح فرنسا، ووصل به افتخاره بما أنجزه إلى حد التباهي بنفوذه و"جليل الأعمال" التي أسداها لحُماته، إذ قال "لقد منحت لي فرنسا حمايتها، أما أنا فإنني وهبتها إقليما بكامله"[45].

وقد فطنت عناصر مخزنية أخرى، بما في ذلك بعض الوزراء وكبار الشخصيات إلى متانة الضمانات الممكن الحصول عليها بفضل حماية أجنبية للسطو على أملاك عمومية والإفلات من التتريك ومعاناة أخرى في حالة إقدام السلطان على عزلهم لسبب من الأسباب. فالحماية كانت تعني في نظرهم إمكانية صيانة ثروتهم والاحتفاظ بما اختلسوه من أموال وما "خوصصوه" من عقارات. وهكذا، أشاع الأخوين الجامعي، غداة وفاة المولى الحسن ومخافة أن ينتقم منهما خصمهم اللدود، الحاجب أحمد بن موسى، أنهما تحت الحماية الفرنسية. وفي مرحلة لاحقة احتذى بهما وزراء آخرون وعمال وقواد ولم يكتفوا فيما يخصهم بمجرد الادعاء أنهم تحت حماية أجنبية، بل عملوا على الحصول الفعلي عليها، مستخلصين الدرس مما آل إليه أمر "الجامعيين" ونهايتهم المأساوية بعدما تبث لدى باحماد، الماسك الحقيقي بزمام الأمور في بداية عهد المولى عبد العزيز الشاب، أنهما لا يتوفران على أي حماية[46].

وفضلا على استحواذهم على مختلف أنواع الأملاك المخزنية، كان المحميون يتحايلون للسطو حتى على السواحل والأراضي المطلة على البحر رغم تأكيد السلطان مرارا "ان الساحل محرم لا يشغل ببناء ولا بنزل ولا بنحو ذلك حسب ما

---

[45] - J. Le Coz, *Le Rharb, fellahs et colons*, vol. 1, Rabat, 1964, p. 364.

[46] - A.E.P., N.S., 183, Rapport mensuel d'octobre 1902, le chef de la mission militaire, Burkhart, au Ministre de la Guerre.

هو (معهود) ومعروف عند كل واحد". وهكذا، وفي سنة 1880، مثلا، حاول محمي بلجيكي، ابرهام سيكسو، ترجمان المفوضية البلجيكية، وشريكه السوري، منصور ملحمة، ترجمان المفوضية الألمانية، بيع عدة هكتارات بجوار طنجة عرضاها على بعض السفراء الأجانب وأبرزا أهميتها الإستراتيجية وتواجدها في موقع مواجه لجبل طارق. وقد ادعى الرجلان أن بيدهما الرسوم الملكية اللازمة، وهي رسوم قال عنها المفوض البريطاني، كوربي كَرين، بصفته معني بما يجري قبالة الصخرة، أنه يشك في صحتها وأنها زائفة ولا يمكن لحامليها إثبات حقيقة ملكية ولو بقعة صغيرة من تلك الأراضي.

ولاختراع المناخ الملائم للمزايدة، أشاع المترجمان أنهما على اتصال مع ممثلي قوى عظمى أبدت استعدادها للشراء وللتفاوض معهما في إطار مشروع يروم إحداث محطة للفحم وتسهيل تزويد سفنها البخارية المارة عبر مضيق جبل طارق بالطاقة. وإثر سماعه لما راج بهذا الشأن، ارتأى للسلطان شراء تلك الأراضي لقطع الطريق على الدول الأجنبية. إلا أنه تراجع أمام ضخامة الثمن الذي كان سيكسو وملحمة يطالبان به. وبفعل وزن الرجلان ومتانة علاقاتهما بحماتهما وصداقتهما مع مفوضين آخرين، يبدو أن المخزن نسي ما كان يؤكده ويكرره بشأن السواحل والأراضي المطلة على البحر بصفة خاصة[47].

4- تلاشي نظام تجار السلطان

أ – تراجع دور السلطان كفاعل مباشر في التجارة البحرية

تمحور"خطاب" رؤساء المفوضيات الأوروبية حول فكرة جوهرية قيدت بشكل عضوي ووثيق تحسين مداخيل الدولة المغربية، وانتعاش هياكلها المتقادمة، وتوفير شروط العيش الكريم للأهالي، بإلغاء كل العراقيل التي كانت تعوق تعزيز إدماج المغرب في السوق العالمية. إلا أن هذا "الخطاب" كان لا يلقى أذانا صاغية في الدوائر المخزنية العليا، إذ لم يقتنع به لا السلاطين ولا الوزراء.

استعصى فعلا على السلاطين استيعاب فضائل تحرير المبادلات البحرية بشكل كلي، لأنهم لم يلمسوا على أرض الواقع سوى السلبيات الجسيمة الناجمة عن تخفيض الرسوم الجمركية وتحديدها في 10٪ فقط من قيمة البضائع المستوردة، وعن تكسير نظام "الكنطردات" وإنهاء الاحتكارات السلطانية، وعن تسريح فئة تجار السلطان والتحاقهم بالأجانب، وهي الفئة التي كانت تساهم قبل 1856 في تحقيق

---

[47] ـ عبد الرحمان بن زيدان، م.س.، ج. 3 ، ص. 369- 370.

نسبة لا يستهان بها من مداخيل بيت المال، وتتيح للمخزن إمكانية تنويع مصادره، وعدم الاعتماد اعتمادا كليا على الضرائب المباشرة، كما كان السلطان يسند من حين لآخر لبعضهم مهام سياسية ودبلوماسية.

وبتحرك هؤلاء التجار في هذه السياقات وعلى هذه المستويات أمكنهم اكتساب خبرة واسعة ومهارات ثمينة لم يفت المفوضين الأجانب الانتباه إلى قيمتها وما يمكنهم جنيه منها. لذا تسارعوا لاستقطابهم وتسخيرهم لخدمة مصالح بلدانهم. وكان منحهم الحماية القنصلية أحد الوسائل الجذابة والناجعة المستعملة لاستدراجهم وتحويلهم إلى "سماسرة" ووكلاء الدور التجارية الأوروبية. وبفعلها ولاعتبارات أخرى أملتها ضرورة التأقلم مع متطلبات ما بعد 1856، تحول قدماء تجار السلطان، بين عشية وضحاها، إلى "سماسرة" محصنين قضائيا وجبائيا وموالين لحماتهم الجدد.

وكان لهذه الحصانة مفعول فوري ومباشر تجلى في دفاع المفوضيات عنهم فور تكسير نظام الاحتكارات، وشروع المخزن في مطالبتهم ب"الجلوس مع الأمناء" للمحاسبة وضبط ما بقي بحوزتهم أو في ذمتهم من أموال السلطان. فمن كان منهم يود "التقاعد" على ما بين يديه من مال أو ديون لبيت المال أو عقارات مخزنية، تستر وراء حمايته ورفض المثول للمحاسبة أو نهج المماطلة والتسويف. وطبقا لمبدأ مناصرة المحمي ظالما أو مظلوما، ساندت المفوضيات التجار الرافضين لأية مساءلة أو محاسبة، وصعدت لهجة الدفاع عنهم، بل هناك سفراء (ومن ضمنهم سفير إيطاليا) تجاوزوا حدود المساندة "الدبلوماسية" وأقدموا على التهديد بقطع العلاقات الدبلوماسية واستدعاء بوارج حربية في حالة تشبث المخزن بمطالبه واستمراره في "التضييق والتحرش" على هؤلاء المحميين.

ولتمكين هؤلاء التجار من "التقاعد" على ما اختلسوه أو التزموا بتسديد مبالغ هزيلة بالقياس مع من كانوا مطالبين بإرجاعه لبيت المال، لم يلجأ بعض مناصريهم بشكل منهجي للغة التهديد والوعيد بل عمدوا أيضا للترغيب وإيهام المخزن أن الدولة المعنية بقضية فلان أو فلان ستجازيه سياسيا لا محالة عن جميل فعله اتجاههم.

وقد لجأ إلى هذه الصيغة القائم بأعمال المفوضية الفرنسية بطنجة، بيكلار (Béclard)، وهو الدبلوماسي الذي كان المخزن ينتظر منه الكثير في مسألة المخالطات، على اعتبار حساسية المرحلة التي كان تمر بها البلاد (1863) بفعل تعدد الاضطرابات، لاسيما في الغرب، وضيق مالي خانق. وفي هذا السياق الهش تدخل بيكلار لفائدة أحد مترجمي مفوضيته، وهو يهودي مغربي ومحمي فرنسي، كان المخزن يطالبه ب 193.000 فرنك برسم الديون المستحقة لبيت المال على والده الهالك، وبصفته أهم وريث له. وفي استرعائه استدل القائم بالأعمال بإفلاس والد ترجمانه قبل وفاته وإفلاس شريكه

المسلم، إلا أن هذا الأخير استعاد أنفاسه وأنعش تجارته بفضل رخصة تصدير الحبوب التي أنعم بها السلطان عليه، في حين أن الترجمان لم يستفد من أي دعم وهو الوارث الذي لم يترك له أبوه إلا ديونه ومالا قليلا. وأضاف الدبلوماسي الفرنسي "أنه سيكون من باب الإنصاف والعدل أن تتفضل الجلالة الشريفة وتسامح في الديون التي ما فتئ الأمناء يلاحقون هذا المحمي اليهودي المسكين لإرغامه على تسديدها"[48].

ولانتزاع جواب مرضي، حاول بيكلار إيهام السلطان أن الحكومة الفرنسية تتابع عن كثب قضية هذا الترجمان، اعتبارا للخدمات التي أسداها للمفوضية، وأنها ستقدر حق التقدير استجابة العاهل المغربي لمطلب ممثلها بطنجة. وذلك ما أكده من جهته النائب بركاش في دعمه لمطلب بيكلار، حيث قال أن إلغاء ديون هذا المحمي يشكل فرصة لإبراز حسن نوايا السلطان إزاء الدولة الفرنسية، وان القائم بأعمال مفوضيتها سيعبر عن "تقديره" للمخزن بشكل ملموس. وبفضل هذه التدخلات اقتنع السلطان بضرورة "محو" ديون الترجمان المذكور وعدم مطالبته بـــ "أي شيء".

وفي بعض الحالات كان الممثلون الأجانب يتدخلون حتى لفائدة تجار محميين لا مبرر لهم للإفلات من تسديد ديونهم إزاء بيت المال، فضلا عن اشتهارهم بالنصب والاحتيال. ففي سنة1861 بالذات، تدخل القنصل الفرنسي بالصويرة، لفائدة تاجر يهودي مطالب بتسديد ديون تجاه بيت المال قدرت بـــ 50.000 فرنك. وبما أن المدين لم يكن له أدنى استعداد لدفعها، فإنه تستر وراء حمايته واستعطف القنصل الفرنسي أو أغراه بوسيلة من الوسائل الجاري بها العمل آنذاك للتدخل، وإتاحته فرصة التملص من الأداء. وقد حقق فعلا رغبته رغم اطلاع القنصل المستنجد به على حقيقة أمره، إذ قال بشأنه في تقرير رسمي وجهه لمفوضيته أن المحمي المذكور "ينتمي... لفئة اليهود المقيمين بموغادور (الصويرة) وجهات أخرى في شمال إفريقيا والمشرق والمتطلعين للحصول على الحماية الفرنسية لا لشيء إلا لتوريط السلطات القنصلية (الفرنسية) في مشاكل ودعاوى لا نهاية لها"[49].

وأيا كانت حقيقة أمر هؤلاء "الغرماء"، الملاحظ أن حسابات دبلوماسية وسياسية وآمال كسب "تفهم" المتدخل لديه (لإسقاط أو تخفيف دين مثلا) كانت تدخل في تعامل السلطان مع "استرعاءات" المفوضين الأجانب، إذ كان ينتظر منهم أساسا تفهم مخاطر الانتشار الفوضوي للحمايات والمخالطات والوقوف بجانبه لتقنينها. إلا أن "الأنعام" على مفوض ما بمحو ما بذمة أحد محمييه إزاء بيت المال كان في غالب الأحيان وخيم العواقب، لأن تجسس السفارات والقنصليات على بعضها البعض كان يحوّل كل "إنعام" أو مبادرة استثنائية إلى "سابقة" يتذرع بها المتنافسون للتذكير بمبدأ المساواة (أو" التسوية بين الأجناس" حسب تعبير المخزن) والمطالبة

---

48 - خ.ع.ر.، و.ب.، 23 رجب 1279 / 13 يناير 1863

49 - A.E.P., C.C., Mogador IV, 16 avril 1861, Rapport du consul Desterer au Quai d'Orsay.

بتعميم الفائدة لصالح الجميع.

وهذا ما قام به مثلا القنصل البريطاني بأسفي عندما احتذى بزميله الفرنسي، فوقف بحزم بجانب محمي له يدعى ابن غنيمة كان "غارق الذمة" تجاه بيت المال، ومنع الأمناء من استخلاص ديونه المستحقة للمخزن ومن مصادرة ممتلكاته.

ب- قضية ورثة مصطفى الدكالي

وقد حدت المفوضية الايطالية حدو المفوضيتين الفرنسية والبريطانية في هذا المجال وذلك بالرغم من ضآلة مصالح ايطاليا التجارية بالمغرب وغياب ما يمكن أن يبرر تعاملها مع كبار التجار المغاربة، ولاسيما من كان منهم يدور فيما مضى في فلك نظام تجار السلطان.

ويتعلق الأمر في إحدى الحالات، وهي حالة خلفت أصداء واسعة طيلة سنين، بل لمدة تناهز العقدين، بدفاع المفوض الايطالي ستيفانو سكوفاسو(Stefano Scovasso) دفاعا صارما على ورثة أحد قدماء تجار السلطان، مصطفى الدكالي. وكان هذا الأخير يعد من عناصر النخبة التجارية المتميزين ومن دعائم نظام الاحتكارات إلى درجة أن المولى عبد الرحمن، اعترافا له بخبرته واطلاعه على الشؤون المغربية والأوروبية، عينه ضمن الوفد المفاوض لجون درامند هاي بشأن مشروع المعاهدة التجارية والملاحية التي تمكنت بريطانيا من فرضها سنة 1856.

وعقب انهيار أرضية نظام تجار السلطان نتيجة الشروع في تطبيق هذه المعاهدة بالذات، وبروز خطر تهميش هؤلاء التجار، عمل الدكالي، وعلى غرار زملائه الآخرين، على التأقلم مع مستلزمات الوضع الجديد، للحفاظ على موقع الصدارة في المبادلات التجارية البحرية، فتحرك للحصول على حماية أوربية. وبعد جس نبض الإنجليز، وهم المعترفون له بتفهمه لمطالبهم إبان مفوضات ما قبل 1856، وإمعان النظر في إمكانية الاتصال بالفرنسيين، على اعتبار استعدادهم الدائم لاحتضان الشخصيات المغربية البارزة، فضل في نهاية الأمر الاحتماء بالإيطاليين. وقد علق المفوض الفرنسي على هذا الخيار بقوله "إنه لمن شأنه توفير (للدكالي المذكور) امتيازات جديدة وضمان مكاسبه السابقة"، وكان المحمي الإيطالي الجديد منشغلا ولاشك، قبل احتمائه، بتأمين الثروة الهائلة التي حققها في ظل الاحتكارات السلطانية[50].

---

[50] - عن "سوابق" محمد الدكالي بالذات ومسؤوليته في توريط المخزن في مصاعب شتى و ديون مع الإنجليز مثلا، انظر النمودج المتمثل في الرسالة التالية الصادرة من المفوضية البريطانية و المطالبة بتسديد ديون اعتبر الدائنون أنه يحق لهم استخلاصها من بيت المال على اعتبار تصرف الدكالي معهم بصفته أحد تجار السلطان: "**هذا** ولم يخفا من جانبكم أن في شهر رجب سنة 1278 ،كنت كتبت لنا كتاب بأمر السلطان أيده الله، وأخبرتنا فيه بأنه أيده الله، عين السيد محمد الدكالي نائبه في التوجه للتدريز بقصد بيع مدافع وشراء الكرارط لجانبه الشريف. ولوفاء غرض السلطان أيده الله، كنا مكنا الدكالي المذكور بكتاب لأحد من وزراء سلطانتنا، وأخبرناه بالدكالي ومرتبته...؛ وحيث الدكالي كان نائبا عن مقضيات السلطان، كان عند التجار وغيرهم في عين الوقر والاحترام والاتقة. ثم به الدكالي المذكور سفر من اللندريز قبل نمام الأداء، وترك عدد من الكوارط الذي كان مامورا بجلبهم في مخازن البربول. والنائب في بيع المدافع وشراء الكرارط لما نظر عدم فصال الأمر، اشتكى لنا ولقونص دولتنا مرارا، وكنا طلبنا أن الدكالي يؤدي ما عليه من =

وإثر وفاة مصطفى الدكالي، قدرت ديونه تجاه بيت المال بمئات الآلاف من الفرنكات الذهبية. وقد دخل المخزن في صراع مرير وطويل مع ورثته لاسترجاع ما كان يمكن استرجاعه. ذلك أن الوارث الأهم، ابنه الأكبر، محمد الدكالي، حاول التذرع بالحماية ثم بالجنسية الإيطالية للتملص من الأداء. وفي تتبعه للأحداث، استغرب ج.د.هاي لسرعة حصول الابن على جواز ايطالي "رغم أنه لم يقم بايطاليا ولو لبضعة أسابيع"، ورغم أنه سبق لسلف سكوفاسو بطنجة، الكونت كستللينيرو (Comte Castillinero)، "سحب اسمه من قوائم الحماية الإيطالية والشطب عليه". وأوضح هاي "أن الجنسية الإيطالية الممنوحة لهذا الراعي المغربي لا غاية لها (في حقيقية الأمر) سوى تسهيل تملصه من أداء الديون المستحقة والعادية التي كان بيت المال يطالبه بتسديدها"[51].

وتعقدت الأمور بعد أن تدخل وارث آخر، يدعى أحمد الدكالي، وهو أحد أشقاء الهالك، لمؤازرة ابن أخيه مستغلا بدوره الحماية الإيطالية التي ادعى أنه يتمتع بها، وتعبأ هو الآخر لعرقلة مجهودات المخزن وإبقاء الوضع على ما كان عليه. وكان الأمناء المكلفون باستخلاص ما بذمة الورثة لا يجدون حتى من يخاطبوه في هذا الأمر، وذلك بسبب تنقلات ابن الهالك وعمه بين طنجة والرباط وفي اتجاهات مجهولة استعصى معها العثور عليهما[52].

وبعد مرور مدة من الزمن اتضح أن العم، أحمد الدكالي، محمي أمريكي لبعض الوقت، كان منشغلا بإيقاد نار الفتنة بقبيلة أنجرة المجاورة لسبتة، وهي القبيلة التي هاجمت الأبراج التي بناها الإسبان خارج الحدود المعتادة، وأتاحت لهم الفرصة لشن الحرب على المغرب سنة 1859.

وكان مصطفى الدكالي يستغل فيما مضى، وبترخيص من السلطان، بعض المعادن التي كان يزخر بها ترابها. وإثر تشكي المفوض الاسباني، فرنسيسكو مري إيكلوم، من تصرفات "الراعي المغربي أحمد الدكالي" ومن "خوضة" في قبيلة أنجرة، قرر السلطان وضع حد لخطر اشتباكات مسلحة بين حامية سبتة والقبائل المجاورة لهذه المدينة، فأمر باعتقال المشتكى به وإيداعه السجن، معتبرا أنه "رأس

=الحساب...؛ والفقيه السيد محمد بارقش كان أخبر قونص دولتنا وقت غيبتنا بأن الدكالي كان مامورا بما ذكر. ولما قدمنا لهنا وجهنا على الدكالي، وحيث تكلمنا معه عن وفاء ماهو مامورا به، فأجابنا بأن لم أذن بمثل ما ذكر قط أبدا. وذكر لنا أيضا بأن الحساب الوارد من اللندريز صافي، إلا بعض المخالفة الذي سيكاتب بها هو للتجار باللندريز بواسطة قونص دولتنا. فلذالك ينبغي أداؤه، لاكن الدكالي قائلا بأن لم يؤدي شينا...؛ والظاهر لنا أن الحق والصواب، هو أن دولة السلطان يؤدون الحساب المذكور في الحين...؛ وأنتم من وفور عقلكم، فلم يخفا منكم بأن نايب الدكالي في اللندريز، إذا يشتكي لدولتنا فيتخيل لهم ما فيه نقص عز المملكة وخلاف لقوانين الدول...".

[51] - F.O., 99, 139, December 13, 1869

[52] - خ.ع.ر.، و.ب.، تعليمات السلطان لنائبه بطنجة، 4 قعدة 1284 / 27 فبراير 1868.

الفتنة"[53]. وهو قرار ارتاح له إيكولوم واستحسنه؛ وفور تلقيه نبأ "سجن الراعي المراكشي أحمد الدكالي عن أمر حضرة السلطان بسبب دخوله... فيما يكدر الصلح بحدادة سبتة"، سارع للتعبير عن سروره و"محبته التامة" للنائب بركّاش وطلب منه إبلاغ السلطان أن "سعادة وكيل سلطنية اسبانيا تكافي... حضرة السلطان مراكشية لسلوكه العادل" وتشكره جزيل الشكر على الإجراءات التي اتخذها "لزجر من يوقد الفتنة من القبائل المجاورة لإسبانيا...، ولثبات الهدنة والمحبة فيما بين الجوار ويكف الغيار"[54].

وبحكم الوضع السائد آنذاك بطنجة وعلى الساحة المغربية بصفة عامة كان يستحيل ألا يثير انشراح المفوض الاسباني وتجاهل "حماية" أحمد الدكالي حفيظة سكوفاسو وغضبه. وبالفعل، فبمجرد سماعه لخبر إلقاء القبض على "محميه"، امتطى صهوة فرسه وهرع لاعتراض طريق الفرقة العسكرية المكلفة بمرافقة المعتقل. وإثر رفض قائدها الامتثال لما أمر به، أشهر المفوض الايطالي مسدسه وهدد بإطلاق النار إن لم يسرح المعتقل على الفور. ولاجتناب تفاقم الوضع واللوم المحتمل صدوره من السلطان، لم يكن في وسع القائد المذكور سوى الانحناء والاستجابة لما فرضه سكوفاسو. ورغم فداحة ما اقترفه والإهانة التي ألحقها بالمخزن أمام الملأ، واصل السفير الايطالي تضخيمه للقضية ولم يتردد في استقدام بارجة حربية لمحو "الإهانة" –حسب تعبيره– المترتبة عن "تجرؤ" المخزن وتجاهله للحماية الايطالية الممنوحة لأحد رعاياه والحقوق المحولة لايطاليا بمقتضى المعاهدات[55].

وكالعادة، ووفقا للتقليد الجاري به العمل في مثل هذه الحالات وسبقت تجربته إثر تأزم العلاقات ووصولها إلى حد القطيعة مع الفرنسيين (1844) والاسبانيين (1859)، لم يكن من خيار أمام المخزن سوى الاستعانة بانجلترا لتدارك الأمر، وتفادي تداعيات لا تحمد عقباها. وبفضل "حسن المساعي" البريطانية لدى روما ومدريد أمكن فعلا تهدئة الوضع وإنهاء التوتر مع ايطاليا. وتلى ذلك فتح الحوار مجددا مع محمد واحمد الدكالي لإيجاد صيغة توافقية تضمن للمخزن استخلاص حد أدنى من الديون التي كان يطالبهما بأدائها[56].

وبمقتضى الاتفاق المبرم معهما، التزما الغرمان بدفع 30.000 مثقال على الفور

53- رسالة وجهها بركّاش إلى الهيئة الدبلوماسية، 17 رمضان 1286/ 22 دجنبر 1869، انظر: F.O., 99, 144.

54- م.ن.، رسالة المفوض الإسباني إلى بركّاش، 22 نونبر 1869 .

55 - F.O., 99, 144, June 22, 1869 ; December 22, 1869 ; June 22, 1870 .

56 - J. L. Miège, *op. cit.*, T.2, p. 276.

وتسديد ما تبقى من الديون على شكل مشاهرات حدد مبلغ كل واحدة منها بمبلغ 50 مثقال إلى أن يكتمل تسديد الدين الإجمالي. ونظرا لأهمية المبالغ المتبقية شدد المخزن على إضافة شرط يقضي بإلزام الدكالين على رهن ممتلكات تساوي قيمتها قيمة ما بقي في ذمتهما، وتسليم هذه الممتلكات للأمناء قصد استغلالها عن طريق الكراء أو بسبل أخرى واقتطاع مداخيلها من مبلغ الدين الإجمالي. وتضمن الاتفاق بندا يلزم المخزن على إرجاع هذه العقارات لأصحابها بالتدريج وبموازاة تناقص ما بذمتهم لبيت المال[57].

ومن الناحية النظرية، كان التوافق يبدو منطقيا ومرضيا، ولو بشكل نسبي، للجميع. إلا أن الأمناء اصطدموا، إثر شروعهم في تطبيقه، بتراجع محمد الدكالي وعمه عن إلتزامهما حيث ذكروا أن الرهن لا يناسبهما لأنه يحمل في طياته خطر مصادرة الممتلكات المرهونة أو رفض المخزن إعادة تسليمها لهما بعد "انطفاء" ديونهما. وقد تشبثا بهذا الطرح بشكل أقوى إثر توصلهما بأخبار مفادها أن السلطان أصدر أوامر للأمناء توصيهم بتدقيق الحسابات مع ورثة مصطفى الدكالي ومراعاة انخفاض قيمة العملة منذ وفاة هذا الأخير، فضلا عن التأكد من جودة النقود التي كان الابن والعم يسددان بها الدين حتى لا يسددانه بنقود ضعيفة القيمة أو زائفة.

وقد انقض الوريثان على ما سمعاه بهذا الشأن للطعن في الاتفاق بصفة نهائية واتهام الأمناء بتزوير الحسابات وتضخيم الديون. وشددا على أن المخزن يروم إجبارهما على أداء أكثر مما يلزمهما. وبسبب تشددهما واستحالة التوصل إلى حلول بديلة، استمر الأمر على ما كان عليه لمدة طويلة تجاوزت العقدين حيث "ورثها" المولى الحسن بعد وفاة والده، ولم تتح له الفرصة هو الآخر استخلاص ما كان بذمة ورثة مصطفى الدكالي، لاسيما وان احمد الدكالي تخلى، على ما يبدو، عن "أصحابه" الايطاليين و"تعلق" بحماة جدد أقوى من حماته السابقين، ألا وهم الألمان. وفي1885 حاول المولى الحسن إحياء "الملف" وإيجاد مخرج مرضي للجميع، فعرض القضية على أنظار لجنة مختلطة قال عنها في رسالة موجهة للنائب، الحاج محمد الطريس:

"وبعد، فقد أمرنا قاضي طنجة وقاضي تطوان بالاجتماع مع المسمين بطرته علماء فاس هنالك بطنجة على نازلة احمد الدكالي وابن أخيه محمد وتصفح ما بيد كل منهما من الحجج وإمضاء ما حكم به الشرع فيها، وعليه (عليك) أن تعلم باشدوري البروس (ألمانيا) والطليان بذلك ليأمر كل منهما من هو من قبله من

---

[57] - م.ن.، 18 رجب 1288 / 13 أكتوبر 1871.

المذكورين بإحضار حججهم وتقف معهم على ذلك"[58].

ج – قضية المختار بن عزوز

تجلت سلبيات الحمايات الأجنبية الممنوحة لقدماء تجار السلطان في نموذج ثان مختلف شيئا ما عن قضية ورثة مصطفى الدكالي. وقد جسد المختار بن عزوز، وهو الممثل للتاجر "الرأسمالي" المغربي الناشيء بصفته وكيلا ماليا للسلطان في إنجلترا، ووكيلا لدور تجارية أوروبية بالمغرب، نموذج التجار "الغارقين الذمة" في آن واحد تجاه بيت المال وشركات أجنبية، شأنه في هذا الباب شأن تجار كبار آخرين من بينهم أحمد بوهلال.

وكانت قدرة هؤلاء التجار على مواجهة التزاماتهم إزاء كل الأطراف مرتبطة طبعا بالظرفية الاقتصادية والتجارية، ونسبة تأرجح مستوى أسعار المنتوجات التي كانوا يتجرون فيها. ومن الواضح أنهم واجهوا مراحل عسيرة بفعل حلقات الجفاف التي مر بها المغرب، لاسيما فيما بين 1878 و1884.

ونظرا لحجم الديون وتزامن مطالب التسديد، غالبا ما كان يستعصى على الغرماء مواجهة التزاماتهم وأداءها دفعة واحدة. فكان يطرح إذ ذاك إشكال أولوية الدفع لأحد الأطراف: المخزن أو الدور التجارية الأجنبية؟ ولضمان حظوظ أوفر لها، والتمكن من استخلاص ديونها، كانت هذه تستنفر الغرف التجارية والصناعية للضغط على حكوماتها والمفوضيات لتحذير السلطان من مغبة "سطو" أمناءه على سلع وودائع أو ممتلكات المدينين[59].

وقد اعتادت الدور البريطانية المتعاملة مع تجار مسلمين ويهود من الصويرة ومراكش والرباط وفاس وتطوان التدخل لدى وزارة الخارجية بلندن، عبر غرف لندن ومنشستر وليفربول وبورمنغام لحملها على فرض مبدأ أسبقية الدائنين الأوروبيين. وكانت المذكرات المرفوعة بهذا الشأن إلى الحكومة تلح باستمرار على المميزات "الاستبدادية" للنظام المخزني وعدم احترامه للملكية الخاصة. وكانت هذه الغرف تعتبر أن مصالحها معرضة للضياع وأنه سوف يتعذر عليها مواصلة

---

[58] - م.ن.، 278، 2 جمادى الثانية 1302 / 19 مارس 1885.

[59] - دانييل شروتر، **تجار الصويرة. المجتمع الحضري والإمبريالية في جنوب غرب المغرب، 1844-1886**، تعريب خالد ابن الصغير، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط 1997، ص. 392 : "ولم يكن المختار بن عزوز التاجر الوحيد الذي حل به الإفلاس في الصويرة خلال هذه السنوات. إذ عجز... احمد بوهلال ايضا عن تسديد ديونه للمقرضين الأجانب. استولى المخزن على ممتلكاته بحق الشفاعة قبل أن يطالبوا بها، كما فعل في قضية بن عزوز. وهناك عدد من التجار الآخرين – ليفي وموشي بن أبراهام كوهين، وميشال موسى (من مؤسسة كوهين هيرمانس وشركاه)، وبوني، وترجمان و بنير، وبروم، وبراومن – الذين أفلسوا أو تكبدوا خسائر جسيمة بين...1878 و1882. ولم ينج بعض التجار الأجانب من الإفلاس إلا بفضل اعتمادهم على شركائهم التجاريين في أوروبا".

معاملاتها مع المغرب إذا لم تنتزع الأسبقية التي كانت تطالب بها فيما يخص تسديد ما لها من ديون على تجار كان المخزن يتابعهم هو الآخر من أجل ديونه عليهم.

وبصفة عامة، كان السلطان لا يمهل المدينين تجاهه وتجاه التجار الأجانب إلا بعد تأكده أن المدين "ملي" وله ما يكفي من الضمانات (العقارات، مثلا) تؤهله للاستفادة من آجال إضافية قبل مطالبته مجددا بالأداء. أما في الحالات الأخرى، فإنه كان لا يظهر أي مرونة، خصوصا في حالة وصول الديون مبالغ هامة كان يعتبر أنه لا يمكنه المخاطرة بها في غياب ضمانات كافية. عندئذ كان يمنح لنفسه حق الأسبقية، ويتصرف وكأنه مستعد لتحمل احتجاجات الدائنين الأجانب ومفوضياتهم. وفي مثل هذه الحالات كان يصادر ممتلكات التجار "الغارقين الذمة" إزاء بيت المال ولا يتوانى في بيعها بالمزاد.

تلك هي الصيغة التي اختار نهجها سنة 1884 لاستخلاص ديونه على المختار ابن عزوز، وهو تاجر كبير أستفاد من حمايته الإنجليزية ومن التسهيلات والفوائد التي كان يجنيها بفضل تعامله مع السلطان لتبوأ مكانة متميزة وتكثيف علاقاته مع الدور التجارية الأروبية، ومنها بوجه خاص دور وشركات بريطانية. إلا أن التسهيلات الممنوحة له في إطار نشاطه الواسع على مستويي الاستيراد والتصدير كانت لا تخلو من مواطن الضعف حيث أدخلته في دوامة ديون وصل تراكمها في مرحلة معينة سقفا لا يطاق. وسواء كان مرد ذلك لحجم وتنوع معاملاته بالذات، أو لعدم احتياطه بما فيه الكفاية من تقلبات السوق في الداخل والخارج، أو للكساد الذي أصاب الحركة التجارية والاقتصاد في المغرب، إثر انهيار المحاصيل الزراعية بسبب الجفاف فيما بين 1878 و1884، وهي الفترة التي شهدت أيضا دخول العالم الرأسمالي في مرحلة ركود حاد، الأهم أن وضعية ابن عزوز كانت تبدو وكأنه أوشك على الإفلاس كغيره من بعض كبار التجار المسلمين واليهود. وزاد في زعزعة الثقة في قدرته على تسديد ديونه تشكيه لـــ"أصحابه" الإنجليز من ثقل ما بذمته للسلطان.[60]

ونظرا للظرفية التجارية العامة، وإفلاس عدد من كبار التجار المغاربة، حاول المولى الحسن من جهته اجتناب أي مفاجأة في حالة "تفاهم" ابن عزوز خلسة مع دائنيه الأجانب على حسابه، فأمر الأمناء بمصادرة ممتلكاته بفاس، وبيعها بالمزاد، ودفع مجموع ريعها لبيت المال، وهو قرار أثار احتجاجات الدائنين الأجانب، ولاسيما الدور

---

[60]- A.E.P., M.D., 10, A. de Couronnel,« *Mémoire sur le Maroc* », p.273,« Le gouvernement maure… prétend, en cas de mauvaises affaires, non seulement entrer en concurrence avec les autres créanciers, mais encore avoir des privilèges ».

التجارية البريطانية.[61]

ولم تسلّم هذه الدور بالأمر الواقع كما أنها لم تكتف بتفسيرات السلطان واستعداده لاعتقال المدين المفلس وإيداعه السجن رغم حمايته، فطالبت الحكومة والمفوضية البريطانيتين بطنجة التدخل لإرغام المخزن على تعويضها وجبر الضرر اللاحق لها جراء مصادرة ممتلكات مدينها، معتبرة أن المولى الحسن يتحمل مسؤولية مباشرة في هذه القضية بصفته شريك تجاري لابن عزوز، وعليه أن يتكفل ويدفع ما بذمته تجاه دائنيه الأجانب.

وقد تشبث بهذا "المبدأ" ودافع عنه بشدة إ. كارتر (E. Carter)، وهو أحد الدائنين من منشستر، المدينة الصناعية الكبرى المعروفة بعلاقاتها الوثيقة مع تجار فاس والذي كان له دين على ابن عزوز يقدر بـــ 1.362 جنيه استرليني. وقد تكلف وزير الصدر محمد بن العربي المختار بالرد على احتجاجاته، فأكد على لسان السلطان أن ابن عزوز كان غارق الذمة تجاه المخزن وانه التزم بدفع دين يقدر بـــ 15.000 مثقال قبل أن تتراكم عليه ديون كارتر. وأبرز الوزير التفاوت الزمني بين تاريخ "تعمير ذمة" بن عزوز تجاه المخزن وتاريخ بداية تعمير ذمته إزاء كارتر، واستنتج من ذلك أسبقية المخزن وحقه في استخلاص ديونه قبل غيره من الدائنين[62].

وبطبيعة الحال، لم يقتنع الدائنون الانجليز بهذا الطرح فتجاهلوا "الفرق الزمني" المشار إليه في رد الوزير ابن العربي وألحوا مجددا على مسؤولية السلطان بصفته شريك تجاري مباشر، إلا أنهم لم يجدوا السند الكافي للمضي قدما وانتزاع ما كانوا يودون انتزاعه. والواقع أن المفوضية البريطانية لم تتدخل بكل ثقلها لمؤازرتهم لأن ج.د. هاي كان يحاول آنذاك، وهو مشرف على التقاعد، حث المولى الحسن على فتح مفاوضات حول معاهدة تجارية جديدة من شأنها تحرير المبادلات البحرية بشكل نهائي، مقابل دعم (أو وعود بالدعم) في مسألة الحماية والتجنيس وتعديل ما ورد بهذا الشأن في معاهدة مدريد.

وبصفة عامة، وبصرف النظر عما آلت إليه قضيتا المختار بن عزوز وأحمد الدكالي، فإن أطوار القضيتين تعكس إلى حد ما حقيقة المنحى الذي صار عليه "موقع" السلطان التقليدي بصفته فاعل مباشر في التجارة البحرية، ومتدخل في المبادلات

---

[61] - F.O., 99, 225, Manchester, January 14, 23, 1885, E. Carter (Ben Azzouz' main partner) to E. Granville.

[62] - وثائق وزارة الخارجية البريطانية (لندن)، رسالة الوزير الأعظم، محمد بن العربي مختار، إلى هاي، 11 جمادى الأولى 1302 / 26 فبراير 1885 ، (F.O., 99, 224).

بواسطة تجار كان بعضهم يتحرك في إطار النظام الذي كسر غداة دخول معاهدة 1856 حيز التنفيذ. وامتاز فعلا هذا المنحى بالتهميش التدريجي للسلطان بصفته فاعل مباشر في مجال التجارة البحرية. وما اعتماده بعد 1856 على بعض التجار لانقاد ما يمكن إنقاذه من بنيات وممارسات الماضي للإستفادة من ارتفاع حجم وقيمة المبادلات البحرية، إلا رد فعل دي دلالة أملته عليه صيرورة عامة جردته من احتكاراته ومن السلاح الجمركي ودفعت به نحو الإقصاء وشبه تجفيف لمداخيله التجارية.

5- ديون الرعايا ومسؤولية الدولة

احتلت فضائل النظام الليبرالي الصدارة في الخطاب الذي ردده المفوضون لحمل السلاطين على تحرير المبادلات التجارية البحرية تحريرا كليا وفتح أبواب المغرب أمام الرأسمال الأوربي بدون أدنى قيد ولا شرط. وكان المادحون لتفوق هذا النظام على غيره من الأنظمة والأنماط يقايضون تحسين أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بانفتاحها المتواصل على الغرب وتشبعها، أو على الأقل تشبع الدوائر المخزنية العليا، بقيم التقدم والحداثة.

إلا أن مصداقية هذا "الخطاب" اصطدمت بما كانت المفوضيات تمليه يوميا على المخزن وتهديداتها له واستقدامها للبوارج الحربية، وهي ضغوط و"ممارسات" كانت تثبت على أرض الواقع للسلطان وللوزراء والعمال والقواد والأمناء والقضاة والمحتسبين مدى عمق الانسلاخ بين قيّم التقدم والحداثة التي كان السفراء الأجانب يرددونها، وحقيقة سلوكهم تجاه البلاد وأهلها. وباستثناء الفئات المحمية (بمختلف أصنافها)، كان من الواضح لكل من أمعن النظر في تطور الأوضاع حوله أن القوى الأوروبية لا تبالي سوى بمصالحها ومراميها، وأنها تدوس حقوق الأهالي ولا تعير أي اهتمام، على عادتها في تعاملها مع شعوب المستعمرات، بمعاناتهم ومآسيهم.

وإذا كانت الحمايات تشكل في حد ذاتها انتهاكا "فظيعا" (حسب تعبير سفير فرنسي) لسيادة البلاد، فإن ما تفرع عنها وواكبها لا يقل فظاعة بالنسبة للدولة وللرعايا في نفس الآن. يأتي مبدأ المسؤولية الجماعية التي كانت المفوضيات تفرضها تحت ذريعة خصائص بنية المغرب القبلية في طليعة الفظائع المنافية لما كان يشاع حول فضائل الليبرالية وتحرير الأفراد من القيود الجماعية. وانضاف لذلك مبدأ تحميل الدولة وخزينتها، وبعبارة أخرى دافعي الضرائب وفي طليعتهم الفلاحين والحرفيين الصغار، مسؤولية ديون الخواص تجاه الأجانب والمحميين، فضلا عن التعويضات اللازم دفعها في حالة استقدام بوارج حربية، وعن النفقات المترتبة عن الحملات العسكرية والحركات المنظمة من حين لآخر، لإرغام الغرماء

على تسديد ديونهم بصرف النظر عن طابعها الربوي وعدم ثبوت صحتها في كثير من الحالات[63].

ورغم غياب معطيات دقيقة تبرز ما دفع من بيت المال برسم ديون رعاياه ومختلف "التعويضات"، فإن الإشارات المتقطعة الواردة هنا وهناك في المصادر تثبت ضخامة هذه النفقات، وذلك بغض النظر عن تكاليفها السياسية وسلبيات انصياع المخزن تحت الضغط والإكراه "لإرضاء النصارى ومحمييهم المسلمين واليهود".

وبصرف النظر عما كان يجري في هذا المجال قبل 1856 وتعبئة القوى الأوروبية طيلة عقود خلت لإنهاء سريان العرف القاضي بتحميل القناصل مسؤولية ديون مواطنيهم تجاه المخزن، اللافت للانتباه في إطار قلب هذه المعادلة ومطالبة السلطان بدفع ما بذمة رعاياه للأجانب وللمحميين أن مساعي هذا الأخير لوضع حد للعرف المقلوب على حسابه لم تنقطع، لاسيما بعد 1859-1862 وفي السياق الهش المتميز بفراغ بيت المال وتراجع قيمة النقود المغربية ومتاعب "توظيف" المكوس.

وقد حاول فعلا سيدي محمد عبد الرحمن توضيح مقاييس متابعة المدينين لاجتناب الخلط بين معاملات الخواص وصلاحيات السلطات المخزنية. وتعد الرسالة التي وجهها للنائب بركّاش بمناسبة رده على تشكي الفرنسيين بأحد عمال الشاوية، محمد بن عبد السلام برشيد، واتهامه بالتراخي في استخلاص ديون المحميين والرعايا الفرنسيين، رسالة مرجعية على اعتبار ما ورد فيها حول تناقضات مواقف المفوضين الأجانب، والظلم الناجم عن انحيازهم للدائنين دون إعارتهم أي انتباه لتعاون المخزن معهم، وإرضائه لمطالبهم "تقليلا للكلام وتخفيفا لما يجلب الشنئان".

وتكمن أهمية وخصوصية هذه الرسالة في فحوى كلام السلطان عندما قال أنه كان "يلزم الخصم (ويقصد الغرماء) بالفصال تقليلا للكلام وظننا (منه) أنهم (أي الممثلين الأجانب والمحميين) لا يتعدون ولا يدعون إلا بالحق"، إلا أن اكتشافه لحجم تعدي هؤلاء وجور مطالبهم جعله يعيد تقويم الرغبة القائمة على تلافي "الكلام والشنئان" ويأمر "بالتحري (في الدعاوي)، وقوفا مع الحق لا في حق الداعي ولا في حق المدعى عليه، وهذا هو الذي يرتضيه الناس كلهم".

وفي الرسالة ذاتها طالب بركّاش باستفسار المفوض الفرنسي وحثه على تدقيق هوية المشتكى به : "إنا لم ندري هل دعواهم على ابن رشيد نفسه أو على رعيته، فإن كانت عليه فلا يسعه إلا الفصال... ولا يسعه التراخي بأداء ما هو مطالب به على

---

[63] - أ. فومي، م.س.، اللوحة XLVI .

وجه الحق، وإن كانت على رعيته ففيها تفصيل". ولاستفسار من هذا القبيل وبهذه الصيغة دلالته لأنه يحيل، ولو بكيفية غير مباشرة، إلى "خلط" لاشك أنه مقصود ومبيت بين العمال أو القواد والرعية ويروم توريط السلطة بشكل أو بآخر في ديون الخواص.

وفي تناوله لـــ "تراخي العمال"، حسب تعبير الممثلين الأجانب، أبرز سيدي محمد بن عبد الرحمان سببا من الأسباب الأساسية التي كانت تحول دون تصفية الديون في وقت وجيز. وذكر بهذا الشأن مستدلا برد القائد برشيد المذكور "أنه كثيرا ما يطالب (العامل) المدعى عليه (أي الشخص المدين) بإعطاء ما تبث عليه فيجده فر، فيطالب قرابته بالأداء فيجد الكثير منهم تحت الحماية فيتوقف إذ لا يتكلم مع واحد من قرابة (المدعى عليه) ويترك الباقين الذين في الحماية". وبعد انتقاده لتجاهل الدائنين وحماتهم لهذا المعطى واكتفائهم باتهام الولاة بـــ "التقصير في الوقوف" لاستخلاص ديونهم، أكد السلطان أن المسؤولية تقع على المفوضين الأجانب "لأنهم هم المتعرضون في الحقيقة بسبب حمايتهم"، ولخص استنتاجاته مستغربا ومتسائلا: "وبالجملة فهم يطلبون الفصال من جهة ويحمون من جهة، فكيف يجمع بين هذين الفرضين؟".

ولم يكتف السلطان بإبراز تناقض مواقف المفوضيات وتوزيعها لبطاقات الحماية بشكل فوضوي، بل طعن حتى في الديون وصحتها حيث كان على بينة من طبيعة معظم رسوم هذه الديون الربوية، ومن أساليب الدائنين وحماتهم الأوروبيين والأمريكيين؛ ومجرد إقدام هؤلاء وأولئك على اقتراح تخفيض مبالغها، مقابل التزام المخزن بأدائها بدون تأخير كان في حد ذاته كاف لإقناعه بفسادها أصلا أو المبالغة في تضخيمها. فعلق على ذلك بقوله : "فلما وجدناهم إذا ادعوا بألف مثقال يفاصلون بمائة وإذا ادعوا بمائة يفاصلون بعشرة وعلمنا أنهم لا يخالطون غالبا إلا من لا مروءة له وأنهم أي المدعين يدعون بما لم يكن عندهم ولا يملكونه وإنما يريدون أخذ أموال الناس بالباطل صرنا نأمر بالتحري وقوفا مع الحق". ولا شك أن استنكار "تطاول" الدائنين وأفعالهم اقترن في دهن السلطان وباستنكاره للسند غير المشروط الذي كان حماتهم يقدمونه لهم.

وحاول المولى الحسن السير على نهج والده في هذا المجال. فخلال استقباله بفاس للسفير الفرنسي جول باطنوطر سنة 1889 (Jules Patenôtre)، ومحادثاته معه بشأن ديون المحميين الفرنسيين على عدد كبير من غرماء المنتمين لقبائل أيت سغروشن وبني وراين وجزناية وقبائل أخرى من الأطلس المتوسط والريف، أكد له معارضته التامة لاقتراحه القاضي بأداء هذه الديون من بيت المال وتكليف العمال

والقواد باستخلاصها من المدينين فيما بعد. ورغم الإغراءات التي بادر بها السفير حيث حاول استغلال "تفهمه" لضيق وضعية المخزن المالية، واعترافه بفداحة الممارسات الربوية و"تبرعه" بتخفيض للمبالغ الإجمالية التي كان يطالب بها، تمسك السلطان برفضه، مبينا لمخاطبه أن الاستجابة لمطلبه تعني استنزاف بيت المال، وإفراغه من كل مدخراته، وأن وظيفة المخزن تقتصر على استخلاص الديون لا دفعها مكان الغرماء، وأن المسؤولية الأصلية تقع على الأجانب والمحميين الذين لا يحتاطون ويتسارعون للتعامل مع رجال القبائل وغيرهم من الناس، دون التأكد من قدرتهم على تسديد القروض الممنوحة لهم.

وفي مرحلة لاحقة، تم إصدار "ضابط للمعاملة التجارية" توخى منه المخزن تدقيق الأمور وتأكيد مسؤولية هؤلاء وأولئك في مثل هذه الديون ورفض تحمل تبعاتها على حساب بيت المال. وإثر احتجاج المفوضيات وإصرارها على تشبثها بالأعراف القاضية بتحميل الدولة مسؤولية ديون الرعايا، أوضح الوزير الأعظم في رسالة موجهة إلى السفير الفرنسي وغيره من السفراء صيغت على أساس الطعن لا في مبدأ مسؤولية الدولة فحسب بل حتى في مبدأ المسؤولية الجماعية:

«ليس مقصود جانب المخزن بهذا الضابط إدخال الولاة في المعاملات أو إدخال النقض في المعاهدة لغرض للمخزن في ذلك وإنما المقصود الأهم عنده هو المحافظة على أموال التجار وصيانتها من إلقائها في الغرور بحيث من أراد أن يتخالط مع آخر يقبل ذمته ويكون عند إليه منه إليه من غير مطالبة جانب المخزن بالأداء، نعم المخزن يشد العضد حتى يؤدي الغريم ما تبث عليه من الدين إن كان عنده ما يؤدى منه ما بذمته وإن لم يكن عنده ما يؤديه كله يشد العضد في أداء ما عنده وأما ما أجحف به متاع الغريم كلا أو بعضا فلا عهدة ولا مطالبة فيه على المخزن ولا غيره لأنه لا يطالب أحد بدين غيره، هذا غاية ما تضمنه الخطاب الشريف»[64].

إن التساؤل وارد، بطبيعة الحال، حول خلفيات تحيين ما سبق لسيدي محمد بن عبد الرحمان الإلحاح عليه، وصياغته على شكل ضابط في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، أي بعد أن تكبد المخزن أضرارا مالية وسياسية جسيمة بسبب ديون الأجانب والمحميين؛ سواء إثر تسديده لها من بيت المال، أو بتعبئة الولاة والجيش لاستخلاصها؟ هل كانت لهذا القرار صلة بتخوفات أقوى آثارها لدى المخزن ارتفاع حجم المبادلات البحرية وتزايد عدد الأوروبيين المقيمين بالبلاد، حيث قفز هذا العدد من 1650 أوربي عام 1872 إلى 3500 عام 1885 و9000 سنة

---

[64] ـ أ. فومي، م.س.، 6 رجب 1313/ 3 يناير 1895، اللوحة 16.

1894، تتكون أغلبيتهم الساحقة من إسبان ضعفاء الحال عموما لا رأس مال لهم سوى امتيازاتهم القانونية، وإمكانية التحايل لاستغلالها عبر المخالطات الزائفة؟ هل اعتبر المخزن أنه في إمكانه الإفادة من تشبث المفوضيات بمشروع معاهدة تجارية جديدة لحملها على تفهم انشغاله بقضية الديون وضرورة ضبط هذا الجانب الأساسي من المعاملات بين الأجانب والرعايا المغاربة؟

وأيا كانت الدوافع الظرفية الكامنة وراء هذا القرار المتخذ رغم ضآلة حظوظ تطبقيه على أرض الواقع ونجاحه، من البديهي أن تعدد جوانب معضلة الديون زاد في تعقيدها وصعوبة التخفيف ولو نسبيا من سلبياتها، ذلك أن تجاوزات الأجانب والمحميين وخروقاتهم في هذا المجال نمت واتسعت في سياق ملائم امتاز بتزايد حاجيات المنتجين والمستهلكين للنقود والمال وباستعدادهم، عن طواعية أو كرها، لقبول شروط الدائنين، لاسيما في سنوات القلة والجفاف. وبالإضافة لانعكاسات المعطى الموضوعي المتمثل في ارتفاع حجم وقيمة المبادلات التجارية واتساع رقعة المعاملات في مجالي الفلاحة والعقار بفعل تزايد امتلاك الأوروبيين للأراضي، لم يكن من شأن الرشوة المتفشية في صفوف العدول في البوادي والمدن سوى إذكاء مسلسل "تعمير الذمم" وتوريط الناس والمخزن في دوامة الديون، وهي ديون وظفتها القوى الأوروبية بكيفية منهجية واعتبرتها بمثابة سلاح استعملته لتحقيق مراميها السياسية.

وزاد تورط العمال والقواد والشيوخ المرتشين والمتسترين على ما كان يقترفه الأجانب والمحميون والمجنسون في استفحال ظاهرة الغش والمعاناة الناجمة عنها، كما أنهم كانوا يختلسون نصيبا من مبالغ الديون المستخلصة بواسطتهم من الرعايا برسم ما بذمتهم تجاه الأجانب والمحميين ويحتفظون بها لأنفسهم مدعين غياب أو فرار الغرماء أو تعذر تسديدهم للديون لأسباب قاهرة أخرى. وحيث كانوا لا يسلمون تواصل لمن أدوا ما بذمتهم، فإن عددا كبيرا من الغرماء كانوا يطالبون بالتسديد مرة ثانية ولا يسعهم، في غياب حجج ملموسة تثبت أنهم قاموا بما طلب منهم، سوى الامتثال أو الفرار. وكانت الجرأة تصل بهذا الصنف من العمال والقياد في البوادي إلى حد إنفاق، علنا، الأموال المختلسة واستعمالها لتوسيع دورهم أو شراء دور بالمدن المجاورة لهم وامتلاك المزيد من الأراضي لـــ "إظهار" سلطتهم وقوتهم. وذلك فضلا عن استعمالهم لجزء مما اختلسوه لتقديم الهدايا والمال للوزراء للتوسط لهم لدى السلطان وضمان رضاه وتوسيع مجال صلاحياتهم الترابية بضم قبائل إضافية للقبائل التابعة لهم.

والمثير أن جانبا آخر من الغش السائد في مجال استخلاص الأموال برسم

الديون كان لا ينفضح إلا بعد وصول هذه الأموال لدار النيابة بطنجة، وشروع النائب وأعوانه في توزيعها على المفوضيات المعنية؛ إذ ذاك كان الممثلون الأجانب يكتشفون أن نسبة من المبالغ المسلمة لهم تتكون من نقود مزورة أو انتهى تداولها منذ مدة. فكان المخزن يجد نفسه ملزما بتعويضها بنقود جيدة وإعادة تحريك أجهزته المركزية والجهوية لضبط مصدر الإشكال. وغالبا ما كان يستعصي عليه تحديد المسؤوليات، وإرغام المخالفين أو المتلاعبين الحقيقيين على أداء ما دفعه من بيت المال لإسكات المفوضين المحتجين.

ومن بين النماذج الدالة على مثل هذه الحالات هناك ما سجله برݣاش سنة 1884 إثر مراقبة دفعة من الأموال توصلت بها دار النيابة برسم ديون رعايا ومحميين فرنسيين وإيطاليين إذ اتضح أن مبلغها الإجمالي (3.324 ريال) تضمن نقودا زائفة بالمرة، ونقودا نحاسية منعذمة القيمة، وبسائط إسبانية أو فرنكات فرنسية غير متداولة وصل مجموعها ما يعادل 1.142 ريال. وقد أثبت فحص دفعة ثانية فساد ما يعادل 700 ريال. واستجابة لما طلبه نائبه، ولتلافي احتجاجات المفوضيات المعنية، لاسيما في سياق التوتر الشديد السائد آنذاك في العلاقات مع فرنسا بسبب إقدامها على منح حمايتها لشريف وزان، وجه السلطان مبعوثا خاصا لطنجة محملا بنقود جيدة لتعويض المبالغ الضائعة (1.142 و700 ريال)[65].

ويمكن تصور حجم الخسارة اللاحقة لبيت المال من جراء مثل هذه "الثغرات" وغيرها في ظروف امتازت بتصاعد مبالغ الديون المترتبة عن "تعمير الذمم" وتفاحش الربا وتحميل المخزن مسؤولية ديون رعاياه بما فيهم، على حد قوله، "المفلسين والأموات". وفيما يخص، مثلا، ديون المحميين والرعايا الفرنسيين فقد قفز مجموع ما دفعه المخزن لهم من 160.000 فرنك سنة 1861 إلى 422.000 فرنك سنة 1873 وتجاوز 1.000.000 فرنك سنة 1887. وقد تصاعد مبلغ ما كانت المفوضية الفرنسية تطالب به بوتيرة أسرع وأقوى بعد عام 1887 حيث تعدى سقف 3.000.000 فرنك سنة 1889[66].

وفي تأملاته حول طبيعة وعواقب ما كانت سفارته بالذات وسفارات أخرى تفرضه على المخزن في هذا الباب، أقر السفير الفرنسي ج.ر.دومنبيل في أحد تقاريره لحكومته "أن الحماية أتاحت للقوى الأوروبية إمكانية تحقيق اختراق بطيء للدولة المغربية بواسطة رسوم الدين الوهمية أو القائمة على الربا"، وخلص في

---

65 - خ.ع.ر.، و.ب.، 10 رجب 1301 / 6 مايو 1884 ، ديون الرعايا و المحميين الأمريكيين، و الإنجليزيين والإيطاليين.

66 - جدول الدعاوى و المطالب المقدمة للسلطان سنة 1887 ، انظر: و.خ.ف.، م.س، 53.

نهاية تقريره إلى أن هذا "الاجتياح يشكل خطرا سياسيا جسيما على المغرب"[67].

II- التطاول على سيادة الدولة

1- الإخلال بنظام البلاد السياسي

لقد اقترنت الحماية في"خطاب"المخزن وخطاب الفقهاء بـــ "الرجس" و"الفساد" ونعت حاملو بطاقتها بـــ "المفسدين". وبذلك اتسع مضمون قاموس "الفساد" حيث انضاف لأهل "الفساد" التقليديين، أي المتمردين والمنتفضين في البوادي والمدن، مفسدون "وأهل فتنة" جدد، والمقصود بهم المحميين والمجنسين.

إلا أن فوارق كثيرة وشاسعة كانت قائمة بين الفئتين من حيث تمكن أو عدم تمكن المخزن من التصدي لـــ"فسادها" وتحديها لسلطته. ففيما يخص "المفسدين" المنتمين للفئة الأولى، اعتاد المخزن مواجهة انتفاضاتهم المسلحة، وعصيانهم عن دفع الضرائب والقيام بالكلف، بحركات كان السلطان يقود بعضها بنفسه لـــ"إخماد نار فتنتهم وتربيتهم". وخلال العمليات العسكرية، كان الجيش ورجال القبائل المستفزة لدعمه يقومون بهجمات و"سوكات" (غارات) تخريبية يسبقها قصف مدفعي مرعب ومدمر لمواقع الثوار. وغالبا ما كانت هذه الهجمات تنتهي بوفاة وجرح عدد كبير من المتمردين، وسبي نسائهم وأطفالهم، ونهب محاصيلهم وماشيتهم، والتكبيل بمن نجى منهم من الموت قبل الزج به في دهاليز السجون و"تخليده" قابعا بها لأجل غير مسمى، وقطع رؤوس لتعليقها في أعلى أبواب المدن حتى تكون "عبرة لمن يعتبر"، علاوة بالطبع على أداء "الواجب" المتأخر دفعه وذعائر ثقيلة.

أما "المفسدون" الجدد، فإن ارتباطهم العضوي بالقوى الأجنبية كان يضعهم بمنأى عن مثل هذه "المعاناة". فرغم كل أشكال "الجسارة" و"الطيش"، بل والمساهمة المباشرة في إيقاد نار الفتنة هنا وهناك وتهريب الأسلحة الحديثة والذخيرة لبيعها للمتمردين، لم يستطع المخزن إليهم سبيلا، إذ كان عليه أن يبدأ بتقديم "استرعاءاته" للمفوضين الأجانب وانتظار أجوبتهم، وفي بعض الحالات كان يضطر لمطالبتهم حتى بالترخيص لمرور عساكره عبر أراضي بعض المحميين البارزين في الغرب والشاوية ودكالة والحوز. وبصفة عامة، يجوز التأكيد أنه وجد نفسه بلا حول ولا قوة في مواجهة "الفساد" الناجم عن الحمايات وتدارك مخلفاته، وبالأحرى استئصال جذوره.

ونظرا لضيق هامش تحركه وعدم توفره على وسائل ضغط مباشر وأنجع، ما كان على المخزن سوى التمسك بالقانون وتذكير المفوضين والقناصل باستمرار

---

[67] - و.خ.ف.، م.س، 72، 6 فبراير 1895.

بفحوى المعاهدات وضرورة التزامهم ببنودها. غير أن المناداة بالالتزام ب"الشروط" كانت غير كافية ودون جدوى حتى من الناحية القانونية الصرفة، ذلك أن المعاهدات كانت تتضمن بنودا بالغة الأهمية تباطأت المفوضيات في المطالبة بتطبيقها لاعتبارات شتى، مما جعل المخزن ينسى أو يتناسى ما تنازل عليه والتزم به وصار يعتبره بمثابة "شرط" متقادم غير قابل للتنفيذ ومجرد "عرف". والأمثلة عديدة في هذا المضمار، ومنها الاعتراف بالإرساليات المسيحية وحقها في مزاولة نشاطها بالمغرب، وحق التجار الأجانب في التعاطي لأنشطتهم في مختلف أنحاء البلاد الساحلية منها والداخلية، وحق الدول في إحداث قنصليات لها بالمراسي وغيرها من المدن المغربية.

وبشأن هذه النقطة الأخيرة بالذات، فقد استغلت الدول الأجنبية اتساع رقعة النشاط التجاري والاقتصادي الأوربي في اتجاه المناطق الداخلية، ولاسيما سهول سايس ومكناس وحوز مراكش، وتكاثر الرعايا المغاربة المرتبطين بشكل أو بآخر بهذا النشاط، للمطالبة بفتح قنصليات لها في فاس ومراكش "طبقا لشروط" المعاهدات، ودون أن تلتفت لـ"مفاسد فتح القنصليات" التي طالما رددها المخزن. وهكذا، وبعد اكتفائها في مرحلة أولى بتعيين خواص كلفتهم بشؤونها القنصلية بفاس ومراكش، عينت، في مرحلة ثانية، موظفين رسميين منخرطين في أسلاكهم الدبلوماسية، ووضعت بذلك حدا نهائيا "للعرف" القاضي باقتصار نطاق التمثيل القنصلي على المراسي. ففي فاس عينت بريطانيا قنصلا رسميا لها في شخص جمس ماك لوود (James Iver Mac Leod)، في حين أسندت فرنسا نفس المهمة لهنري كيار (Henri Gaillard)، وهو القنصل الذي امتاز بنشاطه السياسي المكثف، وعلاقاته الوطيدة مع الدوائر المخزنية العليا وأعضاء النخبة الفاسية، وإطلاعه الواسع على شؤون المغرب الداخلية.

وكان إصرار هاتين الدولتين على تعليق علميهما الوطني أمام دار قنصليهما يحرج المخزن غاية الإحراج لأن إشهار راية "الأجناس" كان "يظهر" للعيان أن "الكفار" متواجدون بين ظهرانهم وفي قلب مدنهم العتيقة، بما فيها عاصمتهم الدينية والعلمية، فاس.[68]

وبموازاة إقبالها على تكثيف شبكتها القنصلية ونسف "العرف" السائد في هذا المجال، عملت الدول الأوروبية على تعزيز مكتسباتها القانونية وغير القانونية بل المخالفة لما هو منصوص عليه صراحة في المعاهدات، وعلى وجه خاص

---

[68] - 5 محرم 1310 / 30 يوليوز 1892. خ.ع.ر.، مخطوط، د 3410، رقم 10، للمقارنة، انظر البند الثالث من معاهدة 1856 : " ويؤذن للنائب المذكور والقنصوات المذكورين في اتخاذ موضع لصلاتهم، وفي جعل السناجق لجنسهم في كل وقت باعلى ديارهم التي تكون بأيديهم داخل المدينة وخارجها وفي زورقهم إذا ارتحلوا في البحر...".

معاهدتي 1856 و1861. وتجلى ذلك بشكل ملفت في الجهود المتواصلة التي بذلها مفوضوها بطنجة منفردين ومتكتلين، لتقليص صلاحيات القضاء الشرعي فيما يخص المعاملات التجارية، ورسوم الدين، والعقار، وقضايا الجرح والقتل، وجنح أو جرائم سبق التنصيص في المعاهدات والاتفاقيات أنها من اختصاص القضاء الشرعي. وبالفعل وللاستجابة لمتطلبات الارتفاع المضطرد لحجم وقيمة الرواج التجاري ونشاط الأوروبيين في القطاع الفلاحي، وكذا وبصفة أعم تطور أوضاع البلاد نتيجة تسرب أقوى للنمط الاقتصادي الرأسمالي، تكاثرت الطعون في القضاء الشرعي كلما تعلق الأمر بالأجانب وبمحمييهم والمحاولات المبذولة لتقليص حقل اختصاصاته أو تكييف سبل إصدار أحكامه وتطبيقها حتى تتلاءم مع ما كان الأجانب يتوخونه[69].

وما آلت إليه الأمور في مسألة الديون أو "تعمير الذمم"، حسب تعبير المخزن، لدليل على أهمية مكتسباتهم في هذا المجال، وهو مجال ذي حساسية دينية- سياسية بالغة. فكان يفترض مثلا أن يراقب القضاة مطابقة رسوم المعاملات التجارية والمالية لمقتضيات الشريعة وخلوها من الربا وما يشبهها. إلا أن تراجعا هاما حدث على هذا المستوى؛ وتمثلت إحدى تجلياته في إشراك هيئات أخرى في مراقبة الرسوم والوثائق العدلية التي كان القضاة ينفردون بفحصها وبالتقرير فيها.

وهكذا، وبالتحديد انطلاقا من 1871 وبموازاة تضخم عدد المخالطين والعقود المبرمة في قطاعي الزراعة وتربية المواشي، أحدث بطنجة ما يشبه "لجنا مختلطة "أسندت لها صلاحية البث في الدعاوي والنزاعات الخاصة بالديون. وقد شارك فيها بجانب قضاة وممثلين للمخزن، بعض أعضاء السفارات الأوروبية والقنصلية العامة الأمريكية وشخصيات يهودية، وعلى رأسها كبير حاخامات مدينة البوغاز. ونتيجة لتركيبة هذه اللجان والحق المخول لعناصرها غير المسلمة من يهود ونصارى للمشاركة في فحص الرسوم والوثائق العدلية الأخرى المطروحة أمام أنظارها، جرد القضاة من صلاحية البث لوحدهم في قضايا ونزاعات كانت فيما سبق حصرا عليهم. ومن البديهي أن تنازلا من هذا القبيل كان يمثل ضربة قوية لا للقضاء

---

[69] -Sir William Kirby Green : « Mixed Tribunals would prove the thin edge whereby Moorish authorities would learn the meaning of the word « justice ». They would quickly perceive the hold it would give them over their own people, and the advantage of levying fixed fees instead of depending on the largess of the litigants or having recourse to corruption. It would be the second great success scored by adopting a European form of administration and would perhaps at last open the door for a general reform in all branches of the Government structure » ; in West Ridgeway, Report…., cit. supra .

الشرعي فحسب، بل حتى لأسس مشروعية النظام القائم في البلاد.

وبالرغم من النقلة النوعية المتمثلة في إحداث هذه اللجان، فإن المفوضين الأجانب واصلوا انتقاداتهم لـ "تشبث السلطان بمبدأ فحص الدعاوي طبقا للشريعة الإسلامية" واعتبروا أن الوضع يقتضي إدخال تغييرات قانونية جذرية تلاءم المتطلبات الاقتصادية الجديدة وتفسح المجال أمام الشركات الأوروبية واستثماراتها في المغرب. وفي نظر الحكومة الفرنسية مثلا وغيرها من الحكومات، كانت التغييرات المطالب إدخالها تعني في واقع الأمر حث السلطان على تبني فكرة إحداث "محاكم مختلطة" مماثلة للمحاكم المحدثة بمصر وغيرها من الولايات العثمانية في المشرق.

وفي تصور مؤيدي هذه الفكرة والمنوهين بنموذج "المحاكم المختلطة"، كان من شأن هذه المحاكم، في حالة رضوخ المخزن وقبوله لمبدأ إخراجها إلى الوجود، أن توسع فضاء تطبيق القانون الوضعي، وأن تسرع بانكماش مجال الشريعة الإسلامية وإقصائها بالتدريج من القطاعات الاقتصادية والمعاملات الحيوية، وحصر صلاحيتها في أمور مرتبطة فقط بأوضاع الأهالي الشخصية.

ووفقا لهذه المرامي والاحتمالات، ضاعفت القنصليات من جهودها لمنافسة القضاء الشرعي واختصاصات العدول، ففتحت مكاتبها وسهلت تسجيل عقود البيع والشراء والدين والمعاملات العقارية، ولم تبال بمبدأ فساد العقود شرعا في حالة غياب مصادقة القضاة عليها. فصارت الرسوم والوثائق الحاملة للطوابع القنصلية تفرض نفسها وتعتبر صحيحة شكلا ومضمونا، شأنها شأن العقود العدلية الحاملة لتوقيع القاضي الشرعي.

وقد ساهمت هذه التغيرات مجتمعة في توسيع وترسيخ الامتيازات القضائية الممنوحة للأجانب وصيغ "تمطيطها" لفائدة الرعايا المغاربة "المتعلقين" بهم وفي تراكمات كرست نظام الحمايات الأجنبية حيث بات يشكل "دولة داخل الدولة"، أو بعبارة أدق و أكثر ملائمة للواقع، "دولا في قلب دولة واحدة".

2- الحمايات الأجنبية وحرمة البلاد الترابية

ساد الإعتقاد في بداية صيرورة الحمايات أن الحصانة القضائية المرتبطة بها والمستعملة لاستقطاب الأهالي، أو بعبارات أدق لاستقطاب نخبهم، لا تشمل سوى الأشخاص القائمين بدور السمسرة وتصريف السلع المستوردة وتجميع المواد الخام الموجهة للتصدير. وجرت العادة على اعتبار أنه من شأن هذه المناعة ضمان سلامة هؤلاء الوسطاء وتأمين رواج المنتوجات رغم العراقيل البنيوية المتمثلة، من

وجهة نظر القوى الأوروبية، في خصوصيات السياق المغربي، وهو سياق يطغى عليه استبداد الولاة، وتسلطهم على ممتلكات الغير، والظلم الجبائي، وبصفة أعم، غياب أدنى الضمانات التي اعتادها الأوروبيون، أفراد وجماعات.

وبموازاة استفحال الضغوط الأوروبية، اتسعت الحصانة الممنوحة للأهالي حيث صارت لا تقتصر على السماسرة وما بين أيديهم من سلع مصنعة ومنتوجات خام، بل أصبحت تشمل أيضا كل ممتلكات ومصادر دخل هؤلاء السماسرة، التجارية منها والعقارية والزراعية. وقد شجعت هذه "الشمولية" المنتفعين منها على تكثيف نشاطهم التجاري لتحقيق أقصى الأرباح، واستعمال نصيب منها لشراء عقارات في المدن وأراضي في البوادي استغلوها بواسطة "عزابة" كانوا يدفعون لهم نصيبا (الخمس، الربع...) من المحاصيل ومن رؤوس قطعان الماشية. وكان بعض هؤلاء السماسرة يوظفون نسبة من أرباحهم باللجوء إلى صيغة المخالطة، شأنهم في هذا الباب شأن التجار الأجانب.

وقد أسهمت هذه "الاستثمارات" في بروز تحول نوعي في العلاقات بين المدن والبوادي وفي بنية العالم القروي الاقتصادية – الاجتماعية. وبحكم علاقتهم بالأجانب والمحميين، وبصفة هؤلاء رأس الرمح في صيرورة ربط السوق المغربية بالنظام الرأسمالي، لعب المخالطون، بمختلف أصنافهم، دورا أساسيا في هذه التحولات وفي تفكيك البنية الزراعية التقليدية، خصوصا وأن عددهم ارتفع بشكل مثير غداة مؤتمر مدريد.

وبفعل امتداد الحماية واتساع نطاقها، على المستويين البشري والترابي، نشأ بعد 1880 ما يشبه "إقطاعات" دي الصلة الجنينية بالقوى الأجنبية ولا ينطبق عليها قانون البلاد، أو "لا تنالها الأحكام" على حد تعبير المخزن الخاص بالقبائل المتمردة. وعلاوة على العامل المتمثل في النمو المضطرد للتجارة البحرية وما كان يعنيه ذلك النمو في مجالي السمسرة والمخالطة، تصدر هذا المنحى عاملين أساسين إضافيين: ارتبط أولهما باعتراف المخزن بحق الأجانب في امتلاك الأراضي في المغرب، وثانيهما في اعترافه بـــ"الحماية الخاصة" التي كانت تمنح لشخصيات مغربية مكافأة لها على "خدمات استثنائية" أسدتها لهذه الدولة أو تلك.

وقد نمى هذا المنحى بكيفية متسارعة غداة انعقاد مؤتمر مدريد(1880)، حيث ساهمت في إذكاءه تراكمات مختلفة تداخلت فيها تداعيات الرصيد الذي حققه التغلغل الأوربي فيما بين 1856 و1879؛ وبعد ذلك الدفعة الهائلة الذي أعطاها لهذا التغلغل اعتراف السلطات بما اتفق عليه في العاصمة الإسبانية، ولاسيما التنازلات التي قبلها النائب بركَاش تحت الضغط ووافق عليها رغم ما أوصاه به المولى

الحسن حيث أكد عليه قبل توجهه إلى مدريد قائلا :

"واحتط ما أمكنك ولا توافقهم على ما فيه ضرر وشبهه أو ومخالفة للشرع فإننا لا نقبله ولا نوافق عليه أصلا إذ المقصود من هذا التطهير من هذا الرجس لا إبداله بما هو أقبح وأفظع، في المثل كمن غسل دما بدم أو بزيادة آخر عليه، وفي المثل جاء يطلب فأعمى، وفيه أيضا جاء ليستعيد قرنين فرجع أدنين".

خابت إذن آمال السلطان وفرضت الدول ما كان يخشاه؛ فبعد أن أوهمت هذه الدول المخزن باستعدادها لإنهاء "الحماية الخارجة على القانون"، أمكنها انتزاع تنازلين أساسيين اثنين : تمثل أولهما في اعتراف المخزن بحق الأجانب في امتلاك الأراضي في المغرب، وتمثل ثانيهما في اعترافه بـــ "الحماية الخاصة" الممنوحة لشخصيات مغربية مكافأة لها على "الخدمات الاستثنائية" التي أسدتها لهذه الدولة أو تلك.

وإذا كان التسليم بحق الملكية العقارية للأجانب يعني حتما ارتفاع عدد مخالطيهم وأعوانهم، فإن المصادقة على مجازاة "الخدمات الاستثنائية" ببطاقة "محمي خاص" لا تقل سلبية وخطورة، إذ أن هذه "الخدمات" كانت مرادفة، في حالة تقييمها من الزاوية المغربية، للمس بمصالح البلاد العليا والخيانة العظمى، وهي الجريمة المعاقب عليها بالإعدام في الدول التي عملت في مؤتمر مدريد على انتزاع حق تلك "المكافأة".

وظفت فعلا هذه "المكافأة" لاستقطاب شخصيات مغربية وحثها على "التعامل" مع قوى أجنبية وخدمة مصالحها. وكانت استجابة العناصر المستهدفة لمناورات المفوضيات تبدأ بقبول الاحتماء، ومواجهة غضب السلطان وانتقادات العلماء. وهذا هو بالذات "تحمله"، مثلا، شيخ الزاوية الوزانية، الحاج عبد السلام الوزاني – أو "الوزاني" حسب التعبير المقتضب والدال للمولى الحسن – بعد أن احتمى بالفرنسيين (1884)، وصار على نهجه شيخ زاوية تامصلوحت، الذي احتمى من جهته بالإنجليز(1892). وقد قبل كلاهما التعامل المكشوف مع حماتهم ووضع نفوذهما الروحي والاجتماعي رهن إشارتهم[70].

وكانت قفزة من هذا القبيل ومن هذا الحجم، أي تقرب شخصيتان دينيتان بارزتان من النصارى والكفار (من وجهة نظر عامة الناس)، بمثابة "انقلاب" مرعب على اعتبار دور الزوايا التقليدي في تاريخ المغرب حيث قامت وترعرعت، في بداية الأمر، في سياق ضعف الدولتين المرينية والوطاسية، وفرضت نفسها

---

[70] - عبدالله العروي، **من ديوان السياسة**، م.س.، ص. 29- 30 ، "الزاوية، كمؤسسة اجتماعية، تلعب دور الواصلة بين البدو والحضر، الريف و المدينة، الجبل والسهل. فهي "إخوانية" تسمو عن الفوارق المهنية واللغوية والعرقية. تغير الانتماء الأولي وتوسع الأفق، تتجاوز حدود القبيلة وحتى الدولة...".

بفضل قيادتها للجهاد ضد الغزاة الإسبان والبرتغاليين، وساهمت في محاصرتهم والإغارة عليهم في الثغور التي احتلوها على سواحل البلاد. وكان إخلال الشيوخ الذين انحازوا للأوروبيين بوظيفة الزوايا التقليدية في مجال الجهاد والدود عن حوزة المغرب بصفته جزء من دار الإسلام وإحدى الجبهات الأمامية في مواجهة الكفار، يعني، فيما يعنيه، مساهمتهم المباشرة في إضعاف المخزن وبروز ما يمكن نعته ب"قطيعة" نوعية بينهم وبين الدولة العلوية، وهي الدولة التي انشغلت منذ عهدي المولى رشيد والمولى إسماعيل بالزوايا ذات الطموحات السياسية وتمكنت من التصدي لها (وكانت البداية بالزاوية الدلائية وبزاوية إيليغ) وتسخيرها عموما (وكيفما كان تأرجح علاقاتها بها) خذمة لسياسة السلاطين الداخلية، مقابل امتيازات وهبات وتجديد لظهائر التوقير والاحترام.

وإذا كان "التعامل" أو "تبادل الخدمات" من هذا القبيل لا يلغي التناقضات القائمة بين المخزن، من جهة، بصفته حكم مركزي يروم ضمان ولاء جميع الرعايا له وامتثالهم لسلطته، والزوايا، من جهة ثانية، بصفتها "مؤسسات" تستمد جزءا من قوتها من تموقعها الإقليمي ومنافستها للسلطان على المستويين الرمزي والروحي، فإن التعامل بين هذه الأطراف كان يخدم مصالحها المشتركة، ولو بدرجات متفاوتة، ويساعد السلطان على "تدبير" شؤون البلاد.

والمثير للانتباه أن شيخ الزاوية الوزانية، الحاج عبد السلام، المحتمى بالفرنسيين، لم يفرط في ظهائر التوقير والاحترام الممنوحة لأسلافه في سياق تعاملهم التقليدي مع المخزن. وبعد وفاته، عمل ورثته على استصدار ظهائر سلطانية ضمنت لهم امتيازاتهم التقليدية، بعد أن ضمنت لهم فرنسا حمايتها "الخاصة" بشكل وراثي رغم خرق هذا الإجراء السافر لمعاهدة 1880. والواقع أنها لم تقف عند حد هذا "التوريث" بل بسطت طبقته أيضا على عدد كبير من "العزابة" المكلفين بحرث أراضيهم وحراسة قطعان مواشيهم في الغرب وجهات أخرى من البلاد، وهو وضع علق عليه ملاحظ إنجليزي في مقال له صدر بلندن في جريدة تحت عنوان "الفرنسيون في المغرب"، قال فيه :

> "لقد أحدث الفرنسيون بوزان ما يمكن اعتباره بمثابة محمية تابعة لهم... وهاهم الآن يبذلون قصار جهودهم لمراقبة أضرحة الشرفاء (الوزانيين) ومزارهم في المغرب والريف...؛ إذا استمر الوضع على ما هو عليه الآن فإنه سيؤدي لا محالة إلى سقوط هذين الإقليمين تحت قبضة فرنسا وسيتحول سكانهما، بين عشية وضحاها، إلى رعايا فرنسيين"[71].

---

[71] - *The Globe*, July 27, 1887

وقد سبق لجريدة "المغرب الأقصى" الصادرة بطنجة باللغة الإنجليزية الإدلاء بتعاليق مباشرة بعد تسرب نبأ احتماء الحاج عبد السلام أكدت فيها، خاصة في عددها ليوم 27 يناير 1884، "أن الحماية الممنوحة للوزاني خلقت دولة فرنسية قوية داخل الدولة المغربية (وان) فرنسا خطت بذلك خطوة حاسمة على درب فرض حمايتها على الإمبراطورية الشريفة".

ولم تكن هذه التأكيدات مجرد مزايدات صحفية أو تكهنات لا أساس لها من الصحة. فعلى غرار السفير لادسلاس أورديغا، صاحب فكرة "تونسة المغرب"، الذي هدد صراحة المولى الحسن بتدخل عسكري فرنسي للإطاحة به وتعيين عبد السلام الوزاني مكانه، واصل من جهته حاكم الجزائر ضغوطه على الحكومة الفرنسية لحثها على تحريك هذا الأخير بشكل منهجي وتشجيعه على "القيام بالاستعدادات اللازمة للاستيلاء على الحكم وإخضاع المغرب برمته أو بعض جهاته لسلطته بعد انهيار النظام القائم في البلاد وانقسام الإيالة الشريفة". وكان الحاكم العام يقدر حق التقدير فوائد تسخير شريف وزان، إذ سبق له ملامسة ما كان يقوم به لفائدة فرنسا في واحات توات والتخوم المغربية- الجزائرية حيث وضع نفوذه وأتباعه رهن إشارة حماته، مما ساعدهم على التغلغل في تلك الجهات والتمهيد لضم تلك النواحي لمستعمرتهم الجزائرية في مرحلة لاحقة.

في ظل هذه الظروف، كان طبيعيا أن تتابع الدول الأخرى باهتمام بالغ "مكتسبات" فرنسا السياسية والترابية على الساحة المغربية. وعلاوة على بريطانيا العظمى، الساهرة على الوضع القائم في الحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط، استاءت إسبانيا بشدة من "المنجزات" الفرنسية، خصوصا في شمال البلاد، وهي المنطقة التي كانت تعتبر أنها تندرج بدون منازع ضمن دائرة نفوذها بحكم "حقوقها" الجغرافية والتاريخية عليها. لذلك اشمأزت كثيرا إثر احتماء شريف وزان وتعبئته الفرنسيين له لخدمة نفوذهم ومصالحهم في الريف غير مبالين لا بقدم تواجد الإسبان بسبتة ومليلية، ولا بانتصارهم الباهر في حرب تطوان.

وزاد في غضب هؤلاء إفلاتهم فرصة بسط حمايتهم على الحاج عبد السلام في وقت سابق كان يبدي فيه استعداده للتقرب منهم إذ أرسل لهم آنذاك إشارات واضحة بهذا الشأن، لاسيما بمناسبة مشاركته في الوفد الرسمي الذي كلفه السلطان بحضور مراسيم استقبال ملك إسبانيا بسبتة سنة 1867. واللافت أن بريطانيا العظمى لم تستفد من فرصة من هذا القبيل عندما استقبلت بلندن بحفاوة واعتبار الشريف المذكور عام 1877، وأعدت له برنامجا تضمن زيارة مصانع لإنتاج الأسلحة. ويرجح أن الإنجليز سلكوا مسلك التحفظ والحذر حينئذ لتفادي انفجار أزمة مفتوحة بينهم، من جهة، وكل

من المخزن وفرنسا وإسبانيا من جهة أخرى. إلا أنه كان في متناولهم، من الناحية العملية، استدراك إلى حد ما الفرصة التي أضاعوها، والتمكن من التأثير غير المباشر على "الوزاني" ومعرفة أفكاره وتتبع خطواته وضبط نواياه، وذلك بالاعتماد على زوجته الانجليزية، اميلي كين (Emily Keen) وتحويلها إلى مخبرة موثوقة لمفوضيتهم. ونالوا فعلا مبتغاهم بهذه الوسيلة حيث قامت "السنيورة"، كما كان يلقبها أهل طنجة ووزان، بدور "المراسلة الوفية" المسند لها "(فصارت تنقل لهاي) بانتظام كل تحركات (زوجها) وخفايا علاقاته بالفرنسيين والإسبان".

وإضافة لامتعاض الإسبان بسبب افتقارهم لمثل هذه الإمكانات وإضاعتهم للفرصة التي أتيحت لهم عام1867، فإنهم اشمأزوا أيضا وعلى مستوى آخر جراء ما جناه الفرنسيون بفضل دعم حكومتهم للرابطة الإسرائيلية العالمية (باريس)، ومساعدتها على إحداث مدرسة بتطوان(1862)، شكلت أول مدرسة أسستها هذه الجمعية اليهودية الفرنسية بالمغرب وبالعالم الإسلامي، تلتها مدرسة ثانية بطنجة، ثم ثالثة بالقصر الكبير، وهي مؤسسات كانت تدرس فيها كل المواد باللغة الفرنسية وتعتمد على برامج شبه مطابقة للبرامج الفرنسية، في حين أن يهود شمال المغرب، ومعظمهم من أحفاد اليهود المطرودين من إسبانيا عام 1492، كانوا لا يستعملون قبل 1862 سوى اللغة القشتالية، وهي لغة تكثف استعمالها خلال مرحلة احتلال تطوان (1860–1862).

كان يستحيل، أمام كل هذه "التحديات"، أن تكتفي إسبانيا بموقف انتظاري، لاسيما في شمال المغرب حيث تراكم لفائدتها إرث "تاريخي" اعتبرته قواها الحية والأوساط "الافريكانستية" بمثابة رصيد هائل يتحتم استغلاله بكيفية منهجية انطلاقا من سبتة ومليلية والجزر المجاورة لمليلية بصفتها قواعد أمامية من شأنها تسهيل فرض الوجود الإسباني في المغرب بشكل أقوى[72].

وقد وضعت فعلا خططا لتحقيق هذه المرامي انطلاقا من "مواقع السيادة"– حسب تعبير الإسبان. وقد ارتكز بعضها على مشروع استقطاب أعيان القبائل الريفية وشيوخ الزوايا انطلاقا من مليلية. وهكذا استهدفوا قوى دينية وروحية، ومن ضمنها شيخ فرع الزاوية الدرقاوية بشمال المغرب الشرقي وحاولوا التقرب منه واحتضانه لاستدراك ضياعهم فرصة احتضان شريف وزان. غير أن اتصالاتهم الاستطلاعية بالدرقاوي المذكور لم تعط أكلها على الفور لاعتبارات شتى، منها

---

[72]- خ.ع.ر.، و.ب.، رسالة موجهة إلى بركّاش يامره فيها السلطان بلاتصال بالخليفة المولى العباس للقيام بتحريات معمقة حول تحركات محميين إسبان، 8 رجب 1278 / 9 يناير 1861.

اصطدامهم من جديد بالفرنسيين، وإصرار هؤلاء على إفشال كل تحرك منافس لهم من شأنه تهديد الحدود الغربية للمستعمرة الجزائرية. ولم يفت الفرنسيين الانتباه، بطبيعة الحال، لموقع الزاوية الدرقاوية الإستراتيجي ولوجود مقرها "على رافد واد كيس وغير بعيد عن خليج أجردود"، كما ذكر بذلك مفوضهم بطنجة، الذي ألح على ما يمكن جنيه من احتضان شيخها، محمد بن محمد هبري، خصوصا وانه كان، حسب ما أطلعهم عليه عملائهم ومخبروهم بعين المكان، "يسند لنفسه نفوذا واسعا وسط قبائل كبدانة، وقلعية، وبني يزناس وأنكاد، ولا يخفي تطلعه للحصول على الحماية الفرنسية".

وتكمن مفارقة هائلة في تزامن ما كان يروج حول قابلية محمد الهبري للتعامل مع الفرنسيين واهتمام الإسبان به، من جهة، ومن جهة ثانية، الدعوة للجهاد التي تعبأ من أجلها أحد الأشياخ البارزين على رأس الطريقة الدرقاوية، وهو محمد العربي الحسني العلوي المدغري (المتوفى عام 1892)، الذي حاول في وقت مبكر استنفار الناس للتصدي للتغلغل الأوربي بالمغرب بصفة عامة وللأطماع الترابية الفرنسية في منطقة الحدود المغربية تافيلالت. ففي نداء له وصل صداه إلى مختلف أنحاء البلاد عام 1863 "خاطب جميع المؤمنين بأرض المغرب، عامتهم وخاصتهم، وهو يؤكد، في لهجة حازمة، أن الذي حفزه لهذا الموقف، ما وقع في المدن المغربية الساحلية من تهافت الأجانب على السكنى فيها، وأخذهم في البناء بها، وانتشارهم في بواديها بالزراعة وتربية الماشية وغير ذلك، مما ينذر بالاستيلاء الكلي على المغرب والمغاربة". وربما كانت أصداء نداء آخر للجهاد، بادر به عام 1888، أوسع وأقوى، قال محمد المنوني بشأنه أنه "بعث بالرسل إلى سائر الجهات المغربية يستنفرون الناس...، ويندبون (كل القبائل) إلى جعل عامين هدنة بينهم، حتى يكونوا أمة واحدة، ويدا متحدة على من سواهم من المغيرين المعتدين...، فاستعد أهل الجد منهم بما يحتاجون له من عدة و خيل وسلاح...". وقد صار على نهج الشيخ محمد العربي أبرز تلاميذه، ومنهم أحمد الهاشمي الحسني الفلالي، مؤلف كتاب سماه بثلاثة أسماء لها دلالة واضحة "تحفة الراغب في السعادة، في الترغيب لطلب الشهادة، وآداب الغزو وحكمه وفضل الشجاعة"[73].

وعلى إثر سماعها لهذه النداءات، بدأ بعضها يتمرد ويحدث اضطرابات أرغمت المخزن على تنظيم حركات لقمعها. وفي متابعته لإحدى هذه الحركات (1888)، كتب بوبكر الغنجاوي، مخبر المفوضية البريطانية، في تقرير سري:

---

[73]- م. المنوني، م.س.، ج.1، ص. 349-354

"بلغنا الخبر أن السلطان نصره الله نهض من مكناسة يوم السبت الذي هو سابع شهر تاريخه قاصدا فساد بني امكَلد، وإن تفاصل أمرهم، وكذالك أمر الشريف الذي هو عندهم...، والسلطان كتب لجميع عماله على قبض طآئفة درقاوة المنسوبين هم أصحاب السيد محمد بن العربي قرب تفللت، وينهبون كل ما بزواياهم لما وقع فيهم من التشويش بندآء والطيش لجناب المخزن حيث تسببوا بالندآء للجهاد مع الفرنصيص"[74].

وكيفما كان التضارب في الأراء والمواقف بين فروع بعض الزاوايا، وكيفما كانت حدة التناقضات الداخلية الناجمة عن "تجاوز" السلطان وتحديه بالدعوة إلى الجهاد دون استشارته، من جهة، وردود فعل المخزن تجاه كل من كان يقدم على ذلك ومن كان يستجيب لنداء الجهاد الصادر بهذه الصيغة، من جهة ثانية، فقد واصلت القوى الأوروبية مجهوداتها لاستقطاب شيوخ الزوايا. وشكل هذا النهج خطة تشبث بها الإسبان مثلا تجاه فرع الزاوية الدرقاوية بالذات في شمال المغرب، رغم إخفاقهم في محاولاتهم الأولى ومنافسة الفرنسيين لهم. واللافت أن ذلك لم يمنعهم أيضا من مواصلة مجهوداتهم لاختراق قبائل الريف على مستويات أخرى. فلقد عمد حاكم مليلية العسكري إلى شتى الوسائل لتشجيع تشكيل فرق موالية له وسط الأهالي، وإحداث الانشقاق في صفوف القبائل وإثارة القلاقل بينها وبين المخزن. ولبلوغ مراميه لجأ فيما لجأ إليه إلى إغراءات ودسائس، منها على الخصوص توزيع بطاقات الحماية على بعض أهل الريف، وغض الطرف عن خروج ودخول الريفيين عبر مليلية، والتساهل المفرط في مجال التهريب، وبناء "طبرانات" (حانات) خارج الحدود لتشجيع الأهالي على استهلاك الخمور والكحول في إطار خطة تتوخى خلق نوع من الإدمان عليها و خلق وضعية مشابهة، ولو في مستوى جهوي محدود، لما آلت إليه الأمور بالصين في أعقاب حروب الأفيون.

وخشية تفاقم الوضع ووصوله إلى حد الانفلات، سارع عمال وقواد المنطقة بإشعار السلطان بخروقات حاكم مليلية والريفيين المتواطئين معه، وطالبوه بإمدادهم بتعزيزات عسكرية كافية لقمع "المفسدين" وتأكيد حضور وسيادة المخزن في منطقة الحدود. وقد آزرهم أعيان ريفيون انضموا إلى وفد أرسل لملاقاة السلطان وإطلاعه على حقيقة ما كان يجري في ناحيتهم، وأكدوا له بهذا الصدد "أن حاكم مليلية جاد في التحزب برعاع مزوجة وبني شيكر....(وأنه) أراد أن يدفع لهم بلاد الحدود يحرثونها.... و(أنه) يبني الحصون والأبراج بالحدادة ويستميل (الفساد) إليه... وأن بقويه وبني يطفت مشتغلون بإخراج البقر للنصارى

[74]- خ.ع.ر.، و.ب.، السلطان إلى بركَاش، 8 قعدة 30/1301 غشت 1884. خ. بن الصغير، في خذمة صاحبة الجلالة...، م.س.، رسالة لبوبكر الغنجاوي، مؤرخة 15 رمضان عام 26/1305 مايو 1888.

من النكور وبادس ...". وكان حاكم جزيرة النكور ينهج فعلا نهج حاكم مليلية ويسير على منواله حيث أكثر هو الآخر من المخالطات مع أهل الريف، "رعاع الناس وأجفالهم" – حسب تعبير المخزن، وتعامل بشكل خاص مع عميل له يدعى "عبد الله" قيل عنه للسلطان أنه "مشتغل بالخوض وإيقاد نار الفتن بالبلاد وإنزال النصارى للمجال التي لا أمان فيها". وفي احتجاجاته لدى المفوضية الإسبانية على هذه الخروقات، قال السلطان:

"إن حاكم مليلية... يوجه لجوارها من قلعية بقصد الدخول في الحماية، وطلب منهم بناء بيوت خارج البلد... وجعلها محلا لبيع مشروباتهم، وجعل يبني خارج البلد وينقل لها المدافع والبارود الكثير ويخرق القوانين ويقبل من يريد ركوب البحر من غير تسريح عامله، والمعهود عدم قبول أحد إلا بالتسريح إذ ربما يكون مريد الركوب تعلقت به حقوق من قتل أو نهب أو سرقة"[75].

واستجابة لشكاوى العمال والأعيان المناهضين للتغلغل الإسباني، كلف المولى الحسن أغا الجيش المرابط بالعرائش، الحاج محمد الفرجاني، بإعداد الوحدات اللازم إرسالها إلى الريف الشرقي فور إتمام تجهيزها[76].

إلا أن مواجهة مناورات ودسائس الإسبان كانت من الصعوبة بمكان على اعتبار وثيرتها وتعدد أشكالها واتساع مجالها الجغرافي إذ أنهم، وبموازاة لمجهوداتهم المركزة على الريف بصفته هدف استراتيجي أولوي، استهدفوا أيضا جنوب البلاد، وكثفوا من مساعيهم للتوغل في سوس الأقصى والمناطق الصحراوية، وهي مساعي وتحركات أرغمت المخزن على تشتيت قدراته الدفاعية، ومحاولة التصدي لهم والوقوف لهم بالمرصاد على شتى الجبهات.

وعلى غرار الرافد الشمالي لخطتهم، فإنهم وظفوا في الجنوب أوراقا عديدة، ومنها استغلال على وجه خاص وجودهم بجزر الخالدات (كناريا)، وتسخير الحماية والمحميين لأغراض ترابية. وهكذا، وحتى قبل انسحاب جيوشهم من تطوان بقليل، اختارت مفوضيتهم بطنجة أحد محمييها وهو من تطوان ووجهته إلى سوس للقيام باتصالات سرية مع أحد أبناء الشيخ بيروك التكني، وإبلاغه بحسن نوايا إسبانيا تجاه زاوية والده وبإعجابها بنفوذه الروحي في سوس والصحراء. وبعد المجاملة والكلام اللائق لاستمالة التكني المذكور كان على المبعوث التطواني أن يدخل معه في صميم الموضوع ويعبر له عن استعداد الإسبان لدعم طموحاته السياسية الإقليمية مقابل التزامه بخدمة مصالحهم في المنطقة.

---

[75] - بن زيدان، **إتحاف**، ج. 2 ، ص. 345-346، 29 شعبان 1298/27.7.1881.
[76] - م.ن.

غير أن فتورا طويلا نسبيا تلا هذه المحاولة وتحركات الإسبان في جنوب المغرب، ذلك انهم انشغلوا "بحرب المحيط الهادي"، ولاسيما الحروب التي خاضوها في البيرو والشيلي(1864–1865)، وانشغلوا أيضا، وبصفة أكثر حدة، بالإضطرابات الداخلية التي أعقبت ثورة الجنرالين فرنسسكو سرانو إي دومنغز (Francisco Serrano Dominguez) وبريم (General Prim)، أحد أبطال "حرب إفريقيا"، وانتهت بتنازل الملكة ايزبلة الثانية عن العرش وتعيين ألفونصو الثاني عشر مكانها (1868). وفي مرحلة لاحقة زادت أوضاع بلادهم هشاشة وضعفا إثر اندلاع الحرب الكارلسية الثالثة، وهي حرب أهلية (1872–1876) تخللها الإعلان عن الجمهورية الأولى سنة 1873.

وبسبب هذه الحروب والاضطرابات، لم تتفرغ إسبانيا وتعد بعزيمة أقوى لشؤون سوس الأقصى والصحراء إلا بعد 1876. ففي سنة 1878 حاولت بث الروح في مشروعها القاضي بإحداث محطة للصيد البحري بموقع قالت عنه انه يسمى "سانت كروز دو مار بيكينيا" (Santa Cruz de Mar Pequena) وسبق أن أشارت إليه رسميا في معاهدة الصلح التي أملتها عقب انتصارها في حرب تطوان. ولتحديد المكان أو الرقعة الترابية التي كانت تروم الاستيلاء عليها، استعانت بمحميين ثقاة اختارهم قنصلها بالصويرة وزودهم بتعليماته وبالمال؛ وقبل إرسالهم إلى عين المكان حاول تضليل القبائل السوسية والصحراوية، فأشاع أن السلطان كلف هؤلاء المبعوثين بالمساهمة في تحديد موقع لإنشاء مرسى بسيدي إفني[77].

وبفضل كل هذه الترتيبات، كان من المفروض أن تمر المهمة بسلام وتكلل بالنجاح خصوصا وأن أحد المبعوثين، وهو من كتاب القنصلية المذكورة، كان من أهل سوس ويعرف أعرافهم وتركيبتهم القبلية وكيفية مخاطبتهم، ومتحمس للقيام بالمهمة المسندة له بفعل ما منح من مال لتحفيزه وتشجيعه على بذل قصار جهوده في اتصالاته بأعيان قبائل أيت باعمران، لاسيما وأنه كان خالي الوفاض ولا يتقاضى أي راتب قار بدار مشغله الإسباني ولا تصله إلا بعض الريالات من حين لآخر. وفي استنكار عامل الصويرة، عمارة، لـ "نشاطه"، قال في حقه: "وللقونصو المذكور أيضا مسلما آخر قد اتخذه جاسوسا... وفيه من الطيش والشيطنة مثل ما مطبوع عليه (كاتب آخر اسمه الحاج إدريس الحرشي)... والرجل الجاسوس من نواحي سوس يسمى الحاج عبد الله الجراري، يتعرض لمن يعرفه ومن لا يعرفه من أهل سوس"[78].

---

[77]- خ.ع.ر.، و.ب.، المولى الحسن إلى برگاش حول اتصال الإسبان بأحد ابناء بيروك التكني،29 ربيع الأول2/1295 ابريل 1878 .

[78]- بن زيدان، **إتحاف**، ج. 2، ص 345 – 346.

غير أن الأمور لم تمر في البداية كما كان متوقعا حيث عارض الأهالي المبعوثين الإسبانيين وأطلقوا النار عليهم وحاولوا طردهم من بلادهم، لاسيما وأنه سبق لبعض السوسيين الذين زاروا الصويرة، أو تعودوا على زيارتها، سماع ما كان يروج حول صلة المدعو "الجراري" بالإسبان وكيفية تسخيرهم له. والواقع أن بعض هؤلاء الزوار عانوا مباشرة من طيش هذا الأخير وتعديه على الناس، كما أكد ذلك العامل عمارة عندما أشار إلى "أن الجاسوس (الجراري، القادم أصلا) من نواحي سوس، كان يتلبس على أهل سوس (الزائرين للصويرة) ويأخذ متاعهم (ولا) يراقب فيهم إلا ولا ذمة".

ورغم ما تعرضوا له من معاناة، تمكن الجراري ورفاقه من الصمود أمام كل العراقيل والعمل على تجاوزها، مراهنين في صبرهم وثباتهم على انقسامات القبائل ونزاعاتها والصراعات، بل التطاحنات، القائمة بين المشايخ والأعيان، واستعداد بعضهم للتعامل مع الأجنبي مقابل المال والدعم السياسي والمادي لطموحاتهم. وبالتحايل وشراء الذمم، نال الجراري ومن معه قسطا من مبتغاهم وحصلوا على نتائج أولية ملموسة بلورتها شهادات أدلى بها أعيان أكدوا "وجود حصن مسيحي قديم يدعى سانت كروز، ادعوا أنه يمكن معاينة ما تبقى من أطلاله في مكان يقع على مسافة تعادل بضعة ساعات مشيا على الأقدام شرقا انطلاقا من الساحل". وذلك ما استنكره السلطان بشدة إثر اطلاعه على تفاصيل ما جرى، حيث قال:

«إن البابور (الذي وجهه الإسبان إلى سواحل سوس الأقصى) جال في نواحي واد نون جولانا غير مقصود، ثم رجع لوادي افني... (وصار من كان على متنه من الاسبان ومبعوثيهم) يطلعون بعض أعيان ذلك المحل للبابور ويعطوهم الدراهيم ويلقون منهم الشهادة بأن هناك داخل البر برجا قديما يسمى برج النصارى وهو الذي يدعونه في القديم سانت كروز، وهذا المحل بعيد من وادي نون بكثير والبرج الذي زعموه من أثر البناء هو داخل القبيلة بعيد من شاطئ البحر... حتى أنهم جعلوا لرؤيته مرآت الهند ولم يروه وإنما نعتوه بكذا أو نحو ذلك من الإشارات البعيدة. والمحل الذي كانوا يشيرون إليه في الكرطي (الخريطة) فوق واد نون ناحية الصحراء في مقابلة جزيرة كنارية وقد جعلوا الشهادة بما لقنوه للأعيان المذكورين الذين أعطوهم الدراهيم". ولم يفت المولى الحسن التعبير عن استغرابه لكلام من "أشهدوا وأعطوا خطوطهم أيديهم" ومعرفتهم للتسمية الإسبانية للموقع المذكور بحذافيرها، قائلا "إن هذه اللفظة المسمى بها هذا البرج، سانت كروز، غير متعارفة عند (أهل) الغرب ولم يسمع بها وحتى من سمعها من الأعراب لم يحسن النطق بها وأحرى الشلوح».

وشكلت هذه المناورات ومخاطرها أساس تفكير السلطان في مشروع قائم على

عدم الاكتفاء بالاحتجاج الدبلوماسي، وبتحميل الإسبان مسؤولية "فساد الأمور" في تلك النواحي أو الاقتصار على إرسال وحدات عسكرية إلى عين المكان، على غرار ما قام به للتصدي لمناورات حاكم مليلية، بل صمم العزم على تنظيم حركة كبيرة وقيادته بنفسه في اتجاه سوس الأقصى والصحراء لإعادة تأكيد سلطته وسيادته على تلك الجهات. وبالفعل، قاد حملة أولى عام 1882 قوامها ما يناهز 40.000 رجل بين عساكر وحراكي القبائل، تلتها حركة ثانية عام 1886 كان الغرض منها تعزيز وترسيخ المكاسب التي تم تحقيقها لقطع الطريق لمدة طويلة أمام الإسبان وغيرهم، وإن بصفة جزئية. فعلاوة على فتح ميناء أساكا لإضعاف حظوظ "سانت كروز" (في حالة تحديد الموقع الملائم)، ولتهميش منشآت الانجليزي ماك كنزي برأس جوبي، استغل السلطان الانقسامات والمنافسات المحلية ووزع الهبات والمكافآت (ومنها هدايا على شكل دور كبرى للسكن بالصويرة) لـــ "تحييد" الشخصيات ذات النفوذ التي كان الإسبان يحاولون التقرب منها، وضمان تبعيتها للمخزن. وهكذا عين عددا من القواد من بين هذه الشخصيات، ومنهم بصفة خاصة محمد بن الحسين أو هاشم الإيليغي[79].

وبفضل هذه السياسة والتعيينات المواكبة لها، أمكن "مراقبة" سلطة آل هشام بإيليغ والحد من شوكة آل بيروك في كولميم والنيل نسبيا من النفوذ الذي كانوا يدعون في اتصالاتهم مع القوى الأجنبية أنهم يحضون به لحمل مخاطبيهم على "التفاوض" معهم وكأنهم أحرارا وأسيادا في متناولهم التصرف كما شاؤوا في شؤون جهتهم.

ونتيجة للإجراءات المتخذة لـــ "تطويق" العناصر التواقة لما يشبه الانفصال، ولانخراط القبائل المناهضة للتغلغل الأجنبي وتأكيدها لولائها للسلطان، أرغم الإسبان على التراجع وتخفيف وطئتهم في جنوب المغرب، وهو أمر ساهم فيه أيضا ضعفهم الاقتصادي والعسكري مقارنة بمنافسيهم وانشغالهم بشمال البلاد، باعتباره دائرة نفوذهم الطبيعية تحتم عليهم إيلاءه الأولوية والتركيز عليه تفاديا لتشتيت إمكاناتهم وقواهم المحدودة، لاسيما وأنهم واجهوا "حتى" في الريف نفور القبائل منهم ومعارضتها لهم وعدم انجذاب غالبية رجالها لإغراءات حاكم مليلية، ومن ضمنها توزيع بطاقات الحماية، واستعماله لوسائل اخرى توخى منها استقطاب الأعيان وكل من أبان عن استعداده للتعامل معه. وشكل هذا النفور وما واكبه من تحركات واستفزازات أساس نشوب مناوشات ومواجهات عنيفة ومتكررة مع أهل الريف والإسبان سنة 1886، وفي عامي 1887 و1889، وصلت ذروتها في شتنبر- أكتوبر 1893 عقب شروع حاكم

---

[79]- المختار السوسي، **المعسول**، الدار البيضاء، 1961، ج. 19، ص. 273- 280 ، إشارات حول ظاهرة المخالطات في سوس.

مليلية في بناء برج كبير خارج الحدود المعتادة.

وفي غياب المولى الحسن عن فاس ومراكش بسبب انهماكه آنذاك (1893) في الحركة التي قادها صوب تافيلالت لتأكيد سيادته في منطقة التخوم المغربية-الجزائرية والوقوف في وجه الأطماع الفرنسية، هاجم الريفيون الورش الجديد وفرق الجيش الأسباني المشتغلة به أو المكلفة بحراسته. وقد اتخذت المواجهات حجم حرب حقيقية إثر إرسال حكومة مدريد لتعزيزات عسكرية إلى عين المكان قوامها ما يفوق 20.000 رجل و25 جنرالات، قتل الريفيون أحدهم، وهو الجنرال ماركالو(General Margallo) في معركة 2 أكتوبر 1893.

إلا أن عزم الحكومة الإسبانية على إرسال المزيد من الجيوش والعتاد وإصرارها على تضخيم الأحداث إلى أقصى درجة وبث الحماس القومي وسط الشعب الإسباني بتأجيج المشاعر الشوفينية في صفوفه، وإدراك السلطان لمخاطر مغامرة الدخول في "حرب مليلية" مشابهة لحرب تطوان وحبلى بالانعكاسات الكارثية، خصوصا في ظرفية عاد فيها من تافيلالت منهكا وبجيش أضعفته مصاعب سفر شاق ذهابا وإيابا إلى حد أنه أجبر على التخلص من بعض مدافعه لدى عبوره للأطلس الكبير في فصل الشتاء وهو في طريقه إلى مراكش، كل ذلك أقنع المولى الحسن بضرورة اجتناب المخاطرة وتحمل عواقب مواجهة جديدة مع الإسبان، فاختار المهادنة والإنصات إلى الإنجليز و"نصائحهم" الداعية إلى قبول شروط حكومة مدريد، بما فيها دفع غرامة قدرها عشرين مليون بسيطة.

وسواء كان الإسبان يراهنون أم لا على التضارب بين مواقف السلطان المتأنية أو المسالمة كرها، واندفاع أهل الريف المناهضين لهم والواقفين في الخطوط الأمامية لمواجهتهم، الملاحظ أن انشغالهم المتزايد بشمال المغرب خفف شيئا ما من"وطئتهم" في جنوبه. إلا أن تباطؤ وثيرة مناوراتهم في سوس والصحراء و"انقطاعهم" المؤقت عن هذه الجهات لم يوفر، في حقيقة الأمر، للمخزن عناء تتبع ومواجهة تحركات ودسائس أوروبيين آخرين في تلك النواحي.

وهكذا، ورغم إيلائهم أولوية الأولويات للتخوم المغربية- الجزائرية ولواحات توات وغيرها من الواحات، لم يهمل الفرنسيون الآفاق المتاحة لهم اختراقها في حالة تمكنهم من حط أقدامهم بسوس الأقصى والمناطق الصحراوية المتاخمة لمستعمراتهم في إفريقيا الوسطى والغربية؛ والواقع أنه سبق لهم الاهتمام بهذه الجهات في وقت مبكر يعود تاريخه إلى عصور خلت، ولاسيما عهد الملك لويس الثالث عشر(Louis XIII) ووزيره في الخارجية والحربية الكاردنال ريشوليو (Cardinal de Richelieu) اللذان انتبها بإيعاز

من أحد القناصل لأهمية سوس التجارية وطبيعة علاقات "المرابط الكبير سيدي علي" بالماسكين بزمام الحكم في مراكش وفاس[80].

قام الفرنسيون، على أساس تخميناتهم الاستراتيجية لما بعد استتباب سيطرتهم على الجزائر، باتصالات مع شيخ زاوية إيليغ سنة 1853 وسجلوا ما أكده لهم بشأن الرغبة التي كانت تحدوه للحصول منهم على مدافع لمساعدته على توسيع مجال نفوذه شمالا والاستيلاء على مرسى أكادير وما ذكره حول استعداده للالتزام لهم بفتح هذا الميناء في وجه تجارهم وتفضيلهم على غيرهم من تجار الأجناس، وربما حصر رواجه عليهم. وبعد ذلك لم تستأنف الاتصالات عموما سوى بشكل محدود ومتقطع إلى حدود عام 1881؛ إذ ذاك، وإثر "ابتلاعهم" لتونس، عمل الفرنسيون على إحياء "أواصر" العلاقات التي سبق ربطها مع إيليغ، فكلفوا أحد المحميين المستخدمين بسفارتهم بطنجة بالتوجه إلى سوس وتجديد الاتصال بشيخ زاوية سيدي علي أو موسى. كانت تعليماته تقضي بجس النبض والإلحاح أمام مخاطبه على "اعتبار" فرنسا للإلغيين وتقديرها حق التقدير لنفوذهم ولمكانتهم المتميزة في سوس؛ وفي حالة تلقيه لردود فعل طيبة ومشجعة، كان عليه أن يؤكد لشيخ الزاوية أن فرنسا على أتم الاستعداد لدعمه وضمان حرمة الكيان الانفصالي الذي كان، حسب تخميناتها، ينوي إحداثه.

ولم ينجذب الفرنسيون والإسبان لوحدهم لهذه الجهة وللآفاق الواعدة المتاحة، حسب ما كان يروج أنذاك، لكل أجنبي مقدام حط أقدامه بها واجتهد لاستغلال موقعها النائي. وفي مثل هذه الظروف، كان طبيعيا أن ينجذب لها عدد لا بأس به من المغامرين الأوروبيين المنبهرين بطاقات "إفريقيا" والصحراء الهائلة وفرص تحقيق إثراء ضخم وسريع في وقت وجيز، مع الادعاء، إن اقتضى الحال، أن طموحاتهم تندرج ضمن مشاريع لا يقصد منها سوى نشر الحضارة (الغربية)، والأعمال الخيرية والإحسان ومحاربة الرق، فضلا عن المساهمة في الاكتشافات الجغرافية والمعرفة العلمية.

ذلك بالضبط ما كان يدعيه ملك البلجيكيين، ليوبولد الثاني(LéopoldII)، مؤسس "دولة

---

[80] - محمد المختار السوسي، **ايليغ قديما وحديثا**، المطبعة الملكية، الرباط، 1966 ، ص. 217، نص رسالة موجهاة من أحد القناصل الفرنسيين بالمغرب إلى ريشوليو بتاريخ 10 فبراير 1631 ، أوردها الكونت دو كاستر في سلسلة "مصادر تاريخ المغرب غير المنشورة" واقتبسها منه صاحب "ايليغ..."وماسة (توجد) على بعد سبعة أميال أو ثمانية من سانت كروا في مملكة سوس التي يتولاها مرابط كبير يسمونه سيدي علين، وهو رجل في نظرهم صالح، تمرد على سلاطين مراكش، وتتسع مملكته يوما فيوم نظرا لعدله، ولذلك استولى على تارودانت ودرعة ونواح أخرى، ولذلك خلص له كل الذهب المجلوب من تينبكتو ومملكته تفيض ذهبا وريش نعام وغير ذلك من المواد الصالحة للتجارة، وهو يحب التجار ويعاملهم معاملة حسنة كيفما كانت جنسيتهم وهؤلاء التجار يرحب بهم اينما حلوا، وقد نقل لي كل هذا وسمعته بأذني مرات كثيرة من لدن أناس كانوا في تلك البقاع".

الكونغو المستقلة" والمستفيد الأول من استغلال هذه المستعمرة "الخاصة" أبشع الاستغلال[81].
وبعد تسخيره للإنجليزي هنري مورطون سطنلي (Henry Morton Stanley) لاستكشاف حوض الكونغو وتأسيسه لدولة خاصة، لها علمها وتابعة له شخصيا، اعتمد في بداية استغلالها على احتكاره لتجميع العاج وتسويقه في أوروبا، تمحور أحد مشاريع الملك –رجل الأعمال، أو رجل الأعمال المتوج كما لقب حينئذ (« L'homme d'affaires couronné »)، حول فكرة إحداث مركز تجاري كبير على السواحل الصحراوية حاول إخراجه إلى الوجود بتعبئة مفوضية بلاده بطنجة. وللمرور إلى المرحلة التطبيقية، اختار رئيسها ثلاثة رجال، أولهم محمي بلجيكي يتمتع بنفوذ واسع بحكم مهامه الرسمية داخل المفوضية البلجيكية وثروته، وثانيهم مغربي آخر مجنس بالجنسية البريطانية له هو أيضا نفوذ واسع واطلاع وثيق على أوضاع المغرب بفعل اتصالاته المنتظمة مع جل أعيان اليهود في مختلف أنحاء البلاد، وثالثهم تاجر مغربي مسلم وتواق للحصول على بطاقة الحماية البلجيكية[82].

وكانت مساهمة المحميين المنخرطين في هذا المشروع واعدة بحكم تجربتهم وشبكة معارفهم بطنجة وخارجها. ويتعلق الأمر في المقام الأول بأبرهام سيكسو، ترجمان المفوضية البلجيكية، وهو يهودي مغربي حقق ثراءا باهظا بفضل مضارباته العقارية واتجاره في بطاقات الحماية والمخالطة. كما امتاز بمؤهلات كانت تستجيب تماما لمتطلبات مشروع ليوبولد الثاني، حيث تسنى له التقاط معلومات حساسة حول سوس والصحراء بواسطة شقيقه القائم بأعمال الترجمة في دار النيابة والمطلع على أسرار المراسلات الواردة على النائب السلطاني من السلطان ومن الوزراء والعمال وكذا المفوضين والقناصل الأجانب، ولاسيما ما تتضمنه من إشارات ومعلومات حول المناطق الجنوبية المستهدفة. وقد انضاف لهذا الرصيد ما يمكنه جنيه من العلاقات الوثيقة التي كانت تجمعه بصديقه وشريكه السوري منصور ملحمة، ترجمان المفوضية الألمانية، بصفته مصدرا آخرا للاستخبار بحكم مهامه الرسمية[83].

وكانت "شبكة" الرجل الثاني المشارك في المشروع البلجيكي، ليفي كوهن،

---

[81] - كان أحد المواطنين الأمريكيين السود، جورج ويليامس، وهو قس ومحامي ومؤرخ اتصل بليوبولد الثاني وزار الكونغو رغم معارضة الملك لسفره، أول من لامس فظاعة معاملة الأهالي على يد ممثلي وعملاء وجنود ليوبولد الثاني، فشن ضده حملة واسعة في الصحف الأمريكية وألف كتابا لذات الغرض، انظر:
An Open Letter to His Serene Majesty Leopold II, King of the Belgians and Sovereign of the Independent State of Congo, by the Honorable Colonel George W. Williams, of the United States of America, in G.H. Franklin, *George Washington Williams : A Biography*, Chicago, University of Chicago Press, 1985.

[82] - A. Duschene, *Léopold II et le Maroc, 1895-1906*, Bruxelles, 1965.

[83] - كان أفراد من عائلة هذا الترجمان مستخدمين كمترجمين أيضا. إثنان منهم كانا يقومان بهذه المهام لحساب القنصلية العامة البريطانية.

اليهودي المغربي الحامل لجواز بريطاني، لا تقل أهمية مقارنة بشبكة سيكسو[84].
فقد كان ليفي كوهن المذكور، وهو المحامي المشرف على جريدة لورفاي دوماروك (*Le Réveil du Maroc*)، المقرب من السفارة الفرنسية وترجمانها الشهير حايم بنشمول، والمدافع عن نظام الحمايات والتجنيس، كان يمتلك من جهته "الورقة الرابحة" الإضافية المتمثلة في موقع أحد أشقائه في قلب القنصلية الإسبانية بالصويرة حيث كان يقوم هو أيضا بمهام الترجمة.

واستغل فعلا ليفي كوهن "مكانة" أخيه لربط علاقات وثيقة مع أعيان ولد نون وفي طليعتهم الشيخ حبيب محمد بيروك، كما أنه ربط اتصالات، بصفته مراسل الجمعية البريطانية المناهضة للرق والعبودية (British Anti-Slavery Society)، مع دونلد مكنزي (Donald Mackenzie)، أحد مسيري شركة الشمال الغربي الإفريقي (African Company North West) والمناهض (فيما بعد) لنظام الحمايات والتجنيس العشوائي. وبواسطته أمكن للفي الإطلاع عن كتب على ما قامت به هذه الشركة بطرفاية وعلى ردود فعل الأهالي تجاهها، والإجراءات التي اتخذها المخزن للتخلص منها ومن منشآتها رغم الضغوط التي مارستها عليه الحكومة البريطانية حيث حملته مسؤولية ضمان أرواح وممتلكات مك كنزي ورفاقه.

وأضاف الرجل الثالث، وهو المدعو الحاج أحمد الطنجي، خبرته، وإن على مستوى أدنى، لخبرة سيسكو وليفي كوهن حيث سبق أن اكتسب دراية بالمجال المستهدف بفضل تنقلاته للبيع والشراء بأسواق سوس الأقصى وحضوره مواسمها الدينية. وفي مقابل الحماية البلجيكية والمال، التزم بالسفر إلى تلك الجهة والإقامة هناك، وربط علاقات متينة مع أعيان محليين ذوي نفوذ، إلى حد مصاهرة أحدهم باتخاذ زوجة سوسية أو صحراوية. وبموازاة ذلك، كان عليه أن يتجول في المنطقة ويقوم إمكاناتها الفلاحية والتجارية ويستقصي عن ثرواتها المعدنية ويجمع عينات من معادنها، ويشرع بعد مدة في شراء الأراضي باسمه الخاص قبل تفويتها، في مرحلة ثانية وعلى أساس عقود كان يفترض تسجيلها بالمفوضية البلجيكية، للشركة المجهولة الاسم التي كان ليوبولد الثاني يختفي وراءها.

تعبأ الرجال الثلاثة لبلورة المشروع وإنجاحه لنيل نصيبهم من الأرباح الضخمة التي كان الملك البلجيكي يراهن عليها ويأمل تحقيقها، بفضل النشاط المكثف المرتقب للمركز المزمع إحداثه واستفادته من تحويل طرق القوافل القاصدة

---

[84]- ادلى السفير البريطاني كوربي كرين بأحكام قاسية في حق ليفي كوهن و استنكر بشدة تصرفاته وتورطه بصفة خاصة فيما كان يسمى ب"دعاوي اليهود"، انظر مثلا رسالته المؤرخة 21 غشت 1888 المرفوعة إلى وزارة الخارجية (لندن)، F.O. 99, 254,

الصويرة للمرور عبره إلى أن يصبح "رأس جسر" يمكن الانطلاق منه للتوغل صوب إفريقيا الغربية وما تزخر به من معادن وغيرها من الموارد الطبيعة.

اجتمعت إذن حظوظ وافرة لإنجاح المشروع وضمان سرية وضع لبناته الأولى حيز التنفيذ، ذلك أن العقلين المدبرين الأساسيين، سيكسو وكوهن، نسجا خيوطه وابتكرا الحيل اللازمة لإنجازه في الخفاء باعتمادهما على شخص ذي تجربة ميدانية ومتحرر من "العائق" المتمثل في شهرتهما، حيث كان لا يعرف لا في طنجة ولا في سوس إلا بصفته تاجر يزور بانتظام أسواق ومواسم المنطقة الجنوب.

ورغم كل الأوراق الرابحة المجتمعة نظريا بين أيدي منظريه، باء المشروع بفشل ذريع في نهاية المطاف. وكان مرد نهايته غير المرتقبة لظروف قاهرة ومعاكسات شتى تصدرتها حسابات الملك ليوبولد الخاطئة ومراهنته على وضع "جيو – سياسي" في أقصى جنوب المغرب أعتبر ،غلطا، مماثلا للأوضاع القائمة في إفريقيا الوسطى حيث أمكنه استغلال انقسام الكونغو مثلا إلى كيانات قبلية وثنية قائمة الذات ومستقلة بعضها عن البعض الآخر، الشيء الذي مكنه انتزاع "معاهدات" من مشايخ القبائل ورؤساء العشائر وإنشاء كيان أوسع من بلاده وخاص به أسماه "دولة الكونغو المستقلة"[85]. أما في سوس والسواحل الصحراوية فإنه اصطدم بتبعية هذه الجهات لدولة متجذرة في الزمان والمجال وحريصة كل الحرص على ضمان سيادتها على أراضيها، القريبة والبعيدة جغرافيا من عاصمتيها، وممارسة سلطتها على رعاياها رغم كل العوائق ومختلف أشكالها[86].

وتجلّى هذا المعطى بشكل ملموس بعد أن اكتشف المخزن وأهل سوس

---

[85]- تحليل دقيق و تفاصيل حول فظاعة الاستغلال الذي أشرف عليه الملك ليوبولد الثاني في الكونغو، في المؤلف التالي:
A. Hochshild, *Les fantômes du roi Léopold. La terreur coloniale dans l'Etat du Congo, 1884-1908*, Paris, Ed. Taillandier, 2007, pp. 110-112, « Stanley… avait fait deux découvertes de taille au sujet des peuples du bassin du Congo. Premièrement, ils ne constituaient pas une menace sur le plan militaire… ; leurs lances, flèches et mousquets désuets ne pouvaient rivaliser avec ses toutes nouvelles carabines Snider à chargement par la culasse. Deuxièmement, le long (du fleuve) Congo, aucun Etat tout-puissant n'aurait à être soumis… (Au bord des affluents du fleuve existaient) plusieurs royaumes importants mais pour la plupart très affaiblis par les chasseurs d'esclaves… La population n'était pas élevée… On y trouvait plus de deux cents groupes ethniques différents parlant plus de quatre cents langues et dialectes. L'opposition éventuelle étant aussi fragmentée, la conquête serait relativement simple ».

[86]- Ibid., pp. 126-127, « Les chefs (africains) remettaient leurs terres à Léopold, et ils le faisaient pratiquement pour rien. A Isangla, près des grands rapides, Stanley nota qu'il avait pu acheter la terre pour un poste en payant certains chefs au moyen de « beaux tissus, de manteaux de laquais aux galons clinquants, divers articles de troc… sans oublier deux bouteilles de gin… L'alcool donnait des résultats aussi efficaces que les mitrailleuses… Le mot « traité » était un euphémisme, car de nombreux chefs n'avaient aucune idée claire de ce qu'ils signaient. Rares étaient ceux qui avaient vu auparavant un mot écrit, et on leur demandait d'apposer un X sur un document en langue étrangère et rédigé dans un jargon de juristes ».

الأقصى حقيقة ما جاء احمد الطنجي من أجله، وما كان يتوخاه بإغراءاته والأموال الموزعة على بعض الأعيان. وإثر انفضاح المشروع، احتج السلطان على ما كان ليوبولد الثاني ينوي القيام به. وزاد في تعقيد الأمور بالنسبة لهذا الأخير تخلي ليفي كوهن عن المهام الموكولة له بعد المرض المفاجئ الذي ألم به، كما أن تكلفة المشروع المالية تعدت وبكثير السقف المحدد بفعل ما كان يستلزم دفعه للاستطلاع والاتصالات مع أعيان القبائل وشراء الذمم.

ورغم تعدد المؤشرات المنبئة بالفشل، حاولت "الشركة البلجيكية المجهولة الاسم" المشرفة نظريا على المشروع إيجاد الحلول والصيغ اللازمة لكي لا تحرم من ثمار استثماراتها ومجهوداتها. وحدت بها هذه الحسابات إلى تأسيس شركة جديدة سجلتها تحت إسم "الشركة الانجلو بلجيكية الإفريقية" وحاولت تسخيرها لإعادة شراء البقع الأرضية والمواقع التي كانت شركة الشمال الغربي الإفريقي التابعة لدونلد مك كنزي وشركائه تود التخلص منها بعد أن استعصى عليها مواصله نشاطها برأس جوبي. ولإخفاء نواياها "التجارية والمعدنية" وتضليل الأهالي والمخزن، أشاعت الشركة الجديدة أنها لا تروم سوى إحداث مستشفى دولي تود وضعه تحت تصرف الصليب الأحمر بعد تأمينه وتشكيل فرقة مسلحة لحماية طاقمه الطبي ومنشآته، إلا أن هذه المحاولة لم تفلح وباءت هي الأخرى بالفشل.

وبصفتها الدولة العظمى المطلعة أكثر وأدق من غيرها على أوضاع سوس الأقصى بحكم طول مدة تعامل تجارها مع هذه الجهة، خصوصا مند عهد الملكة إيليزابيت الأولى (Elisabeth I) والملك شارلز الأول (Charles I) والامتيازات التي منحها السعديون للشركة التي أسست بلندن خصيصا للاتجار مع المغرب واحتكار بعض صادراته صوب إنجلترا (Barbary Company)، اعتمادا على هذا الرصيد التاريخي ومن منطلق انشغالها المستدام بالوضع القائم جنوب جبل طارق، وبالحفاظ على أولويتها التجارية والدبلوماسية على الساحة المغربية، كانت بريطانيا العظمى تتابع عن كثب تحركات الملك ليوبولد الثاني والإسبان والفرنسيين في جنوب البلاد.

وعلى أساس نفس الاعتبارات كانت لا تهمل مشاريع أجناس وشخصيات أخرى تواقة للمشاركة في السباق صوب سوس الأقصى والسواحل الصحراوية، وإن بدرجات متفاوتة. من بين هؤلاء القنصل العام الأمريكي بطنجة، فليكس متيوز (Felix Mathews)، الشهير بضلوعه في توزيع بطاقات الحماية والمخالطة "الخارجة عن القانون" بسخاء، وواضع مخطط يوصي فيه حكومته بالاستعداد وأخذ الترتيبات اللازمة لبسط النفوذ الأمريكي في تلك المناطق واستغلال "استقلالها" لإبرام معاهدات وللاتجار مع قبائل واد نون والصحراء، وهي جهات سمعت عنه حكومة واشنطن في وقت مبكر إثر غرق خمس

سفن أمريكية عرض سواحلها في ما بين 1790 و 1806[87].

وطبقا لمقاربتها المعتادة في تعاملها مع المغرب عملت بريطانيا العظمى، في ما يخص هذه الجهة أيضا، على تمايز خياراتها وخططها مقارنة بخطط ونهج الدول الأخرى، فاجتنابها الحذر للدخول في حلبة السباق بشكل مباشر ومكشوف على غرار منافسيها كان لا يعني إطلاقا أنها غائبة عن سوس الأقصى، ذلك أن التستر وراء مبادرات رعاياها ومشاريعهم في المنطقة كان يوفر لها إيجابيات الحضور الفعلي في عين المكان ويضعها في مأمن من سلبياته في تعاملها مع السلطان.

ولا أدل على ذلك من معاناة المخزن انطلاقا من عامي 1876-1877 وطيلة سنين، سياسيا ودبلوماسيا وماليا، جراء إقدام شركة الشمال الغربي الإفريقي على تأسيس منشآت تجارية برأس جوبي(طرفاية)أسند أصحابها (وهم رجال أعمال وتجار من لندن وليفربول وبريسطول) مسؤولية تسييرها لدونالد مكنزي السالف الذكر، وصاحب مشروع فرعوني يروم شق قنال عملاق بين واد نون والنيجر لإيصال مياه المحيط الأطلسي إلى تنبوكتو وإنشاء ممر مائي صالح للملاحة صوب قلب الصحراء[88].

وحتى قبل إبرام "معاهدة" بين هذا الأخير والشيخ محمد بن بيروك، وإحداث شركة ثانية بلندن عام 1879 (Sus and North African Trading Company) أسست مركزا تجاريا لها بسيدي إفني شمال رأس جوبي، رد ج.د. هاي على احتجاجات المولى الحسن (1876) واستنكاره لتحركات دونالد مك كنزي نافيا تبعية منطقة ما وراء واد نون وانها جزء من تراب المغرب، وهو طعن أجاب عليه الحاجب موسى بن أحمد بالتأكيد على تبعية هذه الجهات للمغرب باعتبارها جزء من تراب الإيالة الشريفة تربطه بها علاقات قائمة على البيعة منذ قرون. وبعد أخذ ورد دام عدة سنين مع الحكومة البريطانية ، شكلت رغبة التخلص من منشآت شركة ماك كنزي أحد دوافع حركة المولى الحسن إلى سوس (1882) لمعاينة ما يجري هناك، وحث القبائل على مقاطعة تلك المنشآت لدفعها صوب الإفلاس وإنهاء نشاطها. وفي مرحلة لاحقة، وبعد هجوم بعض الأهالي على هذه المنشآت، أرغم أصحابها على إغلاقها نهائيا مقابل تعويضات بالغوا في تحديد مبلغها، وهي مبالغ

---

87 - F.A. Mathews, El Sus, Wad Nun y el Sahara, in *Boletin de la Societa Geografica de Madrid*, 12, 1882, pp. 513-525 : P. Pascon, Rapport consulaire de Mathews : Introduction et annotations, in *Enjeux sahariens*, Centre de Recherches et d'Etudes sur les Sociétés Méditerranéennes, novembre 1981, pp. 11-131.

88 - D. Mackenzie, *The Flooding of the Sahara*, London, 1877

ساعدتهم حكومتهم على انتزاعها من المخزن[89].

وفي المنطقة ذاتها، حاولت شركة بريطانية أخرى، كلوب فنترساندِيكات (Globe Venture Syndicate)، وهي مجموعة تكونت بلندن وادعت أنها أبرمت "معاهدة" مع ""مجلس شيوخ قبائل سوس المستقلة" تخول لها حق التنقيب عن المناجم في هذه المنطقة واحتكار استغلالها. وقد تمثلت إحدى معاملاتها التجارية في إرسال سفينة إلى عين المكان، "الطرمولين"(*Tourmeline*)، بقيادة مغامر يدعى الماجور سبيلسبوري (Major Spilsbury)، وهي محملة بكميات هائلة من البنادق الحديثة الصنع. وإثر تدخل باخرة المخزن "الحسني" وإفشال عملية إنزال الأسلحة، ثم بعد ذلك متابعة المهرب أمام القضاء بجبل طارق، رفضت حكومة لندن الضغط على مجموعة كلوب فنترحيث لحملها على دفع تعويضات للمخزن وجبر الضرر والخسائر اللاحقة له جراء التهريب والإنزال في منطقة محرمة، وإطلاق النار على عساكره وباخرته، والتعامل مع عناصر انفصالية[90].

ورغم منازعتها لحدود البلاد الجنوبية ومساهمتها بأشكال شتى، وكغيرها من الدول، في إنهاك قدرات المخزن، كانت بريطانيا تعي مدى تراجع نفوذها أمام منافسيها الفرنسيين والإسبانيين والألمانيين، لذلك روجت فيما بين 1886 و1888 لفكرة جريئة قائمة على فرضية إنهاء المنافسة الأوروبية حول "الإمبراطورية الشريفة" وما تحمله في طياتها من مخاطر تهدد الاستقرار في المنطقة والسلم في أوروبا. وقد ارتكز اقتراحها على مبدأ تحييد المغرب (neutralisation) وفتحه بشكل متساوي أمام جميع الدول.

وبما أن هذا الاقتراح لم يلق أي حماس، خصوصا من جانب الفرنسيين،

---

[89]- انظر تفاصيل بعض الأحاث التي سبقت هذا الانسحاب في رسالة وجهها بوبكر الغنجاوي إلى المفوض البريطاني كوربي كرين بتاريخ 15 رمضان عام1305./ 26 مايو 1888: "وبعد...،غير خاف عليك ما كنت قدمت لنا من الإعلام ببلد طرفاية فوق واد نون، فقد بحثنا عن صحة ذلك البحث التام حتى استخبرنا البعض من أهل واد نون على يد رجل اسمه ميلود اليكَوتي قاطنا بمراكش، ومن عادته تحقيق أخبار تلك الناحية، حيث هو سافر لتلك النواحي. ومما سمعناه منه أن السبب في قضية مكنزي النازل بفندق الكبانية النجليزية بطرفاية كان الرجل النجليزي مع متعلم له يروج بساحل البحر، وشاهدوا خزآئن مضروبين، والحالة أنهم مستفرون فلحقوا بهم لينظرون من أي محل هم. فلما وصلوا إليهم وجدوا بهم عسكرا عساسون إدالة بالبيضة، ووجدوا أولئك العساكر شتغلين بطحن الزرع بالرحى، فصار الرجل النجليزي يتكلم معهم على سبيل البسط ويتردون في ذالك على وجه البسط وافترقوا في تلك الساعة ورجعوا إليهم أيضا في اليوم الثاني، بل توجهوا العساكر المذكورين لحضرة النجليزي المذكور، يعني لمحله، فصاروا يكلمونه ووجدوا بيده مكحولة، فطلبوا منه أن يمكنهم منها ينظرونه، فمكنهم منها بعد أن نزع منها العمآئر. فلما حازوها من يده تكلموا مع بعضهم بعضا بلغة العسكر، وفي الحين قتلوا النجليزي المذكور بمكاحلهم، ضربوه في راسه وجرحوا من معه، وأخذوا لهم كل ما وُجد معهم ومع العسكر الأعراب من أزركيين من قبيلة تكنة. وحيث سمعت هذا ممن له مخالطة ومعرفة وتحقيقا بتلك النواحي أعلمتك بالواقع، مع أن السلطان أيده الله لا يرضى هذا الواقع لرعيتكم ولا لغيرهم... وكما وصل الخبر من واد نون أن اثنين مراكب من دولتكم هنا بطرفاية..."؛ المرجع: خ. بن الصغير، في خذمة صاحبة الجلالة...، م.س.، الوثيقة رقم 27، (FO 174/110).

[90] - P.G. Rogers, *A History...*, *op.cit.*, pp. 233-236.

تركت الحكومة البريطانية من جديد وكأنها لا ترفض فرضية اقتسام المغرب بين الأطراف المتنافسة حوله، وهو ما عبر عنه وزيرها الأول ووزير الخارجية، اللورد سالبوري، في الخطاب الشهير الذي ألقاه بمدينة كلاسكو، حيث لم يخف، وعلى حد قوله، شهيته واستعداده لتناول حصته من "الكعك المغربي".

وريثما تتضح الأمور ويحن وقت السطو على "الكعك"، تعبأت المفوضية البريطانية للحفاظ بمواقعها. ومن هذا المنطلق ولتعديل الخلل الناجم عن احتماء الوزاني "بفرنسا، لم تكتف بالخدمات التي كان يسديها لها محميها النافذ، التاجر بوبكر الغنجاوي المقرب من الدوائر المخزنية العليا، بما في ذلك السلطان والحاجب باحماد، بل بسطت حمايتها على الحاج محمد المصلوحي، شيخ زاوية تامصلوحت ذي النفوذ الروحي-الديني الواسع في جنوب البلاد، والمعروف بشساعة أملاكه وأراضيه الفلاحية وتحكمه في موارد مائية هامة في حوز مراكش.

وعن ظروف احتضان المصلوحي قال المفوض البريطاني أرثر نيكولسون في رسالة موجهة للورد سالسبوري: "مُنحت الحماية البريطانية لشريف تامصلوحت سنة1894للحيلولة دون احتمائه بالفرنسيين...ولمنع هؤلاء (من الإفادة من احتضانهم لهذه الشخصية) وتحويل جنوب المغرب إلى منطقة (خاضعة) لنفوذهم وقاعدة لدعايتهم السياسية (وما يمكن أن يقوموا به) لاستغلال النفوذ الذي يحضون به (في الشمال) وتوسيعه بواسطة شرفاء وزان في اتجاه مختلف أرجاء الإمبراطورية (الشريفة)". وأضاف نيكولسون أن سلفه بطنجة أبلغ كل هذه الحيثيات للسلطان "على وجه السر" وبصفة غير رسمية، جريا على التقليد الذي سنه ح.د. هاي والقائم على اعتبار أن كل ما هو في صالح بريطانيا هو بالضرورة صالح ومفيد للمغرب.

وذلك بالذات ما لم يقتنع به المولى الحسن حيث تأمل تضارب مصالح المغرب مع ما كان يوصي به أو يقدم عليه المفوض البريطاني، مستخلصا الدرس أيضا، و وبدون شك، من تجارب الماضي وكيف تركت انجلترا المغرب وحيدا في مواجهة ما مر به من المحن. إلا أن غضب السلطان واستيائه الشديد من أساليب الإنجليز وما كان يعتبره لا محالة مكرا وطعنة من الخلف، كل ذلك لم ينقص من قيمة تحليل المفوضية البريطانية لنوايا الفرنسيين واحتمال "سقوط" المصلوحي تحت حمايتهم.

وربما سبق لبوبكر الغنجاوي تنبيهها لمكانة شيخ زاوية تامصلوحت وعلاقته ببعض التجار الفرنسيين المقيمين بمراكش حيث كان لا يخفي عنهم تطلعه للاحتماء بدولتهم- وهو نبأ كان يستحيل أن لا تلتقطه آذان الغنجاوي وآذان مخبريه. ولم يفت رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، من جهته، التقاط النبأ ذاته وتدوينه في تقرير حرره

في مطلع أكتوبر 1893 ووجهه لوزير الحربية بباريس، قال فيه : "إن زعيم زاوية تامصلوحت ثري للغاية ويتمتع بنفوذ واسع في الحوز وفي سوس...(إن) في وسعه تقديم خدمات (قيمة) لفرنسا...(لاسيما) وأنه طلب من التاجر (الفرنسي) لانيال *Laniel* (المقيم بمراكش) تعينه سمسارا له (وتوفير الحماية الفرنسية له بهذه الكيفية)"[91].

وبإدلائه بهذه المعلومات وبالصيغة التي عبّر بها عنها، كان رئيس البعثة يناشد في واقع الأمر وزارة الحربية والحكومة الفرنسية ويدعوها للاستجابة لآمال الحاج المصلوحي وانتهاز الفرصة لتحويل زاويته وأراضيه إلى "محمية فرنسية" ثانية وإضافتها ل"المحمية" الوزانية. وكان من شأن ذلك توفير قاعدتين استراتيجيتين في شمال المغرب وجنوبه لترسيخ أولوية فرنسا على الساحة المغربية. إلا أن الحكومة الفرنسية لم تصادق على الاتجاه المقترح عليها ربما لتفادي نشوب أزمة مع بريطانيا، حيث كانت تدرك أنها مهتمة هي الأخرى بالمصلوحي ومصممة العزم على حمايته، خصوصا أن هذا الأخير كان لا يخفي عنها استعداده للتعامل مع الفرنسيين والاحتماء بهم في حالة رفضها بسط حمايتها عليه[92].

وعلى غرار "السابقة الوزانية" وتراجعه تحت ضغط فرنسا التي لوحت بتدخل جيوشها لفرض الحماية الممنوحة لشريف وزان، رضخ المولى الحسن للأمر الواقع عندما بلغه نبأ إقدام الدولة "المحبة" على بسط حمايتها على شخصية دينية لها وزنها الروحي في جنوب البلاد[93].

واللافت أن دولا أخرى عملت على الاقتداء بالفرنسيين والإنجليز في هذا المجال. ففي إطار استراتيجية توظيف الحماية توظيفا منهجيا، وضعت المفوضية الألمانية خطة لتطوير ما أسمته "الحماية العقارية"، بمعنى انتقاء كبار الملاكين في البوادي وحثهم على الاحتماء بألمانيا، وهو ما فسح المجال أمام شركات منجمية ألمانية في مرحلة لاحقة لتشكيل "محميات معدنية" استعدادا لاستغلالها في الظرف المناسب.

---

[91] - A.M.G., C 7, octobre 1893.

[92] - الوزير الأعظم إلى سفير فرنسا، 18 جمادى الأولى 1313 / 6 نونبر 1896

[93] - واللافت ان المولى الحسن حاول الاستنجاد بالإنجليز إثر اندلاع قضية "الوزاني" سنة 1884 : "وواجبنا نعرفكم أيضا، أن ما يذكره منسطر الفرنصيص من صحة الحماية للحاج عبد السلام بسبب كونه خدم في مصلحة المهادنة بين الإيالة المغربية وبين الإيالة الفرنصوية، فنبين أن هذه الخدمة هي بنظر السلطان نصره الله، وهو الذي كلف بها الحاج عبد السلام كما كلف بها قبيلة القاضي ابن عبد الواحد الذي بمرسى آسفي، وتوجه معه باشا العرائش السيد محمد ولد اب محمد الشرقي. وحين توجه لها الحاج عبد السلام ،أعطاه المخزن الكتب الشريفة لقواد القبائل وصير عليه المال، كما صير المال العظيم على مصالح ذلك الوطن، محافظة على الجوار مع الدولة الفرنصوية وعلى العهود التي بين المملكتين، ولذلك بينا أنه في خدمة المخزن ولا يصح له أن يدخل في حماية أخرى،لأنه إذا احتاجه المخزن لمثل هذه الخدمة في بعض الأوقات كما هي عادة أسلافه،فلا يمكن أن يتوجه لها حتى تكون بمشاورة دولة أخرى، ومخزن الغرب لا يكون لأسفل فيمن هو محسوب من خدامه.وكيف بالدولة الفرنصوية وما هي مشهورة به من العقل والفهم والمحافظة على العهود حتى تقبل هذه الحجة؟".

كيفما كانت ردود فعل المخزن إزاء ما أقدمت عليه فرنسا وانجلترا وحاولته ألمانيا، وهي "الدولة المحبة" الجديدة التي راهن عليها السلطان لبعض الوقت، يبقى أن احتماء شخصيات روحية بارزة بقوى أوربية شكل عامل إضعاف خطير للدولة المغربية وتسبب في ظهور شرخ إضافي في هياكل البلاد التقليدية وتعطيل وظائف (أو بعض وظائف) زوايا وازنة على مستويات شتى، ومنها الوساطة بين المخزن والقبائل، خصوصا في حالات الشدة. وكان من شأن هذا التحول في موقف زوايا كبرى، إلى حد قبول شيوخها "الاحتماء" بالنصارى، بل وترجي هذا الاحتماء، أن يحدث حيرة في أذهان الناس إزاء "الكفار" وإزاء "الخطاب" الذي ما فتئ المخزن والعلماء يرددونه بشأنهم وبشأن المحتمين بهم.

وقامت بعض هذه "الحلول" على فكرة أداء الديون بدون تأجيل مقابل تخفيض يعادل50%من قيمتها الاسمية. وقد عمل المخزن بذلك بإيعاز من المحمي البريطاني، بوبكر الغنجاوي، المقرب من المولى الحسن والوزير الأعظم، وصلة الوصل بينهما وبين ج.د. هاي. ولا يستبعد أن يكون هذا الأخير هو صاحب الفكرة في حقيقة الأمر وأنه مررها بواسطة المحمي المذكور. والفرضية واردة لأن حلا من هذا القبيل كان يلائم حسابات هاي وانشغاله بعواقب مزايدات زملائه وتسرعهم في استعمال لهجة التهديد والوعيد واستدعاء البوارج الحربية، لذلك كان يدعو المخزن إلى تليين ردود فعله والاحتياط إزاء استفزازاتهم.

الفصل الثالث
الحماية وتلاشي الهياكل التقليدية

I - الحمايات ونهاية التوازنات الاقتصادية-الاجتماعية التقليدية

1 - اضطراب الأسواق

شكل إدماج المغرب في السوق العالمية وتعزيز الروابط التجارية مع أوروبا، بوثيرة وعلى نطاق لم يسبق لهما مثيل، الأرضية التي نمت وازدهرت فوقها "وظائف" السماسرة المتعاملين مع الشركات والدور التجارية الأوروبية الأمريكية. وكانت العناصر المنتمية لهذه الفئة تساهم بشكل فعال في تصريف البضائع المصنعة والبضائع الكولونيالية (الشاي، مثلا) المستوردة، وتتكلف أيضا بتجميع المنتجات المغربية الخامة قصد تصديرها.

وبما أن البضائع المصنعة كانت تباع عموما بأثمان في متناول غالبية السكان، مما سهل استئناس أهل البوادي والمدن بها وإقبالهم عليها بشكل تصاعدي، فقد أمكن للوسطاء الاستفادة من الارتفاع الإجمالي لحجم وقيمة البضائع المستوردة، كما أنهم استفادوا من الارتفاع المتواصل لأسعار المنتجات الفلاحية المحلية الناجم عن تزايد الطلب الخارجي على الحبوب، والقطاني، والزيوت والصوف، والجلود الخ...

إلا أن هذا المنحى كان لا يخلو من سلبيات عانى من جرائها السكان، لاسيما خلال مراحل الجفاف والقلة؛ ذلك أن تزامن تزايد الطلب الخارجي وانخفاض المحاصيل، أو حتى بقائها خلال السنوات الممطرة في مستواها المعتاد، كان يعني غلاء للأسعار لا يطاق بالنسبة لجماهير الفلاحين والحرفيين الصغار، خصوصا في سياق ما بعد حرب تطوان ومعاناة البلاد من التضخم المالي وتدني قيمة النقود المغربية. وزاد الطين بلة تعاطي المحميين للمضاربة على نطاق واسع، واستفادتهم من الإمكانات النقدية والمالية التي كان "أصحابهم" الأجانب يضعونها بين أيديهم، ومن القروض والتسهيلات التي كانت المؤسسات البنكية الأوروبية تمنحها لهم. فكانوا يشترون المحاصيل الزراعية قبل الحصاد والصوف قبل جز الأغنام.

وقد شهدت هذه الصيغة من التعامل التجاري إقبالا كبيرا في البوادي لأن الحصول المسبق على مال التاجر الأجنبي أو المحمي كان يتيح للفلاح المتعاقد مع هذا أو ذاك إمكانية الإدعاء أمام السلطة المخزنية أنه "مخالط" ومؤهل بالتالي

للإفلات من الضرائب والكلف[1].

وحتى في غياب تعاقد مع المزارعين ومربي الماشية، كان السماسرة يختارون الحل الأبسط المتمثل في اقتحام أسواق البوادي والمدن، والسطو على أحمال الفلاحين، حيث كانوا يشترون ما جاء به هؤلاء قبل إفراغه في"الرحبة" المخصصة له. ولحث البائعين على تفضيلهم، كان بعضهم يستعمل وسائل الضغط والتخويف، ويهدد أيضا "العبارة" والكيالين لإرغامهم على جمع كل ما أوتي به من قمح وشعير وذرة وقطاني، وتسليمه لهم دون غيرهم. وأمام مثل هذه التصرفات، حار الأمناء والمحتسبون، ولم يجدوا الحلول الكفيلة لإخضاع المحميين لضوابط السوق، وإنهاء الاضطرابات المترتبة عن ممارستهم الاحتكارية. وكان طبيعيا أن يثير عجزهم سخط عامة الناس، بائعين ومشترين[2].

ففي فاس مثلا، وعلى إثر استحواذ المحميين على مطاحن هذه المدينة وارتفاع أسعار الدقيق، لاحظ رئيس البعثة العسكرية الفرنسية مدى استياء العامة، فكتب في رسالة موجهة لوزير الحربية بباريس انه "يغمر سكان (العاصمة) سخط كبير تجاه محتسب (مدينتهم) لأنهم يحملونه مسؤولية ارتفاع أسعار المواد (الغذائية) الأساسية...(لقد) عم الغلاء كل شيء هنا وأسفر ذلك عن معاناة شديدة في الأوساط الفقيرة ...(إلى حد أنه) يخشى اندلاع انتفاضة (كبرى) مباشرة بعد مغادرة السلطان للعاصمة (حيث يفترض) أن يقود الحركة (ضد القبائل الثائرة في جنوب البلاد الشرقي...)"[3].

وفي السياق ذاته، ندد أحد المقيمين البريطانيين المطلعين اطلاعا واسعا على أوضاع المغرب، دونالد مكنزي، بممارسات المحميين وحاول إثارة انتباه اللورد سالسبوري، وزير الخارجية ورئيس الوزراء، إلى الضربة التي تتلقاها سمعة الغرب ويتلقاها إشعاعه المعنوي بسبب سلوك هذه الفئة من المغاربة. وقال "إن استغلال نظام الحماية وصل حدا لا يطاق... (لقد أسفرت) التجاوزات (الشنيعة) المرتكبة في ظل هذا النظام عن مآسي شديدة (وأضرار لا تحصى) ذهب ضحيتها عدد كبير من الأهالي الضعفاء في الإيالة المراكشية".

---

[1]- بن زيدان، **علائق الدولة العلوية**، م،، خ.م.ر. رقم 3178، ظهير 26 رجب 24/1298 يونيو1881، تنديد بممارسات المحميين الاحتكارية؛ انظر كذلك: خ.م.ر.، كناش 429 ، إشارات متعددة حول مشكلة القلة وارتفاع الأسعار، لاسيما بالصويرة، إصدار أوامر للأمناء تقضي ببيع احتياطيي المخزن من قمح وشعير لتموين الأسواق مع اتخاذ التدابير اللازمة لكي لا يستحوذ الأقوياء على ما يعرض للبيع على حساب الضعفاء.

[2] - خ.ع.ر.، و.ب.، السلطان إلى النائب بركَاش، 10 ذي القعدة 1/1301 شتنبر1890، حول شكوى محتسب فاس وتحميله مسؤولية ارتفاع أثمان الدقيق للمحميين بسبب احتكارهم لمطاحن المدينة.

[3] - A.M.G., C 7, Rapport mensuel, avril 1893, « Tout est cher et les pauvres pâtissent beaucoup… On craint un soulèvement ». Ibid. ; mai 1893, « Grève des portefaix de Fès ».

وقد تدهورت أوضاع سكان المدن بشكل مثير بسبب عامل آخر مرتبط بنفور أهل البوادي من أسواق الحواضر، وتخليهم عنها لفترات طويلة. وكان مرد هذا النفور الأساليب التي اعتاد المخزن اللجوء إليها بين الفينة والأخرى للتمكن من إلقاء القبض على أعضاء القبائل المتماطلة في تنفيذ ما كان يطالبها به، أو الرافضة تماما لما طلب منها أو من بعض أفرادها.

نسبة لا يستهان بها من هذه المطالب كانت لها صلة بديون الأجانب والمحميين على رجال القبائل. وفي حالة عدم امتثال الغرماء وتسديدهم لما بذمتهم كان المخزن يأمر عمال المدن بإلقاء القبض على "إخوانهم" لحث القبيلة كلها على الضغط عليهم وإرغامهم على الأداء، خصوصا عندما كانت المفوضيات والقنصليات تتدخل لمؤازرة الدائنين، وتهدد باستقدام البوارج الحربية للإسراع باستخلاص الديون، بصرف النظر عن مصدرها وطبيعتها وتطابقها أم لا مع مقتضيات الشريعة الإسلامية.

وتحت ضغوط "الباشدورات"، كان المخزن يختار فعلا الحل الأسهل المتمثل في تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، ويلقي القبض في الأسواق على الأبرياء لإرغام "إخوانهم" على تسديد ديونهم. وبفعل هذه الاعتقالات العشوائية والجائرة في رأي عدد كبير من الناس، صار أهل البادية يعتبرون أسواق المدن بمثابة "مصائد" من الأفضل الابتعاد عنها. وكان لهذا المنحى، بطبيعة الحال، تأثير سلبي على أهالي الحواضر لأن عزوف أهل البادية كان يعني تعذر وصول المنتجات الفلاحية إلى أسواق المدن وتضرر المستهلكين والحرفيين من جراء ذلك. كما أن هذا العزوف كان يتسبب في انخفاض مبيعات المدن للفلاحين وغيرهم من سكان القرى.

ولتجاوز الضيق المترتب عن هذه المقاطعة، كان أهل الحواضر يطالبون السلطان بالتدخل، وتطبيع الأوضاع وذلك بإصدار أوامر تقضي بإنهاء الاعتقالات في الأسواق تحت طائلة مسؤولية القبيلة الجماعية. وتكررت مرارا المساعي التي قام بها في هذا الشأن سكان تطوان مثلا على إثر مقاطعة القبائل المجاورة لهم لسوق مدينتهم. وقد أقدموا على ذلك سنة 1884 إثر تخلي قبيلة غمارة عن سوقهم بعد أن علم أهلها بشكوى رفعها أحد المحميين الأمريكيين ضد بعض "إخوانهم". وبسبب تضرر التطوانيين جراء ركود أنشطتهم التجارية والحرفية، ومعاناتهم من قلة المواد الغذائية، رفعوا عريضة للمولى الحسن مستنجدين به ومبينين سلبيات تخلي أهل غمارة عن سوقهم وتوجههم عوضه لسوق الشاون[4].

وفي بعض الأحيان، وبفعل تخوفهم من عواقب السخط الناجم وسط قبيلتهم

---

[4] - خ.م.ر.، كناش 123، 12 حجة 3/1301 أكتوبر 1884، رسالة السلطان لعامل تطوان، محمد بن احمد السلاوي، يامره فيها بربط اتصالات مع أعيان غمارة والتباحث معهم حول الإجراءات العملية اللازم اتخاذها لكي لا يتابع ويعتقل سوى من هو "عامر الذمة" تجاه الأجانب والمحميين.

عن الاعتقالات العشوائية، وما يمكن أن يترتب عنها من اضطرابات، كان القواد يتوسطون لفائدة "إخوانهم" ويطالبون بآجال إضافية لتمكين المدنيين من جمع ما يكفي من المال لتسديد ديونهم. وفي رده على استرعاء من هذا القبيل صادر من عامل إحدى القبائل المجاورة لمكناس، قال السلطان: "[ذكرت] أن الوصيف الباشا حم بن الجلالي والقاضي بمكناس يقبضان على بعض إخوانك الواردين للمدينة المذكورة من أجل تعمير ذممهم بديون لأهل الذمة هناك وطلبت إصدار أمرنا الشريف لمن ذكر باستمهال الغرماء إلى إبان الصيف، وصار بالبال، فلتفاصلهم معهم ولابد"[5].

ولم تبقى أسواق البوادي في منأى عن الاعتقالات الجماعية إذ شملتها هي الأخرى إلى درجة أن معظم الناس كانوا، في بعض الحالات، يهجرونها ولا يتردد عليها للبيع والشراء إلا عدد قليل من الأنفار ومن كان لا يخشى أن يلقى القبض عليه. وأكد بهذا الشأن أحد عمال الشاوية تعذر عليه تنفيذ الأوامر القاضية باعتقال كل من زار السوق وكان ينتمي لقبيلة مزامزة: "إن أهل الفخضة المشار إليها (في الأوامر) انقطعوا عن (كل) الأسواق... ولا يأتي منهم للسوق سوى من هو محمي... ولا يمكن القبض عليه إلا بإذن (السلطان)"[6].

ولحمل المخزن على المضي قدما في هذه الاعتقالات وكذا في الحملات العسكرية المنظمة لاستخلاص ما بذمة الغرماء، اعتاد الممثلون الأجانب تهديده باستعمال القوة في حالة استمرار ما كانوا ينعتونه بـــ"مماطلات السلطات المخزنية" و"تواطؤ العمال مع الغرماء". إلا أنهم كانوا يدركون تمام الإدراك فظاعة تحميل الناس مسؤولية ما اقترفه بعض الأفراد، لذلك حاولوا تبرير تشبثهم بمبدأ "المسؤولية الجماعية"، معتمدين فيما ذكروه بهذا الشأن على خصوصيات المغرب ومميزات بنيته القبلية.

وفي مذكرة له حول هذا الموضوع، قال سفير فرنسي بعد أن أشار إلى مبدأ المسؤولية الفردية الجاري به العمل في القانون الغربي والمعتاد في الدول والمجتمعات الأوروبية: "(لا تشكل) القبيلة (في المغرب) سوى امتدادا للأسرة... (إذ) يقوم تماسكها على التضامن الفعلي بين أفرادها...". وبعد التلميح إلى الانقسام السائد بالمغرب في نظر الأوروبيين بين "بلاد لمخزن" و"بلاد السيبة"، أضاف قائلا: " لو كانت سلطة السلطان تشمل جميع أنحاء البلاد، لما صفقنا لكل ما من شأنه تحرير الفرد (من القيود والأعباء الجماعية)...، لكن الوضع القائم (في المغرب) في الظروف الحالية مغاير تماما

---

[5] - م.ن. 370 ، 24 ربيع الثاني 1303/ 31 دجنبر 1885

[6] - م.ن.204، 13 ربيع الثاني 1310/ 4 نونبر 1892 ، أمر السلطان صادر للعاملين السعيدي والمزامزي يحثهما على تنسيق جهودهما و الاستعداد لشن حملة عسكرية ضد قبيلة أولاد بوزيري.

لذلك...(ويفرض علينا التشبث بمسؤولية القبائل الجماعية)"[7].

وجراء ثقل الأعراف وبفعل طبيعة هياكله وعدم تغطيته تغطية شاملة لمجموع تراب البلاد بالشكل وبالوسائل المعتادة في الدول النظامية الأوروبية الحديثة، لم يكن في وسع المخزن من جهته هو أيضا هو الآخر سوى التمسك بمبدأ المسؤولية الجماعية، وذلك رغم تخليه عنه من حين لآخر لإعتبارات ظرفية استثنائية أو لأسباب أخرى. ويشكل القرار الذي اتخذه السلطان في قضية غرماء منتمين لقبيلة أولاد فرح عرضها عليه عاملهم والأمناء والأشياخ المكلفين باستخلاص ديون المحميين أحد نماذج هذه الاستثناءات، إذ جاء فيه:

«وصل جوابكم عن غرماء النجليز والماركان... بأنكم قبضتم عليهم حتى يؤدوا ما عليهم، عدى محمد بن يوسف... المعروف بزروال الذي عليه 666 ريال و(هو) فار بزمور الشلح وكنتم أنهيتم أمره لجانابنا فأمرناكم باستيفاء ما عليه من أقاربه الذين معه فبحثتم عنهم فلم تجدوا له قريبا معه على حالة واحدة واستأذنتم في تكليف أهل دواره بأداء ما عليه أو جميع القبيلة الفرجية... أما الفار لزمور فبينوا الفرقة منهم التي هو نازل بها ليظهر ما يكون... وأما تكليف أهل دواره أو قبيلته بأداء ما عليه، فلا... إذ لا يؤاخذ البريء بذنب الجاني»[8].

2 – استفحال الممارسات الربوية

يعد الدعم غير المشروط الذي كان الممثلون الأجانب يقدمونه للمحميين المتعاطين للربا على نطاق واسع من جهة، واستنكار بعض السفراء والقناصل لفظاعة المآسي الناجمة عن هذه الممارسات بالذات من جهة ثانية، من أضخم المفارقات التي ميزت تطور أوضاع المغرب الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية إبان النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[9].

ويمكن تصنيف شارل فيرو (Charles Féraud)، السفير الفرنسي المستعرب والواسع الإطلاع على الحضارة العربية – الإسلامية، في طليعة الممثلين الأجانب الذين انتقدوا بشدة تهافت المرابين وتسترهم وراء الحماية الأجنبية، لارتكاب أبشع وجوه الاستغلال في حق مواطنيهم. وأكد فيرو بهذا الشأن أن "الدعم غير المقصود أو المبني على الحسابات، والذي تقدمه السفارات الأجنبية (للمحميين الإسرائيليين)،

---

[7] - A.E.P., C.C., Rabat, I, 1 septembre 1867, A. Maffray, « Si l'autorité du sultan s'étendait à tout le pays, il faudrait applaudir à tout ce qui tendrait à affranchir l'individu... ».

[8] - خ.م.ر.، كناش 360، 19 ربيع 13202 / 5 فبراير 1885، المولى الحسن إلى القائد بوشعيب بن الرامي الفرجي والمعينون من امناء و أشياخ إيالته.

[9]- F.O., 99, 211, February 1884, « Report upon the system of imprisonment for debt in force in Morocco ».

أتاح لهم فرصة الانقضاض على ممتلكات الفلاحين المسلمين وقطعان ماشيتهم ومحاصيلهم".[10]

ويعكس تصاعد ما كانت تطالب به المفوضية الفرنسية بالذات لفائدة المحميين والمجنسين التابعين لها وما دفعه المخزن لها إما بعد استخلاصه من الغرماء أو من بيت المال جانبا من استفحال ظاهرة الربا. وقد ارتفعت فعلا المبالغ المؤداة للمفوضية من160.000 فرنك سنة 1861 إلى422.000 فرنك عام 1873 لتقفز إلى 1.543.431 فرنك عام 1887.[11]

وفي نظر فيرو، كان المحميون والمجنسون اليهود يتحملون، وإلى حد بعيد، مسؤولية هذا التضخم. وذلك ما أكده مرارا سفراء فرنسيون آخرون، ومن ضمنهم جول باطنوتر(Jules Patenôre) الذي زار فاس سنة 1889 لتقديم أوراق اعتماده للمولى الحسن، وواجه تظلمات الضحايا وذويهم حيث اعترض العشرات منهم طريقه وارتموا أمام حصانه متشفعين لديه وراجين منه الشفقة عليهم والعمل على إنصافهم، وإطلاق صراح ذويهم القابعين في دهاليز السجون.

وعلى إثر تكرار مشهد "اندفاع أمهات السجناء أمام فرسه وبكائهن وصراخهن وتمسكهن بركابه لاستعطافه وإثارة شفقته على حالتهن المأساوية"، قرر باطنوتر فتح تحريات حول "التجاوزات الفظيعة التي ترتكب في المغرب". وقد أوضحت التحقيقات التي أجراها وأمر بجمع تفاصيلها، أن يهودا من ملاح فاس كانوا يتحملون النصيب الأوفر في هذه التجاوزات، وأنهم كانوا يتعاطون للربا على نطاق واسع حيث كان مجال نشاطهم هذا يشمل قبائل الغرب، وكزناية وغيرها من القبائل الريفية وآيت سغروشن وبني وراين وقبائل أخرى من الأطلس المتوسط وحوض ملوية[12].

وسجل من جهته شارل دو فوكو(Charles de Foucauld)، الذي قام بجولته الاستكشافية عبر المغرب فيما بين يونيو 1883 ومايو 1884، أي قبيل نهاية حلقة

---

[10] - A.E.P., C.P., 53, Tanger 29 septembre 1887, Rapport sur les créances. Progression des réclamations, « J'ai obtenu le paiement de 236.704 francs. Il reste à réclamer 1.306.727 francs dont 294.445 sont irrécouvrables… Si cette progression (dans le montant des réclamations) continue, nos relations avec le Maroc en seront compliquées, notre action diplomatique sera paralysée et notre influence diminuera ».

[11] - Ibid., 50, 22 mai 1886, « Grâce à l'appui inconscient ou calculé des légations (des Israélites protégés) deviennent en mesure de mettre la main sur les propriétés, les bestiaux et les récoltes des paysans musulmans ».

[12]- خ.ع.ر.، و.ب.، 3رمضان31/1295 غشت 1878، رسالة خاصة بنتائج تحريات خليفة السلطان بفاس، المولى إسماعيل، بشأن ديون يهود محميين فرنسيين على اناس من قبيلة كزناية (الريف) واستحالة استخلاصها بسبب الجفاف.

السنوات العجاف وما تلاها من بؤس وخراب انطلاقا من عام 1878، أن يهود فاس المتعاطين للربا على نطاق واسع كانوا يمنحون قروضا لإخوانهم في الدين بمعدل 12% بالنسبة للمدين المتوفر على ما يضمن تسديد ما اقرضه، و30% بالنسبة للمسلم المستوفي لنفس الضمانات، و30% أيضا لمن يتوفر على ضمانات أقل لكن شريطة التزامه بتقديم رهن، و60% لمن يود الاقتراض دون رهن[13].

وعلاوة على ما أدلى به دو فوكو بشكل عام، كشفت التحريات التي أمر بها باطنوتر أن المحميين المشار إليهم كانوا يستفيدون من تواطؤ بعض القواد والعمال، ووقوفهم بجانبهم لتسهيل تعاطيهم للربا واستخلاص ديونهم رغم مخالفتها للشريعة الإسلامية. وكان التسديد يتم إما نقدا أو عبر الاستحواذ على غلة ومحاصيل وماشية الغرماء. وفي حالة استمرار عجز هؤلاء على أداء ما بذمتهم، كان الدائنون يتحايلون لحمل الولاة على الزج بهم في السجن والاستحواذ على أراضيهم.

وأوضحت التحقيقات أن محميين فرنسيين، أولهما يدعى مخلوف أمسلم وآخر يسمى موسى بن شمعون، وهو "أغنى يهودي في ملاح فاس"، أستفادا أكثر من غيرهما من هذه الأوضاع وحققا أرباحا طائلة خصصوا جزءا منها لمكافأة قواد القبائل المتعاملة معهما. وبموازاة لتواطؤ العمال والقواد، كانا يعتمدان، وفي المقام الأول، على أحد إخوانهما في الدين المعروف بنفوذه داخل السفارة الفرنسية؛ ويتعلق الأمر بحيم بن شمول، وهو وتاجر ثري ومصرفي وملاك عقاري كبير كان يشغل رسميا منصب "الترجمان- السمسار" (drogman-interprète) بالسفارة المذكورة ويعتبر أحد ركائزها، المطلع على أسرارها والمتفاني في خدمة مصالحها بشتى الأشكال، ومنها ما كان يُنشر للدعاية لها وتلميع صورتها على أعمدة الجريدة التي كان يملكها، لوريفاي دي ماروك (*Le Réveil du Maroc*).

وجاء بشأنه على لسان رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، وهي البعثة التي كان ضباطها يتقاضون أجورهم بواسطة بنكه، أن "لا أحد يجهل تورط حيم بن شمول في مثل هذه الممارسات وتستره على إخوانه في الدين المنغمسين في فضائح طارت بها الركبان". وأضاف الضابط الفرنسي أن "ترجمان" السفارة كان "متورط بشكل مباشر في أعمال دنيئة، ومنها ابتزازه لأناس كان يطالب بالزج بهم في السجن ولا يقبل إطلاق سراحهم إلا بعد سلبهم وسلب ذويهم من أموال لها بال؛ وذلك كله على أساس دعاوي باطلة وشهادات زور كان بن شمول يحث الناس على الإدلاء بها مقابل بعض الدريهمات وحتى مقابل وعود كاذبة يطمئن بها من كان منهم يعول

[13] - Foucauld, C. de, *Reconnaissance au Maroc (1883-1884)*, 2 vol., Paris, Challamel, 1888.

عليه لاقتناء بطاقة سمسار أو مخالط". وأنهى رئيس البعثة كلامه بالتعبير عن استنكاره لتصرفات بن شمول والتنديد الشديد "بالأساليب الحقيرة التي اعتمدها لتحقيق ثروة هائلة تقدر بعدة ملايين وللوصول إلى مكانة اقتصادية متميزة وإلى موقع اجتماعي ذي جاه".

ولم ينفرد بن شمول بمثل هذه الممارسات، إذ صار على منواله محميون ومجنسون آخرون ومنهم رئيس تحرير جريدته، ليفي كوهن، المحامي الصويري المجنس بالجنسية الإنجليزية والقائم، حسب السفير فيرو، مقام "وكيل جميع إخوانه في الدين الفرنسيين المزعومين (أي المجنسين) الذين كانوا يسلمون له رسوم ديونهم للإسراع باستخلاصها (من الغرماء، بواسطة المفوضية) مقابل اقتطاع مبالغ هامة لفائدته شخصيا"[14]. وقد استفاذ كلاهما في وساطتهما وما كانت تدره عليهما من أرباح من تواطؤ السفير أورديغا معهما، في إطار تطلعه للعب دور"روستان جديد" («nouveau Roustan») وتونسة المغرب على يده، حيث حصلا على دعمه اللامشروط واستعداده للدفاع عن كل الدائنين اليهود، حتى من كان منهم لا يتمتع بالحماية، دون التحقق من صحة ديونهم. ولفرض التسوية السريعة التي كان يعدهم بها فإنه كان لا يجد أي حرج في التهديد باستقدام البوارج الحربية[15].

وفي ظل هذه الظروف، كان يستحيل ألا تثير خطة أورديغا وتعاطفه المفتوح مع كبار المرابين اليهود انتباه رواد ونشطاء الحركة المناهضة للسامية في أوروبا وصناع إيديولوجيتها. وقد انكب فعلا أحد رموز معاداة السامية، وهو إدوارد درومن (Edouard Drumont)، على ما كان يجري داخل المفوضية الفرنسية بطنجة. وفي الكتاب الشهير الذي أعده ووظفه لترويج أفكاره وعنونه "فرنسا اليهودية" (*La France juive*) أدمج المؤلف، وهو الرجل السياسي المنتمي لليمين

---

[14] - A.E.P., C.P., 53, Tanger 28 septembre 1887, « Lévy Cohen, indigène marocain devenu sujet anglais, est l'agent d'affaires et le fondé de pouvoir de tous les créanciers ses compatriotes et coreligionnaires dits français... ». Ibid., Annexe I, 17 juillet 1887, «Beaucoup de sujets et protégés français de l'intérieur dont les titres de créances contre des marocains sont à la Légation (présentent) en fait des titres qui ne leur appartiennent pas mais leur ont été remis par des sujets marocains moyennant une commission... (Il s'agit là) d'une spéculation illégale ».

[15] - Ibid., « Mr Ordéga acceptait les titres de créances de Juifs qui n'étaient pas protégés et les appuyait de son autorité... Ces titres sont en général de petits papiers sur lesquels deux adouls reconnus ou apocryphes, constatent qu'un tel se déclare débiteur de telle somme au profit de tel... De nombreux titres sont des faux... (Des adouls les rédigent sur la base de) faux témoignages... Le faux témoignage est l'une des plaies dissolvantes des races indigènes arabe ou juive ».

المتطرف، وممثل معمري الجزائر بالبرلمان الفرنسي، ما حصل عليه من أخبار حول "تواطؤ أورديغا مع اليهود" وكيفية استغلال حيم بن شمول لنفوذه. وقد وجه درومن انتقادات لاذعة لبن شمول بصفته، على حد قوله، "العقل المدبر والسفير الحقيقي"، معتبرا أن وصول الترجمان-السمسار إلى المكانة المتميزة التي وصل إليها لأبرز دليل على "انحلال أوضاع الجمهورية وتسامحها غير المقبول إطلاقا مع المحتالين والمرتشين"، وأن انحراف أورديغا وأمثاله وتواطؤهم مع اليهود يشكلان ضربة هائلة "لسمعة فرنسا ولإشعاعها بين العرب والمسلمين".

امتازت إذا خطة السفارة الفرنسية بنوع من الازدواجية والتضارب بين وقوفها الفعلي والدائم بجانب المرابين من جهة، وما يشبه التباهي، من حين لآخر، بالانتقاد النظري لتجاوزاتهم. وإذا كانت بعض هذه الانتقادات نابعة حقا من قناعات مفوضين كفيرو وأمثاله واشمئزازهم من ممارسات مهينة لهم ولبلدهم، وهو اشمئزاز لم يسفر عن أي تأثير يذكر على توجه سفارتهم، فلا شك أن استنكارهم لفظاعة ما كان يقترفه المحميون الفرنسيون كان يتوخى منه أيضا ظهورهم بمظهر المدافعين عن الحق وعدم ترك السفراء الإنجليز والألمان ينفردون بصورة المفوضين الأكثر صرامة مع محمييهم والرافضين لتجاوزاتهم.

أما خطة القنصلية العامة الأمريكية فإنها امتازت، فيما يخصها، بالانسجام والاستمرارية في تعاملها مع إشكالية ما كان يصطلح عليه بـ" الرسوم اليهودية". وصار فعلا كل القناصل الأمريكيين على النهج الذي سبق للقنصل العام فليكس متيوز(Felix Mathews) أن نهجه خلال الفترة التي قضاها على رأس القنصلية العامة فيما بين 1869و1887؛ ثم بعد رجوعه إلى نفس المنصب فيما بين 1890 و1893. وهكذا قدم خلفه وليامز لويس(William Lewis، 1887-1890) وبعده روبرت صلكر(1890 Robert Salker) دعما قويا للمحميين والمجنسين التابعين لقنصليتهم وأكثروا من الضغوط على المخزن لإرغامه على استخلاص ديون هؤلاء المحميين من القبائل أو دفعها من بيت المال في حالة تماطل المدينين أو رفضهم أداء المبالغ المنصوص عليها في مراسلات القنصلية العامة والموجهة لدار النيابة[16].

وكانت هذه المبالغ تثير فعلا كثيرا من الجدال لأسباب شتى ومن ضمنها ارتباطها

---

[16] - I. Perdicaris, *American Claims and the Protection of Native Subjects in Morocco, by a Foreign Resident*, London, 1886. L. Hall, *The USA and Morocco, 1776-1969*, New Jersey, 1971, pp. 206-208, pp. 237-238.

الوثيق بالربا وبالحيل التي كان يلجأ إليها المرابون ل" تعمير الذمم" (على حد تعبير المخزن). وقد ساهم مواطن أمريكي مقيم بطنجة، وهو يون برديكاريس (Ion Perdicaris)، في فضح انحياز القنصلية العامة والمفوضيات الأوروبية للمرابين وحملها مسؤولية انتشار الظلم ومعاناة الأهالي المسلمين من جراء "الرسوم اليهودية ".

ولإثارة انتباه حكومته والحكومات الأوروبية إلى ما كان يجري في المغرب في هذا المجال، وللتنديد بتصرفات سفرائها وقناصلها أمام الرأي العام، بادر برديكاريس، العارف بأوضاع البلاد بعد أن قدم إليها من ولاية نيوجورزي الأمريكية عبر إنجلترا واستقر بمدينة البوغاز حيث أصبح أحد وجهائها، بتأليف كتاب نشره بلندن سنة 1886 تحت عنوان "المطالب الأمريكية وحماية الرعايا المغاربة، [من منظور] مقيم أجنبي". وقد اعتمد فيما كتبه على معاينته المباشرة لما كان يجري في مجال الديون ومصادرة ممتلكات الغرماء. كما أنه استقى معلوماته من شهادات أهل المدينين، وإفادات بعض المدينين ولاسيما من كان منهم يقبع في سجون المدن الساحلية.

وكان القبض على المدينين على حين غرة يعرض ممتلكاتهم للضياع، ويتيح للدائنين فرصة الاستحواذ عليها بسهولة، خصوصا في حالة موافقتهم على اقتسامها مع الشيوخ والقواد والعمال المتواطئين معهم. ويمكن استنتاج جانب مما كان سائدا في هذا المجال من خلال الرسالة السلطانية الموجهة لأحد أمناء الخرص وقراءتها بين السطور، إذ جاء فيها: "[ذكرت] في كتابك أن عبد القادر الخياطي وابن عمه علي عليهما دين لتاجر المركان وسجنا فيه ولا يملكان إلا أرضا حراثة ولم يجد من يشتريها منهما إلا بالبخس...وصار بالبال، وقد أمرنا أمناء مرسى العرائش بتقويمها بما تساويه من غير حيف ولا أضرار على يدك ويد العامل بعد عرض رسومها على القاضي"[17].

إن أوامر السلطان القاضية بتقويم الأرض "من غير حيف ولا إضرار" إشارة واضحة لما كان يمكن أن يقع في مثل هذه الحالات من تلاعب وغش وتدليس على حساب المعتقلين وذويهم. وإذا كان السجينان المعنيان بهذه النازلة قد تمكنا من عرض أمرهما واستصدار تعليمات للسلطات المحلية والجهوية، فمن البديهي انه كان يستعصي في غالب الأحيان على الغرماء القابعين في السجون الإفادة من مثل هذه العناية والحصول على حد أدنى من الضمانات للدفاع عن مصالحهم وتفادي تفويت ممتلكاتهم بأثمان هزيلة.

وعلى غرار المحميين الفرنسيين والأمريكيين، استغل محميو الدول الأخرى دعم القناصل لهم، للتعاطي بدورهم للربا ولتجاوزات لا تقل فظاعة عن التجاوزات التي

---

[17] - خ.م.ر.، سجل 370، 24 جمادى27/1303 فبراير 1886.

اقترفها حيم بن شمول و مخلوف أمسلم وموسى بن شمعون وأمثالهم.

وكان ذلك شأن أحد السماسرة البلجيكيين المقيمين بالدار البيضاء، ويدعى موسى عمار. وقد "تألق" هذا المحمي بشكل ملفت إذ اشتهر بتحايله على الفلاحين في منطقة الشاوية وتوريطهم في ديون لا تطاق، مستغلا فيما كان يقوم به دفاع المفوضية البلجيكية عن مطالبه من جهة، وتواطؤ عدول وشهود الزور وقواد معه مقابل رشاوى من جهة أخرى. وعلى إثر استفحال ممارساته والأضرار الناجمة عنها، أمر السلطان عمال الشاوية بإجراء بحث معمق وإظهار حقيقة أمره. وردا عما أمروا به بشأن "شكوى البلجيك" أجاب أحدهم، بعد التحري في قضية تخص أفرادا تابعين لحكمه، أن تاريخ دعوى "التاجر عمار" يرجع إلى سبعة سنين خلت وأنها قائمة على رسم عدلي مطعون في صحته. ومن المفروض، حسب الرسم المذكور، أن المحمي البلجيكي دفع لمن اشتكى بهم مالا مقابل التزامهم بتسليم "5.000 أمداد بيضاوية بين فول وحمص وشعير". غير أن البحث أثبت أن الرسم مطعون فيه حيث أنه أبرم على أساس الغش والزور وفي ظروف قام بها شقيق عامل سابق بدور أساسي. وأكدت التحريات أن هذا الشخص، ويدعى الأشهب، هو الذي "أحضر بعض عدول البادية دون حضور من المشهود عليهم... وتوجه للقاء موسى عمار بطابع أخيه (الغائب آنذاك) وطوابع بعض أمناء الترتيب، وتوافقوا مع الذمي (عمار) على ما فعلوه"[18].

ونظرا لأهمية المبالغ التي كان موسى عمار يطالب بها على إثر تعذر حصوله على المنتجات الفلاحية المتعاقد عليها نظريا مع أفراد من قبائل الشاوية، قام عامل الدار البيضاء بتحريات دقيقة اكتشف على إثرها واقعا انخدع به المخزن لمدة طويلة، ولم يبادر بأي استقصاء بشأنه حتى عندما بدأت تتعدد النزاعات بين المدعو عمار ومخالطيه: أثبتت هذه التحريات أن حماية موسى عمار كانت مجرد ادعاء كاذب وأن وقوف القنصلية والسفارة البلجيكية بجانبه لا يقوم على أي أساس قانوني[19].

II- الحماية واختلال الأمن

1- بين الابتزاز والسلب

لقد مهد إخضاع المغرب لمعاهدة 1856 لانطلاق مسلسل إدماجه التدريجي في السوق العالمية وتأثر اقتصاده بتقلبات النظام الرأسمالي، وهو نظام امتدت

---

18 - م.ن.، 242 ، 22 صفر 1317 / يونيو- يوليوز 1899.

19 - بن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج 2، ص 386، رسالة المولى الحسن إلى بركَاش تتضمن شكوى مرفوعة إلي السفير البلجيكي بطنجة حول " اشتغال قنصل البلجيك بالدارالبيضاء بإدخال الناس في الحماية"، واستجابة السفير لطلب السلطان حيث "كتب للقنصل المذكور بالتوبيخ على ما صدر منه وأمره بالوقوف عند حده وترك الخوض فيما لا= =ينبغي له. وذكر(الباشدور) ان الأناس المذكورين [في رسالة النائب السلطاني] ليسوا في الحماية وان مخالطتهم مع الترجمان (ترجمان القنصلية) من جملة مخالطة الرعية على العادة".

خيوطه وأنماطه إلى البلاد عبر عدد متزايد من الدور والشركات التجارية الأوروبية والمؤسسات البنكية. وأمام كل هذه المستجدات، عمل كبار التجار المغاربة على التأقلم مع مستلزمات الأوضاع الجديدة للاستفادة منها وتفادي التهميش أو الإقصاء. فانتقل بالخصوص من كان منهم يتحرك في إطار نظام الاحتكارات السلطانية إلى التعامل المباشر والأوثق لصالحه الخاص مع الدور التجارية الأجنبية.

وللحفاظ على موقع الوساطة بين أوروبا والسوق المغربية، استغل هؤلاء التجار تنافس الأجانب للإستفادة من تجربتهم وشبكة معارفهم في المدن والبوادي ومن استعداد المفوضيات والقنصليات لتعويض ظهائر التوقير والاحترام التي كان السلطان ينعم عليهم بها من ذي قبل ببطاقات تضمن لهم الحماية وما يواكبها من امتيازات ضريبية وقضائية. وقد لعب انجذابهم بالحماية دورا أساسيا في تسارعهم لوضع خبرتهم رهن إشارة شركائهم الجدد وفي إثراءهم المتواصل، وتراكم أرباحهم دون تعرضها للمصادرة، بعد تخلصهم النهائي، بفضل استظلالهم بالأوروبيين، من خطر "التتريك" الذي كان يهددهم فيما مضى. وبذلك بدأت تتشكل ملامح نواة يجوز نعتها ب"البرجوازية" – بصرف النظر عن ارتباطها العضوي بالقوى الاستعمارية..

وانضافت لهذه الفئة أفواج لا تحصى من صغار السماسرة والمخالطين وأصناف أخرى من المحميين كانوا لا يملكون لا الرأس المال الكافي ولا خبرة مماثلة لخبرة تجار السلطان القدامى. إلا أنهم تحركوا، غير مبالين بهذه العوائق، لاستغلال الفرص التي كان يتيحها لهم حصولهم بمختلف الطرق الملتوية على بطاقات قنصلية. وقد ساعدت، بالفعل، قابلية الهيئة القنصلية وأحيانا بعض السفراء للإرتشاء على تضخم عدد السماسرة والمخالطين، وعلى انحراف الحماية عن مقاصدها النظرية الأصلية. فقد استغلها المستفيدون منها لكسب المال بكل الوسائل، بما في ذلك الغش المنهجي، والاحتكار، واللجوء إلى التدليس والزور على نطاق واسع، والتعدي على الناس والسطو على ممتلكات الغير، والسرقة الموصوفة، إلى غير ذلك من التجاوزات والجرائم.

وهكذا شاركت أعداد وافرة من حاملي بطاقات السمسرة أو المخالطة في شتى أشكال النصب والاحتيال والسرقة والنهب وقطع الطريق والضرب والجرح والقتل وتكوين عصابات إجرامية. وبما أن بعض القناصل كانوا يتلقون رشاوي ولا يكتفون بغض الطرف عن مثل هذه الجرائم والتجاوزات، بل يقبلون شكاوى من يرتكبها ويقبلون المطالبة بتعويضات لفائدة المعتدين، تفاقم حجم الاعتداء على الناس. هكذا استعصى على المخزن إيجاد الحلول اللازمة للحد من انتشار الفوضى

و لم يتسن له، في غالب الأحيان، سوى مطالبة النائب السلطاني بطنجة بإثارة انتباه السفارات الأجنبية إلى "تعرض القناصل على الأحكام"، وإلى مخاطر تحيزهم السافر ل"لفجار المنحاشين لهم".

ومن بين القناصل وخلفاء القناصل الذين اشتهروا في هذا المضمار وأحدثوا قلاقل شتى رغم مكانة بلادهم وهيبتها، بل ومواقفها المتميزة في مجال الحماية، هناك على سبيل المثال خليفة القنصل البريطاني بالجديدة. ويتعلق الأمر بموظف كانت تربطه علاقات وطيدة بشخصين يدعى أحدهما أحمد البويحياوي والثاني سعود الفرجي، قال السلطان أنهما "معروفين بالقطع والنهب والقتل واغتيال المسلمين واليهود" وأن الخليفة المذكور كان "يتعصب عليهما ويمتنع من إجراء الأحكام عليهما"[20].

وحيث كانت الرشوة ضاربة أطنابها في الوسط القنصلي، وحيث أن السفارات كانت تتواطأ، في واقع الأمر، وتشجع كل ما من شأنه إضعاف المخزن وحمله على ألرضوخ لمطالبها، فإنه بات من السهل حتى على من كان لا يحمل بطاقة سمسار أو مخالط وارتكب جنحة أو جريمة الإفلات من العقاب بعد لجوءه إلى الاحتماء بالأجنبي بشكل تراجعي[21].

وما الوقائع المشار إليها في المراسلة السلطانية التالية الموجهة للنائب بركَاش إلا نموذجا من نماذج شتى أسهمت في تفاقم "الفوضى المغربية" (على حد تعبير الأوروبيين): "وبعد فقد أخبر خديمنا الحاج علي بن محمد العرائشي ان ولدا من الساحل أصبح مقتولا بدار عبد الكريم المصمودي مشتري أبواب القصر(الكبير) وثبت عليه وعلى أصحابه القتل... (إلا) أن عبدالكريم المذكور ومن معه استجار بقونصو اكرت بريطن، فصار [القنصل] يتعرض عليه...، والذي يكون في النازلة [هو] أن ترفع للشريعة وان حكمت بقتل ذلك المتهم فيقتل في المحل الذي قتل فيه المقتول، واعلمناك بهذا لتكون على بصيرة في ذلك الأمر ليس بسهل فلا يليق التساهل فيه"[22].

وفي حالات متعددة أخرى كان المحمي لا يكتفي بالتعدي على أفراد منعزلين أو يهاجمهم بالصدفة، بل كان يفرض نفسه على قبيلته برمتها، ويتصرف وسطها

---

[20]- السلطان الى النائب بركَاش، 14 جمادى 1298/ 14ابريل 1881.

[21]- خ.ع.ر.، و.ب.، السلطان إلى النائب، 14 صفر 1278 / 20 غشت 1861، حول احتماء شخص متهم بالضرب والجرح بمواطن إنجليزي للإفلات من المتابعة والعقاب. وتتحدث رسالة ثانية، مؤرخة 15 صفر 1281/ 19 يوليوز 1864، عن إقدام أحد أعيان القصر الكبير، عبد الكريم المصمودي، على شراء الحماية الإنجليزية للإفلات من القصص بعد أن تبث تورطه في جريمة قتل.

[22]- خ.ع.ر.، و.ب.،15 صفر1281/19 يوليوز 1864.

تصرف الجبروت والطاغية. وذلك ما اتسم به، على سبيل المثال، أحد المحميين الألمان. وقد جاء في رسالة استنكار بعث بها السلطان لنائبه بطنجة:

«إن رجلا يقال له عبد الله بن مالك من قبيلة مصمودة اشتكى أهل قبيلته بأنه متغلب في القبيلة يخوض فيها على وجه الافتيات وكل الأشياخ يرهبون صولته ويقبض من القبيلة ما شاء ويسجن ما شاء ويغريهم على القيام على العامل إذا لم يساعده على أغراضه... والآن تضررت منه القبيلة وأتوا يشتكون به، فلما كلم عامله في شأنه استظهر بكتاب كتبه له عليه بأنه شريك مع ترجمان باشادور البروس في الغنم والتجارة وطلبت منه أن ينبه عليه الأشياخ ليلا يقع ترام عليه من أحد بظلم...بل هو الظالم في الحقيقة ومثل هذا أنما يحتمي ليبقى على عتوه وافتياته ولا يقدر حتى العامل أن يتكلم معه والآن فتكلم مع الباشادور المذكوران يأمر ترجمانه بأن يتقصى منه ويجوز ماله تحت يده ويخلي بينه وبين المخزن ليكفه عن ظلمه ويوقفه عند حده»[23].

غير أن السفير الألماني، تيودور فيبر (Theodor Weber)، عارض مطالب السلطان ورفض تعليق حماية بن مالك المصمودي بل وضع كل ثقله وثقل بلاده في الميزان للدفاع عنه وعدم تركه وجها لوجه مع المخزن. وذهب فيبر إلى حد التعبير عن غضبه والتلميح إلى إمكانية تخليه عن "التحفظ" الذي أبان عنه في مجال الحماية ونهجه خيارا آخر، أي الإكثار من المحميين والمخالطين التابعين لسفارته، وذلك على غرار ما كانت تقوم به السفارات الأوروبية الأخرى، وفي مقدمتها السفارة الفرنسية[24].

وإذا كان في نهاية الأمر تصلب السفير الألماني في هذه النازلة مماثلا لتعنت زملائه في حالات مشابهة لقضية المصمودي وغيرها من الحالات، فإن اعتبارات إضافية خاصة بألمانيا أملت على فيبر خيار الرفض القاطع لما كان المخزن يطالب به. ويأتي في طليعة هذه الاعتبارات تأخر ألمانيا النسبي في سباقها مع فرنسا وانجلترا واسبانيا لتوسيع دائرة نفوذها في المغرب، حيث لم تبرز على الساحة المغربية إلا بعد 1870. كما أنها اختارت نهج خطة انتقائية في مجال الحماية والمخالطات قائمة على الكيف عوض الكم. بمعنى أنها اجتنبت التوزيع الفوضوي لبطاقات الحماية والمخالطة، واكتفت بمنحها لعناصر لها وزنها ونفوذها في الوسط القبلي أو الحضري.

---

[23]- م.ن.، 24 ربيع الأول 25/1298 فبراير 1881 .

[24]- خ.ع.ر.، و.ب.، برگاش إلى فيبر، 8 رجب 1298 / 6 يونيو 1881 ، تذكير بفظاعة تجاوزات المحمي المذكور وابتزازه لأعضاء قبيلته، لاسيما في سياق مشاركته في استخلاص ذعيرة فرضها عليها المخزن، حيث احتفظ لنفسه بما يناهز 30000 ريال و استعمل نسبة من هذا المبلغ لشراء دار ضخمة بوزان و أخرى بالقصر الكبير و كذا أهري و متاجر و أراضي.ا

لذلك رفض فيبر إظهار أية ليونة في موقفه، لاسيما وان السفارات الأخرى كانت تبدل قصارى جهودها لتتبع أطوار مواجهته مع المخزن وأنه كان يدرك شخصيا، وعلى غرار زملائه في السلك الدبلوماسي، أن أي تخلي عن محمي، وخصوصا إذا تعلق الأمر بأحد الأعيان، يشكل ضربة لنفوذ الحامي، بل وإهانة لسمعة علمه الوطني وبلاده. وبحكم تجربته الطويلة في العالم العربي، حيث سبق له شغل منصب قنصل عام ببيروت (لبنان) لعدة سنوات، كان فيبر، وهو مستعرب ودي اطلاع واسع على مؤلفات المستشرقين وما تتضمنه بشأن ذهنيات العرب والمسلمين وأعرافهم، يدرك أهمية "الجاه" والسمعة، وبتالي ضرورة الصمود، بل المزايدة في وجه المخزن. لذلك كله أبان عن صلابة بالغة ولم يتردد في تذكير النائب بركاش بدعمه له في مدريد "حتى وقعت له (أي فيبر) بسبب ذلك المشاحنة والمقاطعة مع بعض النواب (ولاسيما زميله الفرنسي)".

هل كان في إمكان المخزن قبول الأمر الواقع والتراجع أمام هذا الموقف المتصلب، وغض الطرف عما كان يجري وسط قبيلة مصمودة ومعاناتها من "طغيان" المحمي الألماني الذي اشتكت به للسلطان، وقالت عنه انه يرعب الشيوخ ويغري الناس على "القيام على العامل"؟

يبدو في هذه الحالة بالذات أن المخزن وجد نفسه في مأزق لا يطاق حتم عليه إيجاد حل جدري لوضع حد "لجبروت" ذلك المحمي، ولتحدياته للسلطات المحلية والإقليمية، وتعديه على الناس، بل وإقدامه على سجنهم والتنكيل بهم. ونظرا لهشاشة الوضع وخطورة ما كان يمكن أن يترتب عن التردد في الاستجابة لشكوى القبيلة واتخاذ إجراءات فعلية من شأنها إقناع الجميع بأن الأمر والنهي لازالا بيد المخزن وحده، أصدر السلطان الأوامر القاضية باعتقال "سمسار البروس". ولتفادي اندلاع أزمة مع ألمانيا، سارع لتقديم المزيد من الحجج والدلائل الدامغة لإبراز خطورة تصرفات المصمودي المذكور، وما ترتب عنها من سخط وسط القبيلة التي عاث فيها ظلما وفسادا. ولكي لا يظهر الاعتقال وكأنه تحدى سافر لألمانيا وإجراء مهين لسمعتها، عمل السلطان، حفاظا على ماء وجه السفير فيبر، على تبيان غليان قبيلة مصمودة ورغبتها في الانتقام من ولد عبد الله بن مالك والتخلص منه. وبكلامه هذا وما ذكره أيضا بصريح العبارة، كان يود إقناع السفير بأن المخزن لم يعتقل "المصمودي" بالمعنى العادي للكلمة، بل أصر فقط على حمايته وإنقاذه من يد من كانوا يتربصون للانتقام منه وقتله[25].

---

[25] - م.ن.، 24 ربيع الأول 24/1298 فبراير 1881.

ولاجتناب تطورات لا تحمد عقباها، عبأ النائب تجربته ومهارته الدبلوماسية وحرر رسالة بأسلوب كله لباقة ومجاملة، وجهها إلى "المحب العاقل الناصح الكبير الساعي في الخير بين الدولتين المحبتين، منسطر دولة ألمانيا الفخيمة، المعتبر طيودور فيبر"، أعاد التأكيد فيها على "أن مولانا المنصور بالله (حاول) إخراج أمر ولد عبد الله المذكور بسلام حيث هو مخالط لجانبكم المحب... وإنقاذه اعتبارا لانحياشه لجانبكم"، مضيفا "أن ما ارتكبه (هذا الشخص) يستوجب عليه في شرعنا القتل والتصليب أو التفليق أو النفي من الأرض...؛ وحيث تكلمت فيه أيها المحب فلا يكون في أمره إلا الخير بحول الله"[26].

هل اقتنع السفير الألماني بما ذكره السلطان وبالصيغ الدبلوماسية وعبارات المجاملة؟ الأهم أن فيبر اختار تجنب المواجهة لمجرد اعتقال قال عنه السلطان انه لم يقصد به سوى "إنقاذ" حياة المصمودي، واكتفي بالمطالبة بتحقيق إضافي في عين المكان للتأكد من حقيقة التهم المنسوبة للسمسار التابع لسفارته.

وأيا كانت دوافع فيبر وتقييمه للبراهين والشهادات العدلية التي استدل بها المخزن، فإن قبوله لفرضية الاعتقال/الإنقاذ ارتبط في واقع الأمر باعتبارات لا علاقة لها بقضية ذلك المحمي، وهي اعتبارات سياسية ودبلوماسية عامة، لها صلة بخيارات بلاده الإستراتيجية، وانكباب المستشار بسمارك على مشروع تقارب ألماني- بريطاني يتوخى التنسيق بين حكومتي برلين ولندن لعرقلة مخططات فرنسا التوسعية والحفاظ على الوضع القائم في المغرب، وهو ما يقتضي، حسب تعليمات المستشار، عدم المبالغة في الضغط على المخزن لأدنى سبب.

أما ما ذكره المخزن بشأن "إنقاذ" السمسار الألماني، فإنه لا يشكل في حقيقة الأمر مجرد ادعاء ابتكر للتخفيف من حدة رد فعل فيبر وضمان استمرار "المحبة الألمانية – المغربية" على ما كانت عليه. ذلك أن السلطان كان يخشى فعلا، كما تثبت ذلك دلائل وقرائن شتى، اندفاع الرعايا المتضررين من جراء تجاوزات المحميين والمخالطين وانتقامهم منهم بشكل أو بآخر، فاسحين المجال أمام السفراء والقناصل المتربصين للانقضاض على أدنى حادث لتكثيف تدخلهم في شؤون البلاد الداخلية والمطالبة بتعويضات مالية.

وبما أن المحميين، وهم في نظر السلطان "أهل الترهات والأباطيل" وقوم لا ينقطعون عن "التمادي في الترامي على الناس بالباطل والاشتغال بالبهتان" واختراع الشكاوى لإخفاء حقيقة أمرهم، فإن المخزن كان يضرب ألف حساب لعواقب

---

[26]- خ.ع.ر.، و.ب.، برگاش إلى فيبر، 8 رجب 1298/ 6 يونيو 1881.

تعرضهم لأي أذى وتدخل حماتهم بذريعة الدفاع عنهم، لاسيما في مراحل التوتر العام ووصول تدمر القبائل إلى حد الانتفاضة المسلحة وإحراق قصبات القواد والتحرك صوب المدن للهجوم عليها ونهبها [27].

وفي مثل هذه الظروف الحرجة، كان المخزن ينشغل قبل كل شيء بصيانة أرواح وممتلكات المقيمين الأجانب واليهود والمحميين، لأنه كان يخشى عواقب إلحاق أضرار بهذه الفئات وتكاليفها السياسية والدبلوماسية والمالية، فضلا عن حملات التشهير به في "الجوازط" الصادرة بطنجة وبالعواصم الأوروبية والجزائر.

غير أن أهل البادية المتضررين من تصرفات المحميين والمصرين على الانتقام منهم، كانوا لا يبالون بمثل هذه الاعتبارات ويتربصون الفرصة للانقضاض على خصومهم. وشكلت هذه الخلفيات أحد أسباب الهجوم الذي كانت مجموعات من قبائل الفحص وجبالة تنوي القيام به على مدينتي القصر الكبير بمناسبة انتفاضة قبيلة أهل السريف سنة 1892. إلا أن التدابير الاحتياطية التي اتخذها المخزن، آنذاك، حالت دون ذلك. فانتظروا ظروفا موانية جديدة وانتهزوا الفرصة للإغارة على القصر الكبير، فتسربوا داخل المدينة دون أن يتعرض لهم الحراس وأغاروا على دار محمي فرنسي، وهو مسلم ثري، وكسروا أبوابها وانتقموا منه، محدثين بهجومهم هذا ضجة كبرى تناولت الجرائد الأروبية، ومنها جريدة لوتان الباريسية (*Le Temps*)، بعض تفاصيلها.

وفي حالات استثنائية من هذا القبيل كان بعض "المتمردين" يتجرؤون ويفصحون عن نواياهم، مؤكدين أنهم لا يستهدفون في هجومهم المرتقب سوى المحميين الدين تعدوا عليهم والمعروفين باستعلائهم وإهانتهم للناس. فعندما قررت مثلا القبائل المجاورة لطنجة تصفية حساباتها مع سماسرة ألحقوا بأهلها أضرارا، أبلغت القناصل أن المهاجمين سوف لن يصيبوا بأي أدى "النصارى واليهود".

ومن البديهي أن هذه التحركات كانت تحرج المخزن غاية الإحراج، إذ كان يجد نفسه بين نارين: ضغوط الأجانب الذين يحملوه مسؤولية كل ما يمكن أن يسفر عنه الهجوم المرتقب، من جهة، وغليان الرعية وإقدامها بعد نفاد صبرها على التمرد وأخذ الثأر بيدها بعد نفاد صبرها، من جهة ثانية.

وبصفة عامة وفي حالة وصول الغليان الشعبي في البوادي حدا لا يطاق، خصوصا بعد تحقق السلطان من افتقار قواده وعماله في عين المكان إلى الوسائل

---

[27] - انظر رد السلطان على شكوى القائد الحاج محمد بن المرابط الشياظمي ضد سمسار انجليزي، الحاج الحسين الشياظمي، 6 رجب 1295 / 6 يوليوز 1878.

العسكرية اللازمة لمواجهة وضع قابل للانفجار، فإن المخزن المركزي كان يختار خطة التأني وعدم الاستجابة لمطالب المفوضيات. فعلى إثر اغتيال مواطن إسباني وتحرك سفير بلاده للمطالبة بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية على القبيلة التي وقع القتل فوق ترابها، لم يؤاخذ السلطان القواد الذين رفضوا إلقاء القبض بكيفية منهجية على أفراد القبيلة المذكورة، بل حاول تبرير تحفظهم موضحا أنه:

«(ألزم العمال)... القبض على كل من تأتى لهم قبضه وظهر أنهم حضروا فيما وقع حتى يقع البحث والاستفسار ومن تحققت براءته من ذالك الفعل يسرح ومن لا فلا... وأما (ما قاله الباشدور الصبنيولي) عن عدم فعل الولاة وما وجب عليهم من القبض على الفاعلين فقد قدمنا لك بيان عذرهم عن عدم التعجيل بقبضهم وهو فراغ المحل من الجيش والعسكر وفرار الحاركين منهما من الحركة وحصول الإرهاب والإرعاب بذلك للناس واشتغال أهل الأرجاف وسفلة الناس بكثرة القيل والقال في جانب المخزن بما لا ينبغي وطيشهم وتشوفهم للفساد... وجعل أشياخ الربيع (أن) أهل المغرب مجانين لا يبالون ولا يتفكرون في عواقب ما يفعلون»[28].

وعلاوة على القلاقل التي كان المحميون يحدثونها بين البادية والمدينة ووسط القبائل بسبب تدخل المفوضيات لفائدتهم وتمسكها بمبدأ المسؤولية الجماعية، فإنهم كانوا يشكلون قوة نابذة بفعل استغلالهم المفرط لامتيازاتهم وتحررهم من الأعراف والضوابط التقليدية التي كانت تساهم في ضمان السلم وإبرام الصلح بين القبائل وتساعد بشكل عام على الحفاظ على حسن الجوار بصرف النظر عن تأرجح العلاقات بين مختلف الأطراف، وذلك دون التدخل المباشر للسلطة المخزنية أو اكتفاءها بتزكية الصلح والعهود المبرمة بين الأطراف.

ومن بين الأمثلة الدالة على أهمية الميكانيزمات التقليدية المعتمد عليها في هذا المجال، والتي بدأت تفقد فعاليتها المعتادة بسبب طعن المحميين فيه، نذكر ما جرى في خضم عام 1884 بعد أن قرر أعيان قبيلتين من القبائل المجاورة للرباط عقد لقاء فيما بينهم لإيجاد حلول عملية للنزاعات والمناوشات التي اندلعت بين "إخوانهم". وإثر مناقشات طويلة وأخذ ورد بحضور عامل الرباط، السويسي، والقائد بوعزة بن قدور الكباني، تعاهد الطرفان على حل النزاعات بطرق سلمية وتنفيذ ما اتفق عليه. ومن بين الإجراءات الوقائية التي قبلها الجميع، تضمن "العهد" التزاما يقضي بتغريم أول طرف يقدم على خرق الاتفاق بمبلغ 500 ريال. وانتهى

---

[28] - ابن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج.2، ص. 371-372 ، 2 قعده 1299/ 1882.9.15.

اللقاء في جو ودي سادته روح المصالحة والتفاؤل[29].

غير أن المحميين المتواجدين وسط هاتين القبيلتين اعتبروا أن الاتفاق لا يعنيهم ولا يلزمهم في شيء. وللإسراع بنسف "العهد" شاركوا في اشتباكات في الأسواق، والهجوم على بعضهم البعض، والغارات على قطعان الماشية، ضاربين عرض الحائط بنداءات الأعيان الذين أبرموا "العهد" وبنداءات العامل والقائد اللذان زكياه بحضورهما بجانب أعيان القبيلتين. وبعد فشل مساعي آخر ساعة التي بذلها لإنقاذ الاتفاق، لم يسع عامل الرباط سوى إشعار السلطان أن المحميين كسروا العهد وفتحوا من جديد الباب للمواجهة بين القبيلتين.

وشملت الضربات الموجهة لآليات حل النزاعات الأعراف الخاصة بمجال له حساسية بالغة، ويتعلق الأمر بـــ "ضوابط" استرجاع البهائم والدواب المسروقة، وذلك دون اللجوء إلى السلطة المخزنية أو القضاء. وكان فعلا في إمكان ضحايا سرقة أو سطو على قطعان ماشيتهم أو بغالهم أو خيولهم استعادة بعضها بطرق سلمية بعد قيامهم باتصالات مع أشخاص كان يعرف الخاص والعام انه في استطاعتهم إجراء تحريات لمعرفة اللصوص؛ وبعد إثبات هويتهم كان يتم الاتصال بهم لإقناعهم بإرجاع قسط مما نهبوه مقابل "تعويض" يتفاوض حوله مع الضحايا. وتفاديا لخطر فقدان كل شيء، من جهة، وتسهيل مأمورية الوسيط، من جهة ثانية، كان الضحايا يكتفون باسترجاع نسبة من البهائم المسروقة منهم ويلتزمون، بعد أداء القسم أو بطرق أخرى، بعدم تقديم أي شكوى للمخزن أو الانتقام من اللصوص.

وبما أن المحميين والمخالطين كانوا يمارسون نشاطا مكثفا في مجال تربية المواشي لصالحهم أو لفائدة شركائهم الأجانب، فإنهم كانوا يتعرضون لغارات عصابات اللصوص، لاسيما المحترفين منهم والمختصين في سرقة الماشية وإعادة بيعها في الأسواق. وخلافا لغيرهم من "الكسابة"، فقد كان المحميون يرفضون رفضا باتا اللجوء إلى "المزراك"، وهو الوسيط التقليدي المعول على خدماته في هذه الحالات. وحتى عندما كان بعضهم يقبل هذه الوساطة ويسترجع جزءا من ماشيته، فانه كان ينقض وعده ويطالب بتعويضات بعد تقديم شكواه للقنصلية التي أضفت عليه صفة السمسار، وغالبا ما كان ينتهز الفرصة لتضخيم ما ضاع له[30].

وذلك ما قام به، على سبيل المثال، محميون فرنسيون من بالرباط. فبعد

---

[29] - خ.م.ر. الكناش رقم 360 ، نماذج متعددة للصيغ الجاري بها العمل في مثل هذه الحالات، ص. 109-113.

[30] - ألف المحميون والمخالطون و"أصحابهم" الأجانب، بما في ذلك القناصل و بعض السفراء، التعويضات الدسمة إلى حد أن نسبة لا يستهان منهم كانت تعيش على أمل تعرض قطعان ماشيتها وسلعها للنهب؛ و قد أكد بهذا الصدد سفير فرنسي:
«Les protégés vivent dans l’espoir d’être pillés».

لجوئهم في طور أول إلى "مزراك" واسترجاعهم الدواب التي نهبها لمخالطيهم لصوص محترفون ينتمون لقبيلة زعير، تراجعوا، في مرحلة ثانية، عن التزامهم بالسكوت عما وقع، وسارعوا لإخبار القنصل بما تعرضوا له. وعلى إثر تدخل هذا الأخير، أمر السلطان عامل الرباط بإلقاء القبض على العناصر التي سرقت الدواب وأعادت بعضها لأصحابها. وقد تضامن أعضاء القبيلة مع المقبوض عليهم، واستنكروا ما قام به المحميون معتبرين تراجعهم بمثابة خيانة وطعنة في الظهر؛ وللانتقام ممن خدعوا "إخوانهم" وتسببوا لهم في السجن، ضاعفوا غاراتهم على "عزابة" وقطعان السماسرة الذين تنكروا "لكلمتهم" ونقضوا "العهد".

وشكلت هذه الغارات ومثيلاتها فرصا إضافية اعتاد المتضررون منها انتهازها للتمادي في مضارباتهم، وهي مضاربات وصلت إلى حد مرعب أقنع بعض السفراء الأجانب أن المحميين يعتبرون المخزن بمثابة "بقرة حلوب"، وأنهم ينتظرون، بفارغ الصبر، هجوم قطاع الطرق واللصوص على مواشيهم ومستودعاتهم وقوافلهم لإتاحتهم فرصة الحصول على تعويضات دسمة.

وإدراكا منه لخطورة الأوضاع الناجمة عن تقلص سلطات القواد وعن شلل الأعراف والميكانيزمات التقليدية الخاصة بحل النزاعات بين القبائل والأفراد، كان المخزن لا يألو جهدا لتذكير رؤساء البعثات الدبلوماسية الأجنبية بمجموعة من المعطيات الأساسية، ومنها:

– ضرورة رفع حصانة المحميين المتورطين في جنح أو جرائم وتقديمهم للمحاكم الشرعية، لكي تجرى عليهم مقتضيات الشريعة الخاصة بالنهب والجرح والقتل. وكان المخزن يعتبر الحماية بمثابة تشجيع للمستفيدين منها على اقتراف أبشع الجرائم. وقد تعددت النماذج التي كان يستدل بها لإثبات اتهاماته وانتقاداته، ومنها ما اقترفه، على سبيل المثال، سمساران ينتميان لقبيلة الشياظمة ويحملان بطاقة الحماية الإنجليزية، وهما أحمد بويحيوي البوزراوي ومسعود بن قدور الفرحي، قال السلطان عنهما أنهما اشتهرا بـــ "السرقة، وقطع الطريق وقتل عدد كبير من المسلمين واليهود".

–احتدام الارتباك والفوضى نتيجة غياب لوائح مضبوطة كان يفترض أن تسلمها بانتظام السفارات والقنصليات للسلطات المخزنية المركزية والإقليمية لإشعارها بأسماء السماسرة والمخالطين وطبيعة أنشطتهم وأنشطة شركائهم الأجانب. وكان المخزن يطالب بإلحاح بهذه "الزمامات"، على حد تعبيره، وبتدقيق أسماء المحميين وكذا أسماء العناصر المضافة لهذه اللوائح والأسماء المشطب عليها

بعد نهاية مهام أصحابها أو وفاتهم، وذلك لمعرفة من كان يتوفر حقيقة على وضع السمسار أو المخالط، وبالتالي تفادي المفاجآت الناجمة على "الإقحام" الذي كان يقوم بها القناصل وأعوانهم بكيفية تراجعية لفائدة من كان يلجأ إليهم مقابل المال للاستفادة لسبب أو لآخر من الحصانة القضائية والضريبية. وبما أن صياغة زمامات دقيقة كانت تعني تمكين المخزن من ضبط الأوضاع إلى حد ما، كما أنها كانت تعني تقليص صلاحيات القناصل الفعلية وسلطتهم التقديرية وما كانوا يقبضونه من إتاوات ورشاوي، فإن كل السفارات كانت قد نهجت أسلوب المماطلة. فكان النائب السلطاني لا يحصل إلا على قوائم منقوصة قابلة للتغيير في أي حين. وأمام هذه المراوغات ونظرا لضعف إمكانياته وعجزه على القيام بإحصاء بوسائله الخاصة للمحميين والمخالطين، استعصى على المخزن الإطلاع على حقيقة أعداد رعاياه "المتعلقين" بالقوى الأجنبية.

-انتهاك القناصل لبنود الاتفاقيات والمعاهدات واستمرار"تعرضهم" على تطبيق قوانين البلاد، حتى على الرعايا الخاضعين مبدئيا للسلطة المخزنية وتحايل بعض هؤلاء الرعايا معهم للإفلات من قبضتها ومن المحاكمة بعد ارتكابهم لمخالفات أو لاعتداءات على الناس، بما فيها الضرب المبرح والجرح وحتى القتل. وغالبا ما كان بعض القناصل يكتفون بإرسال مستخدم بسيط، كالحارس الواقف أمام باب مقرهم أو مكتبهم، لتهديد القائد الذي ألقى القبض على متهمين أثبت ما اقترفوه أو كانوا محط شبهات قوية، ومطالبته بإطلاق سراحهم على الفور بدعوى أنهم يتمتعون بالحماية.

وبفعل قابلية القناصل للارتشاء، اشتهرت سجون المدن الساحلية بقصر مدة اعتقال الأثرياء المتورطين في جرائم، لأنهم كانوا يدفعون الهدايا والمال لحماتهم، مقابل تحركهم لتخويف القواد وتخييرهم بين إطلاق سراح المعتقل أو تحمل عواقب تدخل السفارة، والمطالبة بتعويضات باهظة، فضلا عن استصدار توبيخ سلطاني. وكان التهديد يشمل، في بعض الحالات، التلميح إلى احتمال استقدام قطع من الأسطول الحربي للدولة الحامية. أما عندما كان الأمر يتعلق بمحمي حامل منذ مدة لبطاقة سمسار مثلا فإن إطلاق سراحه كان يتم في حينه. وقد حصل ذلك، مثلا، إثر اعتقال أحد أثرياء الصويرة، وهو تاجر يهودي يدعى أفرياط، ويقوم مقام الوكيل الحصري لعدة دور تجارية فرنسية وإنجليزية؛ فبعد أن تبثت جريمة تسميمه لأحد مستخدميه اعتقله عامل المدينة، بومهدي، إلا أن قنصل فرنسا تدخل بكل ثقله وفرض، تحت التهديد، إخراجه طليقا من السجن ورجوعه حرا سالما إلى بيته[31].

---

31 - A.E.P., C.C., Mogador, IV, 30 novembre 1864, Rapport relatif à la libération d'Aferiat.

2 – تهريب الأسلحة والذخيرة

يستحيل عزل تعدد الاضطرابات التي اندلعت في مختلف أنحاء البلاد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين عن مجموعة من العوامل والمعطيات، ومن ضمنها تفاقم التجاوزات المرتكبة في ظل الحماية الأجنبية، وتعاطي بعض كبار المحميين للاتجار في الأسلحة والذخيرة الحربية الأوروبية والأمريكية الصنع، ومساهمة غيرهم من السماسرة والمخالطين في نقلها صوب المناطق الداخلية وبيعها للقبائل، وذلك في سياق طغى عليه تفاقم الاستنزاف الضريبي على حساب الفلاحين الصغار، وهو استنزاف كان تملص المحميين من أداء الضرائب أحد أسبابه الأساسية.

وبفعل هذه التطورات وأبعادها التراكمية انعكست أوضاع البلاد رأسا على عقب. وقبل انطلاق دينامية التغيير المتعدد الجوانب، كان التهريب، أو "كنطربدو" (حسب الاصطلاح المخزني)، لا يشمل عموما سوى منتجات لا تكتسي أي طابع عسكري، كما أنه بقي محصورا جغرافيا في بعض الجهات النائية. وكانت هيبة وشوكة وصرامة المخزن آنذاك كافية لتحصين شواطئ مختلف المناطق الساحلية، وإلحاق أقصى العقوبات بكل من خالف الأعراف والقوانين الجاري بها العمل في هذا المجال، من "تخليد" في السجن وقطع لليد، بل وللرأس، وهي تدابير وقائية وردعية بقي تأثيرها ساري المفعول وعالقا بأذهان الناس لمدة طويلة داخل البلاد وخارجها.

ويستشف هذا التأثير على المدى البعيد على مستويات شتى منها، مثلا، الأفكار التي كانت رائجة في الأوساط الأوروبية ذاتها حيث ساد الاعتقاد لمدة طويلة أن مجرد تصور القيام بتهريب بضاعة ما لإدخالها للمغرب أو إخراجها منه يشكل "حماقة كبرى" – وهي العبارة المستعملة بالحرف في مذكرة فرنسية رفعها إلى الإمبراطور نابليون الأول ضابط قام بجولة استطلاعية في شمال البلاد عام 1810 [32].

لكن تقلص سلطة المخزن تحت ضربات القوى الأوروبية وتقييدها بمعاهدات مجحفة فسح المجال أمام كل أصناف المغامرين الأجانب والمغاربة، وأتاح لهم فرصة التعاطي للتهريب على نطاق واسع، وبذلك أصبحت البلاد تشبه بيتا يدخله ويخرج منه كل من هب ودب بدون حسيب ولا رقيب. وكان الممثلون الأجانب، بطبيعة الحال، مطلعين على حقيقة الأمور حيث أقر السفير الفرنسي مثلا "أن السلطان عاجز عن مقاومة التهريب... لأن معظم المهربين ينتمون لفئة المحميين".

---

[32] - A.M.G., C 1, « Mémoire sur l'Empire de Maroc présenté à Sa Majesté Impériale le 3 juin 1810 par le capitaine de génie Burel ».

وفي مذكرة خاصة بالأجانب المقيمين بالمغرب وبالمحميين، أكد من جهته رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، القبطان شلومبركر أن "القبائل جهزت نفسها بأسلحة تباهي أسلحة عساكر السلطان"[33].

وقد بلغت درجة الإقبال على الأسلحة المهربة، والأرباح التي كانت تدرها على المهربين، حدا تحفيزيا هائلا، استنتج منه بعض هؤلاء "التجار" انه في إمكانهم كسب المزيد من الأموال بإبرام صفقات مع مصانع إنتاج الأسلحة في أوروبا ومع ربابنة بعض الشركات الملاحية الكبرى. وهو ما قام به بالذات بعض كبار المحميين، ومن ضمنهم محميين إيطاليين وبرازيليين مقيمين بطنجة، وخصوصا منهم أسر يهودية، من أمثال ناهون وطولدانو وصنانيس وبن الصياغ، أسهموا بقسط وافر في تدفق شحنات ضخمة من الأسلحة والذخيرة على المغرب[34].

وهكذا كانت البواخر الأوروبية تحمل أعدادا كثيرة من الصناديق المحتوية على البنادق والخرطوش انطلاقا من موانئ همبورغ وانفرس وملاقة وجبل طارق، وتفرغها قرابة نقط متفق عليها عرض شواطئ الريف (حجرة نكور وبادس ورأس كبدانة ورأس الماء) أو على سواحل المحيط الأطلسي (طنجة والعرائش والمحمدية والصويرة وواد نون وغيرها من السواحل الصحراوية...)[35].

وبعد إفراغها من السفن، كانت الصناديق تشحن من جديد على ظهر البغال أو الجمال صوب أماكن معدة لتخزينها، وهي أماكن أو مستودعات قال عنها القبطان شلومبركر السالف الذكر أن "أهالي من مختلف جهات المغرب كانوا يقصدونها لاقتناء الأسلحة". وأما من كان منهم يفضل تفادي السفر ومخاطر الطريق، فإن وسطاء أو أعوانهم كانوا يتكلفون بإيصالها إليه. وكانت الجرأة تصل بهم إلى حد حمل الصناديق المثقلة بالبنادق والذخيرة على ظهر دواب مسروقة من أعادير السلطان، كما أنهم يروجون لإشاعات مفادها أن السلطان أنعم عليهم بظهائر منح لهم بمقتضاها "رخصة بيع الأسلحة لإخوانهم" وأنه أنعم عليهم بهذا الحق بشكل "حصري"[36].

وعلى غرار كبار "الممونين"، أمثال ناهون وطولدانو وغيرهم، الذين اشتهروا

---

[33] - A.M.G., C 20, « Note sur les étrangers et les protégés, 1892 », « Les négociants pourvoient (les tribus) en armes modernes ».

[34] - F.O. 99, 234, May 18, 1895, "Memorandum regarding smuggling at Tangier".

[35]- Ibid., London June 20th, 1894, Report of the British Ambassador to Spain about European firms involved in smuggling arms to Morocco: Larenbury & Co (U.K), H. Weikert und Enke (Leipzig, Germany), Retsmann und Co (Hambourg).

[36] - خ.م.ر.، كناش 200 ، 11 جمادى الثانية 31/1310 دجنبر 1892، أوامر سلطانية صادرة لعاملي الرباط وقبيلة زعير تحثهما على تنسيق الجهود لإلقاء القبض على المدعو الجراري، بصفته مهرب يتلقى أسلحه من طنجة "ويشيع أخبار مغرضة".

بنشاط مكثف في مجال التهريب واتساع حجم معاملاتهم إلى حد دفع بهم إلى اقتناء مراكب وتسجيلها بجبل طارق أو مالقة لتسهيل شحن وإفراغ الأسلحة، فرض عدد لا يستهان به من الوسطاء المتوسطين والصغار أنفسهم على مستوى "نصف الجملة" والتقسيط. ففي طنجة مثلا عرف لدى الخاص والعام أحد المحميين البرتغاليين الذي كان لا يقوم بأي مجهود لإخفاء نشاطه إلى حد أنه اشتهر بلقبه "بوكوابس" (صاحب أو حامل المسدسات) ونسي الناس إسمه الحقيقي[37].

وفي الرباط، تكاثر العرض نتيجة المنافسة القائمة بين المهربين[38]. وكان بعضهم، ومن ضمنهم محميين فرنسيين أمثال سمسار يدعى ولد مولاي الشرقاوي، يعرضون الأسلحة في متاجرهم ودكاكينهم بالسويقة، غير مبالين بالسلطة المخزنية، شأنهم شأن محميين إيطاليين، كانوا يضعون البنادق المهربة وسط سلع أخرى، ويخرجونها من المرسى دون تكليف أنفسهم عناء تغليفها أو إخفاءها بشكل محكم لحجبها عن أنظار الأمناء. وصار "أصحاب" نائب القنصل الألماني بالرباط على نفس المنوال حيث كان الزبائن من قبائل زعير وزمور يقصدونهم لشراء الأسلحة، ويتعاملون معهم كما يتعاملون مع السماسرة الإيطاليين، وذلك رغم اطلاع عامل المدينة على طبيعة "تجارة" هؤلاء المحميين وإدراكه أنهم "محترفون في تهريب الأسلحة الحربية"– على حد تعبير السفير البريطاني هربرت وايت وملاحظين أوربيين آخرين[39].

وجنوب الرباط، أقبل أناس من قبيلتي زناتة والزيايدة، حاملين لبطاقات المخالطة الألمانية، على مزاولة التهريب بشكل مكثف، وذلك بالرغم من صعوبة اقتراب المراكب المحملة بالسلاح من الشاطئ نظرا لطبيعة تضاريسها وتواجد صخور وسط البحر لا يتفادى الاصطدام بها إلا الملاحون المحنكون.

وبجوار الدار البيضاء، انفرد محمي إسباني (تربطه بعامل مديونة علاقة مصاهرة) ببنايات بلغت السلطان أخبار حول طبيعة النشاط الذي أعدت له فأمر بهدمها، وأوضح لنائبه بطنجة ان يجيب سفير اسبانيا في حالة إثارته لهذه القضية "ان البناء في ذلك المحل لم يعهد من احد (وان) الساحل محرم لا يشغل ببناء ولا بنزل ولا بنحو ذلك حسب ما هو معروف عند كل واحد"[40].

---

[37]- تتضمن المراسلات الدبلوماسية الفرنسية و كذا تقارير الحاكم العام بالجزائر إشارات متعددة حول دور هذا المحمي البرتغالي في مجال تهريب الأسلحة، لاسيما في اتجاه الريف و قبيلة تمسمان بالضبط ، انظر على سبيل المثال المجلد رقم 168 من السلسلة الجديدة لوثائق وزارة الخارجية (باريس).

[38] - A.M.G., C 7, avril 1893, « A Rabat, la contrebande fleurit ».

[39]- خ.ع.ر.، ظهائر المولى عبد العزيز، د.1695، 79/97، نماذج من وسائل وصيغ إخفاء الأسلحة المهربة في مرسى الرباط.

[40] - بن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج 2، ص.369-370 ، 29 محرم 21/1299 دجنبر1881.

إلا أن إفشال هذه المحاولة، لم يعق تعدد "بؤر التهريب في مناطق ساحلية أخرى. وقد ازدهر هذا النشاط، في واقع الأمر، حتى داخل البلاد وفي قلب مدنها الكبرى. ففي فاس مثلا قام بعض تجار الملاح بدور فعال في هذا المستوى. أما في مراكش، فيبدو أن المهربين لم يكلفوا أنفسهم عناء إخفاء معاملاتهم حيت قال عنهم تقرير رسمي فرنسي أنهم "وفي حالت غير استثنائية ليتوانون لبيع البنادق جهرا (لرجال القبائل) مقابل 40 ريال لكل بندقية دفعوا عنها 15 ريال لاقتنائها من وسيطهم الأوربي".

وارتبطت جرأة المهربين ووسطاءهم ،سواء في المدن أو البوادي، بشبه الشلل الذي أصاب الجهاز المخزني في تعامله مع المقيمين الأجانب والمحميين والمخالطين، جراء انحياز السفراء والقناصل السافر "للمتعلقين" بهم ومبالغتهم في مطالبة السلطان بتوبيخ وزجر العمال والقواد بسبب "تعرضهم" لأعضاء هذه الفئات. ولاجتناب إثارة المشاكل وما يتلوها من احتجاجات، اختارت نسبة لا يستهان بها من أعوان المخزن غض الطرف والتساهل مع المهربين، وذلك رغم توفرهم على معلومات تثبت مواعيد وصول السفن أو غيرها من المراكب المحملة بالسلاح، وأماكن الإنزال، والتصريحات الزائفة المدونة في سجلات الربابنة، وتقنيات الإخفاء كتقديم الصناديق المشحونة بالمكاحل على أنها لا تحتوي سوى على قطبان حديدية أو أدوات للزراعة، وصناديق الذخيرة على أنها مجرد أكياس للشاي، إلى غير ذلك من الحيل.

وحتى في حالة إصرار قائد أو عامل حازم على المضي قدما بعد اطلاعه على أخبار دقيقة أو وشبهات ملحة تثبت إقدام محميين على تخزين أسلحة حربية، كان يستعصى عليه إرغامهم على فتح مستودعاتهم وفتحها كرها، ذلك أن السماسرة انتهزوا بعض السوابق وتعودوا على تهديد القواد "الفضوليين" بالتشكي للقناصل وحثهم على المطالبة بتعويضات باهظة وعقوبات إذا ما تبين أن المستودع لا يحتوي إلا على سلع عادية. ونتيجة لهذه التهديدات كان القواد يتراجعون أمام احتمال تضخم الأمر واتخاذه منحى لا تحمد عقباه بالنسبة لهم.

وفي نهاية المطاف، وبموازاة مع تفشي الرشوة، أصبح خيار التأني والتراجع أقوى من خيار الصرامة والقيام بالواجب. وفي بعض الأحيان وضع جانبا الامتثال لأوامر واضحة صادرة عن السلطان شخصيا تدعوهم صراحة للتدخل. فعلى سبيل المثال، عندما أمر المولى الحسن أحد ولاته بالشاوية، العامل بوشنافة، بإلقاء القبض على أربعة مهربين ذكر له أسماءهم، حاول هذا العامل التملص من مسؤوليته، فأجاب مؤكدا للسلطان "أن اثنان من هؤلاء المفسدين تابعان لحكم (زميله) السعدي، وثالثهم تابع لعامل أخر، مزوح"، وان الرابع "من حكمه (هو) إلا أنه محمي".

ووصل التخوف من اعتقال هذا المحمي إلى درجة جعلت العامل يسترعي ويرجو صراحة من السلطان إعفاءه من هذه المهمة الحافلة بالمخاطر[41].

ولحث الولاة على اجتناب التراخي وإظهار المزيد من الحيطة والحذر، ضاعف السلطان العقوبات والتدابير الزجرية في حق من ثبت إنزال فعلي للأسلحة القادمة من الخارج في الجهة أو المدينة التابعة لحكمه أو لصلاحياته. وهذا ما وقع بالضبط، مثلا، إثر إفراغ مركب بجوار العرائش محمل بـــ 500 بندقية أشرف على استيرادها محمي أمريكي يدعى موسى أبقصيص. وقد تواطأ معه في هذه العملية أمين يدعى الهواري، أودع السجن فور إلقاء القبض عليه[42].

إلا أن هذه الإجراءات لم تسفر، في الغالب، سوى عن نتائج محدودة للغاية. ونتيجة لما آلت إليه الأمور، استعصى على المخزن محاربة المهربين بشكل منهجي وفعال، حيث لم يعد في وسعه عموما اكتشاف حقيقة حجم الأسلحة والذخيرة المستوردة إلا بصدفة، أو على إثر اصطدام السفن المحملة بها بصخور عرض سواحل البلاد، أو بسبب هيجان البحر. ففي سنة 1894 مثلا، غرق بجوار الرباط مركب شراعي انجليزي محمل بأسلحة وجهها من طنجة أحد كبار التجار اليهود المتعاطين للتهريب، ناهون، لمحميين إيطاليين قاطنين بالرباط[43]. وعرض مدينة المحمدية، غرقت سفينة ألمانية محملة بصناديق تحتوي على مكاحل موجهة لنائب القنصل الألماني بالرباط ومخالطيه بقبيلتي زناتة و الزيايدة. ويقدر متوسط شحنة مركب صغير بما يناهز500 بندقية، وهذا هو عدد المكاحل التي كان يفرغها بشكل شبه منظم (كل شهرين) مركب إنجليزي تعود على التعامل مع قبائل بقوية الريفية.

أما سفينة من طراز "الطرمولين" (Tourmaline)، وهي السفينة التي تمكن المخزن من إلقاء القبض على طاقمها، ومصادرة شحنتها، فإنها كانت تحمل في قعرها 5000 بندقية (ومنها 3000 بندقية سريعة الطلقات) وما يفوق 1000.000 خرطوش موجهة لأهالي سوس والصحراء. ونظرا لحجم ما تمت مصادرته ولشخصية قائد السفينة، الماجور سبيلسبوري (Major Spilsbury)، فقد أولت الصحف البريطانية طيلة الفترة الممتدة من مايو إلى أواخر صيف عام 1898 اهتماما كبيرا لهذه القضية، وللنقاش الذي دار بشأنها في مجلس العموم. وقد تحدث عن مختلف أطوارها وتداعياتها التايمس((*Times*، والدايلي تلغراف (*Daily Telegraph*)، والمرنين بوسط (*Morning Post*) ، والستاندرد*Standard*))، والدايلي

---

[41] - خ.م.ر.، كناش 200 ، 23 جمادى الثانية 1310/ 12 يناير 1893 ، جواب العامل بوشنافة.

[42] - م.ن.، 204، 11 ربيع الأول 1310/3 أكتوبر 1893، الوزير الأعظم إلى النائب السلطاني حول كميات الأسلحة المحتجزة بجوار العرائش و اعتقال الأمين الهواري المتواطئ مع المحمي الأمريكي.

[43] - A.M.G., C 8, Rapport mensuel, octobre 1894, « Naufrage d'un bateau dont la cargaison, expédiée par la maison Nahon de Tanger, était destinée à des protégés italiens de Rabat ».

كرونكل (*Daily Chronicle*). وبطبيعة الحال لم يفت أهم جريدة صادرة بجبل طارق، وهي جبل الطركرونكل (*Gibraltar Chronicle*)، تخصيص عدة مقالات مطولة ومثيرة لنهاية مغامرة الطرمولين[44].

وقد لعبت باخرة اقتناها المخزن من انجلترا، "الحسني"، لمراقبة الشواطئ المغربية والحد من تدفق الأسلحة المهربة على البلاد دورا أساسيا في إفشال محاولة سبيلسبوري وبصفة أعم مشاريع المجموعة التي كانت تقف وراءه، كلوب فنترسانديكات (Globe Venture Syndicate)، وهي مجموعة تكونت بلندن ادعت أنها أبرمت "معاهدة" مع "مجلس شيوخ قبائل سوس المستقلة" تخول لها حق التنقيب عن المناجم في هذه المنطقة واحتكار استغلالها. ورغم معارضة وزارة الخارجية البريطانية لهذا المشروع، وتحذيرها للكلوب من مغبة التعامل مع أهل سوس دون ترخيص صريح من السلطان، فقد توجه بعض مسيريها إلى واد نون وأسكا.

وبعد أن أشعرت السفارة البريطانية المخزن بهذه المبادرة، أمر قائد "الحسني" بالتوجه صوب تلك الجهة حيث تمكن العساكر القادمين على ظهر هذه الباخرة من إلقاء القبض على بعض أعضاء طاقم "الطورمولين"، ومن ضمنهم إنجليزيين، وألماني، وبرتغالي وكذا ترجمانهم، وهو يهودي مغربي. إلا أن الماجور سبيلسبوري أطلق النار على "الحسني" ولاذ بالفرار على متن سفينته مستغلا قدرتها على التحرك بسرعة تفوق سرعة باخرة المخزن. وعلى إثر الشكوى التي رفعها السلطان ضده، مثل أمام المحكمة العليا البريطانية بجبل طارق، غير أنه فاز بالبراءة. وهو حكم استفادت منه مجموعة كلوب فنترحيث رفضت الحكومة البريطانية التدخل لحثها على دفع تعويضات للمخزن وجبر الضرر والخسائر اللاحقة به جراء التهريب والإنزال في منطقة محرمة، وإطلاق النار على عساكره وباخرته، والتعامل مع عناصر انفصالية[45].

وأما أقصى شمال البلاد، وهي الجهة التي لعبت فيها سبتة ومليلية دورا أساسيا ومكثفا في مجال التهريب بمختلف أشكاله، فإنه شهد ارتفاع وثيرة قدوم المراكب المحملة بالسلاح القادمة من جبل طارق، وقديس، وأنفرس، وهمبورغ وغيرها من الموانئ الأوروبية. وقد واكب هذه الحركة تكاثر النزعات بين "الممونين" ووسطائهم المحليين، ولجوء بعض هؤلاء إلى المواجهة المسلحة مع شركائهم الأجانب بسبب خلافات حول نوعية أو عيار المكاحل المتفق عليها،

---

[44] - *Times*, May 1898 ; *The Standard*, July 4, 7, 10 ; *Daily Telegraph*, July 22; *Morning Post*, July 29; *Daily Chronicle*, August 10; *Gibraltar Chronicle*, July 1898.
[45] - P.G. Rogers, *op. cit.*, pp. 233-236.

والأثمان والمواعيد المضروبة لإفراغها، إلى غير ذلك من الأسباب والذرائع.

وقد حاول المخزن التصدي لهذه الأوضاع، فصارت حراسة شواطئ الريف أحد المهام الرئيسية المسندة للباخرة "الحسني" والوحدات العسكرية المتنقلة على متنها. إلا أن اتساع رقعة المجال اللازم مراقبته عن كثب وطبيعة الشواطئ الريفية وتعدد المخابئ الصغرى وحيل المهربين وعمق تجربتهم، كل ذلك أعاق الجهود المبذولة بهذا الشأن وقلص نتائج الآمال المعقودة على "الحسني"[46].

في بعض الأحيان، كان حتى غرق المراكب المحملة بالسلاح إثر هبوب رياح عاتية وهيجان البحر لا يدعو للارتياح بالنسبة للمخزن. وتدل على ذلك، على سبيل المثال، الاضطرابات التي اندلعت أواخر سنة 1889، وشهدتها بالخصوص قبيلة بني افرور عقب انكسار مركب وتسارع الأهالي للاستحواذ على صناديق الأسلحة التي كان يحملها، ودفعتها الأمواج صوب الساحل. وبعد أن وصله نبأ الحادث، حاول عامل القبيلة تجميع ما استولى عليه الناس، إلا أنهم امتنعوا واحتفظوا بما رماه البحر. وفي تفسيره لما جرى والتوتر السائد في المنطقة، أوضح العامل في رسالة للسلطان أن أتباع الزاوية الوزانية أغروا الناس ودفعوهم إلى العصيان والتمرد مدعين أن الحاج عبد السلام الوزاني سيؤازرهم، وسيستعمل نفوذه الواسع بطنجة لتوفير "حماية النصارى لهم".

ولاشك أن العامل المذكور كان وراء إرسال أعيان القبيلة الذين رفضوا الانسياق وراء "أصحاب الوزاني" إلى فاس للتبرؤ مما وقع، ومطالبة السلطان بالتدخل. ولضمان "الأمان"، وتفادي تحميلهم مسؤولية ما قام بهم "إخوانهم"، لجأ أعضاء الوفد إلى ضريح المولى إدريس قبل توجههم إلى القصر. وكان استحرامهم بهذه الكيفية وطبقا للأعراف المتبعة في مثل هذه الحالات، إشارة منهم دالة على مدى تعلقهم بالحرم التقليدي بدل "حماية النصارى" التي وعد بها أتباع عبد السلام الوزاني أهل قبيلتهم[47].

3 – المحميون وتمرد القبائل

والواقع أن ما قام به أتباع شريف وزان بقبيلة بني بوفراح ما هو سوى حادث عابر بالقياس مع تحركات "شيخهم" المباشرة في منطقة الريف وغيرها من جهات البلاد عقب احتماءه بالفرنسيين وحتى قبل ذلك. وقد اقتنع المولى الحسن أن

---

[46]- A.E.P., C.P., 69, 17 avril 1894, « Le sultan est impuissant à lutter contre la contrebande… Les trafiquants sont surtout des protégés ».

[47]- خ.م.ر.، سجل 165، رسالة العامل الولشكي إلى السلطان، 16 جمادى 1307 / 1 يناير 1890.

الشخص الذي كان يشير إليه ويسميه باختصار شديد "الوزاني"، متجاهلا عمدا سلالته وكل ألقابه، كان لا يسعى سوى لإثارة الفساد بإيعاز من حماته وخدمة لمناوراتهم التخريبية ولمراميهم التوسعية. وقد لمس السلطان مرارا نوعية و مخاطر مثل هذا التواطؤ ولاسيما عندما أكثر الحاج عبد السلام من تنقلاته وسط بعض قبائل الريف، ومنها زيارات قام بها برفقة السكرتير الثاني للسفارة الفرنسية بطنجة، وحث خلالها الأهالي على الانتفاضة. وتلقى السلطان أخبار ما قام به الحاج عبد السلام بصفة خاصة إثر اتصال هذا الأخير بسكان مدشر يدعى عين الحمراء، تلقى السلطان بسرعة أخبار ما قام به واستغرب لتواجده بذلك المدشر حيث قال عنه أنه "لا يملك (هناك) لا عزيب ولا عزابة" ولا مبرر له لملاقاة أهالي تلك القرية.

ورغم خطورة الوضع الناجم عن تمرد سكان عين حمراء و احتمال اتساع رقعته، لم يتمكن المولى الحسن من إعطاء الأوامر للفرقة العسكرية التي أرسلها إلى عين المكان بقيادة المحجوب بوعزة إلا بعد أن تأكد لديه أن "الوزاني" ومرافقه الفرنسي عادا إلى طنجة. إذ ذاك شرع الجنود في تطويق المتمردين والهجوم عليهم. وأمام الحصار المضروب حولهم وإغارة العساكر عليهم، حاول المتمردون إيجاد مخرج لانقاذ أرواحهم، فكلفوا أبنائهم ونسائهم باستعطاف قائد الفرقة العسكرية وطلب "الأمان". إلا أن هذا الأخير رفض الاستجابة لهم قبل استسلامهم التام، ورضوخهم لشروط السلطان. وبالفعل لم يجدوا بدا من قبول ما أملي عليهم وتم تدوينه في عقد عدلي. وقد التزموا بمقتضى هذا العقد بقطع أي صلة أو معاملة أو شراكة مع عبد السلام الوزاني، وبدفع ما تأخر لديهم من الضرائب، وبالقيام بالكلف المخزنية المفروضة عليهم، وقبول تجنيد رجال وفرسان من قبيلتهم لإلحاقهم بالجيش.

وقد اعتبر الوزاني أن ما اشترط على أهل عين حمراء وما قطعوه على أنفسهم لا يقيده في شيء. وعلى غرار ما قام به سنة 1884، أي مباشرة بعد حصوله على الحماية الفرنسية، فإنه واصل "التشويش" على المخزن في الريف، وهو ما مهد لانتفاضة أخرى قامت بها قبيلة أنجرة سنة 1887 ولاندلاع اضطرابات في قبيلتي بني إفرور وبني إطف سنة 1890. وخلال نفس الفترة، تمرد مجددا أهل أنجرة بزعامة المدعو ولد حمان، وهو "فتان"، حسب تعبير المخزن، قال عنه السفير الفرنسي أن شريف وزان شجعه على طلب الحماية الفرنسية. وقد صادف هذه الأحداث تواجد قطع من الأساطيل الحربية الأوروبية في المياه الإقليمية المغربية احضرتها مختلف السفارات للقيام بمناورات بذريعة تخويف أهل أنجرة لحملهم على تفادي الهجوم على طنجة. وتزامنت الانتفاضة، من جهة ثالثة، مع تصاعد الضغوط البريطانية الممارسة على المولى الحسن لإرغامه على قبول

التفاوض حول معاهدة تجارية جديدة معه. وهي ضغوط واكبتها دسائس شتى ومن ضمنها الدسائس المحاكة في قبيلة انجرة؛ وذلك ما أكده رئيس البعثة العسكرية الفرنسية في أحد تقاريره الشهرية[48].

من البديهي أن للمفوضيات ضلع في تمرد قبيلة أنجرة، وتصاعد قابليتها للانتفاضة وتغير موقفها تجاه الأجانب في حين أنها صمدت طيلة قرون في وجه الإسبان، وقامت لهم بالمرصاد كلما حاولوا الخروج من ضيق سبتة وتوسيع حدودها. ولاشك أن هذا الصمود بالذات، وموقع هذه القبيلة الاستراتيجي وما كان ترابها يزخر به من خيرات، هو بالضبط ما حث القوى الأوروبية على استهدافها وإحداث قلاقل بينها وبين المخزن. وقد كرر الأجانب مناوراتهم وأكثروا من دسائسهم رغم تتبع المخزن عن كتب لتحركاتهم في تلك المنطقة واعتماده في مقاومتهم على أعيان موالين له، ورافضين لتواطؤ بعض "إخوانهم" مع النصارى.

ففي سنة 1879، مثلا، وفي وقت شهد تكثف النقاش في طنجة حول مسألة الحمايات والمخالطات في أفق المؤتمر الدولي المزمع انعقاده بمدريد، اجتمع هؤلاء الأعيان بحضور قائدهم وخليفته، وأعدوا عريضة رفعوها إلى النائب بركاش للتنديد بتصرفات محمي أجنبي. وجاء في هذه العريضة أن "المدعو بن عبد الوهاب القاطن بدار النونوش (و) يدعى بأنه في حماية البرطقيز، وبسبب ذلك صار يجمع عليه أهل الزيغ والفساد، ويخوض في القبيلة ويشعل نار الفتنة". وطالب الأعيان تدخل النائب لدى سفير البرتغال "للتكلم معه" في شأن هذا المحمي وحمله على زجره وطرده و"جعله في السجن" ليبقى أهل البلد، حسب العريضة، في "الهناء والسرور"[49].

وفي مناطق البلاد الأخرى، صار المحميون المتواجدون بها على نهج ما كان يقوم به أمثالهم في الريف. ففي الغرب مثلا، عارض بشدة السماسرة والمخالطون القاطنون بهذه الجهة تطبيق الإتفاق المبرم سنة 1863 بين النائب السلطاني والقائم بأعمال السفارة الفرنسية بطنجة، بيكلار (Béclard)، وهو الاتفاق الذي اعتبر المخزن بمقتضاه أن المخالط لا يتمتع بأي امتياز قانوني أو جبائي. إلا أن العمال والقواد واجهوا، مباشرة بعد شروعهم في تطبيق بنود الاتفاق وإحصاء السماسرة والمخالطين للتأكد من عددهم ومعرفة حقيقة وضعهم، تمرد أعضاء هذه الفئات، ولاسيما من كان منهم ينتمي لقبيلتي المناصرة وعامر. ولتقوية صفوفهم وإفشال محاولة إخضاعهم من جديد لقوانين البلاد، تحرك المتمردون لتحريض "إخوانهم"

---

[48] - A.M.G., C, 6, rapport mensuel, mai 1892, « Intrigues anglaises dans les Andjara ».

[49] - الوثائق (م.و.م.) ، 4، ص. 451، 5 ربيع 1 1296 / 27 فبراير 1879.

وحثهم على الامتناع عن دفع الضرائب. وقد انضم إليهم بعض الناس بدعوة أن الحماية الأجنبية تشملهم.

إلا أن الإستنزاف الذي تعرض له بيت المال جراء "حرب تطوان" لم يترك من خيار للمخزن سوى استغلال ما اعتبره "تفهما" فرنسيا لوضعيته ولظرفية دقيقة بالغة الحساسية. لذلك قرر التحرك بحزم لتطبيق الاتفاق بعد اتخاذ الإجراءات الاحتياطية اللازمة لاجتناب قلاقل جديدة مع ممثلين الأجانب، فوجه إلى عين المكان وحدات من الجيش لإنهاء التمرد واستخلاص الضرائب المستحقة[50].

غير أن الصرامة لم تعمر كثيرا بفعل تطورات متتالية تصدرتها مناورات المحميين وتأثيرهم على "إخوانهم" رغم عمق التناقضات القائمة بين الفئات المحمية وسواد القبائل، ذلك أن تصاعد الضغط الضريبي على حساب عامة الفلاحين ومربي الماشية سهل هذه المناورات. فخلال سنة 1878 مثلا، وإثر تمرد الخلوط، وهي إحدى قبائل الغرب الأكثر تضررا من تنامي امتلاك المحميين للأراضي، تمكن محمي فرنسي من دفع مجموعات تنتمي لفرقة هوارة إلى العصيان ورفض كل الكلف وفي طليعتها المساهمة برجالها وفرسانها في الحركة[51].

وصب التغريم الجماعي في اتجاه مماثل للاتجاه الذي صب فيه الاستنزاف الضريبي. وتجلى ذلك، مثلا، خلال السنة السالفة الذكر، في نجاح مناورات محمي فرنسي آخر، قاطن بالرباط ويدعى عمر المغراوي، حيث استغل تذمر مجموعات من قبيلة زناتة جراء إخضاعها لغرامة فرضت عليها عقب سرقة ذهب ضحيتها أحد الأمناء، فانتهز المحمي المذكور الفرصة لحثها على التمرد. ولإغرائها، وعدها بالوقوف بجانبها لا لضمان إفلاتها من العقاب فحسب، بل لتحريرها أيضا و بصفة نهائية من الكلف المخزنية، وذلك بالتوسط لدى القنصل لكل من أراد الحصول على بطاقة سمسار أو مخالط، مقابل "قالبين من السكر" فقط. وتشكل فعلا وفد من القبيلة لمقابلة القنصل الفرنسي بالرباط والإطلاع على شروط تسلم بطاقة الحماية[52].

وبالإضافة لمخلفات الضغط الضريبي والسخط الناجم عن الذعائر الجماعية،

---

[50] - خ.ع.ر.، و.ب.، 21 رجب 20/1281 دجنبر 1864، استعداد المخزن لإخماد تمرد قبائل الغرب، ولاسيما قبيلة عامر؛ مطالبة النائب بإشعار المفوضيات بالحركة المرتقبة وحث الرعايا الأجانب على "حيازة" ما بين أيدي مخالطيهم من منتجات زراعية و مواشي.

[51] - خ.ع.ر.، و.ب.، 3 جمادى الثانية 1294/ 5 يونيو1878، تصرفات محمي فرنسي من قبيلة الخلوط حيث كان يحث "إخوانه" على العصيان و التمرد.

[52] -خ.ع.ر.،و.ب.،8صفر11/1298 يناير1881، استنكار تصرفات محمي فرنسي مقيم بالرباط، يدعى عمر المغراوي، بتواطؤ مع القنصل الفرنسي، ومحاولة استغلال تدمر اهل قبيلة زناتة جراء ذعيرة جماعية فرضها المخزن عليهم بعد تعرض أمين للنهب.

تفاقم أيضا التذمر المترتب عن ارتفاع وثيرة استنفار الناس للحركة بموازاة لتعدد الانتفاضات المسلحة وطول مدة إخمادها. ففي الشاوية ذاتها تشكت القبائل مرارا من هذه الظاهرة، ورفعت عرائض بهذا الشأن إلى السلطان. ونظرا لدقة الظروف وهشاشة الأوضاع، لم يستجب المخزن لهاته الاسترعاءات، مما حدا بقبائل أولاد زيان، وزناتة ومديونة إلى المماطلة في دفع الضرائب والمشاركة في الحركة، بل ورفضها قطعا في بعض الحالات، وذلك رغم توبيخ السلطان للعمال وقواد الشاوية على قصورهم، وحثهم على معاقبة كل من رفض الامتثال للأوامر والقيام بالكلف المفروضة عليه. ولإنهاء العصيان والتمرد، كان السلطان يلجأ من حين لآخر إلى الحل الجدري المتمثل في إرسال عساكره "للتخييم" وسط القبائل لحملها على تنفيذ ما أمرت به؛ علاوة على دفع الذعيرة المفروضة عليها، كانت هذه القبائل ترغم، بطبيعة الحال، على تموين "المحلة السعيدة" طيلة مقامها بين ظهرانها، وتحمل مختلف أشكال الابتزاز المألوفة لدى رؤساء المحلة، فضلا عن تعاطي العساكر للنهب[53].

وبحكم تشابه الخلفيات والحيثيات، فإن أساليب المحميين في المناطق الجنوبية كانت لا تختلف عما كان سائدا في شمال البلاد. وفي هذا المضمار، انشغل السلطان كثيرا بتحركات عناصر مشاغبة عاثت فسادا، على حد تعبيره، في الحوز والشياظمة وعجز العمال والقواد على التصدي لها. ويأتي أحد المحميين الانجليز يدعى مسعود ولد عبد القادر التلاوي الشياظمي، في طليعة المشاغبين الدين أحدثوا متاعب جمة انشغل بها المخزن لمدة طويلة.[54].

ساهم التلاوي، في السياق المكتئب الذي أعقب "حرب تطوان" وإحداث المكوس وما أعقب ذلك من تذمر واضطرابات، في إذكاء السخط في منطقته وتسبب في قلاقل تضرر منها الخواص والمخزن على حد سواء. وقد ارتكب فعلا تجاوزات شتى تصدرها ترامیه على ممتلكات الناس، وتقاعده على أموالهم، وتورطه في نزاعات لانهاية لها[55]. لذلك اشتكى أناس كثيرون من تعدياته عليهم وأساليب النصب والاحتيال التي كان يستعملها لإغرائهم وسلب أموالهم. وبما أن الرجل كان يتستر وراء حماية أجنبية فقد اضطر ضحاياه إلى رفع دعواهم ضده

---

[53] - خ.م.ر.، كناش 204، 6 جمادى 26/1310 نونبر1892، تشكي عامل قبيلة الزيايدة من ارتفاع عدد المحميين بسبب جوار القبيلة للدار البيضاء ومن فرار "إخوانه" و استقرارهم بمناطق أخرى بسبب عجزهم على تحمل ارتفاع التكاليف الناجمة عن توافد أعوان المخزن عليهم المكلفين باستخلاص ديون الأجانب و المحميين وكذا الذعائر الجماعية المفروضة على القبيلة .

[54] - بن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج. 3 ، ص. 388-389.

[55]- خ.ع.ر.، و.ب.، السلطان إلى برگاش، 9 جمادى الأولى 1285 / 28 غشت 1868.

إلى النائب السلطاني بطنجة[56]. وجاء في رد هذا الأخير على شكوى رجل من قبيلة متوكة أن التلاوي "تلاقى به على يد اليهودي قرقوز وغره على أن يصرف له عدة ريال بالضبلون حتي حاز منه ثمانية ألف ريال، وتقاعد له عليها ومنعه منها ولم يدعن لحكم حاكم ولا لأمر آمر"[57].

وتذرعا بالحماية البريطانية، لم يكتف هذا الشخص بالتحايل على الناس والسطو على ممتلكاتهم، بل استهدف أيضا أراضي المخزن واستولى على بعضها، كما انه ساهم في حث قبيلة الشياظمة على التمرد. وكما أكد ذلك أعيان من الصويرة أمام العدول، فإنه "اشتغل بالخوض مع الخائضين وبالفتنة مع الفاتنين ولا ينتهي ولا يبالي بأحد لما هو عليه من الاحتماء هناك، وأداه الزيغ والفساد إلى الدخول مع القائمين على القائد عمر الشياظمي من القبيلة بالمراسلات، وتوجيه البارود والرصاص لهم وتحريضه إياهم على ضرب عامل السلطان"[58].

وبعد إطلاعه على الحجج التي جمعها المخزن وتأكيد السلطان على أن الأمر يتعلق بشخص "لم يكف عن فساده... ويعطي العدة والبارود للفساد من قبيلته ويغريهم على الخروج على العامل وإيقاد نار الفتنة... من غير استئثار ولا استخفاء"، حاول د.هاي الظهور بمظهر المتأسف على ما وقع والمتفهم لخطورة ما اقترفه المحمي المذكور. إلا أن ضرورة تفادي كل ما من شأنه المس بقيمة الحماية البريطانية في أنظار الأهالي، وعدم إعطاء الفرصة للسفارات الأخرى لاستغلال هذا الحادث، وكذا قطع الطريق أمام السلطان لكي لا يتبادر إلى ذهنه أنه في إمكانه اتخاذ مواقف أكثر تصلبا في مجال الحمايات والمخالطات، كل ذلك حث هاي على رفض تسليم التلاوي للمخزن وضمن له الإفلات من العقاب. وعلى عادته تفادى السفير التعبير عن موقفه بوضوح، مفضلا الرد بصيغ ملتوية حتى يسود الاعتقاد لدى السلطان أن القرار النهائي بيده وأن مفوض "الدولة المحبة" يسترعيه ويلتمس منه العفوعلى محميه، معترفا بما اقترفه. ولبلوغ مراميه، استعمل السفير المستعرب والمستوعب لأعراف المغرب وعقلية أهله أسلوبا لجأ في صياغته إلى عبارات ومصطلحات لها دلالة بالغة في اللغة الدارجة المغربية، حيث ترجى "مشافقة الجانب الشريف [على التلاوي] ومحنته في مسامحته... [اعتبارا] لدخوله لعار[السفير المذكور]".

---

[56] - طعن القنصل الفرنسي بالصويرة في مشروعية الحماية الممنوحة للتلاوي على يد زميله الإنجليزي كارستنسر: A.E.P., C.C., Mogador, IV, 12 juin 1866.

[57] - بن زيدان، إتحاف، م.س.، ج. 3، ص. 387.

[58] - خ.م.ر.، 19 رمضان 1284/ 14 يناير 1868.

ومضى هاي قدما فالتمس أيضاً من السلطان السماح لمحميه بالاستقرار بطنجة مؤكدا استعداد السفارة لتجريده من حمايتها، وإرغامه على إنهاء مخالطاته مع آل الشياظمة، والكف بصفة نهائية عن أي تشويش.

هل كان هاي لا يقصد بكلامه سوى المغالطة وخلط الأوراق؟ إن التطورات اللاحقة تفرض طرح مثل هذا السؤال ذلك انه أتاح للتلاوي إمكانية مغادرة طنجة خلسة في اتجاه جبل طارق. وبعد إقامته بالصخرة مدة قصيرة، غادرها قاصدا سوس وضريح سيدي أحمد أوموسى. وبفراره صوب زاوية إيليغ، ولجوءه بحرم زاوية ولي من أولياء بلاده، تحرك "الهارب" وكأنه فقد الثقة في حماية النصارى، محاولا تعويضها بأحد أشكال الحماية التقليدية السائدة في المغرب قبل ظهور الامتيازات الأوروبية والقائمة مقام الملاذ الوحيد بالنسبة لأغلبية سكانه.

واللافت للانتباه فيما يخص الزوايا والأضرحة بالذات، أن بعض المفوضين الأجانب كانوا يتطلعون لإلغاء كل أشكال "الحماية" التقليدية معتبرين أنه من اللازم وضع حد لحرم فضاء الزوايا وما توفره هذه المؤسسة الدينية-الروحية من "آمان" لكل من استحرم بها. والطريف أن لادسلاس أورديكا، وهو السفير الذي عمل كل ما في وسعه لبسط الحماية الفرنسية على شريف وزان، كان في طليعة المنددين بحرم الزوايا، وقد كتب بهذا الشأن في أحد تقاريره:

«إن حق اللجوء بالزوايا يمارس بإفراط (في المغرب) إلى حد أنه يضمن الآمان التام للمفسدين... وموارد ملموسة للمشرفين على هذه الزوايا...؛ وهكذا (وعلى سبيل المثال) فإن زاوية سيدي عبدالقادر الجيلالي بموكادور (الصويرة) تستقبل بدون تمييز كل من يقصدها... حتى اليهود يضعون أنفسهم تحت حمايتها للتملص من أداء ما بذمتهم من ديون أو للإفلات من العدالة المحلية... »[59].

وكيفما كانت حقيقة حيثيات لجوء التلاوي بإيليغ وأوجه تأويل صيرورته، لايسع الملاحظ سوى تسجيل إفلاته من المحاسبة والعقاب ووقوف حاميه بجانبه لا لعرقلة ملاحقته فحسب، سواء بالصويرة أو طنجة أو جبل طارق، بل كذلك لخلق ارتباك شديد، وهو الارتباك الذي لم يترك للمخزن من خيار سوى خيار التسليم أمام الأمر الواقع وقبول، في نهاية المطاف، تحمل ديون المحمي البريطاني السابق ومواجهة من كانت لهم عليه ديون. وهكذا استجاب السلطان لضغوط القنصلية العامة الأمريكية وسدد بمال بيت المال ديون التلاوي تجاه محمي أمريكي يدعى ابراهم قرقوز، وهو التاجر الذي عرفه بالرجل المتوكي الذي ذهب ضحية تحايله

[59] - A.E.P., C.P. 47, Tanger 20 juillet 1882 .

حيث سلبه 8000 ريال وتقاعد له عليها" بفضل حصانته القضائية.

وكانت هذه الحالات تبدو أمرا طبيعيا للقناصل. وفي هذا المضمار، اعترف صراحة قنصل فرنسي في مذكرة حررها حول "الحماية في المغرب" ورفعها إلى وزير الخارجية بباريس بالظلم الفادح اللاصق بالمناعة الممنوحة للمحميين وبالتوظيف السياسي لهذه الحصانة. وكتب هذا القنصل في سياق حديثه عن إفلات المحميين من العقاب وتسارع القناصل للدفاع عنهم كيفما كانت طبيعة مخالفتهم للقانون وجريمتهم:

«سواء اقترف المحمي سرقة أو جريمة قتل فإنه لا يعاقب (ويبقى حرا وطليقا) لأنه بطبيعة الحال، وفي نظر حماته، رجل مستقيم ونزيه...، فالدفاع عنه ذريعة للتدخل (في شؤون المخزن الداخلية) وتحقيق مكسب سياسي... كما أن إبراز براءته (بشكل أو بأخر وبأي ثمن) مصدر للافتخار وللإشعاع»[60].

والملاحظ أن الدفاع غير المشروط على المحميين في حالة ارتكابهم لجنحة أو جريمة، ووقوف القناصل بجانبهم أحدث نوعا من الاستئناس بـــ "اللاعقاب" والإفلات من القصاص. وقد تطور هذا الشعور لدى بعضهم إلى حد جعلهم لا يكتفون بالتعدي على عامة الناس ورجال المخزن، بل يستهدفون أحيانا ويتعدون حتى على المقيمين الأجانب، الخواص منهم والرسميين.

ويندرج ضمن هذا المنحى الاغتيال الذي ذهب ضحيته مواطن بريطاني كان يقطن مدينة الجديدة، ويدعى دانييل مادن (Daniel Maden). كان هذا الأخير يقوم بمهام خليفة قنصل الدانمرك والنمسا–المجر، وقد اغتيل في ظروف فظيعة اهتزت لها الجالية الأوروبية القاطنة بالجديدة، واستنكرها على حد سواء المسلمون واليهود. وفي ظرف وجيز بدأ الناس يوجهون أصابع الاتهام صوب أفراد اعتبروا أنهم متورطون في الجريمة. وذلك ما أكده القنصل الفرنسي المقيم بهذه المدينة في تقرير رسمي، حيث ذكر "أن الرأي العام يتهم صراحة أربعة أشخاص (ويقول أنهم قتلوا مادن)، اثنان منهم يحملان بطاقة السمسرة الألمانية، وثالثهم محمي هولندي، أما رابعهم فإنه محمي برتغالي... وينتمون جميعهم لأسرة من أسر الجديدة ذي النفوذ الواسع...(وهي أسرة) تنتمي أصلا لقبيلة أولاد فرج". وأوضح القنصل المذكور أن السلطات المخزنية مطلعة أتم الإطلاع على ما يروج وما يقال صراحة، إلا أنها لا تتجرأ على إلقاء القبض على القتلة والزج بهم في السجن.

---

60 - A.E.P., Archives non classées, vol. VII, « Note pour le ministre sur la protection au Maroc », sans date, « Le protégé, qu'il ait volé ou assassiné, reste impuni car il est par définition un honnête homme aux yeux de ses protecteurs ».

وقد أحدثت تصرفات المحميين والمشاكل الجمة الناجمة عنها تصدعا داخل الجهاز المخزني، وكشفت عن تقصير وثغرات كانت تتلوها في بعض الأحيان قرارات توبيخ وزجر صادرة عن السلطان، يتخذها في حق الموظفين المخلين بمهامهم. وتدل على ذلك، فيما يخص قضية التلاوي بالذات، قرارات العزل التي أصدرت في حق عدد من الأشخاص بسبب تقصيرهم في قيامهم بواجبهم وتورطهم في تجاوزات هذا المحمي. وقد شمل التأخير عن الخذمة أو الخطة "عدلين من العدول الأربعة الذين يخدمون بالبنيقة (بمراكش)،(وهما) علي التناني والحاج حم (أخرا بسبب) شهادتهما بخيارة مسعود الشياظمي...، والقائد (بومهدي، عامل الصويرة؟) الذي رجع محله الحاج اعمارة بن عبد الصادق...، والقاضي (قاضي الصويرة) حيث رجع مكانه الحاج علال بن عبد الصادق... كما عزل جميع العدول المنتصبين للشهادة، ومن جملتهم العدلان اللذان يخدمان مع السيد الحسين جنون بالقصبة الجديدة"[61].

[61]- د. شرويتر، م.س.، ص. 446.

الفصل الرابع
التعبئة السياسية- الدينية

I-تنديد العلماء "بأهل الحمايات" وبـ"أهل البصبور"

1 - بين المأزق الدبلوماسي والبحث عن بدائل داخلية

موازاة مع المساعي المبذولة لإقناع الحكومات الأجنبية بضرورة إنهاء الانتشار الفوضوي للحماية، وإخضاع منحها لشروط دقيقة وملزمة للمفوضين وللقناصل، عمل المخزن على إيجاد حلول داخلية من شأنها الحد من تسابق الرعايا وتهافتهم على بطاقات الحماية والمخالطة وشهادات التجنيس؛ وكان الأثرياء في طليعة العناصر التواقة للحصول على هذه البطاقات والامتيازات التي تخولها لحامليها.

وقد شكل احتماء الأغنياء جوهر المعضلة إذ كانت حصانتهم الجبائية تعني حرمان خزينة الدولة من مداخيل الضرائب التي كانوا ملزمين، نظريا، بدفعها بصفتهم فلاحين وتجار كبار. وبسبب تملصهم من تحمل نصيبهم من الأعباء الضرائبية وجد المخزن نفسه مرغما على تعويض الخسارة اللاحقة لبيت المال جراء تهرب الأثرياء من دفع الضرائب، وذلك بالزيادة فيما كان يفرض على الرعايا الآخرين. ونتيجة تحميلهم لما لا طاقة لهم به، كان طبيعيا أن يعتبر صغار الفلاحين هذه الإجراءات بمثابة حيف سافر وأن تندلع اضطرابات وتتسع دائرتها وحدتها بموازاة لتزايد الضغط الجبائي وعجز المخزن أمام إصرار القوى العظمى الرافضة لأي تغيير حقيقي وملموس للوضع القائم.

لذلك كله، بدل السلطان محاولات عدة لتجاوز المأزق الدبلوماسي ولمواجهة رفض الحكومات الأوروبية لأي إصلاح ملزم وفعال يستجيب لمطالبه وحاجياته. وقد حدت به الضرورة إلى اعتماد حلول أخرى، منها تعبئة الفقهاء والعلماء لتوعية الرعايا بمساوئ الاحتماء بالنصارى وإبراز المخاطر المحدقة بالدين وبالبلاد في حالة استفحال هذه الظاهرة وما يواكبها من أطماع أجنبية. وبما أن الأمر كان لا يهم الرعايا المسلمين وحدهم، فإنه لم يكتف بالبحث عن سبل مناهضة الحماية وانتشارها وسطهم فحسب، بل انصب اهتمامه على ما كان يمكن القيام به من إجراءات عملية بهذا الشأن في الوسط اليهودي أيضا، وذلك للحفاظ على الوضع القائم واجتناب عواقب "طيش أهل الذمة" المحميين والمجنسين و"تطاولهم" على الناس وعلى الحكام. لذلك حاول الاستعانة بالحاخامات وغيرهم من الأعيان اليهود المحافظين قصد حثهم للعمل على تنبيه إخوانهم في الدين من مغبة السقوط في

التصرفات الطائشة، وما يمكن أن ينتج عنها من رد فعل المسلمين في حالة حدوث تجاوزات مخالفة لتقاليد وأسس تعايشهم مع جيرانهم اليهود.

وبطبيعة الحال، لم تكن تحركات واستشارات من هذا القبيل لتنال رضا المفوضين الأجانب، وهم المتحفظون أشد التحفظ تجاه العلماء والحاخامات (رغم احتماء بعض هؤلاء) بصفتهم، في نظرهم، مصدر التعصب والرجعية، يطغى عليهم التزمت التام والرفض القاطع لأي انفتاح على الحضارة الغربية وقيم التقدم، وعلى اعتبار تأثيرهم على الدوائر المخزنية العليا وتشجيعهم لها على إظهار المزيد من التصلب تجاه "النصارى". ورغم تقويم السلطان الجيد لميزان القوة وحذره في تعامله مع الأجانب، فقد كان يجد من جهته في وقوف العلماء البارزين بجانبه فرصة سانحة، حسب الأوروبيين، للتستر ورائهم والاستناد على الاعتبارات الدينية لرفض "الإصلاحات" التي كانت المفوضيات تحاول فرضها عليه، لاسيما فيما يخص التحرير التام للتجارة البحرية.

وبفعل إدراكهم لتداخل أدوار كل هذه الأطراف في مواجهتها للتغلغل الأوربي، كان المفوضون واعون بضرورة تفادي المبالغة في ضغوط من شأنها إرغام السلطان على تمتين صلاته بالقوى الدينية الراديكالية وفسح المجال أمام العناصر الداعية إلى إعلان الجهاد ضد النصارى. وكان السفراء الأجانب يخشون بصفة خاصة انفلاتا من شأنه إحداث حالة من الفوضى يمكن لأي "صاحب الساعة" أن يستغلها لدعوة الناس إلى الالتفاف حوله وحمل السلاح لمواجهة "الكفار" ودحرهم. لذا كانوا يتأملون ما آلت إليه الأمور في أجزاء أخرى من دار الإسلام اندلعت فيها المقاومة باسم الجهاد ويعملون، رغم حدة منافستهم ومزايداتهم واستخفاف بعضهم بقدرة المغرب على الصمود في وجه بلدانهم، على أن لا تتعدى ضغوطهم نقطة لا رجعة فيها، محاولين الحفاظ على ماء وجه عاهل البلاد ومكتفين بتوجيه اللائمة لوزرائه وولاته.

وقد كانت فرنسا، مثلا، تخشى بروز نداءات تدعو الأهالي للتصدي ل"لنصارى"، وتتخوف فيما يخصها بالضبط من مغبة انطلاق مثل هذه النداءات من المناطق النائية، ولاسيما التخوم المغربية –الجزائرية. فكانت تضرب ألف حساب ل"قيام شيخ زاوية متطرف" أو "رجل الساعة" القادر على جمع الناس وحثهم على الالتفاف حوله في ظرفية مواتية تزيدهم حماسا في حالة تشبعهم بطابعها المهداوي

أو الأخروي[1]. وكانت احتمالات الفرنسيين بهذا الشأن واردة ومستنبطة إلى حد ما من تجارب الماضي، وخصوصا من الانتفاضة الكبرى التي اندلعت سنة 1864 في منطقة ورغلة بزعامة الباش-أغا سليمان بن حمزة، كما أنها كانت تنبني أيضا على تأمل الفرنسيين مغزى استمرار الاضطرابات في جنوب الجزائر الغربي حيث تعذر عليهم إخضاع قبائل هذه المناطق، ولاسيما أولاد سيدي الشيخ، بكيفية نهائية طيلة الفترة الممتدة فيما بين 1864 و1880[2]. ولم يفتهم التفكير بهذه المناسبة في مدى تأثر هذه الاضطرابات، أو ارتباطها، بحركات برزت في أنحاء أخرى من العالم الإسلامي، ومنها الحركة السنوسية،التي تمكنت من كسب أتباع في المغرب (حاول الفرنسيون إحصاء عددهم وترقب نشاطهم بمراكش مثلا)، وحركة المهدي بالسودان وانتصاراته على الإنجليز.

وقال عن هذه الانتصارات شاهد عيان تجول في المغرب والتقط ما سمعه من الناس في مختلف أنحاء البلاد التي مر بها أنها خلفت أصداء هائلة لدى المغاربة، وزاد في تضخيمها ما راج من الإشاعات حول تحرك المهدي للقضاء على الإنجليز في مصر ثم على الفرنسيين في تونس والجزائر. فاقتنع الناس، يضيف فوكو، أن عليهم الاستعداد للمشاركة في الجهاد، لاسيما وأنه كان يشاع أن السلطان جمع جيوشا جرارة للزحف بها تحت قيادته صوب مدينة وجدة[3].

---

[1] - C. Trumelet, *Histoire de l'insurrection dans le Sud de la province d'Alger en 1864*, Alger, 1879, pp. 1-5, « Le 8 avril 1864 un drame sanglant rappelant les plus mauvaises journées de notre histoire algérienne (se produit) à Aïn Boubeker… Le lieutenant-colonel Beauprêtre, ses officiers et cent de ses hommes (y trouvent la mort)… Les têtes de Chrétiens se balancent à l'arçon des chevaux (des insurgés)… Les populations sahariennes, ivres de gloire…, ne doutent pas que le bacha –agha Sid Sliman ben Hamza ne fût le *moul el ouaqt* (le maître du moment, de l'époque), l'homme choisi par le Dieu unique pour faire repasser la mer aux Chrétiens, « *sans (leur) donner le temps de faire (leurs nattes)* », comme le disait effrontément au général Durrieu un fanatique marocain (rencontré) en 1855 aux Arbâouat, pieusement occupé à pousser à la révolte les gens des ksours de la province d'Oran… ».

[2] - C. Trumelet, *Histoire de l'insurrection des Ouled Sid Ech-Cheikh (Sud algérien) de 1864 à 1880*, A. Jourdan, Alger, 1884, p. 15, « Nous ne sommes les maîtres que du côté de la mer… Nous n'avons pas fait un pas dans le cœur des indigènes… malgré notre excessive bonté pendant un demi-siècle… Les populations restent prédisposées à accueillir un *moûl saâ* ».

[3] - C. Foucauld, *op.cit.*, pp. 255-256, « On est fort enflammé ici par les exploits du Chérif (c'est le nom qu'on donne au Maroc au Mahdi), que la grâce de Dieu a rendu invulnérable et invincible, qui a chassé les Chrétiens d'Egypte… On a reçu à Fâs plusieurs lettres de lui… Moulay Hassan (aurait) ordonné des levées de troupes considérables… C'est contre les Français que se font ces préparatifs… Des bruits encore plus ridicules circulent dans toute l'étendue du Maroc. Partout les esprits y sont occupés des événements du Soudan égyptien, qui grossissent dans des proportions fantastiques… A Tisint, à Tatta, dans le Sous, le Chérif, après avoir =

أما إنجلترا فإنها كانت هي الأخرى حذرة كل الحذر تجاه الإسلام والمسلمين بفعل اصطدامها بروح الجهاد إبان استهدافها لأقطار إسلامية وإدراكها، بحكم التجربة، للطاقات القتالية الهائلة التي يمكن أن تفجرها هذه الروح. وعلى غرار منافسيهم الفرنسيين الذين لمسوا في وقت مبكر قوة هذه الطاقات، لاسيما إبان حملتهم على مصر(1798–1802) حيث واجهوا مقاومة شديدة شارك فيها إلى جانب المصريين متطوعون قدموا للجهاد من ديار إسلامية أخرى، ومن بينها المغرب[4]، فقد واجه الإنجليز فعلا انتفاضات كبرى في آسيا والمشرق. ففي أفغانستان انكسرت جيوشهم خلال الحرب الإنجليزية – الأفغانية الثانية (1832–1842) وكذا سنة 1873 عندما حاولوا احتلال عدة مواقع استراتيجية في البلاد لإيقاف زحف الروس نحو الجنوب وتهديدهم للهند[5].

وفي الهند بالذات، وخلال سنة 1857، اندلعت ضدهم موجة كبرى من الثورات كادت أن تعصف بوجودهم بشبه القارة الهندية لولا تفوقهم التقني واستعمالهم المنهجي للأسلحة المتطورة (ومن ضمنها الأسلحة الرشاشة) واعتمادهم المكثف على التلغراف لترقب تحركات الثوار والاستعداد فورا لصد غاراتهم وشن هجوم مضاد عليهم، وأيضا باللجوء لحملات واسعة وشرسة من القمع الأعمى، تتوخى نشر الرعب في صفوف الأهالي والانتقام منهم بأبشع الوسائل، بما في ذلك تشويه جثث الضحايا وتشريدها[6]. وللحد من هول الصدمة في بريطانيا وإعادة الثقة في الحكومة، تمت تعبئة الرأي العام على أساس ديني وأقيمت صلوات في الكنائس ترحما على أرواح الضحايا الإنجليز، وكان أهمها القداس الذي ترأست الملكة فيكتوريا(Victoria) بلندن حيث ألقى المبشر شارلز سبورجن(Charles Spurgeon) خطبة اعتبرت بمثابة نداء من أجل حرب

=conquis l'Egypte, avait pris Tripoli, Tunis, Alger, et avait mis à mort tout ce qui était chrétien… Partout…on est curieux de ces nouvelles : aussitôt que j'arrivais en un lieu, la première question qu'on m'adressait était « Quelles nouvelles du Chérif ?»… ».

[4]- عبد الحفيظ حمان، **المغرب والثورة الفرنسية**، منشورات الزمن، الرباط 2002 ، ص. 105– 117. تطرق المؤلف لأسر وإعدام مجاهدين مغاربة ساهموا في المقاومة المصرية في الصعيد وانحاء أخرى من مصر، انظر بالخصوص أوامر بونابرت لأحد جنرالاته: "إلى الجنرال دوجوا: أيها المواطن الجنرال، قم بإعدام المغاربة والحجازيين وغيرهم الذين جاءوا من مصر العليا وحملوا السلاح ضدنا. قم بإعدام المغربيين عبد الله وأحمد اللذين حرضا الأتراك على الثورة ضدنا. أما الشخص الذي جاء من مصر العليا ويتباهى بأنه قدم الخدمة وأعان خمسة عشر باشا فاسجنه بالقلعة ليقوم بالأعمال الشاقة.اطلب من القبطان عمر معلومات حول المغاربة المنضوين تحت سريته والذين توقفوا عن القتال، وقم بإعدام الذين تصرفوا من غير انضباط.بونابرت".

[5] - V. Eyre, *Retraite et destruction de l'armée anglaise dans l'Afghanistan en janvier 1842*, Eliberon Classics, BookSurge Publishing, 2001, 340 p.

[6] - أمثلة لا تحصى أوردها بعض مرتكبي هذه الفظائع في مذكراتهم وتصريحاتهم للصحف. واللافت أن حتى أعضاء الأسرة الملكية الحاكمة في دلهي لم تنج من التنكيل الوحشي والتقتيل الأعمى. إشارات متعددة في:
W. Dalrymple, *The Last Mughal. The fall of the a Dynasty, Delhi, 1857*, Bloomsbury, London, 2006, pp. 257-304 « Blood for blood », pp. 346-392, pp. 393-445.

صليبية لإخضاع الهنود والقضاء نهائيا على دياناتهم[7].

وعلاوة على تجربتيها الأفغانية والهندية، وهما تجربتين التزم هاي بطبيعة الحال الكتمان التام حول أطوارهما الدامية إبان مخاطبته للمخزن وإلحاحه على حسن معاملة بلاده لمسلمي مستعمراتها وعلى ارتقائهم الاقتصادي-الاجتماعي بفضل تدبيرها لشؤونهم، كان من الطبيعي أن تستخلص إنجلترا الدرس من تجارب استعمارية أخرى، وعلى رأسها انكسارها في السودان تحت ضربات المهدي وأتباعه[8].

وفيما يخص المغرب بالذات، ومن منظور الممثلين الأجانب، كانت ميزة التعصب وكراهية النصارى لا تشمل المسلمين وحدهم بل تنطبق أيضا حتى على اليهود وحاخاماتهم وأعيانهم المحافظين. فرغم احتماء هؤلاء بالأوروبيين وحصولهم على جوازات أوربية أو أمريكية، كان مفوضو الدول الأوروبية يشكون في حقيقة مشاعرهم وينظرون إليهم بكثير من التحفظ معتبرين أنهم يكرهون النصارى ولا يحتمون بهم إلا لخدمة مصالحهم الخاصة، وكسب المزيد من الثروات[9].

وقد عبروا بشكل خاص عن انتقاداتهم خلال الفترة التي أعقبت سنة 1884، وتزايدت إبانها الضغوط على المخزن لحمله على قبول مشروع معاهدة تجارية

---

[7] - N. Ferguson, *Empire. How Britain made the Modern World*, Penguin Books, 2003, pp. 150-151, « Such tall tales confirmed in the minds of credulous people that the Mutiny was a struggle between good and evil…, Christian and heathen… The Sunday sermon switched from redemption to revenge… Queen Victoria called the nation to a day of repentance and prayer… The incondescent Baptist preacher Charles Surgeon issue what amounted to a call for holy war… The project to modernize and Christianize India had gone disastrously wrong ; so wrong that it had ended up by barbarizing the British».

[8] - حول الأصداء التي خلفتها حركة المهدي في مختلف أنحاء العالم الإسلامي وتسارع المسلمين في الهند مثلا وتونس والمغرب الأقصى لمناصرة زعيمها، انظر:

F. Nicoll, *The Mahdi of Sudan and the death of General Gordon*, Trupp-Stroud, Sutton Publishing, 2005, pp.148–149, p.270 « (The Mahdi) wanted to spread his da'wa into new territories and expand his following in the north –west African Maghreb and, to the south, in Abyssinia. That spring (1884) he had received a letter from the Moroccan community in Egypt… ».

[9] - A.E.P., C.C., Rabat, I, 1 septembre 1867, Mémoire au Ministre des Affaires Etrangères, par Alfred Maffray, « Dans les villes côtières (du Maroc), l'honneur des représentants européens est compromis par des agents juifs pour lesquels on ne saurait avoir ni considération ni respect… cette race au Maroc y est aussi généralement méprisable que méprisée. Elle inspire l'horreur… Parmi les Juifs, le pharisaïsme est plus florissant que jamais. (Ils ont) de la haine pour les chrétiens malgré leur apparente servilité ». Ibid., C.P., 57, Rapport sur le commerce français et ses chances d'avenir, s.d., « Le sordide intérêt a seul poussé tous ces Marocains à rompre leur allégeance naturelle. Pas un seul instant ils n'ont eu pour mobile de se rattacher de cœur à une nouvelle patrie… Ces cosmopolites de mauvais aloi (ne vont pas) en Algérie se faire naturaliser pour y vivre… Tous reviennent en masse au Maroc reprendre le cours de leur existence… ».

جديدة، وإلغاء ما تبقى من الحواجز الجمركية، في وقت انتعشت فيه في أوروبا النزعة الحمائية، وسارعت فيه مختلف الدول، لاسيما ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة، لرفع رسومها الجمركية بهدف حماية صناعتها وفلاحتها، والحد من تداعيات ركود الاقتصاد العالمي. ففي هذه الظرفية الحرجة، لم يتردد بعض السفراء في اتهام أعيان اليهود المقربين من السلطان وكبار الوزراء بالتواطؤ مع العلماء المتشددين، ووقوفهم سويا لتشجيع المخزن على رفض المعاهدة الجديدة المقترحة عليه[10].

2- أشكال مؤازرة العلماء للسلطان

بحكم طبيعة دعائم النظام السياسي القائم في البلاد، وارتكاز مشروعيته على البيعة، كان منطقيا أن يستنفر السلطان العلماء ويحثهم على الوقوف إلى جانبه للتصدي للتغلغل الأوربي، لاسيما وأن الأمر كان يتعلق، فيما يخص مسألة الحمايات، باحتماء رعايا مسلمين ب "الكفار" وتملصهم من أداء الزكاة والأعشار. كما يتعلق أيضا برعايا يهود ناقضين لعهد الذمة بعد احتمائهم بالنصارى، فضلا عن تحولهم إلى "حماة" قادرين على توفير بطاقات الحماية والمخالطة للمسلمين الذين كانوا يطالبونهم بالتوسط لهم من أجل ذلك.

ورغم تعقد العلاقات القائمة بين السلطان والعلماء وتضارب مواقف هؤلاء بمناسبة استشارته لهم حول قضايا بالغة الحساسية، حيث كان بعضهم يجيب في اتجاه يرضيه، بينما كان البعض الآخر يتحفظ أو يرفض الإدلاء برأيه، رغم ذلك كله، يمكن لمس نوع من الإجماع أوشبهه لدى هذه الفئة فيما يخص مسألة الحمايات والتجنيس.

ويندرج في هذا الإطار ما أورده العلماء لتأكيد مواقفهم المؤيدة لتوجهات المخزن والمدافعة عنها، وذلك مند السنوات الأولى من هجوم الفرنسيين على الجزائر وشروعهم في غزوها. وتجلى تأييد العلماء على سبيل المثال، في طبيعة رد أحدهم، وهو عبد السلام التسولي، على سؤال الأمير عبد القادر حول الجهاد، إذ جاء الجواب مطابقا لما كان المولى عبد الرحمان بن هشام يترجاه، لاسيما بعد أن زاره بمكناس

[10] - R. Benichi, *Histoire de la mondialisation*, Vuibert, Paris, 2006, pp. 23-24, « Dès 1880, la Grande Dépression induit progressivement un retour général aux protections douanières… (En Allemagne) Bismarck souhaitait à la fois protéger les intérêts des agriculteurs… et des industries les plus fragiles… La France de la III° République (fait savoir dès 1872) qu'elle ne renouvellera pas les traités de commerce d'inspiration libre-échangiste du Second Empire… Elle relève ses droits à partir de 1882…Le protectionnisme le plus fort est celui des Etats-Unis… Les droits *ad valorem* sont même portés à 50% en 1890 (tarif Mac Kinley) et 57% en 1897 (tarif Dingley) ».

مبعوث فرنسي (1832)، الكونت دوموروني (Comte de Mornay)، وترك له الخيار بين التزام الحياد في القضية الجزائرية والكف نهائيا عن مد يد المساعدة للأمير عبد القادر والمقاومين الجزائريين، أو تحمل عواقب هذه المساعدة. ولم يفت دوموروني تهديده صراحة بقصف الأسطول الحربي الفرنسي للموانئ المغربية. وأمام هذه التهديدات وخطر تدمير المراسي وانهيار المداخيل الجمركية وجزء كبير من موارد الاحتكارات، لم يكن في وسع السلطان سوى طمأنة المبعوث الفرنسي والالتزام له نظريا بتحقيق ما كان يطالب به ويضغط من أجله.

إلا أن "الحياد" الرسمي لم يمنع القبائل المغربية، وفي طليعتها القبائل المتاخمة للجزائر، من المشاركة في الجهاد بجانب المقاومين الجزائريين وتسهيل تموينهم وحصولهم على الأسلحة والذخيرة المستوردة، ومنها ما كان يُشترى بجبل طارق ويصل إلى الحدود الشرقية عبر تطوان.

ورغم ما ذكره عبد السلام التسولي لتبرير الموقف الرسمي وتفادي توريط مكشوف للمغرب في الحرب الدائرة رحاها بين الأميرعبد القادر والجيش الفرنسي، فقد وجد المخزن نفسه في مأزق، خصوصا بعد بداية توغل القوات الفرنسية داخل الأراضي المغربية لملاحقة المقاومين الجزائريين والمتطوعين المغاربة المقاتلين بجانبهم. وأمام تداعيات ما كانت فرنسا تصفه بـــ "حق المطاردة" (droit de poursuite) واستفحال "منطق الحرب" (logique de guerre)، انتهى الأمر بمواجهة عسكرية مباشرة على ضفاف وادي إيسلي سنة 1844.

وبعد الهزيمة التي تكبدها المغاربة في ظرف وجيز بسبب استعمال الفرنسيين للمدفعية بشكل منهجي وتحرك قواتهم بكيفية محكمة، كان من الصعب أيضا على العلماء رفض تزكية فكرة إحداث "جيش النظام"، وما يتضمنه من المصادقة على احتكار السلطان للسلاح وللقوة العسكرية، وهو الاحتكار الذي عارضه بشدة فيما مضى أحد زملائهم، وهو عبد السلام كسوس، وأدى ثمن معارضته.

وعقب المحنة الثانية، والمتمثلة في "فاجعة تطوان" والانكسار الذريع الذي مني به المغاربة حتى في مواجهتهم لقوة أوربية طالما احتقروها، أصبحت فكرة إحداث جيش نظامي وإيجاد الموارد اللازمة لتأسيسه وتزويده بأسلحة عصرية تفرض نفسها بإلحاح. وقبل ذلك، ولتمكين المخزن، في مرحلة عاجلة، من الحصول على المداخيل اللازمة لضمان جلاء القوات الإسبانية عن تطوان المحتلة (1860-1862) ومواجهة تكاليف الغرامة الحربية الضخمة التي فرضها عليه المنتصرون، استجاب بعض العلماء لما كان ينتظر منهم عندما استشيروا بشأن

"الإعانة"، وضرورة فرضها على شكل ضرائب على السلع المارة عبر أبواب المدن وعلى المبادلات في الأسواق.

وبموازاة المبادرات والتدابير الأخرى المتخذة لرفع مداخيل بيت المال، استنفر السلطان العلماء للتصدي للظاهرة المتمثلة في إفلات الأثرياء من الضرائب بفضل حماياتهم الأجنبية. فأصدروا فتاوى لاستنكار، بل ولتكفير العناصر التي كانت تتخذ "الكفار أولياء من دون الله" وتفتخر بحمايتهم لها.

3-الفتاوى والخطب المناهضة للفرق المحمية

في سياق مساعي المخزن الرامية لتضييق دائرة الحمايات، وإحداث نفور لدى الرعايا منها ومن حامليها، أصدر العلماء فتاوى للتنديد بالمحميين. ففي سنة 1873 ألف العربي بن علي المشرفي (المتوفى سنة 1895) رسالة في "أهل البصبور الحثالة"، جاء فيها:

«توجه سؤال لأهل العلم حفظهم الله بحفظ أهل السنة، وحشرنا في زمرتهم آمين، عن حداثة حدثت في قرننا هذا في حدود السبعين والمائتين والألف، وهي دخول المسلمين تحت كلمة الكفر-أعاذنا الله منه- ويعبرون عنها بالحماية، معتذرين بها عن تحصين مالهم من ثقل المغارم، مع أنهم يجعلون حظا وافرا لمن يحميهم بإذلال وطيب خاطر، فهل يكون المحتمي بالحماية على هذه الحالة مسلما عاصيا أو خرج عن دينه بالكلية، وللإمام أن يحكم فيه باجتهاده؟»[11].

وامتاز عالم آخر، وهو جعفر بن إدريس الكتاني، بتشدده إزاء المحميين والمفاسد المترتبة عن احتمائهم بالكفار؛ وتجلى ذلك في المؤلف الذي أعده غداة انعقاد مؤتمر مدريد وعنونه "الدواهي المذهبية للفرق المحمية"[12].

وتصدى عالم ثالث، وهو أبو الحسن علال بن عبد الله الفاسي (المتوفى سنة 1896) لـــ"عدوى" الاحتماء بالأجنبي وبذل قصارى جهوده لتقبيحها وتوجيه اللوم اللاذع لمن كان يتسابق للحصول عليها. وقد ألقى خطبا عديدة بهذا الشأن، ومن ضمنها خطبة ألقاها أمام السلطان المولى الحسن في بداية عهده، وهي الخطبة المعنونة "إيقاظ السكارى المحتمين بالنصارى" أو"الويل والثبور لمن احتمى

---

[11] - محمد المنوني، **مظاهر يقظة المغرب الحديث**، الطبعة الثانية، بيروت، 1985، ص. 327

[12] - قال عنه محمد المنوني أنه "ألفه جوابا عن سؤال في الموضوع، و بناه على خمس عشر، آية قرآنية ناطقة بتحريم موالاة الكفار و الاحتماء بهم...؛ وبعدما أتى على الآيات الخمسة عشر، نقل الكلام إلى الحديث -بتوسع- عن مفاسد موالاة الكفار التي أوصلها إلى عشرين مفسدة، وسار في شرحها سيره في شرح الآيات القرآنية إلى تمام العشرين، حيث انتهى الكتاب الذي وافق الفراغ من إخراجه من مبيضته 14 ربيع الثاني عام 1303- 1885"، انظر: **مظاهر يقظة المغرب**...، م. س. ص. 328

بالبصبور"؛ قال فيها:

« والمفاسد الدينية والدنيوية المترتبة على موالاتهم الواقعة والمتوقعة ويأباها الإسلام ومن فيه عذوبة طبع، وانقياد للشريعة المطهرة كثيرة جدا لا حصر لها، ولا عدو ولا إحصاء، فسحقا لأهلها ولها، منها ظهور شعائر الكفر...، ومنها الركون إلى العدو...، ومنها الرضي بحكمه...، ومنها التحريض على الضلالة واستنان الشر، وذلك أن كثيرا من الموالين له لم يقتصروا على تلطيخ أنفسهم بذلك، بل زادوا إلى تحريض من لم يواله عليها وتحسينها له...، ومنها إعانة العدو وتقويته...، ومنها تكثير سواده ولو من غير حلول معه أو إقامة ببلده، لأن الموالين له من جملة رعيته...، ومنها الدخول تحت قهره وغلبته، وينبو منصب الإسلام عن إعلاء غيره عليه، بل يعلو ولا يعلى عليه...، ومنها مفارقة جماعة المسلمين...، ومنها نبذ العزة الإسلامية، والطاعة الإمامية والبيعة السلطانية، وظهور السلطان النصراني عليها، وإذلاله إياها»[13].

وعلى غرار العلماء المتشددين الآخرين، أطال الفاسي وأفاض في مؤاخذاته على المحميين والمجنسين بصفتهم، في نظره، "سفهاء" و"ضعفاء الإيمان" وقوم "استفزهم الشيطان وأغرى بهم" ودفعهم إلى ارتكاب "الفحشاء والمعاصي" وما هو حرام، بما في ذلك، بطبيعة الحال، ربط علاقات حميمة مع الكفار وشرب مشروباتهم. ولاشك أن الفاسي ومن نهج نهجه كانوا يرومون من وراء ترويج نعوت القدح البشعة المصاغة لوصف أهل الحمايات إحداث نوع من النفور الفطري تجاههم لدى الناس[14].

ولم يكتف العلماء والفقهاء بفتاوى وخطب جمعية للتنديد بالمحميين، بل نظم بعضهم قصائد شعرية لإبراز مفاسد الاحتماء بالكفار وانعكاسات ذلك على الإسلام والمسلمين.وجاء بهذا الشأن في قصيدة نظمها قاضي طنجة، محمد بن عبد القادر الكردودي، مستنكرا تصرفات شهدها بنفسه في مدينة البوغاز أو سمع بوقوعها:

---

[13] - م. ن.، ص. 327

[14] - بدل السلطان جهودا متواصلة لإقناع المفوضين الأجانب ب"قلة حياء" المحميين و"جسارتهم" وضرورة التحفظ تجاه ما يقدمونه من شكاوى ضد المخزن وعامة الناس. على سبيل المثال في رده في أواخر 1862 على تدخل سفير بريطانيا لفائدة محمي إنجليزي بمراكش "تعدى طوره" إلى حد إقدام محتسب المدينة على اعتقاله و"تأديبه"، قال سيدي محمد بن عبد الرحمن في تبريره لقرار المحتسب: "والذي ينبغي هو أن ينظر التجار (الأجانب) من يصلح للمخالطة من أهل المروءة والعرض والسكينة لا من لا يصلح لها كهذا الحسنوي فإنه معلوم بالجراة وقلة المروءة وإطلاق لسانه في الناس والوقوع في اغراضهم، ومن جرأته أنه قتل نفسا وسجن مدة بآسفي ثم نقل منها إلى الصويرة ومنها جاء إلى مراكش..."؛ رسالة موجهة إلى بركاش،3 جمادى22/1279 نونبر1862 خاصة ب"محمد بن الطيب الحسنوي الذي تجاسر على محتسب مراكش فقبضه وأدبه لينزجر به غيره"، المرجع: م. نهليل، م.س.، اللوحة 14.

"سلام على أرض سلام مودع أقام بها دهرا على لهب الجمر...
تخدتم بلاد الدل دارا وانها وان كملت حسنا تعامل بالجهر
بلاد غدا نور الوجود محمد يسب بها جهرا فيا له من خسر
وشأن اليهود في حماها معظم وحكم النصارى في جوانبها يجري...
وكيف يطيب العيش فيها لمسلم ونار غضى الكفار موقده الجمر...
على حالة ساءت نفوسا كريمة بحمل سلاح والكلاب على الأثر
فغاظ جميع الكافرين صنيعنا وسدد سهم الطعن مني في النحر..."[15]

ولتمرير خطابهم، بمختلف أشكاله وصيغه، عمد المناوئون لنظام الحمايات إلى تبسيط صورة "أهل البصبور" واختزالها في "كليشيهات" سهلة يفهمها الخاص والعام. وكما هو الشأن بالنسبة لكل "الكليشيهات"، فقد أغفلت هذه الاختزالات والتصورات النمطية تعقد الواقع وتباين أوضاع الفئات المحمية وتضاربها. فتجميع المحميين في خانة واحدة ادى بالضرورة إلى نوع من التعتيم، لأنه يطمس أو يخفي عمدا الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية الفاصلة بين النخب المحمية (كبار التجار، كبار الملاكين في البوادي، شيوخ الزوايا...)، من جهة، و"الجيش العرمرم" المكون من صغار السماسرة والمخالطين وحراس القنصليات والمفوضيات، ورعاة أبقار وأغنام السفراء والقناصل، من جهة ثانية.

وفي غياب أدلة قاطعة وكافية لتسليط الضوء على حقيقة الاعتبارات التي جعلت العلماء يكتفون بلوم المحميين بشكل عام ولا يؤاخذون سوى بالتلميح العناصر التي كانت تحتل الصدارة في نظام الحمايات وتشكل أهم مستفيد من امتيازاته، فإنه يجوز ولا شك ترجيح حسابات سياسية داخلية ودبلوماسية حالت دون الإفصاح الصريح والدقيق عن انتماءات كل من كانوا "يتخذون الكفار أولياء وينبذون عزة الإسلام والطاعة الإمامية والبيعة السلطانية". والواقع أن وجهاء المحميين في فاس مثلا وغيرها من المدن الكبرى كانوا يشكلون جزء لا يتجزأ من خاصة هذه الحواضر، ويحتلون موقعا اجتماعيا متميزا بفضل ثروتهم وروابطهم التجارية ومصاهرتهم وعلاقاتهم الوطيدة مع الأوساط النافدة، بما في ذلك الدوائر المخزنية العليا وكبار الوزراء. فهل كان في إمكان الفقهاء، والحالة هذه، أن ينتقدوا علنا وجهاء كانوا يعرفونهم حق المعرفة وتربطهم بهم أحيانا علاقات عائلية، علاوة

[15] - م. المنوني، م.س.، ج. 1، ص. 38 - 39

على أن السلطان كان ينعم على بعضهم، وإن في حالات استثنائية، بظهائر التوقير والاحترام؟[16].

وضمن إحدى الأسر النافدة بفاس التي تعبأ العلماء المنتمين لها لمناهضة التغلغل الأوربي والتصدي للحمايات اقترف أحد أعضائها، بصفته محمي فرنسي ويدعى عزوز الكتاني، تجاوزات عديدة طالما تشكى منها السلطان للسفارة الفرنسية. ورغم تشبث هذه الأخيرة الشديد بأسبقية منح حمايتها للعناصر المنتمية لفئات ذي جاه وإشعاع في المجتمع، لاسيما في وسط حضري مثل الوسط الفاسي، فإنها أخذت بعين الاعتبار استرعاء المخزن المتكرر، واستجابت لمطلب إلغاء حمايتها للشخص المذكور. إلا أن هذا الأخير رد على ذلك بتحديه للفرنسيين وللمخزن وحتى لسفير ألمانيا بطنجة إثر رفضه الإنعام عليه بحماية ألمانية. وذكر السلطان بهذا الصدد انه بلغ لعلمه خبر مغادرة عزوز الكتاني للبلاد قاصدا برلين بهدف تقديم طلب الحماية مباشرة من الحكومة الألمانية. ولإفشال مساعيه، أمر السلطان النائب بركَـاشبالقيام بالإجراءات اللازمة وحث سفير ألمانيا على التحرك وإقناعه أن الكتاني المذكور لا يود الاحتماء بالألمان للاستمرار في رفع الشكاوى الباطلة وانتزاع تعويضات من بيت المال لفائدته شخصيا و لفائدة سماسرته، وذلك بالضبط ما اعتاد تحقيقه قبل إسقاط حمايته الفرنسية[17] .

لا غرابة إذن أن ينهج العلماء نهج الحذر وتجنب الدخول في مواجهة مباشرة مع المحميين ودويهم أو أتباعهم، لاسيما وأن الكل كان يدرك جليا قوة "أهل الحمايات" الردعية وقدرتهم على رد الصاع صاعين، واعتدائهم بلا عقاب على الناس وعلى ممتلكات الغير، بما في ذلك ممتلكات تهم رجال الدين بالدرجة الأولى، ألا وهي عقارات وأراضي الأحباس[18].

---

[16]- نص الظهير الخاص بأهم محمي بريطاني في المغرب: "كتابنا هذا أسما الله قدره واعز امره، وجعل فيما يرضي لفه ونشره.يستقر بيد ماسكه بوبكر بن الحاج البشير الغنجوي. ويتعرف منه بحول الله وقوته وشامل يمنه ومنته، أننا أسدلنا عليه التوقير والاحترام.والرعي الجميل المستدام، وحملناه على كاهل المبرة والاكرام. وحاشيناه عما يطالب به العوام من الكلف المخزنية والوظائف السلطانية فلا يطالب منها بكثير ولا قليل ولا حقير ولا جليل. ولايسام بمكروه في وجه من الوجوه. وألحقنا به في ذالك ولد مراعاة لانحياشه لعالي جانبنا وانقطاعه إليه بالكلية. ونصحه في شريف خدمتنا. ونأمر الواقف عليه من خدامنا وولاة أمرنا أن يعمل بمقتضاه، ويقف عند حده ومنتهاه ولا يتعداه(...)".

[17]- خ.م.ر.، سجل رقم 360، 28 صفر 17/1302 دجنبر 1884، رسالة السلطان إلى نائبه بطنجة مع الإلحاح على "سوابق" الشخص المذكور ومبلغ التعويضات المنتزعة من المخزن، ومنها تعويض قدره 3000 ريال حصل عليه بفضل حمايته رغم أن دعواه كانت كاذبة، وعلى تضرر الناس من جراء تقديمه لشكاوى باطلة ضدهم.

[18]- خ.ع.ر.، و.ب.، السلطان إلى بركَـاش، 9 محرم 10/1302 نونبر، 1883، "فغير خاف عنك تعدي ترجمان البلجيك (بالبيضاء) في البناء الذي بناه في موضع الأحباس واجتهد فيه... من غير إذن و لا استئذان ولم يبال باسترعاء ناظر الأحباس عليه ولم يلتفت إليه، فنامرك بتثقيف ذلك عليه على مقتضى الشرع والقانون واكتب به لدولته... إذ ليس لهم أن يظلموا ويفتاتوا ويترامو ا...".

ولا شك أن العلماء التفتوا كغيرهم من الناس إلى مغبة تدخل السفراء والقناصل لدى المخزن لفائدة محمييهم، تحت ذريعة فرض احترام شروط المعاهدات واحترام علمهم الوطني. وكان القواد والعمال والمحتسبون وأحيانا حتى القضاة "المعاندون" للرعايا الأجانب وللمحميين في طليعة العناصر التي استهدفتها المفوضيات الأوروبية والقنصلية العامة الأمريكية وطالبت بـ"رأسها" منتزعة غير ما مرة توبيخها، بل وعزلها من مناصبها، محدثة بذلك سخط لدى عامة الناس وتدمر تجاه المخزن ورضوخه العلني أمام الأجانب ومدافع بوارجهم.

وكيفما كانت حقيقة الاعتبارات والدوافع الكامنة وراء صيغ ومضمون خطابات العلماء وميلهم لخيار التعميم أو التعتيم، فإن ذلك لا يعني على الإطلاق أن ما ورد في فتواهم وخطبهم كان مجرد مزايدة كلامية أملتها عليهم ضرورة توعية جمهور المؤمنين بمساوئ الحمايات والتجنيس. ففي الواقع، كانت حتى تقارير رؤساء المفوضيات الأوروبية ومراسلاتهم لحكوماتهم تتضمن عبارات الاستنكار والقدح وتصف المحميين بأبشع النعوت، إلا أن الحسابات السياسية وضرورة التشبث بكل ما من شأنه إضعاف المخزن والإسراع بصيرورة تآكل البلاد من الداخل، كانت تفرض إبقاء نظام الحماية على ما كان عليه، وغض الطرف عن "بشاعته من الناحية الأخلاقية"، حسب تعبير أحد المفوضين الفرنسيين.

4 – تعدد أوجه "تهور وتطاول" أهل الحمايات

ورغم تشبثهم الراسخ بنظام الحماية وتنويههم بمزاياه، على اعتبار أنه، في نظرهم، أداة تحضير وسلاح للحد من استبداد المخزن، فإنه لم يفت السفراء والقناصل الانتباه إلى"مساوئ" المحميين وتعدد أشكال تحايلهم "والوسائل الدنيئة" التي كانوا يسخرونها لتحقيق مآربهم، واضعين مصالحهم المادية فوق كل اعتبار. وقد اعترف بعض المفوضين صراحة بعيوب عناصر هذه الفئة، ذاكرين في تقاريرهم لحكوماتهم أنه لا يمكن للمرء سوى الاستغراب أمام أمر من أسموهم بـ "السفهاء" مؤكدين أنهم "يجهلون معنى الضمير ومعنى المروءة"[19].

ويمكن اعتبار ما كتب وقيل بهذا الصدد في حق بعض الشخصيات النافدة، الحاملة لبطاقات الحماية الأجنبية أبلغ دليل على اشمئزاز ونفور الأوروبيين إزاء

---

[19]- رغم الاحتياطات التي كان ج.د.هاي' مثلا، يدعي انه يتخذها في انتقاء محميي بلاده، فإن قوائم المفوضية والقنصليات البريطانية كانت تتضمن أسماء أناس متابعين لارتكابهم تجاوزات وجرائم شتى، انظر مثلا "قضية الحسناوي" وبعض الاشارات المتعلقة بها في رسالة للسلطان خاصة بالقلاقل التي احدثها هذا الشخص قبل احتمائه بالإنجليز حيث سبق له التعدي على الناس وقضاء مهلة في السجن باسفي والصويرة بسبب ارتكابه لجريمة قتل، 3 جمادى الثانية 1279 / 27 فبراير 1862، م. نهليل، م.س.، اللوحة رقم 14.

سلوكيات محمييهم، وذلك رغم تسابقهم لـ"احتضان" الشخصيات التي كانوا يعتبرون أنه من شأنها خدمة مصالح دولهم وبلدانهم. وذلك رغم الانتقادات اللاذعة التي كانت تثيرها لديهم حيث كانوا لا يخفون عن حكوماتهم مشاعرهم الحقيقية تجاه انحرافها الخلقي وفقدانها للحس القومي والغيرة على الوطن[20].

ويأتي شريف وزان، الحاج عبد السلام، في طليعة الشخصيات التي أثارت مثل هذه الانتقادات. فبعد أن بدأ هذا الأخير يطلق إشارات للتعبير عن قابليته للتعامل مع القوة القادرة على تلبية رغباته، وبعد تأرجح دام مدة طويلة، تمكنت فرنسا من إقصاء منافسيها، والظفر بمنح حمايتها له (1884)، في إطار خطة كانت تتوخى منها إعادة "التجربة التونسية" على حساب المغرب. وقد حاول المولى الحسن الوقوف في وجهها وقوفا صارما، إلا أن تلويحها بتعبئة جيوشها في الجزائر لفرض ما أقدمت عليه بقوة السلاح، بل والإطاحة بالنظام القائم في البلاد إن اقتضى الحال، اضطر إلى التخفيض من حدة احتجاجاته تفاديا لمصير مماثل لمصير باي تونس ورضخ للأمر الواقع، مكتفيا باستنكار تصرف السفير لادسلاس أورديغا ومطالبا الحكومة البريطانية بالتوسط لدى الفرنسيين حتى لا تصل الأزمة إلى درجة لا تحمد عقباها.

وبعد انتهاء مهمة أورديغا، دافع كل من عين بعده على رأس السفارة الفرنسية عن المكسب الهائل المتمثل في بسط حماية دولتهم على شخصية تتمتع بنفوذ ديني وروحي واسع وعدد ضخم من أتباع زاويته داخل المغرب وبالجزائر وتونس وشمال طرابلس الغرب. إلا أن تشبثهم بهذا "الإنجاز" السياسي لم يمنع بعضهم من الإدلاء في تقاريرهم السرية بـــ "تحفظاته الشديدة" إزاء الحاج عبد السلام الوزاني، بل إصدار أحكام قاسية وصريحة فيما يخص "قيمته الذاتية" وسلوكه "في حالة إقدام المرء على تقويم شخصيته وتصرفاته على ضوء المعايير الأخلاقية الأوروبية"[21].

وقد تكاثرت بشكل مثير الإنتقادات الموجهة له غداة دخوله في المشادة

---

[20]- حول المحميين التابعين للقنصلية العامة الأمريكية، وهي قنصلية بالغت في الاتجار في بطاقات الحماية و المخالطة، انظر ما كتبته مؤلفة الكتاب التالي وهي تتحدث صراحة أو تلمح إلى ممارسات فلبكس متيوز ومن خلفه على راس القنصلية العامة:

L.J. Hall, *The USA and Morocco, 1776 – 1956*, New Jersey, 1971, p. 208, “Regular protection was sometimes used to cover criminal or corrupt practices and it was commonly granted for only nominal services”.

[21]- انظر ما أدلى به في حقه ، وبعبارات قاسية للغاية كلها نفور و احتقار، سلف أورديغا:

A.E.P. , C.P, 47, 2 février 1882, « Il convient de neutraliser les velléités que le chérif a de se donner au plus offrant ».

والنزاع المفتوح مع زوجته الإنجليزية إميلي كين (Emily Keen)[22]، وهي المرأة التي عقد قرانه معها عام 1873، بعد أن تعرف عليها خلال تردده على منزل ثري أمريكي من أصل يوناني مقيم بطنجة ويدعى يون برديكاريس (Ion Perdicaris)، كانت "الآنسة كين" تشتغل في بيته بصفتها مربية[23].

وعقب تخلي زوجها عنها وتفضيله العيش بجانب "شابة إسرائيلية" قال عنها شارل فيرو أنها "تظاهرت باعتناقها للإسلام لتأمين قوتها وقوت دويها على نفقة الشريف"، صارت إميلي كين، بعد طلاقها، تتردد على السفارة الفرنسية وتحكي لرئيسها معاناتها وتناشده لمساعدتها على استرجاع حقوقها وحقوق أطفالها. ولاشك أن "إفاداتها" ساهمت بشكل أو بآخر في تكريس صورة الشريف لدى حُماته الفرنسيين، وجعلت بعضهم يتأملون خطورة التهديدات التي لوح بها أورديغا عندما دعا أحد أمناء طنجة (في غياب بركَاش المتواجد آنذاك بالخارج)، وكلفه بإشعار المولى الحسن أن فرنسا صممت العزم على فرض الحماية الممنوحة لشريف وزان، ولو اقتضى ذلك استعمال القوة العسكرية: "قل للسلطان انه يبحث عن المشاكل... قل له أننا على استعداد لإرسال ثلاثين ألف رجل عبر الحدود (الشرقية) لمساندة شريف وزان ومساعدته لممارسة الحكم لصالح الفرنسيين، وأننا سوف نتقدم نحو فاس ونحو جهات أخرى... إن كل هذا سيحدث عن قريب"[24].

أما الإنجليز، فإنهم تفادوا الوصول إلى حد التهديد بالإطاحة بالدولة العلوية وإبدالها بأسرة موالية لهم عندما قرروا بسط حمايتهم على شيخ زاوية تامصلوحت (في أحواز مراكش) لقطع الطريق أمام منافسيهم الفرنسيين في جنوب البلاد، وتصحيح الخلل الناجم عن احتماء شريف بهم. وقد اختار فعلا المفوض البريطاني طريقة الإقناع، وحاول أن يثبت للمخزن أن الحماية الممنوحة للحاج محمد المصلوحي لا تتوخى سوى إعادة نوع من التوازن بين بلاده وفرنسا على الساحة المغربية، وأن هذا "التصحيح" يخدم في نهاية المطاف مصالح المغرب.

وخلافا للتحفظ النسبي الذي طبع موقف الحاج المصلوحي إزاء المخزن، حيث لم تصل تحدياته للسلطان، على الأقل قبل وفاة المولى الحسن، مستوى التحديات التي

---

[22]- J. Caillé, L'acte de mariage du chérif d'Ouezzane avec l'Anglaise Emily Keen, *Hespéris*, 1944, XXXI, pp. 61-64.

[23]- دافعت إ. كين، في كتابها الصادر سنة 1911، وهو عبارة عن سيرة ذاتية، عن انفتاح زوجها وتأثره بالحضارة الغربية، مؤكدة أن هذا الانفتاح هو أساس الانتقادات الموجهة له من قبل السلطان و العلماء:

E. Keen, *My Life Story, London*, 1911, pp. 13-14, "His European tendencies being looked upon as dangerous to the welfare of the Empire".

[24]- مقتطفات من رسالة واردة على هاي من مكناس، 2 جمادى الثانية 31/1301 مارس 1884، اقتبسها خ. بن الصغير، المغرب وبريطانيا...، م.س.، ص. 377.

ميزت سلوك الحاج عبد السلام الوزاني ولم تثر الانتقادات الشديدة التي أثارتها تحركات هذا الأخير، فإن تصرفات وشخصية محمي بريطاني آخر، الحاج بوبكر بن البشير الغنجاوي، أثارت زوبعة من الانتقادات داخل المغرب وخارجه.

وإذا كان طبيعيا أن تتعدد النعوت السلبية التي اعتاد الفرنسيون استعمالها في حقه بصفته عدوهم اللدود المتفاني في خدمة مصالح منافسيهم البريطانيين، فإن الحامي المباشر لهذا التاجر المراكشي كان هو الآخر لا يكن له في واقع الأمر أي تقدير[25]. وكان ج.د.هاي لا يخفي في تقاريره السرية الموجهة لحكومته أنه يشك في استقامته وفي نوعية الوسائل التي كان يلجأ إليها لبلوغ مراميه، مضيفا أن "هذا الشخص لا يستحق سوى ثقة محدودة للغاية". وقد أدلى هاي مرارا بهذه الأحكام رغم اعترافه بأهمية المكانة التي كان يحتلها "عميله ومُخبره" المراكشي ومستوى علاقاته بالدوائر المخزنية العليا، بما في ذلك السلطان المولى الحسن وحاجبه القوي، أحمد بن موسى(باأحمد).

ولم يكن ما كتبه السفير البريطاني بهذا الشأن نابعا من انطباعات سطحية أو عابرة تطغى عليها الذاتية، أو إشاعات غير مضبوطة. إنه استقى معلوماته من مصادر مختلفة ومتقاطعة أجمعت على أن الغنجاوي متورط في أمور دنيئة عديدة، منها اعتداءاته على الناس وقيام أعوانه باعتقالهم ظلما وعدوانا[26].

وارتبطت أخطرالاتهامات الموجهة له، وهو محمي دولة قائمة على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بتورطه في تجارة الرقيق وإشرافه على دور تمارس فيها الدعارة لحسابه ويُزج فيها بإماء ونساء وفتيات يتم اختطافهن من القبائل المجاورة لمراكش وإرغامهن على بيع أجسادهن لصالحه. وقد قامت جمعيات بريطانية تعنى بمناهضة الرق والدفاع عن الأهالي في إفريقيا وآسيا، بتحريات ميدانية بهذا الشأن. وعلى ضوء شهادات كثيرة ومتقاطعة، ومنها إفادات بعض الضحايا، شنت هذه الجمعيات حملة واسعة للتشهير بالغنجاوي، وانتقاد الحكومة البريطانية على تزكيتها لحماية تاجر في الرقيق وسكوت مفوضيها بطنجة على جرائمه[27].

وساهم في هذه الحملة زوار أجانب وصلهم خبر ما كان يقترفه مخبر المفوضية البريطانية، حيث ندد به أحدهم في كتاب خصصه للمغرب ونشره بلندن

---

[25] - خ.م.ر.، كناش 204 ، تقييد خاص بفحوى تقرير القائد عبدالحميد الرحامني حول تنقلات الجواسيس الإنجليز الذين أواهم الغنجاوي في بيته بمراكش، 10 ربيع الأول 1310 / 2 أكتوبر 1892.

[26] - F.O., 99, 294, August 1889, Confidential, K. Green to L. Salisbury.

[27] - Ibid., Tangier, November 14, 1892, B. Meakin to the Chair of the Anti-Slavery Society, « This protégé (Ghanjaoui) is charged of having more than seventy female slaves who he forced to become public women for his profit ».

قائلا: "إن هذا الشخص (الغنجاوي) يتجسس على مواطنيه...؛ وعوض أن يشنق فإنه لازال يحتل مكانة مرموقة ويتحدى قومه وسلطات بلاده بفضل الحماية البريطانية التي يتستر ورائها ويتباهى بها"[28].

وبعد أن نشرت الصحف الصادرة بلندن مقالات خصتها لأنشطة الغنجاوي، واستنكرت فيها الحماية الممنوحة له، أثيرت هذه القضية أمام البرلمان. ولاشك أن مسيرو الجمعيات المناهضة للعبودية، وفي طليعتها الهورد أسوسييشن، والأنتي سلافربي سوسيايتي، وجمعية الدفاع عن السكان الأصليين (في المستعمرات وما وراء البحار) لعبوا دورا أساسيا في مطالبة نواب في مجالس العموم بمساءلة الحكومة حول فظاعة تجاوزات الغنجاوي وتمسك السفارة البريطانية بطنجة بحمايته.

وتحت ضغط الجمعيات المناهضة للرق، وما ورد في الجرائد اللندنية وبطبيعة الحال ما أدلى به بعض النواب في البرلمان، لم تجد السفارة مناصا من فتح تحقيق رسمي في الموضوع، ومطالبة الغنجاوي بالدفاع عن نفسه، وتفنيد الشهادات التي أدلت بها نساء وفتيات وقعن في حباله وضحية لممارساته. وفي رده على الاتهامات الموجهة إليه، نهج هذا الأخير نهج الاستعلاء، واستفاض غضبا وكأنه بريء تمام البراءة قائلا أن "سمعته والاحترام الذي يحظى به كافيان لوضعه فوق أي شك أو التباس"، وبما أن الدعارة كانت تمارس في بيوت ودور يعرف الخاص والعام أنها في ملكيته، اعترف فعلا أنه يملك تلك البنايات والعقارات إلا أنه أصر على التأكيد باكتفائه بقبض ما يسلمه له أعوانه الثلاثة المكلفين باستخلاص مبالغ كرائها، مصرحا أنه يجهل تماما ما يجري بين جدران هذه البيوت. وأضاف أن كل ما قيل في هذا الشأن ما هو إلا مجرد شائعات كاذبة[29].

إلا أن كلامه لم يقنع أحدا، ولاسيما الملاحظين الأجانب الذين أجروا تحريات ميدانية ودونوا كل ما التقطوه حول أنشطته. وقد أشار رئيس البعثة العسكرية الفرنسية بالمغرب مثلا، الرائد كوشماز، ومن موقع كان يتيح له إمكانية الإطلاع على خبايا الأمور، أن الغنجاوي كان يتعاطى حقيقة لأفعال دنيئة، ويعتدي على الناس بواسطة أعوانه، ويكلف هؤلاء بتعنيف ضحاياه والحيلولة دون تقديمهم لشكاوى أو إيجاد شهود لمؤازرتهم. وأشار تقرير وجهه هذا الضابط إلى وزارة الحربية الفرنسية "أن عناصر ملثمة من أعوان الغنجاوي كانت تختطف كل من

---

[28] - S. Bonsal, *Morocco as it is*, New York, 1893, p. 336, "Boubker is a spy upon his own people...".

[29] - كان الغنجاوي يستعمل بعض هذه الدور لتعزيز روابطه مع الأنجليز وذلك بلتسهيل إقامة مبشرين مسيحيين بمراكش حيث كان ويكتريها لهم رغم تعليمات السلطان الداعية إلى حرمانهم من المسكن و التضييق عليهم لإرغامهم على إنهاء نشاطهم ؛ وكان الغنجاوي يتحدى هذه التعليمات ويقدم خدماته للبعثات، خصوصا منها البعثات البروتستينبة.

حاول رفع شكوى للسلطان، وتزج به في دهاليز سجون خاصة"[30].

ورغم كل الحجج الدامغة المُدينة لهذه الممارسات وللاتجار في الأجساد، لم تقم السفارة البريطانية بأي إجراء لمؤاخذة المسؤول الرئيس عنها بشكل جدي. وتكمن مفارقة كبرى ليس فقط في تستر حماته عليه وضمان استمرار حمايتهم له، ربما بفعل معرفته لجزء كبير من أسرارهم وكذا لإظهار للملأ مدى استعدادهم للدفاع عن كل من يتفانى في خدمة مصالحهم، بل تكمن أيضا في موقف المخزن المركزي ذاته تجاهه رغم كل مؤاخذاته عليه والفضائح التي كان يعرفها الخاص والعام، إذ لم يسد أبوابه في وجهه بشكل نهائي، ولم يضع حدا لعلاقاته معه، واكتفى فقط بإغلاق بعض دوره المستعملة للدعارة المكشوفة. وبما أن الأوضاع بقيت عموما على ما كانت عليه وأن مكانته لم تزعزع قط، لم يتوان الغنجاوي في المطالبة بتعويضات مالية مقابل إغلاق هذه الدور، كما أنه أكثر من تهديداته لباشا مراكش، محمد بن داود، محملا إياه مسؤولية ما جرى ووعده بالانتقام منه أبشع انتقام[31].

أكدت إذن هذه التصرفات ما كان "الخطاب" المخزني يردده بشأن المحميين، ناعتا إياهم بأهل "الدعارة والفساد"، وداعيا عامة الناس وأهل الفضيلة إلى الابتعاد عنهم ونبذهم، وهو ما تعبأ الفقهاء والعلماء من أجله. وقد صبت فعلا خطبهم وما كتبوه حول المحميين في نفس الاتجاه حيث حملوا "المتعلقين بالنصارى" جزءا كبيرا من مسؤولية "اختلاط الحابل بالنابل". وبالنسبة لهم جميعا كان ما يجري بالمدن الساحلية لا ينبأ بخير وحافل بالمخاطر على الإسلام والمسلمين في باقي أنحاء البلاد. وقد شكلت طنجة، العاصمة الدبلوماسية والمدينة "الكسموبوليية" التي هجا أحد الفقهاء أهلها بعبارات لاذعة، نموذج الفساد بعينه اللازم التصدي له وتطويقه قبل أن "تنتشر العدوى". أوضح أحد العلماء أن المسلمين الطنجاويين "لم يستفيدوا من مزاحمة الأجانب واليهود لهم شيئا، مع طول عشرتهم لهم، إلا شرب المسكرات"[32].

وبفعل طابع مدينة البوغاز المتميز وجاذبيها، كان جل الفقهاء لا يرون فيها سوى وكرا للرذيلة والتصرفات الشيطانية، وثغرا غاب عنه ماضيه المجيد في الجهاد، وتعددت فيه الحانات والملاهي، وتزايد فيه ارتكاب المنكر أناء الليل وأطراف النهار، وتوافد عليه قوم من كل صوب وحذب، ضعفاء الإيمان ومنعدمي

---

[30] - A.M.G., C, 6, Rapport mensuel, novembre 1890.

[31] - Ibid., février 1891.

[32] - خ.ع.ر.، أحمد بن محمد بن علي البيدوري، **صدق اللهجة في اخبار أهل طنجة، أو صدق اللهجة في التحدث عن مساوئ أهل طنجة**، مخطوط ضمن مجموع رقم د 1844، ص. 6، "قبحها الله من ذرية وقطع دارها وأراح المسلمين (منها)". عبد الله بن المختار بوهلال التطواني، **أخبار طنجة**، مخطوط ضمن مجموع، د 1842.

الأخلاق[33]. فمن منظورهم، كان كل ما يجري وسط المدينة من "فسق وفجور وإظهار لمحبة الكفار المفسدين واحتقار (المقربين منهم) للأولياء والصالحين وأهل الفضل"، أفدح وأبشع ما يمكن أن يصل إليه انحطاط قوم انبهروا بما كانت توفره لهم "مخالطة اليهود والنصارى والتقرب منهم بالخذمة والمحبة والنصيحة والوداد"[34].

وتجلت حدة استنكار الفقهاء لما كانوا يعتبرونه بمثابة كفر وانسلاخ تام عن كل ما تفرضه الشريعة الإسلامية وأعراف البلاد، فيما ورد في قصائد شعرية نظمها بعضهم لتفجير سخطهم عما كانوا يسمعونهم أو يشاهدونه؛ وذلك ما تعبر عنه مثلا الأبيات التالية:

و(بغضهم) كبغض النصارى واليهود للمسلم ... بل تعدوا عنهم فـــي العداوة...

وأصبحت الأنــــذال تــحظى بثروة ... وعــزور أولاد البــلاد بذلة...

وكلــب النــصارى عندهم ذو مهابة ... وهـــرتهم تــعلو على كل هرة

وخــادم دار الكــفــر فيهـــم ... أعزهم وأقوامهم في الرأي عند الجماعة

ولاسيما إن كــان فــي دار قنــصل ... ودار تــجارة لأهــل الحــماية

يمــر ويــمشــي تــائهــا بــدلاله ... على كل ذي عــلم وفضل وديانة...

يلاعب خــنزيرا لــهــم كــغــزالة ... وشاة لما في قلبه من محبة...

ومــن كبــرهم لا ينتمون.. لحرفة ... ولا لتجارة وخير الصناعات.

ولكنــه يرضـــى بخذمة كافر ... وغسل أواني النصارى اللعينة ...[35]

ومن وجهة نظر أصحابها، كانت هذه الانتقادات تنطبق أيضا على سكان السواني، ومعظمهم نازح من جبال الريف. وقد وفر هؤلاء للسفراء والقناصل والتجار الأجانب جزء كبيرا من اليد العاملة اللازمة للقيام بمهام الحراسة والخدمات المنزلية، فضلا عن العمل في البساتين وتنظيف الاسطبلات وتربية قطعان الماشية، بما في ذلك الخنازير[36]. وإذا كان أحد الفقهاء قد نعت أهل طنجة بنعوت قاسية

---

[33] - م.ن.، ص. 22 – 23.

[34] - م.ن.، ص. 3-4.

[35] - عبد الله بوهلال، م.س.، ص. 11 – 14.

[36] - S. Bonsal, *op. cit.*, p. 266, "They are continually at strife and fighting as to whether England is the most powerful nation in the world".

واصفا إياهم بـ"عبدة الدنيا والدرهم" وذاكرا أنهم "مشهورون بالحمق وسخافة العقل وسفاهة الأخلاق والبهتان" يتجسسون لفائدة الكفار ويتجرعون معهم كؤوس الخمر ويأكلون "الحلوى الإفرنجية" حتى خلال رمضان، فإنه تحامل بشكل أعنف على سكان فحص هذه المدينة، والسواني بوجه خاص، قائلا عنهم أنه يوجد من ضمنهم من هو "أخبث وأفحش وأدل وأشد عداوة لأهل العلم والفضل والصلاح (وأكثر) محبة لليهود والنصارى"[37].

وعلى نقيض الطنجويين الذين نعتهم الفقهاء بالخمول والكسل والنفور من العمل والكد، إلى درجة أن النصارى واليهود صاروا يمارسون شبه احتكار على التجارة وغيرها من الأنشطة الاقتصادية المربحة، فإن كثيرا من أهل المداشر والأحواز القريبة من طنجة كانوا يكدون ليل نهار جريا وراء قوتهم وقوت ذويهم. وفي سعيهم لضمان عيشهم كانوا يحتكون يوميا بالمهاجرين الأجانب المنتمين للفئات الدنيا ويتزاحمون معهم حول الشغل. وكان منهم من يتورط مع هؤلاء في أنشطة مشبوهة، ويعمل معهم جنبا إلى جنب في البساتين ودور الأجانب الأكثر حظا، والوقوف أمام أبواب دورهم ومستودعاتهم ومتاجرهم وأمام الحانات والملاهي وبيوت الدعارة. كما أنهم كانوا يتورطون أيضا في النصب والاحتيال والسرقة والتهريب وترويج النقود المزيفة. وكان أكثر هذه العناصر حيوية وجرأة يفوز ببطاقة سمسار (ولو من الدرجة الثانية أو الثالثة) أو مخالط.

ومن بين العناصر التي فرضت نفسها في هذا المجال وأثارت انتباه الملاحظين الأجانب بسبب مغامراتها وما كانت تحدثه من قلاقل، هناك أحد النازحين الريفيين الحامل للقب له دلالة واضحة في حد ذاته: أحمد "بوكوابس". وقد اكتسى هذا الشخص شهرة بفعل سلوكه، حيث كان يتجول في أزقة طنجة حاملا جهارا مسدسات، ومتحديا السلطة المخزنية، كما أنه كان يتورط في شتى الأنشطة المشبوهة وأشكال الشجار والعنف. كانت تشجعه على كل ذلك الصداقة المتينة القائمة بينه وبين ابن سفير البرتغال بطنجة، خوزي كلاشاوو، الذي منح له بطاقة محمي في ظروف غامضة، وهي البطاقة التي لم يستعملها للعجرفة والتباهي فحسب، بل استغلها للتعاطي لتهريب الأسلحة والذخيرة صوب بعض قبائل الريف، ومنها قبيلة تمسمان. ونظرا للأرباح التي كانت تدرها عليه هذه التجارة رغم تخصيص نصيب منها لصاحبه، ابن سفير البرتغال، فقد أمكن لبوكوابس ضمان بطاقات الحماية حتى لبعض مساعديه، وفي مقدمتهم ثلاثة من أعوانه الرئيسيين،

[37] - أ. البيدوري، م.س.، ص. 54

وهم محمد بن قدور حدو بن عيسى ومحند أمغار[38].

وعلى إثر الفضائح والاضطرابات المتكررة التي كان هذا الصنف من المحميين يتسبب في اندلاعها في طنجة، محدثا في بعض الأحيان حالات من الهلع لدى سكان، كانت بعض "الجوازط" تتناول من حين لأخر موضوع التجاوزات المرتكبة في ظل الحمايات، وتشير إلى تساهل "بعض القناصل" في منح بطاقات السمسرة والمخالطة لأشخاص لا يستحقونها، ملمحة بشكل شبه مكشوف إلى تفشي الرشوة في صفوف الهيئة القنصلية والدبلوماسية.

واحتل مدير التايمز أوف مروكو(*Times of Morocco*)، بودجت ميكين (Budgett Meakin)، مكانة متميزة في هذا المضمار، حيث خصص أعمدة جريدته مرارا للتنديد بخروقات المحميين وب "التغطية "التي كانت السفارات، بما في ذلك السفارة البريطانية، توفرها لهم. ففي سياق حديثه عما كانوا يرتكبونه من تجاوزات وخرق سافر للقوانين والأعراف، لم يتردد ميكين في وصف المحميين بـــ "الصعاليك" و"السفهاء" و"المفسدين" و"المحتالين" والنصابين" وغيرها من النعوت، وهي نعوت استعملها أيضا بعض السفراء في تقاريرهم الرسمية، حيث أشاروا فيها إلى" الأوباش المحميين" وما تلحقه هذه الفئة من أضرار بسمعة القوى الأوروبية وقيمها ومشروع تحضير الشعوب المتوحشة. والجدير بالذكر أن معظم الجرائد الأخرى الصادرة بطنجة، ولاسيما لوريفاي دي ماروك *(Le Réveil du Maroc)* المقربة من السفارة الفرنسة، بل التابعة لها، تمسكت بخطة الدفاع غير المشروط على نظام الحمايات، معتبرة أن الانحرافات والتجاوزات المرتكبة في ظلها تجاوزات هامشية، وأن الأساس هو الحد من ظلم الولاة وطغيان المخزن.

وبصرف النظر عن اختلاف خطط الجرائد التحريرية وتضارب آراء مديريها وصحفييها، فإن تسارع الناس بطنجة وغيرها من المدن الساحلية لخدمة النصارى و"التعلق" بهم، كان يعطي الانطباع في باقي أنحاء البلاد، ولاسيما في أوساط العلماء والفقهاء، أن "العدوى" ستتسرب لا محالة صوب المناطق الداخلية[39].

وفي هذا السياق بالذات، خيم على تلك الأوساط شبح تسرب أنماط عيش النصارى، وخطر تغلبها على تقاليد وأعراف البلاد العتيقة. ويمكن لمس نموذج صارخ للمخاوف والاحتمالات التي كان تثيرها هذه الأفاق السوداء لدى عدد كبير

---

[38]-A.E.P, C.P.,74,21 septembre 1895, « Boukouabès dirige une équipe de bandits originaires des Temsamane… Ils disposent tous d'armes perfectionnées ».

[39]- خ.ع.ر.، و.ب.، ظهير خاص بالتدبير الزجرية اللازم اتخاذها ل"تأديب" مستهلكي الخمر بمدينة الصويرة، 27 محرم 1279 / 25 غشت 1862.

من العلماء والفقهاء والمثقفين، ومنهم، على سبيل المثال، مؤلف "الاستقصا"، أحمد الناصري، الذي قال وهو يتحدث عن أوضاع بلاده: "إن أحوال هذا الجيل الذي نحن فيه قد باينت أحوال الجيل الذي قبله غاية التباين وانعكست عوائد الناس في غاية الانعكاس، وانقلبت أطوار أهل التجارة وغيرها من الحرف في جميع متصرفاتهم"، مضيفا أن" السبب الأعظم في ذلك (هو) ملابسة الفرنج وغيرهم من أهل الأربا وكثرة مخالطتهم لهم وانتشارهم في الأفاق الإسلامية، فغلبت أحوالهم وعوائدهم على عوائد الجيل وجذبته إليها جذبة قوية"[40].

ومن ضمن الأنماط والعوائد "الدخيلة" التي أثارت استياء العلماء وانتباه الملاحظين الأجانب، هناك مسألة انتشار ظاهرة شرب الخمور على نطاق واسع؛ ولم يكن من باب الصدفة أن ينشغل كثيرا أبو الحسن علال بن عبد الله الفاسي بهذا الأمر وأن يتحدث عنه، ولو بكيفية رمزية، في الخطبة التي ألقاها بمحضر المولى الحسن وعنوانها "إيقاظ السكارى، المحتمين بالنصارى". وبصرف النظر عما يمكن استنباطه من استقراء معمق وتأويل لما ورد في هذه الخطبة، فإن مجرد تلميحها إلى المحميين و السكر في جملة واحدة له في حد ذاته دلالة بالغة في سياق ما كان يجري على أرض الواقع في المدن الساحلية منها و الداخلية.

ولا أدل على ذلك فيما يخص سلا، مثلا، المدينة المعروفة بماضيها في الجهاد وبتشبثها بالتقاليد، مما ورد في رسالة موجهة إلى القائد محمد بن سعيد استنكر فيها السلطان تفشي ظاهرة السُكر العلني:

«وبعد، فقد بلغ لعلمنا الشريف ما استفز به اللعين، رعاع المسلمين، واستهواهم بغوايته وضلاله المبين، وارتمى بهم الحال إلى أن صاروا يشربون الخمر جهارا ويُعربدون في الشوارع وهم صرعى أطوارا، من غير مراقبة من حرمها في صدر الإسلام...، فمن مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم..."من شرب الخمر في الدنيا سقاه الله من طينة الخبال وهي ما يسيل من جلود أهل النار فاعتبروا يا أولى الأبصار"... ويكفيك... كونها، أي الخمر من خمس عشرة خصلة التي إذا فعلتها هذه الأمة حل بها الخسف أو المسخ أو غيرها من أنواع البلاء، واستأصلتهم يد الخلاء والجلاء بنص قوله سبحانه في كتابه المبين "سأريكم دار الفاسقين" وعليه فنأمركم بزجر من عثرت عليه من المسلمين معربدا أو وجدته صريعا واللعين عليه مستحوذا، بأن تجلده ثمانين وتودعه السجن حتى تتحقق توبته ويخلص من شؤم سمة المجانين»[41].

40- ا.الناصري، م.س.، ج.9، ص. 207-208 .

41- بن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج. 5 ، ص. 113، 9 رجب 1304 /2 ابريل 1887.

وقد وجهت رسائل مماثلة لقواد وعمال آخرين في عدة أنحاء من البلاد لحثهم على زجر "رعاع المسلمين" المتعاطين لشرب الخمر جهارا. وهكذا صدرت تعليمات لعامل أزمور تأمره بالتحري والتأكد من صحة أخبار مفادها أن شيخ زاوية أولاد سيدي على بن عامر يقوم بتحركات مشبوهة وعلى علاقة بعصابات تتعاطى لقطع الطرق والسطو على متاع الناس[42].

وتلقى العامل عيسى بن عمر العبدي من جهته رسالة عبر فيها المولى الحسن عن استغرابه لما سمعه عن شرب الخمر وارتكاب الفحشاء حتى داخل أماكن مخصصة للصلاة والعبادة، وعن تنديده الشديد بتصرفات المرابط الحاج المكي بن أحمد وإيوائه ل"صعاليك وسُراق" اتخذوا زاويته ملاذا لهم[43].

ولم يفت السفراء والزوار الأجانب الانتباه إلى ظاهرة انتشار شرب الخمر والاستئناس بغيرها من المسكرات والكحول، لاسيما في أوساط المحميين الصغار والمتوسطين، ناهيك عن كبارهم من تجار أثرياء وشخصيات دينية أو روحية، أمثال الحاج محمد المصلوحي، المحمي الإنجليزي الذي كان "لا يكره عصير العنب"، على حد تعبير أجانب تجولوا في الحوز وحاولوا اكتشاف أسراره وأهمية ثروته العقارية[44].

وبهذا الشأن بالذات، كان طبيعيا أن يحظى الحاج عبد السلام الوزاني، المحمي الفرنسي، بعناية خاصة. وقد أشارت فعلا إلى ولوعه المفرط بـــ "الشمبانية"، تقارير دبلوماسية رسمية والمعلومات الميدانية التي التقطها زوار فرنسيون تتبعوا خطواته، ودونوا ما كان يروج في أذهان عامة الناس والأتباع حول ولوعه بهذا المشروب الرفيع، مؤكدين بهذا الصدد أن الأتباع كانوا يدركون أن الأمر يتعلق حقا بمُسكر مُحرم، إلا أن "بركة الشريف" كانت، في اعتقادهم، أقوى من المسكرات، إلى درجة أن الخمر كان يتحول فجأة وبقدرة قادر إلى حليب صحي ومنعش بمجرد تناول الشريف للكؤوس التي كان يتجرعها[45].

هل يجوز اعتبار هذا الولوع، واستئناس جحافل خدام وأعوان السفراء والقناصل وكبار التجار النصارى واليهود، بمثابة نموذج أثر على عدد متزايد من الناس، ودفعهم إلى استهلاك الخمر والإكثار من شربها في جميع الأحوال وأيا كان

---

[42]- خ.م.ر.، كناش رقم 165، 25 جمادى الأولى 17/1307 يناير 1890.

[43]- م.ن.، 404، جمادى الثانية 1309/ يناير 1892 .

[44] - D.P. Trotter, *Our Mission to the Court of Morocco*, Edimburg, 1881, p. 132.

[45] - G. Charmes, Une ambassade au Maroc, *R.D.M.*, LVI ème année, t. 77 ; Paris, 1886, p. 848, « Un jour les choses furent poussées si loin que les marabouts et le tolbas d'Ouezzane crurent devoir prier leur grand maître d'aller vivre hors de la zaouïa que souillaient ses débauches ».

الاحتمال الأرجح، فإن الإحصائيات القنصلية تثبت الارتفاع المهول لكميات وقيمة الخمور والكحول المستوردة عبر الموانئ المغربية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين[46]. وبموازاة لتدفق شحنات متزايدة من الخمور على البلاد، تكاثر أيضا عدد بائعيها بالجملة والتقسيط في المدن الساحلية وفي الحواضر الداخلية التي لا يوجد بها إلا عدد قليل من المقيمين الأجانب (المعنيين نظريا ولوحدهم باستهلاك الخمور والكحول) وحيث اعتاد سكانها اليهود فيما مضى الاكتفاء بـــ "تقطير" مشروبهم التقليدي بأنفسهم، "الماحيا". وفي تقرير موجه إلى سفير بلاده بطنجة، أرتور نيكولسون (Arthur Nicolson)، أشار القنصل البريطاني بفاس ماك ليود (Mac Leod) في سياق حديثه عن تنامي استهلاك الخمور والكحول، إلى أن عدد كبار مستورديها بفاس ارتفع سنة 1902 إلى 6، وأن مجموع الباعة بالتقسيط تجاوز 30 بائع[47].

وبناء على تجربتها في أنحاء أخرى من العالم، ولاسيما استراليا ونيو زيلندا، تعرض أهلها للمآسي الناجمة عن انتشار استهلاك الكحول والإدمان على شربها، أولت بعض الجمعيات الأوروبية، ومنها الهورد أسوسييشن (Association Howard) والجمعية البريطانية لحماية السكان الأصليين (British Society for the Protection of the Aborigenes) عناية بالغة للأضرار المحتمل وقوعها في حالة تزايد استهلاك الخمور في المغرب. وقد عاين مبعوثو هذه الجمعيات، وخصوصا منهم أحد نشطائها الذين زاروا مدن البلاد الساحلية وبعض المناطق الداخلية، وهو ج. كورني(J. Gurney)، تزايد إقبال المسلمين على الخمور والمشروبات الكحولية المستوردة من أوروبا والولايات المتحدة وكوبا، كالخمور الحمراء والجعة والروم (rhum) والفرموت (vermouth) والفودكا (vodka) والوسكي (whisky).

5- رفض مبررات المحميين: ضرورة تكفيرهم

قطع العلماء والفقهاء بضعف إيمان المحميين سواء منهم رجال النخبة التجارية والدينية أو صغارهم، لاعتبارين أساسيين اثنين: محاولة الحد من اندفاع الناس للاحتماء بالأجنبي ودعم مشروعية السلطان وحكمه.

وبفعل الدوافع الدينية والسياسية، كان يتحتم تأجيج مشاعر الناس والتذكير بتعاليم الإسلام، وتمجيد الشريعة الإسلامية، والإكثار من الخطب الجمعية لنشر

---

[46] - F.O., 99, 395, Tangier, May 17, 1902, « Imports of intoxication liquors in Northern Morocco ». Ibid., Consular reports from Rabat and El Jadida, June 11, 1902.
[47] - Ibid., Fes, May 12, 1902.

الوعي بخطورة مساوئ مخالطة الكفار، والتقرب منهم واتخاذهم أولياء وحماة[48]. وفي خطبة له، قال محمد بن جعفر الكتاني بهذا الصدد: "وإن كثيرا منا، يا عباد الله، قد دنسوها بالركون لأعداء الدين، وموالاة الكفرة الأشرار المعتدين، والدخول تحت حكمهم وسلطانهم، أو الكون في خدمتهم ومن جملة أعوانهم، والتردد إلى أبوابهم، والتملق بعين أعتابهم، نابذين بذلك الغيرة الإسلامية، والطاعات الإمامية، جهلا منهم بما ينشأ عن ذلك من البلايا، وما يترتب عليه من المفاسد العظيمة والرزايا، وما علموا أن ذلك أصل كل بلوى، وطريق لهدم الإسلام وخراب أساس التقوى".

اقترن، إلى حد ما، إلحاح العلماء على المفاسد المنسوبة لانتشار ظاهرة الاحتماء بالأجنبي، بمساعي بذلها بعض المحميين لاستصدار فتاوى- مضادة للفتاوى والخطب المناهضة لهم إلى درجة نعتهم بالكفر. ولتبرير مواقفهم والطعن فيما كان يشاع حولهم، شعر بعضهم بضرورة الرد على مناهضيهم. فعبأوا بعض الفقهاء، ومن ضمنهم الفقيه الجزائري الأصل، محمد بن دربة، للرد على المنددين بـ "الفرق المحمية". وقد استدلوا في هذا المضمار بالمبررات المتمثلة في ثقل الضرائب والكلف المخزنية وبطش الولاة. واستدلوا أيضا ب"مثال" أهل فاس، "وهم أهل علم ودراية"، ذاكرين أن كبار تجار هذه المدينة يعدون كلهم أوجلهم من أهم وكلاء ووسطاء وسماسرة الدور والشركات التجارية الأوروبية، ومؤكدين في هذا المضمار: "لو كانت الحماية حقيقة مفسدة لما أقدم عليها هؤلاء التجار" ومن حج منهم إلى بيت الله الحرام وله علاقات مصاهرة وغيرها من الروابط العائلية مع كبار علماء وفقهاء القرويين[49].

وكانت الدوائر المخزنية على بينة بما كان يروج بهذا الشأن وتعرف حق المعرفة أن التاجر المحمي أصبح يشكل نموذجا في أعين الناس بفضل ثرائه وتخوف القواد والعمال والباشوات من الخوض في شؤونه أو اعتراض طريقه أو طريق أعوانه والمقربين منه. وأكد النائب بركاش بهذا الصدد أن انجذاب الناس مرتبط أيضا بما كان يقوم به المحميون لتلميع صورتهم وصورة حماتهم، وذلك باعترافهم العلني بالجميل تجاه حماتهم، وثنائهم المفرط على السفراء والقناصل والمبالغة في ذكر محاسنهم واستقامتهم واستعدادهم لإنصاف المظلومين، والدفاع عن مصالح مواطنيهم، ومصالح الرعايا المغاربة المتعلقين بهم. وكانت هذه الدعاية، حسب النائب السلطاني، بمثابة تشجيع مباشر

[48] - A.G.P. Martin, *Quatre siècles d'histoire marocaine*, Paris, 1924, pp. 253-254, d'après une circulaire du Sultan diffusée dans les mosquées, le chérif d'Ouezzane aurait « abjuré la foi et consenti à des choses contraires aux prescriptions religieuses ».

[49]- انظر أعلاه قضية عزوز الكتاني.

الناس، وحث من كان منهم يتوفر على الإمكانات والوساطة اللازمة للوصول إلى القنصليات على اقتناء بطاقة السمسار أو المخالط.

لذلك ضاعف المخزن والعلماء جهودهم للحد من جاذبية الحماية الأجنبية ولوحوا بتكفير المستفيدين منها، داعين الرعايا إلى مقاطعتهم. كما أنهم كرروا النداءات لإقناع الناس أن مخالطة الكفار تشكل مصدر "رجس" وأنه من اللازم على المؤمنين اجتناب التعامل معهم ومعاشرتهم. وذلك ما أكد عليه وكرره أبو عبد الله محمد بن إبراهيم السباعي (المتوفى سنة 1914)، صاحب "كشف النور عن حقيقة كفر أهل البصبور"، الذي اعتبر أن ما كان المحميون وكل المتعلقين بالنصارى واليهود المجنسين يقومون به أو يقترفونه لا يمكن أن يصدر إلا عن منعدمي الإيمان بالله، وكفار لا يتهاونون في إذلال المسلمين ودينهم.

وكانت مثل هذه الانتقادات تتوخى تدارك الأمر، وتفادي الانفلات الذي ظل المخزن يخشى وقوعه حيث تكاثرت المؤشرات الدالة، حسب سفير فرنسي، على قرب "اندفاع الرعايا جميعهم وخروجهم فرادا وجماعة كالأغنام من الزريبة". وقد وجد فعلا المخزن نفسه في وضعية حرجة إلى أقصى درجة، حيث كان عليه أن يتصدى، من جهة، لتكاثر المحميين والمخالطين الرافضين لسلطته ولأداء الضرائب والمشاركة في الحركة، وأن يواجه في آن واحد، من جهة ثانية، ارتفاع وثيرة وحجم الانتفاضات المسلحة ورفض عامة الفلاحين تحمل أعباء ضريبية لا تطاق وكل الكلف التي كان المحميون يتملصون منها.

وكان طبيعيا، والحالة هذه، أن يشجع السلطان ويبارك النداءات الداعية إلى مقاطعة "المنحازين للكفار". وذلك ما دعا إليه بالذات المشرافي (السابق الذكر) في تأليفه المناهض لــ" أهل البصبور الحثالة"، حيث قال:

«فواجب على كل من يؤمن بالله واليوم الأخر أن لا يجالس أهل الحماية ولا يصادقهم، ولا يؤكلهم ولا يعاشرهم ولا يناكحهم، وأن يوصي كل من لقيهم بمجانبتهم ومباعدتهم وترك معاملتهم ردعا لأمثالهم، لأن هذا المنكر- وهو التعلق بالعدو- من أعظم المفاسد في الدين، التي يتعين فيها الزجر والتغليظ، ولا يسمح فيه بوجه ولا حال، وحيث لم يكفهم من له الكلمة من أهل العقد والحل، زادهم ذلك غلظة وفظاظة، وربما شارك المحتمي مسلم آخر، فقوى العدد، وانتشر المدد، واتسع الخرق على الراقع، وعظمت المصيبة، وفسد اعتقاد العامة، حتى ظنوا أن ذلك الدين الفاسد هو الدين الحق، وأساءوا الظن بدين الإسلام والعياذ بالله، ومن أعان المحتمي أو عاشره أو خالطه أو أرضته حالته، فهو فاسق ملعون».

إلا أن الوضع السائد في البلاد، ولاسيما الاستنزاف الضريبي الذي كانت تعاني من جرائه جماهير الفلاحين والمستضعفين، شكل حجرة عثرة في وجه العلماء وغيرهم من مناصري المخزن، وحد من فعالية النداءات، والتهديد بنار جهنم لكل "من أساءوا الظن بدين الإسلام...، ومن أعان المحتمي أو خالطه أو أرضته حالته". لذلك لم تلق الدعوة إلى المقاطعة آذانا صاغية ولم تسفر عن أي تأثير يذكر.

وتعود محدودية فعالية هذه المبادرات إلى اعتبارات شتى ومن ضمنها صدارة المحميين في المبادلات التجارية. وصار فشلها، في نهاية الأمر، شبيه بفشل الطعن في الحماية ذاتها رغم تأكيد العلماء على أن تحريمها "تحريم قطوع به كتحريم الميتة والدم ولحم الخنزير وقتل النفس بدون حق... (وأن) من خالف التحريم أو رام الخلاف، فهو مارق من الدين، ومنخرط في سلك الملحدين، ومخالف لجماعة المسلمين".

ولضمان حظوظ أوفر لنداءاتهم وخطبهم وفتاواهم، حاول العلماء ربط مضامينها بالواقع المعاش، وبانشغالات الناس اليومية ومعاناتهم. وهكذا اقترنت اجتهاداتهم الفقهية الصرفة بمعطيات ملموسة كانت لها دلالة في أذهان الرعايا، شأن الظلم الجبائي (مثلا) وجور الولاة. وهذا هو بالضبط ما ميز اجتهاد جعفر الكتاني وما كتبه في "الدواهي المذهبية للفرق المحمية"، حيث قال ولو بصيغ تتطلب فك بعض رموزها وتلميحاتها:

«وإذا علمت هذا فاحتجاج الموالين للعدو لجواز موالاتهم له: "بظلم الولاة لهم وتعديهم عليهم باطل، ويكفي في رده مصادمته للآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام أئمة الملة الحنيفة، ودلالته على ضعف الإيمان، وقلة الإيقان، بترجيح عرض بنيوي محتقر، على بهاء دين أخروي يذخر، أو ليس للإنسان إلا دينه، إذ به نجاحه وسعادته ولينه، وعليه يبذل نفسه، فضلا عن جملة ما له...، فهي حجة شيطانية نفسانية، وركوب للهوى وترك للنظر إلى الشريعة... وما أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم: بالصبر على ظلم الولاة وتعديهم... إلا لدرء مثل هذه المفسدة العظيمة، التي لا مفسدة أعظم منها سوى الكفر صراحة أعاذنا الله منه، ومعلوم أنه إذا التقى ضرران ارتكب أخفهما، وبالله عليك أيها الموالي للعدو أي الأمرين أخف؟ أضرب ظهرك وأخذ مالك وقتلك بالكلية، ويقتص الله لك من ظالمك يوم القيامة، أو إذلال الدين بانحياشك للعدو الكافر، وتكثير سواده بك وتقويته، وتسلطه على هذا الجم الغفير من المسلمين، (فإنه لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور)...؛ أترى ما يوليه الإحسان إليك محبة فيك أو عدلا منه، لا والله بل حيلة

ومكيدة ليستجلب قلوب كثير من الضعفاء إليه، فيتمكن بذلك من مرامه، ولو عدو الله السبيل إلى نبد العزة الإسلامية من الدنيا بأسرها، وقتل المسلمين واستئصالهم عن آخرهم، وسبى ذراريهم ونسائهم، والتمكن من بلادهم وأوطانهم، والاستمتاع بحورهم وقصورهم، لكان ذلك غاية مطلوبة ومناه».

واستطرد الكتاني داعيا الناس إلى التحلي بالمزيد من الصبر وتأمل مواقف السلف الصالح والتمسك بدين الله في الصمود أمام الظلم والمحن التي كان يسلطها عليهم ولاة جائرون:

«انظر إلى حال الصحابة والسلف الصالح والعلماء وأئمة الدين المقتدى بهم، والمهتدي بدينهم، وما قاسوه من شدة الأهوال والامتحانات، وعظيم الأذى، وهتك الحريم، والضرب والسجن والقتل، وغير ذلك من أنواع العذاب التي لا يسع شرحها المجلدات العديدة، أيام اليزيد والحجاج وغيرهما من ولاة الجور إلى هلم جرا، هل حصل لهم من ذلك شك وريب، أوما زادهم إلا إيمانا وتثبيتا، أبلغك عنهم أنهم راموا شيئا من هذه الجريمة الفظيعة...، أأنت أعرف منهم بدين الله، أووصل إليك من الظلم ما لم يصل إليهم ؟ كلا ولا عشر عشره، ولكن قلة الدين وضعف اليقين، والانهماك في دواعي النفس الأمارة... يؤذن بهذا وأكثر منه... نعم لوراقب الولاة الله تعالى، وتذكروا الوقوف بين يديه... وكفوا عن المسلمين وعدلوا فيهم، وحكموا بحكم الله تعالى... لكان ذلك خيرا لهم في دينهم ودنياهم... وأرضى لنبيهم، وأقرب لانحياش رعيتهم إليهم، وانقيادهم لهم، وعونهم ونصرهم».

6- حدود مساعي العلماء

من الصعوبة القيام بأي تقويم لوقع الفتاوى والخطب المناوئة للحمايات الأجنبية، وما خلفته لدى الرعايا. كل ما يمكن ملاحظته بشكل عام، بحكم قوته على أرض الواقع، هو دخول المغرب، أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، في مرحلة فوضى عارمة اكتست شكلين رئيسيين اثنين مختلفين ومتداخلين في آن واحد:

– تسابق الناس في المدن والبوادي، ولاسيما من كانت لديه ثروة أو نشاط يُدر عليه دخل أو ربح كاف لاقتناء بطاقة سمسار أو مخالط، وللإستفادة في مساعيه من السياق الناجم عن تشبث الحكومات الأجنبية بنظام الحمايات وغضها الطرف عن ممارسات قناصلها واستعدادهم، بدافع الرشوة ولأغراض سياسية تروم الإكثار من عدد أتباع بلدانهم، لمنح أو بيع بطاقات الحماية.

– تعدد الثورات في مختلف أنحاء البلاد، وإنهاك إمكانات المخزن في حملات عسكرية لانهاية لها، رغم ما كان يصرف من أموال لشراء الأسلحة

المستوردة أو صنعها محليا، ولدفع رواتب البعثات العسكرية الأجنبية وتكاليف تدريب طلبة مغاربة في الخارج، فضلا عن الأموال الموزعة على بعض أعيان القبائل المتمردة لحثهم على إنهاء الانتفاضة أو إضعاف المتمردين وإحداث البلبلة في صفوفهم قبل إغارة الجيش عليهم[50].

أمام هذه المعطيات كان يستعصي بالفعل على العلماء والفقهاء تحقيق الغاية المنشودة، ذلك أن خطابهم لم يتجاوز، في واقع الأمر، حدود الوعظ والنصيحة، ولأنه لم يكن في استطاعة المخزن اتخاذ المبادرات اللازمة للتخفيف من ثقل الضرائب والمغارم، كما أنه لم يستطع الحد من بطش العمال والقواد، ولم يقدم في غالب الأحيان على زجر بعضهم إلا تحت ضغط السفارات الأجنبية تحت ذريعة الدفاع عن حقوق ومصالح مواطنيها ومحمييها.

وبالإضافة لمناورات القوى الأوروبية واحتدام أطماعها وتعبئتها لإملاء "إصلاحات" كانت تذكي في واقع الأمر التناقضات الداخلية ولا تخدم إلا المصالح الأجنبية، ارتبط عجز المخزن بعوامل جوهرية أخرى، ومن ضمنها افتقاره لدعم قوة اجتماعية – اقتصادية صلبة أو لنخبة تواقة يمكنه الاعتماد عليها لمواجهة التحديات الخارجية والداخلية.

كيف يمكن، والحالة هذه، قراءة تصدي العلماء والفقهاء لظاهرة الاحتماء بالأجنبي وببعض كبار اليهود المغاربة المحميين أو المجنسين، وقراءة التحريم الصريح للتعلق بالنصارى والتلويح بتكفير "السكارى المحتمين بالنصارى" و "أهل البصبور الحثالى"؟

إن إقحام مسلمي هذه الفئات في دائرة الكفر وغض الطرف عن وجود حجاج مثلا في صفوفهم وكذا "تجاهل" الإشكال العويص المرتبط بالحماية الفرنسية الممنوحة لشريف وزان، الحاج عبد السلام، وبالحماية الإنجليزية الممنوحة للحاج محمد المصلوحي وللشريف أحمد الريسوني غداة اختطافه للحراب البريطاني "القائد" هاري ماك لين (Harry MacLean)، كل ذلك يدخل ضمن اجتهاد يروم تبسيط الأمور إلى

---

[50] - انظر النموذج المشار إليه في الرسالة التالية، الصادرة عن بوبكر الغنجاوي والموجهة للمفوض البريطاني بطنجة: "صاحبنا المحترم منيسطر السلطانة الفخيمة اكريت ابريطن الكبلير سار وليم كاربي اكرين...، نعلمك بأن السلطان أيده الله فرق عددا من المال مع عدد من الكساوي التي لها بال على برابر تلك النواحي التي منها فساد بين امكلد. وبتفريق المال توقع بينهم مخالفة وتفاقما ونشأ مع بعضهم بعضا فككا وفللا، وصار بعضهم من أجل ذلك يطلب الصلح مع جانب المخزن، وفريق يفر من المخزن. والظاهر لنا أن بهذا الرأي وهو إعطاء الرشوة لهاؤلاء البرابر يتوصل المخزن لغرضه الشريف إن شاء الله. فهذه حيلة نافعة لتوصل غرض المخزن بحول الله... والشريف الذي كان هو راس الفساد عند البرابر، سمعنا أنه تاوجه لبلد ازعير مشتغلا بما كان مشتغلا به من الفساد عند برابر بني امكلد. وأظن أن نية السلطان تحكم فيه لكون الدراهم موجودة عند المخزن حتى يحصل هذا المروع الفتان...وعلى المحبة والخذمة، والسلام؛ في 24 رمضان المعظم عام 1305". [4 يونيو 1888]، المصدر: FO 174/110، أورده خالد بن الصغير، في خذمة صاحبة الجلالة، مراسلات الغنجاوي...، م.س.

أقصى درجة: التمييز بين المسلمين المتشبثين بدينهم وبيعتهم لأمير المؤمنين من جهة، ومن جهة ثانية، الكفار الأجانب والمحميون الموالون لهم والتابعون لهم في كفرهم، وهو كفر يتجلى بالخصوص في رفضهم أداء الزكاة والأعشار والمثول أمام محاكم الشرع والمخزن، فضلا عن تجرعهم الخمر وغيرها من المسكرات[51].

وباجتهاداتهم هذه وإكثارهم للصيغ ونعوت القدح المستعملة في حق المحميين والمجنسين، كان العلماء يودون رأب الصدع شيئا ما والإسهام في دفع الفرق المحمية صوب الهامش بصفتها، من وجهة نظرهم، "فئة ضالة وحقيرة عاثت في البلاد فسادا وسيعاقبها الله، لا محالة، على أفعالها الدنيئة".

ويجوز التساؤل أيضا حول الكيفية التي تلقت بها المفوضيات الأوروبية أصداء الحملات التي كان يقوم بها العلماء، بإيعاز من المخزن أو من تلقاء أنفسهم. فلا شك أن الممثلين الأجانب كانوا يتابعون باهتمام الأقوال والخطب المرتبطة بعلاقات الرعايا المغاربة ب"النصارى"، وكانوا يقظين تجاه كل ما من شأنه تقوية أو إنعاش روح الجهاد أو كراهية "الكفار" في نفوس الأهالي. ولم يفتهم الإنتباه بالطبع إلى كل ما كان يروج حول التنديد بالحماية وتكفير المستفيدين منها من جهة، وعدم تجرأ العلماء على المطالبة بالطعن في المعاهدات وبنودها الخاصة بالحماية، من جهة ثانية. وفي واقع الأمر فإن الفقهاء لم يثيروا صراحة حتى فرضية زجر الرعايا المحتمين بالأجانب، كما أنهم لم يطالبوا أيضا بتوبيخ ومعاقبة الولاة المعروفين ببطشهم وتنكيلهم بالرعية، حيث شكل ظلمهم للناس أحد مبررات التعلق بالنصارى.

وقد اعتبر السفراء الأجانب أن السلطان يعتمد على العلماء لتضخيم مسألة الحماية وأنه يوظف مؤازرتهم له لرفض إسقاط العراقيل التي كانت تقوم دون تحرير شامل ونهائي للمبادلات التجارية البحرية. وذلك ما استنتجوه، بصفة خاصة، من استشارة المولى الحسن للعلماء وللرعية إبان الفترة الممتدة من 1884 إلى1887، وهي الحقبة التي شهدت تصاعد الضغوط الأوروبية من أجل معاهدة تجارية جديدة مقابل وعود تقضي بمراجعة معاهدة مدريد (1880)، وتقليص عدد المحميين. ورغم تخوفهم من المواقف المتطرفة وفرضية "انزلاق" صوب المناداة بالجهاد، فقد تمسك المفوضون الأجانب بقناعاتهم، واعتبروا أن السلطان يمثل في حقيقة الأمر، وعلى حد تعبيرهم، "روح المعارضة" لمطالبهم، وأنه يتمتع بالسلطة الكافية لتحريك "القوى الرجعية المناهضة للحضارة وللتقدم" في الاتجاه الذي يناسب سياسته وخياراته[52].

---

[51] - حول تفاصل اختطاف الريسوني للحراب ماك لين وحصوله على الحماية، انظر مذكرة السفيرالبريطاني بطنجة في المصدر التالي: F.O., 881, 9448, p. 10

[52] - وفقا للدروس المستخلصة من تدهور أوضاع البلاد واحتدام تناقضاتها الداخلية، اقتنع مثقفون امثال أحمد الناصري بضرورة تفادي المواجهة المفتوحة مع القوى الأوروبية. وعلاوة على تقويمه لميزان القوة، لا شك أن صاحب=

II- الجهود المبذولة للحد من انتشار الحمايات في صفوف اليهود

1-القوى الأوروبية بين "حماية" اليهود المغاربة ومناهضة السامية

شكل استقطاب الأقليات الإثنية –الدينية والثقافية أحد روافد إستراتيجية الدول الأوروبية تجاه الإمبراطورية العثمانية وأحد دعائم الجهود الرامية لاختزالها. ووفقا لما كانت تقتضيه هذه الإستراتيجية، عبأت الدول الطامعة في اقتسام "جثة الرجل المريض" كل إمكاناتها لاجتذاب يهود ونصارى الإمبراطورية في المشرق وشبه جزيرة البلقان؛ ومن هذا المنطلق، استهدفت كل دولة على حدة فئات عرقية- دينية معينة وحاولت تحويل أعيانها ومجموعاتها إلى أتباع موالين لها، ومستعدين لخدمة مصالحها.

وبالفعل أمكن لإنجلترا مثلا أن تتباهى بحمايتها ليهود الإمبراطورية، في حين تصارعت كل من فرنسا والنمسا وإيطاليا لحماية المسيحيين الكاثوليكيين واقتسام النفوذ ضمن مجموعاتهم، لاسيما في الشام ولبنان. أما روسيا القيصرية، فإنها انفردت من جهتها بحماية المسيحيين الأرثوذكسيين السلاف في البلقان.

وبعد أن اتجهت أنظارها صوب المغرب، حاولت بعض هذه الدول استثمار تجربتها على حساب الإمبراطورية العثمانية وتوظيفها في هذا الجزء الغربي من العالم الإسلامي. وبما أن اليهود كانوا يمثلون أقلية البلاد الإثنية –الدينية غير المسلمة الوحيدة، فقد تنافست القوى الأوروبية منافسة شديدة لاستقطاب أعيانها وتأمين تبغيتهم لها. ولتوطيد موالاتهم لها، لم تكف الدول المنافسة بمنح حمايتها لهم، بل عملت أيضا على تجنيسهم، جاعلة منهم، بإجرائها هذا أهم مكون للفئة التي أسماها الفقهاء "فئة أهل البصبور".

وفي إطار التسابق لبسط النفوذ بواسطة اليهود وإذكاء تناقضات البلاد الداخلية، امتازت انجلترا وفرنسا باعتمادهما على كبريات الجمعيات اليهودية الأوروبية، إذ استفادت الحكومات البريطانية من مثانة علاقاتها مع مجلس نواب

="**الاستقصا**" تأثر بالقصف الفرنسي لسلا و ما أصاب هذه المدينة من رعب وخراب بسببه. و كتب الناصري فيمايخص اجتناب المواجهة ما يلي: "فهذا القطر المغربي تدارك الله رمقه على ما ترى من غاية الضعف وقلة الاستعداد فلا تنبغي لأهله المسارعة إلى الحرب مع العدو الكافر مع ما هو عليه من غاية الشوكة والقوة، وقد تقرر في علم الحكمة أن المعاندة والمدافعة إنما تحصل بين المتضادين والمتماثلين ولا تحصل بين المتخالفين، وحالنا اليوم مع العدو ليس من باب التضاد ولا من باب التماثل وإنما هو من باب التخالف فافهم، بل لو فرضنا ان اهل المغرب اليوم مماثلون للعدو في القوة والاستعداد لما كان ينبغي لهم ذلك لأنه ليست العدة وحدها كافية في الحرب ولا كثرة الرجال والمقاتلة وحدها بالذى يغنى فيها شيئا، بل لابد مع ذلك من اجتماع الكلمة وكون الناس فيها على قلب رجل واحد ولا بد مع ذلك من ضابط يجمعهم وقانون يسوسهم حتى تكون الجماعة كالبدن الواحد يقوم جميعا ويقعد جميعا،وهذا معنى ما صح في الحديث من قوله صلى الله عليه وسلم: "المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا"، فان لم يكن ضابط وقانون فلا بد من نفاذ البصيرة في الدين وقوة اليقين والالفة فيما بين المسلمين والغيرة على الوطن والحريم وجودة الرأي والتمرس بالحروب ومكايد المشركين،وأهل المغرب اليوم إلا القليل مسلخون من هذا كله أو جله".

اليهود البريطانيين(Board of Deputies of British Jews) (لندن) والجمعية اليهودية - الانجليزية (Anglo-Jewish Association) واعتمدت الحكومة الفرنسية من جهتها على الرابطة الإسرائيلية العالمية (Alliance Israélite Universelle) (باريس)، وهي الجمعية التي راهنت عليها فرنسا واعتبرت انه في إمكانها القيام في المغرب بالدور الذي كانت الإرساليات الكاثوليكية تقوم به في المشرق لفائدة النفوذ الفرنسي. وقد تجلى بوضوح التعاون الوثيق بين الحكومات الأوروبية وهذه الجمعيات في مناسبات عديدة، يمكن اعتبار بعضها بمثابة منعطفات أساسية في تطور أوضاع اليهود المغاربة وعلاقاتهم بالمسلمين، ومنها على وجه خاص:

أ-احتضان فرنسا مشروع الرابطة الإسرائيلية والقاضي بإحداث مدارس عصرية توخى منها مؤسسو هذه الجمعية (1860) "إعادة الاعتبار المعنوي" ليهود المغرب ومساعدتهم على تحسين ظروف عيشهم اليومية. ووفقا لشعار الرابطة، "كل اليهود إخوة " أينما كانوا ووجدوا، راهن المؤسسون على "المعرفة المتنورة" والتعليم المنفتح على الحداثة، والتكوين المهني في القطاعات الواعدة مستقبلا، والمرتبطة بتحولات الاقتصاد المغربي في سياق إدماج البلاد في السوق العالمية. فبفضل تدخل المفوضية الفرنسية بطنجة لدى السلطان، أمكن للرابطة الحصول على الترخيصات اللازمة، وفتح أول مدرسة لها بالمغرب وبالعالم الإسلامي، وهي المدرسة التي تم تدشينها بتطوان سنة 1862 [53].

ب- تأييد الحكومة البريطانية لمشروع رئيس مجلس نواب اليهود البريطانيين (لندن) موزيس منطفيوري (Moses Montefiore)، الثري الانجليزي ذو الأصول المغربية، الذي قرر، رغم كبر سنه، تحمل مشقة السفر والقيام بزيارة للمغرب في أواخر1863 ومطلع 1864، وذلك على خلفية الضجة الهائلة التي أحدثها المفوض الاسباني بطنجة بعد أن فرض إعدام أربعة يهود متهمين بتسميم موظف إسباني كان يزاول مهامه بميناء. أسفي، ويشارك في الاقتطاعات من المداخيل الجمركية المرصودة للغرامة الحربية المفروضة على المغرب بعد انهزامه في" حرب تطوان".

وقد سبق لبريطانيا تقديم دعمها لمنطفيوري إبان قيامه بزيارة لإسطنبول سنة 1840 قابل خلالها السلطان عبد المجيد وطالب منه إصدار فرمان لصالح يهود الإمبراطورية العثمانية وذلك غداة الأحداث الدامية التي شهدتها دمشق، إثر هجوم مسيحيين على يهود، واتهامهم باختطاف وقتل أطفال مسيحيين واستعمال دمائهم في

[53] - M. Laskier, *The Alliance Israelite Universelle and the Jewish Communities in Morocco, 1862-1962*, State University of New York Press, Albany, 1983.

طقوس دينية يهودية. وبوقوفها هذا إلى جانب اليهود العثمانيين ومحاولة استقطابهم، كانت الحكومة البريطانية تضع اللبنات الأولى لمشروع طالما رواد وزيرها الأول، اللورد بلمرسطون(Lord Palmerston)، وتمحور حول فكرة إحداث كيان يهودي بفلسطين، ووضعه تحت الحماية البريطانية لترسيخ النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، وتأمين المواصلات مع الهند، "جوهرة التاج البريطاني".

وبموازاة لتحركاتها في الجزء الشرقي من حوض البحر الأبيض المتوسط، عملت حكومة لندن على توظيف "الورقة اليهودية" لتحقيق مراميها الإستراتيجية في الجزء الغربي من هذا البحر كذلك، مع سعيها لضمان الوضع القائم جنوب مضيق جبل طارق وإخفاء حقيقة نواياها وطبيعة العلاقات الوثيقة القائمة بين حكومتها ومجلس نواب اليهود البريطانيين. من أجل ذلك كله، عبأت المفوضية التي كان ج.د.هاي يشرف عليها كل إمكاناتها لإقناع المخزن بالطابع "الخيري الصرف" للزيارة التي صمم منطفيوري القيام بها، فألحت المفوضية على الانعكاسات الطيبة التي سيخلفها لدى "الأجناس" استقبال هذا الرجل العجوز المعروف في انجلترا ومختلف أرجاء المعمور بأعماله الخيرية وشفقته على إخوانه في الدين المعوزين.

وحتى لا تثير هذه الإجراءات انزعاج المخزن، ويعتبر أن الأمر يتعلق بتدخل أجنبي في شؤونه الداخلية، أوضح ج.د. هاي لسيدي محمد بن عبد الرحمان أن دعم الحكومة والمفوضية البريطانيتين لمنطفيوري يظل مجرد مساعدة تقنية اعتبارا لسنه وشهرته ونواياه الخيرية، وأن هذا الدعم لا يكتسي أي صبغة رسمية. فهل اقتنع السلطان بما ذكر له بهذا الشأن؟

المرجح أن السلطان لم يثق ولو لحظة واحدة بما قيل وكتب له حول الطابع الشخصي والخاص لزيارة رئيس مجلس نواب اليهود البريطانيين للمغرب، وذلك لسببين اثنين على الأقل: معرفته الدقيقة (بحكم التجربة) بأساليب وابتكارات ج.د. هاي والطرق التي كان يسدي بها "نصائحه"، وتعيين القنصل العام البريطاني بطنجة، طومس ريد (Thomas Reade)، لمرافقة منطفيوري في مختلف مراحل زيارته لمراكش. فكان منطقيا أن يؤول وقوف القنصل العام بجانب الزائر اليهودي طيلة سفره ومقامه بمراكش طبقا لدلالتها السياسية الحقيقية ولرمزيتها، وأن يتجاهل ما أكده هاي حول وجود هذا القنصل بجانب الزائر اليهودي، مدعيا أنه لا يسافر معه إلا من باب الصواب و لمجرد "مرافقته واستئناسه" بصفته رجل عجوز متنقل في بلد غريب عنه.

وكيفما كانت خلفيات مناورات هاي وحساباته، الأهم أن السلطان أصدر في

مطلع فبراير 1864 ظهيرا استجابة للطلب الذي قدمه له منطفيوري خلال الزيارة التي قام بها لمراكش بدعم "غير رسمي" من الحكومة البريطانية، وهي الحكومة التي ساعدته أيضا إبان مروره بمدريد ومقابلته لرئيس الوزراء الإسباني والملكة إيزابيل الثانية اللذان قبلا "تشفعه" لفائدة يهود متورطين في تسميم موظف إسباني بآسفي وكان من المفروض أن يقتلا بطنجة تحت ضغط المفوض مري إكلوم بعد أن أعدم يهوديان آخرين قبلهما بأسفي. وقد نص الظهير المذكور على ما يلي:

«بسم الله الرحمان الرحيم ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، بأمر من يقف على كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره وأطلع في سماء المعالي شمسه المنيرة وبدره من سائر خدامنا وعمالنا والقائمين بوظائف أعمالنا أن يعاملوا اليهود الذين بسائر إيالتنا بما أوجبه الله تعالى من نصب ميزان الحق والتسوية بينهم وبين غيرهم في الأحكام حتى لا يلحق أحدا منهم مثقال ذرة من الظلم ولا يضام، ولا ينالهم مكروه ولا اهتضام، وأن لا يتعدوا هم ولا غيرهم على أحد منهم لا في أنفسهم ولا في أموالهم، وأن لا يستعملوا أهل الحرف منهم إلا عن طيب أنفسهم وعلى شرط توفيتهم بما يستحقونه على عملهم لأن الظلم ظلمات يوم القيامة، ونحن لا نوافق عليه لا في حقهم ولا في حق غيرهم، ولا نرضاه لأن الناس كلهم عندنا في الحق سواء، ومن ظلم أحدا منهم أو تعدى عليه فانا نعاقبه بحول الله، وهذا الأمر الذي قررناه وأوضحناه وبيناه كان مقررا ومعروفا محررا لكن زدنا هذا المسطور تقريرا وتأكيدا ووعيا في حق من يريد ظلمهم، وتشديدا ليزيد اليهود أمنا إلى أمنهم، ومن يريد التعدي عليهم خوفا إلى خوفهم ،صدر به أمرنا المعتز بالله في السادس والعشرين من شعبان المبارك عام ثمانين ومائتين وألف».

ج- ترحيب جل الحكومات الأوروبية بمساعي كبريات الجمعيات اليهودية، المطالبة عشية انعقاد مؤتمر مدريد (1880) برفض الإصلاحات التي كان المخزن يلح على ضرورة إدخالها على نظام الحمايات باعتبارها "داء خبيث" ينخر هياكل الدولة، ويشل دواليبها. وقد تحركت الرابطة الاسرائلية والجمعية اليهودية- الانجليزية واتحاد الجمعيات العبرية الأمريكية (Union of American Hebrew Congregations)، بإيعاز من الأعيان اليهود المغاربة المحميين والمجنسين المتشبثين بامتيازاتهم، والمصممين العزم على إفشال المحاولات المخزنية والأماني المعلقة على تقنين الحماية.

ولتعزيز دعم مخاطبيهم بباريس ولندن ونيويورك، ودفعهم للتدخل لدى حكوماتهم ومطالبتها باتخاذ مواقف متصلبة إزاء المخزن، ألح النشطاء اليهود على "الأهمية الحيوية" التي يكتسيها إبقاء نظام الحماية على ما هو عليه، لأنه يشكل على حد قولهم، ضمانة فعالة ضد "تسلط وجور العمال". فأطنبوا في هذا المنحى لإبراز

مزايا الحمايات، وكأن المجموعات اليهودية المغربية برمتها تستفيد منها ومن فرصها في حين أن الاستفادة كانت تنحصر، في واقع الأمر، على تشويه أقلية محدودة ومحظوظة يتصدرها كبار التجار وغيرهم من الأعيان اليهود الأثرياء. وبتحريفها الحقائق، أمكن للمدافعين المتحمسين عن هذه الأقلية إقناع مخاطبيهم في الخارج و"اللوبي" الذي كان على كامل الاستعداد للتدخل لصالحهم على اعتبار أن مسألة الحمايات "مسألة إنسانية" تقتضي الوقوف بجانب المتشبثين بها وبالضمانات المنبثقة عنها[54].

ومن الواضح أن كل المؤشرات كانت تدل مسبقا على نجاح المساعي المبذولة لإجهاض محاولات المخزن، لاسيما وأن هذا الأخير كان منعزلا وغير واثق من "وعود" انجلترا وإسبانيا وألمانيا، وهي الدول الثلاث التي أبانت عن تفهم نسبي إزاء مطالبه، وما عبر عنه بهذا الشأن خلال "محادثات طنجة" .

واتضحت فعلا الملامح الأولى لهشاشة موقف المفوضين المؤيدين نظريا لهذه المطالب، وبات جليا أنهم عاجزون على الصمود في وجه "المعسكر" المناهض لأي تعديل لنظام الحمايات، حتى قبل انعقاد مؤتمر مدريد. فلاحت في الأفق مؤشرات ميل الكفة لصالح معسكر "الرفض"، بمناسبة الحملة التي شنتها كبريات الجمعيات اليهودية الأجنبية في أواسط 1879، للدفاع عن يهودي قتل مسلما بالدارالبيضاء ورفض المثول أمام القضاء الشرعي بحكم الحصانة المخولة له بمقتضى حمايته الإسبانية (المزعومة). فتكاثرت الأصوات المناصرة له بشكل خاص بعد أن تأكد رفض أهل القتيل للفدية المقترحة عليهم وتوجيههم النداء للسلطان مباشرة لمطالبته بإصدار الأوامر لكي يمثل الجاني أمام القضاء.

إلا أن النازلة تعقدت غاية التعقيد وتجاوزت، باعتبارخلفياتها وحيثياتها المعلنة والخفية، نطاق جريمة قتل ومحاكمة الجاني طبقا لقوانين البلاد، وذلك نتيجة عدة معطيات، منها:

- تمسك أهل القتيل بالحقوق المُخولة لهم بمقتضى الشريعة ورفضهم القاطع لأي مساومة.

- تهرب الجاني من المحاكمة وتستره وراء الحماية الاسبانية الممنوحة لأحد

---

[54]- في رسالة موجهة للورد سالسبوري أدلى هاي بتعليق على هذه الاعتبارات الإنسانية الانتقائية وأثار الانتباه إلى تجاهل المدافعين عنها لمآسي المسلمين ومعاناتهم، ملحا على أن وضعيتهم كانت أسوأ من وضعية اليهود:
F.O., 99, 256, March 16, 1880, Hay to Lord Salisbury, « No humanitarian has yet raised his voice in behalf of the Mohammedan rural populations who are even more cruelly oppressed and ill- treated by the governors and sheikhs than their fellow Jewish subjects".

أشقائه، والتي اعتاد تسخيرها والاستفادة منها شخصيا هو أيضا، إلى حد أنه صار يعتبر نفسه محميا ويتصرف بناء على هذه الصفة .

- الشطب على اسم الأخ "المحمي" من لوائح الحماية الاسبانية بعد أن راجع المفوض خوزي ديوسدادو(Jose Diosdado) قوائم "السماسرة" الإسبانيين طبقا لما اتفق عليه أثناء مباحثات السلك الدبلوماسي المنعقدة بطنجة (1878-1879)، حيث اكتشف أن الحماية التي يدعيها هذا الشخص واستفاد منها لمدة طويلة تناهز العقدين مخالفة للقانون ويجب خلعها منه[55].

- استنجاد "المحمي المخلوع" بالقنصلية الإسبانية بالدارالبيضاء (مقر سكناه)، وهي الهيئة التي غضت الطرف عن حقيقة وضعيته القانونية ولم تقم بأي إجراء للتبرؤ منه ولا من شقيقه المتطفل هو الآخر على حمايتها.

- امتناع القاتل من المثول أمام القضاء الشرعي واستنجاد أهله، ومن ضمنهم عم له كان يدعي أنه محمي بلجيكي (موسى عمار)، بأعيان يهود طنجة.

- تراجع ديوسدادو وتأرجح موقفه في بداية صيف 1879 اثر تعرضه لانتقادات في "جوازط" طنجة وتحميله مسؤولية الحكم بالإعدام على إسحاق عمار في حالة مثوله أمام القضاء الشرعي "لأنه جُرد من الحماية الاسبانية في ظروف حرجة وترك وجها لوجه مع القضاء المغربي".

- وفقا لما اتفق عليه مع زميله الاسباني، ديوسدادو، سارع ج. د. هاي لإسداء "النصيحة" للسلطان ومطالبته بالضغط على أهل الهالك لإقناعهم بالفدية والتنازل عن مثول الجاني أمام القضاء. بالنسبة للسفير البريطاني، كان يتحتم على المولى الحسن الانتباه إلى طبيعة وحقيقة الرهان الكامن وراء "قضية إسحاق عمار" وإلى ضرورة اجتناب متاهات التفاصيل والجزئيات القضائية الصرفة؛ ففي نظره كانت حملة "إنقاذ حياة عمار" تروم أولا وقبل كل شيء توجيه ضربة قاضية لمشروع تعديل نظام الحمايات والتجنيس، وأن هذه الحملة، وما واكبها من تهويل ومغالاة، مجرد ستار غايته التمويه وإخفاء المقاصد الحقيقية، أي إبقاء فوضى الحمايات على ما كانت عليه. لذلك كله، ألح كثيرا هاي، في الرسائل المرفوعة للسلطان، على "كلام الأجناس" وما يحتمل صدوره في الجرائد في حالة إعدام

[55] - A.E.P., C.P., 44, 18 et 20 mars 1880, Vernouillet à son Département, « L'Espagne n'a ni laines à acheter ni produits à écouler à l'intérieur… (Ses censaux) appartiennent à la fantaisie pure. Ils ont tous acheté leurs patentes à ses agents (consulaires)… Ceux-ci font venir chez le pacha de Casablanca les Juifs protégés et déclarent (qu'ils ne le sont plus)… Privés de la protection espagnole, les neveux d'Isaâc Amar (radié lui aussi) ont sollicité et obtenu (celle) des Etats-Unis ».

إسحاق عمار، وأوضح السفير "أن الناس في(أوروبا) سيعتبرون أن اليهودي المذكور لم ينفذ في حقه الحكم بالإعدام إلا لأنه جُرد من حمايته (الإسبانية)".

لم يجانب هاي الصواب في تحليلاته وما أكده بهذا الشأن، ذلك أن العناصر والجمعيات اليهودية التي تعبأت لمناصرة إسحاق عمار لم تضع نصب أعينها إنقاذ حياته فحسب، بل استهدفت أساسا المحاولات المبذولة لمعالجة ظاهرة الفوضى واستفحالها في مجال الحمايات والمخالطات والتجنيس. وطبقا لتجارب سابقة ومنها التجربة المكتسبة في إطار "قضية أسفي" (1863-1864)، تعاملت هذه الأطراف مع قضية عمار المذكور من منطلق الخلط المقصود بين وضعيته القانونية الحقيقية، أي راعي مغربي خاضع للسلطة المخزنية والشرعية (باستثناء ما تعلق بالأحوال الشخصية إذ هي من اختصاص الحاخامات والديانيم)، ووضعية أخيه المزعومة، أي محمي إسباني مزيف أُسقطت عنه الحماية سنة 1879. وكان الخلط يعني بعبارة أخرى أن الحماية الاسبانية انتزعت من الجاني فجأة وفي ظرف حرج للغاية.

وفي تقاريرهم ومراسلاتهم لرؤساء الجمعيات اليهودية والصحف الموالية أو المؤيدة لهم، وظف النشطاء اليهود الطنجاويون هذا الخلط بكيفية منهجية، فصاغوا معادلة أولى مفادها أن تجريد إسحاق عمار من الحماية يعني الموت المحقق في حالة مثوله أمام قاضي مغربي؛ وبعد ذلك انتقلوا إلى معادلة ثانية مفادها أن التضحية بحياة هذا المتهم في حالة التسليم أو الإستسلام في أمره من شأنه أن يشكل سابقة محفوفة بالمخاطر بالنسبة لليهود، إذ أنها ستُستغل لصالح المخزن ولمن يؤازرونه في مسألة الحمايات وستمهد بالتالي للتقليص الشديد لعدد المحميين والمجنسين[56].

وقد رددت الصحف الصادرة بطنجة، وجبل طارق، ولندن ونيويورك هذا الكلام، واختزلته بعبارات أبسط وأوضح : لا أمن أو أمان ليهود المغرب على أرواحهم وممتلكاتهم دون يقظة وحماية الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية ولا "خلاص" لهم إلا بفضل أو رعاية هذه الدول.

وعلى عادته، وكما سبق له القيام بذلك في مناسبات أخرى، احتل أحد كبار النشطاء بطنجة، وهو ليفي كوهن، المحامي والصحفي الصويري الأصل وشريك ترجمان المفوضية الفرنسية، الثري حايم بن شمول، في جريدة لورفاي دي ماروك ومجالات أخرى، احتل الصدارة في حملة التشهير بالنظام المخزني وتمجيد نظام الحمايات والثناء على فضائله بصفته "الدرع الواقي" و"الضامن الناجع لحقن دماء

---

[56] - باريس 14 مارس 1880، رسالة شكر حار من رئيس الرابطة الإسرائلية العالمية إلى السفير فرنويي على تدخله لفائدة إسحاق عمار (A.E.P., C.P., 44).

اليهود وممتلكاتهم في قطر متوحش طغى فيه تعصب المسلمين وانتهاك الولاة لأدنى الحقوق وعجز المخزن (المركزي)على فرض سلطته".

ولإنقاذ إسحاق عمار، استنفر ليفي كوهن رئيس الجمعية اليهودية – الانجليزية (ج.ي.ن)، موزس منطفيوري، المطلع في حقيقة الأمر على واقع إخوانه في الدين المغاربة والشرخ الفاصل بين المحميين منهم وسواد ساكنة الملاحات، وبعث ببرقيات ومقالات للجرائد وغيرها من الدوريات اللندنية، ومنها دجويش كرونكل (*Jewish Chronicle*) المقربة من ج.ي.ن والقائمة مقام حال لسانها، وكلها صحف اعتاد كوهن المذكورمراسلتها وتزويدها بإخبار مغرضة حول أوضاع يهود المغرب. وبدأ حملته بالاتصال بجريدة جبرالطر كرونكل (*Gibraltar Chronicle*)، الصادرة بجبل طارق منذ 1825 والمعروفة بالتتبع المنتظم لأخبار الضفة الجنوبية من المضيق. وقد شاركت فعلا هذه الجريدة في تضخيم قضية إسحاق عمار وترويج الكليشيهات الخاصة بالنظام المخزني وبـــ "إثارة غضب الأهالي المسلمين" وكراهيتهم للأجنبي، فقلبت الوقائع وادعت أن المسلم الهالك الذي اعتدى عليه عمار وأزهق روحه لم يلق حتفه بسبب جراحه، وإنما توفي جراء إصابته بحمى المستنقعات. وبعد تبرئتها لساحة المتهم بهذه الكيفية، عبرت جبرالطر كرونكل عن يقينها أن الموت المحقق ينتظر الجاني، "المتهم البريء" في نظرها، في حالة مثوله أمام القضاء الشرعي.

فبهذه الكيفية وعلى أساس هذه الفرضيات، وبإيعاز ولا شك من ليفي كوهن، تجاوزت جبرالطر كرونكل بالتدريج مرحلة "إثبات براءة" المتهم والطعن في قدرة القضاء المغربي على إصدار حكم عادل في حقه لتنتقل، في عددها الصادر يوم 29 أكتوبر1879، للكشف عن حقيقة الرهان المتصدر لحملتها: وهو الرفض القاطع لأي تعديل لنظام الحمايات[57]. لذلك استغربت من قرار خلع الحماية من "اليهودي عمار" في الوقت الذي كان فيه في أمس الحاجة لحصانة قنصلية تقيه شر محاكمة جائرة؛ وفي خضم استغرابها من هذا الإجراء، الذي لم يقدم عليه ديوسدادو في حق "الجاني" (أو المتهم) إذ أن هذا الأخير كان لا يتمتع بأية حماية، وإنما اتخذه في حق شقيقه "المحمي" الزائف، هاجمت الصحيفة بشكل غير مكشوف المفوض الإسباني وزميله البريطاني ج.د.هاي، وهما المفوضان اللذان أبديا نوعا من التفهم لمطالب

[57] - انطلقت الحملات الصحفية للدفاع عن نظام الحمايات منذ أن بدات تلوح في الأفق فكرة انطلاق مباحثات لتقنينه والحد من فظاعة التجاوزات المرتبطة بانتشاره بشكل فوضوي؛ انظر النموج المتمثل فيما كانت تنشره الصحف اليهودية الصادرة بلندن:

The Jewish World, December 7, 1877, « Oppression of the Jews in Morocco ».

المخزن بشأن تقليص الحمايات والمخالطات والتجنيس[58].

وبإقحامها لديوسدادو في حملة "إ نقاد حياة إسحاق عمار" واستعمالها لصيغ الاستغراب والإدانة، ربما كانت جبرالطر كرونكل تروم التلميح إلى مواقف المفوضية الإسبانية إزاء يهود المغرب بشكل عام وإلى "سابقة سيئة الذكر" على وجه خاص. ويتعلق الأمر بالسابقة التي تسبب فيها مفوض إسباني آخر سنة 1863، وهو فرنسيسكو مري إكلوم (Francisco Merry y Colom)، عندما فرض على المخزن، تحت التهديد وفي السياق المباشر لما بعد "حرب تطوان"، قتل أربعة يهود ومن بينهم يهودي عثماني اتهم بتسميم موظف إسباني بأسفي، فقتل فعلا اثنان منهم بأسفي وكان من المفروض أن يُقتل الآخرين بطنجة نجيا في آخر الأمر بعد تدخل منطفيوري لفائدتهما.

والجدير بالذكر فيما يخص "قضية أسفي" أن المخزن استجاب تحت الضغط لمطلب إكلوم وذلك رغم التحفظ الذي عبر عنه العلماء في ردهم على استشارة السلطان لهم حول "النازلة"، حيث طعنوا في صحة الاعترافات المنتزعة من المتهمين تحت التعذيب.

وإثر الحملة العنيفة التي شنتها الصحف اليهودية، ولاسيما دجويش كرونكل اللندنية ودجويش وورلد (*Jewish World*)، ضد مفوضها بطنجة، حيث قدمته للرأي العام الأوربي وكأنه انبعاث وتجسيد حي لطوركمدا(Torquemada)، العقل المدبر وروح محاكم التفتيش وما واكبها من تعذيب وإحراق للمشكوك في صحة ومتانة عقيدتهم، إثر ذلك كله استخلصت الحكومة الاسبانية الدرس من الأضرار اللاحقة لسمعتها ومن سلبيات انخفاض مستوى الاستثمارات البريطانية التي كانت تعتمد عليها لتحديث بنية اسبانيا التحتية واقتصادها، فغيرت بشكل ملفت سياستها تجاه يهود المغرب ونصبت نفسها في طليعة حماتهم والمدافعين عنهم، وصارت تنافس على هذا المستوى فرنسا وانجلترا وغيرهما من الدول.

وبناءا على نوع من التفاهم الضمني بين الإسبان و"الأطراف" اليهودية المعنية، اقتنع الجميع بضرورة طي صفحة الماضي، أو على الأقل التظاهر بطيها، والتعاون لما فيه المصلحة المشتركة. وهذا ما جرى بالفعل انطلاقا من سنة 1864

[58] - A.E.P., C.P., 44, 18 et 20 mars 1880, Vernouillet au Quai d'Orsay, « L'Espagne n'a ni laines à acheter ni produits à écouler à l'intérieur… (Ses) censaux appartiennent à la pure fantaisie. Ils ont (tous) acheté leurs patentes à ses agents consulaires. Ceux-ci font venir chez le pacha de Casablanca les Juifs protégés et déclarent (qu'ils ne le sont plus)… Privés de la protection espagnole, les neveux d'Isaâc Amar (radié lui aussi) ont sollicité et obtenu (celle) des Etats-Unis ».

وإلى حدود بداية مباحثات السلك الدبلوماسي بطنجة حول إشكالية الحمايات (1878)، وإبان هذه المشاورات اتخذ ديوسدادو موقفا مماثلا لموقف زميله البريطاني ج.د.هاي وعبر عن استعداده لتطهير لوائح "الحماية غير القانونية" وتقليص عدد المستفدين منها. وربما ارتبط الاستعداد الذي أبداه وكأنه يستجيب لمطالب المخزن، ارتبط بحسابات جيو - استراتيجية إسبانية تقاطعت مع حسابات بريطانية تصدرها الانشغال بمصير المغرب في سياق المنافسة الأوروبية وخطر انهيار الوضع قبل الأوان، أي قبل أن تحسم الدول العظمى في الأمر وتجد الصيغ اللازمة لاجتناب مواجهات مسلحة فيما بينها. وبحكم اقتناع الطرفين الانجليزي والاسباني بالدور المدمر للحمايات، فإن كلاهما خلصا إلى ضرورة الإقدام على إجراءات فعلية للحفاظ على الوضع القائم، على الأقل ريثما تتفق الدول المتصارعة وتجد حلولا سلمية ترضي الأطراف المتنافسة.

وكانت المبادرات الداعية للتريث في مسألة الحمايات والتجنيس، والعمل على تدقيق المقاييس لا تتلاءم إطلاقا مع تخمينات وحسابات "دول الرفض"، وفي طليعتها فرنسا. فقد كانت حكومة باريس مصممة العزم بالفعل على إذكاء صيرورة تآكل بنيات المغرب وتوظيف الحماية على نطاق أوسع للإسراع بانهيار البلاد.

وعلاوة على هذا المعطى البنيوي والمتمثل في تمسك الدول المتشددة بخطتها، واكتفائها بمناقشة فرضيات تقنين نظام الحماية، وهو ما تعبأت من أجله إبان جولات طنجة (1878-1879)، الممهدة لمؤتمر مدريد، أتيحت لهذه الدول وللجمعيات اليهودية الأجنبية فرصا عديدة للطعن في مساعي المخزن وإبراز صواب موقف الرفض. وقد ارتبطت بعض هذه الفرص بالسياق العام الذي طغى على أوضاع المغرب انطلاقا من سنة 1876، حيث تعرضت البلاد لسنوات متتالية من الجفاف وانهيار المحاصيل الزراعية وانتشار المجاعة في البوادي والمدن. فمن جراء السنوات العجاف التي حطت بظلالها ومآسيها على مختلف أرجاء البلاد، كان من الطبيعي أن تتفاقم الاضطرابات وأن تتعدد النزاعات اليومية بين الأهالي، فتكاثرت بالفعل الصراعات والمشاحنات وأعمال العنف بين المسلمين وفي صفوف اليهود وبين هؤلاء وأولئك.

ففي مطلع سنة 1880، مثلا، وقع حادث بفاس تلته ضجة كبرى، حيث تناولته الجرائد الأوروبية والصحف الصادرة بالجزائر. وقد تسبب فيه محمي فرنسي يدعى مردوخ بن يشوع التطواني اعتدى على امرأة بدوية كانت، كما جاء في قول السلطان، "مارة بجوار ضريح أبي نافع بفاس الجديد وتأخر عنها زوجها" بعد مغادرتهما للسوق (سوق الخميس). وإثر تشاجر مع الزوج الذي التحق بزوجته ودافع عنها، رماه بن يشوع بنار

مسدسه وأصابه بجروح بليغة كانت سببا في وفاته[59].

وبعد أن سمع الناس صياح المرأة البدوية، والطلقات النارية، هرعوا إلى عين المكان، وألقوا القبض على اليهودي التطواني وسلموه لعامل فاس الجديد. إلا أن يهوديا آخر يدعى أبراهام بن يعقوب العلوف، وهو رجل وصفه ليفي كوهن بـــ"العجوز الضعيف المعتدى عليه دون أن تكون له أدنى علاقة" بما اقترفه المحمي الفرنسي، تدخل لفائدة التطواني، فأشهربدوره مسدسه وصار "يتهدد على المارين... ويسب الدين والمخزن، فوقع هرج كبير واجتمع عليه أخلاط الناس والصبيان، وقتلوه وأدخلوه لقعر زنقه هناك وأوقدوا فيه النار بالحطب"[60].

وذلك ما أكده من جهته رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، القبطان جول إركمان (Capitaine Erckman)، بعد قيامه بتحرياته الخاصة في الموضوع، وأكد بهذا الصدد في تقرير رسمي وجهه إلى السفير فرنويي أن مردوخ بن يشوع التطواني "حل بفاس منذ بعض الوقت... وسبق له أن عاش مدة طويلة في الجزائر...وتردد علي منتحلا صفة المواطن الفرنسي، لكنني طردته لعدم توفره على أوراق هوية.. .إنه سكير ومحب للخصام". وأوضح إركمان في نهاية تقريره: "يستشف مما نقل إلي عن الحادث بكيفية شبه مؤكدة أن الأمر مجرد شجار عادي (كغيره من المشادات) التي تقع أمثالها كل يوم...؛ وإنني لم أقم بعرض هذه القضية بصورة فورية على المفوضية، بل تريث (لمعرفة حقيقة ما وقع)"[61].

لم يعر فرنويي رسميا أي اهتمام لتوضيحات رئيس البعثة العسكرية ولم يلتفت أيضا لما أورده وكيل فرنسا القنصلي بفاس، المختار الوجدي، الجزائري الأصل، الذي ذكر في تقريره أن بن يشوع المذكور "يزعم أنه مجنس بالجنسية الفرنسية وأنه قام بالخدمة العسكرية في صفوف الجيش الفرنسي... و(قد) لوحظ هذا الشخص (قبل الحادث) وهو في حالة سكر شديد...؛ (إن هذا) اليهودي الذي أطلق الرصاص (على المسلم البدوي) هو نفس الشخص بالذات الذي سبق للسيد هيكار(سكرتير السفارة الفرنسية) أن أودعه السجن أثناء مروره بفاس بسبب شجار وقع بينه وبين عسكري"[62].

---

[59] - أكد هذه الاخبار جون كوب، نائب القنصل الامريكي بالدار البيضاء، المتواجد أنذاك بفاس:
F.R.U.S., 1880, Morocco, Fes, February 3, 1880, J.Cobb to F. Mathews, "An Algerine Jew made an attempt to take a (Muslim) women. (Her husband) retaliated by striking him; the Jew drew a pistol and fired it off".

[60] - خ.ع.ر.، ة.ب.، رسالة السلطان إلى بركَاش، 13 صفر 1297 / 24 فبراير 1880 .

[61] - الوثائق (م.و.م.)، 6 ، ص. 286-287 ، إركمان إلى فرنويي، 7 فبراير 1880

[62] - م.ن.

ورغم هيجان المسلمين، فقد سارع السلطان لإقالة عامل فاس الجديد، الحاج سعيد بن فرجي، من منصبه وأمر بالقبض على العناصر الضالعة في قتل العلوف وعلى أصحاب الدكاكين المجاورة للمكان الذي وقع فيه الحادث. وذاك تحسبا لردود فعل المفوضين الأجانب والنشطاء اليهود بطنجة ورؤساء الجمعيات اليهودية الأوروبية. وكان المولى الحسن يخشى، في سياق الاستعدادات لمؤتمر مدريد، استغلال هذه الأطراف لما وقع بفاس وتوظيفه لإجهاض مساعيه حتى قبل أن ينعقد المؤتمر، وهو مؤتمر كان يعلق عليه أمالا كبيرة ويعتبر أن تضارب حسابات انجلترا واسبانيا وألمانيا من شأنه أن يساعده على تحقيق ولو حد أدنى من المكاسب المؤملة في مسألة الحمايات. وبناءا على ذلك أقدم حتى على إطلاق سراح المحمي الفرنسي التطواني والسماح له بمغادرة فاس خفية[63].

إلا أن السفير الفرنسي تجاهل عمدا إطلاق سراح الجاني وتوضيحات السلطان بشأن الحادث[64]. ولتحميل المخزن المسؤولية كاملة لما وقع استغل بالضبط إقالة عامل فاس الجديد، واعتبر أنه لم يقم باللازم لانتقاد "العجوز العلوف"، وأضاف أن المخزن يُضخم عمدا قضية الحمايات، حيث يشاع لديه ولدى العامة أنه لو لم يكن اليهودي ابيكاسيس (اسم مستعار لابن يشوع) يعتقد أن بإمكانه الاستعانة بستار الحماية الفرنسية لما تجرأ على ارتكاب مثل ذلك الشطط. واستنتج فرنويي:"أن المغاربة في غليان ولم يعد في إمكانهم الاصطبار...؛ إننا مقبلون قريبا على مشاهدة مذابح سيرتكبها المسلمون ضد اليهود".

وبهذه الكيفية ومن المنطلقات الخاصة به أول فرنويي وحرف كلام السلطان وإلحاحه على المخاطر المترتبة عن تمادي المحميين والمجنسين اليهود "في طيشهم". وبشأن ما وقع بفاس، قال المولى الحسن بالضبط:

«ولولا لطف الله لأتي القتل على جميع اليهود ولا وقع النهب في الملاح... وهذا الفعل الذي فعله أهل الذمة (الاعتداء على مسلمة وقتل زوجها) في وسط أهل المحل الذي هم به الحائطين به إحاطة الهالة بالقمر، من أقوى الدلائل على جسارتهم وتعديهم طورهم بسبب الحماية...(فهم) قوم بهت يقلبون الحقائق ويسعون في الفتنة».

---

[63]- الوثائق (م.و.م.)، 6، 4 مارس 1880، رسالة فرنويي إلى فريسيني، وزر الخارجية، يشير فيها السفير إلى الأوساط اليهودية بالغت في تضخيم الحادث:

« Je persiste à croire que, quelque condamnable qu'ait été le tragique résultat de l'acte barbare commis à Fès, l'on a fort exagéré, pour diverses raisons, l'importance de l'incident lui-même ».

[64] - غير أن موقف "التجاهل" الذي اتخذه وهو يرد على المخزن لم يمنعه من تسجيل إطلاق سراح اليهودي التطواني في تقرير موجه إلى وزارة الخارجية (4 مارس 1880) حيث كتب فيه ما يلي: "و الغريب في الأمر أن (اليهودي التطواني)، الذي قيل عنه أنه توفي، وصل بسلام إلى (طنجة) بعد ان سافر برا (انطلاقا من فاس)".

وفي ذات السياق مررالسفير وجهة نظر اليهود وقال:"أن اليهود المحيطون بي (ومن ضمنهم حايم بن شمول وليفي كوهن وأمثالهم)... لا يشاطرون الرأي (الخاص بنفاد صبر المسلمين وإغارتهم على اليهود)، بل يعتقدون على العكس أن الأخطار المحدقة بإخوانهم في الدين سوف لن تتحقق ما دام المسلمون يشعرون بالخوف ويخشون تدخل الأجنبي لصالح اليهود، ويضيف بن شمول و كوهن أن المسكين أبراهم العلوف ما كان احرق لو انه استطاع أن يتذرع بالحماية الفرنسية".

وفيما يخص النقاش الدائر حول ضرورة تقنين وضبط مقاييس منح الحماية، أوضح السفير "أن خصوم نظام الحماية يعلقون آمالا كبيرة على ما يتركه حادث فاس من تعزيز لوجهات نظرهم التي سوف يدلون بها في مؤتمر مدريد المقبل..."، وأفصح عن موقفه في هذا المضمار بقوله : "إن الشعب الذي يحرق إنسانا لا يمكن أن يعتبر شعبا متمدنا بهذه الصفة من طرف الأمم الأخرى".

وقبيل انعقاد المؤتمر الدولي وإثر افتتاح أشغاله صعدت الجمعيات اليهودية حملاتها، وعبأت الجرائد لطمس الوقائع والتركيز فقط على وفاة "العجوز المسكين العلوف"[65]. وفي لندن قامت جويش كرونكل بدور متميز في هذا المجال واستغلت ببراعة التجربة التي سبق وأن اكتسبتها في "الشؤون المغربية" إبان اندلاع "قضية أسفي" (1863–1864) وانتقال هذه الدورية من انتقادها الشديد لإسبانيا و"تعصب" مفوضها بطنجة وكراهيته لليهود إلى التحامل على المغرب وسكانه المسلمين[66]. وبعد شروعها في عرض حادثة فاس والدفاع عن فكرة بسط الحماية الأجنبية على جميع يهود المغرب، ورفض مطالب السلطان جملة وتفصيلا، كتبت جويش كرونكل في عددها ليوم 6 فبراير1880:

«يتخبط يهود فاس في وضعية صعبة للغاية... إنهم يخشون هجوما واكتساحا لحيهم... (وتعرضهم) للتقتيل (الجماعي) وللنهب... إن استفزازات المسلمين (لهم) تفاقمت لأن (المخزن) لم يعاقبهم على جرائمهم" وأنهى صاحب المقال كلامه بنداء وجهه "للعالم المتحضر" لمناشدته بتحمل مسؤولياته واستخلاص الدرس من "تراجيدية فاس"، وأوضح بهذا الشأن أن "الجريمة المقترفة في حق العجوز العلوف" تشكل بما لا يدع مجالا للشك "نموذج ما يجب أن ننتظر وقوعه في حالة سحب الحماية الأوروبية (الممنوحة لليهود) كما يخشى... لقد خلعت الحكومة الإسبانية حمايتها

---

[65] - *Jewish Chronicle*, May 21, 1880, The Jews in Morocco. Deputation to Earl Granville.

[66] - في مذكرة رفعتها إلى الحكومة الفرنسية في بداية ربيع 1880 لم تكتف الرابطة الإسرائلية بمطالبته برفض أي تعديل لنظام الحمايات بل حاولت إقناعه بتسجيل "قضية الإسرائليين المغاربة" في جدول أعمال مؤتمر مدريد والتعامل معها كنقطة مستقلة قائمة الذات لتصعيد الضغط على المخزن.

عنهم ولنا ما يدفعنا إلى الاعتقاد أن الانتهاكات التي شهدتها فاس ما هي سوى النتيجة الأولى لهذا السحب»[67].

وضمت الرابطة الإسرائيلية العالمية صوتها لصوت الجمعية الإنجليزية- اليهودية وما أوردته عبر جويش كرونكل، حيث ألحت هي الأخرى على "جرائم المسلمين" المقترفة في حق اليهود وإفلات الجناة من العقاب، وناشدت بدورها "العالم المتحضر" لمؤازرة يهود المغرب ورفض أي تعديل لنظام الحمايات. وعلى غرا ر حليفتها الانجليزية، لم تعر الرابطة أي اهتمام لما كان يردده بعض المفوضين الأوروبيين بطنجة، وأكده بصفة رسمية نائب كاتب الدولة في الخارجية البريطانية، شارلز ديلك (Charles Dilke) في رده على مطالب الجمعية اليهودية- الانجليزية[68].

وذكر المسؤول البريطاني لهذه الجمعية وكاتبها العام على وجه خاص أن اليهود المحميين لا يمثلون سوى أقلية محدودة يتراوح عدد أعضائها بين 1500 و2000 شخص، ويتصدرها كبار التجار وأثرياء آخرون، في حين أن مجموع الساكنة اليهودية بالمغرب يقدر بـــ 300.000 نسمة، كلهم رعايا السلطان. ولإبراز الطابع غير المنطقي لمطالب مخاطبيه اللندنيين، أوضح ديلك أن الأغلبية المكونة من صغار الحرفيين والباعة المتجولين والعاطلين وغيرهم من الضعفاء لا تنشغل سوى بتحصيل قوتها اليومي، وأنها تشتكي من حين لآخر من تصرفات المحميين تجاهها، فيما يخص مثلا، الزيادة في مبالغ كراء دور السكنى، وفيما يخص التدبير السيئ للمؤسسات الخيرية اليهودية وتوزيع الصدقات الأجنبية؛ كما أن الفئات المحرومة كانت تحمل المحميين، ولاسيما المتعجرفين منهم، مسؤولية سخط وغليان المسلمين المتضررين من تجاوزاتهم وما يمكن أن تسفر عنه من مخاطر بالنسبة لساكنة الملاحات. ولم يفت بعض المفوضين والقناصل إثارة انتباه حكوماتهم إلى نفس المخاطر، مشددين في تقاريرهم بشكل خاص على مسألة الربا والدعاوى الباطلة[69].

ونظرا لنوعية المقاربة التي اختارت الاعتماد عليها والشعارات التي انتقتها، منحت الجمعيات اليهودية لنفسها الإمكانات اللازمة لبلورة مراميها واستغلال نفوذ كبارمسيريها وعلاقات بعضهم الوطيدة بالدوائرالحكومية الأوروبية والأمريكية

---

[67] - وسارع من جهته القنصل العام الامريكي، متيوز، للضغط على بركّاش وإثارة انتباهه إلى "موجة الغضب التي أثارها في أمريكا سوء معاملة يهود المغرب...واستعداد يهود العالم بأسره للتدخل لفائدتهم"؛ المرجع:
. Morocco , FRUS, 1880

[68]-*Times*, May 19, 1880, Reception of a Jewish Deputation by Earl Granville and Sir Charles W. Dilke.

[69] - A.E.P., C.P., 48 et 50, 19 juin 1885 et 7 mai 1886, Féraud à son Département, « Les Juifs sont victimes de violences seulement lorsque la mesure est rendue comble par leur arrogance et leurs injustices ».

والأوساط البرلمانية وكذا كبريات الجرائد الصادرة بأوروبا والولايات المتحدة. وبذلك صار ما كانت تتحرك من أجله وتهدف إلى تحقيقه سهل المنال، لاسيما وأنه كان يصب في واقع الأمر في اتجاه مواز لاتجاه ولحسابات الحكومات المشاركة في مؤتمر مدريد، وهي حكومات لم يكن لها أي استعداد لمراجعة نظام الحمايات مراجعة حقيقية لأنها كانت تعتبر هذا النظام بمثابة سلاح مدمر وغيرمكلف بإمكانها استخدامه كيفما شاءت لإضعاف المغرب والتمهيد للسطو عليه. ومن هذا المنطلق كان تشبثها بالوضع القائم وبالتوزيع الفوضوي لبطاقات الحماية وشهادات التجنيس يستجيب بالدرجة الأولى لثوابت سياستها وإستراتجيتها.

غير أن هذا الإجراء لم يشفع للسلطان، حيث انقضت الجرائد على "فظاعة قتل وإحراق اليهودي العجوز ابرهام العلوف" وشنت حملات شديدة اللهجة ضد "همجية" المسلمين ومبالغتهم في التعصب وكراهية الغير، كما نددت بالمخزن وبـ"استخفافه" بأرواح وممتلكات اليهود وعجزه على ضمان حقوقهم. واستنتج مروجو هذه الانتقادات أن "الحل الواقعي" والوحيد لتأمين حياة اليهود وصيانة الضمانات التي تعود عليها المحميون يكمن في ترسيخ الحماية الأجنبية وتوسيع دائرة المستفيدين منها.

وقد سهلت هذه الانتقادات وما تم ترويجه بشأن تعصب المسلمين وضعف المخزن مأمورية مندوبي الحكومات الأجنبية التي كانت لاتود الاكتفاء بدحر مطالب السلطان وإفشال مساعي نائبه بمدريد، وإنما تروم أيضا انتهاز فرصة انعقاد مؤتمر دولي لانتزاع تنازلات إضافية مقابل التزامات نظرية ووعود فارغة تبدو وكأنها تصب في اتجاه طموحات المولى الحسن وما كان ينتظره. وقد أمكن لكل القوى والتيارات، الرسمية وغير الرسمية، المناهضة لأي تعديل لنظام الحماية، فرض وجهة نظرها ومصالحها كما تدل على ذلك نتائج المؤتمر ونص معاهدة مدريد (1880)، وكذا مشروع "مدريد ثاني"، الذي بدأ يلوح في الأفق مباشرة بعد أن اتضحت للمخزن فداحة ما اتفق عليه في العاصمة الاسبانية[70].

وفي تعليق له على أشغال ونتائج مؤتمر مدريد، وهو المؤتمر الذي حضره بصفته مندوبا للولايات المتحدة، قال الجنرال لتشيوس فرشيالد (Lucius Fairchild)، في سياق إشاراته للأصداء التي خلفتها تداعيات وتحركات الجمعيات اليهودية لدى الحكومات الأوروبية: "علينا أن نعلق الآمال (ونهنئ أنفسنا)على ضعف اطلاع سلطان المغرب على أحوال أوروبا وما يجري فيها حاليا... (وحقيقة) لوصل (هذا

[70] - بن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج. 2 ، ص. 416 ، السلطان إلى بركاش وتعليقه على نتائج المؤتمر و مناورات "ايهدي روشي" (روتشلد)، 28 جمادى الثانية 1297 / 7 يونيو 1880 .

السلطان) خبر الاضطرابات المعادية لليهود التي تهز الآن ألمانيا (مثلا) لما حذا به ذلك إلى مضاعفة اضطهاد هذا العرق (المتواجد) بإيالته عوض العمل على التخفيف [من معاناته]... حيث لا يجوز (لنا) مطالبة المغرب بقدر من الحرية المستنيرة يفوق قدر ما هو متداول بين ظهران شعب أوربي (وهو الشعب الألماني) امتاز بثقافة عالية"[71].

وكان ممثل الرئيس الأمريكي يُلمح بكلامه هذا إلى موجات كراهية اليهود ومناهضة السامية التي اكتسحت أوروبا انطلاقا من ستينيات وسبعينيات القرن التاسع عشر وتبلورت بشكل خاص في ألمانيا غداة اندلاع أزمة مالية كبرى سنة 1873 وإقدام عناصر مسيحية متطرفة على تأسيس "الاتحاد من أجل استئصال اليهود"[72].

وامتدت هذه الموجات لتشمل حتى دول ديمقراطية عريقة مثل انجلترا، وهي التي طفت فيها على السطح مناهضة السامية لأسباب متعددة، ومنها بصفة خاصة الأسباب المرتبطة بتدفق المهاجرين اليهود القادمين من روسيا، حيث فروا من البؤس والاضطهاد القيصري وتكدسوا، بعد وصولهم إلى بريطانيا العظمى، في لندن وبورمنغهام ومنشستر وليفربول وغيرها من المدن، وأحدثوا نفورا تجاههم، لا من جهة الأوساط المسيحية، فحسب بل حتى في صفوف اليهود البريطانيين. وقد تخوف فعلا اليهود المندمجون في المجتمع البريطاني من ردود الفعل المناوئة للمهاجرين الجدد، ومن خطر استفحالها وامتدادها بدون تمييز على حساب اليهود المستقرين بإنجلترا مند أجيال. ومن الناحية الرمزية والسياسية كان هؤلاء يعتبرون تألق أحدهم، وهو الثري لايونيل روتشيلد (Lionel Rothschild)، وفوزه في الانتخابات التشريعية لعام 1872 ووصوله إلى البرلمان (غرفة العموم) بمثابة انتصار تاريخي ثمين تحتم في نظرهم الدفاع عنه وصيانته في بلد ديمقراطي كان يحرمهم فيما مضى من التمثيل البرلماني لاعتبارات دينية (ومنها ضرورة أداء القسم حسب الطقوس المسيحية بعد الفوز في الانتخابات)[73].

ج- مواصلة التنسيق، وبشكل أعمق، بين الأطراف التي عملت على إفشال مساعي المخزن وما كان ينتظره من مؤتمر مدريد، وبقاء هذه الأطراف متأهبة لاستغلال أفاق "ما بعد مدريد"، وهي أفاق واعدة بالنسبة لهاته الأطراف بحكم تداخل وتراكم عوامل عديدة، منها:استفحال عزلة المخزن على اثر تلاشي عزيمة المندوب

---

[71] - الجنرال فورتشايد إلى كاتب الدولة بواشنطن، مدريد 2 دجنبر 1880، F.R.U.S, 1881, Morocco, p. 1044
[72] - P. Sorlin, *L'antisémitisme allemand, Paris*, 1969, pp. 57-63. H.I. Bach, *The German Jew*, Oxford University Press, Oxford, 1984, pp. 123-135
[73] - C. Holmes, *Anti-Semitism in British Society, 1867-1939*, London, 1979, pp. 50-63.

البريطاني في مدريد ليونيل ساكفيل (Lionel Sackville) وتزكية في نهاية المطاف لما كان زميله الفرنسي الأميرال جوريس (amiral Jaurès) يود إملاءه على النائب السلطاني.

تذمر ج.د. هاي جراء نتائج المؤتمر، حيث اعتبرها بمثابة فشل مني به شخصيا، لاسيما وأنه بدل قصارجهوده لإقناع حكومته والجمعية اليهودية-الانجليزية، التي التقى رأسا لرأس مع قادتها خلال زيارته للندن، بضرورة تقليص الحماية غير- القانونية لاجتناب انهيار الوضع القائم بالمغرب، واحتدام أطماع فرنسا التوسعية بعد "ابتلاعها" لتونس سنة 1881 وانتقالها إلى تركيز اهتمامها على المغرب في إطار الخطة الرامية إلى إعادة توحيد شمال إفريقيا تحت الراية الفرنسية، وربط الحاضر الفرنسي بالماضي الروماني، ودخول ألمانيا حلبة الصراع لبسط نفوذها في المغرب وتوظيف الحمايات والمخالطات لهذه الغاية على غرار ما كانت تقوم به الدول الأخرى في هذا المجال- مع الانتباه أيضا إلى أهمية العنصر اليهودي وما يمكن لألمانيا أن تجنيه بالاعتماد عليه.

وتماشيا مع الخطط المتبعة سابقا في قضية إسحاق عمار وابراهام العلوف، واصلت الجمعيات اليهودية متابعتها لتطور الأوضاع على الساحة المغربية واستجابت لـــ "نداءات"جديدة صادرة مرة أخرى من "أعيان طنجة "بصفتهم الوسطاء المعتادون بينها وبين يهود المغرب. وبما أن المفوضين الأجانب أدركوا تمام الإدراك مدى "إنصات" حكوماتهم لمطالب واسترعاءات الرابطة الإسرائيلية، والجمعية اليهودية الانجليزية واتحاد الجمعيات العبرية الأمريكية، والتي تعبر المضيق وتصل إلى جبل طارق، باريس أو لندن. وتجلى ذلك مرارا خلال الفترة التي أعقبت مؤتمر مدريد، وبشكل خاص بمناسبة حادثين اثنين: "قضية انتيفه" و"أحداث دمنات".

اندلعت القضية الأولى في بداية صيف سنة 1880، وامتازت أهم أطوارها بتجاوب الحكومات الأوروبية بشكل مطلق مع ما كانت الجمعيات اليهودية تروج له أو تطالب به إثر توصلها بأخبار ناقصة وكاذبة في بعض تفاصيلها، مفادها أن عامل قبيلة انتيفه، الحاج عبد الله الزناكي آخذ يهودي يدعى الدهان على تشغيله لامرأة مسلمة خادمة في بيته، وبعد توبيخه انهال عليه بالضرب حتى أزهق روحه. وبعد ذلك لم يرخص لأهله بدفنه إلا بعد أن نحروا رؤوسا من الماشية أمام داره وسلموا له مبلغا من المال.

وبناءا على ما عرضته الجمعيات اليهودية على أنظارها وما راج في الجرائد وما ضمنه مفوضوها بطنجة لتقاريرهم، أصدرت الحكومات الأوروبية تعليمات

صارمة لممثليها بالمغرب تأمرهم فيها بالتشدد تجاه المخزن في هذه القضية وتتبع أطوارها عن كثب إلى أن يعزل عامل انتيفة من منصبه ويقدم المخزن تعويضات لذوي الهالك. وطبقا لتعليمات حكومته هدد المفوض الفرنسي ببسط حماية دولته على جميع يهود المغرب في حالة "تماطل" المخزن وعدم امتثاله لما طلب منه. وقد سبق ج.د.هاي التلويح بنفس التهديد في سياق ما حدث بعد زيارة منطفيوري حيث رفض القواد والعمال التأويل الذي أعطاه اليهود للظهير الذي أصدره السلطان وأوصى فيه الولاة بمعاملة أهل الذمة معاملة حسنة.

ونظرا للتشدد المؤكد عليه في التعليمات الحكومية الصادرة لهم، تجاهل المفوضون الأوروبيون ما أورده السلطان لتبرئة ساحة عامل انتيفة، إذ أوضح أن الهالك لم يضرب بسبب تشغيله لامرأة مسلمة في بيته، وإنما جُلد لأنه زنى بها وحملت منه، وهو ما أحدث ضجة كبرى وسط القبيلة.

إلا إن الحُجج التي قدمها السلطان بهذا الشأن لم تصمد في وجه الحملة الصحفية المنددة بعامل انتيفة والمطالبة بمعاقبته، ذلك أن المشرفين على هذه الحملة ابتكروا ما كان يجب اختراعه لإثارة المزيد من الشفقة على يعقوب الدهان وجلب استنكار أقوى ل"بطش وطغيان" العامل المذكور. ولهذا غيروا ملامح "الضحية" وحرفوا طبيعة ما قام به، فجعلوا منه هذا الرجل المعروف بثروته وسط قبيلة انتيفة (المجاورة لدمنات) مجرد عجوز وفاعل خير لا يميز بين الضعفاء اليهود والضعفاء المسلمين، تأثر بمشهد مسلمة معوزة خلال سنوات الجفاف والمجاعة التي مرت بها البلاد فآواها بداره وأطعمها وأحسن إليها، وكان جزاءه الضرب المبرح والقتل وترك جثته عرضة للتعفن.

وصبت مقالات الجرائد الصادرة في كل من طنجة وجبل طارق ولندن وباريس ووهران والجزائر ونيويورك الزيت على النار بأسلوب يتوخى الإثارة، فتعاملت مع المعطيات التي توصلت بها بطريقة انتقائية ومنحازة، وهاجمت "النظام الاستبدادي القائم في المغرب" مستنكرة بشدة "اضطهاده" لليهود، ومبرزة معاناتهم اليومية "لا لسبب إلا لتمسكهم بدينهم وسط محيط إسلامي متعصب غاية التعصب ومتزمت".

ونظرا لمخاطر الاستسلام أمام الضغوط الأجنبية والتضحية بعامل اكتفى بتطبيق قوانين البلاد الخاصة بالزنا بين "كفار" ومسلمات، لاسيما في وسط قبلي شاع فيه بسرعة ما اقترفه يعقوب الدهان، فقد اعتمد السلطان على ج.د. هاي وطالبه بالتدخل لتليين مواقف زملائه. وبما أن السفير البريطاني كان يعي خيبة الأمل المترتبة عن إخلال حكومته بالوعود التي قدمها إبان مباحثات طنجة الممهدة

لمؤتمر مدريد، فإنه استجاب لهذا المطلب بهدف استرجاع نفوذه وإعادة الثقة بين المخزن و"الدولة المحبة الفخيمة" (بريطانيا العظمى). وفي نهاية الأمر قبلت كل الأطراف تسوية تقضي بتخليها عن كل الدعاوي المرفوعة ضد عامل انتيفة مقابل أداء فدية من بيت المال لابن الهالك قدرها 3700 ريالا وضمان انتقاله بسلام من القبيلة للاستقرار والإقامة بمدينة دمنات.

ارتبطت القضية الثانية بالأحداث التي شهدتها مدينة دمنات بالذات، خلال سنتي 1883 و1884، وهي أحداث اختلفت أسبابها الحقيقية بين ما طفى على السطح، وما بقي خفيا وغامضا[74]. فلأول وهلة، وحسب المفوضين الأجانب، كان الأمر في منتهى البساطة حيث نشب نزاع حاد بين، من جهة، القائد الجيلالي بن علي أوحدو، عامل وصفه بـــ "المتوحش" والمتسلط على اليهود والمتعدي عليهم رجالا ونساء، ومن جهة ثانية، ضحايا ظلمه والراغبين في الإطاحة به بمساعدة إخوانهم في الدين القادرين على تأمين وقوف القناصل بجانبهم. وفي خضم الجدال الحاد الذي اندلع بمناسبة تشكي يهود دمنات وعلى رأسهم أحد حاخاماتهم، تحركت كل أطراف النزاع وكأنها تتجاهل المعطى الأساسي المتمثل لا في شخصية هذا القائد ومميزاته السيكولوجية فحسب، بل في تدخله المباشر في الأنشطة الاقتصادية والتجارية لمدينة دمنات ونواحيها، بصفته فاعل اقتصادي وملاك كبير له أراضي زراعية وقطعان للماشية. وبحكم وزنه على هذا المستوى فإنه كان يتابع حركة الأسواق ومستوى الأسعار ويضغط في الاتجاه الذي يناسب مصالحه. وبتصرفاته هذه كان يجد نفسه حتما وجها لوجه مع المحميين ووكلاء الدور التجارية الأوروبية، أي الفئة المتحررة من القيود التقليدية والرافضة لما ألف القواد والعمال إملاءه على الرعايا، بائعين كانوا أم مشترين. وكان طبيعيا، والحالة هذه، أن تقوم العناصر اليهودية المنافسة للقائد المذكور في الأسواق بمحاولات لتصفية حساباتها معه وتناقض مصالحها مع مصالحه[75].

ورفعت بالفعل عريضة ضده تكلف وفد من دمنات برئاسة الحاخام داويد

---

[74]- أ. التوفيق، **المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1830-1912)**، ط.2، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،الرباط، 1983، ص. 165-169، "وكانت (أسرة علي اوحدو) قد اتسعت، واصبح له الأصهار من أرستقراطية دمنات، والعملاء من تجارها، واستعان بأولاده في ممارسة قيادته، فجعل من واحد منهم خليفة على غجدامة، وآخر على فطواكة، وثالثا مكلفا بشؤون داره وامؤاله بمراكش. واما اقرب اولاده إليه، واكثرهم احتكاكا بالشؤون المخزنية، فكان هو الجيلالي خليفته بدمنات. فلما توفي علي اوحدو (عام 1875)، ذهب الجيلالي إلى فاس يطلب ولاية أبيه، وصار معه أعيان ولنتان... فوقفوا معه حتى ولي مكان ابيه من ولاية ولتانة وفطواكة وغخدامة. وامسك... امر اينولتان بيد من حديد...، وقد وسع سجن القصبة واحكم تحصينه".

[75] - B. Meakin, *The Moors. A Comprehensive Description, London*, 1902, p. 465, « The rabbis and merchants of Demnate sought assistance from Europe to secure the removal of a brutal governor ». P. Flamand, *Un mellah en pays berbère, Demnate*, Paris, 1952.

عمار بتسليمها لممثلي فرنسا وانجلتر وإيطاليا والولايات المتحدة بطنجة، مطالبا هؤلاء المفوضين بالتدخل لفرض عزل القائد وملحا على "همجيته"، وعدم احترامه لحقوق الإنسان، وحتى لأعراف البلاد القاضية باحترام حرم الأضرحة والزوايا إذ انه لاحق بعض معارضيه اليهود داخل زاوية اعتاد اليهود والمسلمين على حد سواء اللجوء إليها في حالات الخطر. وبموازاة مع اتصالات هذا الوفد والدعم الذي قدمه له بعد وصوله إلى مدينة البوغاز محميون نافذون أمثال أهارون أبنصور وموزس بريانطي، تحرك رؤساء الجمعيات اليهودية الأوروبية لحث الحكومات، ولاسيما الحكومتين الفرنسية والبريطانية، على إصدار تعليمات لممثليها بالمغرب قصد الضغط على السلطان وخلع عامل دمنات[76].

ولإظهار عدم انحيازهم للمشتكين اليهود، رغم تحفظ بعض المفوضيات إزاء مطالب هؤلاء وعلمهم بالتصدع الحاصل داخل الجالية اليهودية الدمناتية إلى حد نشوب الضرب ومواجهات عنيفة بين الأطراف المتخاصمة حول الموقف اللازم اتخاذه تجاه القائد، قرر السفراء الأجانب تكوين لجنية لتقصي الحقائق في عين المكان وأسندوا هذه المهمة للمحمي الإنجليزي بوبكر الغنجاوي ولمحمي أخر، وهو التاجر المراكشي الثري قرقوز[77].

إلا أن الصراعات الجوهرية القائمة بين المحميين اليهود والقائد لأسباب

---

[76]- Conf. (5211), n° 11, J. D. Hay to Salisbury, July 13, 1885: "On the subject of the tyrannical and cruel treatment suffered by the Jewish inhabitants of Demnat at the hands of the Governor of that town, and of the steps I had taken in concert with my colleagues of France and Italy to obtain redress from the Sultan and the better treatment of these unfortunate people… I trust that under these circumstances Her Majesty's Government will approve my conduct, and will authorize me, in case the Sultan does not spontaneously dismiss the Governor of Demnat, to repeat in the name of Her Majesty's Government a requisition that he be removed".

[77]- بوبكر الغنجاوي إلى هاي : "نُعلمك على وجه السر باننا لما بلغنا اتفاقك مع من ذكرت من الأجناس في شأن قضية يهود دمنات وكتبتم بذلك لدار المخزن في شأن إعطاء الحق ونصف المظلوم من الظالم... ألقينا السمع ووقع منا البحث التام عما صدر بدار المخزن...، فأخبرنا بعض التسمين بالخدمة بدار المخزن ممن له الحظ في ذلك وموضع سر أخي الوزير كبير العسكر انه سمع منه أن التازي الموخت لما سمع الاتفاق الواقع منك مع باشدور الطليان وباشدور الافرنصيص، قال أن هذا الاتفاق ما فيه إلا الضرر الكبير على دار المخزن...؛ هذا التازي هو المشير بالراي وصاحب الإبرام والنقض، وعدم معرفته بالأمور... ولا يشير إلا بالرأي الذي يعود بالوبال والنكال، ويستلزم الرد القبيح والخطاب القوي. وحين يرى ذلك يرجع لأصله ويعرف قدر قيمته...وأنا اعلمتك بهذا على وجه السر... والذي يبين لك اطلاعنا وبحثنا هو أن وقع قبول الشيخ المجعول على يد الباشدورات الثلاث بدمنات الذي هو راي سديد وفيه رفع المضرة من غير نزاع فيه... وذلك التازي هو المشير بالخلاف وعدم الإنصاف...والذي ظهر لي أن الباشدور الافرنصيص تكن معه بخير ومساعدة فإن ذلك لم يُوافق مرادهم في دار المخزن، حيث إنما يحبون مخالفتك مع جميع الأجناس ليقضون بك أغراضهم من أجل ذلك. وبذلك يقع التهاون في أموركن وذلك نعرفه ولايخفى عليك. والذي ظهر لي أن وقوفك ليهود دمنات في إعطاء الحق في هذه القضية ظهر لهم منك خلاف ما يظنون وعملوا بموجب ذلك وأنزلوك به في موضع الجد، وعلى المحبة والسلام، في 28 جمادى 2 عام 1302 [14 أبريل 1885] المرجع: خ. بن الصغير، في خدمة صاحبة الجلالة...، م.س.، الوثيقة رقم 12، (FO 174/110):.

اقتصادية ولأن هذا الأخير كان لا يقبل (على غرار القواد و العمال الآخرين) أي تحد لسلطته كيفما كان مصدره، كانت لا تعني أن مطالب العناصر المحمية كانت لا تستهدف سوى ممثل السلطة المخزنية لوحده[78]. ذلك أنهم كانوا يستغلون علاقاتهم "القنصلية" لتسوية مشاكلهم ونزاعاتهم ودعاوى إخوانهم في الدين مع جيرانهم المسلمين من المدينة ذاتها ومن القبائل المجاورة لها. وتعكس رسالة السلطان التالية نموذجا مما كان يقع في هذا المجال:

«(توجه) يهودي... يسمى هدان بن المكنادي... لسوق الأربعاء بكطوية...؛ ولما رجع أدركه الليل في الطريق، فقتله اللصوص وأخفوا جثته. فصار اليهود يبحثون عليها حتى أخرجوها... فجاءوا بها لحضرة العدول ليقيموا حجة... (وقد) وقتل أيضا يهودي آخر، ليلا في رحى الماء، قريبا من مدينة دمنات، فقام اليهود يطلبون ديتهما من المسلمين. فقابلهم ثلاثة رجال من أهل دمنات، على يد العامل، وجههم ليقابلون شكاية اليهود المذكورة في الحضرة الشريفة بفاس، بعد أن قيد لهم ما يدلون به من الحجج... ومن جملة ما نسب إليهم، أنهم يبيتون في أرحاء الماء وهي بعيدة عن العمارة، وأنهم يسافرون في الطريق المخيفة، أناء الليل وأطراف النهار، ويعرضون أنفسهم للهلاك، وإذا وقع لهم مكروه يطالبون به المسلمين».

وأيا كان تأرجح العلاقات بين مسلمي دمنات وجيرانهم اليهود، فقد تسرع النشطاء اليهود الطنجاويون إبان أحداث 1883-1884 للدفاع عن إخوانهم في الدين الدمناتيين دون تمييز بين من اشتكى بالعامل الجيلالي ومن رفض تأييد خصومه المحميين. والمثير أيضا في موقف هؤلاء النشطاء هو توظيفهم في العرائض التي رفعوها للحكومات الأجنبية ووزعوها على الصحف لمصطلحات لمفاهيم جديدة في السياق المغربي، لكنها مطابقة تماما لما كانت المفوضيات والجرائد الأوروبية تنتظر سماعه أو قراءته في مثل هذه الحالات. وبالفعل أشارت العرائض إلى التجاوزات المنسوبة لعامل دمنات بصفتها انتهاكا صريحا ل"حقوق الإنسان". وبناءا على هذه الحقوق وضرورة فرض احترامها، ناشد النشطاء الحكومات الأجنبية وطالبوها بالتدخل لوضع حد، باسم الحضارة وقيمها، للتجاوزات "الوحشية وغير

[78] - أ. التوفيق، م.س.، ص. 166-167، "امتلك الجيلالي أراضي زراعية واسعة...ن وقطعان من الماشية، كان يعطيها لأفراد القبيلة (فطواكة) بالشركة. ولم يترك نشاط يدر عليه المال إلا شارك فيه، أو ثروة إلا ساهم في استغلالها. وجعل لمعاملاته التجارية وسطاء، ولأمواله أمناء، فتحصلت له أرباح طائلة.... ، واتخذ لنفسه ابهة "ملوكية"... وكان له حريم من الحرائم والإماء. ولم يلبث أن توصل إلى التزوج بابنة شيخ واودانوست المنكوب ابوها من أجل رفضة تزويجها إياه في عهد والده...؛ (وتعرض) بعض اليهود من القائد الجلالي لاهانات وتسخيرات لهم ولنسائهم، ولمضايقات في تجارتهم، سيما وأن بعضهم كان محتميا بالحملية البريطانية. فوقع بينهم (وبينه) خصومة شديدة".

إنسانية" المرتكبة في حق اليهود.

ومن هذه الصيغ والعبارات المستعملة بحذافرها، يمكن استنباط مدى تأثر مستعمليها بالثقافة الغربية، والفرنسية على وجه خاص، وما تعلموه في مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية، لاسيما كل ما ارتبط بفلسفة عهد الأنوار وثورة 1789 وكذا، وبصفة أدق، ما سمعوه عن "التصريح بحقوق الإنسان والمواطن" ومبدأ المساواة بين المواطنين الفرنسيين بصرف النظر عن انتماءاتهم الدينية والعرقية الذي أعلنت عنه الجمعية الوطنية الفرنسية.

إلا أن تعبئة النشطاء الطنجاويين ومسانديهم الأجانب للدفاع عن حقوق الإنسان كانت انتقائية، حيث اقتصرت على اليهود وتجاهلت المسلمين، أي الغالبية الساحقة لسكان المغرب والمتضررة أكثر من غيرها، كما تدل على ذلك شهادات المفوضين الأجانب وشهادات أخرى، من تعسف الولاة وعنف المخزن. فجلد المسلمين، رجالا ونساء، كان جاري به العمل في المدن والبوادي، في حين أنه أسقط وبدأ يتقادم بالنسبة لليهود مباشرة بعد زيارة منطفيوري لمراكش (1863-1864). وأما قطع الرؤوس وتعليقها في أبواب المدن، فقد كان "حكرا" على المتمردين المسلمين و"عبرة لمن يعتبر" من أهل القبائل والحواضر.

وبما أن العمال والقواد أصبحوا مقيدين في تعاملهم مع الرعايا اليهود، فقد تجرأ بعضهم، وإن كانوا قلائل، وأثاروا الانتباه إلى الحيف الناجم عن تطبيق القوانين والأعراف على أساس التمييز بين اليهود والمسلمين وحصر المعاقبة بـ"الضرب" على المسلمين. ففي رسالة للنائب بركاش خاصة ب "تطاول وجسارة يهود" الجديدة وأزمور وتجاهرهم بأنهم "لا يؤدبون بالضرب وإنما يؤدبون بالسجن لا غير"، عبر عامل الجديدة، محمد بن إدريس الجراري، عن حيرته وعدم رضاه على وضع أصبح فيه الرعايا منقسمين إلى ثلاثة أقسام "أهل الحماية من مسلمين ويهود، وهؤلاء لا يحكم عليهم إلا قونصو الجنس الذي هم في حمايته، الثاني المسلمون الذين ليسوا في الحماية أيضا، وهؤلاء يحكم عليهم عامل البلد ولكن بالسجن دون الضرب".

وبعد إلحاحه على ما في هذا التمييز من مفاسد وتشجيع لـ "سفلة اليهود" على الاستمرار في "طيشهم"، طالب العامل المذكور بـ "حسم هذا الداء" إما بإخضاع اليهود من جديد لما يخضع له المسلمون أو بـ "رفع التأديب بالضرب حتى عن المسلمين لتحصيل المساواة".

2- الحماية، و"طيش أهل الذمة"، وتوتر العلاقات بين المسلمين واليهود

في ظرفية عامة تحكم التغلغل الأوربي في جزء كبير من مختلف أطوارها، مرت العلاقات بين المسلمين واليهود بمنعطفات حاسمة ساهمت في إذكاء التناقضات وتوسيع الهوة بين المجموعتين. ويمكن اعتبار هذه المنعطفات والأحداث التي ميزتها، ومن ضمنها الاضطرابات التي أعقبت زيارة موزس منطفيوري (1864)، وقضيتي إسحاق عمار(1879) وابراهم العلوف(مطلع 1880)، وقضية انتيفة (خريف 1880) وكذا "أحداث دمنات" (1883-1884)، بمثابة مؤشرات قوية ودالة على طبيعة ومنحى صيرورة عامة تصدرها تآكل وتلاشي دعائم التعايش بين مسلمي ويهود البلاد. وقد تداخلت في هذه الدينامية معطيات عديدة، منها:

- استفحال ظاهرة المزايدة بين الحكومات الأجنبية وتسارع مفوضياتها للدفاع عن مطالب اليهود، سواء كانوا محميين ومجنسين أم رعايا السلطان.

- تصاعد شكاوى اليهود بموازاة لهذه المزايدات،

- تزايد اهتمام الجمعيات اليهودية الأوروبية والأمريكية بكل ما يخص ساكنة الملاحات.

- تضرر عدد كبير من الفلاحين المسلمين جراء الممارسات الربوية التي كان اليهود المحميون والمجنسون يتعاطون لها على نطاق واسع تحت ستار "المخالطات"، وبتواطؤ بعض العمال والقواد والشيوخ والعدول.

- تشبث جل الولاة بسلوكهم التقليدي إزاء اليهود، وعدم مبالاة المتشددين منهم بإكراهات الظروف الجديدة والتحولات التي كانت تهز أركان البلاد.

-احتدام المآسي الناجمة عن تعاقب سنوات الجفاف (1862-1868، 1878-1884، 1891، 1895...)، وتكاثرالاضطرابات جراء انهيار المحاصيل الزراعية، وتعددت النزاعات بين القبائل حول المراعي والماء، والارتفاع المهول للأسعار، وانتشار المجاعة، وتدفق أفواج من البؤساء من البوادي المنكوبة صوب المدن. وفي الحواضر ذاتها لم يجد الضعفاء ما يقتاتون به، حيث لم تكف صدقات المخزن والأحباس لمواجهة حاجياتهم؛ ولم يكف أيضا ما كانت توزعه في بعض المدن الإرساليات المسيحية التي حاولت التدخل بإمكاناتها المحدودة لمعالجة المرضى والمتشردين. أما الجمعيات اليهودية الأجنبية، فإنها تدخلت لفائدة اليهود وحدهم. وهكذا أحدثت الجمعية اليهودية-الإنجليزية (لندن) صندوقا خاصا، "صندوق إغاثة منكوبي المجاعة بالمغرب" (Morocco Famine Relief Fund) لجمع التبرعات وتوزيع ريعها على ساكنة الملاحات.

- تكاثر النزاعات وأحداث العنف بين المسلمين واليهود رغم انحصارها عموما في حدود مشاحنات ومواجهات فردية ومتقطعة لا تختلف كثيرا من حيث خلفيات وأسبابها المباشرة عن المشادات الكلامية والمشاجرات التي كانت تقع بين المسلمين وفي صفوف اليهود أنفسهم، إلا أن هذه النزاعات أصبحت تتكرر في مختلف أنحاء البلاد وتثير تدخل الجمعيات اليهودية والمفوضيات الأجنبية كلما تعرض يهودي للنهب أو الجرح أو الاغتيال وتسفر عن القبيلة التي وقع الحادث فوق ترابها مسؤولية القتل بشكل جماعي. وبفعل هذا المنحى صار يسود الانطباع، بل الاعتقاد، أن الأمر لا يتعلق بأفراد وبأحداث متفرقة وإنما بمواجهات ذات طابع طائفي ومشابه لما جرى في المشرق عامي 1840 و 1860.

وقد برز هذا الانطباع إبان التوتر الذي أعقب زيارة منطفيوري والتأويل المبالغ فيه لفحوى الظهير الذي أصدره سيدي محمد بن عبد الرحمان للتذكير بحقوق أهل الذمة (1864)، وكذلك إبان "الفتنة العظيمة" التي تسبب فيها المدعو عيسى الريفي وأفراد عصابته فيما بين سنتي 1867 و1868.

خلال هاتين السنتين تعرضت أحواز تطوان لموجة غير مسبوقة من الرعب والتقتيل على يد عيسى المذكور وجماعته، ذهب ضحيتها ما لا يقل عن واحد وعشرين مسلما وستة يهود ومن ضمنهم بعض المحميين؛ ورغم هذا التفاوت في عدد ضحايا الجانبين فقد أصرت المفوضيات على تلقيب عيسى بلقب "قاتل اليهود" وتعاملت مع قضيته وكأنه لم يقتل مسلمين ولم يرعب أهل تطوان المسلمين كما أرعب سكان ملاحها.

وإذا كانت موجة القتل هذه تعزى تارة لكراهية عيسى الريفي لليهود، واتهامه لهم بتسميم شقيق له وقع في مغامرة غرامية مع إحدى بناتهم انتزعج منها أهلها، وتعزى تارة أخرى لخلافات وعداءات بين مسلمي تطوان تصدرتها منافسة حادة بين أسر نافدة حول منصب عامل المدينة، وإقدام بعضها على تسخير الريفي لتصفية حساباتها، فالأهم هو تحول هذا الأخير في أنظارعامة الناس إلى "بطل". وقد رأوا فيه الرجل المقدام القادر على الانتقام من اليهود وتحدي حماتهم الأجانب، علاوة على تحديه للمخزن والإفلات من المصائد التي كان ينصبها له. وهذه الصورة، وربما المبالغات المخترعة حولها، هي التي حملت ولاشك سكان القبائل المجاورة لتطوان على مساعدة عيسى والتواطؤ معه، وأتاحت له فرصة الاختباء وإفشال جهود العامل والأعوان المكلفين بملاحقته.

وبعد احتدام الضغوط الأجنبية على إثر اغتيال أو نهب محميين إضافيين،

منهم فرنسيين وبرتغاليين، قرر السلطان تكثيف جهوده لوضع حد لـــ "فتنة" عيسى الريفي وتداعياتها، فعين عاملا جديدا على تطوان ووجه تعزيزات عسكرية إلى عين المكان[79]. وأخبر النائب بركَـاش بهذه الإجراءات:

«وبعد وصلنا كتابك مجددا فيه الإعلام بنازلة الفاسد عيسى ورفيقه وما كتب به لأهل تطوان من التخويف والتهديد إن لم يخرجوا العامل منها، وما نشأ عن ذلك من الفتنة والهرج والترويع، حتى دار بينك وبين نواب الأجناس بسبب ذلك ما سطرته زيادة على ما قدمت الإعلان به، وأشاروا بتوجيه رجل عاقل حازم وعدد من الخيل بكتاب شريف لأهل تطوان وجيرانهم بما يحملهم على القيام على ساق الجد في حسم مادة فساد هذين الفاسدين، وأكدت في ذلك لما أشرت إليه ورأيته من حال نواب الأجناس، فها نحن نعين من يتوجه لحسم هذه المادة بحول الله وقوته...، وهو الذي يباشر هذا الأمر»[80].

وورد في "تاريخ تطوان" على لسان الفقيه محمد برحو "ان قائد تطوان جمع كبار بني زمار وبني معدان، وقال لهم، إما أن تأتوني برأس الفتان عيسى الريفي، وإما أن أحرك لقبيلتكم بالمحلة السلطانية، فاجتمعت فئة مسلحة منهم وقصدوا الكهف الذي يقيم به عيسى المذكور مع أصحابه، فضربوا عليه نطاق الحصار، ونادى بعضهم عيسى مناديه بطلقات من بندقيته، وتبودلت الطلقات النارية، وأصاب عيسى عددا من محاصريه، وأخيرا تغلب المحاصرون بقوتهم وكثرتهم، وقتلوا عيسى وقطعوا رأسه وقبضوا أصحابه وحملوا الجميع لتطوان، وعلق رأس عيسى على باب التوت إعلانا لقتله وعبرة لأمثاله...؛ وكان عيسى يقتل اليهود إما في زيارتهم لمقابرهم وربما تنكر ودخل ملاحهم

---

[79] - نموذج من سيل المراسلات التي بعث بها المفوضون الأجانب لحث السلطان على تعبئة الوسائل اللازمة لإنهاء الجرائم التي كان عيسى الريفي يرتكبها؛ الأمر يتعلق هنا برسالة صادرة من المفوضية البريطانية: " السيد محمد بارقش، وبعد، فقد أخبرنا خليفة الانجليز بتطوان مع رقاص بالفتنة الصادرة أيضا لجماعة من اليهود الذين خرجوا بقصد الزيارة في قبورهم وذالك في يوم 23 من شهر التاريخ. ويهودي اسمه العسري مع يهودية قتلوهم باثنان، ويهودية أخرى مجروحة جدا. والذي فعل هذا الفعل القبيح لرجل ويهوديتين الذي لا جهد لهم قائلين بأن الفاعل هو عيسى والمطيل الذي عرفهم رجلا الذي كان جائرا في وقت هذا عن مقابر اليهود. وهذه مدة من نحو ثلاثة جمعات منذ أخبرتنا بأن ورد عليك الأمر الشريف، قائلا لسيادتكم بأنه أيده الله أمر لعامل تطوان بوقوفه عن ساق الجد لقبض الفعال القاتلين المذكورين أعلاه .والدرك على ءال المداشر بقرب تطوان إن وجد بأرضهم، والذي يعطيه الماكول فهو مثله. وقد أخبرنا بأن عامل تطوان كان عنده شيء من العسكر بنواحي تطوان بقصد العسس على اليهود ولقبض الفعال إن ظهر أثرهم، لاكن فلم نستطيع نتيق بأن الذي أمر به السلطان أيده الله امتثل. إذ فلو كان امتثل فلم نظن من هذا الفعال يزعمون للقدوم نهارا لقرب تطوان دون خوف ويفعلون هذا الفعل القبيح. ونحن فلم هو واجب علينا نذكر لكم ما يفعلونه دولة السلطان لقبض هذا الفعال، لاكن فالظاهر لنا إذا يومر عامل تطوان بإعلام الأشياخ وأعيان المداشر قرب تطوان،ويذكر لهم إذا لم يجلبون عيسى والمطيل لأجل مثل شهر فتكون عليهم دعيرة من ماتان ريال عن كل مدشر، وهذه الدعيرة تكون عليهم في كل شهر إلى ان يجلبون هذا الفعال حيان أو ميتان.وجميع سكان المداشر الذين يقبلونهم يكونون عند المخزن مثلهم وتكون عليهم دعيرة أيضا من ثلاث ماية ريال عن كل راس قتل من اليهود بناحية تطوان. والان، فها نحن نطلب جوابا مفيدا عن كتابنا هذا،حيث نريد نخبر دولتنا ودولة النبريال بما صدر من هذا الفعال أيضا، ونوجه لهما نسخة من كتابنا هذا، ونسخة من جوابكم عنه، والسلام. وفي 25 فبراير 1868 [2 ذي القعدة 1284]".

[80] - خ.ع.ر.، و.ب.، 28 محرم عام 1284 / 1 يونيو 1867

وقتل فيه بعضهم، وربما مثل ببعضهم تمثيلا"[81].

وأشار الشيخ الرهوني من جهته إلى الحملة العسكرية الموجهة لقبيلة بني صالح والتي "لم ترجع إلا برأس عيسى مقطوعا وأصحابه مقبوضين" وَكذا إلى طقوس دي دلالة رمزية خاصة برزت عقب وفاة "قاتل اليهود"، حيث قال "ان بعض الناس صاروا يتداوون في ذلك العهد بتراب قبر عيسى المذكور... ولعل حنق الناس على اليهود كان بلغ غايته في تلك الأيام فكان بعضهم يرى فيمن يقتلهم أنه ولي من أولياء الله يتبرك بتراب قبورهم. والليالي حبالى يلدن كل عجيبة".

وبحكم ضخامة الضجة التي أثارتها "فتنة عيسى الريفي" على المستويين الخارجي والداخلي ونظرا لعمق بصماتها في الذاكرة الجماعية (وإن في نطاق محلي وجهوي)، فإنه لربما يجوز اعتبارها بمثابة واحد من أقوى المؤشرات الدالة على المنعطف الذي أقبلت عليه العلاقات بين المسلمين واليهود غداة الحرب الإسبانية-المغربية. ورغم الطابع الخاص، وربما الاستثنائي، المميز لما شهدته أحواز تطوان فيما بين 1867 و 1868 فإن باب المقارنة مفتوح ويفرض نفسه مع أحداث أخرى، ومن بينها الأحداث المرتبطة بقتل مسلم على يد يهودي بفاس سنة 1880 وإقدام مسلمين على الانتقام للهالك على الفور بمطاردة وإحراق جثة أحد المعتدين اليهود، وكذا النزاعات التي اندلعت سنة 1884 بين مسلمي ويهود مدينة دمنات وما واكبها من جدال حاد واتهامات متبادلة، وتدخل الممثلين الأجانب لمساندة الطرف اليهودي رغم الانشقاق الذي حصل في صفوف هذا الطرف وتبرؤ بعض اليهود من شكاوى وتصرفات إخوانهم المحميين.

وبفعل ما اجتمع لديه من أخبار وتفاصيل دقيقة حول النزاعات القائمة بين اليهود والولاة والمحتسبين والأمناء وعامة الناس، توطدت قناعة السلطان بأن مرد ما يقدم عليه اليهود المحميون والمجنسون مرتبط ارتباطا وثيقا بالدعم شبه المطلق الذي يقدمه لهم ممثلو وقناصل الأجناس، وهو دعم يغذي التوتر بين اليهود والمسلمين ويهدد التعايش القائم بينهم.

وقد شكلت هذه القناعات ومحاولة الحفاظ على الوضع القائم، أو على الأقل محاولة تفادي الانفلات الذي من شأنه أن يقود البلاد إلى مصير مجهول، منطلق المساعي التي قام بها المخزن المركزي لإقناع الدول الأجنبية بضرورة التراجع عن مساندتها غير المشروطة لليهود وعدم تجاهل أوضاعهم الشرعية والأعراف التي التزمت بها مجموعاتهم وصارت عليها منذ قرون خلت.

وهذا بالضبط هو ما أثار انتباه المولى عبد الرحمان بن هشام في وقت مبكر،

---

[81] - محمد داود، **تاريخ تطوان...**، م.س.، ج. 6 ، ص. 104 - 110.

ومباشرة بعد بروز البوادر الأولى لسلوكيات "غير عادية" انفرد بها يهود قدموا من الجزائر وفرنسا، وتصرفوا وكأنهم فوق تراب فرنسي. وألح السلطان في رسالة وجهها بهذا الشأن إلى ممثل فرنسا بطنجة في يونيو 1841 على:

«ان اليهود في إيالتنا السعيدة معاهدون على شروط أهل الذمة التي أثبتها شرعنا الكريم وعمل عليها أهل ملتنا في الحديث والقديم، فإن وقف أهل الذمة عند ما شرط عليهم وجب في شرعنا حقن دمائهم وحفظ أموالهم، وأن نقضوا ولو شرطا واحدا في شرعنا العزيز دمهم وما لهم وليس لهم في ديننا الكريم إلا شعار الذلة والصغار حتى إن الواحد منهم رفع صوته على المسلم فقد نقد الذمة، فإن كانوا عندكم متساوين معكم في كل شيء ومن جملتكم فليكن كذلك في أرضكم لا في أرضنا، إذ ليس حكمكم عندنا كحكمهم فأنتم مصالحون وهم مهادنون، فلمن أراد منهم أن يقدم للتجارة بإيالتنا السعيدة فليسلك مسلك أهل الذمة الذي عندنا»[82].

لكن سرعان ما اصطدمت هذه النوايا بحقيقة القوة واتضحت استحالة إخضاع اليهود الأجانب على المغرب أو المقيمين به لمقتضيات الشرعية (الشريعة أو للمقتضيات الشرعية؟) الخاصة بأهل الذمة، فتراجع ضمنيا عن هذا المطلب. فلم يسع السلطان إذ ذاك سوى تركيز اهتمامه على رعاياه اليهود المحميون أو المجنسون وانتقاد "تهورهم وتطاولهم". وما كتبه للنائب محمد بركَّاش لاستنكار الخروقات التي ارتكبها بعضهم في السنوات الأولى الموالية لجلاء الجيش الإسباني عن تطوان لخير معبر عما آلت إليه الأمور في ظرف غير بعيد نسبيا عن الحقبة التي كان يطالب إبانها بإخضاع اليهود الأجانب لقوانين البلاد وأحكامها. وشدد السلطان بهذا الصدد على أن "أهل الذمة تعدوا في جل الأمور وارتكبوا المحذور... وغير ذلك من الأمور التي عليهم فيها النكال" وندد بـــ "شياطين اليهود المشتغلين بالترهات والأباطيل والتطاول على الناس والمخزن وغير ذلك من الأمور المؤدية إلى وقوع الفتنة بينهم وبين المسلمين".

وفيما بعد، أي قبيل انعقاد مؤتمر مدريد، تضمن "خطاب" المخزن عبارات وصيغ عكست مدى خطورة الرضوخ لمطالب حماة اليهود. وجاء بهذا الصدد في رسالة وجهها الوزير إلى ج.د. هاي في سبتمبر 1880 ما يلي:

«وغير خاف عليك أن تجاسر اليهود على الولاة وعزلهم بسبب أدبهم لهم يؤدي إلى فساد الأحكام، لكون العمال إذ ذاك يتوقفون في الحكم عليهم اتقاء لشرهم وكذبهم ويتنزهون عنه، فينتصر الخصم لنفسه ويتسع الخرق. وقد أمرنا مولانا نصره الله

[82] - أ. فومي، م.س.، اللوحة رقم 18.

بإعلامك بهذا لأنك أنت ودولتك الفخيمة تحبون هذه الدولة الشريفة، وتبحثون لها دائما عن حقها...، وتشيرون عليها لما فيه صلاح ونجاح»».

إلا أن الثناء على السفير البريطاني واستعطافه كانا دون جدوى، حيث استمرتدهور الأوضاع وتخلله ارتفاع في أحداث العنف، بما في ذلك تعرض بعض اليهود للقتل، وأعقب ذلك كله تشديد السفراء الأجانب على مطالبهم القاضية بعزل الولاة المتهمين بظلم اليهود، أو بالتراخي في اتخاذ التدابير اللازمة لحقن دمائهم وضمان سلامتهم وسلامة ممتلكاتهم.

وأمام هذه الضغوط، لم يسع المولى الحسن سوى التعبير عن مخاوفه أمام تعذر إجراء الأحكام وانتشار الفوضى، ولم يفته التشديد بدوره على المخاطر التي كانت الفتنة المرتقبة ستلحق لا محالة باليهود بالذات، وتجعلهم يؤدون ثمن إيقاظ نيرانها. وقال السلطان مخاطبا النائب بركَّـاش: "وهل تبقى للمخزن بعد ذلك (أي بعد تلبية طلب عزل العمال) حرمة أو قوة وشهامة؟". وأضاف أن الإقدام على مثل هذه الإجراءات الزجرية من شأنه إضعاف السلطة وإشاعة الكثير من "القيل والقال" وفسح المجال أمام التمرد "لأن الرعية إذا قالت فعلت، وإذا فعلت لم تفعل خيرا". ولهذا، يقول السلطان مخاطبا نائبه، "تأمرك أن تعلم بذلك المتكلمين عليهم (أي اليهود) كالمركان والنجليز والطليان، وتشرح لهم وتعرفهم بأن المخزن لا يسعه السكوت على هذا لتأديته إلى الفتنة وفساد العامة، وضرر أولائك اليهود بثوراتها (أي العامة) على ملاحهم واغتيالهم في الطرقات، فقد تكرر منها إيقاع هذا بهم في المدن التي بداخل الإيالة وأحرى في المتطرفة".

وصار بالتدريج ما يقوم مقام تبرئة ساحته من مغبة ما يمكن أن يتعرض له اليهود بسبب وقوف "الأجناس بجانبهم وانحلال الأحكام نتيجة المبالغة في الدفاع عن مطالبهم كيفما كان نوعها"، صار ذلك يتصدر مساعي المخزن والجهود المبذولة لإقناع السفراء وحكوماتهم بمخاطر الفوضى والتهديدات المحدقة باليهود. ولذلك كان السلطان لا يمل من التأكيد على هذه المخاطر وتعداد التجاوزات الممهدة لاندلاع نيران فتنة عارمة. وبهذا الصدد تضمنت مراسلاته وأمره للنائب بركَّاش، وبعده لخلفه الطريس، مجموعة من الانتهاكات و"البدع" ، ومن ضمنها:

- تجاهر"الذميين" المحميين (أو من كان منهم يدعي أنه تحت حماية أجنبية) بسب الإسلام والمسلمين وتفوههم بالكلام الغليظ أمام الملأ[83].

- اعتدائهم على الناس، بما في ذلك إخوان لهم في الدين، وإشهار السلاح

[83] - خ.ع.ر.، و.ب.، 13 صفر 1297 / 24 فبراير 1880.

أحيانا في وجههم وإطلاق النار عليهم.

- "التجاسر"على الولاة والأمناء والمحتسبين والقضاة ورفض المثول أمامهم لأوامرهم.
- رفع شكاوى زائفة ضد الولاة[84].
- "تعمير الذمم" والمبالغة في ممارسة الربا بتواطؤ مع العدول المرتشين.
- تجاهل الأعراف الخاصة بالتنقل في البوادي، ولاسيما عبر القبائل التي "لا تنالها الأحكام على الوجه المطلوب" ورفض اللجوء إلى "النزائل قبل غروب الشمس".
- رفض خلع النعال بجوار "الأماكن المعظمة" التي اعتاد المسلمون المرور أمامها حفاة (المساجد والجوامع، محاكم القضاة والمحتسبين، الأضرحة، مشوار القصر...)[85].
- ترك ركوب الحمير والبغال ببرادعها، وامتطاء البغال المسرجة أو حتى الخيول، وهي دواب كان لا يسمح للكفار بامتطائها، اللهم إذا تعلق الأمر بالسفراء والقناصل وشريطة أن يُشعروا المخزن مسبقا بتنقلاتهم وأن يرافقهم حراس مسلحون تقوم السلطة المحلية بإلحاقهم بهم[86].
- إحداث حمامات داخل الملاحات، في حين أن الأعراف كانت تفرض اكتفاء اليهود بالأماكن المخصصة للغسل والنظافة داخل بيوتهم ، ومنها الصهاريج ("ميكفه") الخاصة بالنساء واستحمامهن طبقا للطقوس اليهودية.
- محاولة تمطيط الصلاحيات القضائية التي كان يتمتع بها اليهود فيما يخص أحوالهم الشخصية، وإحداث مؤسسات جديدة غير معهودة تتوخى البث في النزاعات ذات الطابع الجنائي، وتكليف السلطة المخزنية بتنفيذها فقط ودون الخوض في حيثياتها وتفاصيلها.
- تدخل محميين لمنع إخوانهم في الدين من اعتناق الإسلام والضغط عليهم لحملهم على الرجوع إلى دينهم الأصلي[87].
- تعاون بعض اليهود المحميين مع الإرساليات المسيحية لتسهيل اختراقها للأوساط المسلمة وتشجيع أطفال المسلمين الضعفاء على ولوج مدارسها وحضور حلقات تلقين الدين المسيحي، وذلك مقابل توفير وجبات غذائية وملابس وأدوية عند

---

[84]- بن زيدان، **إتحاف**، ج 2، ص. 399 – 400.

[85]- خ.ع.ر.ن و.ب.، جواب السلطان على مذكرة للسلك الدبلوماسي، 7 ربيع الثاني 1298 / 7 مارس 1881.

[86]- خ.م.ر.، سجل 2/101 ، ندد المخزن في وقت مبكر بهذا الخرق وبدور اليهود القادمين من الجزائر في استفحاله، وتعكس ذلك الرسالة التي وجهها المولى عبدالرحمن بن هشام إلى العامل (والنائب في نفس الآن) بوسلهام أزطوط، 4 صفر 1257/ 28 مارس 1841.

[87]- خ.ع.ر.، و.ب.، تنديد السلطان في رسالة إلى بركاش بتصرفات محميين من القصر الكبير لاحقوا يهودية وحاولوا منع اعتناقها الإسلام، فلم تنج منهم إلا بالفرار إلى البادية، 13 جمادى الثانية 6/1293 يونيو 1876.

الحاجة لهؤلاء الأطفال[88].

ولتقوية مواقفه إزاء ممثلي الأجناس وحكوماتهم، كان السلطان يلح على حساسية المرجعية الدينية المعتمدة في كل هذه الحالات، ويحيل إن اقتضت الضرورة إلى ما أفتى به العلماء. وعندما طُرحت بملاح فاس سنة 1884 نازلة توسيع الصلاحيات القضائية المعترف بها لليهود فيما يخص أحوالهم الشخصية، فإنه أمر بتشكيل لجنة من الفقهاء للنظر فيها. وقد شارك في هذه اللجنة كل من الحاج محمد جلون، وجعفرالكتاني، وأحمد بن الحاج الحميد بناني وعبد الله الودغيري. وجاء في الظهير الصادر بشأنها:

« (اتفق يهود فاس العليا) على إحداث أمر بملاحهم مخالف لعادتهم وهو نصب حزان وتاجرين من تجارهم في ملاحهم للحكم فيما يعرض بين إخوانهم من الوقائع كالسرقة وسائر الدعاوي وعلى إبدالهم في رأس كل شهر بآخرين وصار هؤلاء الحكام يقبضون على من أرادوا من خصوم إخوانهم ويوجهونهم للسجن على يد عاملهم ويسرحونهم منه على يده، وحيث لم تجر لهم عادة بنصب ما ذكر وكانوا معاهدين والأمور التي بينهم وبين المسلمين كلها مبنية على قواعد الشرع رددنا قضيتهم للشرع، وعليه فنأمرك أن تجتمع أنت والفقهاء (المعينون لهذا الغرض) وتنزلوا لهذه القضية وتعطوها حقها من النظروالتأمل والبحث ومراجعة عقد ذمتهم، هل هم معاهدون في ذلك أم لا وما اقتضاه الشرع في النازلة من تسويغ ذلك لهم أو منعهم منه وردهم لعادتهم طالعوا به علمنا الشريف واعلموا به خالتنا القائد العربي ولد با محمد لينفذه فقد أمرناه بتنفيذه والسلام»[89].

ويعكس موقف مثل هذا مدى إدراك المخزن لضرورة التزام الحيطة والحذر تفاديا لــ "فتح الأبواب" حسب تعبيره، وازدياد "الخرق على الراقع" وتسهيل مساعي المفوضين المنشغلين بإيجاد الذرائع لرفع وثيرة تغلغلهم واستغلالهم لكل كبيرة وصغيرة. وقد وجدوا فعلا فرصا سانحة متعددة لتحقيق مخططاتهم، ومنها، على سبيل المثال، الفرص التي انقضوا عليها إثر بروز "قضية النعال"، حيث تعبئوا فور ظهورهذه" النازلة" لإفشال المساعي المبذولة لإيجاد مخرج معقول وسلمي لها. ووفقا لخطة الدعم غير المشروط لمطالب اليهود، دافعوا عن العناصر المحمية الرافضة لخلع النعال في الأماكن التي كان حتى المسلمون يمرون بجوارها أو يلجونها حفاة. وطالب السفراء بإنزال العقوبات بالعمال والمحتسبين المتشددين رغم أن هؤلاء وأولئك اكتفوا

---

[88]- خ.ع.ر.، و.ب.، استنكار السلطان الشديد لنشاط المبشرين واليهود المتعاونين معهم بمدينة الجديدة، 11 ربيع الثاني 1297 / 24 مارس 1880 .

[89]- بن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج 2، 6 ربيع الثاني 1300 / 14 فبراير 1883، ظهير موجه لقاضي فاس.

في واقع الأمر بالامتثال للأوامر السلطانية إليهم بهذا الشأن[90].

واستهدفت حملات الاستنكار وانتقاد "تشدد" المكلف بملاح مراكش، الحاج أحمد أمالك، باعتباره، في نظر منظمي هذه الحملات، نموذج الوالي الرافض لأي انفتاح، والمنفذ الأعمى للتعليمات السلطانية، والمبالغ في التنكيل باليهود وغلظ الكلام في مخاطبتهم وتهديدهم. وهذه هي بعينها المؤاخذات التي سطرها يهود مراكش الرافضين لخلع النعال في أماكن يفترض أن يمشوا فيها حفاة، ودونوها في عريضة رفعوها إلى رؤساء المفوضيات. وفور توصلهم بهذه العريضة ودون التأكد من صحة ما ورد فيها، هرع هؤلاء الرؤساء لتضخيم ما "تعرض له يهود مراكش على يد القائد أحمد أمالك" وحاولوا تخويف السلطان بـــ "الضجة الهائلة" المحتمل وقوعها في "الجوازط" وفي الأوساط الحكومية الأوروبية إثر تلقيها خبر ما وقع بمراكش.

وأمام هول الموقف وتكاثر الضغوط، ضم النائب بركَــاش صوته لصوت الممثلين الأجانب، وبالأخص ج.د. هاي وزميله الإيطالي، سكوفاسو، وانتقد بدوره أمالك وطريقة تدبيره لنازلة النعال مؤكدا أن "لا معنى للتهديد عليهم (أي اليهود الممتنعون من خلع النعال) من غير ذنب ولا موجب"، ومضيفا "أن سيرة مثل هذا العامل تجلب الضرر ويتوصل بها الأجناس للكلام في هذه الإيالة". وأنهى النائب كلامه مُطالبا بـــ"إصدار الأمر الشريف ل(العامل أمالك) بحسن السيرة مع اليهود ليتجنب البحث عن الضرر".

وتحسبا لتدخل ممثلي الأجناسِ، سبق للعامل المذكور اتخاذ احتياطاته وأناط السلطان علما "أن اليهود اشتغلوا بالترهات والأباطيل والتطاول... والتغلظ على من خاصموه...وغير ذلك من الأمور المودية إلى وقوع الفتنة بينهم وبين المسلمين وجلب الضرر لهم المؤذنة بخروجهم عن طورهم ونقضهم للعهود كالمجاهرة بلبس النعال في الأماكن المعظمة مع أن هذه المدينة (مراكش) جلها من أخلاق القبائل الذين لا تؤمن (غالبيتهم) وثوراتهم على العمال وأحرى اليهود"[91].

وبحكم اطلاعه على حقيقة ما جرى، واقتناعه بما ذكره العامل بشأن خصوصيات مراكش وصعوبة ضبط ردود فعل رجال القبائل المارين بها في حالة تعرضهم لما يمكن أن يعتبروه استفزازا لهم ولدينهم، لم يستجب السلطان لمطلب الممثلين الأجانب ولا لما اقترحه عليه بركَــاش. وفي رده على هذا الأخير، اكتفى بتكرار ما أكده العامل وأشار إلى أن اليهود "أغروا البعض من شياطينهم

---

[90]- خ.ع.ر.، و.ب.، فتوى خاصة بهذه النازلة، ضمن مجموع مخطوط،، د 2438، ص.129– 130.

[91]- خ.ع.ر.، و.ب.، 7 ربيع الثاني 1278 /7 مارس 1881.

(ودفعوهم) للكتب لطنجة كما أنه أوضح من جديد الأوامر الخاصة بالنعال :

«كتبنا لوصيفنا بأن من تجاسر منهم (أي اليهود) من الذين لا حماية لهم يجعل موجبا بجسارته ويجري عليه الأحكام و(إن) كان محميا وصدر منه تجاسر يجعل موجبا بجسارته ويوجهه لحضرتنا، ومن تحققت حمايته منهم إن كان لابسا لباس النصارى يجرى مجراهم في المشي بالنعال، وإن كان لابسا لباس اليهود يجري مجراهم في خلعها، وإن امتنع منه يسترعي عليه ويشهد عليه الامتناع ويوجه الشهادة به لحضرتنا... والذي لا حماية له يجري على ما جرت به العادة في إزالة النعال وإن امتنع منها يشهد عليه الامتناع ويلزمه إزالتها وأكدنا عليه في مباشرة ذلك على يد كبرائهم».

غير أن الممثلين الأجانب كانوا مصرين على إذكاء التناقضات بين اليهود والمسلمين، والسعي المتواصل لعرقلة السير العادي للمؤسسات المخزنية والشرعية. لذلك استحال إقناعهم بضرورة تليين مواقفهم والمساهمة في تهدئة الأوضاع. وقد بالغ سكوفاسو، مثلا، في تشدده وقرر إيفاد مبعوثين له إلى مراكش لتقصي الحقائق في عين المكان، وجمع الشهادات المنددة بسلوك العامل أمالك تجاه اليهود، محميين كانوا أو غير محميين.

وبما أن اليهود المحميين والقاطنين في مدن أخرى أقدموا على ما أقدم عليه عليه إخوانهم في الدين بمراكش، ورفضوا هم كذلك خلع نعالهم في "الأماكن المعظمة"، تعددت بؤر التوتر المرتبطة بهذه الظاهرة وأتيحت له التعليمات القاضية بحث اليهود على "خلع النعال (في الأماكن المعظمة)" وأمر "من كان منهم محميا بلبس الكسوة الإفربجية ليتميز بها"، تعرض عامل فاس لانتقادات مماثلة للانتقادات التي أثارها سلوك زميله أحمد أمالك.

ويكتسي ما وقع بهذا الشأن بفاس سنة 1884 أهمية بالغة، وذلك لاعتبارات متعددة من ضمنها، وزن المدينة الديني وأولوية علماء القرويين:

– إقحام قاضي فاس الجديد في زوبعة "النعال" بعد منعه بعض المحتمين (اليهود) من الدخول عليه بنعليه لمحل الشرع، وإقدام الباشا على إلقاء القبض على مرتكبي هذا "الخرق" .

– إطلاق سراح هذه العناصر بعد أن "تشفع" فيهم للسلطان تجارهم وأساقفتهم، "شريطة التوفية بالعهود وترك ما يؤدي إلى إضرار المسلمين بهم كلبس النعال".

– خرق المحميين لهذا الالتزام بعد تحريرهم، حيث "ظهر من بعضهم (يقول السلطان) ما يخالف ذلك من لبس النعال في المحال المعظمة التي يخلعها فيها المسلمون"[92].

---

[92]- خ.ع.ر.، و.ب.، 25 صفر 28/1312 غشت 1894.

وكيفما كانت درجة ضغط الممثلين الأجانب وحدة تشبث اليهود بما أقدموا عليه رغم مخالفته لمقتضيات الذمة والأعراف، فلم يكن في وسع السلطان سوى مواصلة التصدي لتجاوزاتهم ل"إيقافهم عند حدهم" ولتحقيق مقاصد أخرى موازية لانشغالاته باليهود أو متداخلة معها، ومنها:

- الحد من تآكل المؤسسات المخزنية والشرعية، وذلك ب "شد عضد" العمال والمحتسبين والقضاة وعدم الرضوخ لمساعي المفوضيات الأجنبية المطالب برأس بعضهم لمجرد تشكي اليهود بهم.

- التخفيف من حدة ما أصاب المسلمين جراء "عجرفة أهل الذمة وتعديهم على الغير بدون عقاب، وأن بعض الفقهاء كانوا يبالغون في خطاب التنديد بطيش اليهود، وفي حالة لبس النعال، مثلا، يوجهون لهم أصابع الاتهام مستنكرين أشد الاستنكار قوم بهت حاولوا خاسرين "إطفاء نور الله بنعالهم". وكان لازما على المخزن، والحالة هذه، الإكثار من الإشارات والإجراءات الدالة على أن سلطته لازالت قائمة، وأنه بالمرصاد لكل "شياطين اليهود" وغيرهم من المفسدين.

- تقوية الروابط القائمة بين المخزن والعلماء، وذلك في سياق انشغالاتهم الدينية- السياسية المشتركة وواجب الدفاع عن الشريعة الإسلامية ومقتضياتها الخاصة بأهل الذمة. فكان من شأن التدابير المتخذة في هذا الباب إرضاء الفقهاء، وتشجيعهم على مساندة المبادرات السلطانية في حدود ما كان منتظرا منهم، أي الاكتفاء بالتذكير بنصوص الشريعة وبالأعراف، والتنديد اللفظي بالتجاوزات، مع تفادي التلميحات أو النداءات التي يمكن أن يفهم منها على الفور عامة الناس أنها تبيح دماء اليهود ونهب ممتلكاتهم.

لقد اكتسى إرضاء الفقهاء أهمية قصوى، لأن أي "تحريض" صادر من جهتهم كان ينطوي على مخاطر جمة ومن شأنه أن يزيد الطين بلة، بحكم هشاشة الوضع السائد في مختلف أرجاء البلاد وعدم الاستقرار المخيم عليها.

ففي سنة 1867 لوحدها، وهي سنة جفاف وتقلص المحاصيل الزراعية، ارتفعت درجات القتل والنهب بشكل مهول. ففي أحواز تطوان، مثلا، أودى الهجوم ونهب الأمتعة بحياة سبعة عشر مسلم وأربعة يهود (من ضمنهم محميين أجانب)، وبجوار طنجة قتل ثلاثة مسلمين، كما تعرض للنهب والقتل بالقرب من القصر الكبير أربعة يهود، وهي نفس النهاية المأساوية التي تعرض لها مسلم ويهودي في الطريق المؤدية إلى مكناس. وخلال السنة ذاتها (1867) قتل ما لا يقل على سبعة عشر يهودي بأحواز أسفي، وقد اعتدى على أجانب، ومن ضمنهم انجليزية تدعى إيزابيل كانطي، قتلت بالجديدة ومعها ولدها، واتهم بالاعتداء عليها أفراد ومن

ضمنهم محميان برتغاليان وشخص آخر مخالط لها في تربية الأغنام .

وفي هذه الحالة الأخيرة اضطر المخزن إلى تكليف "براح" (منادي) بإخبار الناس بالجريمة المرتكبة ومطالبتهم بمساعدة السلطات على إلقاء القبض على القتلة، واعدا كل من أدلى للعامل بمعلومات دقيقة وكافية للتعرف عليهم واعتقالهم بمكافأة مالية قدرها خمسمائة ريال.

3-النخب اليهودية بين التقاليد وجاذبية التغيير

فرضت الجهود الأوروبية والمرتكزة حول استقطاب المجموعات اليهودية المغربية والمحاولات المبذولة لتعزيز العلاقات بين هذه المجموعات والجمعيات اليهودية والأمريكية، منطقها على المخزن وجعلته ينشغل أكثر فأكثر بأوضاع الرعايا اليهود. ففيما يخص ساكنة الملاحات، فرضت عليه الظروف واسترعاءات مجلس النواب اليهود البريطانيون، والجمعية اليهودية-الانجليزية والرابطة الإسرائيلية العالمية، الاهتمام أساسا بالتكدس الذي شهدته الأحياء اليهودية نتيجة النمو الديمغرافي ونزوح يهود البوادي في اتجاه المدن.

أما النخب اليهودية، فإن الاهتمام بها كان لا يقوم بطبيعة الحال على اعتبارات من هذا القبيل لأن حيويتها ونوعية أنشطتها وثروتها كانت توفر لها ظروف عيش وبذخ الأغنياء، شأنها في هذا الباب شأن كبار التجار المسلمين. وبناءا عليه، تداخلت في العناية الخاصة التي أبداها السلطان إزاء هذه الفئات اعتبارات متعددة تصدرها حرصه على ضمان نوع من الاستمرارية بين الماضي والحاضر، والعمل من أجل الحفاظ على أواصر الروابط التقليدية القائمة بين المخزن والأعيان اليهود. ومن هذا المنطلق اكتسى هاجس "إنقاذ" هذه الروابط طابع الأولوية والاستعجال لأن أي تهاون أو تفريط على هذا المستوى كان يعني لا محالة فسح المجال بشكل مطلق أمام الإغراءات الأجنبية، والاستسلام لخطر انسياق النخب اليهودية وراء القوى الأوروبية وكبريات الجمعيات اليهودية المتعاملة معها، وقد برزت مخلفات وسلبيات تواطؤ هذه الأطراف في مناسبات كثيرة وبصفة خاصة إبان انعقاد مؤتمر مدريد.

وباعتماد "الترغيب" أو ما يشابه ذلك إزاء النخب التجارية والدينية اليهودية المعول عليها، تصرف المخزن وكأنه غض الطرف عن احتماء كل أعضائها البارزين بالأجانب أو تجنسهم بجنسياتهم. فكانت الواقعية المتبعة تجاهها تروم أيضا تشجيع عناصرها القيادية على مواصلة وساطتها التقليدية داخل الملاحات، والمساهمة في الحفاظ على استقرارها. وقد اضطربت الأوضاع فعلا غاية الاضطراب داخل هذه الأحياء نتيجة تراكم وتداخل عوامل شتى، منها اتساع الهوة الفاصلة بين، من جهة، الفئات الثرية المكونة أساسا من عناصر وأسر حاملة جميعها لشهادات الحماية

أو لجوازات أجنبية، والطبقات الشعبية من جهة أخرى، وهي طبقات كانت تعاني من البؤس وظروف معيشية يومية قاسية، خصوصا في سياق وتلاشي المؤسسات الخيرية المحلية، وتدني "خدماتها" بشكل مثير نتيجة سوء التدبير، وتقلص مستوى الصدقات. وبالإضافة للتباين الاقتصادي-الاجتماعي اتسعت الهوة بين مختلف مكونات المجموعات اليهودية وأجيالها نتيجة تحولات "ثقافية" كان لها بالغ التأثير على الدهنيات والسلوك اليومي، وذلك بفعل عوامل متعددة، ومن بينها طبيعة التعليم الملقن في مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية.

لقد أسفرت هذه المعطيات وغيرها من المؤثرات والتحولات عن غليان هائل داخل الملاحات وخارجها، حيث تعددت النزاعات بين الأفراد، وساد جو من التوتر في العلاقات بين الجماعات، سواء منها العلاقات بين اليهود أنفسهم أو بين هؤلاء والمسلمين.

كان يتحتم إذن على المخزن استنفار مخاطبيه التقليديين لتدارك الوضع وتفادي انفجاره بشكل لا رجعة فيه. فإلحاحه على "تجاوز اليهود لحدهم" وانتهاكهم "للعهود" و"تماديهم في طيشهم" وارتكابهم لتجاوزات من شأنها أن تحدث "الفتنة"، دليل على مدى إدراكه لهشاشة الوضع وضرورة الاعتماد على القوى الدينية والاجتماعية القادرة على الإسهام في تهدئته، أو على الأقل الحد من تفاقمه.

ونظرا لتقاطع مصالحهم بمصالح المخزن على مستويات شتى، فقد استجاب بعض الأعيان اليهود، ولاسيما أعضاء الأوليغارشية المقربة من السلطان والوزراء وكبار القواد، للنداءات الداعية إلى الحد من "تجاسر وطيش" اليهود، وكل ما من شأنه إيقاظ نار الفتنة "الطائفية". وفي بعض الأحيان، وبحكم اطلاع أوثق على خبايا الأمور، انتبه بعض الأعيان المحافظين قبل المخزن إلى مخاطر بعض التطورات، ومنها على سبيل المثال التغيرات المترتبة عن إحداث وتوسيع مدارس الرابطة الإسرائيلية، وبروز دهنيات جديدة متأثرة تأثرا عميقا بالثقافة الفرنسية والحضارة الغربية.

وقد وقف فعلاعدد من الحاخامات وغيرهم من الأعيان المحافظين ضد مشاريع الرابطة الإسرائيلية العالمية ومجلس النواب اليهود البريطانيين في وقت مبكر، حيث عارضوا فكرة تأسيس مدارس عصرية لفائدة يهود المغرب، قبل أن تتبلور الفكرة سنة 1862، وأن تفتح الرابطة أول مدرسة لها بالعالم الإسلامي، وهي المدرسة التي دشنتها بتطوان مباشرة بعد جلاء جيوش الاحتلال الاسبانية عن هذه المدينة.

وركز المحافظون انتقاداتهم لهذه المؤسسة على الطابع العلماني لبرامجها وغياب الدروس الدينية واللغة العبرية فيما كان يلقن للتلاميذ، أعابوا عليها أيضا اعتمادها على معلمين أشكينازيين (ashkenazim) قادمين من أوروبا الوسطى والشرقية يجهلون أعراف ولغة وثقافة يهود المغرب. واعتبر المعارضون هذه

المواصفات والثغرات بمثابة تهديد مباشر لدينهم ولهويتهم. وفي ردهم على الانتقادات اللاذعة الموجهة لمؤسساتهم وحملات التشهير بها، واعتبارها خطرا على الديانة اليهودية، هاجم مدرسو وأساتذة الرابطة الحاخامات المتشددين ونعتوهم بالتعصب والتزمت[93].

لقد كان طبيعيا أن يتأثر تلاميذ مدارس الرابطة بفحوى برامجها وطرق تلقينها، وهي برامج شبه مستنسخة مما كان جاري به العمل في فرنسا والجزائر، إذ تصدرتها دروس اللغة والآداب الفرنسي، وكذا تاريخ فرنسا وحضارتها. وكانت هذه البرامج والروح "التبشيرية" التي كان يتحلى بها المعلمون والمعلمات تعني في نهاية المطاف تشبع التلاميذ، ولو بدرجات متفاوتة، بما سمعوه حول تاريخ وثقافة فرنسا، ولاسيما فلسفة عهد الأنوار، ومبادئ الحرية والمساواة وحقوق الإنسان التي قامت عليها ثورة 1789 وإعلان الجمعية العامة للمساواة بين المواطنين الفرنسيين بصرف النظرعن انتماءاتهم الدينية والعرقية. وبالإضافة لتشبعهم الفكري بالرصيد التاريخي والفلسفي الفرنسي، تأثر هؤلاء التلاميذ بما كان يصلهم من أخبار حول القفزة النوعية التي استفاد منها يهود الجزائر بشكل جماعي عقب إقدام الحكومة الفرنسية، بمبادرة من وزيرها في العدل أدولف كريميو(Adolphe Crémieux)، وهومحامي ورئيس للرابطة الإسرائيلية، على إصدار مرسوم (مرسوم كيريميو) القاضي بمنح الجنسية الفرنسية بشكل جماعي ودفعة واحدة ليهود الجزائر (1870).

وبفعل تأثرهم بالثقافة الفرنسية وإعجابهم بـــ "فرنسة" يهود الجزائر وتمييزهم عن أهالي البلاد المسلمين، أي الاعتراف لهم بحقوق مماثلة لحقوق المعمرين، كان طبيعيا أن يحاول يهود مغاربة، وخصوصا منهم المتخرجين من مدارس الرابطة، الانتفاع من هذا المرسوم والحصول على شهادات الجنسية الفرنسية. لذلك اتجه عدد كبير من يهود تطوان والقصر الكبير والصويرة ووجدة وفاس إلى وهران وغيرها من المدن الجزائرية للإقامة بها بعض الوقت مدعين أنهم ذو أصول وارتباطات عائلية جزائرية. وبمساعدة جزائريين إخوان لهم في الدين أبدوا استعدادهم للإدلاء بشهادات مجاملة وزور لإثبات تصريحات هؤلاء المغاربة أمكنهم الحصول على جوازات فرنسية. وإثر "فرنستهم" بهذه الكيفية أو بأساليب أخرى، كانوا يغادرون الجزائر للرجوع إلى وطنهم الأصلي، ويستقرون من جديد بين ذويهم وجيرانهم ولكن باعتبارهم رعايا فرنسيين لا تنالهم قوانين البلاد ولا يخضعون لنظامها

93- S. Leibovici, *Chronique des Juifs de Tétouan, 1860-1896*, Maisonneuve & Larose, Paris, 1984, pp. 108-110

الضرائبي[94]. واللافت أن ارتفاع أعداد المتطلعين للحصول على الجنسية الفرنسية بهذه الكيفية والمتوافدين على الجزائر لهذه الغاية أحدث نفورا قويا تجاههم لدى المعمرين الفرنسيين وغذى الحركات الاحتجاجية المتأثرة بالإيديولوجية المعادية للسامية، في منطقة وهران بصفة خاصة[95].

وعلاوة على التخوفات ذات الطابع الديني، كان الأعيان اليهود المحافظون، ومنهم على وجه الخصوص أعضاء الأوليغرشية المتشبثون بالوضع القائم، يخشون أيضا بروز دهنيات وسلوكيات جديدة في صفوف الأجيال الشابة المتخرجة من مدارس الرابطة، والتواقة للحرية والمساواة داخل الجاليات اليهودية وخارجها. وقد اعتبر المحافظون هذه الطموحات بمثابة تهديد لأولويتهم الاقتصادية – الاجتماعية ولمواقعهم القيادية. وبما أن المخزن كان يُسند للأعيان اليهود، ولاسيما من كانت تربطه بهم علاقات خاصة، مهمة "مراقبة " الملاحات والسهر على استقرارها، فقد لمس الأعيان في تصرفات "الشباب المتفرنس" بوادر صيرورة من شأنها زعزعة "وساطتهم" التقليدية، وزرع الشك لدى السلطان في قدراتهم على ضبط شؤون "إخوانهم". لذلك، انزعج الحاخامات كثيرا وهم يشاهدون تخلي الشبان عن بعض الأعراف المتأصلة مند قديم الزمن، ومنها تقبيل الناس ليدهم أو كتفهم، وانزعجوا أكثر فأكثر بعد أن لاحظوا تخلي بعض إخوانهم المحميين عن محاكم الدايانيم ومثولهم لحل نزاعاتهم أمام المحاكم القنصلية، أي "محاكم النصارى" من وجهة نظر رجال الدين.

وفي تقرير له خصه لأطوارنزاع بين محمي فرنسي، شلوم بن عسولي، ومحمي انجليزي، أبرهام بنجيو، تحدث السفير الفرنسي فرنويي عن تقلص سلطة الحاخامات وقال:" كانت محاكم الديانيم فيما مضى تحظى بقبول جميع الأطراف اليهودية (المتنازعة) وتوفر لهم أحسن الضمانات، إذ كان القضاة يعرفون حق المعرفة عادات ودوافع المتقاضين الماثلين أمامهم". وأضاف السفير أن نظام الحمايات الأجنبية أحدث شقوقا في هذا الوضع ودفع بالمحميين إلى تفضيل العدالة القنصلية لأنها كانت توفر لهم ضمانات أقوى. ويضيف من جهته دونلد ماكنزي، وهو مواطن بريطاني أقام لمدة طويلة بالمغرب واهتم كثيرا بمظاهر الحماية ومخلفاتها وذلك في أعقاب فشل مشاريعه التجارية بجنوب البلاد، "أن قضاء اليهود

---

[94]-A.E.P., C.P., 44, 30 janvier 1880, Vernouillet au Quai d'Orsay, «Les Juifs marocains naturalisés en Algérie commettent des abus…et excitent au plus haut point l'animadversion des Maures ». Cf A.M.G., C, 2, Oujda 13 mars 1879, Erckman au Ministre de la Guerre,= =« Propos injurieux contre le Makhzen de Juifs marocains se prévalant de la protection française (sur la base) d'actes notariés obtenus à Tlemcen an 1878 ».

[95]- G. Dermenjian, *La crise antijuive oranaise (1895-1905). L'antisémitisme dans l'Algérie coloniale*, Paris, L'Harmattan, 1986

(يشكل)مصدر أرباح (بالنسبة) للديانيم (وأنه) في أسوأ حال وأكثر ارتشاء (مقارنة) بقضاء العرب "(أي المغاربة المسلمين). ومن الأرجح أن هذا الفساد هو أحد أسباب تفضيل المحميين للمحاكم القنصلية وعدم التفافهم للعوائق الدينية-الإثنية.

ويأتي في الصنف الأول العنف الذي اقترفه المحميون في حق عامة إخوانهم في الدين. وشكلت الاعتداءات الجسدية والضرب المبرح إلى درجة إزهاق الأرواح، في بعض الحالات، أحد مظاهر هذا العنف. وفي مراكش مثلا أشتهر محمي بريطاني يدعى يعقوب بن الرومية بتجاوزاته في هذا المجال وترويعه لساكنة الملاح، لاسيما وأن السفير الانجليزي كان يغض الطرف عن الشكاوي الصادرة بشأنه ويكتفي بإحالة العامل الحاج أحمد أمالك على القنصل المقيم بأسفي، وأن القنصل بدوره كان لا يحرك ساكنا. وذلك أيضا هو شأن يهودي آخر يدعى إسحاق بن سلام الطلياني، سبق له الاحتماء بالإيطاليين قبل حصوله على جنسيتهم، عُرف بسلوكه الخشن تجاه إخوانه في الدين القاطنين بالجديدة، حيث كان يعتدي عليهم بالضرب، وهو ضرب توفي أحدهم على إثره بعد إصابته على مستوى الرأس[96]. وبما أن "الطلياني" كان يحدث هرجا كبيرا في المدينة برمتها، لاسيما وأنه كان يعتدي على المسلمين أيضا بالسب وينتهك حرمة أضرحتهم وزواياهم، فقد طالب مرارا عامل الجديدة بالتدخل العاجل للسفير الإيطالي لإيداعه بالسجن أو طرده، إلا أن السفارة تجاهلت استرعاء العامل وأبقت الأمور على ما كانت عليه[97].

وبالإضافة للشتائم والضرب والجرح، اكتسى العنف الذي مارسه المحميون اليهود على أهالي الملاحات أشكالا أخرى، ومنها ما ارتبط بالمجال الاقتصادي والتجاري وممارساتهم الاحتكارية، وهي ممارسات عانت الفئات الشعبية من جرائها، واضطربت بسببها الأسعار والموازين والحرف وأوقع الأمناء والمحتسبون في خصومات ونزاعات لانهاية لها مع المضاربين والمحتكرين. وما الصراع المرير الذي اندلع بمكناس ودام سنين طويلة بين التاجر يعقوب أحنا وبعده ولده ابرهم و"حزبهما"،

---

[96] - خ.م.ر.، كناش رقم 360، السلطان إلى النائب الطريس، 19 ربيع الثاني 5/1302 فبراير 1885، "فقد أخبر عامل الصويرة... أن يهودي في حماية الطليان اسمه إسحاق بن سلام... ضرب... يهوديا بعصى على راسه ضربة الزمته الفراش إلى أن توفي بها فتشكت عليه زوجته وطلبت إعمال الحق لها مع الضارب فطلب من القنصل سجنه حتى يعمل الحق معها فأجابه بأنه متكفل به إذا ثبت عليه ذلك وذكر (العامل) إذا لم يكف (اليهودي المعتدي) ربما يصدر منه شيء من ذلك لمن لا يصبر لضرره... فيكثر الهرج و الكلام في شانه".

[97] - لا شك أن تشدد السفير سكوفاسو في مسألة الحمايات شكل أحد تفسيرات الغطرسة التي امتاز بها عدد لا يستهان به من المحميين والمتجنسين الإيطاليين، المسلمين منهم و اليهود؛ وفيما يخص هؤلاء كانت تجاوزات تصل إلى حد استنكارها حتى من لدن حاخاماتهم. انظر على سبيل المثال تنديدهم لتصرف محمي يدعى عمار القصري داخل مشور قصر السلطان بفاس وقرار الوزير الصفار بزجره على الفور رغم حمايته الإيطالية:

P. Paquignon, Documents sur les Juifs du Maroc, *Revue du Monde Musulman*, vol. IX, 1909, 122-124.

من جهة، والمحتسب محمد أجانا واليهود المناهضين لممارسات أحنا، من جهة ثانية، إلا نموذج لما طفا على السطح نتيجة ما أقدم عليه المحميون لاستغلال وضعهم القانوني وتحقيق المزيد من الأرباح.

وقد استعصى على المحتسب حل النزاعات التي كان أُحنا يحدثها ويتحكم في مختلف أطوارها بفضل حمايته الفرنسية وعلاقاته المتميزة مع كبار الشخصيات المخزنية. وبعد تنحية أحانا وتعويضه بوسيط تابع لمحتسب فاس ومختص بشؤون الملاح، حاول القائد حم بن الجيلالي الصمود بدوره في وجه أحنا، إلا أن هذا الأخير وغيره من آل أحنا. وبصفة خاصة المسمى ابرهام أحنا الحامل لبطاقة الحماية الإيطالية، تصدوا له بقوة.

ولإبقاء الأوضاع على ما كانت عليه استنفروا"أصحابهم"داخل القصر واستصدروا رسالة سلطانية ضمَنها المولى الحسن عبارات قاسية في حق عامله على مكناس. ولا شك أن "القائد حم"استوعب دلالتها الحقيقية وفهم مقصود التوبيخ المغلف بغلاف الاستغراب:

«وصيفنا الأرضى القائد بن الجيلالي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد، فقد اشتكى على حضرتنا الشريفة ابراهيم احنا المكناسي أن حقوقهم ضاعت، وتجارتهم تعطلت بعراضك عن فصال دعاويهم التي يرفعونها لك، وعدم التفاتك إليها، وقد استغربنا صدور هذا منك واستبعدناه، لكونه من شأن من لا ينظر في عواقب الأمور، ولا يعرف أن ثمرة الولاة وفائدتهم هي إيصال ذوي الحقوق بحقوقهم، وأن المسلم والذمي في الحق سواء، وعليه فنأمرك أن تكون على بال من دعاويهم وما كان منها مخزنيا عجل بفصله على وجه الحق، وما كان منها شرعيا اصرفه له في الحين لتريح وتستريح، والسلام»[98].

وبطبيعة الحال لم يكن من شأن المؤاخذة والتوبيخ وضع حد لسخط العامل على ما كان يقترفه آل أحنا. وقد طفا على السطح من جديد وبشكل ملفت للنظر التوتر بين الجانبين عندما انتهز العامل وفاة السلطان المولى الحسن والانتقال إلى عهد المولى عبد العزيز للمطالبة برأس يعقوب أحنا، فعرض الأمر على الوزير الأعظم باحماد وأفرغ جعبته بلهجة شديدة عكست مدى امتعاضه تجاه من أسماه بـ "اللعين"، وقال وبكل وضوح وهو يتحدث عن اضطراب الأوضاع بملاح مكناس:

« لم يبق إجراء الأحكام يتابع عليهم من أجل مظالم الذمي يعقوب أحنا، فإنه قد شاع فساده وكثر خوضه إفساده في جميع الأمور والأحكام ومهما كانت قضية أو دعوى بين الذميين إلا وتراه يخوض فيها حتى... يوقع الحكام في الحيرة وهذا دأبه

[98]- بن زيدان، **العز والصولة...**، م.س.، ج. 2، ص. 138 ، 29 صفر 1302.

سواء كانت الدعوة رفعت إلينا أو الشرع المطاع أو حزانيهم فإنهم لا يستطيعون أن يحكموا في ما بينهم إلا برأيه... فإن أراد شيئا يدخلهم داره ويشهد بهم الزور ويحكم لنفسه بما شاء ولا يعطي حقا لأحد أيا ما كان هو وأصحابه وأصهاره ومن تبعه...، إن جميع اليهود كبيرا وصغيرا تضرروا (بسبب تجاوزاته) ولازالوا لأنه ضيق عليهم غاية في معاشهم وقد زاد اليوم في...طغيانه [بعد أن عزل] عن الحسبة إدريس بن زينة لأنه كان وليه وكان جاعلا له حسبة الملاح بيده يفعل بها ما يشاء ويستبد بمال له بال...والناس مع (هذا) الذمي في ضيق (حيث) صار يقيم (عليهم) الحجج الواهية (ويرميهم) بالأباطيل... ومن أسباب ما صدر منه هو ما كان في سالفه من زيادة تجار ذميين في البلاصة عليه تسعمائية ريال في العالم ولازالوا كذلك، وكان سرق لمولانا المقدس في الخزائن سبعمائة ريال وتداعوا معه الأمناء عليها».

وختم حم بن الجلالي كلامه مطالبا باحماد بأخبار السلطان "بما يصدر من هذا اللعين"، والوقوف" في إعلاء كلمة الله ورسوله لأن هذا الظالم قد خرج عن الطور غاية"[99].

ويبدو أن أحنا تجاهل في بداية الأمر تحركات العامل وما ذكره في حقه ولم يغير سلوكه، وربما استغل في ذلك انشغال الصدر الأعظم بأولويات أخرى وبحساسية مرحلة الانتقال من عهد المولى الحسن إلى عهد المولى عبد العزيز. لذلك كان لزاما على خصومه إعادة الكر والتظلم رأسا للسلطان لاسيما بعد احتدام معاناتهم واستمرار خصمهم في تطاوله حتى في مسألة اللحوم والضريبة المستخلصة منها لفائدة أعمال الملاح الخيرية. وقد نصت الرسالة الجوابية الموجهة للعامل بهذا الشأن على ما يلي:

« وصيفنا الأرضى القائد حم بن الجيلالي، وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله، وبعد فعلى أعتابنا الشريفة اشتكى اليهودي الحزان شلوم بن الويري وفريقه بأن اليهودي يعقوب أحنا لما أشهد عليه العجز عن الإتيان بالحجة المطالب بها في فرضه زيادة الريال في اللحم وسرح ما كنا أمرنا بتثقيفه من الزيادة المذكورة وصار الحزانون يقتسمون ذلك على الضعاف منهم صار أحنا يأخذ منهم الوفر لنفسه اثنا عشر ريالا في الجمعة، وادعى أننا أنعمنا عليه بإبقاء حانوته على العادة القديمة مع حرمة استبداد أحد أغنيائهم بشيء من ذلك واختصاصه بفقرائهم حسبما بظهيرنا الشريف، وعليه، فنأمرك أمرا جزما بكف أحنا المذكور على ذلك وإلزامه السلوك مع السلك الذي وقع عليه الحكم بينهم بحيث لا يستبعد بشيء من ذلك لاختصاصه

---

[99]- 25 صفر 28/1312 غشت 1894.

بفقرائهم، وحتى ما ادعاه من أن بيده ظهيرنا الشريف بإبقاء حانوته على عادته القديمة فمصرفه ومحمله فيما يرجع إلى الأمور المخزنية، وأما ما يرجع لحكم شرعهم فلا مدخل للمخزن فيه، فيلزمه أداء الزيادة المذكورة في جميع ما يبيع من اللحم بحانوته المذكورة كغيرها من سائر حوانيت جزاري اليهود لزوما، فلتنفذ ذلك ولتعمل بمقتضاه ، وإذا أقرأت كتابنا هذا رده إليهم يتمسكون به، والسلام»[100].

وفي هذه الحالة اصطدامت شكاوى المحتسب أجانا والقائد الجلالي قبل سنة 1894 بقوة الروابط التي استطاع أحنا أن ينسجها مع المولى الحسن، وأن يقويها بصفته أحد الممونين الرئيسيين للقصر، وأحد المكلفين بتسويق محاصيل وغلة الأراضي الفلاحية والبساتين التي كان السلطان يملكها. كما كان أحنا مكلفا أيضا بتزويد العساكر بما يحتاجونه من "خزائن" (خيم وأخبية). وللحفاظ على الروابط التقليدية مع الأعيان اليهود البارزين وإبقاء الأمور على ما كانت عليه قبل أن يعصف التغلغل الأجنبي بدعائم هذه الروابط، صار المولى الحسن على نهج أسلافه وأصدر ظهائر التوقير والاحترام لفائدة هؤلاء الوجهاء.

وعلى غرار آل أحنا بمكناس، وقرقوز بمراكش، والمالح بالصويرة، وبن جيو بتطوان وغيرهم من كبار التجار والحاخامات اليهود، كان أعضاء هذه الفئة يطالبون باستصدار هذه الظهائر وتجديدها، ويعتبرونها بمثابة أدلة بارزة على أمجاد أسرتهم؛ فبالنسبة لهم كان تجديد هذا التقليد وتحيينه لا يطرحان أي إشكال ولا يتناقضان مع حصولهم على بطاقات الحماية والجوازات الأجنبية، وهي الوثائق التي كانت تعني قانونيا ورمزيا أنهم قطعوا علاقة الولاء لعاهل البلاد.

وبموازاة للحمايات الأجنبية التي أصبحت هي الأخرى وراثية رغم ما ورد بهذا الشأن في اتفاق 1863 وفي معاهدة مدريد(1880)، فقد كانت ظهائر التوقير والاحترام تتضح في معظم الأحيان ضمن إطار وراثي. ويمكن ملامسة هذا المعطى من خلال الظهائر المنعم بها ،مثلا، على أحد أعيان مدينة مكناس:

«يعلم من هذا الكتاب العالي ربا لله قدره، الطالع بسناء الفخار والعز بدره، أننا بقوة الله المنان، المسبغ آلاء الفضل والامتنان، أسدلنا على ذمينا العاقل الحزان، شلوم بن الحزان شمويل عمار بن الويري المكناسي جلباب الوقار والرعاية، والاعتبار والعناية، وبوأنه مربع الأمن والأمان، والسكينة والاطمئنان، فلا يسام بحيف أو عدوان ولا يضام حزبه، ولا يراع سربه، رعيا لاشتغاله بأمور ديانته، وما يليق بحاله بين أهل ملته، فنأمر الواقف عليه من عمالنا وولاة أمرنا المعتز بالله أن يعمل بمقتضاه».

---

[100]- بن زيدان، **العز والصولة...**، م.س.، ج. 2، ص. 141-142، 10 ربيع النبوي عام 31/1313 غشت 1895.

وتلا هذا الإنعام ظهير ثاني تمت بمقتضاه تولية شمويل عمار هذا " للفصل بشرعهم بين يهود مكناس كما كان والده... ولمعرفته ولكونه من أساقفتهم وأحبارهم، وتوفر شروط ذل فيه حسب ما أخبر به حزانو فاس". وقبل أن يأمر السلطان العمال بـــ "شد عضد (الحزان المذكور) في تنفيذ ما حكم به بين أهل ملتهم (أي اليهود) بشرعهم"، أشار إلى أنه أسقط عنه "الكلف المخزنية والعطاء كله إلا الجزية"[101].

وقد سبق للمولى الحسن إصدار ظهير لفائدة والد شمويل، "التاجر شلوم عمار المكناسي"، أسدل عليه بموجبه "جلباب الأمن والأمان، والسكينة والاطمئنان"، ناعتا إياه ب "ذمينا...التاجر شلوم عمار"[102].

ارتبط تمسك كبار الأعيان اليهود بهذا التقليد وحرصهم على تجديد ظهائر التوقير والاحترام المنعم بها على أبائهم وأجدادهم بالرغبة في ضمان استمرارية "تمييزهم"عن غيرهم من اليهود. ففي سياق ما بعد سنة 1856 ونهاية الاحتكارات السلطانية، كان هذا التمييز يعني، فضلا عن دلالته الرمزية، تمكين هذه العناصر من الحفاظ على روابطها مع المخزن على المستويين المركزي والإقليمي، والاستفادة من هذه الروابط لتسهيل أنشطتها التجارية وغيرها من الأنشطة، وذلك وكأن نظام تجار السلطان لم ينهار بعد وهذه العناصر لم تتسابق بعد للاحتماء بالقوى الأجنبية.

وفي وصفه لأحد الوجوه اليهودية البارزة بمراكش، يشوي قرقور، الحامل لبطاقة الحماية الفرنسية والمحافظ في نفس الآن على روابط وطيدة مع المولى الحسن، ووزير الصدر باحماد، وكبار القواد في الجنوب، قال بهذا الصدد الكاتب الأول للسفارة الفرنسية بطنجة، أوجين أوبان(Eugène Aubin) : "يحكم الجالية اليهودية بمراكش أحد طغاة الملاح، إيشوى قرقون...، (المكلف) بمهام شيخ اليهود...، إنه يمثل لوحده مجلس (الجالية) برمته، حيث أن (كل) الأعضاء غير الدينيين المشاركين في هذه الهيئة (عينوا) من بين ذويه أو صنائعه...؛ إن السيد قرقوز مدين (فيما يخص) سلطته هذه لثروته الكبيرة ولتعدد روابطه (مع المخزن والأجنبي)"[103].

وتكمن مفارقة كبرى ليس على مستوى تزامن استفادة هذه الفئة المتميزة من الحمايات الأجنبية ومن علاقاتهم بالدوائر المخزنية العليا فحسب، بل كذلك في تحمل بعض عناصرها لمسؤوليات قنصلية لحساب دول أوربية وللولايات المتحدة ومشاركتهم انطلاقا من مواقعهم الرسمية هذه في توزيع بطاقات الحماية والمخالطة،

[101] - م.ن.، 6 جمادى الأولى 1307 / 29 دجنير 1889 .
[102] - م.ن.، 1 رمضان 1302 /14 يوليوز 1885.
[103] - E. Aubin, *op. cit.*, p. 368.

وبالتالي في تضخيم عدد الرعايا المتهربين من الضرائب ومن الكلف المخزنية.

ومن بين النماذج الدالة في هذا المضمار، تجدر الإشارة إلى أحد كبار تجار الصويرة، روبين المالح. وقد صار هذا المحمي البريطاني على نهج والده، يهودا المالح، وكان هو الآخر تاجرا ورجل أعمال كبير ربطته علاقات متميزة وجيدة بسيدي محمد بن عبد الرحمن، وهو السلطان الذي استجاب لمساعيه وأصدر بطلب منه ظهيرا لفائدة اليهود الصويريين.

ولتنمية نشاطه وتقوية مكانته في إطار ما كانت تشهده البلاد من تحولات، عمل روبين المذكور على التأقلم مع الأوضاع الجديدة، والإستفادة من كل فرصها. وهكذا قوى موقعه كتاجر كبير وكحاخام، حيث قال عنه قنصل فرنسا أن سلطته وصلت حد "الاستبداد". وقد صب في اتجاه تقوية مكانته إلى أقصى درجة تكليفه بمنصب نائب-قنصل الإمبراطورية النمساوية-الهنغارية (وهي الدولة التي كانت بريطانيا العظمى تمثلها بالمغرب) وكذا تمثيل الجمعية اليهودية-الانجليزية، لندن.

وانطلاقا من موقعه وصلاحياته هذه، انكب روبين المالح على توسيع نشاطه التجاري والعقاري وكذا "استثماراته" في الزراعة وتربية المواشي بواسطة مخالطين مسلمين، كما أنه فتح المجال أمام أقاربه وذويه لانتهاز الفرص المتاحة بعد أن استغل علاقاته لتسهيل حصولهم على الحماية البريطانية أو النمساوية. وكان إخوانه الثلاثة، إلياهو، ويوسف، ويهودا في مقدمة النخبة التي لم تكتف ببطاقة السمسرة وحصلت فعلا بفضل توسطه على الجنسية البريطانية.

وبما أن الظروف كانت مواتية، لم يفت هؤلاء الأقارب أو المقربين بمختلف أصنافهم من استغلال وضعهم القانوني الجديد وامتيازاتهم إلى أقصى درجة، فضاعفوا بدورهم من عدد سماسرتهم ومخالطيهم، وانتهزوا كل الفرص للاغتناء. وجريا على عادة غيرهم من المحميين والمجنسين، كانوا لا يترددون في تقديم شكاوى زائفة ويدعون أنهم تعرضوا (هم أو نوابهم) للنهب أو لمضايقات بعض القواد والعمال أو الأمناء والمطالبة بتعويضات باهظة. وقد اشتهر شقيق روبين المالح، يهودا، بمثل هذه الممارسات، حيث وظف الجنسية البريطانية لتحقيق مراميه وأصبح يشار إليه ب"الخبير الماهر" في اختراع وصياغة رسوم الديون الزائفة[104].

فبموجب هذه الرسوم أمكنه مطالبة أفواجا من المخالطين والمخالطين المزعومين وغيرهم من الناس، بمبالغ طائلة من المال، وبأحمال ضخمة من

---

104 - خ.م.ر.، الكناش رقم 360 ، إشارات كثيرة إلى تضخم عدد غرماء تاجر يهودي آخر، و هو المدعو دينار أحنا المركاتي، نسبة إلى تجنسه بالجنسية الأمريكية، كان يطالب المخزن باستمرار للتدخل لفائدته وإرغام رجال القبائل المجاورة للصويرة على تسديد ديونهم تجاهه.

الحبوب والقطاني والصوف الخ...، بدعوى أنهم التزموا بدفعها له مقابل قروض يفترض أنه سلمها لهم. وكان يساعده في ممارساته هذه بعض إخوانه في الدين، الضالعين في النصب والاحتيال، أمثال محمي فرنسي يدعى موسى العاقل، وهو السمسار الذي أثار بتصرفاته وشكاوى المخزن المرفوعة ضده استنكار السفير شارل فيرو وكذا القنصل الفرنسي بالدار البيضاء.

وفضلا عن استغلاله للخواص وتضخيم ديونهم بناءا على فوائد الربا ورسوم زائفة، اعتاد روبين المالح تربص الفرص واستغلال اندلاع ثورات القبائل لمطالبة المخزن هو الآخر بمبالغ باهظة بدعوى تعرض القوافل المحملة بسلعه للنهب في الطرقات. وكان يضيف لقوائم البضائع "المنهوبة" قوائم أخرى خاصة بمخالطيه ويضمنها إحصاء للمحاصيل الزراعية ورؤوس الماشية "المنهوبة" أيضا بفعل المتمردين وهجومهم على "أصحابه". وبعد تدخل الحركة لقمع الانتفاضة القبلية وتعاطي العساكر و"الحراكة" للنهب، وفي كل الحالات، كان يحمل المخزن مسؤولية ما ضاع له ويطالبه بتعويضه من بيت المال.

إن التصرفات الصادرة من شخصية بارزة من هذا الصنف تعكس بوضوح صعوبة وحدود مراهنة المخزن على الحاخامات بصفتهم قوة محافظة ومتشبثة نظريا بالوضع القائم وبامتيازاتها التقليدية (بجانب الامتيازات القنصلية) وإن كانت هذه العناصر تبدو وكأنها الحليف الطبيعي والموضوعي للمخزن في مواجهته للتغلغل الأجنبي والتحولات المنبثقة عنه.

وتجلت فرص هذا التحالف بشكل مثير، وفيما يخص الحاخامات بالذات، عندما بدأت البعثات التبشيرية المسيحية تستهدف ساكنة الملاحات، وتحاول استغلال بؤس الفئات المعوزة لتنصيرها. فاستنجاد الحاخامات بالسلطان لإيقاف المد المسيحي وطرد المبشرين الأكثر نشاطا وتطرفا في نشر "كلمة المسيح"، خلف لأول وهلة انطباعا ايجابيا لدى المخزن ودفعه إلى الاعتقاد أن العناصر اليهودية المحافظة تشاطره المشاعر والرأي فيما يخص "النصارى" ومقاصدهم النهائية.

إلا أن انشغال الحاخامات (وهم في حالات عديدة تجار وملاكين كبار أيضا) بأنشطة المبشرين المسيحيين وتعبئتهم، بصفتهم قوة دينية محافظة، للدفاع عن التقاليد والتراتبية الاجتماعية والثقافية داخل الملاحات، كل ذلك لم يحجب عنهم "ايجابيات" التغلغل الأوربي ومزايا تعزيز علاقاتهم بالجمعيات اليهودية الأجنبية. وقد وصل اقتناع بعضهم بفوائد تكثيف تعاملهم مع الحكومات الأجنبية ومفوضيها إلى درجة دفعتهم إلى الاعتراف صراحة بالجميل للممثلين الأوروبيين المتفانين في الدفاع عن اليهود. وللتعبير عن امتنانهم نظموا صلوات في البيع للدعاء لهم

وشكرهم على جليل أعمالهم وحسن نواياهم إزاء يهود المغرب، وإن كانت هذه النوايا والأعمال لا تخدم في واقع الأمر سوى مصالح الفئات اليهودية العليا كما يدل على ذلك، بادئ ذي بدء، احتمائها بالأجنبي وتجنسها بجنسياته[105].

4- السلطان حامي اليهود الحقيقي والوحيد؟

تأتي الظهائر المنادية باحترام حقوق أهل الذمة وعدم التعدي عليهم وإنصافهم في حالة تعرضهم للشطط والظلم، في طليعة المبادرات الأساسية والإجراءات العملية التي اتخذها المخزن خدمة لمراميه الخاصة باليهود، وما يتعلق بهم على المستويين الداخلي والخارجي. وقد احتل الظهير الذي أصدره سيدي محمد بن عبد الرحمن بهذا الشأن، سنة 1864، مكانة متميزة كانت لها أصداء واسعة داخل البلاد وخارجها.

وبصرف النظر عن الزوبعة الناتجة عن التأويل الخاطئ لفحوى الظهير، حيث لم يبالي اليهود عمدا بصيغة ومعنى ما ورد فيه، بل فضلوا اعتباره بمثابة إعلان للمساواة بينهم وبين المسلمين، ظهر ذكر السلطان لدى الحكومات الأجنبية على أعمدة الجرائد الأوروبية، ولو لوقت وجيز، بمظهر العاهل المتعاطف مع تطلعات رعاياه اليهود والصامد الشجاع في وجه "المسلمين المتعصبين والولاة المتوحشين"، بل "السلطان الشرقي" القادر على إظهار درجة عالية من التسامح تباهي حقد وكراهية بعض الأنظمة المسيحية لليهود في إيحاء ضمني في ذلك إلى إسبانيا وتشبثها بإرث محاكم التفتيش وتعصب الملوك الكاثوليك. وفي ذات المضمار، برز بشكل خاص ثناء الصحف اليهودية اللندنية وبعض النواب في مجلس العموم البريطاني على مشاعر السلطان "النبيلة" ومنحاه "الليبرالي"، حيث رأى الجميع في ذلك مؤشرا إيجابيا وواعدا لانفتاح المغرب مستقبلا على "الحضارة والتقدم"[106].

وإثر مبايعته سنة 1873 سلك المولى الحسن مسلك والده واستجاب في الأشهر الأولى لاعتلائه العرش لمساعي مسيري الجمعية اليهودية-الانجليزية، فأصدر ظهيرا لتجديد ما تضمنه الظهير الذي سلمه سيدي محمد بن عبد الرحمن لموزس منطفيوري. وورد في رسالة النائب برگـاش لـــ "المحبين المعتبرين البرزدنطي وكبرا جماعة أعيان اليهود القاطنين بلونديز" ما يلي:

---

[105] - A.E.P., C.C., Rabat, I, Mémoire pour le Ministre des Affaires étrangères…, cité supra, Point n° 9, De l'emploi des Juifs indigènes en qualité d'agents consulaires, «Les agents consulaires juifs ne travaillent pas pour l'émancipation de toute la race… Les Juifs sont divisés de famille en famille par des inimitiés d'une sauvage violence…Les agents consulaires juifs ont l'orgueil des parvenus…Dès qu'un Juif marocain a quelque pouvoir entre les mains, malheur à ceux de ses coreligionnaires qui auraient encouru son animosité, car ce pouvoir il le met d'abord au service de ses rancunes personnelles… ».

[106] - أ. الناصري، **الاستقصا**، م.س.، ج. 9، ص. 114.

«فقد كان وصلنا على يد (السفير ج.د.هاي) كتابكم المكتوب لحضرة مولانا... السلطان المعظم... وما أبديتموه من المحبة لجانبه الشريف، وإخلاصكم بالدعاء لسيادته...، وتجديد الوصية على من إخوانكم اليهود بإيالته... بأن يكون سيدنا... لهم كما كان لهم سليفه قدس الله روحه، ويجريهم على مضمن ظهيره الشريف... فقد وجهنا كتابكم لحضرة مولانا الشريفة وقبله سيدنا... بأحسن قبول وأمرني... أن نجاوب عنه أن الكتاب المشار إليه حل منه محله وقابله سيدنا... بما ينبغي له من القبول وبلوغ المامول. وأما إخوانكم اليهود الذين هم بإيالة سيدنا... فقد جعلهم أعزه الله تحت ظله، وهم من رعيته وأهل ذمته يراعي فيهم وصية نبينا صلى الله ليه وسلم لانحياشهم لسيادته واستطانهم ببلاده...، كما يراعي أيده الله بعين الاعتناء، الظهير الكريم الصادر لهم من حضرة مولانا المقدس...ويعاملهم سيدنا... بمقتضى فحواه. وسيشملهم إن شاء الله عدله وفضله ، فلا تصلهم يد عالية، ولا يظلمون ولا يمنعون من حق واجب في حاضرة ولا بادية، فلتطب أنفسهم بذلك»[107].

ومهما كانت الدوافع والأسباب التي حملته على إرضاء كبراء جماعة أعيان اليهود (بأوروبا)، فالملفت للانتباه هو حرص السلطان على الاستجابة لمطالب الأعيان فور اطلاعه على فحواها، وإلحاحه على تمرير جوابه لهم عبر القنال الدبلوماسي البريطاني. إذ من البديهي أنه كان يروم إشعار الحكومة البريطانية رأسا بفحوى ما أقدم عليه. فرغم صيغ اللباقة والمجاملة الواردة في ما كتبه لـ"أعيان اليهود بأوروبا"، فإنه أصر على إبراز حقيقة أوضاع اليهود المغاربة الشرعية. وقد أوضح الوزير الأعظم في الرسالة التي حررها باسم السلطان "أن الله جعلهم [أي اليهود المغاربة] تحت ظله ومن رعيته وأهل ذمته يراعي فيهم وصية (الرسول) لانحياشهم لسيادته واستيطانهم ببلاده".

وقد اكتسى انتقاء العبارات والمصطلحات المستعملة في هذه الرسالة والمتمفصلة حول المفاهيم الأساسية الممثلة في "الذمة" و"وصية الرسول" و"ظل السلطان" و"الانحياش لسيادته" و"الرعية"، أهمية بالغة بحكم ارتباطها بالمرجعية الدينية - السياسية والتاريخية، وبالدعائم الجوهرية التي كان يقوم عليها تواجد اليهود بالمغرب بصفتهم جزء من دار الإسلام. والتذكير بهذه المرجعية وبوضعية اليهود المغاربة الشرعية "وهم أهل ذمة يراعي فيهم (السلطان) وصية (الرسول)" كان يفرض نفسه بقوة في هذه الحالة، وذلك تفاديا لتكرار التأويلات الخاطئة والمزايدات التي أعقبت إصدار ظهير سيدي محمد بن عبد الرحمن (1864)، وما راج في المغرب وأوروبا بشأن "المساواة المزعومة" المُعلن عنها بمقتضى الظهير

[107]- خ.ع.ر.، و.ب.، 26 ربيع الأول 1291 /13 مايو 1873.

الصادر بطلب من موزس مونطفيوري.

وكان التمسك بوضع اليهود الشرعي يشمل، بطبيعة الحال، الحرص على استخلاص الجزية منهم طبقا لما هو منصوص عليه في الشريعة الإسلامية واجتهادات الفقهاء، إلا أن مقتضيات هذه الأركان والإجراءات المرتبطة بها اصطدمت في واقع الأمر، انطلاقا من 1856–1860، بمستجدات حالت دون تطبيقها بشكل منهجي وصارم. وهذا بالذات هو ما حدا بالسلاطين إلى إظهار كثير من المرونة "البراغمتية" والاستجابة للذميين عندما كانوا يترجونه ويتشفعون به للمطالبة بتأجيل استخلاص الجزية معتذرين، مثلا، بظروف الجفاف وكساد أنشطتهم الحرفية والتجارية؛ وكان الاعتذار يتكرر أكثر من مرة في هذا الشأن.

ونتيجة لذلك صار التأخر في دفع الجزية يتعدى أحيانا العقد من الزمن. وقد تفاقمت هذه الظاهرة بموازاة انتشار الحمايات الأجنبية وتهرب حاملي بطاقات الحماية وشهادات التجنيس اليهود من المساهمة في الواجب الجبائي الشرعي المشترك، وهو إفلات كان يوازيه في الآن نفسه تملص المحميين المسلمين من دفع الزكاة والأعشار. ونظرا لـ "إفلات" اليهود الأغنياء، من جهة، وضعف الفئات الشعبية الواسعة، من جهة ثانية، لم يسع السلطان سوى التسليم بالأمر الواقع والاكتفاء باستفسار الولاة والمحتسبين والقضاة من حين لآخر لحثهم على استخلاص مستحقات الجزية المتراكمة عند اليهود وإخضاعهم للطقوس الرمزية المعتادة.

وعلى الرغم من طابعه المتقطع زمنيا، فإن هذا الاستنفار يعكس بعينه مدى تمسك السلطان بالوضع الشرعي لرعاياه اليهود ورفضه رفضا باتا لأي تقادم لهذا الوضع أو للجزية المرتبطة به. فسياق الرسالة المشار إليها أعلاه ودقة ما ورد فيها لملفت بعينه للانتباه: فقد أولاها السلطان الجديد غاية الاهتمام رغم انشغاله بالأولويات السياسية والعسكرية التي فرضتها عليه حساسية المرحلة الانتقالية التي أعقبت وفاة والده وما تلاها من اضطرابات وخاصة منها "ثورة الدباغين" بفاس (1873)، حيث استعمل المولى الحسن المدافع لإخمادها وإعادة إخضاع سكانها لأداء المكوس.

وتماشيا مع المنطق الذي أملى عليه الرد الشبه الفوري على تهاني "كبراء الجماعة من أعيان اليهود بانجلترا"، عمل السلطان فيما بعد على استغلال كل المناسبات للتعبير رسميا عن اهتمامه بشؤون أهل الذمة. فبمناسبة حلول قرن هجري جديد، عام 1300، مثلا، أصدر رسالة جامعة وشاملة تضمنت "كثيرا من المواعظ والأوامر والنواهي والنصائح لجميع بلاد المغرب". وقال مخاطبا الولاة والرعية :

«وهكذا على رأس كل مئة يبعث الله لهذه الأمة الأحمدية من يجدد معالم

الدين...قال سبحانه يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما... وقال عليه السلام الظلم ظلمات يوم القيامة... وقال كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه... ويدخل في الظلم أهل الذمة وما سمو أهل الذمة إلا لأنهم في ذمة الإسلام يجب حفظهم والدفاع عنهم وتحرم دماؤهم وأموالهم وقد أوصى عليه السلام بالوفاء لهم وحذر من ظلمهم، وفي حديث من ظلم ذميا كنت له خصيما يوم القيامة ومن كنت خصيمه فلجت عليه الجنة وفيه من قتل معاهدا في غير كهنه حرم الله عليه الجنة... وفيه... إذا جار الحاكم قل المطر وإذا تركوا الجهاد رهبة ألبسهم الله سيم الخسف ووسمهم بالصغار»[108].

ومن البديهي أن الظهائر الصادرة بهذا الشأن وتذكير أهل الذمة مرارا بوضعهم الشرعي، ومبادرات أخرى تصب في نفس الاتجاه، كانت كلها لا تخلو من إشارات مقصودة موجهة نحو الفقهاء. ففي واقع الأمر، كان يصعب على المتشددين من ضمن هؤلاء، الإدلاء صراحة بأي انتقاد فيما يخص استخراج الجزية مثلا، لأن التغلغل الأجنبي حال دون إخضاع الأثرياء اليهود لها، ولم يترك للسلطان سوى جماهير الضعفاء، وهي جماهير كانت تنادي بالشفقة على حالها، جريا على سنة السلف الصالح ورأفة الخليفة عمر بأهل الذمة المعوزين.

وفضلا عن "التسامح" في القبض الفعلي للجزية ، كان المولى الحسن، وقبله المولى عبد الرحمن بن هشام وسيدي محمد بن عبد الرحمن، يأمرون الأمناء في أحوال الشدة بتوزيع الصدقات على الضعفاء اليهود المتكدسين في ملاحات المدن الكبرى، وهي أحياء أخذت تتكاثر ساكناتها نتيجة ارتفاع وتيرة وحجم نزوح يهود البوادي صوب مراكش والصويرة ومكناس وغيرها من المراكز الحضرية عقب موجات الجفاف التي تعرضت لها البلاد. فواجه الفقراء في هذه الأحياء سوء التغذية والجوع وتفشي أمراض معدية، وهي معانات يومية لم تتمكن المؤسسات الخيرية اليهودية المحلية من تخفيف وطئتها نظرا لانخفاض مداخيل هذه المؤسسات وتلاعب بعض مسيريها بصناديقها. ولم تستطع الجمعيات اليهودية الأجنبية، من جهتها، مواجهة هذه الأوضاع المزرية والحد من مآسيها إلا بشكل ظرفي وهامشي.

وبرزت بصفة خاصة حدود تضامن هذه الجمعيات الفعلي وما يمكن أن تقوم به على أرض الواقع عندما اتضح عجزها على إيجاد حلول عملية للتخفيف من حدة تدهور الأوضاع السكنية والصحية في الملاحات الكبرى، إذ اكتفوا بالاستنجاد بالسلطان واستعطافه. وقد انتهز المخزن الفرصة لإظهار اهتمامه برعاياه، لاسيما وأنه كان يدرك متانة العلاقات القائمة بين رؤساء هذه الجمعيات والحكومات الأوروبية، ومدى

[108] - بن زيدان، **إتحاف...**، م.س.، ج. 2، ص. 227 ، 1 محرم 1300 / 2 نونبر 1882.

تواطئهم معها على أكثر من مستوى. وتجلت استجابته لاسترعاء مسيري الجمعية الإنجليزية اليهودية وغيرها من الجمعيات في الاستعداد الذي أبان عنه لإدخال تحسينات على أحياء اليهود لترميم بعض مبانيها المهددة بالانهيار وتبليط واجهة دورها، وتقوية الأسوار الخارجية المحيطة بالملاحات لمنع التسلل إليها، إلى غير ذلك من الإجراءات الإصلاحية.

وعلى غرار ما قام به والده قبله بهذا الشأن، أصدر المولى الحسن أوامر لتحسين الأوضاع السكنية بالملاحات، ولاسيما بملاح الصويرة، وذلك سنتي 1876 و1891. ومواكبة لما سبق لوالده تحقيقه بهذا الحي بالذات في العام 1865، أمر المولى الحسن بإنجاز أشغال كبرى هدفت إلى صيانة ما كان يمكن صيانته وتنظيم حملات واسعة لتنظيف الأزقة والممرات، وقد تحمل المخزن وحده جميع المصاريف المادية المترتبة عن ذلك.

غير أن مفارقة كبرى وعويصة طفت على الواجهة مباشرة بعد انتهاء المخزن من هذه الأشغال. وقد تمثلت في تكتل الأثرياء اليهود لاستغلال ما أنجز والاستفادة منه دون غيرهم. وفي شهادة أدلى بها عقب انتهاء الأشغال التي أمر سيدي محمد بن عبد الرحمن بإنجازها، أشار قنصل فرنسا بالصويرة فردنان كاي (Ferdinand Gay) في تقرير رسمي إلى بشاعة ما أقدم عليه المضاربون، ومن ضمنهم محميين فرنسيين (أمثال ابرهام قرقوز)، قال أنه استدعاهم للمثول أمامه بالقنصلية وأشعرهم باستنكاره الشديد لفظاعة ما قاموا به، هم وغيرهم من اليهود الأثرياء، على حساب الفقراء[109].

وفي مطلع عام 1892، اعترف رئيس الجمعية اليهودية- الانجليزية هو الآخر ببشاعة مثل هذه التصرفات، واستنكرها في رسالة موجهة لرئيس الوزراء ووزير الخارجية البريطانية، اللورد سالسبوري، حيث أكد فيها "أن أنانية وجشع بعض الملاكين العقاريين (اليهود الأغنياء) شوهت لسوء الحظ ما حققه صاحب الجلالة (السلطان)، حيث انقض (هؤلاء القوم) على ما تم انجازه بفضله واستحوذوا عليه لصالحهم، في حين أن أوامر جلالته كانت تتوخى أصلا وبشكل حصري (تحسين ظروف السكينة) لفائدة الفقراء (وحدهم)"[110].

---

[109] - A.E.P., C.C., Mogador, IV, 21 novembre 1865, « J'ai fait mander… Abraham Corcos, protégé français, et je lui ai fait sentir combien il était honteux et inhumain de spéculer… sur la misère des pauvres gens ».

[110] -F.O., 99, 294, London, January 13, 1892, The Chair of the Anglo-Jewish Association to Lord Salisbury, "Unfortunately, His Majesty's benevolent designs are being frustrated through the selfishness and cupidity of some of the more wealthy owners of property who=

وبسبب تقلص هامش تحرك المخزن إزاء أعيان اليهود، لم يعد في إمكانه إرغامهم على تجميد مبالغ كراء عقاراتهم، أو الاكتفاء بزيادة محدودة تأخذ بعين الاعتبار ضآلة دخل الضعفاء من إخوانهم في الدين والعاطلين منهم. وقد ظهر هذا العجز، وإن بشكل يكتنفه أحيانا بعض الغموض، عقب إحراز هؤلاء الأعيان على نوع من "الاستقلالية" تجاهه، وانتقالهم إلى طور جديد نالت فيه القوى الأجنبية "أفضليتهم" بحكم قدرتها على الإنعام عليهم بامتيازات ملموسة لم يعد في استطاعة السلطان توفيرها لهم أو ضمان ما يعادلها.

إلا أن تراجع صلاحيات المخزن فيما يخص شؤون الملاحات الداخلية كان لا يمنع السلطان من تتبع ما يجري داخل هذه الأحياء، ولاسيما في حالة إقدام بعض الأعيان على اتخاذ المبادرات وإجراءات مخالفة للأعراف ولعهد الذمة. ففي الصويرة بالذات، وبالرغم من كل ما قام به لتحسين أوضاع اليهود السكنية، أو على الأقل الحد من تدهورها، عارض السلطان بشدة إحداث حمام بالملاح وأمر عامل المدينة بمنع ذلك، وللرد مسبقا على شكاوي اليهود وتدخل الممثلين الأجانب، أخبر نائبه بطنجة الحاج محمد الطريس بقوله:

> «بلغنا أن اليهود جعلوا حماما بالصويرة، فأمرنا الخديم الذوبلالي بالضرب على أيديهم ومنعهم منعا كليا ومن أبى يقبض عليه وإن كان ميتا يسترعي على حاميه بأنه إن لم يكفه يقبض عليه ويوجهه للباشدور لأن الأمر الغير المباح لسائر الناس كالحمام المختص به الحبس والمخزن كل الناس فيه سواء لا يهود ولا غيرهم وعرف البلاد يتبع وأحرى اليهود فإن لنا عليهم عهودا وشروطا يجب عليهم الوفاء بها والعمل بمقتضاها وإلا فيفضي بهم نقصانها إلى ضرر لا يؤمن [عليهم منه؟] ولا تبقى لهم ذمة معه، وأعلمناك لتكون على بال»[111].

وقبل مراسلة النائب وحثه على الاتصال بالسفراء، وجه السلطان اللوم لعامله على الصويرة ووبخه لأن بناء الحمام تم "بمرأى ومسمع (منه) ولم يتصدر منه (أي العامل الركراكي الدوبلالي) نكير لذلك ولا تغيير ولا إعلام به"[112]. وشمل التوبيخ أمناء الثغر الصويري لأنهم سكتوا هم أيضا على "خرق شنيع وفظيع (في حين أنه كان يتعين عليهم) الإعلام به"[113].

=are seeking to secure for themselves the benefit of His Majesty's orders which where intended for the poor".

[111] - خ.ع.ر.، و.ب.، تنديد السلطان بحمام أحدثه محميون فرنسيون، 17 صفر 1302 / 6 دجنبر 1884؛ خ.م.ر.، سجل رقم 360 ، مجموعة من الرسائل الخاصة بنفس الموضوع و موجهة لعامل و أمناء الصويرة، 24 ، 25 ، و 26 ربيع الأول 11/1302، 12، 13 يناير 1885.

[112] - خ.ع.ر.، و.ب.، 24 ربيع الأول 1302 /11 يناير1885.

[113] - م.ن.، 26 ربيع الأول 13/1302 يناير 1885.

وفي إطار تتبعه لمجرى الأحداث داخل الملاحات، لم ينشغل المخزن بمبادرات اليهود المخالفة للشريعة الإسلامية وللأعراف فحسب، بل أولى اهتمامه أيضا، وبطبيعة الحال لكل ما من شأنه إحداث اضطرابات، خصوصا وأن هذه الأحياء كانت تعج بالأنشطة الحرفية والتجارية والصرف وأبوابها مفتوحة في وجه المسلمين، سواء منهم أهل المدينة أم رجال ونساء القبائل والبوادي المجاورة. وكان النصارى لا يجدون عموما مسكنا أو محلا تجاريا إلا بالملاح. والمثير للانتباه هو أن أعضاء البعثات التبشيرية أقاموا بهذه الأحياء رغم أنهم كانوا يعملون أساسا على تنصير اليهود.

وتعرض اليهود فعلا لحملات تبشيرية استهدفت جماعتهم وراهنت على فقرومآسي الطبقات الشعبية، وذلك في أعقاب الفشل الذريع الذي مني به المبشرون في الأوساط الإسلامية، حيث لم يفوزوا ولو باعتناق مسلم واحد لدين المسيح. ولتكثيف النشاط التبشيري داخل الملاحات، تعبأت إرساليات أوربية وأمريكية شتى، ومن بينها على وجه الخصوص إرساليات بروتستنتية احتلت طليعتها الجمعية اللندنية لنشر المسيحية بين اليهود، والبعثة البروتستنتية الخاصة بالمغرب الجنوبي، وبعثة ملدواى لليهود، والبعثة الطبية الرائدة لليهود والمسلمين بالمغرب، والإتحاد العالمي للإنجيل[114].

ولضمان فعالية حملاتها ودعايتها، اعتمدت هذه البعثات، فيما اعتمدت عليه وسخرته، على نصارى قدموا من المشرق (وخاصة من سوريا)، وعلى يهود مهتدين من الجزائر أو من أوروبا الوسطى والشرقية. ويأتي على رأس هؤلاء المدعو ج.ج كينسبورغ (J.G. Ginsburg) وهو روسي ويهودي الأصل، حصل على الجنسية البريطانية سنة1851 وبعدها الجنسية الفرنسية سنة 1883. وبعد قدومه إلى المغرب، أقام بالصويرة فيما بين سنتي 1875 و1886، وهي مدة طويلة تميز خلالها بنشاطه التبشيري المكثف، والذي أثار الكثير من القلاقل والاضطرابات.

ونظرا لاستهدافه اليهود أساسا، فإنه أثار سخط حاخاماتهم وأعيانهم. وبعد استنجاد هؤلاء بالسلطان وبالسفير ج.د. هاي، قرر هذا الأخير طرده من الصويرة[115]. وقد احتج

---

[114] - London Society for Promoting Christianity Amongst the Jews, British and Foreign Bible Society, North African Mission, Pioneer Medical Missionary to the Jews and Moslems, World's Gospel Union, Mildway Mission, Southern Morocco Mission…

[115] - نموذج من استرعاءات السلطان لدى المفوضية البريطانية بواسطة نائبه بطنجة: "وبعد، فإن جماعة يهود الصويرة رفعوا لحضرة مولانا الشريفة شكاية بما لحقهم من الضرر من نصارى بقريش الحادثين بتلك المرسى،وهو أنهم غيروا عليهم دينهم وصاروا يفرقونهم عن أولادهم بالخداع والسحر، وأن الجسارة بلغت بهم إلى التعرض ليهودية بنت مشان بن بخاش، وجهها أبوها زائرة ،فتلبسوا عليها حتى حصلوها عندهم ولم يجد أبوها طاقة لافتكاكها. ولا يخفاك أنه لا يليق التعامي عن مثل هذا، لأن الدخول في أمر الدين يمكن أن يصدر منه الضرر العظيم المؤدي إلى المكر بالمضر أو قتله.=

عليه كينسبورغ احتجاجا شديدا وحاول التشهير به في كتاب له نشره بلندن سنة 1880 تحت العنوان التالي:"قصة اضطهاد البعثة البروتستنتية لدى يهود موكادور، المغرب"[116].

ولنشر كلمة المسيح وتبليغها، اختار المبشرون على اختلاف مشاربهم وألوانهم، المراهنة على بؤس الفئات الشعبية اليهودية، وذلك لأنهم تيقنوا من فشلهم في الأوساط المسلمة، حيث لم يحصلوا، على حد تعبير السفير الفرنسي دومنبيل، "ولو على مهتد واحد". ولتحفيز الفقراء وحثهم على حضور ومتابعة جلسات تلقين التعاليم المسيحية، كانوا يوزعون عليهم، وعلى النساء المعوزات وأطفالهن بشكل خاص، الملابس والنعال والخبز وبعض النقود ويعالجونهم عند الحاجة. وبفضل هذه الصدقات جلبوا حولهم نسبة لا يستهان بها من اليهود ووظفوا أعمالهم الخيرية هذه لمواجهة الحاخامات، والصمود في وجه تهديداتهم وتهديدات غيرهم من الأعيان.

ورغم الضغوط القوية التي مارسها الحاخامات على إخوانهم في الدين الوافدين على المبشرين وتهديد كل من اقترب من هؤلاء بالتكفير والمقاطعة وتحريم دفنه، فقد عجز في واقع الأمر أحبار اليهود ولم يتمكنوا من إيقاف النشاط التبشيري أو حتى عرقلته. فكان من شأن استفحال ظاهرة التنصير بالصويرة وغيرها من المدن الإسهام في تقوية جاذبية التبشير وإثارة سخط الجمعيات اليهودية الأوروبية والأمريكية وانتقادها للحاخامات وكبار التجار، ومؤاخذتهم على عجزهم وعدم تحركهم بكيفية فعالة لإقناع إخوانهم بالتمسك بدينهم.

ولم يكن بطبيعة الحال في استطاعة الأعيان اليهود تحمل هذا الوضع، ذلك أن أوضاعهم الشخصية وامتيازاتهم والتسهيلات التي كانوا يجدونها لإيصال مطالبهم وشكاويهم إلى الممثلين الأجانب وإلى السلطان، كانت مرتبطة إلى حد ما بمساندة هذه الجمعيات لهم واستعدادها للتوسط لهم لدى الحكومات الأجنبية والدفاع عن مصالحهم. وذلك بالضبط هوما قامت به، على سبيل المثال، الرابطة الإسرائيلية العالمية والجمعية اليهودية الانجليزية، إبان انعقاد مؤتمر مدريد (1880)، حيث تعبأ مسيروها للضغط على الحكومات الأوروبية بهدف إفشال أي تعديل لنظام الحمايات و التجنيس. وقد أشار مرارا النائب بركَـاش، خلال المؤتمر، إلى تحركات "الرتيل اليهودي الإنجليزي" (روتشلد Rothschild) ومساعيه لدى

=وان سيدنا أعزه الله لا يرضى ولا يقبل من ياتي لإيالته، ويخوض في إفساد دين من هو تحت حكمه. وقد أمرني أيده الله بعدم قبول هذا الفعل الصادر من هؤلاء النصارى، وبالوقوف في رد اليهودية لأبيها وعدم التعامي عن ما سعوا فيه من الضرر، وإن لم يرجعوا عن فعلهم فيطالبوا بالخروج من الأرض ليلا تقع فتنة بسببهم. وإني أسترعى من جميع ما يحصل من الضرر من قبلهم، فنطلب منكم رفع هذا الضرر وحسم مادته. وعلى المحبة والسلام"، 19 صفر عام 1294 / 5 مارس 1877.

[116] - J.G. Ginsburg, *An Account of the Persecution of the Protestant Mission among the Jews at Mogador , Morocco,* London, 1880.

مندوبي الدول بالعاصمة الإسبانية. وردا على ما أخبره به نائبه بشأن تحركات من أسماه "الرتيل" لم يسع السلطان سوى "تسليم أمره إلى الله" (على حد تعبير المولى الحسن)[117]. بغض النظر عن نتائج مؤتمر مدريد، لا شك أن ما جرى في كواليسه أعطى للدوائر المخزنية العليا فرصة إضافية للتأمل في نفوذ وقوة ضغط الجمعيات اليهودية الأجنبية، وضرورة العمل على كسب تفهمها لأوضاع المغرب و حسن نوايا السلطان تجاه رعاياه اليهود.

وبما أن الأعيان اليهود المغاربة كانوا واعين أكثر من غيرهم بوزن هذه الجمعيات وتفانيها في بالدفاع عن مصالحهم، فإنه كان يتحتم عليهم إظهار تعبئتهم لإفشال النشاط التبشيري داخل الملاحات. لذا استنجدوا في آخر المطاف بالسلطان و"تشفعوا" لديه لكي يتدخل ويؤازر وقوفهم في وجه كنسبورغ وغيره من المبشرين. وقد استجاب السلطان لنداءات الحاخامات وكبار التجار وحث العمال والقواد على عرقلة أنشطة المبشرين والتضييق عليهم فيما يخص كراء الدور مثلا، حيث كانوا يواجهون فعلا صعوبات جمة في هذا الباب.

ولتفادي الدخول في جدال عقيم مع السفراء الأجانب حول بنود المعاهدات الخاصة بإقامة رهبان ومبشرين بالمغرب، وهي مسألة شائكة أثيرت من جديد خلال مؤتمر مدريد عندما حاول البابا إقحام قضية "الحرية الدينية" في جدول أعمال المؤتمر، فضل المولى الحسن الإلحاح، في رده على بعض المفوضيات، على الجوانب الأمنية والاضطرابات التي يمكن أن تسبب فيها النزاعات القائمة بين المبشرين واليهود المناهضين لأنشطتهم.

غير أن الحصانة القضائية المعترف بها للمبشرين بمقتضى المعاهدات وبصفتهم أجانب، حالت دون التدخل المباشر للمخزن، واتخاذه للإجراءات التي كان ينادي بها الحاخامات. ونظرا لاستحالة اتخاذ تدابير فورية، لم يسعه سوى القيام بالتحركات الأولوية المتمثلة في إشعار السفارات المعنية لمطالبتها بتنبيه المكلفين بالإرساليات بمخاطر ردود الفعل العنيفة التي كان أحبار اليهود ينوون الإقدام عليها لوضع حد لتنصير إخوانهم، وكذا التهديد الذي لوح به بعضهم، حيث أشاروا إلى إمكانية الاستعانة بأصدقائهم المسلمين، واستنفار أعيان القبائل إن اقتضى الحال للتخلص نهائيا من الخطر المسيحي. وفي اتصالاته مع المفوضين الأجانب لم يكن المخزن، بالطبع، في حاجة لشرح عواقب الاستنجاد بالقبائل وما يمكن أن ينجم عنه بالنسبة للمبشرين والأوروبيين بصفة عامة.

---

[117] - ابن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج. 2 ، ص. 416 ، السلطان إلى بركاش، "(ذكرت أن) الرتيل... قدم لهناك (مدريد) وصار يفسد عليك ما تحاوله".

وتفصح المراسلات المخزنية الخاصة بأساليب المبشرين وبتدخل السلطان لمناصرة الرعايا اليهود ومساعدتهم على الدفاع عن دينهم، تفصح عن مميزات توجه المخزن في هذا الباب. ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، من خلال الرسالة التالية الموجهة على لسان المولى الحسن إلى السفير البريطاني:

«وبعد فإن جماعة يهود الصويرة رفعوا لحضرة مولانا الشريفة شكاية بما لحق من الضرر من نصارى بقريش المعتدين بتلك المرسى، وهو أنهم غيروا عليهم دينهم وصاروا يفرقونهم عن أولادهم بالخداع والسحر، وأن الجسارة بلغت بهم إلى التعرض ليهودية بنت مشان بن بخاش، وجهها أبوها زائرة، فتلبسوا عليها حتى حصلوها عندهم ولم يجد أبوها طاقة لافتكاكها. ولا يخفاك أنه لا يليق التعامي عن مثل هذا، لأن الدخول في أمر الدين يمكن أن يصدر منه الضرر العظيم المؤدي إلى المكر بالمضبر أو قتله. وأن سيدنا أعزه الله لا يرضى ولا يقبل من يأتي لإيالته ويخوض في إفساد دين من هو تحت حكمه. وقد أمرني أيده الله بعدم قبول هذا الفعل الصادر من هؤلاء النصارى، وبالوقوف في رد اليهودية لأبيها وعدم التعامي عن ما سعوا فيه من الضرر، وإن لم يرجعوا عن فعلهم فيطالبوا بالخروج من الأرض ليلا تقع فتنة بسببهم. وإني أسترعي من جميع ما يحصل من الضرر من قبلهم، فنطلب منكم رفع هذا الضرر وحسم مادته».

وفيما يخص التناقضات القائمة بين اليهود أنفسهم لم يفت المخزن بالطبع الانتباه إلى احتدام التصدع الناجم عن استغلال العناصر المحمية لامتيازاتها وانشغالها بتقوية مكانهم دون إعارة الاهتمام لمعاناة الفئات الشعبية وبؤسها. وذلك ما أسفر عن اتساع الشرخ، بل و إحداث انشطار، داخل المجموعات اليهودية. و قد أشار أحد العمال إلى هذا الانقسام في سياق حديثه عن يهود مكناس، فقال "إن أمر الذميين قد اختل نظامهم وتشتت شملهم". وهو أمر أثار أيضا انتباه الجمعيات اليهودية الأوروبية. ففي تنديده بما آلت إليه الأمور في ملاح الصويرة مثلا، حيث ضاعف الأغنياء اليهود مبلغ كراء الدور والشقق التي كان يتكدس فيها الكادحون والفقراء، شجب رئيس الجمعية اليهودية-الإنجليزية بقوة ما أسماه "أنانية وجشع الأثرياء"، ومعارضتهم الشديدة لمشروع توسيع الملاح، وتعبئتهم لإفشاله بهدف الحفاظ على مستوى مبلغ كراء الدور والدكاكين المفروض على الضعفاء[118].

وقد شكل هذا الشرخ ومعاناة الجماهير الشعبية بسبب "أنانية" الأثرياء واستغلالهم لإخوانهم في الدين فرصة سانحة وأرضية خصبة حاول النشطاء

---

[118] - F.O., 99, 294, London, January 13, 1892, The Chair of the Anglo-Jewish Association to Lord Salisbury.

الصهاينة توظيفها لفائدة حركتهم، لاسيما في ملاح الصويرة حيث أقدموا على تأسيس النواة الأولى لخلاياهم غداة صدور كتاب "الدولة اليهودية" لتيودور هرزل (Theodor Herzl) وانعقاد أول مؤتمر صهيوني ببازل (1897). فركزوا دعايتهم على فكرة "الرجوع إلى القيم اليهودية" وواجب التضامن المقدس بين "بني إسرائيل"، وهاجموا بشدة غطرسة الأغنياء ونسيانهم لواجباتهم إزاء إخوانهم[119].

119 - D. Schroeter, The Politics of Reform in Morocco: The Writings of Yshaq b. Ya'ish Halewi in *Ha'sefirah* (1891), in *Misgav Studies in Jewish Literature*, Jerusalem, 1894. D. Schroeter and Joseph Chetrit, The Transformation of the Jewish Community of Essaouira (Mogador) in the Nineteenth and Twentieth Centuries, in H. E. Goldberg (ed.), *Sephardi Middle Eastern Jewries. History and Culture in the Modern Era*, Indiana University Press, pp 106-107, « The first Zionist cell was established in Essaouira in 1900…The support for Zionism was preceded by an interest in the revival of Hebrew and a « return » to the original sources of Judaism…Thus, Zionism…was integrated into a Moroccan context which paralleled salafiyism… - the Islamic reformist movement which also advocated the « return » to a « pure form of religion »… A number of new solidarities were founded dealing with charity, educational reform, and other communal activities… Significantly, some of these new associations were created independently of the leadership of the community… The secret society of maskilim… represented a significant departure from the hegemony of the oligarchic leaders ».

الفصل الخامس
بين الدبلوماسية والبوارج الحربية

I- مؤتمر دولي ثان لمراجعة معاهدة مدريد؟

1- تقييم بريطاني لتطور أوضاع المغرب

في خطاب شهير ألقاه بمدينة كلاسكو سنة1891، وتناول فيه موضوع "انحطاط الأمم"، مع تلميحه مرارا للعالم الإسلامي، قارن الوزير الأول البريطاني، اللورد سالبور (Lord Salisbury)، المغرب بـــ "قصر من الرمال"، يمكن أن ينهار في أية لحظة وحين. وقبل ذلك بعدة عقود، سبق للسفير ج. د. هاي إ ثارة الانتباه إلى المخاطر المحدقة بالمغرب والمهددة لسيادته واستقلاله بسبب استفحال ظاهرة الحمايات والمخالطات. وقد أكد هاي، مباشرة بعد نهاية الحرب الاسبانية المغربية (1859-1860) وجلاء جيوش الاحتلال عن تطوان(1862)،"ان السلطان يواجه مصاعب كبرى في إدارة القبائل المتوحشة القاطنة بمناطق البلاد، الداخلية ولا يتغلب على ها ته القبائل ويرغمها على الامتثال لسلطته إلا بمشقة بالغة".

وانطلاقا مما شاهده إبان وفي أعقاب "حرب تطوان"، توقع السفير البريطاني تفاقما متواصلا لهاته المصاعب، واتساعا لرقعتها الجغرافية. ففي نظره كان من شأن تزايد عدد المحميين والمخالطين في المناطق الساحلية وسهول الحوز وفاس ومكناس شل الإدارة حتى في جهات البلاد التي اعتادت الخضوع للسلطة المخزنية ودفع الضرائب والاستجابة للاستنفار للحركة[1].

وتأكدت بالفعل توقعات هاي؛ فخلال المرحلة الممتدة من 1860 إلي حوالي 1870 برز بالتدريج نوع من "التداخل" بين المناطق التي كان المخزن يعتبر أن "الأحكام لا تنالها

---

[1]- F.O. 99, 131, J.D. Hay to Lord Stanley, 28 December 1867, « The country is in a more wretched state of anarchy than I have known it to be during the thirty-five years that I have been acquainted with Morocco. The failure of crops during the last two years, the high price of grain, and all kinds of food, and the misery which the poorer classes are now suffering from, have in a great measure contributed to augment the disorder and crimeswhich aredaily committed ; but the chief evil in my opinion is the character of the present Sultan, Seed Mohamed, who is totally unfit, from the very fact of his being of a mild and humane disposition, and opposed to the punishment by death, to rule over the wild and warlike people of Morocco… (The Sultan) is surrounded by venal and corrupt officers, with the exception perhaps of the Prime Minister Sidi Tayeb el Yamani, whose influence over (Seed Mohamed)'s mind does not appear to be sufficient to prevent His Majesty being guided by the counsels of ignorant fanatics ».

على الوجه المرغوب" والمناطق الخاضعة بشكل عام لسلطته. وقد ترتب هذا التداخل عن تكاثر السماسرة والمخالطين في السهول المجاورة للمراسي وبذلك اتسعت دائرة "السيبة" وصارت تشمل "بلاد المخزن" (حسب التصنيف الكولونيالي).

إلا أن فرقا شاسعا كان يفصل "السيبة" التقليدية عن "السيبة" المرتبطة بالتغلغل الأجنبي؛ ففي الحالة الأولى كان المخزن يقوم من حين لآخر بحركات لقمع "المفسدين" وإرغامهم على الانصياع لسلطته وأداء الضرائب والقيام بالكلف، أما في الحالة الثانية فإنه وجد نفسه أمام "مفسدين" جدد تعذر عليه التنكيل بهم أو حتى تهديدهم، لأن السفراء والقناصل الأجانب كانوا يقفون بجانبهم ويستغلون أدنى"حادث" للتدخل في شؤونه الداخلية، وهي شؤون اختلط فيها "الداخلي" بـــ "الخارجي" وارتبكت ارتباكا شديدا. وقد أثر سلبا انحياز المفوضيات غير المشروط على الجهود التي كان يبذلها المخزن لدى الحكومات الأجنبية لإقناعها بضرورة الحد من "تطاول وبطش المحميين"، وأفرغها من دلالتها حيث حولها إلى محاولات عبثية وعقيمة.

2- "الباب المفتوح" مقابل إلغاء نظام الحمايات؟

امتازت الفترة الممتدة من 1884 إلى 1886 بتصاعد تهديدات فرنسا وتحرك مفوضها بطنجة و كأن بلاده مقبلة على تكرار ما أقدمت عليه في تونس وفرض سيطرتها على المغرب علنا، وذلك ما عبرت عليه بالخطوة العملية والرمزية البارزة المتمثلة في منح حمايتها لشريف وزان.

وتصدر الفترة ذاتها استعداد ج. د. هاي للتقاعد والانسحاب من الساحة المغربية. وقد تقاعد فعلا المفوض البريطاني سنة 1886، تاركا وراءه إرثا ثقيلا وبصمات عميقة أثرت بالغ التأثير على سياسة بلاده تجاه المغرب ومصيره. وقد حال خلاف جوهري دون وقوع تفاهم حقيقي بينه وبين السلطان فيما يخص الحمايات الأجنبية ومسألة الإصلاحات. فبالنسبة لهاي لم يكن هناك أي مبرر للحماية سوى ضرورة صيانة أرواح وممتلكات التجار، نظرا لطبيعة النظام الاستبدادي القائم في البلاد وجور الولاة. ولذلك كان يدعو السلطان إلى القيام بإصلاحات لتحديث الدولة ودواليبها بدءا بدفع رواتب منتظمة للقواد والعمال والأمناء... بهدف استئصال كل أسباب التسلط الموضوعية والذاتية حتى لا تجد الدول الأجنبية أي مبرر أو ذرائع للتمسك بالحمايات والدفاع عن إيجابياتها[2].

---

[2] - F.O., 99, 260, June 6, 1888, « Protocol providing that the modification of the Madrid convention of 1880 shall not take effect until the Sultan has carried out to the satisfaction of the Powers the reforms demanded by them".

أما السلطان، فإنه كان يدافع من جهته عن معادلة مغايرة تماما لمعادلة هاي، حيث كان يطالب بحل مشكلة الحمايات لتمكينه من الحصول على الموارد الجبائية اللازمة لتمويل الإصلاحات. وكان يعتبر أن انتشار الحماية بسبب ارتباطها بالتجارة البحرية ونمائها لا يشجعه منطقيا على تحرير المبادلات، بل يدفعه بالعكس إلى العمل جادا من أجل تقليصها إلى أقصى درجة. وهذا بالذات ما لم يود هاي، إطلاقا، قبوله أو حتى سماعه، إذ كان يتمسك بقناعاته ويستدل باستمرار بعظمة بلاده التجارية على المستوى العالمي لإبراز فضائل الليبرالية. ويؤكد بهذا الصدد أن المعدل اليومي للصادرات والواردات البريطانية يبلغ ما يعادل 9000000 ريال، في حين أن قيمة ما يصدره المغرب صوب بريطانيا وما يستورده منها سنويا يتراوح ما بين 150.000 و200.000 ريال[3].

وعلى أساس قناعاته وتصوراته، واصل هاي فيما بين 1882 و1886، جهوده لانتزاع معاهدة تجارية جديدة، رافضا كل براهين السلطان المعارضة لتحرير شامل للمبادلات البحرية. وقد صمد المولى الحسن ولم يغير موقفه رغم جاذبية الإغراء الجديد الذي تقدم به المفوض البريطاني باسم بلاده ودول أخرى والمتمثل في مقايضة التحرير الكامل المنشود وإزالة ما تبقى من القيود (لاسيما في وجه الصادرات) بمراجعة جذرية لنظام الحمايات، وربما وضع حد له بالمرة.

ورغم المعانات الهائلة المترتبة عن مواقف المفوضيات التعجيزية فيما يخص تطبيق مبدأ تعميم الضرائب المتفق عليها في مدريد، فان السلطان لم ينجذب بتلك "المقايضة" لأن تجربة 1880-1882 أثبتت له أن الدول الأوروبية تنتزع منه تنازلات ملموسة ولا تلتزم من جهتها بوعودها وحتى بما هو مسطر في وثيقة رسمية دولية مثل معاهدة مدريد. لذلك أبان عن كثير من التحفظ تجاه مقترحات هاي و"نصائحه"، وهي نصائح مشابهة تماما لما قيل للمولى عبد الرحمان بن هشام قبل 1856 وأثبت الأخذ بها (كرها) أن فرضية "ما هو صالح لبريطانيا، هو بالضرورة صالح للمغرب" لا تخدم في واقع الأمر سوى مصالح بريطانيا وتلحق أضرارا جسيمة بالمغرب. وفي جوابه على هاي، أكد بركَّاش باسم المولى الحسن "ان لكل بلد وجهات نظره الخاصة التي تتماشى مع ما هو مفيد لأهله. ولا يمكن لأي كان معرفة المصلحة الحقيقية لبلد ما أكثر مما يعرفه أهل البلد أنفسهم". وفي مرحلة لاحقة، أوضح الوزير محمد غريط من جهته "ان هذه الإيالة لا تقاس على غيرها من الإيالات في الداخل والخارج، لكون هذه الإيالة لازالت على حالها من

---

[3] - خ. بن الصغير، **المغرب و بريطانيا العظمى...**، م.س.، ص. 492.

التبربر وعدم التمدن...وأهل كل إيالة أعرف بما فيه صالحهم من ضده"[4].

وما كان للمفوض البريطاني، الذي دشن مهامه بالمغرب بإصدار كتاب سنة 1844 اختار له حينئذ عنوان دال "غرب بلاد البربر: قبائله المتوحشة وحيواناته المفترسة"، إلا أن ينشرح مبدئيا لكلام وزيرمغربي يعترف صراحة أن بلاده "لازالت على حالها من التبربر وعدم التمدن". وقد ذهب الوزير المذكور إلى حد استعارة مصطلح غربي غريب عنه، ألا وهو مصطلح "التبربر"، للتعبير عن مراده. غير أن ما ذكره غريط كان في واقع الأمر، وبعد إمعان النظر فيه، لا يبعث على الانبساط أو الانشراح لأنه كان يعني ضمنيا أن فتح أبواب المغرب واسعة أمام أوروبا وتجارها لم يقرب هذا القطر ولو بشبر واحد، وطيلة ما يناهز نصف قرن، من الآفاق المشرقة ومختلف أوجه الرخاء والنعيم التي كان هاي يعده بها إبان مفاوضات 1854 - 1856[5].

ويمكن بسهولة تصور نزول كلام الوزير كالصاعقة على هذا الأخير إذ أنه كان بمثابة طعن صريح في حصيلة الصدارة التي احتلها المفوض البريطاني على الساحة المغربية طيلة ما يفوق أربعة عقود. ولم يكن من شأن إلحاح بركاش وغريط، باسم السلطان، على أنه "لا يمكن لأي كان معرفة المصلحة الحقيقية لبلد ما أكثر مما يعرفه أهل البلد أنفسهم" وأن " أهل كل إيالة أعرف بما في صلاحهم من ضده"، أن يخفف من صدمة هاي وامتعاضه. ذلك أن "مصارحة" من هذا القبيل وبدون أدنى لباقة أو نفاق دبلوماسي، كانت تعني في واقع الأمر نزع صفة "المحب" و"الساعي في الخير" عنه وإنزاله إلى مرتبة مفوض عادي لا يستوعب حقيقة أوضاع المغرب ولا ينشغل سوى بتحقيق أطماع بلاده[6].

بدا ما يشبه الامتعاض واضحا في رده على ما اعتبره من دون شك، ومن وجهة نظره الخاصة، برهانا إضافيا على تزمت مخاطبيه وعدم اعترافهم بالجميل وبمتطلبات العصر. وعبر فعلا الممثل البريطاني عن استيائه حين قال مخاطبا النائب السلطاني:

«إن وجهات نظر أولئك العظماء الذين عملوا في الماضي والحاضر على إرساء عظمة بريطانيا وثرائها وتفوقها (التجاري) على بقية دول العالم، هي وجهات نظر تتعارض تمام التعارض مع وجهات النظر غير الليبرالية حول التجارة، والتي يبدو لي أن المستشارين نجحوا إلى حد بعيد في ترسيخها في ذهن جلالة السلطان (...).

---

[4] - م.ن.، ص. 498 - 500

[5] - J. D. Hay, *Western Barbary : its wild Tribes and savage animals*, London, 1844, p. 117 .

[6] - خ . بن الصغير ، **المغرب وبريطانيا...**، م.س.، ص. 489.

إن حالة الفقر التي يوجد عليها سكان المغرب –بالرغم من تمتعه بأراض شاسعة وخصبة...– علاوة على تجارته ومداخيله الهزيلة، والأعداد الضئيلة من الجيوش البرية الموجودة رهن إشارة جلالة السلطان وغيرها من علامات الضعف والفقر بالمقارنة مع أصغر الدول الأوروبية ،كل ذلك يثبت أن الماسكين بزمام تسيير البلاد، والذين نصحوا السلطان ...، قد سلكوا وما زالوا يسلكون نهجا وسياسة لم تؤد إلى تحسين أحوال البلد ، وإنما أدت إلى انحطاطه التدريجي والى انهياره»[7].

ووفقا لثوابت خطته في مجال التجارة البحرية بصفتها مصدرا أساسيا للمآسي الناجمة عن الحمايات، حاول السلطان إيجاد الدعم اللازم لتعزيز مواقفه ومواجهة الضغوط الأجنبية. لذلك استشار الرعية بقوله:

«أما بعد، فقد كان طلب منا بعض نواب الأجناس بطنجة... تجديد شروط التجارة بقصد تسريح الأشياء الممنوعة الوسق كالحبوب مطلقا والإنعام والبهائم ونحو ذلك ونقصان صاكة الخارج ذاكرين أن تسريح ذلك فيه النفع لبيت المال وللرعية وهذه مدة من خمسة أعوام ونحن ندافع ونسدد... لإبقاء ما كان على ما كان...، والآن قد اشتد حرصهم على ذلك وتمالؤوا فيه على كلمة واحدة...، ولما أفضى الحال إلى ما أفضى إليه مما لا ينبغي ولم يمكن إلا الإعلان بذلك والمشاورة فيه مع من يعتد به استشرنا فيه جميع من يشار إليه بالخير والفضل والدين والعقل والذكاء والدهاء موثوقا بديانته وأمانته فلم يشيروا فيه بخبر واتفقوا على أن لا مصلحة في تسريح ذلك أصلا... ويترتب عليه ضعف المدخول الذي منه يقوم المخزن الجيش والعسكر ومصالح الرعية وأعظمها تضعيف الرعية بالقبض»[8].

وقد حصل المولى الحسن على أجوبة صب معظمها في اتجاه رفض تحرير المبادلات، وبالأخص تصدير الحبوب. إلا أن المفوضية البريطانية وغيرها من المفوضيات شككت في مصداقية هذه الاستشارات ولم تقتنع بها معتبرة أن ما قام به السلطان مجرد إجراء شكلي لجأ إليه لإضفاء طابع "شعبي" على رفضه[9].

وعلق خلف أورديكا، شارل فيرو (Charles Féraud)، على هذه الاستشارات،

---

[7]- خ . بن الصغير ، م.س.، ص.489 -490.

[8]- أ. الناصري، م.س.، ج 9، ص 182-183، استشارة السلطان للرعية.

[9]- م.ن.، قرار السلطان إثر هذه الاستشارة: "اقتضى نظرنا الشريف أن ظهر لكم درءا لتلك المفاسد المقدم على جلب المصالح أن يساعدوا على تسريح أشياء بقصد الاختبار، من تلك الأمور الممنوعة الوسق كالقمح والشعير وذكر أن البقر والغنم والمعز والحمير ثلاث سنين فقط على شرط الاختبار في المنفعة التي ذكروها في تسريحه،الكل بأعشاره المعلومة في مثله على أن يكون تسريح ذلك في وقت غلته مع وجود الخصب مدة من ثلاثة أشهر وبعد مضيها يتقف،...ولتعلموا انكم لن تزالوا في سعة فان ظهر لكم ذلك فالأمر يبقى بحاله، وان ظهر لكم ما هو أسد وأحوط في الدفاع عن المسلمين فاعلمونا به إذ ما أنا إلا واحد من المسلمين، وأعلمناكم بما كان امتثالا لقوله تعالى:(وشاورهم في الأمر) والسلام في سابع رجب الفرد الحرام عام ثلاثة وثلاثمائة".

في تقرير له مؤرخ 19 مايو 1886، قائلا بلغة لا تخلو من التهكم: "استفتى السلطان العلماء في شأن إبرام معاهدة للتجارة مع القوى الأجنبية، وأصدر تعليماته للعمال يأمرهم فيها بجمع الناس في المساجد وإخبارهم بمقترحات إنجلترا، وألمانيا وإيطاليا... لكن المؤمنين، في جميع أرجاء البلاد، فوضوا الحكم في ذلك الأمر للسلطان وحده"[10]. أما صاحب الاستقصا فإنه أوضح من جهته أن إجماع الرعايا لم يكن إجماعا مطلقا، مؤكدا بهذا الشأن أنه "لما قرء هذا الكتاب على خاصة الناس وعامتهم أجابوا كلهم بأن الرأي ما رآه السلطان وفقه الله إلا ما كان من بعض العامة الاغمار الذين لم يجربوا الأمور ولا اهتدوا إلى النظر في العواقب فإنهم قالوا: ما تعطيهم إلا السيف لكن لم يلتفت إليهم"[11].

وإثر تقاعد هاي وتعيين وليام كوربي كرين(William Kirby Green) خلفا له، انكب هذا الأخير بدوره على مشروع معاهدة جديدة. وقد ورث عن سلفه مجموعة من التصورات والأفكار النمطية حول المغرب وتأخره، ومن ضمنها تعصب المسلمين المفرط؛ وجور الولاة، تجدر الرشوة في الأوساط المخزنية، التجاء الأهالي (رغم تعصبهم) لحماية النصارى للإفلات من الظلم والاستنزاف الضريبي، تكتل المستفيدين من الوضع القائم والمقربين من السلطان لرفض أي تغيير من شأنه المس بمصالحهم، واعتماد هذا الأخير على أساليب "صينية" للمماطلة والتسويف "في تحد سافر للعالم المتحضر"[12].

وعلى نقيض هذه الانطباعات والأفكار التي كان لبعضها ما يبررها إلى حد ما، اقتنع أيضا كرين بفداحة وخبث نظام الحمايات. وقد انتبه بشكل خاص إلى ما كان هذا النظام يلحقه من أضرار وذل بسمعة الحضارة الغربية والعالم المسيحي بفعل ممارسات المفوضين والقناصل الأجانب المنافية للأخلاق وتفشي الرشوة في وسطهم، فضلاعن فظاعة تجاوزات المحميين اليومية. لذلك عبرعن تزكيته

10- A.E.P., C.P., 50, 19 mai 1886, Féraud au Quai d'Orsay, «Plébiscite du sultan à propos du traité de commerce avec les puissances étrangères. Les gouverneurs ont reçu l'ordre de faire lire en public dans les mosquées les propositions de l'Angleterre, de l'Allemagne, de l'Italie…, mais partout les fidèles sujets ont laissé Sa Majesté Moulay Hasan seul juge de la situation.».

11 - Ibid., 13 avril 1886, «Le sultan ne croit pas aux bienfaits du commerce pour son pays. Bien au contraire, il attribue aux relations constantes avec l'Europe tous les maux dont le Maroc est assailli et toutes les complications. Les transactions commerciales n'ont-elles pas engendré, en effet, les censaux et, partant, ces protections innombrables qui tendent à faire du Maroc une contrée habitée par les sujets de toutes les nationalités, hormis les Marocains».

12 - F.O. , 99, 248, December 14, 1886, Kirby Green to the Foreign Office, "Her Majesty's Government cold not go on indefinitely tolerating the Chinese inclination of the Moorish Court, to the manifest prejudice of the civilised world".

النداءات والعرائض والملتمسات التي بادرت بها الغرف التجارية البريطانية المطالبة بالتعجيل "باقتلاع جذور الحماية وعدم الاكتفاء بقطع بعض غصونها". وفيما مضى، كان هاي يتصور الحماية على شكل "هذرة، ذلك الأفعوان الخرافي ذو التسعة رؤوس" القادر على صمود خارق للعادة والانبعاث من جديد و بتكرار كلما تعرضت رؤوسه للقطع. وقد انطبقت هذه الصورة على الحماية بكيفية غير مسبوقة غداة مؤتمر مدريد.[13]

وفي تقرير موجه لحكومته يخص مسألة مواصلة الجهود والتنسيق مع مفوضي دول أخرى لحمل السلطان على إلغاء آخر القيود المعرقلة للصادرات وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات إلى أقل من 10%، أكد كرين رسميا أفضليته لإلغاء تام لنظام الحمايات الممنوحة للأهالي المتعاملين مع الأجانب لأغراض تجارية وفلاحية. ولم يستثن من ذلك سوى الحماية الممنوحة للمغاربة المستخدمين في المفوضيات والقنصليات مع تحديد عددهم.

لم يكن في وسع السلطان أمام عزم مخاطبيه سوى بدل الجهود اللازمة لاستغلال تضارب مصالحهم الوطنية، والمراهنة على استفحال منافستهم، فضلا عن تبيان الأضرار التي ألحقها الانتشار الفادح للحمايات عقب مؤتمر مدريد وعدم اقتناعه على الإطلاق بما كان المفوضون يرددونه بشأن استعداد حكوماتهم لمراجعة معضلة الحماية مراجعة جدية وجذرية[14].

3- انشغالات الغرف التجارية وحسابات الحكومات الأوروبية

غداة مؤتمر مدريد بدأت بعض الغرف التجارية البريطانية، لاسيما غرف منشستر وليفربول، تدعوا بشكل أقوى من دي قبل إلى مراجعة جذرية لنظام الحمايات على اعتبار أنه لا ينال فقط من سمعة أوروبا الغربية وقيمها الأخلاقية بل

---

[13] - L.A.E. Brooks, *A Memoir of Sir John Drummond Hay (1845-1886)*, London, 1896, p.321, «The Hydra, Protection, (is) depriving this Government of its lawful taxes and jurisdiction over the Moors».

[14] - انظر كلام السفير ريدجواي حول العار اللاحق لسمعة أوروبا الغربية ومصداقية قيمها الحضارية بسبب ممارسات مفوضيها وقناصلها الدنيئة في مجال الحمايات والمخالطات:

West Ridgeway, Report..., «When we look at the reverse side (of protection), and realize the disgrace and humiliation which the system brings upon civilization and Christianity, and the grave political dangers bred by it, which are now coming to maturity, I am almost inclined to agree with those who contend that it should be destroyed quickly root and branch...(It) cannot be denied that venality...played a part in the concession of protection. Some of the foreign representatives were so mean as to trade in it, and where the head of a Mission would have been inaccessible to corruption there were subordinate officials who were more easily tempted».

يلحق كذلك أضرارا بمصالحها التجارية والاقتصادية. وفي مساعيها لدى وزارة الخارجية ودوائر حكومية أخرى بلندن، اعتبرت هذه الغرف انه بات ممكنا الاستغناء عن السماسرة وغيرهم من الوسطاء المغاربة و"توفير" ما يدفع لهم مقابل وساطتهم إذ ان التجار البريطانيين المقيمين بالمغرب اكتسبوا، مع مرور الأعوام، تجربة كافية أهلتهم للشروع في التعامل المباشر مع السوق المغربية وأهالي البلاد[15].

وكان من شأن هذا النهج، حسب المطالبين بتطبيقه، كبح جماح البرجوازية المغربية الناشئة والمتألقة بفصل الامتيازات الضريبية والقضائية المرتبطة بالحماية والتجنيس وكذا الوسائل "الدنيئة" التي كانت تلجأ إليها لكسب المزيد من الأرباح والأموال، دون المبالاة بمصالح "شركائها" الأوروبيين أو الاعتراف لهم بفضلهم عليها[16].

وشاطرت هذه الآراء دور وغرف تجارية فرنسية واقتنعت هي الأخرى بطابع السماسرة المغاربة الطفيلي وسلبيات مواصلة الاعتماد عليهم، واعتبرت بدورها ان هؤلاء الوسطاء لا يبالون سوى بكسب المال بشتى السبل ولا يكنون أي تقدير أو ولاء للدول التي تحميهم وتوفر لهم فرص الإثراء.

ونظرا لافتقارهم لهذا الولاء ولأخلاقيات التجارة، فإنهم كانوا، يضيف منتقدوهم، يتعاملون مع جميع الأوروبيين ولا يعطون الأفضلية لسلع الدولة الحامية لهم، غير مبالين بمصدر أو جنسية البضائع التي كانوا يقومون بتصريفها، لا هم لهم سوى تأمين أقصى هامش ممكن من الربح السريع[17].

وقد أثبتت تحريات ميدانية قام بها مراسل غرف تجارية فرنسية أن كثيرا ما كان "المرء يرى محميين لفرنسا يستوردون سلعا من جبل طارق ومنشستر ولندن أوهنبورغ وأنفرس وبروكسيل، ولا يعتبرون أنفسهم ملزمين بمنح الأولوية للمنتجات الفرنسية الصنع... وفي إمكان كل متجول في أزقة فاس (وغيرها من

15- "مذكرة حول سلبيات إبقاء نظام الحماية الممنوحة للرعايا المغاربة على ما هو عليه"، لندن، يوليوز 1887، F.O., 99, 257 .

16- Cf. *Le Réveil du Maroc*, n° du 27 juin 1888, «Les manœuvres anti-protection et les protestations en faveur du sultan ne sont qu'un voile destiné à couvrir le dépit de la concurrence ».

17 - A.E.P., C.P., 53, Tanger 29 septembre 1887, Rapport sur les créances, les protections et les naturalisations, « La France ne réalise pas de progrès actuellement. Nous couvrons de notre protection, au détriment de notre industrie et de notre commerce, des intérêts qui n'ont de français que le pavillon sous lequel ils s'abritent…La naturalisation et la protection ne sont pas ici une qualité, c'est une profession, un moyen comme un autre de gagner de l'argent…rampant et obséquieux quand ils sollicitent les naturalisations, les pseudo-nationaux deviennent arrogants dès qu'ils l'ont obtenue et considèrent dès lors les Représentants de la France comme les humbles serviteurs de leurs affaires d'argent ».

المدن) معاينة ما يعرض ويباع في متاجر ودكاكين هؤلاء المحميين. إنه سيجد فعلا سلعا فرنسية داخل هذه المتاجر، إلا أن قيمتها لا تتعدى 100 فرنك، فيما تصل قيمة بضائع الدول الأخرى المعروضة في نفس المتجر أو الدكان 000. 10 فرنك"[18].

وكان منتقدو مثل هذه التصرفات يؤاخذون أيضا على المحميين انكبابهم على تسويق السلع الرديئة، وإهمالهم للمنتجات ذات الجودة العالية، وذلك لاستغلال تزايد الطلب والإقبال على الصنف الأول من السلع نظرا لضعف أسعارها وكونها في متناول الجميع إذ تعود "المستهلكون" بالتدريج عليها.

وخلصت استطلاعات ميدانية أخرى إلى أن السماسرة المتهافتين على الربح السريع كانوا لا يتورعون عن "بيع سكر لا يحلي، وشموع سريعة الذوبان، وصابون لا يغسل ولا ينظف بما فيه الكفاية، ومنسوجات قطنية سريعة الانقصاص". وقد أنتبه بعض الفقهاء، ومنهم من كانت له أنشطة تجارية وغَيْرة على بضائع الحرفيين المحليين، إلى ما كانت هذه الظاهرة تحمله في طياتها من انعكاسات سلبية على المستهلكين وعلى القطاع الحرفي، لاسيما في المدن. وفي هذا الصدد، جاء على لسان أحدهم، وهو عبد الله السليماني، صاحب "اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب":

«ورب قائل ان البضائع الأجنبية قيمة وأحسن رونقا من المصنوعات الأهلية والإنسان مجبول على محبة الاقتصاد فيما يخص حاجاته. فجوابه أن منسوجات الأجانب وهي الأهم من بضائعهم عديمة القوة سريعة البلى مثل الخمار الحريري مثلا فان المعروف بالسينية يقوم على رأس الحريم سنة كاملة وربما أقام سنتين وأما الأوروباوي المعروف بالرومية فانه أغلى منه ثمنا ومع ذلك لا يقوم على رأس الحريم الشهر الواحد يعود أوهى من خيط العناكب ويضطر الإنسان لتجديده مرات السنة وهذا غاية المنافي الاقتصاد. ومن ذلك ملابس الحرير الأوروباوية التي لا تلبسها الحريم مرتين أو ثلاث مع غلاء قيمتها فتصير لا تصلح لصالحة أصلا... إن منسوجاتهم الحريرية التي عمت بها البلوى في هذه الأيام... ما هي إلا من خالص الحلفاء ونحوها. وأيضا فإنها لصفاقتها لا "تحجب" من محاسن المرأة إلا الحياء والعفاف بحيث يرجف الجسم الطاهر تحتها وتذوب العفة بين ثناياها. وأعجب ما في الباب أنها لا تكاد تلبسها الحريم المرة الواحدة حتى تحسن إليها جارتها غيرها من شكلها وتأخذ ترغبها أخرى فتشير عليها باللون البنفسجي وآونة الوردي وأخرى بالخوخي وربما قالت لها أن دار ذوي فلان خرجوا باللون الأبيض وهو يزيد في نظارة الوجه فتدفع العائلة في

18 - A.E.P., C.P., 53, 29 septembre 1887.

تيار التبذير وتخرج من دائرة التدبير....ولو أردنا استقصاء ما فقدناه من المصنوعات ببلادنا واشتغلت بها أمم أوروبا لأجلنا فقط بقصد استنزاف أموالنا لاستلزم أسفارا»[19].

كان الأجانب يؤاخذون أيضا على المحميين عدم التزاماتهم بتسديد ديونهم تجاههم عند انصرام المهلة المتفق عليها، حيث كان الغرماء يخترعون شتى الذرائع وأشكال التملص للتهرب من الأداء. وقد مثل "الإفلاس" المزعوم إحدى الحيل التي كانوا يتذرعون بها في هذا المضمار، لاسيما في حالة وصول تراكم الديون المستحقة مبالغ عالية يتعذر عليهم فعلا تسديدها كاملة. إذ ذاك كانوا يستعينون برسوم عدلية مزورة، ويستنجدون في بعض الأحيان حتى بشهادات القواد والعمال، والوزراء.

وقد اندمجت ضمن مؤاخذات الدور التجارية الأجنبية ممارسات أخرى انتشرت على نطاق أوسع من "الإفلاس" المخترع واكتست طابعا روتينيا لدى عدد لا يستهان به من المحميين "منعدمي الضمير" – حسب شركائهم الأوروبيين. يتعلق الأمر مثلا بتهافت السماسرة للحصول على سيولات مالية لا بغية استعمالها لأغراض تجارية عادية بل قصد توظيفها لممارسة الربا أو لشراء عقارات. فكانوا يتسارعون لتصريف السلع المستوردة وبيعها أحيانا بثمن أقل من ثمنها الحقيقي وبإمهال الزبون مهلة قبل أداء ما اشتراه منهم. وفي حالة عجزه على تسديد ديونه تجاههم، كانوا يتركون لممونيهم الأجانب مسؤولية التدخل لدى القناصل لحمل المخزن على متابعة المدين وبيع ممتلكاته بالمزاد أو دفع ديونه مكانه من مال خزينة الدولة[20].

وفي كل الحالات، كانت المفوضيات تغض الطرف وتتجاهل عمدا تهاون رعاياها في تطبيق المساطر القنصلية الخاصة بالديون ومجازفة تجارها و إقدامهم على تسليم سلع أو أموال للسماسرة وغيرهم من الوسطاء تتجاوز قيمتها الإجمالية وبكثير مقدار ضمانات هؤلاء وغيرهم من الأهالي المتعاملين معهم.

وأيا كان، فقد صار الأوروبيون، وبالتدريج، ينفرون من المحميين وينظرون إليهم نظرة الاحتقار والحقد بصفتهم، في رأيهم، أشخاص غير مكترثين بأخلاقيات التجارة، ومنكبين فقط على جمع المال، وارتكاب تجاوزات فظيعة ومضرة بسمعة الغرب ومصداقية مهمته التحضيرية. وكان الكثير من المنتقدين يؤكدون في المذكرات المرفوعة لحكوماتهم وفي الجرائد أن "اللجوء إلى هؤلاء الوسطاء يؤثر سلبا على التجار الأجانب، وأن من شأن الفوائد التي تعودوا عليها بفضل الحماية إتاحتهم الفرصة وتمكينهم من الوسائل اللازمة لسحق التجارة الأوروبية، و(للأسف)

---

[19] - عبد الله السليماني ،**اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب**، الرباط، 1971 ، ص.156 -157.

[20] -F.O., 99, 257, Alec Ferguson, « They evade payment of their debts by fraudulent declarations of bankrupcy and other malpractices ».

فإن هذه التجارة كانت (وإلى حد الآن) مرهونة بهؤلاء الوسطاء ومرغمة على اللجوء إليهم". وأضاف بعض المنتقدين أن "الحماية أعطت لهذه الفئة من الأهالي الوسائل اللازمة لاحتكار السوق" وإقصاء منافسيهم الأوروبيين رغم أن هؤلاء هم من وفر لهم أصلا ولا زالوا يضمنون لهم الحماية وما يواكبها من امتيازات[21].

وفي تعدادهم لسلبيات الحماية التي سبق لهم العمل من دي قبل على ترسيخها وتوسيع نطاقها، انتبه الأوروبيون إلى العواقب الوخيمة الممكن وقوعها حتى على المستوى الأوربي في حالة مواصلة المفوضيات لمزايداتها والإكثار من أعداد المحميين في سياق السباق القائم بينها، لضمان تموقع أقوى على الساحة المغربية.

وقد تكاثرت فعلا المشادات والنزاعات بين المفوضيات ،لاسيما فيما "بعد مدريد"، بسبب خلافات محمييهم. وهكذا، وعلى سبيل المثال، زاد نزاع اندلع في فاس سنة 1882 بين محمي انجليزي، يدعى الزبير ولد التويمي، ومحمي فرنسي، يسمى مخلوف اسلم، زاد من سوء العلاقات بين ج.د.هاي وزميله أ.فرنويي، وهي علاقات لم تكن أصلا لتوصف بالودية. ومن جهة أخرى أدى خلاف حاد قام، خلال الفترة ذاتها، بين محمي ألماني ورجل مجنس بالجنسية الإيطالية إلى حد القطيعة الصريحة بين المفوض الألماني تيودور فيبر وزميله الإيطالي سكوفاسو[22].

وفي العام الموالي، 1883، توترت العلاقات بين المفوض البريطاني ونظيره الفرنسي، من جديد، بالحادث الذي وقع بين بعض محمييهما. وقد ثارت ثائرة أورديكا إثر تلقيه نبأ نجاح الضغط الذي مارسه هاي على المخزن لإطلاق سراح محميين إنجليز سبق أن طالب المفوض الفرنسي باعتقالهم وإيداعهم السجن. وأكد هذا الأخير في تقرير لوزارة الخارجية (باريس): "إن إطلاق سراح الشخصين (المغربيين) العاملين لدى السيد براطو (مواطن بريطاني) سيكون فرصة سانحة للعملاء الإنجليز إذن سيستغلونها (لا محالة) لحمل الأهالي والسلطات المغربية على الاعتقاد أن الإنجليز فرضوا ذلك علينا... مما سيسيء إلى مصداقيتنا في المغرب"[23].

وكان هذا الصنف من التوترات الأوروبية–أوربية يكتسي طابعا أكثر حدة في

---

[21]- A.E.P., C.P., 50, 6 janvier 1886, Féraud au Quai d'Orsay, « La canaille protégée cause de graves préjudices à notre prestige et notre influence au Maroc ».

[22]- Ibid., 44, 12 mai 1880, Vernouillet au Quai d'Orsay : « Les partisans de l'abolition de la protection adressent au système en vigueur le reproche d'exciter les rivalités des légations et la compétition permanente à propos des protégés … Dans les contestations entre ceux-ci, chaque puissance se renferme dans la défense de son protégé et laisse en dehors la question de l'impartialité de la justice ».

[23] - Ibid., 44 et 47, 27 novembre 1880 et 18 novembre 1882.

حالة انتماء المحميين المتخاصمين لفئة أصحاب الجاه البارزين، ويتمتعون بعناية خاصة لدى حماتهم. ففي سنة 1886، تكلف شارل فيرو بالدفاع عن مصالح شريف وزان في خلاف كان لهذا الأخير مع محمي أمريكي دافع عنه القنصل العام ف. متيوز من جهته بشدة رافضا رفضا تاما تهمة سرقة الثيران الموجهة إليه. وفي العام الموالي 1887، اصطدم هذا الأخير بمفوض إسبانيا بسبب نزاع بين اثنين من محمييهما. وأما مفوض البرتغال، كولاشاوو، المعروف بارتباطاته مع أوساط محلية مشبوهة والصداقة القائمة بين ابنه وعناصر متورطة في التهريب والجريمة المنظمة، فقد كانت له خلافات عديدة مع نظرائه في شتى ضروب النزاعات التي كانت تنشب بين محميي البرتغال والبرازيل من جهة، وغيرهم من المحميين الآخرين، من جهة ثانية[24].

وقد ساهمت هذه الخصومات في تعكير صفو الجو الدبلوماسي في طنجة، وانضافت، ولو في مستوى معين ومحدود، إلى العوامل الأخرى التي كانت تذكي المنافسة بين المفوضيات وتدفعها إلى مزايدات لانهاية لها، كان المخزن يؤدي، بشكل أو آخر، جزءا من ثمنها.

لهذه الاعتبارات مجتمعة وبسبب تزايد إدراكهم لسلبيات الحماية ولإضرارها بمصالحهم السياسية،والاقتصادية والمعنوية، صار بعض الأوروبيين يتأملون فرضية طرح "حق الحماية" للنقاش والتفاوض بعد أن كان يمثل لديهم حقا أشبه بالمقدس وبعد أن كانوا يندون ويبالغون في التنديد لمجرد الدعوة إلى النظر في انحرافه عن مقاصده الأصلية، معتبرين مثل هذه الاقتراحات مسا صارخا بالمعاهدات وبالقانون الدولي.

إلا أن فرنسا، وهي الدولة الوازنة على الساحة المغربية والمصرة على "تونستها" في أقرب الآجال، كانت لا تشاطر الدول الأخرى قبولها لمبدأ فتح باب النقاش حول مسألة الحمايات. وقد انفرد فعلا مفوضوها بمواقف متصلبة في هذا المجال، ورفضوا تزكية أي مبادرة تتوخى فتح مفاوضات جدية من شأنها المس بفعالية السلاح المتمثل في الحماية وقدرته على تخريب المغرب من الداخل، والإسراع بتآكل بنياته تمهيدا لبسط السيطرة عليه[25].

ولإخفاء شيئا ما حقيقة نواياهم وتفادي الظهور بمظهر المتطرف المتعنت، عملت مفوضيتهم في اتجاهين اثنين: تمثل أولهما في الاستنكار العلني لتجاوزات

---

[24]- Ibid., 50, 12 février 1886.

[25]- F.O., 99, 292, 16 July 1887, Kirby Green au F.O., « Various schemes for preventing cession of territory by the sultan and for a Self –denying Agreement on the part of the Powers ».

المحميين وفظاعة ما يقترفه بعضهم من جرائم، وتمثل الاتجاه الثاني في التعبئة الدائمة لإفشال كل ما من شأنه الدفع صوب تعديل ولو طفيف لنظام الحمايات.

وطبقا للرافد الأول لهذه الاستراتيجية، كان المفوض الفرنسي يضم شكليا صوته لصوت زملائه، وينتقد بشدة تصرفات السماسرة والمجنسين ناعتا إياهم ب "الأوباش" و"السفهاء" و"منعدمي الضمير" و"المفتقرين لأدنى حس وطني أو قومي". كما أنه كان يزكي نعوت القدح الصادرة من التجار الأجانب، ومن ضمنهم الفرنسيين، والقائلة أن المحميين لا يشكلون سوى عناصر طفيلية يجب التخلص منها، لأنها لا تعيش ولا تنمو إلا بفضل الوساطة التي فرضتها الظروف و طبيعة السوق المغربية على الأجانب، كما أنها لا تترعرع بالعمل الجاد، وإنما باستغلالها أيضا للأهالي أبشع الاستغلال وبدون عقاب[26].

وكان من الطبيعي والحالة هذه ألا تعارض صراحة المفوضية الفرنسية المساعي الجماعية التي كانت تقوم بها المفوضيات الأخرى، بتنسيق بريطاني، لحمل السلطان على التفاوض حول معاهدة تجارية جديدة مقابل مراجعة نظام الحمايات (1887).

أما الرافد الثاني في خطة فيرو وخلفه جول باطنوطر، فكان يدفعهما إلى نبد مبادرات الدول الأخرى في كل ما له علاقة بتعديل نظام الحمايات، حيث كانا يعتبران أن كل المبادرات المتخذة في هذا الباب لا تتوخى أساسا سوى ضرب مصالح فرنسا ورغبتها في استكمال توحيد شمال إفريقيا تحت إمرتها ورايتها. لذلك كان المفوضان يبدلان قصارى جهودهما لتخويف السلطان وتحذيره من مغبة الإنصات للنصائح الداعية إلى عقد مؤتمر دولي ثان، أو فتح مفاوضات تجارية على أساس تحرير الصادرات مقابل مراجعة نظام الحماية. وعلاوة على المذكرات والتدخل المباشر لدى المولى الحسن، اعتمد كلاهما على مواطن فرنسي، فرنان ليناريس(Fernand Linarès)، طبيب البعثة العسكرية الفرنسية، المقرب من السلطان ومن الوزراء، والقائم مقام "المراسل" غير الرسمي لمفوضية بلاده، ومخبرها الموثوق به والمطلع على كثير من أسرار المخزن. وقام فعلا بما كلف به في هذا الشأن[27].

---

[26] - Ibid., 28 October 1887, « Lord Salisbury suggests that the Conference should take into account the wishes expressed by the sultan of Morocco in his communications regarding protection of Moorish subjects by foreign Governments and the neutralization of His Majesty's dominions ».

[27]- A.E.P., C.P., 53, 17 mars 1888, Instructions de Féraud au Dr Linarès « Il convient de mettre en garde le sultan contre les visées anglaises et le danger d'une nouvelle Egypte ». S.R. Taillandier, *Les origines du Maroc français. Récit d'une mission 1901-1906*, Paris, =

ولم يكتف فيرو وباطنوطر بعده بإسداء "النصيحة" أو النصائح المضادة مباشرة أو بواسطة "الطبيب" ليناريس، بل عمدا أيضا إلى الضغط والتهديد. وهكذا، وفي إطار السفارة التي قام بها إلى فاس فيما بين 16 أبريل و8 يونيو 1889 ورافقه خلالها الكاتب الشهير بيرلوتي (Pierre Loti)، بذل باطنوطر كل ما في وسعه لتهويل وتحذير السلطان "من مغبة الاندفاع صوب المجهول" (إلماحا إلى مؤتمر مدريد ثان)[28].

ولإقناع العاهل بكيفية ملموسة، لجأ السفير الفرنسي إلى "حجج" دامغة ورادعة، ومن جملتها عدد هائل من رسوم الدين(2.600) قدمها له مواطنوه ومحميو بلاده ورتبها قبل خروجه من طنجة قاصدا الحاضرة الإدريسية. وقد فاق المبلغ الإجمالي لهذه الرسوم 3000000 فرنك طلب من المولى الحسن تسديدها على الفور لأنها عبارة عن ديون المحميين تراكمت منذ عدة سنين ولم يؤديها لهم غرمائهم. وكتعبير عن حسن نواياه تجاه المخزن وتفهم لأوضاعه المالية الصعبة، اعتبر السفير أن في إمكانه منح "تخفيف" يقدر بحوالي 316.000 فرنك على أساس ما كان يراوده من شكوك حول صحة بعض الرسوم ومطابقتها للقانون.

إلا أن هذا التخفيف المقترح عن "طواعية" لم يغر السلطان لا بالنظر لضآلته فحسب بالقياس مع المبلغ الإجمالي المطالب به، ولكن لأن باطنوطر كان يراهن على جاذبيته لطمس مبدأ أساسي بالنسبة للمولى الحسن، ألا وهو رفضه لمبدأ تحميل المخزن مسؤولية ديون خواص مغاربة تجاه خواص آخرين أجانب ومحميين. وقد صمد السلطان صمودا قويا اقتنع السفير إثر ملامسته له وفشل الجهود المبذولة لتكسيره انه من اللازم اللجوء مجددا إلى الإنذار والتهديد باستعمال القوة.

ولكي لاتصل الأمور إلى درجة أزمة مفتوحة، أظهر السلطان" تفهمه" لنصائح المفوض الفرنسي فيما يخص مشروع معاهدة تجارية جديدة ومقايضتها بمسألة الحماية. وكان تفهمه هذا غير مكلف في واقع الأمر رغم أهمية فكرة عقد مؤتمر دولي لبسط مساوئ الحمايات وطابعها الجائر، وذلك على اعتبار قناعته بالأضرار الإضافية

=1930, p. 21, « Linarès… avait les yeux qui voyaient clair, une plume qui rendait compte, une parole qui servait avec finesse et fidélité les directions qu'on lui donnait ». V. aussi, R. Cruchet, *La conquête pacifique du Maroc*, Paris, 1923 ; J.L. Miège, *L'action du Dr Linarès à la Cour de Moulay Hassan d'après sa correspondance inédite*, Rabat, 1945.

28 - P. Loti, *Au Maroc*, Paris, 1890, in G. Dugas, Maroc, *Les Villes impériales*, Omnibus, 1996, pp. 26-27, « C'est un usage marocain d'immoler…des animaux aux pieds des grands… lorsqu'on a une grâce à leur demander… Les suppliantes enlaçant de leurs bras le mât de notre pavillon… sont les trois épouses d'un caïd de la région… Leur mari a été enfermé, depuis déjà deux ans… sur les instances de la légation de France. Et elles voudraient que le nouveau ministre français… demandât au sultan de Fez de le remettre en liberté ».

الجسيمة المحتمل حتما وقوعها في حالة تخليه نهائيا عن ما تبقى بين أيديه من سلطة وسيادة في المجال الجمركي.

وبعد عودته إلى طنجة، افتخر باطنوطر في تقرير موجه إلي حكومته بنجاح مهمته وقال أنه: "أيقظ مخاوف السلطان، (وأقنعه) بالتخلي" عن مشروع المؤتمر الدولي الجديد الذي تكتلت من أجله بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا[29].

ومباشرة بعد رجوع المفوض الفرنسي من فاس وبداية استعداد الحكومات الأوروبية لإغلاق ملف المؤتمرالمشار إليه أعلاه، انفجرت أزمة أخرى بين الولايات المتحدة والمغرب، وهي أزمة لها دلالتها ورمزيتها فيما يخص مسألة الحمايات وما كان يروج حول إمكانية إبطالها. ففي غضون شهر يوليوز1889، وصلت عرض الشواطئ المغربية ثلاث سفن حربية أمريكية بطلب من القنصل العام الجديد، ريد لويس (Red Lewis). ووفقا لخطة وأساليب سلفه الشهير، ف. متيوز، تعبأ هو الآخر لضمان هيبة قنصليته. ومن هذا المنطلق لجأ إلى العنف لفرض إطلاق سراح مغربي يدعى العوفير لم يسبق للقنصلية إشعار المخزن أنه محمي أمريكي. لم يتم ذلك إلا بعد أن ألقي القبض عليه وزج به في السجن. إذ ذاك أعلن لويس أن العوفير المذكور محمي أمريكي. وبما أن المخزن لم يستجب لمطلب إخلاء سبيله، استقدم القنصل العام بارجة حربية توخى من "استعراضها" في المياه المغربية فرض تسوية مطالب أخرى، ومن ضمنها إرجاع ممتلكات محمي آخر، يدعى ونيش، صادرها المخزن.

وقد خلف ما أقدم عليه لويس أصداء في الصحف الأمريكية. فعلقت جريدة نيويورك تربيون (*New York Tribune*) مثلا على هذه "التظاهرة" وخصت لها مقالا بعنوان "المراكشيون الأمريكيون"، استهزأت فيه من الحكومة الأمريكية وتسرعها للتدخل دفاعا عن غرباء لا علاقة لهم بأمريكا وهم بعيدين عنها كل البعد: "ولآن ما على ضعفاء الصيادين بإنجلترا الجديدة سوى أن يسعوا لتحويل أنفسهم إلى رعايا مغاربة، إذ ذاك ستتنبه حكومة واشنطن إلى أوضاعهم وتقوم باللازم للدفاع عن مصالحهم"[30].

ولم يكن من شأن هذه المناورات البحرية وانعكاساتها السيئة على سمعة المخزن في نظر رعاياه طمأنة إنجلترا على مصير المغرب والوضع القائم في غرب المتوسط. لذلك حاولت حكومتها مجددا إضفاء جانبية أقوى على مقترحاتها فيما يخص مشروع المعاهدة التجارية. فبذلت جهودا جبارة لإغراء المولى الحسن وإعطاء الانطباع أنها منكبة بجد لا على مسألة الحمايات فحسب بل حتى على مشروع يقضي بتحييد المغرب

---

[29]- A.E.P0., C.P., 59, 9 juillet 1889, Conf., Patenôtre au Quai.
[30]- F.O., 99, 260, Enclosure I, *New York Tribune*, 5 April 1888.

(neutralisation) وضمان استقلاله وحرمة أراضيه[31].

ولتداول هذا الأمر البالغ الأهمية بالنسبة لمصير المغرب اعتمد كثيرا المفوض البريطاني على بوبكر الغنجاوي؛ فأشعر السلطان بواسطته بانشغاله باستفحال الضغوط الأجنبية وانعكاساتها على الوضع القائم، وبمعارضة الحكومة البريطانية لكل ما من شأنه المس باستقلال المغرب وحرمة أراضيه. وكان السفير يلمح على وجه خاص بكلامه هذا إلى التهديدات الفرنسية في منطقة توات. ويعكس أحد تقارير الغنجاوي الموجه إلى "منسطر سلطانة اكرت برطن...، صار وليم كربي اكرين"، أهمية الدور الذي لعبه كوسيط، إذ جاء في تقريره ما يلي:

«وبعد، طالعت السلطان أيده الله مشافهة وطالعته بكتابك لنا بما ذكرت دولتكم الفاخمة على حرية أرض هاذه الإيالة في شأن شروط مدريد وحققت لسيادته ما شافهتني به وذكرت له أنك كنت أشرت على الحاج محمد الطريس بمثل ذالك، وذكر نصره الله أنه لم يخبرهم بشيء. ولما طالع كتابك بيدنا تصدقت عنده محبة دولتكم...، وأثبتت عنده نصيحتك في سعيك في الخير للدولتين. وتحقق عنده أنكم مقصودكم حرية إيالته وأرضه ومنافعة الرعيتين، بعد أن كان في باله وفي اعتقاده نصره الله أن دولة النجليز هي الحارسة جدا في الشروط بمدريد... وعند ملاقتك معه بطنجة يجازيك مشافهة ويتشافه معك في مصلحة الجانبين...، وبينت لسيادته على الكتاب الواقع منك ومن طاليان ومن الصبليون على عدم إنعام لأرض بلدة لأحد، وحققت له كفاية ذالك وارتكابه من جانبك حتى أثبت عنده ذالك الذي صاروا اليوم يبحث فيه. وحاصله زال على سيدنا الشك، وثبت صدقك له. ولما افترقت مع سيادته البارحة ليلا كتبت لك هذا وخرجت لك رقاصا خاصا عنه لكونه الحاجب أكد عني نجازيك ونحقق لك هذا بعد فراغنا مع السلطان أيده الله. وعنده الخبر أعزه الله بأن الصبليون والفرنصيص صاروا يجعلون الخاوة بينهم، والسلطان أيده الله عارف بما هو جار بينهم، وعلى أي وجهة يسيرون، ومعتمد على محبة النجليز التي هي من قديم للآن ولا عندهم غرض في بلده ولا في رعيته إلا في خير الرعيتين ومنافعتهم، وعلى الخذمة والمحبة والسلم»[32].

كان الحل الأفضل بالنسبة لإنجلترا ومصالحها في المنطقة يتمثل فعلا في إبقاء الوضع على ما كان عليه. وقد أعاد السفير المتقاعد، ج.د. هاي، الإلحاح علنا

---

[31]- Ibid., 99, 292, October 28, 1887, Suggestions of Lord Salisbury regarding protection of Moorish subjects and the neutralization of His Majesty's dominions.

[32]- الوثيقة38: (F.O. 174/110): بوبكر الغنجاوي إلى كربي كرين في 9 محرم عام 1306 /15 شتنبر1888، انظر: خ. بن الصغير، في خذمة صاحبة جلالة الملكة: مراسلات بوبكر الغنجاوي السرية 1873 - 1893، م.س.

على ذلك بمناسبة المحاضرة التي ألقاها في غضون نونبر 1889 بإحدى الغرف التجارية البريطانية ونشر نصها الكامل على أعمدة مجلتها، وتحدث فيها عن المغرب : أهميته بفعل جواره لانجلترا، موقعه على مضيق جبل طارق، وإمكانيات تحوله إلى سوق كبير".

وكانت هذه المحاضرة، التي ألقيت من أعلى منصة مؤسسة وازنة لها تأثيرها على الحكومة، تعكس في واقع الأمر تطلعات الأوساط التجارية البريطانية ورغبتها في المضي قدما لتجاوز الباب المسدود الذي وصلت إليه المفاوضات مع السلطان بشأن معاهدة تجارية جديدة. وكانت هذه الأوساط مصممة العزم على إيجاد الصيغ اللازمة لاكتساح السوق المغربية اكتساحا مباشرا، أي دون اللجوء إلى وسطاء مغاربة، وبعبارة أخرى الاستغناء عن السماسرة والمحميين الآخرين[33].

II - دبلوماسية الزوارق المسلحة

1- بريطانيا العظمى وألمانيا والمخزن بين "المحبة" والعنف

استعملت الدول الأوروبية القوة لفرض إرادتها على المخزن بشكل جعل الرعايا المغاربة يلمسون، عن قرب، مدى تفوقها وتنوع مزايا التقرب من الأجانب والاستفادة من الامتيازات الممنوحة لكل المتعلقين بهم والمنحاشين لهم. وساهم اللجوء إلى "المناورات البحرية" كلما تأخر المخزن ولم يسارع بتسوية دعاوى الأوروبيين ومحمييهم، وكذا المحميين الأمريكيين في تقوية جاذبية الحماية وترسيخ قناعة هؤلاء وأولئك بحرص حماتهم على الدفاع عن مصالحهم كيفما كانت طبيعتها. وقد اشتد هذا "الحرص" في أواخر القرن التاسع عشر، أي في سياق تصاعد المنافسة بين القوى الأوروبية ومراهنتها على انهيار قريب للوضع في المغرب. وبتصعيدها لتدخلها تحت ذريعة الدفاع عن حقوق مواطنيها ومحمييها، أمكن فعلا للقوى المتصارعة الإكثار، بشكل لم يسبق له مثيل، من عدد أتباعها والموالين لها، وإرغامهم على إظهار "الولاء" لها وتجاهل إغراءات الخصوم.[34]

وكان طبيعيا أن تتجلى بكل وضوح خلال هذه الحقبة العسيرة حدود "المحبة" التي طال ما عمل المفوض البريطاني وزميله الألماني على إقناع المخزن برسوخ

---

[33]-Morocco :Its importance from its proximity to England, position on the straits of Gibraltar and its capabilities of becoming an important market, in *Chamber of Commerce Journal*, VIII, n° 94, December 5, 1889, pp. 282-287.

[34] - امتاز "حقل" الحمايات في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين بمراهنة بعض المحميين على حماة جدد أو اتخاذ بطاقة حماية سرية جديدة لصيانة مصالحهم بشكل أقوى وأنجع في حالة تردد أو تماطل الحامي الرسمي المعتاد في الدفاع عنهم بما فيه الكفاية.

أواصرها وطمأنته على استعداد "محبيه" لمؤازرته في حالات الشدة ومد يد المساعدة له في المحن المحتمل وقوعها مع الفرنسيين والإسبان[35].

فيما يخص ألمانيا، ورغم التزام هذه الدولة لبعض الوقت بصداقتها النظرية تجاه المغرب، فلقد تنسلت، على حين غرة، من تحفظها النسبي وتأنيها في مجال الحمايات وفرضت نفسها بعنف في مصف منافسيها المعروفين بانتهاكاتهم للمعاهدات وارتكابهم لأفظع التجاوزات. وإبان إقدامها على تغيير موقفها بكيفية جذرية أو شبه جذرية، تجاهلت ألمانيا الحظوة التي أحاطها بها المولى الحسن حيث عاملها وكأنه نسي "تقلبها" إبان أشغال مؤتمر مدريد وانحيازها في نهاية الأمر لمواقف فرنسا المتصلبة[36].

وقد تجلت واقعية السلطان هذه عبر مجموعة من المبادرات الدالة ومنها على وجه الخصوص إرسال بعثة مغربية إلى برلين(1889)، وشراء أسلحة ألمانية الصنع ومنها مدافع كروب (Krupp)، وتكليف الألمان ببناء أسوار محصنة وبروج بالرباط لتقوية إمكانات هذه المدينة الدفاعية. وقد توجت الإجراءات المتخذة لتسهيل التقارب المنشود بإبرام اتفاقية تجارية ألمانية مغربية عام 1890، وذلك في وقت كان الإنجليز ينتظرون فيه مراجعة معاهدة 1856، وهو ما لم يقبله المولى الحسن رغم لجوؤهم إلى دعم دول أخرى.

وبعد تلقيها نبأ انتزاعه لمعاهدة تجارية أثنت الأوساط الصناعية والتجارية الألمانية الكبرى كل الثناء على طاطنباخ، وأشادت بما أنجزه في الوقت بالذات الذي كان يفترض نظريا، وحسب ما أشيع بطنجة، أن يزور السلطان بفاس لا لشيء سوى لتقديم أوراق اعتماده، والإكتفاء بالطقوس البروتوكولية المعتادة في مثل هذه المناسبات. ومن الواضح أن المفوض الألماني الجديد، المتشبع على غرار سلفه شانك، بفلسفة الرايخ الثاني الشمولية وبدعائم سياسته الدولية (Weltpolitik) كان لا ينوي إطلاقا، قبل توجهه إلى فاس، الإقتصار على تبادل عبارات المجاملة مع السلطان. لذلك أعد العدة لضمان شروط نجاح زيارته، وتبعا لنهج زملائه، فإنه لم يتوان في إحصاء دعاوى المحميين الألمان العالقة بكيفية منهجية ليوفر لنفسه وسائل ضغط كان يدرك أهميتها وفعاليتها[37].

وتماشيا مع هذه الخطة استنفر طاطنباخ، قبل توجهه إلى فاس، مصالح بلاده القنصلية في المراسي وحثها على صياغة قوائم تتضمن جميع شكاوى الرعايا والمحميين الألمانيين وتظلماتهم والمبالغ التي كانوا يطالبون بها كتعويض عن مختلف

---

[35] -ج. عياش، دراسات في تاريخ المغرب...، م.س.، ص.223 - 242.

[36] - م.ن.، ص. 243-288.

[37] -P. Guillen, *op. cit.*, pp. 338-358.

الأضرار اللاحقة بهم سواء في سياق نزاعات مع خواص أو مع السلطات المحلية والإقليمية. وفي مقاربته المنهجية والصارمة للورقة المتمثلة في توظيف الحمايات لتحقيق مراميه، بلغ به الأمر إلى حد سن "عرف" جديد، ألا وهو استدعاء أهم مواطنيه ومحمييهم للحضور إلى طنجة. وإبان اجتماعه بهم سألهم إن كانت لديهم إضافات لما صرحوا به للقناصل حول الأضرار اللاحقة بهم مؤكدا لهم أنه سيرفع جميع شكاواهم للسلطان رأسا وسيبذل قصار جهوده لتسويتها بدون تأخير[38].

ولا شك أن توظيف هذه الدعاوى بكيفية محكمة ساهم في تسهيل مأموريته بفاس وحصوله على اتفاقية اعتبرها بعض مواطنيه، بكثير من المبالغة، "أكبر نصر اقتصادي وأكبر تنازل تجاري في العصر الحديث"، استطاع مفوض أوربي أن يحققه في المغرب رغم صلابة موقف المخزن الرافض لأي تجاوز إضافي لما تضمنته معاهدة 1856.

وعلى الرغم من محدودية ما حققه طاطنباخ، حيث أن الاتفاقية التجارية التي صادق عليها السلطان (فاتح يونيو 1890) خضعت كغيرها من الاتفاقيات لمبدأ "الدولة المنعم عليها"، حسب الاصطلاح المخزني، وهو ما يعني استفادة كل الدول الأخرى بشكل أوتوماتيكي بما ورد فيها، رغم ذلك كان يستحيل ألا يشمئز منافسو ألمانيا من المكسب الذي فاز به مفوضها إبان إقامته بفاس. وقد تذمر الفرنسيون مثلا من جراء ذلك وبالغوا في تضخيم سلبيات تقرب السلطان من الألمان معتبرين أن هؤلاء عوضوا الإنجليز كمستشارين رئيسيين له في الشؤون الخارجية، مؤكدين أن "عدم تحقيق ألمانيا لأي مكسب ترابي في المغرب لم يمنعها من احتلال مكانة مرموقة كدولة تسدي النصيحة للسلطان"[39].

وكان بديهيا ألا يكتفي الفرنسيون بتسجيل تقدم منافسيهم على الساحة المغربية وألا يتخذوا إجراءات عملية لـــ "معاقبة" السلطان والتعبير عن مناهضتهم لتقربه من ألمانيا للتمكن من مواجهة أطماعهم، لاسيما في جنوب البلاد الشرقي. وقد سخروا فيما سخروه لهذه الغاية، وكالعادة، مسألة الحمايات وتحميل المخزن مسؤولية ديون رعاياه تجاه الأجانب والمحميين.

وفي تتبعه لما قاموا به في هذا المضمار غداة رجوع طاطنباخ من فاس ولما أسماه "المشاحنة (التي) وقعت من الفرنصيص لأجل مصارفة السلطان مع الاَبْرُوص"، ذكر بوبكر الغنجاوي للمفوض البريطاني أن "باشدور لفرنصيص الأول منهم ماضيا

---

[38] - م.ن.

[39] -Ibid., p.207, Rapport du lieutenant Alfred Le Chatelier, chargé par le Ministre de la Guerre d'une mission au Maroc, «Il est de notoriété que le Sultan prend aujourd'hui le mot d'ordre dans les affaires extérieures à la légation d'Allemagne ».

والثاني والثالث، وهذا الرابع كانوا يطلبون فصال دعاوى رعاياهم وحميتهم من المخزن ويجاوبهم السلطان نصره الله بالاطمئنان بالفصال هذه مدة خدمة هؤلاء الباشدورات الأربعة، وهم يكتبون لدولتهم بمواعيد الفصال من الحضرة الشريفة، إلى أن اجتمعت ستة عشر ماية دعوة، فقامت دولة الافرنصيص وكتبوا للسلطان أيده الله ووجهوا الباشدور الذي هو في الخدمة اليوم للرباط، وأمروه أن لا ينهظ من الرباط إلا إذا وقع الفصال في تلك الدعاوى عن تمامها. فوقع بينهم الخلاف في ذالك، وأظنه الافرنصيص لا يرجع عن قوله. وسمعنا أن ماية وستين ألف ريال توصل بها الافرنصيص من ذالك... وهاذه المشاحنة وقعت من الفرنصيص لأجل مصارفة السلطان مع الاَبْرُوص وذالك لا يخفى عليك"[40].

وبموازاة "استثمارهم" لمطالب محمييهم رغم اقتناعهم بالطابع الجائر لمعظمها وقيامها على أساس ممارسات قائمة على الربا ردد مفوضوهم، أمثال فرنويي وفيرو وباطنوطر بالذات، أنها "فظيعة" ومسيئة لسمعتهم، لم يترك الفرنسيون أدنى فرصة تمر دون استغلالها للإكثار من عدد محمييهم. وفي بعض الأحيان كان تقاطع دسائسهم واضطراب أوضاع البلاد الداخلية تفسح أمامهم إمكانية فرض نفوذهم والتبعية لهم ضمن مجموعات كاملة من رعايا السلطان. وكانت هذه التبعية الجماعية تشكل خطرا كبيرا على استقلال البلاد ووحدتها الترابية[41].

---

[40] - الوثيقة51:(F.O. 174/110): بوبكر الغنجاوي إلى كربي كْرين: "وبعد، نعلمك بأن السلطان نصره الله دخل لمراكش بخير يوم تاريخه، وهو يوم الأحد. وسيدنا قاطن بمراكش، والبعض من محلة الحوز لابد يتوجه لسوس مع ولد السلطان. والسلطان يشتي بمراكش... وكذالك طليان ليس على خاطره، حيث جنتلي طلب أمورا لدولتهم وخرج ذالك كله فارغا، وهومتكدر غاية. ودعوة الصبنيول مع أهل الريف خرجت الحجة على الصبنيول كما سمعنا بالحضرة الشريفة... وإن كنت قادما بالسلامة كما ذكرت لنا، اعلمنا بأي مرسى أردت تنزل وما تحتاج إليه... وعلى المحبة والسلام، في 4 ربيع الأول عام 1308"/ 18 أكتوبر 1890، انظر: خ. بن الصغير، في خدمة جلالة الملكة...، م.س.

[41] - م.ن.، الوثيقة 54: (F.O. 174/110) اكتسى الأمر خطورة بالغة بسبب تزامنه مع احتدام الأطماع الترابية الفرنسية المباشرة وبداية تخلي بريطانيا عن خطتها التقليدية تجاه المغرب. ويتجلى المنعطف الجديد و كذا وعي السلطان بالمخاطر المحدقة بالبلاد من خلال التقرير السري التالي: بوبكر الغنجاوي إلى تشارلز إيوان سميث: "تقييد سرا... بما بلغ من بعض نواب الأجناس بالحضرة الشريفة حيث استشار معهم المخزن على ما يطلبونه الفرانصيص من تسليم له الحضرة الشريفة بلاد اتوات. السلطان تكلم مع خليفة الفرانصيص بإذن دولته بكلام فظا ليسلم له بلاد اتوات... السلطان امتنع وقال أن البلاد بلاده ولا يقدر أن يسلمها. فكتب السلطان لطنجة بقصد المشورة مع بعض نواب الأجناس، والبعض منهم ذكروا للسلطان انظر ما تفعل مع الفرانصيص بوجه مستحسنا في هذا الأمر. لكون دولة النجليز كانت تنفع جانبكم وتمنع من أراد يحز بلادكم، وفي هذه ثمانية شهور حازوا بلاد جنجبار... ولما تكلموا دولة الامان مع دولة النجليز لكونه دولة الامان كان طامعا يحوز بلاد جنجبار...، تفاصلوا بينهم. ودولة النجليز دفعت لدولة الامان طرف من بلاد جنجبار.... فتكلفت دولة الفرانصيص مع دولة النجليز يعطيو لهم حظ مثل ما دفعوا لدولة الامان...، فأجابتهم دولة النجليز بان دولة الفرانصيص أخدتم عددا من بلاد أرض بره لفريك.... ومكْتور الأول ومكْتور الثاني، وكذالك واد عرب الواسطة داخل حدود الغرب. وهذه أربعة سنين حزتم جنان برزكَ مجاور فكْيكَ، وهيا بلاد الغرب مقدار ثلاثة أيام في البر. وحزتم ناحية عين الصفرة قرب تفلالت وشتملتم على عين الشعير. وفي هذه اربعة شهور حزتم بلاد أولاد فارس قربلتوات، وأخذتم حدوده ولم نتكلم معكم. ولما خاضوا في هذا الأمر دولة الفرانصيص سلموا لدولة النجليز بلاد جنجبار والنجليز مع دولة الامان سلموا للفرانصيص بلاد الصحرا بنواح اتوات وتفلالت...هذا ما ذكروه البعض من النواب للحضرة الشريفة... واخبرني بهذا رجل من الكتاب على سبيل السر بيني وبينه. وبمثل هذا أخبرتك سرا. ولما وصل للسلطان هذا الأمر ان دولة النجليز سلمت لدولة الفرانصيص ذالك، تهول من أجل ذالك وحصل له كدار. =

ويتجلى ذلك، على سبيل المثال، في ما وقع في المغرب الشرقي، حيث "انحاز" أناس من قبيلة بني يزناسن للفرنسيين، وتصرفوا وكأنهم أصبحوا تابعين لحاكم الجزائر. وفي تقرير موجه للمفوضية البريطانية قال بهذا الصدد مخبرها، بوبكر الغنجاوي:

«نخبرك وصل خبار من ناحية بلاد وجدة بأن قبيلة ابني زناتن المشتدين على بلاد وجدة المذكورة. وهذا القبيلة هيا المذكورة هناك. فاجتمعت منهم خمسة عشر ءالاف خيمة ودخلوا في حكومة الفرانصيص وقبلوا حكمه وسلموا له الأرض ورجعوا من رعيته. وذالك صدر من القتال مع بعضهم بعضا ولم يجدون حائلا يدخل بينهم بالخير، وليس لهم أمانا حتى يطمئن خاطرهم بتوجيههم للحضرة الشريفة من أجل ما كان صدر من الغدر بالقبض على الحاج محمد ولد البشير امسعود كبيرهم وصهره الشيخ علي بن رمضان. فمن ذالك رجعوا خائفين من حضورهم للمخزن. ولما طال نزاعهم في الشرق بينهم وكثرت روعتهم جعل الاتفاق على دخولهم في الحكومة المذكورة. وهذا ما يقرب لمدة سنة ودولة الفرانصيص هيا تزد في الدخول لهذه الإيالة المغربية بناحية فكَيكَ والعين الصفرة وشيئا في أرض بلاد اتوات، زيادة على ما كانوا حازوه هذه نحو أربعة سنين: في بلاد فكَيكَ حازوا البلاد الذي تسمى جنان بوررزكَ، واليوم حازوا هذه القبيلة المذكور...هم في حكومة وجدة. فلاشك في إكمال سنة تارخه من حضورهم بفاس، وأما تازة تحت ضلهم إن تسلموا لهم أولائك الناس المذكورين. مع أن السلطان يفعل الخير مع تلك الإيالة ومدة مملكته لم يلحقهم ضررا ولا غرامة كمثل أمثالهم. وما يحل بهم من الضرار، فهو من بعضهم بعضا. والمخزن غراده تعمير بلادهم ويبقاو محفوضين»[42].

أما إنجلترا فإن سخطها لم يقل عن سخط الفرنسيين إثر شعورها بتدني مكانتها كدولة "محبة" طال ما احتلت الواجهة على الساحة المغربية، وتميزت عن غيرها من الدول بـ"قربها" من المخزن؛ فنظرت نظرة الغضب الشديد إلى ما اعتبرت "ارتماء للسلطان في أحضان الألمان"، وابتعادا عن الحليف و"المحب" التقليدي. وقد اقتنع مفوضها، كوربي كرين، أن "السلطان يكره الإنجليز"، وأن هؤلاء صاروا بدورهم يبادلونه تلك الكراهية. وأضاف كرين أن "كلا الطرفين أصبحا على بينة من مشاعر الطرف الآخر الحقيقية تجاهه"، وبذلك انتهى وولى اللبس الذي ميز العلاقات البريطانية-المغربية منذ تعيين ج.د. هاي كممثل لبلاده بطنجة.

وبما أن العلاقات مع السلطان اتخذت منحى جديدا خال من كل غموض أو لف

=لكن بعض الأوقات لم يثبت ذالك في باله، ولعله كتب بقصد الأخبار للدولة. ولما بلغني هذا من عدم الغفلة، أخبرتك، وعلى المحبة والسلام، وفي 4 صفر عام 1309، [9 شتنبر 1891]، بوبكر بن الحاج".

[42] - م.ن،الوثيقة 56:(F.O. 174/110):بوبكر الغنجاوي إلى هربرط وايت، 22ربيع الثاني عام1309/25 نونبر1891.

مصطنع، لم يتردد كرين في إظهار تأقلمه مع مستجدات الوضع وضرورة التحرك طبقا لمنطقها ولمتطلباتها. ولذلك انتهز كل الفرص المتاحة له للتذكير بعظمة بلاده ومخاطر تخلي المغرب عن "صداقتها"، وهو ما سبق له الإلحاح عليه حتى قبل التوقيع على المعاهدة الألمانية-المغربية. ففي شتمبر 1889 مثلا استقدم قطعا من أسطول بلاده الحربي ونظم استعراضا لضباطها وبحارتها بإحدى ساحات طنجة بمناسبة زيارة السلطان لهذه المدينة. وقد استقبله المولى الحسن خلالها وأكد له عزمه على تمتين علاقته بإنجلترا؛ ولترجمة حسن نواياه على أرض الواقع، قرر العاهل توظيف ضابط بريطاني، ألآن ماكلين (Allan MacLean)، للمساهمة بجانب شقيقه هري (Harry)، في تدريب وحدات من الجيش المغربي على الطريقة الأوروبية [43].

إلا أن انعكاسات التقارب الألماني- المغربي كانت أقوى حيث أدخلت العلاقات البريطانية-المغربية في مرحلة جديدة مارست بريطانيا خلالها ضغوطا متواصلة على السلطان، تمثلت في إشعارها له بشتى الوسائل بعدم رضاها على فقدانها للأفضلية التي تمتعت بها طيلة عقود خلت. وفي سياق هذه الضغوط تشبث كرين بمطلب التعويضات الخاصة بشركة الشمال الإفريقي- الغربي بعد تخلي أصحابها عن منشئاتهم بطرفاية، وانتهى بانتزاع مبلغ ضخم يقدر ب 50.000 ليرة إسترلينية لم يتمكن المخزن من تسديدها إلا بعد تقسيمها وتحديد مهلة خمس سنوات لاستكمال أدائها. وارتبط تشدد المفوض البريطاني في قضية راس جوبي بما راج في طنجة حول جهود قيل أن ألمانيا كانت تبذلها لحط أقدامها بسواحل المغرب الجنوبية، وتحديدا بطرفاية[44].

وطبقا لذات المنطق، وعلى مستوى آخر، رفض كرين الاستجابة للمساعي التي قام بها لديه النائب الطريس حيث طلب منه حث حكومته على التدخل لفائدة آلاف الرعايا المغاربة المقيمين بمصر، وهو القطر الذي فرضت عليه بريطانيا سيطرتها الفعلية بعد قضائها على ثورة عرابي باشا، ولم يحتفظ فيه الباب العالي

---

[43] - F.O. 99, 265, 4 October 1889, W. Kirby Green to Lord Salisbury, « Yesterday afternoon Captain St Clair of HMS Phaeton, at the request of the Sultan, made through me, landed about one hundred and twenty – five of his sailors and marine..., in order to parade before His Majesty... The parade ground selected by the Sultan was not very favorable for the display of any military manœuvres..., but His Majesty was desirous of affording his harem, which was located in a house over-looking the slope, an opportunity of seeing the proceedings of the English force... The Moorish troops were made to repeat each separateexercise gone through by the English marines and sailors...; yet that many of them would doubtless develop into large and strong men if they were fed and cared for in the same manner as English soldiers and sailors ».

[44] - F. V. Parsons, *op. cit.*, pp. 274-276.

سوى بتبعية نظرية. وكان المخزن يرجو من الإنجليز التوسط لدى الخديوي لحمله على التراجع، وإسقاط هدايا العيد التي فرضها على الرعايا المغاربة المقيمين بالقاهرة وغيرها من المدن المصرية. ولم يقتصر الإنجليز على تجاهل مساعي المخزن بهذا الشأن بل عملوا أيضا، في إطار استراتيجيتهم المناهضة للوحدة الإسلامية التي كان السلطان العثماني يحاول تزعمها، على إفشال مشروع فتح مفوضية عثمانية بطنجة[45]. وبتحركهم هذا كانوا يستهدفون أيضا منافسيهم الألمان والمحاولات التي قاموا بها لإقناع المولى الحسن بمزايا كسب حليف تركي على الساحة المغربية يحظى بثقته وبتقدير رعاياه[46].

وعلاوة على كل هذه المناورات، وفي سياق عام راجت فيه شائعات وأخبار متضاربة حول احتمال وقوع تقارب بين إنجلترا وفرنسا وتزكية الإنجليز لمشروع فرنسي يروم شق طريق لربط غرب الجزائر بوجدة ومشروع آخر أضخم من الأول يتمحور حول فكرة بناء خط حديدي لربط الجزائر بإفريقيا جنوب الصحراء عبر التخوم المغربية الجزائية، في خضم ذلك كله عقد كرين الأمور أكثر فأكثر أثناء السفارة التي قام بها إلى مراكش، حيث سلك مسلك الاستعلاء واتخذ مواقف غير بعيدة عن الخشونة في تعامله مع مخاطبيه. ولانتزاع التنازلات التجارية التي طال ما ألحت عليها مفوضيته استغل إلى أقصى درجة شكاوى الرعايا والمحميين البريطانيين، ولاسيما دعوى بوبكر الغنجاوي[47].

---

[45]- P. Guillen, *op. cit.*, p. 207, « Plusieurs milliers de Marocains résidaient en Egypte. Leur sort n'était pas garanti par un traité, car Moulay Hassan ne voulait pas négocier avec le vice-roi vassal du sultan de Constantinople. Les autorités égyptiennes venaient de décider que les Marocains devraient, comme les indigènes, apporter des cadeaux à l'occasion des fêtes religieuses/ Mécontent de la germanophilie affichée depuis peu par le Makhzen, Kirby Green avait refusé d'alerter Londres, comme le lui demandait Torrès ».

[46]- F.V. Parsons, *op. cit.*, p. 378, « At Berlin, the fear that British policy might be changing had been reinforced rather than allayed in 1890, when Salisbury declined to help promote a Turkish-Moroccan diplomatic link. (To the Germans)… this was suspicious, as in Hay's time the establishment of an Ottoman legation had been favored ».

[47]- الوثيقة 42: (F.O. 174/202): بوبكر الغنجاوي إلى كربي كرين: "عامل مركش فعلى باملكنا ومتعنا ملم يفعله أحد. حتى اعيلنا حصرين عنهم في باب ضرنا أعون العمل، وهما يصمر ضرنا ويقل من ورء الدفة اوجد المل ولحلي ووضعه في الأرض، نحن دخلنا عنكم لنحوز الجميع حتى سقطو النسون ودفع من احاي دهب وجهر ومال لنقدر نعرفه السعة. دفع دلك لنسون فوق الصطحان يوضه لهم دلك خوفا. وبعد دلك، طلبهم في الرجع انكرهم. هد بلغنا وفندق تجرتنا حوصه مع ضار لنا سكنين بيها الغير مع فندقا أخرين ينزلو فيهم الجملة وسلعة التجرت نهبهم شهرة عند المغرب خلفة العمل، وهو محمد بن لفقيه صحب الضور...؛ وحصله نطلب منك تكتب لجميع المرسيلاخليف النجليز يسئلو التجر واليهود والجَملَ والعُمل والرقصة والنسون والصبين على موقع لنا بأولدنا وأمتعتنا. واضن السلطان يسئل الشرفاء بمركش وخلفته والقَضَط والمحتسب والبشا متع القصب وعَمَل الرَحمَنَ بمركش عددهم 8 واليهود هنك والأمَنى وهل البلد...؛ وهد مززتنا على محبتنا في السلطان ومتوسطن له بلخير نسعو له فيه وننصحه هده مدة سنين هد 17 ثم مع أبيه وفي خلفته...، نعم وعمرنا ميدعي علينا أحد ولا ندعوا أحد بلكلية. ونطلب من سيدتك تعوني وتقف في أخد الحق لنا=

وبالفعل ندد السفير بالنهب الذي تعرضت له دار هذا المحمي على يد بعض من أسماهم "أوباش مراكش" واتهم السلطات المحلية بالضلوع في ما اقترفته العامة. وبعد ذلك طالب بتعويضات لفائدة الغنجاوي قدرها بـــ122.000 فرنك وهدد بقصف وتخريب أسفي والصويرة في حالة رفض السلطان لهذا المطلب. إلا أن وفاة كرين فجأة وفرت للمخزن مهلة ثمينة وغير مرتقبة.

وفي تتبعه لتحركات وأفعال المفوض البريطاني، قال رئيس البعثة العسكرية الفرنسية "إن قضية السيد بوبكر (الغنجاوي) شكلت أهم قضية تناولها السفير الإنجليزي في مباحثاته... وقد سبق للسلطان مطالبة المحمي الإنجليزي المذكور بمسامحة أعدائه، وعوض أن يرد (على العاهل) توجه (هذا الأخير) إلى طنجة، ولم يعد (إلى مراكش) إلا برفقة السيد كرين"[48].

2- إحداث قنصليات بفاس ومراكش

بعد مرور عقد كامل على اجتماع مدريد الدولي، بدأ المفوضون الأجانب ينشغلون بإحداث قنصليات في المدن الداخلية لمواكبة ارتفاع عدد محمييهم ومخالطيهم بهذه الحواضر وبالبوادي المجاورة لها وتحسبا أيضا للارتفاع التدريجي لعدد مواطنيهم القاطنين بتلك المدن أو الراغبين في الاستقرار بها.

وللتغلب على معارضة المخزن لهذه المشاريع، حاولت المفوضيات إقناعه بمزايا وضع حد نهائي للصيغة المتمثلة في اكتفاء الدول بأعوان يقومون مقام أعوان قنصليين غير رسميين بمراكش، وفاس، والانتقال إلى طور تعيين قناصل رسميين تابعين لوزارات الخارجية وأسلاكها القنصلية المعتادة. وأوضح بهذا الصدد المفوض البريطاني أرتور نيكولسون (Arthur Nicolson)، بصفته المعني الأول بهذا المطلب، أن النقلة النوعية المقترحة من شأنها الإسهام في تصفية الأجواء الخاصة بالحماية والمخالطة وإرغام المحميين على الانضباط لأنهم سيوضعون تحت سلطة موظفين رسميين أكفاء. وفيما يخص بريطانيا العظمى، أكد نيكولسون أنه يود تعيين قنصل رسمي بفاس لتعويض العون القنصلي ماك لود، الذي قال عنه أن صلاحياته غامضة وأن هذا الغموض يشكل مصدر سوء تفاهم مع السلطات المخزنية "وتجاوزات عديدة" لم يفصح السفير بدقة عن طبيعتها، رغم أنه ألمح إلى

=بامرين لازم. وهد ليس فعله لنا، إنما فعله لك وإهنة لدولتكم. وقونص الأجنس ورعيتهم كلهم يضحكو على هد المهنة ويقل لبد يطلب القونص بمركش، وأنا من جملتهم نطلب ذلك لايقع بغيرنا مثل هد. وعلى المحبة والخذمة، وسلام، فتح قعدة عام 1306" / [29 يونيو 1889].

[48] - A.M.G., C, 6, Rapport mensuel, février 1891.

اتجار العون القنصلي المذكور في بطاقات الحماية والمخالطة[49].

ونظرا لأهمية الرهان، لم يتوان مفوض فرنسا، دومونيل (De Monbel)، من جهته، في رسم صورة قاتمة لشخصية وتصرفات عون بلاده بفاس، علال العبدي، ناعتا الرجل بـ"الجزائري الأجلف" ومستنكرا بشدة استعلائه وسلوكه غير اللائق إزاء السلطات والرعايا المغاربة ومنددا بـ"استغلاله لمهامه أبشع استغلال". وأوضح دومونيل أن الأعوان القنصليين غير الرسميين لا يبالون في حقيقة الأمر بمصالح الدولة التي يتحركون باسمها وإنما ينشغلون فقط بابتزاز الناس وكسب المال بشتى الطرق المخالفة للقانون وللأخلاق[50].

ورغم صحة ما ذكر بشأن الأعوان القنصليين غير الرسميين أمثال ماك لود وعلال العبدي، فإن المولى الحسن لم يقتنع بتبريرات المفوضين الذين حاولوا إقناعه بمزايا الاعتراف الرسمي بوجود ونشاط قنصليات أجنبية في المدن الداخلية. وكان ما أورده نيكولسون ودومونبيل بهذا الشأن واهيا في حقيقة الأمر، ولا يخدم مصالح المغرب في شيء لأن "استقامة" القنصل المهني التابع لوزارة من وزارات الخارجية الأوروبية لا تعني إطلاقا انكبابه فقط على الشؤون القنصلية الصرفة بمفهومها الضيق. وبعبارة أخرى فقد كانت للقنصل، سواء كان مستقيما ونزيها أم مرتشيا ومخلا بأخلاقيات مهنته، مهام وانشغالات سياسية تحتم عليه التصرف وكأنه نائبا أو خليفة لسفير بلاده على المستوى الإقليمي. ومن هذا المنطلق، كان عليه أن ينشغل ويقوم بأنشطة عديدة، منها تتبع كل ما يجري حوله، وجمع المعلومات السياسية والعسكرية (أي التجسس)، ومحاولة اختراق الفئات ذات النفوذ، والبحث عن فرص لفائدة تجار وصناع البلاد. وبطبيعة الحال، وفي السياق المغربي بالذات، كان عليه أن يسعى لتعزيز الروابط مع المحميين والمجنسين التابعين له، وأن يختم بطاقات جديدة لرفع عدد "المتعلقين" بدولته وأن يستنفرهم لخذمة مصالحها[51].

وقد كانت تحركات العون الفرنسي المقيم بفاس أخطر بكثير من مجرد جمع المعلومات أو الاتجار في بطاقات المخالطة، ذلك انه كان يعمل على إيقاد نار الفتنة و"الخوض في القبائل". ولم يكن يقدم على أمر خطير مثل هذا من تلقاء نفسه، بل بإيعاز وأوامر من المفوضية الفرنسية، وبتعاون مع الزاوية الوزانية في المناطق التي كانت تتوفر فيها هذه الأخيرة على أتباع. وقد كانت المفوضية تستعمله كستار

---

49 - F.O. 99, 319, p. 333 « *Memorandum on Consular Service in Morocco* ».

50 - A.E.P., C.P., 71, 4 octobre 1894, De Monbel au Quai d'Orsay.

51 - Ibid., Fès 28 septembre 1894, Dr Linarès à De Monbel, au sujet de « Allal el Abdi, cet Algérien à demi-civilisé…, arrogant avec les Marocains et cherchant par tous les moyens à tirer de gros profits de sa situation ».

لإخفاء حقيقة تواطئها في أعمال تخريبية مخطط لها أحيانا بتنسيق مع وزارة الحربية بباريس والحاكم العام بالجزائر. ولإغراء المخزن ومغالطته، كانت تتباهى بالطعن في العون القنصلي المذكور وتدعي أنه يتصرف بشكل طائش ومتهور ويتجاوز حدود صلاحياته. وقد لمس السلطان مرارا حقيقة هذه المناورات والدسائس، إلا أن ضرورة الحفاظ على علاقات "ودية" مع المفوضية كانت تحتم عليه الظهور بمظهر المقتنع ب"براءتها" وأن مسؤولية ما يحصل من القلاقل، في الريف مثلا، تقع كاملة على "الجزائري الأجلف" وأتباع الزاوية الوزانية (محميين وغير محميين) و"المفسدين" الريفيين المتواطئين معهم. ويتجلى ذلك في الرسالة التالية التي وجهها باحماد إلى النائب الطريس فيما يخص اضطرابات اندلعت بقبيلة بقوية ولم تخمد نارها إلا بعد إرسال الجيش لإنهائها :

"غير خفي عن جناب الباشدور ما انجز إليه الكلام معه فيهم (فساد قبيلة بقيوة) بسبب ما دار معه في شأن (علال) العبدى إلى أن ذكر أنه رده عن الخوض فيهم...وانما الذي كان في بال المخزن... لما تبرأ الباشدور منهم وفروا من القبيلة بسبب نزول المحلة عليها أنهم ذائعون وأن المخزن في طلبهم حتى يظفر بهم ولم يخطر ببال المخزن من جهة القانون النظامي أن يقبلهم أحد على ما هم عليه إذا فروا حتى توجه المدد الأول بعد سبقية الأوامر الشريفة إليهم بالتحذير والإنذار ولما وصل المدد الثاني وجدهم فروا وعند الضرب فر المتكلم عليهم وقبلهم البابور وحملهم لوهران مع أنهم من أكابر العتات وفيهم رؤساء أصل الفساد بل فيهم الذين كانوا قابضين على مساجين النصرى (من بينهم ربان سفينة فرنسية) تحت أيديهم ومنهم الحاج علي عمر وزيان والحاج عمر شعيب ودادى ابن مسعود الذي كان يغريهما على عدم تسريح النصرى حتى يسرح إخوانهم المسجونون على يد المخزن... حيث تكفل العبدي بتسريح إخوانهم... ولهذا أشكلت هذه القضية على جانب المخزن... كما استشكل موجب التكلم فيها أصالة فضلا عن إظهار التعرض فيها على طائفة من رعية المخزن في بلاده وأرضه وقد شاع بغيها وعلم فسادها الخاص والعام وأرادت سريان فسادها في الأقاريب والأباعيد ودفع في المغارم المترتبة على فسادهم أموال عريضة ولما وجه المخزن من وجهه لمعاقبتها وردها للجادة أريد إيقاعه في الحرج والتشغيب بزيادة القيل والقال والتعرض على رؤساء الفساد بسبب موالاتهم للعبدي الذي تقهر حاله وعلم القريب والبعيد ماله من اليد في ذلك حتى أقر الباشدور نفسه بضمن ذلك لما رفعت إليه الشكوى بالأعتاب الشريفة حيث صرح بكونه على علم من أنه... صدر منه ما لا يصدر من العقلاء مع أن هذا الباشدور قد رفع لجانب المخزن... في سفارته هذه قضايا عديدة كلها ساعد

المخزن فيها وراعى خاطره في مباشرتها"[52].

ونظرا لإدراكه لنوعية المهام الموكولة للقناصل وأعوانهم بصفة عامة، ولمعاناته المتعددة الأوجه جراء تصرفاتهم وضلوعهم في أنشطة مشبوهة، علاوة على ارتشاء عدد كبير منهم، بل وتراميهم حتى على الأملاك المخزنية، كان يستحيل ألا يتشبث السلطان بمعارضته لمشروع إحداث قنصليات في المدن الداخلية وألا يبدل كل ما في وسعه لإفشال أو لتعطيل إنجازه. وبغض النظر عن تخوفه من تواجد قناصل رسميين بفاس ومراكش وسلوكهم مسلك زملائهم المقيمين بالمراسي، كان المخزن ينزعج حتى من نواب القناصل غير الرسميين من صنف ماك لود والجزائري علال العبدي وبوبكر الغنجاوي لا بسبب أنشطتهم كمخبرين والنزاعات الناجمة عن "عجرفتهم" فحسب بل لاعتبارات أساسية أخرى. وتندرج ضمن هذه الاعتبارات الدلالة السياسية والرمزية تواجدهم بعاصمتي البلاد (فاس ومراكش)، ناهيك عن المحاولات التي كانوا يبدلونها، وإن بكيفية متقطعة، لرفع علمي بريطانيا العظمى وفرنسا فوق ديارهم، وذلك لإثبات و"إظّهار" المهام المسندة لهم و"إشهار" حضور الدولتين الرسمي "حتى" في مناطق البلاد الداخلية[53].

وما الإجراءات الاحتياطية التي اتخذها المولى الحسن لتفادي رفع العلم البريطاني فوق دار المكلف الفعلي بالشؤون القنصلية البريطانية بمراكش، إلا دليل على حساسية تداعيات "فتح القنصليات بالمدن الداخلية"، وتخوف المخزن من ردود فعل رعاياه إزاء هذا "التنازل" المكشوف أمام النصارى. وقال السلطان في رسالة موجهة بهذا الشأن لمحتسب مراكش:

«وبعد فقد بلغ لشريف علمنا أن باشادور النجليز عين قونص بمراكشة وأذن له في تعليق السنجق بمحل سكناه. وعليه، فنأمرك أن تكون على بال من ذلك وتكلم أهل الحل والعقد من أعيان البلد وكبرائها على وجه السر بأن يمنعوه من تعليقه منها كليا، نصرانيا كان أو غيره، وأحرى بوبكر الغنجوي، وليكن ذلك منهم بلطف وسياسة

---

[52] - جرمان عياش، **دراسات في تاريخ المغرب**، م.س.، ص. 210-213، "توجد مجموعة كاملة من الرسائل تدعنا نتتبع كيف تمكنت الحكومة المغربية تدريجيا من إماطة اللثام عن الدور الذي لعبه في هذه القضية كل من :1) الفرع المحلي للزاوية الوزانية .2) الزاوية الأم التي تشكت منها الحكومة المغربية لدى حاميها، وهو سفير فرنسا.3) المسمى علال العبدي الذي كان يتقلد وظائف قنصلية، والذي اقيل إلى عين المكان على متن طرادة فرنسية .4) وزير فرنسا نفسه. ينظر على الخصوص:رسائل احمد بن موسى إلى محمد الطريس، بتاريخ 16 جمادى الأولى 13/1315 أكتوبر1897 ،تطوان 69:23/24 جمادى الأولى 20/1315 أكتوبر1897، تطوان، 76:17/24 جمادى الثانية 13/1315 نوفمبر1897، تطوان 125:10/24 شوال 10/1315مارس 1898، تطوان 143/24: 3 ربيع الأول 22/1316 يوليوز 1898، تطوان 25-37.في هذه الرسالة الأخيرة، يسترعي انتباهنا على وجه الخصوص ان وزير فرنسا كان قد أكد، خلال سفارته إلى مراكش، أنه منع علال العبدي من مواصلة حشر أنفه في هذه القضية".

[53] - خ.ع.ر. د 3410 ، ظهائر المولى الحسن لمحتسب مراكش، 5 محرم 1310 / 30 شتنبر 1892 .

حتى لا تنشأ عنه فتنة ولا إراقة دم ولا وأفاة للقونص، وإذا علقه على حين غفلة منهم، ينتزعونه بلطافة حتى لا يقع فيه تمزيق ولا كسر ويدفعونه للمخزن يجعله تحت يده، وليكن ذلك على أيديهم ولا تباشر شيئا منه على يدك ولا على يد من هم من قبلك لتبقى في حل من تلطيخهم والسلام»[54].

وواجه السلطان أيضا سخط سكان فاس إبان السفارة التي قام بها المفوض البريطاني إوان سميت (Euan Smith) إلى الحاضرة الإدريسية حيث تمسك خلال مقامه هناك برفع علم بلاده أمام الدار التي وضعها المخزن رهن إشارته[55].

وعقب وفاة المولى الحسن، ورث عنه الصدر الأعظم باحماد "ملف القنصليات" وصار على النهج الذي صار عليه قبله العاهل الراحل. ونظرا لوعيه هو الآخر بضيق هامش تحركه في هذا المجال، بفعل ما نصت عليه المعاهدات المبرمة مع الدول الأوروبية، وبنودها الخاصة بإحداث قنصليات عبر التراب المغربي دون حصرها في المراسي، حاول باحماد، مجددا، توظيف المبررات التي سبق للمولى الحسن سردها بهذا الشأن. وفي سنة 1895 بالضبط، وجه مذكرة إلى السلك الدبلوماسي سطر فيها الأضرار المحتمل استفحالها في حالة إقدام "الأجناس" على فتح قنصليات بفاس ومراكش ورفع الأعلام فوق أبوابها أو على سطوح مقراتها.

ووضعت المذكرة الزيادة المفرطة لعدد السماسرة والأفراد المستفيدين بصفة أو أخرى من امتيازاتهم الجبائية والقضائية على رأس قائمة السلبيات الخطيرة المحتمل وقوعها في حالة فتح هذه القنصليات. ولم يكن بالطبع يخفى عن باحماد، وهو المتتبع بجانب المولى الحسن منذ سنين لإشكالية الحماية، أن ارتفاع عدد المحميين يعني حتما تضخم عدد مخالطيهم في البوادي المجاورة لمدن سكناهم وبالتالي تملص هؤلاء من الضرائب وتضاعل مداخيل الضرائب أكثر فأكثر؛ وذلك على غرار ما حدث في سهول الشاوية ودكالة مثلا[56].

إلا أن المبررات القائمة على احتمال تضخم عدد المحميين والمخالطين والأضرار الجبائية الناجمة عن ذلك كانت غير كافية لإقناع المفوضيات بالعدول عن مطالبها. والواقع أنها اعتادت تلقي احتجاجات المخزن بهذا الشأن وتجاهل "استرعاءاته". وفي أحسن الأحوال كانت تكتفي بإبلاغه "تفهمها" لمعاناته ولا تقوم بأي إجراء فعلي للتخفيف

---

[54]- 5 محرم 1310 "/ 30 يوليوز 1892. خ.ع.ر.، مخطوط د 3410، رقم 10، للمقارنة، أنظر البند الثالث من معاهدة 1856 : " ويؤذن للنائب المذكور والقنصوات المذكورين في اتخاذ موضع لصلاتهم، وفي جعل السناجق لجنسهم في كل وقت بأعلى ديارهم التي تكون بأيديهم داخل المدينة وخارجها وفي زوقهم إذا ارتحلوا في البحر...".

[55] - F.V. Parsons, *op. cit.*, pp. 438-449.

[56] - مذكرة بتاريخ 24 رجب 1315 / 20 يناير 1895 ، محفوظة في الأرشيف البريطاني:F.O., 99, 333

من وطنه الأضرار الجسيمة المترتبة عن الحماية وتجاوزات المحميين.

لدى أضاف باحماد للمبررات الجبائية (تضاعل موارد بيت المال) والإدارية – القضائية ("تعطيل الأحكام" المخزنية والشرعية)، الاعتبارات الدينية التي سبق للمولى الحسن اللجوء إليها كلما وجد نفسه في موقف حرج مع السفراء الأجانب. وكان الصدر الأعظم يعي هو أيضا مدى حساسية المفوضين وحكوماتهم لكل ما من شانه إذكاء "تعصب" المسلمين الديني وكراهيتهم للنصارى. وبالفعل كان السفراء يضربون ألف حساب للتعصب، حسب تعبيرهم، ويخشون الطاقات القتالية التي يمكن له الإسهام في تعبئتها وتفجيرها في حالة إعلان الجهاد أو في حالة انهيار الوضع القائم وبروز قوى متطرفة مناهضة حتى لتواجد "الكفار" فوق التراب المغربي، بما في ذلك المراسي. وقد سبق للمولى الحسن توظيف "السلاح الديني" بنجاعة، لاسيما لمواجهة خلفية مطالبة الدول العظمى بمعاهدة تجارية جديدة (1884–1887) مقابل وعود تقضي بإعادة النظر في نظام الحماية[57].

كان الأوروبيون في تعاملهم مع المغرب يأخذون بعين الاعتبار تطور الأوضاع في الأقطار الإسلامية الأخرى. فضلا على تصوراتهم المرتبطة بالصراعات بين المسلمين والمسيحيين الموروثة عن العصور الغابرة وبصماتها في ذاكرتهم الجماعية، فقد ساهمت أحداث أخرى مثل انتصارات المهدي في السودان (1885) في ترسيخ قناعتهم فيما يخص مخاطر "تعصب" المسلمين. وكان للهزيمة النكراء التي ألحقها المجاهدون السودانيون بزعامة محمد أحمد المهدي بالقوات البريطانية بعد محاصرتها في الخرطوم وقتل الحاكم العام الجنرال تشارلز كودن (Charles Gordon) أصداء هائلة في مختلف أنحاء العالم، وانزعج الأوروبيون لذلك أيما انزعاج وصاروا يتابعون عن كثب ردود فعل المسلمين خارج السودان عن هذه الأحداث، كما أنهم صاروا يولون أيضا اهتماما بالغا للحركات الداعية للوحدة الإسلامية، سواء منها المنطلقة من اصطمبول أومن مراكز إسلامية أخرى[58].

---

[57] - انظر المذكرة المشار إليها أعلاه (24 رجب 1315 / 20 يناير 1895)

[58] - F. Nicoll, *The Mahdi of Sudan*..., *op. cit.*, pp. 148 - 149 « Even as the British were consolidating their grip on Egypt, the Mahdi was deliberating his next moves in widening the jihad… Delegations became to arrive at Obeid, not just from the great Muslim cities of North Africa such as Tunis and Fez but from as far as the Hedjaz… and even India… Many in the wider Islamic world shared the sentiments of the Egyptians, that European Christians were exercising and unwelcome degree of influence and control in Arabia, the Levant and India » ; p. 270 « (The Mahdi) wanted to spread his da'wa… and expand his following in the north –west African Maghreb… That spring (1884) he had received a letter from the Moroccan community in Egypt… ».

هل ساعدت أصداء "أحداث السودان" الرهيبة (بالنسبة للأوربيين) بشكل أو آخر المولى الحسن على تمرير المبررات الدينية التي حاول توظيفها لمواجهة مطالب المفوضين الأجانب والضغوط الممارسة عليه في ما بين 1884 و1887، لحمله على التوقيع على معاهدة تجارية جديدة، مقابل وعود تقضي بتعديل نظام الحمايات؟ ليست هناك أدلة كافية لإثبات أو نفي ذلك[59].

واللافت أن الصدر الأعظم وظف هو الآخر "السلاح الديني" لإفشال المساعي الرامية إلى إحداث قنصليات بالمدن الداخلية، وأدمج اعتبارات فعلا ذات طابع ديني في المذكرات المرفوعة بهذا الشأن إلى المفوضيات والحكومات الأجنبية. وفي مذكرة وجهها للسلك الدبلوماسي في يوليوز 1895 شدد بوجه خاص على المساوئ التالية المحتمل وقوعها في حالة فتح قنصليات بفاس :

-ارتفاع عدد المحميين والأشخاص المتعلقين بهم بشكل أو بآخر واقتدائهم جميعا بسلوك أمثالهم المقيمين بالمدن الساحلية حيث تمادوا في "جسارتهم" و"زيغهم" و"طيشهم" وتراميهم على الناس وتصرفات أخرى لا يمكن إطلاقا قبول استفحالها في عاصمة البلاد الدينية والروحية والعلمية.

– احتمال إقدام الأجانب وبعض "السفهاء" من أهل الحمايات، إثر تضخم عددهم، على فتح خمارات وبيوت للدعارة. ولاشك أن الوزير الأعظم كان يلمح في هذه النقطة لا للأوضاع السائدة في المراسي فحسب بل حتى لما كان يجري بمراكش حيث انكشف أمر المحمي الإنجليزي بوبكر الغنجاوي واتضح تورطه في تسويق أجساد إماء ونساء مختطفات من القبائل المجاورة للمدينة الحمراء.

– احتمال تقلص مجال القضاء الشرعي نتيجة رفض المحميين المثول أمام القضاة، وهو أمر غير مقبول إطلاقا في مدينة يوجد فيها قاضي قضاة المغرب وعدد كبير من أكبر علماء البلاد.

– احتمال تراجع صلاحيات المحتسب بصفته المشرف على الأسواق والضابط للأسعار والموازين، والساهر أيضا على طمأنينة السكان وزجر التصرفات المنافية للأخلاق.

ولتوفير حظوظ أوفر لمذكرته وتلاقي رفض فحواها بدعوى أن ما ورد فيها

---

[59] - حول أصداء أحداث السودان في الأوساط الفرنسية، انظر على سبيل المثال المرجع التالي:
Cl. De Polignac, *France et Islamisme. Dix ans de captivité dans le camp du Mahdi, par le Major F.R. Wingate, 1882-1892*, Alger, 1893, p. 8 « La France doit s'allier à l'islamisme… Il nous faut la paix avec le Maroc et l'Espagne… La guerre avec le Maroc nous brouille (rait) avec les Musulmans et avec l'Espagne. C'est pourquoi il faut repousser avec soin toutes les facilités que l'Angleterre nous donnerait de ce côté (de la Méditerranée) ».

يتجاهل بنود المعاهدات والحقوق المعترف بها للدول في ما يخص إحداث القنصليات دون أي قيد ترابي، حاول الصدر الأعظم تجاوز شيئا ما المفوضيات وكسب "تفهم" رؤساء الدول والحكومات الأوروبية لمواقف المخزن.

لذلك وجه رسالة باسم السلطان إلى رئيس الجمهورية الفرنسية فليكس فور (Felix Faure) لشرح أسباب تمسك المخزن بالأعراف القاضية بإحداث القنصليات في المراسي دون غيرها من مدن المغرب. إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل[60].

وبالرغم من عدم إلحاحها على التطبيق الفوري لبنود المعاهدات الخاصة بهذه المسألة، فإن المفوضيات لم تتنازل عن مطلبها، وواصلت ممارسة الضغوط المعتادة لبلوغ مراميها. وفي واقع الأمر لم تأخذ الحكومات الأجنبية على محمل الجد ما أورده باحماد في مذكرته لأنها كانت تحمل المخزن مسؤولية تقلص سلطته ومداخيله، وتعتبر أن مشاكل البلاد ناجمة، بالدرجة الأولى، عن طغيان الولاة واستنزاف الرعايا وعدم الاعتراف لهم بأدنى الحقوق[61]. وفي هذا الشأن بالذات أكد السفير دومنبيل في تقريرمؤرخ بـــ 9 شتنبر 1895، أن فتح قنصليات "سوف لن يؤثر في شيء لأن أوضاع المغرب انحلت واضمحلت إلى درجة أن سلطة عبد العزيز لا تتعدى ضواحي فاس" وأن الفوضى عارمة.

3- دعاوى المحميين و تصاعد استقدام البوارج الحربية

اعتاد ممثلو الدول الأجنبية اللجوء إلى لغة التهديد والوعيد كلما حاول المخزن الصمود في وجههم والدفاع عن مصالحه؛ وقد شكلت "دعاوى المحميين" أحد الذرائع التي سخرتها المفوضيات لتبرير تهديداتها. فبحجة ضمان سلامة مواطنيهم ومحمييهم وصيانة ممتلكاتهم، كان السفراء الأوروبيون يستدعون قطعا من أسطول بلدانهم الحربي للإسراع بتسوية مطالبهم. وكانوا يستدعون السفن الحربية أيضا كإجراء احتياطي، لمجرد توصلهم بأخبار تفيد أن مرضا ما ألم بالسلطان وطالت مدته وأن اضطرابات ستقع في حالة وفاته.

فبعد أن سبق لها استدعاء بوارج إثر إصابة المولى الحسن بوعكتين صحيتين عامي 1877 و1887، عملت السفارة الفرنسية وسفارات أوربية أخرى على إحضار سفن حربية عرض الشواطئ المغربية مباشرة بعد سماعها لخبر وفاة المولى الحسن (1894). وأكدت المفوضيات أن ظهور الطرادات الأوروبية بمياه طنجة وغيرها

60- رسالة مؤرخة 12 صفر 1312 / 15 يوليوز 1895، محفوظة بالأرشيف الفرنسي: A.E.P, C.P., 73

61 - F.O., 99, 319, *Memorandum on Consular Service in Morocco*, « The despotic form of government in this country… is carried out by venal and corrupt authorities… ».

من المراسي أمر ضروري لـ "طمأنة الرعايا والمحميين الأجانب ودعم سلطة السلطان (الجديد)".

وفي توزيع للأدوار، ظهرت في نونبر1894 السفينة الفرنسية "فوربين" (Forbin) والسفينة الإيطالية "إستوريا" (Esturia) عرض سواحل الجديدة والصويرة وأسفي، في حين "تاورت" البارجة الألمانية "إرين" (Iren) في مياه طنجة والدار البيضاء. وقد انتهزت المفوضية الألمانية الفرصة لإرغام المخزن على الاستجابة لبعض مطالبها المعلقة ومنها تعويض ورثة أحد مواطنيها نويمان (Neuman)، وهو رجل أعمال ومزارع قتل بالشاوية؛ وطالبت أيضا بإنزال العقوبة بعامل فاس المتهم بإساءة المعاملة لمحميي ألمانيا بالحاضرة الإدريسية، وخصوصا منهم سماسرة أحد كبار تجارها بالمغرب (الذي اعتنق الإسلام لاحقا) ماكس ريختر (Max Richter)[62].

ولم يبال لا الفرنسيون ولا الإيطاليون ولا الألمان بطابع مناوراتهم الاستفزازي وبهيجان سكان المراسي وقبائل المناطق الساحلية جراء ظهور البوارج، ورواج إشاعات مفادها أن هذه السفن قدمت خصيصا لتخويفهم وقصف مدنهم وقراهم، ولإنزال الجنود إن اقتضى الحال.

وفي سباقه مع الفرنسيين ومنافسي بلاده الآخرين، تحرك ممثل ألمانيا بطنجة، فون طاطنباخ، في وقت كان الوضع في المغرب أوشك على الانهيار وأن انقسام الإمبراطورية الشريفة بات أمرا واردا ووشيكا. وانطلاقا من هذه التوقعات والتخمينات، أعاد الكر في شهري أبريل ومايو 1895، أي خمسة أشهر فقط بعد مناورات نونبر1894، فطلب من حكومته إرسال قطعا من أسطولها الحربي إلى المياه المغربية. وهكذا قدمت إحدى البوارج "الكزندرينة" (Alexandrina)عرض شواطئ الرباط، وتحت التهديد باستعمال مدافعها، أجبر طاطنباخ عامل المدينة على التسوية الفورية لمطالب التجار والمحميين الألمانيين. وبعد ذلك تحركت "الكزندرينة" وقطع أخرى صوب الدار البيضاء وعمدت ثانية إلى التهديد بالقصف بذريعة انتزاع "تعويض" لفائدة سمسار دار تجارية ألمانية، برندت أندتول (Brandt und Toël)، ادعى أن ثمانين أو تسعين خرفان سرقت منه. وانحناء أمام خطر القصف المدفعي، هرع العامل واستجاب لمطالب طاطنباخ؛ ورغم ذلك، تباطأ هذا الأخير في سحب جنود الفرقة العسكرية التي أنزلها بالدار البيضاء، وهو ما أثار سخط الأهالي حيث أشتبك بعضهم مع الجنود الألمان[63].

---

[62] - A.M.G., C, 8, Rapport mensuel, mai 1894 و ; AEP, C.P., 73, 24 juillet 1895, Affaire Rockstroch. Ibid., Fès 13 juillet 1895.

[63] - خ.م.ر.، سجل 242، إشارات متعددة في مراسلات عمال الشاوية، ولاسيما عامل مديونة' إلى تجاوزات المخالطين التابعين لدار برندت أندتول.

وفي احتجاجاته لدى حكومة برلين، ندد الوزير الأعظم بالاستفزازات التي قامت بها البوارج الألمانية تحت إشراف السفير طاطنباخ، كما حمل باحماد ألمانيا مسؤولية ما وقع بالدار البيضاء، وكذا غليان قبائل عبدة والشياظمة إثر ظهور هذه البوارج عرض سواحل أسفي والصويرة. وأضاف أن العمال والقواد، ومن ضمنهم القائد عيسى بن عمر العبدي، لم يتمكنوا من تهدئة الوضع إلا بمشقة كبيرة.

غير أن ألمانيا، وهي "الدولة الفخيمة المحبة" الجديدة التي راهن المولى الحسن على"صداقتها" لتعويض"خداع الانجليز" ومواجهة الفرنسيين، لم تعر أي اهتمام لاحتجاجات الوزير الأعظم، بل تحدته مرة أخرى وأرسلت مجددا "شكوادرة" كاملة إلى مياه طنجة. ففي أواسط يوليوز1895، ظهرت فعلا عرض شواطئ مدينة البوغاز الفركاطة "سطوخ" (Stoch) والطاردتين "هاكن (Hagen) و"كيزرين أوكوستينا" (Kaiserin Augustina)، وعلى متنها ما يفوق 1250 بحارا، بين ضباط وجنود. وأكدت المفوضية الألمانية أن "تماطل" المخزن وتعنته في تجاهل المطالب وبنود المعاهدات استلزما إحضار هذه السفن. وكان يتوخى رسميا من قدومها فرض "إطلاق سراح محميين سجنوا ظلما ودون أدنى اعتبار لحصانتهم" ولهيبة وسمعة الدولة الحامية لهم[64].

وكان حمل المخزن على الرضوخ إهانته أمام أنظار رعاياه و أنظار الأجانب دون أن يكلف ذلك ألمانيا أي ثمن، بمثابة تشجيع لها على التمسك بهذا النهج المثمر سياسيا ودبلوماسيا. وبالفعل تأتت لها الفرصة من جديد، في نونبر 1896، لمعاودة ما قامت به سنتي 1894 و1895، فأرسلت سفنها الحربية "سطوخ" و"مولتكو" (Moltke) و"شطاين" (Stein) لفرض تسوية سريعة لمطالب أحد المغاربة المستخدمين (كاتب) بقنصليتها بالدار البيضاء، ولتعويض محمي آخر (بصفته سمسار التاجر الألماني هـ. فيك (H. Ficke) أدعى أنه تعرض للسرقة، ولانتزاع تعويضات من المخزن عقابا على "اعتقال مخالطين مرتبطين بمواطنين ألمانيين والزج بهم في السجن بصفة مخالفة للقانون وغير مشروعة"[65].

وقبل إقدامها على مناوراتها البحرية هذه وإبان تنفيذها لتهديداتها، لم تلتفت ألمانيا لهشاشة الوضع السائد في المغرب طيلة عام 1896 بسبب الجفاف وهجوم الجراد وانتشار وباء الكوليرا،كما أنها لم تبال بانهماك المخزن في قمع الانتفاضات التي اندلعت في مختلف أنحاء البلاد،ولاسيما السهول الأطلسية في سياق عام طغت عليه مخلفات الجفاف وقلة المواد الغذائية الأساسية.

---

[64] - P. Guillen, *op.cit.*, pp. 343-346. A.E.P., C.P., 73, 13 juillet 1895.

ولم يفت الملاحظين تسجيل التفاوت الصارخ بين، من جهة، تعبئة ألمانيا لثلاثة سفن حربية والتهديد باستعمال مدافعيها، ومن جهة ثانية، الكوارث الطبيعية التي خيمت بظلالها على المغرب، وعلى وجه الخصوص النوعية، أو بعبارة أدق تفاهة، الذرائع التي لجأت إليها ألمانيا لـــ "تبرير" ما أقدمت عليه[66].

وقـــد علـــق رئـــيس البعـــثة العســـكرية الفـــرنســـية، الـــرائد شلـــومـــبركـــر (Schlumberger Commandant) ، على المناورات البحرية الألمانية في شتمبر 1896 قائلا "أن الركون العجول لمثل هذه الإجراءات لمن شأنه فرض استجابة المخزن لمطالب القناصل الألمانيين، وهي مطالب أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها غير مبررة بما فيه الكفاية"[67].

وقد انزعج بعض السفراء شيئا ما من تتابع استعراض ألمانيا لقوتها ولعنف أسلوب مخاطبتها للمخزن وبروزها الصاخب على الساحة المغربية، والتفت جميعهم إلى تفاهة مبررات زميلهم الألماني واعتبروا أنه يتذرع بدعاوى المحميين ومواطنيه للتوصل بشكل أقوى وأفضل لمقاصده الخفية استعدادا لانهيار الوضع في المغرب.

إلا أن الانزعاج من تصرفات ألمانيا لم يدفع هؤلاء السفراء إلى التأني وتفادي اللجوء من جهتهم إلى الإفراط في استعمال لغة التهديد والالتجاء إلى البوارج الحربية. ففي صيف 1895 عمد السفير الفرنسي إلى هذا الخيار واستدعى سفينة حربية لتسوية نزاع بين عامل الصويرة ومحميين فرنسيين أودعا السجن "ظلما" وانتهاكا لبنود المعاهدات[68].

غير أن تمسك الفرنسيين بخطة التشدد والإفراط في استعمال القوة لم يمنعهم من انتقاد من كان يسير على نهجهم. وهكذا وجهوا انتقادات شديدة للقنصل العام الأمريكي وبالغ سفيرهم، دومنبيل، في استنكاره لسياسة الولايات المتحدة وتلاعب قنصلها العام في أمور الحماية والمخالطة، ملحا على عدم تواجد مواطنين أمريكيين بالمغرب (باستثناء واحد بطنجة وآخر بالدار البيضاء) وبالتالي غياب أي مبرر قانوني لمنح بطاقات السمسرة لرعايا مغاربة يفترض أنهم وسطاء أو وكلاء تجار

---

[66]ـ نموذج من معاناة الناس من القلة و ارتفاع الأسعار في الرسالة التالية الموجهة من الصدر الأعظم إلى عامل الصويرة بتاريخ 18 دي القعدة 1314 / 20 ابريل 1897 (خ.م.ر.، 242) : "وصل كتابك بما لحق اهل المدينة من الضرر بغلاء الأقوات لعدم دخولها للبلد حتى أن الشعير بلغ ثمنه 65 مثقالا للخروبة، طالبا الإنعام عليكم بإخراج ما تحت يد الأمناء تمه من الشعير للبيع هناك، وصار بالبال بعد اطلاع العلم الشريف، وقد ساعد سيدنا... على ذلك وأصدر أمره للأمناء بأن يبيعوا ما تحت يدهم من ذلك المحوز من الشياظمة والذي حازوه من أمين المستفاد من مدفوع الزمزي المجموع في كليهما 190 خروبة بالثمن الوقتي هناك وينصبوا أمينا ثقة نائبا عنهم في بيع ذلك بالربع من الثمن ليلا يتغلب القوي بأخذ الجملة ويكون في عهدتهم".

[67] - Ibid., NS, 180, Marrakech 1 décembre 1896, Schlumberger au Ministre de la Guerre.

[68] - A.E.P., C.C., Casablanca II, 15 décembre 1896, « Le Maroc traverse une crise aiguë: sécheresse, invasion acridienne, choléra ».

أمريكيين، وكتب بهذا الصدد في تقرير له:

«ليس لأمريكا في المغرب لا مواطنون ولا سياسة ولا مصالح (اقتصادية) ....، إن (أمريكا) لا ترى أدنى حرج في استعمال العنف... (والأرجح) أن كتابة الدولة في واشنطن تجهل ولاشك حقيقة ومصدر الدعاوى التي يطالب القنصل العام فرض تسويتها باللجوء إلى القوة[69]».

وقد كانت كل أو جل أنشطة القنصل العام الأمريكي تتمحور حول الحماية وتوزيع بطاقات السمسرة والمخالطة مقابل هدايا ورشاوى؛ وبفعل انكبابه على ذلك كانت تتراكم لديه دعاوى ومطالب كان يستعصى عليه إيجاد حلول لها بطرق قانونية وعلى أساس حجج دامغة. ففي صيف 1897 بالذات، لم يجد من حل سوى استقدام طرادين، "راليه" و"سان فرنسسكو"(San Francisco ; Raleigh) لفرض تعويضات لفائدة محمي ومعاقبة الجناة وكذا لتسوية شكوى أخرى قدمتها له أمة فرت من تطوان ومنحت الحماية الأمريكية ل"تأمينها" ضد "سيدها" الأصلي. وقد ادعت المرأة المذكورة أنها تعرضت للسرقة بعد احتمائها بالأمريكيين. وبالإضافة لهذه المطالب، كان القنصل العام يود إرغام السلطان على زجر قواد قبيلة الشراردة بدعوى استعلائهم في تعاملهم مع السماسرة والمخالطين الأمريكيين واعتبارهم مجرد محميين من الدرجة الثانية لا يضرب لحماتهم أي حساب[70].

كانت القوى الأوروبية الوازنة على الساحة المغربية منذ ما يفوق نصف القرن تنزعج من تصرفات القنصلية العامة الأمريكية (التي "لا تتحرك سوى جريا وراء أطماعها الكبيرة") والمفوضية الألمانية (المنشغلة أساسا بحيازة رهن وضمانات يمكن توظيفها لنيل نصيب من "الكعك" المغربي في حالة إقدام الدول العظمى على اقتسامه فيما بينها). وقد انشغلت إنجلترا أكثر من غيرها بمصير المغرب بسبب إفراط ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والولايات المتحدة في استعمال العنف، وبانعكاسات "الاستعراضات الملاحية" على مصالحها الإستراتيجية بالحوض الغربي من البحر الأبيض المتوسط.

وحرصا منها على تلافي تورطها المباشر في التسارع لدفع "الإمبراطورية الشريفة" صوب الانهيار، حاولت الحكومة البريطانية اتخاذ موقف الحيطة والرزانة والتعقل حتى إزاء مفوضيها بطنجة ومطالبهم الداعية إلى إرسال سفن حربية للإسراع بتسوية الدعاوى العالقة. ففي غضون عام 1898، وعقب إلحاح السفير أرتور

---

[69] - A.E.P., C.P., 73, 20 juillet 1897.
[70] -F.O., 881, 7016, July 10, 1897, H. White to Lord Salisbury.

نيكولسون على وزارة الخارجية (لندن) ومطالبتها بإيفاد طرادات إلى السواحل المغربية للحصول على إطلاق سراح محميين بريطانيين اعتقلهم المخزن، لم يستجب له الوزير الأول، لورد سالسبوري. وإثر إمعانه النظر في "النازلة"، عبر هذا الأخير عن استيائه إزاء مطلب السفير معتبرا أنه يشكل حالة فضيعة للتوظيف السيئ والشرس للسلطة القنصلية« *A bad case of ferocitas consularis* ». لذلك أعلن سالسبوري عن عدم استعداده لتزكية ضغوط قائمة على دعاوى تافهة "لا تساوي ولو قرشا واحدا أو نصف قرش"« *These half penny grievances* ».

غير أن تحفظا مثل هذا لم يعمر طويلا. فسنة واحدة بعد هذا الرفض، وفي سياق ما بعد الإهانة التي ألحقتها انجلترا بالفرنسيين بفاشودة (السودان)، حيث أرغمت قواتها فرقة فرنسية قادمة من الجنوب على الرجوع على أقدامها إلى الوراء بعد مشادة كادت أن تتحول إلى مواجهة عسكرية، في سياق ذلك نظرا لتأهب فرنسا لاحتلال عين صالح في التخوم المغربية- الجزائرية، أوفد سالسبوري سفينتين حربيتين من أسطول المتوسط إلى المياه المغربية. وظهرت السفينتين عرض الجديدة وأسفي لفرض إطلاق سراح ثمانية محميين إنجليز من قبيلتي عبدة والشياظمة سبق اعتقالهم. وقد سارع باحماد لتدارك الأمر فأصدر أوامر تقضي بتحرير السجناء على الفور.

لم ينشغل الانجليز لوحدهم بإرسال إشارات للفرنسيين لإشعارهم أن احتدام أطماعهم الترابية في الجنوب الشرقي للمغرب لا يعنى بأي حال من الأحوال تسليم الدول الأخرى بالأمر الواقع، أو قبولها غير المشروط لأولوية فرنسا على الساحة المغربية. وبصفتهم أحد الأطراف الثلاثة الموقعة (مع انجلترا واسبانيا) على مذكرة جماعية طرحت سنة 1887 مشروع تحييد المغرب، شاطر الإيطاليون رأي إنجلترا فيما يخص المرامي والمبادرات التوسعية الفرنسية[71]. لذلك تحركوا لإثبات حضروهم بقوة في المغرب، لاسيما وأنهم تعرضوا للإقصاء من تونس على يد الفرنسيين بالضبط، وفيما بعد لانكسار عسكري ذريع تكبدته الجيوش الإيطالية خلال مواجهتها للمقاومين الحبشيين إثر شروعها في غزو الحبشة (1896)[72].

وبناء على هذه الاعتبارات، أحيى خلف سكوفاسو بطنجة، روميو كونطكلي

---

[71]- خلال هذه السنة مني الإيطاليون بهزيمة أولى في مواجهتهم للمقاومة الإتيوبية، قبل ذلك، وفي سنة 1882 بالذات، تمكنوا من احتلال جزء من ساحل إيريتريا. يرجح أن يكون لموقف الإيطاليين فيما يخص تطور الأوضاع بالمغرب وانحيازهم لفكرة تحييد هذا البلد ارتباط بانكسارهم أمام الإتيوبيين إذ استفاد هؤلاء من دعم الفرنسيين للملك مينيليك وإمدادهم له بالسلاح. فالتقرب من الإنجليز كان يعني موضوعيا عرقلة الأطماع الفرنسية وكسب ورقة إضافية للتفاوض معهم من موقع أقوى للحصول على "مقابل" وعدم معارضتهم، مثلا، لمشروع غزو ليبيا.

[72] - P. Milza, *Histoire de l'Italie. Des origines à nos jours*, Fayard, Paris, 2005, p. 773 et 789.

(Romeo Contagalli)، خطة سلفه بعد أن سبق له التخلي عنها بعض الشئ لمحو الانطباعات السيئة اللصيقة بالمفوضية الايطالية في أذهان الدوائر المخزنية منذ 1869 واندلاع قضية ورثة مصطفى الدكالي. وفي غضون شهر نونبر من عام 1898 استأنف فعلا توظيف الذرائع التي اعتاد سكوفسو اختراعها أو تضخيمها، فطلب من حكومته إرسال طرادات عرض مرسى الجديدة لفرض إطلاق سراح ثلاثة محميين إيطاليين[73].

وزادت الأوضاع سوءا خلال السنة الموالية، (1899)، بفعل احتدام التهافت الأجنبي وتعدد الاضطرابات. وقد ترددت شائعات ملحة ومتضاربة حول مصير المغرب على الأمد القريب حيث راج احتمال تحويله إلى محمية انجليزية، في حين أفادت شائعات أخرى أن لفرنسا حظوظا أوفر وأنها ستقصي منافسيها وتفرض سيطرتها على البلاد في نهاية المطاف.

ووعيا منه بدقة الموقف وخطورة الظرفية، حاول الصدر الأعظم إيجاد مخرج للحفاظ على الوضع القائم، أو تأجيل النهاية الذي كان الجميع مقتنعا بحتميتها. وبما أن المراهنة على منافسة الدول لم تعد ذات فعالية تذكر حاول باحماد ربح الوقت وإعطاء نفس جديد لمطالب المخزن بشأن الحماية، على اعتبارها أحد العوامل الرئيسية المتسببة في انهيار موارده، وشل سلطته، وتعدد الثورات. لذلك أمر دار النيابة بصياغة مذكرة تتضمن ثمانية نقط أساسية قبل رفعها إلى أعضاء السلك الدبلوماسي لمطالبتهم، بالرجوع إلى معاهدة مدريد والالتزام ببنودها، ملحا على ان تقلص موارد بيت المال يشكل أكبر عائق يحول دون إنجاز الإصلاحات التي كان المخزن ينوي القيام بها.

وأن تتدنى مطالب المخزن وتتراجع إلى درجة الإعلان الرسمي عن اكتفائه بمعاهدة مدريد (1880)، رغم عيوبها الجمة ومساوئها الصارخة لتعبير بالغ عن جسامة المآسي الجبائية والسياسية والدبلوماسية التي آلت إليها الأمور بفعل الحماية وعن ضخامة معاناة المخزن، لاسيما خلال المرحلة الممتدة بين 1896 و1898، وهي مرحلة عسيرة للغاية لمس باحماد إبانها عن قرب ضلوع بعض المحميين المباشر في ثورات القبائل، ومنها على وجه خاص ثورات قبائل دكالة والشياظمة والحوز والشاوية.

وفي هذا السياق الهش، لم يكن من شأن اندفاع الألمان وحرصهم الشديد على منافسة الفرنسيين سوى تعقيد الأمور بالنسبة للمخزن إلى حد لا يطاق. وذلك ما

---

[73] - A.E.P., C.P., N.S., I, 17 novembre – 3 décembre 1898 .

حصل بالضبط عقب تعيين مفوض ألماني جديد بطنجة، شانكفون شفاينبورغ (Schenck von Schweinburg). وقد كلف شانك بمهمة كانت تكتنفها في واقع الأمر تناقضات هائلة حيث كان عليه أن ينال ثقة المخزن ويمحو مخالفات ظهور "سطوخ" و"ملكتو" عرض الشواطئ المغربية في نونبر 1896، وذلك لإعطاء دفعة قوية جديدة للحضور الألماني على الساحة المغربية. وبما أن حكومته عينته بطلب من الأوساط الكولونيالية الألمانية والشركات الصناعية الكبرى وفي طليعتها كروب (Krupp)، وهي أوساط نافذة اعترفت له بالجميل نظرا لما قام به لفائدتها في الصين حيث مثل بلاده قبل تعيينه بالمغرب، فإنه ركز اهتمامه على تقوية تموقع ألمانيا وترسيخ مصالحها ونفوذها استعدادا لاقتسام المغرب[74].

وكان شانك يتحرك بطبيعة الحال طبقا لمخططات حكومته وتزايد اهتمامها بـــ"المسألة المغربية" (Frage Marokkanische). والواقع أنه تسلم مهامه في ظروف صعبة للغاية، وقد تضاعفت حساسيتها بالنسبة له بفعل تشدده و تفانيه في تحقيق مرامي بلاده بأي ثمن، فجاءت النتيجة معاكسة للأهداف المنشودة وأدت إلى تعميق الأزمة القائمة بين ألمانيا والمغرب منذ بداية 1896. وقد تجلى ذلك، على سبيل المثال، في رفض باحماد الترخيص لدور تجارية ألمانية مزاولة أنشطتها في المناطق الداخلية واتخاذ سماسرة ومخالطين هناك. وبالتضييق على التجار الألمان كان الوزير الأعظم يروم حمل شانك على تليين مواقفه، خصوصا وأن الوزير لم يستثن من المخالطين حتى من كان منهم يتمتع بهذا الوضع من ذي قبل. وصدرت بالفعل تعليمات تمنع القضاة والعدول من تسجيل أو تجديد عقود المخالطة الخاصة بالتجار الألمان في مناطق البلاد الداخلية.

إلا أن المفوضية ردت على ذلك بتشجيع هؤلاء التجار على تسجيل رسومهم وعقودهم بالقنصليات في حالة تمسك القضاة والعدول بالرفض؛ ولإشعار المخزن باستعدادها للمزايدة وتحديه فيما أقدم عليه في هذا المجال، سارعت لإحاطته علما أنها لا تنظر إلى المخالطين بصفتهم مجرد مخالطين وإنما تضعهم رسميا في خانة المحميين، شأنهم شأن السماسرة.

وتأزم الوضع أكثر فأكثر بسبب الحادث المتمثل في اغتيال مواطن ألماني مقيم بطنجة يدعى إدوارد هاسنر(Edward Hasner)، أحد وجهاء الجالية الألمانية بالمغرب. ولتحديد ظروف وفاته، أجرت المفوضية تحريات مباشرة أثبتت مسؤولية جندي إسباني، فار من حامية سبتة، واقترافه لجريمة القتل قبل ركوبه البحر قاصدا

---

[74] - Ibid., Marrakech, 1 décembre 1896, Schlumberger au Ministre de la Guerre.

مدينة قاديش، واتضح أيضا تورط مغربيين في هذه الجريمة. إلا أن السلطات الإسبانية لم تظهر أي استعداد لإلقاء القبض على الجندي المذكور، بل حاولت تحميل المغربيين كامل المسؤولية وطمس إحدى الحقائق التي راجت في الوسط الدبلوماسي وفي مدينة طنجة غداة اغتيال هاسنر حيث تردد حينئذ أن هذا الأخير ذهب ضحية تعاطيه لتهريب الأسلحة وأن منافسيه الإسبان في هذا المجال تخلصوا منه لإنهاء مضايقته لهم. وأمام "سوء نية" السلطات الإسبانية، من جهة، وعنف الحملات الصحفية الألمانية المطالبة بإعدام المجرمين فورا، من جهة ثانية، اختار شانك إرضاء الرأي العام الألماني بممارسة المزيد من الضغوط لا على زميله الإسباني لحمله على التعاون معه وإنما على المخزن لإرغامه على إعدام المغربيين المتورطين في الجريمة. وقد أعدم فعلا أحدهما يوم 15 يونيو 1897 بساحة عمومية بطنجة، في حين حكم على الثاني بالسجن المؤبد، وهو ما أثار انتقادات المفوضان البريطاني والفرنسي اللذان اعتبرا أن مطالبة شانك برأس المغربيين مبالغ فيها إلى أقصى درجة، وأن مسؤولية القتل تقع أساسا على الجندي الإسباني والمهربين الإسبانيين الذين دفعوهما إلى اقتراف جريمتهما[75].

في مثل هذه الظروف كان من الصعب أن ينجح شانك في مأمورية رأب الصدع وتطبيع العلاقات مع المخزن المسندة إليه، لاسيما وأن بلاده ساهمت، مباشرة بعد الإعدام المنفذ في حق مغربي بطنجة، في مناورات بحرية جماعية قامت بها سفن حربية فرنسية وبريطانيا وإيطالية وإسبانية وبرتغالية عرض شواطئ الريف لـــ "إنهاء أعمال القرصنة الريفية".

وقد منيت فعلا بالفشل السفارة التي قام بها المفوض الألماني إلى مراكش في ربيع عام 1898 لمقابلة المولى عبد العزيز وباحماد. وخلال المباحثات عارض هذا الأخير مطالب شانك وخصوصا منها ما كان يتعلق بمواطنيه ومحميي بلاده والتعويضات الباهظة (1.000.000 فرنك) التي حاول الحصول عليها. ولفرض مخرج مرضي له و ضامن لسمعته في بلاده، اقترح شانك على حكومته حلا جريئا لتكسير معارضة المخزن لمطالبه وإظهارعزم ألمانيا وإصرارها على الدفاع عن مصالحها. وتمحور الاقتراح حول عملية سطو كان في الإمكان إسناد تنفيذها لطاقم "أولد نبورغ" (Oldenburg) وهي الطراد الذي وصل شانك على متنه إلى الجديدة، قبل أن يستأنف سفره برا صوب مراكش. وقد طالب السفير بإرسال هذه الوحدة الحربية إلى الدار البيضاء وإنزال فرقة من الجنود وتكليفهم بالهجوم على مكاتب المرسى، والسطو على

[75] - P. Guillen, *op. cit.*, pp. 354-355.

الصناديق المحتوية على المداخيل الجمركية[76].

إلا أن المستشار فون بلوو (Von Bulow) رفض هذا الاقتراح لاعتبارات عديدة ومنها المجازفة بأرواح الرعايا الألمان المقيمين بالدار البيضاء وبالشاوية في حالة إنزال جنود واندلاع مقاومة شعبية. كما أنه طرح احتمال سطو الجنود على صناديق فارغة وعودة طاقم الطراد خالي الوفاض من الدار البيضاء. وكان من شأن فضيحة من هذا القبيل، حسب فون بولو، "أن تعرض ألمانيا لاستهزاء الجمهور ومرحه الصاخب". وبسبب رفض الحكومة لما اقترحه عليها، اضطر شانك إلى مراجعة مطالبه وقبول "التعويض" المتمثل في استعداد المخزن لشراء المزيد من مدافع "Krupp " وتكليف شركة هاسنر بصك نقود مغربية.

غير أن سوء تفاهم جوهري نسف ما كان شانك يعتبر أنه حققه خلال سفارته ذلك أنه عاد إلى طنجة مطمئنا على استجابة الوزير الأعظم لنسبة لا بأس بها من مطالبه وعلى الوعود الخاصة بالمدافع وصك النقود. أما بالنسبة لباحماد فقد كانت هذه الوعود مجرد مؤشرات لحسن نوايا المخزن واستشراف لآفاق التعاون بين الجانبيين، لا غير. وكان من المفروض، من وجهة نظره، أن تتواصل المباحثات لتشمل مشاريع أخرى، ومن ضمنها بناء و تحصين أسوار وأبراج بالرباط وسلا وتطوان، ومصب واد ملوية. وبعبارة أخرى، كان الوزير الأعظم يعتبر هذه الوعود غير ملزمة بالنسبة للمخزن، وهو تأويل مغاير تماما لما فهمه شانك. لذلك لجأ هذا الأخير من جديد إلى التهديد في مارس 1899 حيث استقدم بارجتين، "شارلوط" (Charlotte) و"بوسارد" (Bussard) لإرغام باحماد على الوفاء بـــ "التزاماته"، خصوصا بعد أن شنت الأوساط الكولونيالية في برلين وغيرها من المدن الألمانية حملة صحفية انتقدت فيها فشل سفارة شانك ورجوعه من مراكش حاملا "حقيبة مليئة بالأوراق والوعود الفارغة". وزاد في تعقيد الأمور تدخل نواب في البرلمان (Reichstag) لمطالبة المستشار بولو باتخاذ إجراءات حازمة وفعالة لضمان المصالح التجارية الألمانية بالمغرب[77].

وتحت الضغط، لم يكن في وسع باحماد سوى الرضوخ لبعض مطالب شانك وما كان على هذا الأخير إلا قبول، من جهته، أقل مما كان يطالب به، لاسيما وأن خطة المبالغة في التشدد التي امتاز بها أثارت انتقادات الهيئة الدبلوماسية بطنجة ومزايدات حول نوايا ألمانيا الحقيقية. وقد تذكر الجميع فجأة أن زميلهم الألماني ساهم بقسط وافر، خلال مزاولته لمهامه ببكين، في التمهيد لاستيلاء بلاده على موقع

---

[76] - م.ن.، ص, 355-356.
[77] - م.ن.، ص. 353-358.

كياوتشيو الصيني. ولم يخف بهذا الصدد المفوض الفرنسي و نظيريه الإسباني والبريطاني، أنهم لا يستبعدون فرضية تحرك شانك واستقدامه لسفن حربية في إطار مخطط محكم يروم الإعداد لسطو ألمانيا على جزء من الساحل الأطلنتي المغربي[78].

ولوضع حد لهذه الشكوك والشائعات، لجأت حكومة برلين إلى الحل الجذري المتمثل في إنهاء مأمورية شانك بالمغرب بعد الاعتراف له بجليل أعماله والإنعام عليه بوسام النسر الأحمر. وتم تعويضه بفردريش فرايهير فون منتزكين (Friderich Freiherr von Mentziguen)، وهو دبلوماسي أكثر رزانة وتجربة ودراية بالشؤون المغربية، على اعتبار إقامته سابقا بطنجة بصفة سكرتير أول لمفوضية بلاده (1894-1895) وكذا إقامته بالصفة ذاتها بسفارة ألمانيا بمدريد. إلا أن ثوابت بلاده الإستراتيجية وتصاعد ضغوط أوساطها التجارية والصناعية والصحفية ألقت به في المواجهة رأسا لرأس مع نفس المصاعب التي اصطدم بها سلفه. وتصدرت هذه المصاعب متابعة الدول الأخرى عن كثب لكل تحركات ألمانيا وربطها على الفور بمخططات توسعية ترابية من شأنها إحداث المزيد من التوتر على الساحة الأوروبية، والتسبب في مواجهات مباشرة بين القوى العظمى، لاسيما في سياق ارتفاع إنتاج الأسلحة الثقيلة و السفن الحربية.

وبحكم اطلاعه على هذه الظرفية ومخاطرها الأوروبية-أوربية بفضل مصادر وقنوات شتى، ومن ضمنها ما كان يخبره به ممثل غير رسمي للسلطان مقيم بلندن، وهو التاجر المغربي المجنس بالجنسية البريطانية، موسى أفلالو، كان طبيعيا أن ينتهزها الوزير الأعظم ويستغل ما تتيحه من إمكانات للمماطلة والتسويف، ربحا للوقت وتفاديا للرضوخ الفوري أمام ضغوط "الأجناس". وطبقا لنفس المنطق، راهن كذلك على تخوف الأوروبيين من اندلاع حرب فيما بينهم في حالة انهيار مفاجئ للوضع بالمغرب وعدم إيجاد الصيغ اللازمة لإرضاء كل الأطراف الطامعة في اقتسام البلاد ونيل نصيبها منها.

ولمواجهة هذا الوضع ومتطلباته، اعتبر منتزكين أن في إمكانه السير على منوال سلفه. واتضحت هذه الاستمرارية بشكل خاص في مجال الحماية حيث رد على مذكرة الوزير الأعظم المرفوعة إلى الهيئة الدبلوماسية بشأنها مؤكدا أن "ألمانيا دأبت دائما، على احترام ما نصت عليه معاهدة مدريد" وأن مسؤولية خرق هذه المعاهدة يتحملها المخزن بسبب عدم انضباط ولاته وأعوانه وعدم التزامهم ببنودها

[78] - م.ن.، ص. 358.

"كما تشهد على ذلك مطالب السماسرة والمخالطون الألمان"[79].

وقد تفادى المفوض الألماني بالطبع الإشارة إلى تضخم عدد هؤلاء وأولئك ولم يذكر أن عدد المخالطين المسجلين بدائرة الدار البيضاء القنصلية وحدها قفز من 32 مخالط في عام 1892 إلى 34 عام 1897 و199 مخالطا عام 1899. وكان طبيعيا أن يلتزم الصمت أيضا فيما يخص التجاوزات والجرائم التي ارتكبها بعضهم، ومنها بالنسبة لمنطقة الشاوية وقبيلة مديونة وحدها وإبان سنة واحدة (1898)، الجريمة التي اقترفها أحد مخالطي براندت أندوتول حيث قتل شيخ من أشياخ قبيلته.

وعلى نقيض غضه الطرف في مثل هذه الحالات، كان منتزيكن يسارع لإحداث ضجة وللضغط على المخزن، وإرغامه على "جبر الضرر بدون مماطلة" كلما اشتكى سمسار أو مخالط جراء اعتداء حقيقي أو وهمي لحقه. وهكذا، وتحت ذريعة فرض إنزال العقاب بالأشخاص المتهمين باغتيال أحد محمييه وانتزاع تعويضات لذويه، استقدم الطراد "كايزر" (Kaiser) إلى مرسى طنجة. وخلافا لكل المساطر القوانين والأعراف، لم يشعر الوزير الأعظم بفحوى مطالبه إلا بعد تأكده من وصول هذه السفينة إلى المياه المغربية. وكان يتوخى من ذلك تقليص المهلة المتاحة للمخزن للاستجابة لإنذاره[80].

ولتعجيز المخزن وتبرير استقدام المزيد من الطرادات، عمد المفوض الألماني إلى تضخيم المبلغ الإجمالي للتعويضات التي عقد العزم على فرضها، لذلك أضاف للتعويض عن قضيتي سماسري براند أوندوتول وهنريس فيك، وقضيتي اعتقال مخالط ومصادرة بعض أملاك سمسار آخر، أضاف لذلك تعويضات قال عنها أنه فرضها لمعاقبة المخزن على "تماطله" في تسوية دعاوى ألمانيا وعلى "الإهانة" اللاحقة لعلمها الوطني جراء تجاهل الولاة لحصانة محمييها ومخالطيها، وهو تجاهل "كان يدفع الناس إلى الاعتقاد أن الحماية الألمانية دون جدوى"[81].

تحت الضغط وهول الموقف، رضخ المخزن مرة أخرى واستجاب لمطالب السفير الألماني، لاسيما وأن إشاعات قوية راجت حول غرابة "البدعة" التي سنها منتزكين باستقدام وحدة من أسطول بلاده الحربي قبل إبلاغ السلطان بإنذاره في حين أن العرف الجاري به العمل كان يحتم عليه الالتزام بالعكس. وقد شاع فعلا أن لألمانيا "نوايا خفية" وأنها تبالغ عمدا في مطالب المحميين والمخالطين واختراع الذرائع لتبرير استعمال القوة لاحتلال أجزاء من التراب المغربي، وذلك طبقا لخطة

---

[79] - P. Guillen, *op. cit.*, pp. 354-358.

[80] - م.ن.، ص. 358.

[81] - F.O., 99, 361, September 4, 1899.

مماثلة للخطة الناجحة التي سبق لها صياغتها و تنفيذها في الشرق الأقصى حيث نالت نصيبها من "تقطيع الصين" (أو "قصبها" حسب تعبير الأوروبيين) واستحوذت فيما يخصها على مقاطعة جيا زهو(Zia Zho).

وفي محاولة منه لإنعاش خطة استغلال تضارب مصالح "الأجناس"، لم يكتف باحماد بإرضاء مطالب منتركين، بل اقترح عليه القدوم إلى مراكش للتباحث معه في قضايا ذات الاهتمام المشترك، ومنها استعداد المخزن لطلب دعم ألمانيا ضد تطاول الفرنسيين واغتصابهم لأجزاء من التراب المغربي في جنوب شرق البلاد، وتقدم قواتهم صوب تافيلالت. إلا أن السفير تصرف وكأنه يرفض التباحث في الشؤون السياسية والخطر الفرنسي؛ ولإحراج مخاطبه وإضعاف قدرته التفاوضية زاد في الإلحاح على ضرورة التعجيل بتلبية مطالبه الخاصة بمواطنيه ومحمييه. ولإظهار مدى اشمئزازه من مواقف المخزن تجاهه وتجاه بلاده، رفض جميع هدايا السلطان له "إلا من حصانين" قبلهما تلافيا لقطيعة نهائية من شأنها أن تفيد الدول المزاحمة لبلاده[82].

وبينما كان المخزن منهمكا في تامين إمساك السلطان المولى عبد العزيز بزمام الأمور بعد وفاة باحماد (1900)، وفي مواجهة المناورات الألمانية والبحث عن السبل الكفيلة بإيقاف الزحف الفرنسي في الجنوب الشرقي، عاد القنصل العام الأمريكي إلى الواجهة عقب مقتل يهودي من يهود ملاح فاس يدعى مركوس الزاكي، وهو حامل لجواز أمريكي.

وفي محاولة بدلها لشرح خلفيات ما جرى بفاس، أكد السلطان للحكومة الأمريكية أن الحادث وقع إثر احتجاج شريف من تافيلالت على الزاكي بعد أن صدمه هذا الأخير ورد على احتجاجه بالسب وإطلاق النار بمسدسه حيث قتله على الفور. إذ ذاك انقض على المعتدي أناس كانوا متواجدين بعين المكان وشهدوا ما جرى فأطاحوا المعتدي من سرج حصانه ودهسوه وانهالوا عليه بالضرب إلى حد إزهاق روحه. وأضاف المولى عبد العزيز أن للهالك سوابق حيث عرفه الناس بحمله للسلاح وإشهاره مرارا، وبعجرفته وتفوهه بالشتائم لا في حق المسلمين فحسب بل حتى في حق من خاصمه من اليهود وذلك بشهادة أعيانهم وحاخاماتهم. وأشار السلطان إلى أن بعض الحاخامات أبدوا استعدادهم للإدلاء أمام العدول بإفادات تثبت "جسارة" الهالك و"طيشه"، وأن اليهود واخذوا عليه ارتدائه للباس النصارى عند خروجه من الملاح وأنهم كانوا ساخطين على سلوكه إلى حد أنهم ابتهجوا بعد سماعهم نبأ وفاته.

---

[82] - A.M.G., C, 11, Rapport mensuel, 21 octobre 1900.

غير أن القنصل العام ترك جانبا كل هذه التوضيحات و لم يشعر حكومته إلا بفظاعة تهجم "جماعة من المسلمين المتعصبين على يهودي حامل للجنسية الأمريكية وقتله دون أن تتحرك السلطة المحلية لإنقاذ حياته أو حتى إلقاء القبض على قتلته". وبناء على طلبه تم إيفاد سفينة حربية أمريكية، "طوبيكا" (Topeka)، وهي البارجة التي وصلت بالفعل وأرست بميناء طنجة في مطلع 1901. وقد استغل القنصل العام تواجدها بالمياه المغربية لمطالبة المخزن بالإسراع بالاستجابة لمطالبه المتمثلة في فدية تقدر بـــ 5000 دولار ومعاقبة عامل فاس بصفته، في نظر القنصل العام، المسؤول عن ما وقع[83].

وكانت هذه المطالب مطابقة للتقاليد التي سارت عليها القنصلية العامة والقاضية بالدفاع غير المشروط عن كل محمييها، بغض النظر عن تصرفاتهم الاستفزازية و طابع حمايتهم غير القانوني في معظم الأحيان، وعملا أيضا بالعادة المتمثلة في تضخيم مبلغ التعويضات التي كان المخزن يطالب بدفعها. وقد تعدت القيمة الإجمالية لهذه التعويضات سنة 1895 مثلا 7.000.000 ريال، حسب تقديرات رئيس البعثة العسكرية الفرنسية[84].

وبفعل الانعكاسات التراكمية لمثل هذه المناورات والضربات، وجد المخزن نفسه في وضعية مأساوية. وقد سبق لرئيس البعثة العسكرية الفرنسية، الرائد شلومبركر، إثارة الانتباه إلى خطورتها وتسجيل استفحال المصاعب والتحديات التي واجهها المولى عبد العزيز منذ بداية عهده, وكتب بهذا الشأن في تقرير(1895) موجه لوزارة الحربية بباريس : "تبدو مطالب الأجانب لفائدة المحميين خطيرة للغاية في نظر السلطان إذ يرى أنه من شأنها إثارة (رعاياه) واستفزازهم وإحداث البلبلة في صفوفهم؛ (كما أنه يعتبر أن من شأن هذه المطالب) إضعاف سلطته في وقت لم تستتب بعد فيه هذه السلطة (على الوجه المرغوب)".

يجوز الحسم إجمالا أن القضايا المرتبطة بالحماية (بمختلف أصنافها وألوانها) شكلت الذريعة الرسمية لأكثر من عشرين مناورة بحرية أوربية وأمريكية في المياه الإقليمية المغربية فيما بين 1880 و1900. كما تم إنزال جنود في المراسي، لمجرد الإسراع بتسوية حالات تافهة في معظم الأحيان تصدرتها أحداث من صنف "اعتقال محمي أو مخالط"، أو "تراخي الولاة وعدم إلقاء القبض على الفوز على قتلة محمي"، أو "سرقة أبقار أو خرفان لمخالط"، أو "عدم إظهار الاعتبار لمحمي ولعلم

---

[83] - F.O., 881, November 21, 1900, Confidential, A. Nicolson to Landsdowne.
[84] - A.M.G., C, 9, août 1895, rapport mensuel.

الدولة الحامية إثر تورط سمسار أو مخالط في مشادة كلامية مع الغير"، إلخ...

وقد تزامن ارتفاع وثيرة "الاستعراضات البحرية" ومبالغ التعويضات التي كانت المفوضيات تفرضها وتنتهي باستخلاصها مع انكباب المخزن على تحصين وسائل البلاد الدفاعية في بعض المراسي تحسبا لهجمات أجنبية. وقد استعان في هذا المضمار وبصفة خاصة بألمانيا حيث كلف مهندسوها ببناء أبراج وتجهيزها بمدافع كروب. إلا أن ما أنجز في هذا الباب لم يخلف أي تأثير ردعي حيث لم تبال به الدول ولم تتوان في إرسال سفنها الحربية أينما شاعت عرض الشواطئ المغربية. والمثير أن ألمانيا بالذات نظمت إحدى "مناوراتها" قبالة برج من أبراج الرباط أسند المخزن بناءه لإحدى شركاتها ودفع لها 200.000 فرنك ذهبي. ولا تكمن فداحة المفارقة في تنظيم هذه "التظاهرة الملاحية" عرض الرباط فحسب، بل تتجلى أيضا في الشقوق التي ظهرت في أسوار أحد هذه الأبراج حيث لم تصمد جدرانه إثر أول طلقة اختبارية استعمل خلالها مدفع ألماني الصنع هو الآخر!.

القسم السادس
نحو حماية الدولة

I - انتشار الحمايات في الوسط المخزني

1 - ثنائية الاستبداد والحماية في سياق التغلغل الأوربي

حاولت القوى العظمى إضفاء الشرعية على الامتيازات القضائية والضريبية المنتزعة لفائدة مواطنيها ونسبة هامة من الرعايا المغاربة، ولذلك وضعت في الواجهة المبرر الأساسي المتمثل، من وجهة نظرها، في"غياب سلطة حكومية نظامية في المغرب" مشابهة للأنظمة القائمة في أوروبا الغربية؛ وصارت تلح في كل وقت وحين على هذا المبرر ومبررات أخرى من قبيل "لا مبالاة المخزن("L'incurie du Makhzen") ، والفساد المستشري في مختلف الدوائر الحكومية، وطابع تصرفات الولاة الاستبدادي وبطشهم[1].

وفي رأي الأوروبيين كان التعامل مع المغرب على أسس منتظمة وقارة وإرغامه على فتح أبوابه على مصراعيها في وجه منتجاتهم الصناعية وتجارهم يتطلبان فرض وترسيخ حصانة مواطنيهم، لمساعدتهم على تجاوز المصاعب الناجمة عما أسموه اختلال الأمن الإداري ("L'insécurité administrative"). وبما أن تطوير العلاقات التجارية والاستثمارات في الفلاحة وغيرها من الأنشطة كان يقتضي إشراك الرعايا المغاربة في المعاملات، فلم يكن لهذه الحصانة سوى أن تسري على رعايا السلطان، وأن يفرض على المخزن الالتزام بها طبقا لما دون في المعاهدات أو بقوة الأمر الواقع[2].

وبناءا على مثل هذه المنطلقات كانت المفوضيات الأجنبية تعتبر السماسرة والمخالطين وغيرهم من المحميين وكأنهم غير خاضعين إطلاقا للسلطة المخزنية[3]. وبتصرفها على هذه الشاكلة فإنها خلقت وضعا غير طبيعي وضربت السيادة المغربية في الصميم وأجبرت السلطان في نهاية الأمر على قبول وضعية غير قانونية مهدت وأسست بالتدريج لما يمكن نعته ب"الفوضى القانونية"، على اعتبار اعتماد القوى الأوروبية على تأويلات مجحفة لبنود المعاهدات وظفتها لترسيخ ما أملته وإحكام قبضتها على البلاد[4].

---

[1]- A.E.P., C.C., Rabat, I, "Mémoire sur le Maroc, 1867", Alfred Maffray.
[2] - Ibid.
[3] - E. Cruckshank, *Morocco of the Parting of the Ways,* Philadelphia, 1934, p. 13, Dispatch of Diosdado, Minister of Spain, July 6, 1862.
[4] -F.0., 99, 260, March 4, 1888, Kirby Green to the Foreign Secretary.

يعكس ذلك بشكل واضح انتشار الحماية، كما يعكسه أيضا، وبصفة أكثر إثارة للانتباه، التوزيع الفوضوي لشهادات الجنسية الأجنبية لفائدة رعايا مغاربة مقيمين ببلدهم الأصلي ولا تخالجهم أدنى نية لمغادرته والاستقرار بالخارج. وقد أكد بعض المفوضين بهذا الصدد إبان الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ولو بنوع من المبالغة، أنه من شأن استمرار وثيرة التجنيس على ما كانت عليه تحويل المغرب إلى "بلد يسكنه مواطنون من جميع الجنسيات باستثناء المغاربة"[5].

إن كيفية منح الحماية القنصلية وفرض الحصانة المنبثقة عنها تبرز بوضوح أن القوى العظمى كانت تتوخى أساسا إخضاع المخزن وتقويض سيادة البلاد واستقلالها. فهذا الامتياز، الذي تم تعميمه على عدد وافر من الأشخاص، كان يحمل في حد ذاته تناقضا كبيرا. فعلى الرغم من الحصانات والانتهاكات المرتكبة في ظلها من قبل الأوروبيين والمحميين، كان المخزن مطالبا بضمان سلامة الرعايا الأجانب في كل آن وحين وكيفما كانت الظروف، وكان يجب عليه أيضا ضمان أمن وسلامة رعاياه المرتبطين بالأجانب أينما كانوا ووجدوا، فضلا بالطبع عن ضمان الأمن العام والقيام بواجباته تجاه عامة الرعايا المقيمين بالبوادي والمدن والمشكلين للأغلبية الساحقة من ساكنة البلاد. ومن البديهي أن كل هذه الالتزامات كانت تقتضي توافر الوسائل اللازمة لاستتباب الأمن العام، واحترام القانون، وفرض العدالة وأحكامها، وتحصيل الضرائب التي لا غنى للدولة عنها، وهي شروط لم تجتمع في واقع الأمر لأن نظام الحماية شل، أو كاد أن يشل، سلطة الولاة والمحتسبين والأمناء، محدثا بذلك حالة من انعدام الأمن والاستقرار- أو على الأقل مساهما بقوة في إحداث هذه الحالة وفي إذكاء نار الفتن.

وكان هذا النظام يعطل فعلا قوانين البلاد، ويشل دواليب الدولة ويسهم في إبراز قصور هياكلها المتقادمة (قياسا بالمعايير الأوروبية)، وعجزها على الاستجابة لمستلزمات الوضع المترتب عن تفاحش التغلغل الأجنبي والمشاكل المتفرعة عنه، ومن ضمنها تكاثر عدد المواطنين الأوروبيين المقيمين بالمراسي وحتى في المدن الداخلية، والارتفاع المتزايد لأصناف لا تحصى (بالمعنى الحرفي للكلمة) من رعايا السلطان الحاملين لبطاقات الحماية والمخالطة ولشهادات التجنيس أو المدعين أنهم يتوفرون عليها. كان طبيعيا، والحالة هذه، أن تتكاثر النزاعات بين هذه المجموعات والسلطات، خصوصا وأن العمال والقياد والمحتسبين والأمناء كانوا في غالب الأحيان غير مستعدين للتأقلم مع الأوضاع الجديدة والانتقال إلى طور جديد يحتم عليهم تغيير

---

[5] - A.E.P., C.P., 50.13 avril 1886.

أساليبهم وسلوكهم، والشروع في تدبير شؤون منطقتهم أو الخطة المسندة لهم بكيفية مغايرة لما اعتادوا السير عليه وفرضه بصرامة بالغة باسم "المخزن" عندما كان يتأتى لهم ذلك[6] .

وبالفعل كان معظم القياد، وخاصة في المناطق الداخلية أميون، يجهلون في بعض الأحيان حتى وجود أو معنى المعاهدات أو "الشروط" في الاصطلاح المخزني، كما أنهم كانوا لا يمتثلون عموما سوى لأوامر السلطان الصادرة لهم ويعملون على تنفيذها. وكانوا يبدلون كل ما في وسعهم لضمان رضاه وتقوية مكانتهم وتجنب انتقاداته لهم وأي مفاجآت غير سارة بالنسبة لهم (توبيخ، غرامات، عقوبات، مصادرة الممتلكات، أو سجن). وكانوا لا يتصورون أنه في إمكان عدد من "إخوانهم"، باستثناء حاملي ظهائر التوقير والاحترام، التملص تماما من أداء الضرائب والهدية والقيام بالكلف والمشاركة في الحركات، وتحدي "المخزن" لمجرد أنهم يتعاملون مع النصارى واليهود المحميين أو المجنسين. وبصفة عامة، ورغم تعرضهم من حين لآخر للعصيان والتمرد، فإن هؤلاء القياد ألفوا امتثال الرعايا شبه الفوري لسلطتهم.

لكن، وفي سياق ما بعد أواسط القرن التاسع عشر، وحتى في حالة إشعارهم صراحة بمحتويات "شروط الأجناس" والتزامات المخزن تجاه الدول، كانت مشكلة التدبير والتنفيذ تظل قائمة، وذلك بسبب وجود عدد من الصعوبات التقنية، ومنها بوجه خاص، وعلى أبسط المستويات من الناحية النظرية، غياب قوائم دقيقة وشاملة ونهائية ("الزمامات"، حسب تعبير المخزن) تتضمن أسماء ووظائف محميي كل دولة أجنبية، إذ كانت المفوضيات تتهرب فعلا وتماطل أو تمتنع عن وضع قوائم كاملة للسماسرة والمخالطين؛ وبالرغم من تظاهر بعضها بقبول مطالب السلطان بهذا الشأن، فإنها كانت لا تسلم لدار النيابة سوى لوائح جزئية قابلة للزيادة والنقصان (الزيادة أساسا) في أي وقت وحين. ولم تكن بطبيعة الحال مرامي مثل هذا السلوك تغيب عن السلطان إذ كان يعي، كما أكد ذلك صراحة، أن المناورات المسجلة على الممثلين الأجانب على هذا المستوى ما هي سوى وسيلة وخداع لترك الباب مفتوحا لإضافة أو إزالة أسماء والقيام بكل أنواع المخالفات والتدليس[7].

وكانت قابلية القوائم للتمطيط دون سابق إنذار وإمكانية اللعب على غموضها، وكذا عدوى الارتشاء المنتشرة في جل القنصليات وبعض السفارات تضع الولاة في

---

[6]- "تعطيل الأحكام وفساد النظام"، في تعبير المخزن.

[7]-خ.م.ر.،محفظة 222،من السلطان مولاي عبد العزيز إلى عامل الدارالبيضاء بن بوزيد،11صفر 21/1317 يونيو 1899.

موقف حرج وحيرة بالغة، لاسيما عندما كانوا يجدون أنفسهم في مواجهة مع مخميين أقوياء أو مخالطين مرتبطين، فعلا أو افتراضا، بمحميين يحضون بعناية خاصة، أو استثنائية، لدى حماتهم الأجانب. وتعكس الحالة التالية مدى معاناة العمال والقياد الذين كانوا يواجهون هذا الصنف من كبار المحميين:

"القائد عبد القادر الخلخلي، وبعد، وصل كتابك شاكيا بأن أولاد الحاج عبد السلام الوزاني تعدوا طورهم وصاروا يترامون على عدد من إخوانك ويمنعونك من التصرف فيهم ومن قبض الكلف منهم بعد ما كانوا يؤذونها مع إخوانهم ويزعمون أنهم من عزابتهم المسلمين لهم بالظهير الشريف ولازال أمرهم في ازدياد... (وذكرت) أن الأجناس ارتكبوا ذلك في كل من له أدنى تعلق بهم وكادت الأمور تتعذر عليك بسبب ذلك طالبا إصدار الأمر الشريف للنائب الحاج محمد الطريس بالقيام على ساق الجد في تمييز عزابتهم المسلمين لهم ورفع يدهم عن غيرهم وتوجيه من يقف على ذلك من الحضرة الشريفة..."[8].

بات التمييز بين المحميين وغيرهم من الرعايا أمرا عسيرا بسبب الغياب (أو التغييب) المقصود لقوائم دقيقة، خصوصا عندما كان السمسار (أو المخالط) لا يحمل البطاقة الرسمية المنصوص عليها في اتفاق 1863 أو يرفض إظهارها. وصار العديد من الناس يراهنون على قوة هذه البطاقة الردعية ويكتفون بالادعاء أنهم يتمتعون بالحماية. ولمغالطة السلطات، وإضفاء حد أدنى من المصداقية على زعمهم، كانوا يبالغون ويتصرفون مع القواد وعامة الرعايا بنوع من الاستعلاء والعجرفة، مقتادين في سلوكهم هذا بـــ "الجسارة المألوفة من المخالطين" – حسب تعبير السلطان. وفي مثل هذه الحالات كان يصعب على الولاة معرفة حقيقة أمرهم على الفور، لذا كانوا يترددون ويكفون عن اعتقال أو جلد السماسرة والمخالطين المزعومين رغم مخالفتهم للقانون، ورفضهم الامتثال للأوامر وتعديهم على الغير.

وكان لهذا الحذر ما يبرره لأن الأساليب المعتمدة من طرف المفوضيات والقنصليات كانت تمكنها في أي وقت من منح الحصانة القضائية وبأثر رجعي حتى لفائدة أشخاص محكوم عليهم بالغرامة أو بالسجن. وفي ظل مثل هذه الظروف كان يستحيل ألا تسهم بقوة هذه الممارسات في انحلال قوانين البلاد وانتشار الفوضى.

وعلاوة على هذه الانتهاكات، ساهمت عوامل أخرى في تعقيد الوضع، ومنها غموض بنود المعاهدات وسياسة الأمر الواقع المفروض بالقوة. فكانت وضعية

---

[8] - م.ن.، قعدة 1313/ 14أبريل 1896، الرد على شكوى القائد: "فقد... ساعدك الجانب الشريف وعين لتصفح ذلك... وسيباشره أولا مع باشدور فرنسا..." .

المخالطين، مثلا، من حيث المبدأ، تتأرجح بين وضعية عامة الناس ووضعية المحميين، إذ كانوا، من الناحية النظرية، أقرب إلى الفئة الأولى وملزمين مبدئيا بتحمل ما تتحمله العامة من واجبات ضريبية وعسكرية. لكن الواقع غير هذه المعادلة وقلبها رأسا على عقب، حيث بات من المستحيل على الولاة إلقاء القبض على مخالط ما في حالة ارتكابه لجنحة أو جناية دون استئذان القنصل المعني والحصول على موافقته، وهي الموافقة التي كانت تعني بالنسبة للقنصل المس بقوة وهيبة دولته، وإدخال الشك لدى الأهالي في قدرتها على حماية من استظل بعلمها. وكان المخالطون يراهنون على هذه الحسابات وعلى استعداد القناصل للتواطؤ معهم من جهة، وعلى تحفظ القياد وتخوفهم من عواقب متابعتهم، من جهة ثانية. لذلك كانوا يتصرفون عموما كما لو أنهم محميين، حتى في حالة تعاملهم مع شركاء من الصنف الأسفل في سلم المحميين، من قبيل كاتب بسيط لنائب قنصل غير رسمي أو حارس لوكالة قنصلية ما أو سمسار صغير مستخدم لدى أجنبي أو شخص مدع أنه سمسار رغم ضعف حال "صاحبه النصراني" الذي لا يملك أحيانا سوى رأس المال المتمثل في وضعه القانوني بصفته مقيم أجنبي لا غير. وكان ذلك شأن نسبة هامة من المهاجرين الإسبان المتواجدين بمختلف المراسي المغربية وببعض المدن الداخلية والمشكلين للأغلبية الساحقة (90%) ضمن الجالية الأوروبية المقيمة بالمغرب.

تسببت مطالب المحميين المصرح بهم رسميا والسماسرة المزورين والمخالطين المزعومين، ومن كان من الرعايا الخاضعين للحق العام يستفيد "بأثر رجعي" من الحصانة القنصلية، في تكاثر النزاعات واستفحال التدخل الأجنبي. وكانت هذه النزاعات تندلع بالخصوص خلال فترة تحصيل الضرائب، وأثناء تجميع رجال القبائل للحركة. وكان رفض المحميين الامتثال للأوامر كباقي الرعايا يضع السلطات المحلية و الإقليمية في وضعية حرجة. ففي المجال الضريبي، كان القواد والعمال مطالبين بتحصيل كتلة الضرائب المفروضة جملة على القبيلة، وكان ذلك يقتضي إخضاع أغنى رجالها للعبء المشترك. إلا أن جل الأغنياء كانوا يرفضون المساهمة في هذا العبء ويصرحون أنهم تحت حماية أجنبية ما. ولم تغير أحكام الاتفاقات المتعلقة بفرض الضريبة على المخالطين والسماسرة، ولا الإصلاح القائم على الترتيب من حقيقة الإعفاء. وظل أثرها الوحيد هو زيادة فرص الصراع بين المتشبثين بامتيازاتهم والمدافعين عنها بشراسة، من جهة، والسلطات، من جهة ثانية.

وكثيرا ما كان الولاة في بعض الحالات، ولتفادي التوبيخ والعقاب، يسارعون لتبرير ضعف مداخيل الضرائب بامتناع الأغنياء عن أدائها، ويشتكون من "انتشار داء الحماية" في البوادي و"استحالة تنفيذ الأوامر الشريفة" بسبب ذلك. وكانت

الأوضاع تتعقد أكثر فأكثر نتيجة هروب الرعايا الآخرين من قراهم وقبائلهم للاستقرار في أماكن أخرى ووضع حد للإجحاف الضرائبي ولمعاناتهم جراء ثقل الكلف المفروضة عليهم[9].

وواجه من جهته تطبيق نظام الحصص المفروضة على القبائل كلما دعت الضرورة للمناداة على رجالها للمشاركة في الحركات نفس الصعوبات. فبحكم إعفاء جل الأغنياء من واجباتهم العسكرية، ظل الفلاحون الصغار والفقراء خاضعين تقريبا لوحدهم للتعبئة؛ ونظرا لعدم توفرهم بما فيه الكفاية على الخيول أو المواد الغذائية اللازمة لتلبية احتياجاتهم اليومية خلال الحملات العسكرية التي كانوا يطالبون بالمشاركة فيها، لم يكن لحضورهم سوى أثر محدود بالقياس مع ما كان ينتظر من استنفار القبائل. لذلك كان السلطان، من حين لآخر، يأمر بإبعاد الفقراء عن الحركة، غير مبال بالجهود التي بذلها العمال لتعبئة هؤلاء القوم وتجميعهم وتقييدهم بالسلاسل أحيانا، وكأنهم سجناء، قبل إرسالهم تحت الحراسة للالتحاق بالمعبئين الآخرين وبالجيش.

لقد شلت الحصانات عمل السلطات وساهمت بقوة في إحداث حالة من الفوضى، إذ كان يصعب على الولاة التدخل على الفور واتخاذ الإجراءات اللازمة حتى عندما كانت تجتمع لديهم أدلة تثبت تورط المحميين في القتل والاعتداء والضرب، وإطلاق النار، والسطو، وتهريب الأسلحة، وترويج العملة المزورة، والترامي على ممتلكات الغير، بما في ذلك عقارات وأراضي المخزن والأحباس، إلخ...[10]. والأخطر أنه حتى في حالات تورط المحميين والمخالطين في أعمال التمرد، فقد كان من الصعب على السلطات التحرك بسرعة، حيث كان يجب عليها إخبار السلطان واستئذانه قبل الإقدام على أي إجراء، وكان عليه هو الآخر أن يخبر نائبه بطنجة وينتظر رد المفوضيات. وفي حالات شتى، ومن ضمنها حالة انتفاضات كبرى خطيرة مثل انتفاضة الحوز وغيره من المناطق الجنوبية (1895–1897)، كان بعض السفراء الأجانب، ومن بينهم ممثل بريطانيا العظمى المتشبثة نظريا بالوضع القائم، يجيبون بحق المخزن في إخماد نار الثورات لكن بشروط، ذاكرين بصريح العبارة "أنه من المنطقي وجوب معاقبة المتمردين، ولكن من اللازم على (المخزن) ألا يتجاهل أحكام المعاهدات الخاصة بالحماية"[11].

9- A.M.G., C., 6, Fès, 1 avril 1890, Rapport du commandant Cauchemez sur l'arrestation de caïds des Beni Snassen.

10- من السلطان إلى النائب السلطاني بطنجة، 20 صفر 1302 -9 دجنبر 1881 ، محفظة 181 ، الخزانة الملكية.

11- رسالة الصدر الأعظم موجهة لأعضاء السلك الدبلوماسي وخاصة بتورط محميين ومخالطين في تمرد الرحامنة، 18 جمادى الأولى 1313 / 6 نونبر 1895، ورد ذكرها في المصدر التالي: A.E.P., N.S. I

وبذلك وجد المخزن نفسه في حلقة مفرغة وخانقة. فحتى في تدبير الشؤون اليومية، وبصرف النظر عن حالات التمرد والانتفاضة المسلحة، كان شل السلطة يطرح نفسه في كل وقت وحين، لاسيما في المناطق الساحلية، حيث كان قرب القنصليات من مقر الولاة يحدث لدى هؤلاء تردد أقوى في اتخاذ التدابير الزجرية ويجعلهم يتخوفون من عواقب التصدي للمحميين الذين ارتكبوا جنحا وجرائم. وكان معظم القواد والعمال في المراسي يضربون ألف حساب لما يحتمل أن يقع في حالة احتجاج القناصل عليهم، وانزلاق قضية اعتقال مخالط أو ضرب وسجن محمي واتخاذها منحى دبلوماسي حافل بالسلبيات والمخاطر، ومنها بالخصوص إثارة غضب السلطان نتيجة توريطه في أزمة مفتوحة مع مفوضية لا يدري إلى أي حد ستبالغ في استغلالها لنازلة اعتقال أو ضرب حقيقي أو مفتعل. فمن باب الاحتياط والحذر كان الولاة يترددون ويحتاطون ويتراجعون أمام ردود الفعل المحتملة للقناصل المعنيين، لاسيما وأنهم كانوا على بينة من علاقات الرشوة القائمة في حالات كثيرة بين هؤلاء والمحميين التابعين لهم، وحوافز مبالغتهم في الدفاع عنهم وانتزاع تعويضات دسمة لفائدتهم[12]. ونظرا للوضع السائد على هذا المستوى، كان حتى اللصوص وقطاع الطرق والمهربون والقتلة يقصدون القناصل أو يتصلون بأعوانهم وسماسرتهم للحصول على ورقة مختومة بخاتمهم تضمن لهم الإفلات من الملاحقة والعقاب[13].

وزاد في تعقيد الوضع بالنسبة للولاة وفي إرغامهم على التراجع، أو على الأقل التأني قبل اتخاذ أي إجراء زجري، إقدام المحميين على قلب المعادلة وتلفيق التهم ضدهم أو تضخيم أدنى حادث لتوريطهم في مشاكل لا نهاية لها. وهكذا فإنهم كانوا يوجهون لهم اتهامات من قبيل:

- منع العدول من تسجيل عقود المخالطة والسمسرة.
- رفض تسجيل المبالغ المالية المصرح بنقلها نقدا للاتجار في البوادي. وأسواقها.
- التواطؤ مع الغرماء والمماطلة في تحصيل الديون .
- فرض الضرائب والكلف على المخالطين.
- ابتزاز السماسرة والمخالطين وسلب أموالهم.

---

[12]- G. Ayache, "La crise des relations germano-marocaines (1894-1897)", *HT.*, vol. VI, 1965, p. 194.

[13]جواب الحباسي حول أسباب استفحال اللصوصية بمنطقة الغرب،18 ذي القعدة /3يونيو 1893 محفظة 205 ، الخزانة الملكية.

- مصادرة إبلهم.
- غض الطرف وعدم إلقاء القبض على من يشتبه في مشاركته في نهب مزارعهم وقطعان ماشيتهم أو قوافلهم.
- التواطؤ مع من يسرق سلعهم.
- الضرب والجلد بالعصا.
- الاعتقال ثم الإفراج بعد المطالبة بالمال.
- اعتقال وسجن أناس منحاشين للمحميين والمخالطين ورفض إطلاق سراحهم.
- تحريض العامة على مضايقتهم والتعدي عليهم.
- الانحياز، مقابل رشاوى، لصالح محمي تابع لدولة معينة على حساب محمي دولة أخرى.
- تمزيق بطاقات الحماية إثر مشادة كلامية مع حاملها أو لأسباب أخرى.
- الإدلاء بشتائم في حق الدولة الحامية.
- تمزيق علم الدولة الحامية[14].

شكلت هذه الاتهامات وغيرها في بعض الأحيان جزءا من دسائس ومؤامرات حقيقية كان محميون يدبرونها للإطاحة بالولاة والقياد المتشددين إزائهم، وللحصول على عزلهم أو سجنهم ومصادرة ممتلكاتهم. وكان تكرار الاتهامات الموجهة لموظفيه يحرج السلطان غاية الإحراج ويضعه في مأزق. فدفاعه عن الولاة الأقوياء لتمكينهم من الاستمرار في مزاولة مهامهم كان من شأنه الإسهام في الحفاظ على هيبة المخزن، إلا أن وقوفه بجانبهم كان لا يخلو من سلبيات حيث كان تفسح المجال بشكل أوسع أمام مناهضيهم وخصومهم ويمنحهم فرصا إضافية لتلفيق لهم المزيد من التهم وتضخيمها بناءا على شهرة تشددهم و"تعصبهم" . أما العزل فإنه كان حافل هو الآخر بالسلبيات الجسيمة، ذلك أن تعويض القواد أو العمال المتشددين بعناصر أكثر ليونة وأقل إزعاجا للمحميين ولمداراة القوى الغربية كان يعرض السلطة المخزنية لتراجع أقوى، ويشجع حتى عامة الرعايا الغاضبين على الوضع القائم على العصيان والتمرد[15].

---

[14] - أمثلة متعددة في محافظ 172، 360 و421 ، خ.م.ر.

[15] - A.E.P., CP., 59, 14 septembre 1889, Correspondance relative à la conspiration de protégés et de naturalisés français contre le gouverneur d'Oujda.

إلا أن تضخم حالات تسارع المحميين والمخالطين لتلفيق التهم ولسرد أضرار وهمية لا يعني إطلاقا أن الولاة، المعروفين بارتكابهم لتجاوزاتهم في حق عامة الرعايا، كانوا لا يتعدون على حاملي بطاقات الحماية أو المخالطة بمختلف أصنافهم. والواقع أن البطش كان لا يستثنيهم، خصوصا وأنهم كانوا يتحدون السلطة جهارا ويرفضون المساهمة في الأعباء الضريبية ويمتنعون من دفع الهدايا والإتاوات ويحثون الناس على التمرد وينافسون الولاة في المجال التجاري وغيره من المجالات.

وتندرج ضمن النماذج المثيرة في هذا الباب المواقف المتطرفة التي امتاز بها أحد قياد قبيلة بني احسن بالغرب، المدعو العربي بن محمد بن العربي التازوطي، الذي اشتهر بفظاعة تجاوزاته وتعديه على الناس، بما في ذلك قياد آخرين وحتى عامل سلا، وتواطؤه مع عصابات إجرامية وقطاع الطرق.

وعلاوة على شكاوى عامة الرعايا من تصرفاته وضلوعه في الجرائم، فقد احتج عليه أيضا القناصل الأجانب، ومن ضمنهم ممثل فرنسا بالرباط، أنطوان دوكور(Antoine Ducors). وجاء في رسالة رفعها هذا الأخير إلى السفير فرنويي ما يلي:

«منذ بضعة أشهر ذهب مغربي يسمى ابن العناية ضحية سرقة قطيع من الأغنام له بال، وهو أحد الرعايا في خدمة السيد محمد الدكالي المجنس إيطاليا. وعلى إثر شكايات متلاحقة (...) استطاع أن يحصل من السلطان على رسالة إلى القائد التازوطي نفسه، وهو الموعز بالنهب: وقد ارتأى ابن العناية (...)، (الذي) كان يعرف مكر هذا (القائد) ومشاعر الحقد التي كان يضمرها لبني جلده ممن لهم علاقة بالأوروبيين، أن يصاحبه رجل مؤتمن عينه له قائد من أصدقائه...، ولما وصلا إلى خيمة القائد سلم له ابن العناية رسالة (السلطان، وما) كاد يطلع عليها حتى استشاط غيظا، وأوسعهما السب الفادح، وأمر... أن يثقلا بالأكبال...؛ وفي اليوم نفسه عند جنح الظلام أفرج عن الرجل المؤتمن (المرافق لابن العناية). ومثل ذلك وقع لهذا الأخير بعد قليل. ولكنه لما وصل إلى مكان يبعد قليلا عن خيمة القائد... الذي كان رجال من قرابته يلاحقونه انقض عليه هؤلاء...وضربوه غدرا حتى خر ميتا بجروحه...، ولم يكف المعتدين موت ضحيتهم بل مثلوا بجثته وحزوا رأسه عن جدعه... ثم رموا هذين الحطامين الداميين عند حدود خيام قبيلة مجاورة، قاصدين أن يحملوها مسؤولية الجريمة التي ارتكبوها»[16].

---

[16] - الوثائق (م.و.م.)، 8 ، ص. 85 – 89 (ترجمة مصطفى بوشعراء).

وأضاف دوكور في رسالته لفرنويي، وبعد أن ذكر سفير بلاده بجريمة قتل أخرى ارتكبها القائد المذكور بنفس الطريقة للتخلص من "رجل مسكين يدعى ولد الكديد عرف بأنه محمي إنجليزي"، أن الأمر لا يتعلق بحالة منفردة وأن التواطؤ بين القواد والمجرمين أمر مألوف. وأكد دوكور بهذا الصدد : "لم ينفك قواد البادية في جهلهم مرتكبين للفتن، تاركين إلى جانبهم عصابات من النهاب والقتلة الذين يقتسمون معهم سرا، وحتى اليوم، ثمرات نهبهم وغصبهم، ما داموا متيقنين من إفلاتهم من القصاص..."[17].

وبصرف النظر عن مثل هذه الحالات الشاذة وعن خطورة الثغرات التي كان يعاني منها الجهاز المخزني، يبدو جليا أن التناقض الجوهري بين مصالح المحميين (وخلفهم مصالح ومناورات القوى الأجنبية) ومصالح الدولة المغربية جعل البلاد عصية على الحكم. وقد تعقدت الأوضاع أكثر فأكثر لأن تصاعد ضغوط المفوضيات حال دون تشبث السلطان بخطة عن الولاة المنعوتين بـــ "المتعصبين والأقل تعاونا مع الأوروبيين ومحمييهم"، وذلك حتى في حالات اقتناعه أن سلوكهم تجاه المشتكين بهم قائم على صواب وأن التهم الموجهة لهم لا تقوم على أساس وإنما على ادعاءات مغلوطة و"أضرار وهمية صرفة"[18]. فعوض التمسك بخطة الطعن في الاتهامات ورفض الرضوخ لمطالب التوبيخ أو الإقالة، صار السلطان يتراجع ويتخذ ضد الولاة إجراءات زجرية. واللافت أن نائبه بطنجة، وهو المخاطب المباشر للمفوضيات والمتحمل الأول لاحتجاجاتها وضغوطها، كان يدفعه في هذا الاتجاه ويشكو باستمرار من إهمال الولاة لمراسلاته أو اكتفائهم بتقديم أجوبة غامضة وغير كافية، ومن رفضهم الاستجابة للمطالب، وامتناعهم عن البحث عن المتهمين بالنهب أو الضرب والجرح أو القتل، وتماطلهم في إرغام غرماء الأجانب والمحميين على تسديد ديونهم[19].

لقد كان معدل الغرامة المفروضة على الولاة والقياد في هذا السياق، بصفتها العقوبة الأكثر شيوعا، يتوقف على مدى خطورة الخطأ المنسوب للقواد والعمال ومكانة المفوضية المعنية، ويرتفع بشكل مضطرد بسبب مزايدات الممثلين الأجانب وتسابقهم لتضخيم مبلغ "التعويضات" وإرغام المخزن على أداءها بنقود جيدة. وهكذا، وعلى سبيل المثال، صارت الدولة المغربية تؤدي ثمن تعرض محمي ما للضرب المبرح بعد قيامه بعملية سطو واعترافه بما اقترفه، وتدفع تعويضات ققز

---

[17] - م.ن.

[18]- G. Ayache, “Aspects...”, *op. cit,* p. 13.

[19] - خ.ع.ر.، و.ب.، 18 ذي الحجة 1299 / 31 أكتوبر 1882.

معدلها من 200 فرنك في سنوات 1860- 1870[20] إلى أكثر من 1000 فرنك فيما بين 1880 و1890[21]. أما سجن "سمسار" متابع بديون لصالح بيت المال ولا يتوفر، باعتراف المفوضية المعنية نفسها إلا على بطاقة مؤقتة دفع 550 فرنك لشرائها، فإن التعويض كان يرتفع أحيانا ليصل 125000 فرنك[22].

السنة	الدولة المعنية	العامل أو القائد الموبخ	القبيلة أو المدينة	طبيعة الحدث	قرار الزجر
1880	مجموعة من الدول	الحاج سعيد (خليفة)	ملاح فاس	شجار مع محميين	العزل
1883	إيطاليا	؟	سلا	إعتقال محمي	العزل
1883	إيطاليا	؟	بني حسن	إعتقال مخالطين	العزل
1884	فرنسا	عبد الجبار	وزان	عداء تجاه ح. عبد السلام الوزاني	العزل
1894	انجلترا	بن داود	مراكش	إغلاق دور للدعارة في ملكية محمي	الإعتقال
1894	انجلترا	ادريس بناني	فاس	مناهضة النفوذ الانجليزي	الإعتقال
1895	فرنسا	عبد الجبار	وزان	عداء تجاه الحاج عبد السلام الوزاني	العزل
1895	الولايات المتحدة	العربي المديوني	مديونه	اعتقال مخالطين وسماسرة	العزل
1895	الولايات المتحدة	عبد الرحمان بركَاش	الدار البيضاء	اعتقال محميين	السجن
1899	ألمانيا	؟	دكالة	العنف ضد مخالطين وسماسرة	السجن

معاقبة عمال وولاة (نماذج) 1880- 1899

[20] - A.E.P., C.C. Mogador, IV, 30 Juin 1861.
[21] - A.E.P., M.D., “Etat des réclamations présentées au sultan”, 21 février 1881.
[22] - A.E.P., C.P., 66, 12 janvier 1893.

أما في الحالات التي كانت المفوضيات تقرر أنها حالات خطيرة فإن المخزن كان يطالب في آن واحد بتغريم العامل أو القائد المشتكى به وبخلعه. وقد دشنت انجلترا هذا "التقليد" عام 1854عندما فرضت عزل عامل الدار البيضاء، ولد الرشيد. وخلال السنوات الموالية، وبالخصوص إبان الثمانينات، أصبحت إقالة الولاة إثر تشكي المحميين بهم أمرا شبه مألوف. فخلال الفترة الممتدة بين 1880 و1895، اتخذ أكثر من عشرة قرارات عزل على هذا الأساس فقط.[23]

ولم يفت المفوضين الأوروبيين الانتباه إلى ما آلت إليه الأوضاع جراء مثل هذه العقوبات، من جهة، وتكاثر الانتفاضات المسلحة، من جهة ثانية. وقد علق السفير دو مونبيل (De Monbel) على ذلك بقوله: "أكيد أن الأحوال أصبحت في غاية الصعوبة بالنسبة للقياد (بسبب) عجزهم على تحصيل الضرائب وتسوية ديون الأجانب والمحميين...، إنهم الآن بين نارين، فالرعايا (التابعين لهم) يلاحقونهم والمخزن لا يكتفي بالامتناع عن مد يد المساعدة لهم، بل يتخلي عنهم ويعتقلهم، ويتصرف تجاههم وكأنه متضامن مع المتمردين"[24].

وقد صارت الأمور على نفس المنوال، وإن بأشكال مغايرة شيئا ما، بالنسبة لمؤسسات الدولة الأخرى، بما فيها الوظائف والخطط التي كانت تتمتع من ذي قبل بقدر لا بأس به من الاستقلال تجاه المخزن بحكم ارتباطها الوثيق بالشريعة الإسلامية. وكان ذلك شأن الحسبة، وهي المؤسسة التي عانت كثيرا إثر تسرب النمط الرأسمالي وبداية تلاشي البنيات الاقتصادية التقليدية، فأصبحت مهام المكلفين بها عسيرة للغاية، إذ وجد المحتسبون أنفسهم في الخطوط الأمامية وفي مواجهة منطق جديد للسوق ومعايير دخيلة بالنسبة إليهم استغلها الأوروبيون لنسف المقاييس والأعراف التي كان المكلفون بخطة الحسبة يشرفون على احترامها ويحرصون على تطبيقها؛ فوجدوا أنفسهم أمام مصاعب لم يسبق لهم مواجهتها من ذي قبل بالصيغ والأشكال التي اتخذتها نتيجة تصاعد الارتباط بأوروبا. وتندرج ضمن هذه المصاعب "أساليب احتيال لا تصدق"[25] كان السماسرة يستعملونها في الأسواق لفرض ممارستهم الاحتكارية، واستغلالهم لقلة المواد الغذائية الناجمة عن رفضهم

---

[23] - حول استفحال "دبلوماسية الزوارق المسلحة"، أي إرسال بوارج حربية إلى المياه المغربية، انظر أعلاه الجزء من الكتاب الخاص بهذه الظاهرة، وكذا بعض التفاصيل الواردة في تقارير رئيس البعثة العسكرية الفرنسية التالية:
A.M.G., C., 7 janvier 1893, Rapport sur l'emprisonnement de Driss Bennani à la demande d'Euan Smith. Ibid., 26 septembre 1895, Indications sur la "carrière" d'Abdel Jebbar et ses difficultés avec Haj Abdeslam Ouazzani depuis 1884. Ibid., C., 8, 9 et 12 février 1894, octobre 1895 et mai 1901, rapports consacrés à ben Daoud.

[24] - A.E.P., C.P., 71, 24 septembre 1894.

[25] تعبير بركاش .

الامتثال للتدابير القاضية بمنع أو تحديد تصدير الحبوب أو ذبح إناث الأبقار، ورفضهم دفع المكوس...الخ.[26].

حاول المحتسبون، في مرحلة أولى امتدت إلى حدود بداية الثمانينات من القرن التاسع عشر، الصمود في وجه الأجانب والمحميين، فلم يترددوا في إصدار أوامر تقضي بزجرهم إثر ارتكابهم للمخالفات وللغش، ومعاقبتهم بالضرب وبالحبس، على غرار غيرهم من المخلين بالقوانين والأعراف[27]. ففي عام 1862، مثلا، ألقى محتسب مراكش القبض على محمي إنجليزي له سوابق (ومنها القتل) وأمر بجلده عقابا له على "جسارته"، مؤكدا بشأنه للسلطان أن الأمر يتعلق بشخص لا يعرف الحياء، وغليظ في كلامه، وأنه رفض الإذعان للتدابير المتعلقة بشراء واقتناء خشب البناء لفائدة المخزن. إلا أن السفارة البريطانية تجاهلت ما اقترفه المحمي المذكور ولم تعتبر سوى المس بالحصانة المنصوص عليها في المعاهدات، وبناء على ذلك احتجت بقوة وفرضت عزل المحتسب[28].

وحتى في طنجة، المدينة التي كان المفوضون والقناصل يتصرفون فيها وكأنهم في بلد محتل وخاضع لسلطتهم، فقد صمد محتسبها وتشبث بصلاحياته واختصاصاته المعهودة وبضوابط وظيفته. وذلك ما جعله يتعرض لضغوط شتى ويجبر على الدخول في نزاعات لا حد لها ومنها النزاع الذي افتعله مفوض إيطاليا إثر إلقاء القبض على ابن محمي إيطالي- كان في حالة فرار بعد أن اقترف عدة عمليات نصب واحتيال، وتكاثرت شكاوى ضحاياه المرفوعة ضده للمحتسب. فرغم أن الاعتقال لم يشمل المحمي بنفسه وإنما ابنه، ورغم أن الحماية كانت تقتصر نظريا على الشخص المستفيد منها ولا تشمل أقاربه، فإن السفير الإيطالي، الذي كان ينتهز كل الذرائع لفرض نفوذ بلاده على الساحة المغربية وتعويض ضعفها الاقتصادي وضآلة مبادلاتها مع المغرب مقارنة بالدول الأخرى، احتج أشد الاحتجاج وأحدث أزمة خطيرة بين حكومته والمخزن[29]. فبعد أن طالب بعزل المحتسب وسجنه، عمل على تضخيم الأمر إلى أقصى درجة حيث سارع إلى إنزال علم بلاده، وحث حكومته على إرسال سفينة حربية إلى مياه طنجة.

وأمام هول الموقف وضرورة تطويق الأزمة بسرعة، استجاب النائب بركّاش

---

[26]- م.نهليل، م.س.، اللوحة XI،X وL، جواب السلطان على استرعاء محتسب القصر الكبير، 27 ربيع الثاني 1297 و26 رجب 1298 / 8 أبريل 1880 و 22 يونيو 1881.

[27] عبد الرحمان ابن زيدان ، **إتحاف**، م.س.، ج 2، م.س.، ص 3 .

[28]- م. نهليل، م.س.، االلوحة XIV، 3 جمادى الأولى 1279 / 7 فبراير 1862؛ راجع كذلك:

J. Caillé, “Un procès consulaire à Mogador en 1867”, *Hespéris*, 1953, pp. 333 - 342.

[29]- عبد الرحمان ابن زيدان ، إتحاف ، ج 2، م.س.، ص373-376 .

لمساعي مفوضي إنجلترا وإسبانيا اللذين حثاه على إفشال مناورات زميلهما الإيطالي مؤكدين له، رغم معرفتهما لحقيقة ما جرى وحيثيات اعتقال يخص شخصا لا تشمله الحماية قانونيا ولا أساس أصلا ليدخل أي سفير أو قنصل لفائدته، أن "المحتسب انتهك المعاهدات وأدلى بتصريحات مهينة للباشدور الإيطالي"، وأنه من اللازم إقالته لقطع الطريق أمام الأخير ومنعه من المضي قدما فيما كان ينوي القيام به لاستغلال الحادث إلى أقصى حد[30].

وعلى غرار المحتسبين وارتباط احتدام مصاعب مزاولة مهامهم في هذا السياق بأسس وظيفتهم الشرعية، تعرض القضاة بدورهم لمعاناة مماثلة لمعاناة المحتسبين، وبات المستقيمون منهم يواجهون مخاطر التوبيخ والعزل كلما اصطدموا بالمحميين وبحماتهم[31]. وقد تفاقمت هذه الظاهرة في ظرفية طغى عليها تصاعد متطلبات التغلغل الرأسمالي الأوربي من جهة، ومن جهة ثانية استمرارية صدارة القضاة ومقتضيات الشريعة الإسلامية في كل ما له صلة بالمعاملات التجارية والعقارية والمالية، إذ كانت صلاحيات القضاة تشمل مراقبة انتظام عمليات البيع والشراء، والمصادقة على العقود الخاصة بالمخالطات والسمسرة أو رفضها في حالة عدم مطابقتها للشريعة الإسلامية، وتعيين العدول وزجر المتورطين منهم في التزوير، والإشراف على ممتلكات الأوقاف، والمشاركة في إحصاء ممتلكات المخزن وتعديل عقود ومبالغ إيجارها[32]، والمشاركة في اللجان التي أحدثت فيما بين 1882–1882 ثم بعد 1884 لتقويم المحاصيل والمواشي وتحصيل الترتيب، والمساهمة في أعمال اللجان المختلطة المكلفة من حين لآخر بالاجتماع بطنجة ومراسي أخرى لفحص رسوم ديون الأجانب والمحميين (بجانب حاخامات وممثلين عن المفوضيات والقنصليات). وكان القضاة يشرفون أيضا نظريا على استخلاص الجزية من يهود البلاد طبقا لطقوس خاصة، وذلك في الوقت بالذات الذي تنصل فيه كل الأثرياء اليهود من واجبات أهل الذمة المعهودة بعد احتمائهم بالأجانب أو تجنسهم بجنسياتهم[33].

وفي ظل هذه الظروف، كان طبيعيا أن تتسع الهوة الفاصلة بين القضاة والقوى الأجنبية التواقة لتقليص فضاء اختصاصهم وصلاحياتهم. وبما أن السماسرة كانوا يشكلون رأس الرمح ويلعبون دور طلائع النظام الرأسمالي، كان يستحيل أن لا تتعدد

---

30 - م.ن.

31 - خ.ع.ر.، و.ب.، 8 ربيع الأول 1298 / 20 فبراير 1881.

32 - خ.م.ر.، 364 ، 5 شعبان 1306 / 6 أبريل 1889.

33- م.ن.،364، 24 و29 رمضان 1302/ 2 يوليوز 1885، السلطان إلى ع. بريشة حول الجزية وطقوس استخلاصها.

النزاعات بينهم وبين المكلفين بتطبيق مقتضيات الشريعة في مجال المعاملات التجارية والمالية والعقارية والفلاحية[34]، خصوصا وأن القضاة كانوا يشجعون الرعايا على التمسك بحق عرض نزاعاتهم مع السماسرة والمخالطين والأجانب أمام "الشريعة المطهرة" ورفض كل الصيغ الأخرى، لاسيما المحاكم القنصلية [35].

وللحفاظ على سمو الشريعة وحرمة وظيفتهم، لم يتوان بعض القضاة في سجن المحميين، المسلمين واليهود، خصوصا من كان من بين هؤلاء يتجرأ على الإدلاء بكلام غليظ داخل "محل الشرع"، ويتجاهل الأعراف المتبعة عند المثول أمامهم، ناسيا أو متناسيا أنهم لا يرون فيه أولا، وقبل كل شيء سوى أحد أفراد أهل الذمة الملزمين بإظهار صغرهم في مثل هذه الأماكن والحالات[36]. واللافت أن أحد هؤلاء القضاة، عبدالله محمد بن ابرهيم السباعي (قاضي مراكش، متوفى عام 1914)، كان من أشد منتقدي نظام الامتيازات الأجنبية إذ ساهم في إصدار فتاوى وإلقاء خطب جمعية للتنديد بالمحميين والمجنسين، وألف بالخصوص مؤلفه الشهير المعنون: "كشف النور عن حقيقة كفر أهل البصبور" .

تعامل المفوضون الأجانب مع مثل هذه المواقف والسلوكيات انطلاقا من زاويتهم الخاصة، ولم يروا فيها سوى تجليات دالة، في نظرهم، عن مدى تعصب هذه الفئة وكراهيتها للنصارى واحتقارها للأهالي المسلمين واليهود المتعلقين بهم. وكيفما كانت مشاعر هؤلاء وأولئك، يبقى أن القضاة حافظوا على موقعهم التقليدي وصلاحيات وظيفتهم لمدة أطول من المدةِ التي حاول خلالها المحتسبون والأمناء والعمال والقواد الاستمرار في مزاولة مهامهم كما اعتادوا مزاولتها منذ زمن طويل.

غير أن منطق تطور الأوضاع وتغيير الإطار التقليدي والسير صوب إحداث إطار أكثر ملائمة للمتطلبات الناجمة عن تزايد التغلغل الأوربي في مجالات شتى ومن ضمنها بشكل خاص مجالي التجارة والعقار، كل ذلك جعل القضاة ووظيفتهم عرضة لضغوط أقوى كان من الصعب عليهم الصمود في وجهها والحفاظ على صلاحياتهم الشرعية كاملة[37]. ففي سياق عام امتاز بنسف وتفكيك بنيات الدولة وتعطيل هياكلها التقليدية، واجهوا بدورهم، وإن بأشكال مختلفة، التحديات التي عانى من جرائها العمال والقياد والأمناء والمحتسبون[38].

---

[34] عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف، م.س.، ج 2، ص 398-399 .

[35] - خ.م.ر.، 123، 2 قعدة 24/1301 غشت 1884، شكوى عامل الصويرة ضد قاضي مراكش.

[36] - عبد الرحمن ابن زيدان، إتحاف، م.س.، ج. 2، ص 399-400 .

[37] - م. نهليل، م.س.، اللوحة LIII.

[38] - A.M.G., C., II, 19 février 1899.

وتجسد المحنة التي مر بها قاضي الرباط، محمد البريبري، إحدى الحالات الدالة على تصاعد ضغوط المفوضين الأوروبيين، وعزمهم على المضي قدما في مخطط تقليص صلاحيات القضاة وإفهام المتشددين منهم تجاه الأجانب وتجاه المتعلقين بهم أنه من اللازم عليهم تليين مواقفهم والتراجع أو أداء ثمن تصلبهم. فقد كان البريبري موضوع العديد من الشكاوى والتشهير في الصحف الصادرة في طنجة بسبب "تعصبه الديني وعناده، والكراهية والازدراء الذين يكنهما للأوروبيين ومحمييهم"، على حد تعبير رئيس البعثة العسكرية الفرنسية، الرائد بوركهارت[39]. وكان منتقدو هذا القاضي يؤاخذون عليه في حقيقة الأمر التزامه بضوابط خطته، حيث كان يرفض التصديق على عقود المخالطات الوهمية، ويعارض بشدة مصادرة ممتلكات المدينين إزاء الأجانب والمحميين لمنع استيلاء الدائنين على ممتلكاتهم وممتلكات دويهم الأسر..إلخ، ويبنى أحكامه على مقتضيات الشريعة الإسلامية ويتمسك بها تمسكا صارما ولا يترك أي فرصة لمن صدرت أحكام ضدهم للطعن فيها بكيفية عشوائية. وهذا ما حدا بالضابط الفرنسي السالف الذكر إلى كتابة السطور التالية في حقه: "كان (البريبري) يلف نفسه بهالة قدسية تجاه إخوانه في الدين...، وقد ساهم ضعف المخزن إزائه في الرفع بدرجة كبيرة من مستوى غطرسته وتعصبه"[40].

تضاعفت فعلا شعبية البريبري بعد أن علم الناس أنه يتحدى المفوضيات ويقف بالمرصاد للأجانب وللمتعلقين بهم. لذلك تحرك الأوروبيون للإطاحة به وعزله عن منصبه للتخلص منه وحث القضاة الآخرين على تأمل عاقبة السير على منواله والاقتداء بتشدده. وقد تمكن فعلا الفرنسيون من انتهاز فرصة إصداره لأوامر تقضي باعتقال ضابط جزائري لفرض إقالته في ظروف أضفت صبغة خاصة على قرار إبعاده، إذ أن هذا القرار صادف ليلة عيد الأضحى وكان له في الرباط أثر شبيه بانفجار "قنبلة"؛ وابتهج الفرنسيون بهذه المناسبة، معتبرين أن الأمر يتعلق ب"ثورة"، يرجع لهم الفضل في تحقيقها[41].

وتعززت في المقابل سمعة القاضي المخلوع بشكل مثير، لاسيما عقب تراجع

---

[39] - Ibid., Annexe au rapport n°33 du 30 mai 1899, Le Chef d'escadron Burkhart au Ministre de la Guerre, Etat-Major de l'Armée, 2° Bureau, « Le cadi de Rabat, Si Mohamed Bribri, est connu pour son intransigeance, son fanatisme religieux, la haine qu'il porte aux Européens ou protégés européens, le mépris public qu'il témoigne pour les traités qui lient le Maroc aux puissances chrétiennes. Maintes fois, les organes de presse de Tanger, anglais, espagnols et français, ont protesté contre ses façons de faire et ont réclamé son châtiment».

[40] - Ibid

[41] - Ibid.

الصدر الأعظم، باحماد، عن قراره واتصاله به، مفسرا له ظروف إعفاءه تحت ضغط الفرنسيين ومقترحا عليه إعادته لمنصبه، وهو اقتراح رفضه البريبري بنوع من الاعتزاز، مثيرا برفضه هذا، وشهامته، المزيد من الإعجاب لدى الرباطيين[42]. واللافت أن باحماد استفاد من تراجعه، لأن إشاعات راجت عقب اتصاله بالقاضي المخلوع استنتج الناس منها، حسب مصدر فرنسي، أن "الصدر الأعظم لم يعد يخشى فرنسا" وأنه تحداها بشكل مكشوف ومثير بتراجعه في قضية البريبري. وزاد في شكوك الفرنسيين تزامن هذا الحدث مع تشدد باحماد في أحداث أخرى تخص محميين تابعين لبعثتهم العسكرية، قال بشأنهم الرائد بوركهارت "(أنهم) تعرضوا للسجن على الرغم من احتجاجات رئيس البعثة... (وأن) ووزير (الحربية، وهو شقيق الصدر الأعظم) رفض الإفراج عنهم...، (إذ) لازال المحمي محمد بن المختار السيء الحظ مكبل بالسلاسل لأنه لا يتسامح مع من يشتم فرنسا". وأول بوركهارت ما أقدم عليه الوزير الأعظم، مؤكدا أن "هذه الحادثة ليست سوى عملية ثأر لقضية قاضي الرباط"[43].

لم ينتظر باحماد في واقع الأمر انفجار قضية القاضي البريبري للقيام بمحاولات تروم التصدي للمحميين والحد من تفشي ظاهرة الحمايات. وتدل على توجهاته في هذا المجال الجهود الجبارة التي بدلها على جبهات شتى، ومنها ما قام به لإفشال أو عرقلة مشروع إحداث قنصليات بالمدن الداخلية، فلم يكتف ببدل المساعي المعتادة لدى المفوضيات بطنجة، بل بعث برسائل بهذا الشأن لرئيس الجمهورية الفرنسية وللملكة فكتوريا. وفي الاسترعاء الموجه لعاهلة بريطانيا العظمى أكد لها، بإسم المولى عبد العزيز، أن الظرفية لا تسمح بفتح تلك القنصليات "حيث المخزن لازال جديدا أخذ في تسكين روعة الرعية وهيجانها، غاضا الطرف عن حقوق له وللغير عليها احتياطا من ثورانها"، ومضيفا أن "(فاس) لن يعهد جعل ذالك بها وترد لها وفود القبائل الساكنة في تخوم الجبال والأوعار ووفود القبائل البربرية المتطرفة. ويوشك أن يصدر منه ما يكدر الخواطر ويفروا ولا يدرى من أي فريق هم. ونحن على يقين من أنكم تمضون في هذا ومثله على ما هو معروف فيكم من السعي في الخير لهذه الإيالة ودفع ضده عنها مراعاة للمحبة"[44].

---

[42] - م.ن.، 28 يناير 1900.

[43] - م.ن.، 30 مايو 1899 ، بوركهارت إلى المفوضية الفرنسية.

[44] - 12 صفر 1312 / 15 غشت 1894 ، "فموجب تحرير هذا المسطور لجانبكم المشكور هو تجديد ما كان عليه سيدنا الوالد المقدس بالله معكم من عهود المحبة وحسن المعاملة... اردنا مراجعة حضرتكم الرفيعة في أمر حصل لنا منه ما لاتحبونه من التشويش... وهو فتح الباب بإقامة التاجر مكلاود بفاس للغير حتى ظن هذا الغير أنه قونص بها من قبلكم وهيأ من قبله من رام نصبه مساواة معكم.وربما سائر الدول تقتفي في ذالك اثره وأثركم. مع أن التاجر مكلاود لم يقيم =

ارتبط تزايد انشغال الصدر الأعظم بإشكالية الحمايات بتفاقم السلبيات المترتبة عنها، فضلا عن معطى ظرفي جديد اكتسى خطورة ربما لم يسبق لها مثيل، ويتعلق الأمر بضلوع أقوى لمحميين نافدين في الانتفاضات المسلحة، ومنها الانتفاضات الكبرى التي اندلعت في الرحامنة ودكالة والشياظمة والشاوية، وهي جهات تكاثر فيها المخالطون والمحميون، وادعى المفوضون الأجانب أنه لا يجوز للمخزن شن عمليات عسكرية فيها دون موافقتهم[45].

واعتبر الصدر الأعظم، في تصديه لخلفيات ومراحل الانتفاضة التي اندلعت بالحوز سنة 1895، أن شيخ زاوية تمصلوحت، الحاج محمد بن سعيد المصلوحي، متورط فيها إلى أقصى درجة، إذ انه كان يستقبل سرا بداره بمراكش زعماء المتمردين، أمثال مبارك بن الطاهر بن سليمان، ويحثهم على المضي قدما في العصيان والتمرد، كما أنه كان يمدهم بالسلاح ويعدهم بتوفير ملاذ آمن لهم ولدويهم وأتباعهم، ويضمن لهم الإفلات من العقاب. وفضلا عن تآمره المباشر مع "المفسدين"، كان "المرابط الحاج محمد بن سعيد المصلوحي"، حسب باحماد، يمهد الجو للمتمردين ويؤجج سخط العامة وتدمرها، وذلك بتراميه ظلما على ممتلكات الناس وبتعديه عليهم، دون مراعاة لا لأحكام الشريعة ولا لسلطة المخزن؛ فكلما حاول الولاة نهيه عما كان يقوم به ويدعونه للكف عن تحرشاته واستفزازاته إلا وأشهر بطاقة الحماية الإنجليزية وهدد بالتوجه إلى طنجة لعرض "أباطيله" على المفوضية البريطانية وحملها على التدخل لصالحه. وفي احتجاجه على هذه التصرفات، أوضح الوزير الأعظم أن لا أحد

= بفاس إلا بوسم التجارة وتعاطي أسباب البيع والشراء فقط.ولم يتصارف معه أحد من الولاة فيما يرجع لغير التجارة... ولما شاع ما رامه الغير بسبب إقامة التاجر مكلاود بفاس متوهما أنه على غير وجه التجارة. نشأ بسبب هذا كثرة القيل والقال من الرعية. وصارت تفوه في المخزن بما لا ينبغي سرا وعلانية وكادت أن تخرج عن ربقة الطاعة... فالمراد منكم أن تتداركوا هذا الخرق بنقل ماكلاود من فاس لينقل الغير.... وتجعلوا ذالك على وجه الخير والمحبة... فانه لا يخفى عليكم أن الوفاء بمثل هذا الشرط ليس هذا إبانه ووقته وأوانه"؛ المرجع: خالد بن الصغير، **بريطانيا و إشكالية الإصلاح...**، م.س.، ص. 380 - 381.

[45] - م. المشرفي، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية وعد بعض مفاخرها غير المتناهية**، دراسة و تحقيق إدريس بوهليلة، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الرباط 2005، ج. 2، ص. 226-228، كما قبض أيضا على نحو الألف من قبيلة الرحامنة المتعصب بهم، وبعده أمر بتفريقهم على السجون، فوجه منهم لسجن فاس عددا دخلوا على أسوء حال،محمولين على البغال، كالخشب بلأخراج كل إثنين على بغل، وكل واحد منهما بعين الخرج معادلا لأخيه، وهم مصفدون في الحديد تقشعر منهم الجلود،مع ماهم عليه من الشعث والاصفرار والنحول من أثر = =العذاب والجوع. وكذلك وجه عددا لرباط الفتح، بقصد السجن،وكذلك عددا لسجن تطاوين،وسجن جزيرة الصويرة. والكل على حالة ما ذكرناه، دون ما أبقاه بسجن مراكش.وبقوا بالسجن إلى أن مات جلهم به، وسرح بعد مدة طويلة من بقي منهم به". قارن مع ما كتبه الصحفي الإنجليزي، ولتر حاريس:

W.B. Harris, *Le Maroc disparu*, Paris, Librairie Plon, 1929, p. 36, « Le soulèvement des Rehamna fut réprimé et cent mille carrés de pays furent mis à feu et à sang. Les tribus furent presque exterminées, des centaines d'hommes moururent en prison, les femmes et les enfants devinrent la proie des soldats, d'autres furent vendus ou moururent de faim loin de leur pays ; la dévastation fut à son comble ».

من بين الولاة كان على علم مسبق باحتماء المرابط المذكور بالإنجليز وأنهم فوجؤوا تمام المفاجأة عندما أشهر أمامهم بطاقته[46].

وإثر اصطدامه بتمسك الإنجليز المنهجي بحماية المصلوحي ودفاعهم عنه لتفادي إقدامه على تغيير موقفه تجاههم وسقوطه في أحضان منافسيهم الفرنسيين، ضاعف باحماد احتجاجاته، لاسيما إبان سنة 1897 واستمرار الاضطرابات في الحوز، فحاول إقناع المفوضية البريطانية بجسامة التناقضات المتمثلة في تشبثها بالحصانة الممنوحة للمصلوحي، من جهة، والوظائف التقليدية المنوطة بزاويته لفائدة المخزن، على غرار زوايا أخرى، من جهة ثانية. وأوضح الوزير الأعظم بهذا الصدد أن كل ما يرتبط بالزوايا بصفة عامة يقع، بحكم طبيعة النظام القائم في البلاد، تحت إمرة السلطان والمخزن، شأنها شأن المؤسسات الأخرى التي تعنى بالأمور الدينية. وطبقا لما أشار إليه سابقا في مذكرات التنديد بالمصلوحي وخروجه على نهج أسلافه وحسن علاقاتهم بالمخزن، شدد باحماد من جديد على ترامي "المرابط" المذكور على ممتلكات الغير، بما في ذلك أخته، رغم أنها "من دمه ولحمه"، حيث جردها من نصيبها في إرث والدهما ورفض المثول أمام "الشرع المطاع" مؤكدا أنه لن يقبل المثول للمقاضاة إلا بطنجة. وتمسك المشتكى به، حسب الوزير الأعظم، بذات الموقف إزاء أولاد أعمامه، حيث سلبهم من ممتلكاتهم الخاصة، وكذا إزاء العمال الذين أودعوا أموالا لهم بضريح زاوية مولاي إبراهيم[47].

ولوضع الإنجليز أمام الأمر الواقع وتجاوز "نصائحهم" وإنظاراتهم، أشاع

---

[46] - F.O., 99, 433, Tangier, June 11, 1895, H. White to the Earl of Kimberley, Enclosure I, A Letter of the Grand Vizir to Sir E. Satow, dated 12 hijja 1312 (June 5, 1895), According to the Grand Vizir « The Hadj, the son of Mulaï Saïd el Meslohi, does not follow in the steps of his ancestors, but is engaged in that which does not befit a person in his position, so that it is notorious to every one that he has gone stray, and oppress the people, and takes all their property to no purpose, and venture to oppose the « Shraa » (religious law) and in inciting to evil the tribes of the Morocco district…, and he was one of those who corrupted and misled them into committing evils deed, especially Rhamna… ».

[47] - F.O., 99, 433, A. Nicolson to Salisbury, Tangier May 3, 1897, Enclosure I, Cid Ahmed ben Moussa to Sir A. Nicolson, dated 16 kaâda 1314 / April 19, 1897, According to the Grand Vizir « The own sister of Wold al Meslohi, who is of his own flesh and blood, ceases not complaining to the (Sharifian) Court of his depriving her of her father's inheritance, consisting of property, & c., He has (also) despoiled his cousins of a number of their private properties in a tyrannical and arbitrary manner ; besides laying hands on the moneys of the Governors deposited in the tomb of the Saint Moulai Ibrahim Ahmed, known as « the guardian of the sacred trusts »… How such a man should remain in tenure of such a position over which the hand of the Government is not extended ? ».

باحماد أن السلطان اتخذ قرارا لا رجعة فيه يقضي بتجريد "المرابط الحاج محمد" من صلاحياته على رأس زاوية تامصلوحت، بصفته مكلف بمهام مخزنية، وتعويضه بمقدم آخر ينتمي لنفس الأسرة. وكان يتوخى من الإلحاح على الطابع المخزني للوظائف الموكولة للمرابط المذكور إبراز انتهاك المفوضية البريطانية للمعاهدات، وبصفة خاصة بنود اتفاقية مدريد وما ورد فيها حول تحريم منح الحماية لموظفي وأعوان الدولة[48].

إلا أن المفوض البريطاني، أرثر نيكولسون (Arthur Nicolson)، أفشل كل حسابات وتحركات الصدر الأعظم حيث عمل على تقويض المقاربة القانونية القائمة على الوظائف الرسمية، حسب السلطان، المسندة للمصلوحي، وتصرف وكأنه مندهش لقرار إعفاء محمي مفوضيته "فجأة" من مهامه على رأس زاويته، ولسكوت المخزن عن وضعيته لمدة سنتين وإعطاء الانطباع أن حمايته لا تثير أي إشكال يذكر. ولحمل باحماد على التراجع، أكد نيكولسون للوزير الأعظم أن تنحية الحاج محمد المصلوحي لا تشكل قرارا جائرا في حقه وتعديا عليه فحسب، بل تمثل أيضا ضربة غير مقبولة لمكانة بريطانيا العظمى على الساحة المغربية، لاسيما وأن ما وقع "ستطير به الركبان عبر ربوع المغرب، لا محالة، وأن الناس سيرددون أن المخزن لم يعر للحماية البريطانية الاهتمام الذي تستحقه وأن هذه الحماية كانت سبب تنحية الحاج المصلوحي من منصبه السامي"[49].

وبما عبرت عنه من حزم في قضية المصلوحي، أكدت بريطانيا مجددا مدى تشبثها، كغيرها من الدول، بالسلاح المتمثل في الحماية، خصوصا وأن ظرفية أواخر القرن التاسع عشر كانت تدفع القوى المتصارعة حول المغرب إلى الإكثار من محمييها، وفي طليعتهم النافدين منهم. وبطبيعة الحال لم يكن من شأن مواقف من هذا القبيل سوى الدفع صوب استفحال الأوضاع وتعدد الاضطرابات، وفي نهاية المطاف، التمهيد لما أسمته الأوساط الكولونيالية "الفوضى المغربية"، وذلك على الرغم من اعتراف بعض السفراء الأجانب "أن كثيرا من العلل (التي يعاني منها المغرب) ناجمة عن دسائس وتجاوزات القوى الكبرى ومحمييها... وعن المطالب

48- Ibid., Tangier, April 5, 1897, «I regret to trouble your Lordship with the enclosed correspondence regarding the dismissal of Hadj-el-Meslohi, from the post of Shereef of that Sanctuary. I have advised and warned the Vizier on more than one occasion against any such a step...».

49- Ibid., «The deprivation of the guardianship of the Sanctuary is a very serious matter to the Shereef himself... It will be rapidly known throughout Morocco that Hadj el Meslohi has been degraded, and that British protection which he enjoyed, was treated of little account, and was even the cause of his dismissal from his high post ».

الدائمة والمتكررة التي كان (الأجانب والمحميون) يرفعونها لانتزاع تعويضات دسمة عن جميع أشكال الأضرار الحقيقية والوهمية (اللاحقة بهم)...". وخلص أحد هؤلاء السفراء إلى تحميل النفوذ الأوروبي مسؤولية قسط وافر من مسلسل انحلال الأوضاع، مؤكدا أن "المغرب تحول بسبب ذلك إلى ملاذ لأبشع الانتهاكات".

وفي تقييمهم لوضعية البلاد، أوضح من أدلوا بهذه الانتقادات أن "الحالة المزرية التي صار المغرب يتخبط فيها "وليدة اليوم" وأن أحد أسبابها الرئيسية يعود إلى تجاوزات المفوضين والقناصل الأجانب، وعلى وجه خاص إلى من كان منهم يتجر في بطاقات الحماية والمخالطة على نطاق واسع، و"يحتضن" بلا شرط ولا قيد دعاوي "المتعلقين" به كيفما كانت طبيعتها[50].

2- من المناهضة والمعارضة إلى التواطؤ والاحتماء

لم يكن من شأن توبيخ العمال والقواد والأمناء والمحتسبين والقضاة بطلب من الممثلين الأجانب، واتخاذ قرارات التغريم، والعزل والسجن في حقهم سوى تضخيم حجم مشاكل البلاد، والإسراع بوثيرة شلل الدولة. فتصاعد المخاطر المواكبة لتحمل المسؤوليات في مثل هذا السياق الهش كان يجعل الحفاظ بمنصب ما أمرا عسيرا، ويعرض صاحبه في كل آن وحين للإقالة والمصادرة، بل وللسجن. لدى صار المكلفون بالمناصب الرسمية يتأملون مليا مجريات الأحداث وعواقب الدفاع عن مصالح المخزن كلما تعلق الأمر بقضايا الأجانب والمحميين. وكان استخلاصهم للدروس يحثهم على تليين مواقفهم أو تغييرها، وهو ما زاد في قابلية بعضهم للتواطؤ مع هؤلاء وأولئك والاستفادة من هذا التوجه.

وساهم "تلاقي" مصالح الأطراف المعنية بهذا التحول في التمهيد لتقاربها، وبلورة تواطؤها على حساب عامة الرعايا والمخزن المركزي، في سياق ظرفية مواتية ميزتها الجهود المبذولة للحد من انتشار الحمايات، وتحسين موارد بيت المال. فمبادرة المولى الحسن بالترتيب، مثلا، ومحاولة إدخاله حيز التنفيذ عامي 1882 و1884 لم تصطدم فقط بمعارضة المحميين والمخالطيين الذين ألفوا الإفلات من الضرائب، بل فشلت أيضا، وإلى حد بعيد، نتيجة معارضة الولاة والشيوخ والأمناء لمبدأ تعميم الضرائب وإلغاء كل الامتيازات القديمة بدون استثناء. وفضلا عن إخضاع محاصيل ومواشي كل هذه الفئات للخرص، زاد في معارضة العمال والقواد للترتيب وهيجانهم ضد مبدأ التعميم إقصائهم من استخلاص الضرائب كما اعتادوا استخلاصها واختلاس نصيب منها لصالحهم الخاص دون حسيب أو رقيب.

---

[50] - F.O., 99, 237, July 12, 1887; A.E.P., C.P., 61 et 71.

ففي هذه الأحوال كان يستحيل حثهم على إنجاح إصلاح جريء يروم إنهاء أي تمييز جبائي "بين الحكام والمحكومين، والشرفاء وعامة الناس"[51].

وقد اكتسى التواطؤ بين الأطراف المشار إليها أعلاه صيغا وأشكالا كثيرة كلها تحايل وغش وتدليس وخداع وعنف. وكان من تجلياتها الأساسية تستر بعض العمال والقواد وراء المصاعب المترتبة عن انتشار الحمايات فاتخذوها ذريعة للمماطلة في تنفيذ الأوامر السلطانية أو التملص تماما من الامتثال لها. وبالتدريج انتقلوا إلى طور التواطؤ مع المحميين في مجالات متنوعة من قبيل ابتزاز الغرماء (الحقيقيين منهم والوهميين) والتنكيل بهم وبذويهم[52]، والسطو على ممتلكات الناس بمساعدة عدول مرتشين[53]، والتآمر ضد عمال وقياد آخرين للإطاحة بهم وضم قبائلهم للقبائل الخاضعة لسلطة الولاة المقربين من المحميين أو المجنسين[54]، وغض الطرف عن انتهاكات اليهود المحميين لعهد الذمة الخ...[55].

ففي مجال الضرائب، وفضلا عن معارضتهم الخفية أو المفتوحة للترتيب، اعتاد الولاة التستر وراء تملص المخالطين من الأداء لإخفاء ما كانوا يختلسونه. وهكذا، عندما اشتكى أحد القياد للسلطان وأعلن عن تذمره أمام "تزايد عدد المحميين والمخالطين داخل قبيلته...، (ومن) فرار إخوانه (أي أعضاء قبيلته الفارين بسبب ثقل الضرائب والذعائر والكلف)...، (ومن) تردد المخازنية (على القبيلة، لحثه وحثها) على تنفيذ المطالب"، لم يقبل المولى الحسن عذره محملا إياه مسؤولية ضآلة ما دفعه لبيت المال، حيث احتفظ لنفسه بالنصيب الأوفر مما استخلصه من الرعية، على خلاف غيره من القياد الذين لا يقتطعون سوى جزء محدود من الضرائب والغرامات[56].

وبطبيعة الحال كانت الرعية تشتكي من مثل هذه الاختلاسات ومن ثقل الغرامات المفروضة على عامة الناس، ولاسيما صغار الفلاحين، وكل أشكال الابتزاز والسلب[57]، وتطالب بشدة برفع الظلم عنها[58]. وفي حالة غياب العقوبات أو تأخرها ونفاد صبر المتضررين، كان بعض هؤلاء يهاجمون ظالميهم بأعنف

---

[51] - أنظر أعلاه : الترتيب الحسني.

[52] – يون برديكاريس، م.س.، ص. 9– 30، إفادات مجموعة من السجناء.

[53] - خ.م.ر.، 204، 6 جمادى الأولى 26/1310 نونبر 1892.

[54] - خ.م.ر.، 154، متم رجب 1/1306 أبريل 1889، تشكي العامل عيسى بن عمر العبدي من تصرفات زميله عامل أسفي وتواطؤه مع محميين يساعدونه على إيقاد نار الفتنة في قبيلته.

[55] - خ.م.ر.، 360 ن 24 ربيع الأول 1302 /11 ينا ير 1885 .

[56] - م.ن.، 200 و 204، 6 جمادى الأولى و 22 جمادى الثانية 1310 / 26 نونبر 1892 و 11 يناير 1893، السلطان إلى قائد قبيلة أولاد بوزيري.

[57] - م.ن.

[58] - م.ن.، عزل العامل بن محجوب.

الوسائل، وينتقمون منهم ومن ذويهم بالقتل ونهب ممتلكاتهم وإضرام النار في دورهم وقصباتهم، مرغمين الناجين منهم على الفرار صوب المدن أو اللجوء بأضرحة الأولياء والزوايا[59].

أما فيما يخص معضلة الديون والمآسي المواكبة لها، ففي كثير من الحالات لم يكن إصرار الولاة على إثقال كاهل الرعايا بالغرامات سوى وسيلة لحثهم على الاقتراض من"أصحابهم" المحميين والمجنسين اليهود ثم إجبارهم على بيع ممتلكاتهم بأسعار بخسة في حالة عجزهم عن رد الديون المستحقة عليهم[60]. وقد صار على هذا النهج بعض عمال الشاوية والغرب حيث اعتادوا الزج في السجن بالغرماء الذين لم يتسن لهم الامتثال فورا للذعيرة المفروضة عليهم؛ ثم كان يلي ذلك تضييق الخناق عليهم لإرغامهم على اقتراض الأموال مجددا من يهود محميين، ورهن ممتلكاتهم[61]. وفي مرحلة لاحقة كان الدائنون يسلمون للعامل أو للقائد المتحايل معهم رسوم الملكية مقابل مكافأة أو "خدمات" متفق عليها مسبقا بين الأطراف المتواطئة على حساب الغرماء المكرهين. وبطبيعة الحال كانت تمارس العديد من الضغوط على الضحايا لمنعهم من تقديم شكاوى ضد ظالميهم[62].

وبغض النظر عن ظاهرة التحايل لإجبار الناس على "تعمير ذممهم" بهذه الكيفية، كانت متابعة الغرماء بصفة عامة تؤدي إلى وقوع انتهاكات خطيرة، وتعود إحدى أسبابها الرئيسة إلى إسناد مسؤولية استخلاص ديون "إخوانهم" للولاة وإجبارهم على دفعها حتى في حالة العسر أو فرار أو وفاة أعضاء قبيلتهم المدينين تجاه الأجانب والمحميين. ولمواجهة هذه المسؤولية ومخاطرها، لم يكتف العمال والقواد بالمبالغة في تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، بل صاروا يبحثون عن حلول إضافية وعملية أخرى، ومن ضمنها التفاهم المباشر مع الدائنين[63].

وكانت هذه الصيغة تسمح لهم ليس فقط بتفادي المؤاخذة والتوبيخ في حالة تأخرهم في استخلاص الديون، إنما تمنحهم أيضا فرصا لربط اتصالات من شأنها خدمة مصالحهم الخاصة وتنمية أنشطتهم الفلاحية والتجارية، من قبيل تسويق محاصيلهم بسهولة وبانتظام رغم تقلبات السوق، وتفسح لهم أيضا إمكانية الحصول

---

[59] - م.ن.، 205 ، 1 قعدة 1310 / 27 مايو 1893، السلطان إلى النائب.

[60] - م.ن.، 204 ، 5 جمادى 1310 / 25 نونبر 1892.

[61] - م.ن.

[62] - م.ن.، جواب السلطان على وساطة نقيب أولاد سيدي عزة (الشاوية) الذي تدخل لفائدة قبيلة مزاب، وأخبر المولى الحسن أن العامل اوصل سخط القبيلة إلى ذروته بسبب ذعائر لا تطاق وأن هذه الذعائر لم تكن سوى حيلة للسلب والسطو على اراضي الناس .

[63] - A.E.P., C.P., 59, 14 septembre 1889.

على قروض في حالة حدوث طارئ ما، أو احتياجهم للهدايا الثمينة والسيولات اللازمة للحفاظ على عرى "الصداقة" مع كبار الوزراء وأصحاب القرار على المستوى المركزي. وكان بالفعل الحفاظ على المناصب مكلفا للغاية، سواء بالنسبة للعمال أو القياد والأمناء وأمثالهم[64].

وبديهي أن الحفاظ على المناصب أو استرجاعها كان جد مكلف بالنسبة للعمال والقياد والأمناء وغيرهم من الموظفين كما تدل على ذلك أمثلة متعددة، ومن ضمنها النموذج التالي المعبر عن "محنة" أمين مقال مع الصدر الأعظم في أواخر عهد المولى الحسن. وفي رسالته للصدر الأعظم الجديد، باحماد، سرد الأمين المذكور، المدعو الحاج بومدين بن عبد السلام حجي السلاوي، "قصته" مع الوزير محمد بن العربي بن المختار مؤكدا أنه قدم له كثيرا من المال مقابل التزامه بإرجاعه إلى منصبه. وجاء في نص هذا التظلم الذي يعطي، بصيغته وصرخة صاحبه، صورة حية لبيع المناصب والفساد المتفشي في دوائر الدولة :

«وبعد، فاعلم سيدي بأني كنت قبل هذه مدة ءامنا (أمينا) بردانة في حياة والدك المرحوم. فلما توفي وتولى الخطة بعده سيدي محمد بن العربي بن المختار صرت أتردد إليه، وأطلبه أن يكون واسطة لي في الخذمة المولاوية وهو يواعدني بذلك، ودفعت له ألف ريال تفصيلا مع دملوجين ذهبا ثمنها ثلاثة مائة ريال حتى أتيت على كل ما ملكت، ولم يحصل تيسر، وكل ذلك مطلع عليه الفقيه سيدي علي المسفيوي. فوالله لازالت أشكي وأبكي مما أصابني:عرّاني وعرّا أولادي ولم يوافني. وكنت أردت شكوته قبل إلى سيدنا المرحوم، لاكن منعني من ذلك الخوف من شوكتهم. فلما أقامك المولى سبحانه وتعالى بذلك المحل ءامنت على نفسي. والآن فإني قد رفعت إلى الله ثم إلى سيدنا نصره الله بالسيد محمد المذكور أعلاه: أن يمتعني وأولادي مما كنت دفعته له، لأني بقيت بمضيعة أنا وأولادي. وكنت سيدي اهتممت بنفسي أن أقدم عليك لنقبل الأرض بين يديك»[65].

وبالإضافة لتوقيت رفع هذا التظلم ولشخصية المشتكى إليه، علما أنه كان يكن العداء للمشتكى به، وحاول مرارا الإطاحة به وبأخويه قبل وفاة المولى الحسن، تكتسي الفقرة التي أنهى بها الأمين المخلوع ما عرضه على الوزير الأعظم دلالة رمزية بالغة على اعتبار تمحور تظلمه حول صيغ الكلام والطقوس والتقاليد الجاري بها العمل في مثل هذه الحالات، إذ قال:

---

[64] - خ.م.ر.، 360 ، 19 ربيع الأول 1302 / 6 يناير1885.

[65]- مصطفى بوشعراء، **التعريف ببني سعيد...**، م.س.، ص. 230 .

«لاكن فها أني، سيدي، وجهت كتابي لينوب عني فيما تملقيت به لديك، لأن المضيوم إذا وقف بباب أعطي جوابه، وقد وقفت ببابك، فلا محيد لي منه حتى تمكنني من خطابي، وأن تأخذ بيدنا أخذ الله بيدك دنيا وءاخرة، بجاه من له الحظ الأوفر على جميع أولياء مغربنا: مولانا إدريس، وبحق جده مولانا رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى محبة الله، والسلام»[66].

وشكلت الرشوة واحدة من الأساليب التي استخدمها المحميون لكسب "تفهم" الولاة وغيرهم من الموظفين وحملهم على التواطؤ معهم في شتى المجالات، بما في ذلك تهريب الأسلحة والذخيرة[67]. فعوض تفتيش المستودعات المشتبه في طبيعة السلع المخزونة داخلها، أو اعتراض طريق القوافل المحملة بالبنادق، كان بعض الولاة يغضون الطرف، مفضلين قبض الرشاوى وتفادي تابعات الدخول في نزاعات مع المهربين وحماتهم. ونهج الأمناء نفس النهج في مجال التهريب وفي مجالات أخرى حيث شمل تواطؤهم كراء عقارات المخزن في المدن وأراضيه الزراعية[68]، وكذا سمسرة مختلف الحقوق الواجب دفعها على البيع والشراء في الأسواق رغم المبدأ القاضي نظريا بإقصاء المحميين من عمليات المزاد العلني الخاصة بها وبغيرها من المستفادات[69].

وكانت الأطراف المتواطئة تستغل احتياجات المخزن المركزي الملحة من المال وتناقض تعليماته حيث كان يضطر للمصادقة على استثناءات منافية لمبدأ إقصاء المحميين من السمسرة. ففي بعض الحالات كان أمين الأمناء يتدخل بنفسه للترخيص للمخالطين والسماح لهم بالمشاركة في المزاد، مؤكدا أن وضع المخالط القانوني لا يختلف عن وضع عامة الرعايا، رغم علمه أكثر من غيره أن الفرق فرق نظري وأن المخالطين يتملصون من أداء الضرائب والقيام بالكلف[70]. وبطبيعة الحال لم يكن من شأن الرشوة المتفشية في صفوف العدول وانتشار ظاهرة الشهادة بالزور وتراجع صرامة القضاة سوى الإسهام في استفحال الوضع[71].

اجتمعت إذن، في سياق تآكل بنيات الدولة، شروط كثيرة لم تسفر فقط عن انتشار الرشوة وتعطيل السير العادي لدواليب المخزن، بل مهدت أيضا لتسرب

---

[66] - م.ن.، 27 جمادى الثاني عام 26/1312 دجنبر 1894.
[67] - م.ن.، 14 ربيع الأول 1302 / 1 يناير 1885؛ انظر كذلك التقرير الذي وجهه يون برديكريس إلى جمعية حماية الأهالي (لندن)، الوارد ذكره في: F.O., 99, 254, January 1st, 1888.
[68] - خ.م.ر.، 204 ، 6 جمادى 1310 / 26 نونبر 1892.
[69] - انظر أعلاه الجزء الخاص بقضية المكوس.
[70] - خ.م.ر.، 197 ، 18 صفر 1309 / 23 شتمبر 1891، رسالة عامل قبيلة سفيان (الغرب).
[71] - م.ن.، 267 ، 29 ربيع الأول 1302 / 15 فبراير 1885.

"داء" الحماية بالتدريج في قلب الدولة ومختلف أجهزتها[72]. وبفعل التنافس الحاصل بين القوى الأجنبية المتطلعة للإكثار من عدد المغاربة المتعلقين بها، فإن مفوضياتها أبانت عن استعداد كبير لاحتضان العمال والقواد والشيوخ والأمناء كيفما كان حجم ما اختلسوه من أموال وعقارات المخزن التي تسلطوا عليها، إلى غير ذلك من التجاوزات والجرائم[73]. وبالإضافة لضربهم عرض الحائط بمقتضيات معاهدة مدريد، وتساهلهم في منح بطاقات السمسرة والمخالطة للموظفين الذين كانوا يودون "التعلق" بهم ولا يتوانون في أداء ثمن ذلك، كان السفراء يتحمسون بشكل أقوى في حالة صدور رغبة من هذا القبيل من عامل أو قائد وازن؛ إذ ذاك كانوا يسارعون للاستجابة لطلبه ويضفون عليه صفة "المحمي السياسي"، مدعين أنه أسدى لهم "خدمات استثنائية".

وقد استغلت بعض المفوضيات الظروف إلى أقصى درجة وتجرأت إلى حد اقتراح مهام قنصلية على بعض القياد والباشاوات، وهو ما أقدمت عليه السفارة الإيطالية، مثلا، عندما اقترحت مثل هذه المهام على عامل الرباط، السويسي[74].

والواقع أن مسلسل "احتضان" الموظفين المخزنيين، وهو أمر خطير انشغل به المولى الحسن إلى حد جعله يطالب الدول الأجنبية بالتنصيص على تحريمه رسميا وإدخال بند خاص بهذا الشأن في معاهدة مدريد، انطلق في وقت مبكر وتزامن مع بداية تراجع سلطة وهيبة الدولة المغربية تحت ضربات القوى الأوروبية. وكانت البداية مع حرب تطوان وضغط سلطات الاحتلال الإسبانية على موظفين لحثهم على التعاون معها أو تجاوز تعليمات السلطان الصادرة لهم بشأن إجراءات تسليم جزء من مبالغ الغرامة الحربية التي تم جمعها في جنوب البلاد للإسبان. ولطمأنة المتعاملين معها وضمان إفلاتهم من العقاب، سارعت الحكومة الإسبانية بمكافأتهم وبسط حمايتها عليهم، رغم إدراكها لخطورة ما أقدمت عليه وخرقها للقانون الدولي. وبما أنها كانت تعي ذلك، فإنها حاولت إضفاء بعض الشرعية على مبادرتها، ولم تجد من حل سوى مطالبة السلطان بالمصادقة على ما أقدمت عليه، وإصدار ظهائر التوقير والاحترام لفائدة هؤلاء المحميين، موضحة له ظروف وصواب تعاونهم معها[75].

وتشكل حالات أخرى مرت أشواطها إبان حقبة ما بعد حرب تطوان نموذجا

72- عبد الوهاب بن منصور، م.س.، ص. 40.

73- م.ن.، 242 ، 11 رجب 1317 / 15 نونبر 1899.

74- A.M.G., C., 99, Dossier 99, août 1896.

75- محمد داود، م. س.، ج. 3، ص. 289- 290.

أكثر تعبيرا عن تطور الأوضاع، وعن تعدد خلفيات تقرب بعض الولاة من الأجانب، وإظهار نوع من القابلية للاحتماء بهم إن اقتضى الحال. وكانت المفوضيات والقنصليات الأوروبية تعتبر، من جهتها، أن العمال والقواد مؤهلين أكثر من غيرهم للتعامل مع التجار الأجانب بصفتهم ملاكين كبار وأصحاب قطعان الماشية، وأن إمساكهم بزمام السلطة في أقاليمهم ووسط قبائلهم يتيح لهم فرصة التعامل مع النصارى وسماسرتهم دون خوف من أحد[76].

وكان بديهيا أن يلتفت السلطان إلى مخاطر دخول ولاته في معاملات مباشرة مع التجار الأجانب، وهو ما جعله يصدر ظهيرا عام 1862 حرم بمقتضاه على هؤلاء دفع أموال أو سلع للعمال والقواد والشيوخ على شكل "تسبيق" مقابل التزامهم بتسليم كميات معينة من محاصيلهم أو صوف أغنامهم، بعد الحصاد وجز الأغنام، لسماسرة الأوروبيين المتعاقدين معهم[77]. ومن الواضح أن مثل هذا "التعاقد" كان يعني توسيع نطاق المخالطات، وفسح المجال أمام التجار الأجانب لتحويل الولاة إلى شركاء في مجالي الزراعة وتربية المواشي، في الوقت بالذات الذي بدأت تتفاقم فيه سلبيات المخالطات المبرمة مع الرعية واستلزمت إبرام اتفاق خاص بشأنها مع فرنسا (تسوية 1863) لم يسفر عن النتائج المؤملة من إبرامه، فواصل السلطان احتجاجاته على تمسك الأجانب والمحميين بتعاملهم مع كبار الملاكين في البوادي وشخصيات مخزنية فيها ذاكرا أن "التجار... إنما يختارون السماسرة من أشياخ البادية وكبرائها، فيتعصبون ولا يسمعون كلام المخزن في الأمور المتعلقة بهم، وإن خوطبوا بأمر يجيبون بأنهم مشتغلين بالبيع والشراء مع أصحابهم، ولا حكم عليهم لأحد، إلا لقنصوات المراسي"[78].

---

[76]-A.E.P., C.C., Rabat, I, Note d'Alfred Maffray, Annexe à la correspondance du 1 septembre 1867, point n°8, « Dans l'universel manque de garanties dont souffre ici toute propriété, les caïds sont précisément de tous les Arabes des tribus, ceux qui ont le moins à redouter de l'arbitraire et avec lesquels les transactions (commerciales) offrent le plus de sécurité. Or le montant des avances ainsi consenties représentent annuellement plusieurs millions de francs…Ces puissants délégués du sultan sont, par leur position, suffisamment en évidence pour qu'il n'y ait lieu à aucun malentendu…L'extension de (ces transactions) aux sheikhs a quelque chose de plus insidieux par la difficulté qu'il y a de savoir, dans les villes où s'opèrent les transactions, si tel arabe des tribus est sheikh ou ne l'est pas, ce titre passant journellement, dans chaque douar, de l'un à l'autre, selon le prix que chacun peut offrir ou selon les convenances momentanées des gouverneurs».

[77]- Ibid., «Interdiction aux négociants européens de toute transaction avec les caïds et les sheikhs des tribus. Conséquence de cette interdiction, contraire en principe à nos traités. Entraves au développement du commerce avec l'intérieur (du Maroc)».

[78]- ابن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج. 2، ص. 412.

ومن منظور الولاة التواقين للاستفادة مباشرة من تزايد الطلب الخارجي على المنتوجات المغربية، فإن مزايا التعامل مع التجار الأوروبيين كانت لا تقتصر على تسويق محاصيل أراضيهم بأثمان أعلى من أثمان الأسواق الداخلية بل كانت تتعدى مسألة الربح التجاري لتشمل جوانب أخرى لا تقل أهمية مقارنة بهذا الربح. وقد انتبه فعلا بعض الولاة إلى المزايا المتمثلة في تسخير العلاقة التجارية والفلاحية القائمة مع تاجر أجنبي ما لتعزيز موقعهم ضمن الجهاز المخزني ولتأمين أنفسهم ضد مؤامرات خصومهم، ومن ضمنهم زملائهم أو أعيان طامعين في الإطاحة بهم لشغل مناصبهم، وضد مخاطر العزل وما يتلوه من سجن و"تتريك"[79].. وقد كان المهددون بالفصل والمصادرة لأسباب مختلفة، منها ما له صلة بالاختلاسات على حساب الدولة لدولة[80]. وبانتهاكات خطيرة لحقوق الرعية، وبالعجز على تفادي اندلاع انتفاضات مسلحة، أو بمناورات المنافسين والحساد، وبالتستر على عصابات إجرامية، وبالضلوع في تهريب الأسلحة الخ... كانوا الأكثر استعدادا لوضع ممتلكاتهم بين أيدي الأجانب أو المحميين وتفويت مواشيهم وأراضيهم لأقاربهم وحثهم على شراء بطاقة سمسار أو مخالط. ونشر شائعات تفيد أنهم تحت حماية دولة أجنبية ما واقتناءهم الفعلي لبطاقة محمي.

ويعكس ما أقدم عليه أحد الولاة في شمال البلاد، القائد محمد أمقيشد، نوعية مثل هذه الحسابات والمناورات. فقد اختار فيما يخصه الحل المتمثل في "تفويت" جزء كبير من عقاره وقطعان ماشيته لفائدة أحد أصحابه الفرنسيين وصديق شريف وزان، المدعو كونت دو شافنياك (Comte de Chavagnac). فبعد أن عزل القائد المذكور مرة أولى من منصب عامل طنجة سنة 1874، بسبب جسامة انتهاكاته وأعمال الابتزاز التي اقترفها، تمكن من الفوز بقيادة أصيلا وبعض القبائل المجاورة لها، إلا أن طبيعة تدبيره لشؤون مدينته والقبائل التابعة لسلطته عرضته من جديد للعزل، خصوصا وأنه تورط في اضطرابات اندلعت في الريف سنة 1884 وساهمت في نشوبها دسائس شافنياك ومناوراته لاحتكار التنقيب عن المناجم في تلك المنطقة[81]. وقد ساند أمقيشد المذكور تحركات هذا الأخير مقابل وعد قدمه له أورديغا (Ladislas Ordéga) والتزم السفير

[79]- مصطفى بوشعراء، **علاقة المخزن بأحواز سلا، قبيلة بني احسن، 1860 – 1912**، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1996، ص ص.123–125 ، حول فرار القائد التازوطي و لجوؤه بضريح الشيخ محمد بن عيسى بمكناس؛ وفي رسالة خاصة بالهارب وموجهة لعامل سلا، كتب السلطان لهذا الأخير: "فقد أمرنا العربي التازوطي الذي كان عاملا على إخوانه بالقدوم لديك لمباشرة قضية له عند القاضي هناك. فإذا ورد عليك فاقبض عليه واودعه السجن واعلمنا"، 22 صفر 1303 / 30 نونبر 1885 .

[80] - انظر الفصل الأول من هذا المؤلف والفقرات الخاصة بمعاهدة مدريد (1880).

[81] - A.E.P. C.P., 39, 2 et 5 juillet 1874.

بمقتضاه بغض الطرف عن وظائفه المخزنية وتعيينه سمسارا لبنك ترانسأطلنتيك (BanqueTransatlantique)[82]. إلا أن المفوض الفرنسي غير رأيه ولم يف بوعده، مفضلا ولاشك تركيز جهوده على فرض الحماية الممنوحة لشريف وزان في إطار مشروعه الطموح والرامي إلى "تونسة المغرب" على يده، وهو مشروع أحدث أزمة هائلة في العلاقات المغربية – الفرنسية.

وفي هذه الظرفية المتوترة، سارع أمقيشد المهدد بالعزل والمصادرة لإيجاد بديل ناجع بعد أن تخلى أورديكا عنه، فرتب أموره مع صديقه شافانياك. وفي العقد العدلي المحرر بهذه المناسبة (29 ربيع الثاني 27/1301 فبراير 1884)، صرح أن الفرنسي المذكور اشترى منه عقار ومواشي وسلم له 30.000 ريال، وأن البيع شمل "7 دور للسكنى بطنجة، و2 محلات، و2 إسطبلات و2 حدائق تقع بمرشان والسواني، وبقعة أرض تقع في الغرب، و400 رأس من الأبقار (يرعاها عدد من المخالطين)، و1500 من رؤوس الأغنام"[83].

أما الخيار المتمثل في نقل الممتلكات إلى الأهل والأقارب المحميين أو على وشك الاحتماء بالأجانب، فقد اعتمده أحد عمال قبيلة أولاد زيان، محمد بن مشيش، حيث كلف أحد. أفراد قرابته، المدعو عبد النبي كرومي، بالسعي لتمكينه من إنقاذ ممتلكاته من المصادرة، وذلك باقتناء بطاقة "تثبت" مخالطته لمواطن إيطالي، تمهيدا لاقتناء الحماية الإيطالية[84]. لكن المساعي المبذولة بهذا الشأن باءت بالفشل عقب تدخل عامل الدار البيضاء، وإصداره لأوامر تقضي بإلقاء القبض على كرومي المذكور وسجنه، وهو ما حال دون مواصلة اتصالاته مع صاحبه الإيطالي. وبما أن العملية كانت وهمية برمتها، فإن هذا الأخير التزم الصمت ولم يطالب بإطلاق سراح مخالطه المرتقب[85].

وتتمثل حالة أخرى فيما قام به شخصيا ابن محتسب مكناس وخليفته مدة ولايته، حيث حاول التستر وراء الحماية الأجنبية للحفاظ على ما اختلسه أو تسلط عليه خلال مزاولته لمهامه تحت إمرة والده. فاحتمى في أول الأمر بالإسبان، إلا أن استرعاءات السلطان الملحة حثتهم على الاستجابة لمطلبه الداعي إلى الشطب على اسم المختلس المذكور من لوائحهم. وإثر تنحيته من قوائم المفوضية الإسبانية لم ييأس هذا الأخير من تجاوز بوادر المخاطر المحدقة به، فانتقل إلى طنجة للبحث

---

[82] - م.ن.، 49 ، 10 شتنبر 1884.
[83] - م.ن.، ص. 39.
[84] - خ.م.ر.، 360 ، 26 صفر و 14 ربيع الأول 1302 / 5 دجنبر 1884 و 31 يناير 1885.
[85] - م.ن.

عن بديل وشراء بطاقة "النجاة" بأي ثمن، مفتخرا بدسامة "شكارته" واقتناعه بسهولة تحقيقه لمبتغاه مقابل المال[86]. ويبدو أن المفوضية الفرنسية أبدت استعدادها لتلبية رغباته واستجابت له فعلا. فما كان على السلطان سوى إعادة الكرة والتدخل لديها لحملها على التراجع اقتداء بتفهم الإسبان وتراجعهم بعد أن أقتنعوا بجسامة سوابق محمييهم المكناسي. وقد أكد السلطان للفرنسيين بشأن هذا الأخير أنه "اشتغل، منذ عهد والده الحاج أحمد ولد عبد القادر، بالترامي على الناس والحيف عليهم وأكل أموالهم بالباطل وإدايتهم بالضرب المؤلم حتى أنه قتل امرأة تحت العصا... حسب ما هو معلوم عند الخاص والعام...، وترتبت عليه حقوق للمخزن والناس وكان هو السبب في عزل والده عن الخطة المذكورة...".[87].

وفي بعض الحالات وقبل الإقدام على الاحتماء بعينه، كان بعض الموظفين المخزنيين المهددين بالعزل والمصادرة، يروجون شائعات مفادها أنهم حصلوا سرا على الحماية الأجنبية. وقد اختار باشا مراكش، محمد بن داود، هذه الصيغة واكتفى بالتلميح إلى أن الإنجليز منحوا له حمايتهم خلال مقامه بلندن سنة 1892. وكان يتوخى بخياره هذا التخفيف من حدة المخاطر المحدقة به بسبب شراسة العداء الذي كان يكنه له بوبكرالغنجاوي، وهو الرجل القوي المتآمر ضده مع أطراف نافذة أخرى، إذ كان يتواطأ تارة مع محتسب المدينة وأمين مستفاداتها، عبد الله البوكيلي، وتارة مع شخصيات أخرى كانت تود إقصاء بن داود وتعويضه في منصبه. والمثير في هذه الحالة أن الباشا المذكور عمد إلى هذا الخيار، أي ترويج إشاعات تفيد أنه محمي إنجليزي، بعد أن سبق للسفير البريطاني كوربي كرين، وفي سياق تداعيات "قضية الغنجاوي" بالذات، المطالبة بإقالته[88].

أمام تكاثر المخاطر في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، صار خيار الاحتماء المباشر يمثل الحل الأنجع. لذلك أولته الدوائر المخزنية بمختلف سلاليمها ومراتبها عناية بالغة. فاهتم به، على الصعيد الأسفل، الشيوخ والمقدمون، وهم عناصر الفئة المحتكة مباشرة مع السكان في البوادي والمدن ومع المخالطين والسماسرة ومعرضين في آن واحد لاتهامات ولإغراءات هؤلاء[89]. إلا أن الإغراءات بدت أقوى وتقاطعت مع انشغال الأشياخ بالخصوص بالحفاظ على وظائفهم وتجاوز السلبيات المترتبة عن محاولة إدخال الترتيب حيز التنفيذ وحرمانهم من ما اعتادوا

---

[86]- الان فومي، م.س.، اللوحة XXVIII.

[87]- م.ن.

[88]- A.M.G., C., 8, Marrakech, 1 janvier 1894.

[89]- A.E.P., M.D., 10, Listes des réclamations présentées au sultan.

اختلاسه بمناسبة استخلاص الضرائب. وكانت هذه الحسابات والأفق بمثابة حوافز أذكت قابليتهم للتقرب من المخالطين والمحميين، بل والتآمر معهم في بعض الحالات لإثارة القلاقل وتحريض الناس على العصيان والتمرد[90].

وقد أسفرت هذه القابلية عن تكاثر عدد الشيوخ الحاملين لبطاقات السمسرة أو المخالطة الإيطالية والإسبانية والبرتغالية والفرنسية والبريطانية والبلجيكية والأمريكية والبرازيلية والدانمركية وغيرها، متسببين بانفلاتهم هذا وما يشبه التمرد ضد المخزن في تخريب جزء كبير من قاعدة الجهاز الإداري، وهو أمر ندد به السلطان مرارا وأكد عليه بشكل خاص بمناسبة استنكاره لتصرفات أحد شيوخ قبيلة أولاد حريز ومطالبة المفوضية البريطانية الشطب عليه من قوائم حمايتها، ملحا على جور التعرض بين حاكم ومرؤوسيه، وشل تطبيق الأوامر والأحكام، وإرغام المخزن على إبقاء شيخ في منصبه رغم أن صفة المحمي الممنوحة له تضمن له الإفلات من أي سلطة وتشجعه على رفض الامتثال لها[91]. وكان الملاحظون الأجانب يدركون تمام الإدراك مدى طمع وجشع هذه العناصر وتقاعدها على جزء من الضرائب والغرامات المفروضة على الرعايا واستغلالها لوظيفتها[92].

وتتجلى جسامة ما كان يقترفه هذا الصنف من أعوان المخزن من خلال قضية شيخ يدعى محمد بن الجيلاني الزبيري، قال عنه الصدر الأعظم في رسالة موجهة إلى المفوض الفرنسي أنه "فرض على إخوانه مالا له بال في غيبة عامله (القائد المهدي الزبيري الرحماني) مع الجناب الشريف في الحركة، وحازه منهم وفر ولما سمع برجوع عامله... توجه للدار البيضاء (واتصل بأحد الفرنسيين هناك) وبدل اسمه ونسبه وتسمى له بالواصل بن الجلاني التائلي الورديغي وادعى المخالطة (مع الفرنسي السالف الذكر) ورجع لقبيلته ونزل وسط إخوانه الذين كان شيخا عليهم واشغل بالخوض والفساد بالقبيلة...، وقبيلته كلها مخازنية وعساكرية لا يسوغ للتجار التعرض للمخزن على أحد منها...". وكالعادة طالب الصدر الأعظم المفوض الفرنسي إصدار أوامره "لخلائف(ه) بالمراسي بأن لا يساعدوا التجار على مخالطة أحد وحمايته إلا بعد أن... يتحقق عندهم فراغ ذمته وعدم تبعيته بدعوى وأنه ليس في خدمة المخزن،

---

90 - خ.م.ر.، 370 ، 20 و 21 ربيع الثاني 1302/ 6 و 7 فبراير 1885.

91 - م.ن.

92- A.M.G., C. 19, Marrakech 25 octobre 1899, Rapport mensuel du capitaine Larras, « La situation (du Maroc) est aggravée par la rapacité bien connue des agents subalternes qui appauvrissent le pays… et découragent un peuple exclusivement agricole qui se fatigue de ne travailler que pour fournir de l'argent à ses chefs, sans même être sûr qu'on lui laissera de quoi ne pas mourir de faim».

لتتحسم مادة هذا الفساد المؤدي... (إلى) تعطيل الأحكام وفساد النظام"[93].

وبموازاة لما تعرضت له قاعدة الدولة، لم تنج مستويات الهرم المخزني الأخرى وقمته من عدوى الحمايات[94]. وفي هذا السياق بالذات علق السفير دي مونبيل على تزايد قابلية القياد والعمال للتقرب من الأجانب، فكتب في تقرير وجهه لحكومته عقب ملاقاته بأحد كبار عمال الغرب، بوبكر الحباسي، وعدم إخفاء الأخير لرغبته الأكيدة في الاحتماء بالفرنسيين أن "صدور هذه الرغبة من رجل ينتمي إلى أسرة كبيرة، متحالفة مع السلطان، ليشكل إشارة قوية ودالة عن مدى انحلال المؤسسة المخزنية واضمحلالها"[95].

لاغرو أنه كان في وسع السفير المذكور الإدلاء بنفس الملاحظة إثر رواج الإشاعات التي أطلقها الوزيران الحاج المعطي الجامعي وشقيقه محمد الصغير، في محاولة بذلها للإفلات من انتقام الوزير الأعظم، باحماد، بعد أن عارضا مبايعة المولى عبد العزيز؛ ولبلوغ مراميهما حاول الأخوان إيهام خصومهما أنهما حصلا سرا على الحماية الفرنسية قبيل وفاة المولى الحسن. إلا أن الصدر الأعظم لم ينخدع بما روجاه ولم تنطلي عليه حيلتهما، فأمر بالبحث في حقيقة أمرهما؛ وإثر تأكده من عدم صحة ما أشاعاه أمر بإلقاء القبض عليهما والزج بهما في سجن تطوان، حيث قضى أولهما عشر عام مكبلا إلى أن لقي حتفه سنة 1904، وبقي ثانيهما قابعا به إلى أن أفرج عنه في حالة يرثى لها عقب مبايعة السلطان عبد الحفيظ (1908)[96].

وبغض النظر عن نهاية هذين الوزرين المأساوية، فإن مجرد تفكير مسؤولين من هذا النوع في فرضية الاحتماء بدولة أجنبية والمراهنة عليها للتأثير على مصيرهم لدليل في حد ذاته على درجة انحلال المؤسسة المخزنية في أواخر القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وتكاثر حظوظ القوى المتطلعة لبسط سيطرتها عليها وعلى البلاد برمتها، لاسيما في سياق امتاز بتسابق الدول العظمى الشرس لتوسيع دوائر نفوذها، والإكثار من الأتباع المحليين بمختلف أصنافهم، وبانقسام

---

[93]- خ.ع.ر.، و.ب.، 20 و متم ربيع الأول 1301 / 19 و29 يناير 1884 ؛ أ. فومي، م.س.، اللوحة XXIX.

[94]- محمد بن الحسن الحجوي، **تقاييد تاريخية**، م.، خ.ع.ر.، ح. 128 ، ص. 23، إشارات إلى سياسة التتريك في عهد المولى الحسن وإلى باحماد وعلاقته بالمال.

[95]- A.M.G., C., 16 août 1895, De Monbel à Hanoteau.

[96]-W. Harris, *Le Maroc disparu*, Paris, Plon, 1929, pp.20-21 « Ba Ahmed supplia (Moulay Abdel Aziz) de faire arrêter El Hadj Maati…Quelques instants après, un homme lamentable, pleurant sous les moqueries et les rires, était traîné sur la place du palais au milieu de la foule… Ses habits étaient déchirés… Son frère, Si Mohamed Sghir… fut arrêté sur le seuil de sa maison…Les ex-ministres furent envoyés en prison à Tétouan et mis aux fers, enchaînés dans un donjon… ».

المخزن أو انشطاره، بين تيارات متنافسة ومتناحرة، بعض عناصرها موال لفرنسا، والبعض تابع لبريطانيا، والبعض الآخر مراهن على ألمانيا [97].

وكان طبيعيا أن يصل هذا التسابق ذروته بفعل استفحال المنافسة القائمة بين الدول، وتزايد قابلية شخصيات مخزنية للاحتماء، علنا أو سرا. ولا أدل على احتدام هذا المنحى من استنكار السلطان لتكاثر المعاملات بين التجار الأجانب والمحميين من جهة، والولاة من جهة ثانية. والملفت للانتباه أن الاستنكار المذكور لم يصدر على شكل توبيخ للعمال والقياد أو في صيغة أوامر تحرم عليهم صراحة تلك المعاملات، وتعدهم بإنزال أشد العقوبات عليهم في حالة عدم كفهم عنها، وإنما صدر على شكل تحذير شبه محتشم للتجار والتبرؤ من عواقب مخاطرتهم بأموالهم وسلعهم مع استمرارهم في تعمير ذمم الولاة. وورد في رسالة المولى عبد العزيز الموجهة بهذا الشأن لأمناء الصائر بمكناس:

"فقد بلغ علمنا الشريف أن التجار لازالوا يتعاملون مع ولاة أمرنا... من العمال، والشيوخ، ومن في معناهم، ممن له يد، تصرف بالقبض، والدفع، في رعيتنا السعيدة، فيعمرون ذممهم بخطوط أيديهم، ورسوم الإشهاد عليهم، سالكين في ذلك، سبيل الغرر، معرضين أمولهم للتلف والخطر، متغافلين عما صدر من أوامرنا الشريفة... بمنع ذلك، والتحذير من تعاطيه، لكون الولاة المذكورين، مضروبا على يدهم في ذلك ومثله، لأن جميع ما بيدهم، هو لبيت المال عمره الله...؛ وعليه فنأمركم أن تحضروا مع وصيفنا القائد بعيسى، وعدلين مبرزين، حين يجتمع التجار، واليهود، بأساقفتهم، وأعيانهم، لتجديد الاسترعاء عليهم، بأن من خاطر منهم بمتاعه، وأعطاه لأحد من المذكورين، فدركه على نفسه، وخطئته لرأسه سواء كان محميا أو غيره، ولا يسمع له فيه كلام، بل يعود عليه مزيد ملام، إذ حسب العمال ومن في معناهم، الاقتصار في شراء ضرورياتهم، على المعاملة يد بيد، وشد العضد فيمن رفع لهم من الديون على إيالتهم، بالمواجب التامة شرعا. وأما تعمير ذمم الولاة فباب مسدود، ولا يقبل فيه خط يد، ولا رسم ولا إشهاد، بوجه من الوجوه، على أن من جملة المقاصد الملاحظة في تجديد هذا الاسترعاء، الشفقة على التجار في بضائعهم، وتنبيه المتهورين منهم بعدم إلقاء أمتعتهم في معرض الضياع. ثم أشهدوا عليهم بالعدلين المشار لهما. جميع ما قدر، بمحضر من ذكر، وما أجابوا عنه، ووجهوا الرسم به مثبتا، والسلام" [98].

---

[97] - A.M.C., C., 9, Rapport mensuel, avril 1895.

[98] - 5 رجب 1318/ 29 اكتوبر 1900.

والواقع أن رفض التحار والولاة الامتثال لما أصدره المولى عبد العزيز بهذا الشأن لم يكن أمرا جديدا، إذ أنه سبق لهم فيما مضى تجاهل قرارات سيدي محمد بن عبد الرحمان والمولى الحسن القاضية بمنع مثل هذه المعاملات التجارية والفلاحية والمالية، وهو ما أعاد المولى عبد العزيز التذكير به عندما أشار في ظهيره إلى عدم إنصات الأطراف المعنية بقراره إلى "أوامرنا الشريفة... وأوامر سيدنا الجد المقدس، وسيدنا الوالد المنعم بالله، (القاضية) بمنع ذلك، والتحذير من تعاطيه".

إن تذكيرا من هذا القبيل يعني أن المولى عبد العزيز كان لا يعاني فقط من جراء إكراهات الظرفية العسيرة التي صارت البلاد تمر بها غداة وفاة الصدر الأعظم أحمد بن موسى، بل كان عليه أن يواجه أيضا تراكم مشاكل استعصى حلها على جده ووالده، وورثها عنهما في ظروف حالكة وجد فيها نفسه مكتوف الأيدي أكثر منهما وعاجز إلى أقصى درجة على مواجهتها والتخفيف من حدتها[99].

ولتقييم مخلفات عهد والده وما آلت إليه الأمور قبل أن يمسك حقا بزمام الحكم إثر وفاة الصدر الأعظم، لا بأس من تأمل ما أدلى به شاهد عاصر تطورات هذه الحقبة العسيرة ودون ملاحظاته وانطباعاته حول ما كان يجري تحت أنظاره. ويتعلق الأمر بصاحب "الاغتباط بتراجم أعلام الرباط" محمد بوجندار الرباطي الذي كتب بهذا الشأن ما نصه:

«ففي (عهد المولى الحسن) تأكدت المواصلة بدول أوروبا وعظمت التجارة وكثرت الأموال بين الناس فتأنقوا في المصانع والأبنية وبلغ أهل المغرب في الرفاهية مبلغا لم يبلغه أسلافهم. وكانت تلك الأيام على ما فيها من كثرة الغزوات

---

[99]- م. المشرفي، **الحلل البهية في ملوك الدولة العلوية...**، م.س.، ج. 2، ص.241-242، إشارات إلى تركة باحمادوضخامة ما تراكم لدىباحمادمن ثروات: "وترك من النقد، والأملاك، والحلي، والحلل، والجواهر، والأحجار الثمينة، والمماليك، والعنبر، والتحف، والآثاث، والذخائر العديمة النظير، من التيجان المرصعة بالأحجار الكبار التي يعز وجودها في العالم والأسلحة النفيسة، والكتب المعتبرة العديمة النظير، والساعات الذهبية ما يزيد على الألف، وأما الأواني المصوغة من الذهب والفضة، ومصنوعات الروم الفاخرة منها، والمنارات البلورية البديعة الصنع، فشيء لا حصر له. وكل ذلك أخذه السلطان، وأمر بحوزه وإحصائه وبيع ما يباع منه بكل ارض، فبيع بفاس خاصة من الحلي، والثياب الفاخرة والعنبر،والأواني، والساعات الذهبية والفضية ونحو ذلك، ماأشغل الأمناء القائمين بأمره كل يوم نحو الأربعة أشهر، وكذلك بمكناسة الزيتونة أو اكثر منه، دون مابيع بمراكش التي هي محل إقامته، وطال فيها مكثه، وبها توفي. ودون ما أخذه الأمناء لأنفسهم خفية مع العدول من كل ثمين، واختصوا به من (الإماء) الحسان، وخصوا به من شاءوا من أكابر الدولة، طلبا لرضاهم عنهم، وشد عضدهم لهم عند عثراتهم ، حتى قيل: إنما بيع من متروك الوزير ما فصل عن الأمناء والعدول القائمين بشأنه. واختلف في قدر محصله من مليونين ريالا إلى عشرة ملايين منه، والأخبار بأحواله ترشد إلى قبول ما يناسب ويحتمل من ذلك، وإلا فقد قيل أكثر من ذلك ،فإنه منذ قام بالأمر واستبد بانتزاع ثمرة الملك من الأمر، والنهي، والحل، والعقد، والابرام والنقض بوجه كفالته للسلطان لصغره.وفي كلها كانت الرعية لا تهتف إلا باسمه، ولا تقصد أحدا سواه (في أمورها)، ولا تذعن لغيره، فكان الوافد على السلطان لقضاء غرضه من القواد والأعيان، يصحب معه لملاقاته مائة ريالا مثلا ويصحب لملاقاة، الوزير خمسة آلاف ريال ونحوها،لعلمه بأن الغرض لا يقضى إلا يده وبإذنه".

والحركات كلها خيرات... لم يكدر صفوها إلا تسرب أقوام من التجار للمناصب السامية والمراتب العالية. فارتفعت منزلتهم ونفدت كلمتهم. وصار بيدهم الحل والعقد... ولاكنهم لسوء تصرفهم أوقعوا بالدولة الوقعة الأخيرة وأصابوها بالأزمة الخطيرة وزاد في الطين بلة تفاحش المظالم والتعديات من باقي الحكام، فنشأ عن ذلك مزيد التداخل الأجنبي لحماية أفراد من الأهالي من سيطرة حكامهم وبقي الأمر يتزايد إلى أن اضطر الدول لتقديم اقتراحاتهم في شأن إقامة العدل والمساواة في الحقوق وبث النظام الوقتي من إصلاح الطرقات وتسهيل المواصلات. فكان السلطان المولى الحسن يدافع عن ذلك بالتي هي أحسن إلى أن توفي. وبوفاته اتسع الخرق على الرايق واستوت الفرازن والبيادق بل اختلط الحابل بالنابل إلى أن حل بنا ما حل...».

إن الوقوف عند مثل هذه الشهادات، بصرف النظر عن تأويلات أصحابها ونوعية إدراكهم لطبيعة التدخل الأجنبي وآلياته، يفرض نفسه بإلحاح كلما تعلق الأمر بتقييم تطورات مرحلة ما بعد عام 1900 وإعادة قراءة ما ألف حولها. وينطبق ذلك بشكل خاص على الأحكام القطعية الصادرة بشأنها، ومنها، على سبيل المثال، الصورة القاتمة التي رسمها صاحب "إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس"، عبدالرحمان ابن زيدان، في سياق حديثه عن الوضع السائد غداة وفاة باحماد وعن الصراعات التي انفجرت في قمة الجهاز المخزني، حيث قال:

«وبموت (أحمد بن موسى) حدثت حوادث وفظائع يشيب لها الرضيع ووقع الدخيل في الدولة واختل النظام وفسدت الأحوال، وتراكمت الأهوال، وتنمرت الذياب وفرزنت البيادق، واتسع الخرق على الراتق. ولما استحكمت الفوضى وأشرفت الأمور على الانحلال وانتشرت الحمايات بالإيالة المغربية انتشارا وكثر تشكي الدولة الفرنسية من مسألة الحدود الجزائرية، وجدت الدول... السبيل في طلب الاصلاح... وكانت الحكومة (المغربية) بينة العجز عن تنفيذ ذلك كله مع عدم إمكان تأجيله لوقت آخر»[100].

وأضاف ابن زيدان:

"ولما لبى (أحمد بن موسى) داعي مولاه أمر السلطان بحيازة جميع متخلفه عقارا وغيره لبيت مال المسلمين... ومع الأسف فقد امتدت في ذلك أيدي الخائنين وتفرق شذر مذر ولم يصل للمخزن من أمتعته المبيعة بأسواق المدن بعد سمسرتها إلا النزر اليسير كما امتدت أيدي النهب والاختلاس في أموال وأمتعة غيره ممن

---

[100] - م.ن.، ص. 396.

صدر الأمر بحيازته لبيت المال كابن العلام قائد المشور... ولم يقع الاقتصار على أخذ أموال من ذكر من المستخدمين وضمها لبيت المال بل مدت اليد العادية في كل من له أدنى علقة و اتصال بهما من الأقارب والأباعد... بدعوى أن المذكورين أمنا عندهم من أموالهما وأمتعتهما فأخفواها... ولم يقدر أحد من المنهوبين على النطق ببنت شفة فيما أصابه خوفا على نفسه..."[101].

المهام	مخالط	سمسار	محمي سياسي	وضع غير محدد
عون مخزني	+	+		+
عسكري	+	+		+
ضابط				
مقدم	+	+		+
شيخ قبيلة	+			+
عدل	+	+		+
أمين	+	+		
قائد	+	+	+	+
عامل			+	+
قاضي	+	+		
محتسب	+	+		
وزير			+	

نوع الحمايات الممنوحة لعناصر تابعة للدولة

[101] - ابن زيدان، إتحاف...، م.س.، ج.1، ص. 394-395.

3- حماية وزير الحربية، الرجل الثاني في الدولة

ألقى هذا الوضع بظلاله على البداية الفعلية لعهد المولى عبد العزيز وإمساكه بزمام الحكم بعد تحرره من رقابة الصدر الأعظم وتخطيه مرحلة الحجر المفروضة عليه فيما بين 1894 و1900. وصادفت هذه النقلة النوعية في عهده ظرفية دولية تصدرها تكريس أحلاف وأحلاف-مضادة تمحورت حول التقارب بين فرنسا وإنجلترا وروسيا من جهة، وألمانيا والنمسا من جهة ثانية. وقد لمس السلطان عن كتب سلبيات ومخاطر التحالف الفرنسي-البريطاني إبان مختلف أطوار الأزمة المفتوحة التي اندلعت بعد إقدامه على إبعاد وزيره المهدي المنبهي(1902)، واستنجاد هذا الأخير بالحكومة البريطانية بصفته محمي سياسي إنجليزي، وهو وضع قانوني منح له (1901؟) رغم موقعه المتميز في قمة الدولة المغربية، حيث أسندت له وزارة الحربية وأصبح يعد الرجل الثاني في البلاد بعد السلطان.

وساهمت طبعا هذه التطورات في تقوية التيار الجارف الذي كان يهدد ما تبقى من سيادة المغرب واستقلاله[102]. وفي المقابل تدنت إلى أقصى درجة حظوظ نجاح الإصلاحات التي بادر بها السلطان الشاب لانقاذ ما كان يمكن إنقاذه، وزادت مجموعة من العوامل في تقلص حظوظه، ومنها بصفة خاصة صراعات المقربين منه وتطاحنهم، وإصغائه أكثر من اللازم لأجانب (أمثال المدرب هري مكلين والصحفي ولتر هاريس) الذين نصبوا أنفسهم مستشارين له، والطابع الجدري المميز لبعض إصلاحاته، ونفور الرعايا من حداثة غريبة عنهم ومفروضة من الخارج، وتوريط البلاد في سياسة القروض وتكاليفها المالية والسياسية الباهظة[103].

وعلاوة على هذه التناقضات الداخلية المدمرة عانى المولى عبد العزيز من المعضلة الجسيمة المتمثلة في عزلته الناجمة عن أصول والدته التركية (أوالشركيسية،

---

[102]- تضاربت الأراء حول شخصية المنبهي ودوره كوزير في عهد السلطان عبد العزيز أشد التضارب. راجع: عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج. 1، ص. 397 – 410؛ محمد بن الحسن الحجوي، م.س.، ص. 39؛
A.E.P., N.S., 183, 15 octobre 1902, Contacts de Menebhi avec le Cheikh Ma al Aïnine ; P. Guillen, *op. cit.*, p. 601, Ambassade de Menebhi à Berlin.

[103]- حول نماذج من معارضة القبائل لشق الطرق وبناء السكك الحديدية وربط المدن بالتليغراف انظر: م. المشرفي، م.س.، "وانضاف إليه (أي ماكلين) هاريس، مكاتب الجريدة الشهيرة بالتيمس وكان لا يفارق السلطان نحو الستة أشهر،ويتردد إليه في كل يوم اربع مرات دون حاجب لكثرة اعتنائه به وبذلك أصغى لكلامهما، ورسخ في ذهنه ما حسنوه له من وضع بابور البر أولا، فوجه أحد الانجليزيين لإصلاح طريق مابين فاس ومكناسة الزيتونة لأجله او لأجل مرور(الكدشيات)، فجعل علامة بكل محل يقتضيه حاله، فثار البربر برؤيتها لشدة توحشهم، وما سبق في أذهانهم من خبر مخالطة السلطان للإنجليز، وموافقته معهم على سكناهم بالمغرب، ونصب رايتهم به، وغاروا على النواحي، وأفسدوا تلك العلامات، وأعلنوا بالعصيان وعدم الانقياد، إلى وضع شيء من ذلك في بلدهم، ولاسيما عند رؤيتهم المباشرين لها من الأجانب، مع مافي أخبارهم أيضا من إجراء تيلكراف، وتولية الانجليز لأمورها،فكان هذا أول الفتن، وأول من قام من البربر زمور، فنهبوا وغاروا على مكناسة وعبثوا بأطرافها ومعهم كروان".

بعبارة أدق)، واستحالة إفادته من العصبية القبلية التي طالما وظفها أسلافه بفضل علاقات المصاهرة المبرمة بينهم وبين قبائل كبرى كان يتكاثر فيها "أخوالهم"[104]. فوجد نفسه وجها لوجه مع مجموعة من الأخطار والتحديات، ومفتقرا للإمكانيات البشرية والمادية اللازمة لمواجهتها والتخفيف من حدتها، من قبيل:

- المشاكل المتصلة بالإعلان عن إصلاح ضريبي جديد، الترتيب (العزيزي)، وتعليق دفع الضرائب القديمة قبل الحصول على موافقة القوى الأوروبية ومصادقتها على الشروع في الاستخلاص الفعلي للضريبة المحدثة[105]. وعلى غرار الترتيب الحسني، القائم هو الأخر على التقويم المنتظم والشامل للمحاصيل الزراعية والمواشي وعلى إسناد استخلاصه للأمناء، توخى هذا الإصلاح الجريء والطموح حل معضلة الحيف الضريبي وضعف موارد الخزينة. ونص الظهير الصادر بهذا الشأن (1901) أن:

«يكون حكم... العطاء عام الاعتبار، في سائر القبائل والأقطار، بحيث يستوي فيه المشروف والشريف، والقوي والضعيف، وحتى من كان عاملا أو شيخا أو خليفة أو نحوه، يكون فيه كسائر الناس، بحيث لا يستثنى أحد"، بما في ذلك "من بالمغرب من تجار الأجانب، ومن في حمايتهم من مسلمين ويهود"[106]. ولاستكمال الإصلاح ودفع الجهاز الإداري إلى الأمام وتخليقه، تم إصدار ظهير يلزم الوزراء والعمال والقواد والأمناء والعدول بأداء قسم يمين الخدمة والحلف بأن يقوموا بمهامهم ب"لا تشوف

104- W. Harris, *op.cit.*, pp. 82-85, « Moulay Abdel Aziz, plein d'une vigoureuse jeunesse, (était) avide d'apprendre, désireux de faire des réformes… Le sultan n'avait aucun homme sincère près de lui… Chacun des commissionnaires (européens) était associé à un vizir qui le recommandait lui et ses marchandises, et partageait avec lui les bénéfices… L'homme qui voyait mieux que les autres combien cela allait mal, le seul personnage énergique de la cour marocaine, était Sid el Mehdi Menebhi…, mais il y avait contre lui une coalition trop puissante d'intrigants ».

105- محمد المنوني، م.س.، ص. 64-129، قدر العطاء "على كل راس من الإبل: ريال واحد، على كل رأس من أبكارها الداخلة في السنة الثالثة: نصف ريال، على كل راس من البقر: نصف ريال، على الضرائب منها ذكورا وإناثا: لكل راس ربع ريال، على كل مائة راس من الغنم البيضاء: عشرة ريال، على الماءة من السواد: خمسة ريال، على الخيل والبغال: نصف ريال للراس، على الحمر :بسيطة للراس، على كل مائة من شجر الزيتون واللوز: خمس ريالات، على مائة من شجر الجنات: اللتين [أنواعه، وكذا النخيل: ريالان ونصف، وعلى كل مائة من بقية شجر العود الرقيق: ريال واحد وربع ريال، البحائر والسواني: فيقوم ما يحرث منها كل سنة ويعطى عليه نصف العشر، المزروعات بلبلادات الحراثية باعتبار أزواج الحرث: فعلى كل زوجة من الإبل والخيل والبغال: عشرة ريال، وعلى كل زوجة من البقر: خمسة ريال، وعلى زوجة من الحمر: ريال ونصف".

106- م.ن.، ص. 94 ، تعلميات صادرة لقائد إحدى القبائل المجاورة لفاس، محمد بن طلحة الفشتالي، "وجهنا حملته (أي الأمر السلطاني) لإحصاء كل نوع من أنواع المواشي والمزروعات، على يدك او يد خليفتك... مع إحصاء جميع الأنفس الذكور باسمائهم، مبينا إزاء إسم كل واحد منهم ماله من الأولاد والإخوان الذين على مائدته، والمتمولات بأنواعها، مفصلا كل فرقة على حدتها... ومن ثبت أنه أخفى شيئا ... فإنه يعاقب بسلبه، ويجزر زيادة على ذلك. والعهدة (على كل حال) إنما هي عليك، أو على خليفتك إن قام فيه مقامك".

لشيء من الطمع فيما بيد الغير، كقبول هدية ولو بيضة طير»[107].

وقبل أن تتدخل القوى الاجتماعية-الاقتصادية المحافظة بكل ثقلها لإفشال هذا الإصلاح وتقف موضوعيا في هذا المجال صفا واحد مع المحميين وحماتهم الأجانب، وخصوصا منهم الفرنسيين، لقي الترتيب أصداء إيجابية لدى صغار الفلاحين. وكتب بهذا الشأن صاحب "الحلل البهية..."، محمد المشرفي، "وقد استحسنه العامة، لفرط ما كان يأخذ منهم قوادهم، من فرض المال الكثير عليهم بكل شهر، بل بكل جمعة، بأسباب يثبتونها، وتكاليف مخزنية يوجبونها، وعقوبة مالية يخترعونها، ثم يختصون بجميعها لهم ولمن سعى في ولايتهم، وأعانهم على ظلمهم وتعديهم، وحسن مساويهم من الوزراء وأكابر الدولة"[108].

– الانعكاسات المترتبة عن توريط البلاد في سياسة القروض والدخول في مسلسل خانق تصدره الاقتراض لا لسد حاجيات بيت المال ومواجهة النفقات، وإنما لمجرد تسديد القروض والفوائد الضخمة التي كانت المؤسسات البنكية الأوروبية تفرضها بموازاة مع الشروط السياسية والاقتصادية التي كانت حكوماتها تمليها على المخزن. وقد قام بعض المحميين والمجنسين الأغنياء أمثال شمويل أبنصور(مغربي مجنس إنجليزي) وسالفدور حسن (مجنس برتغالي) وموسى أفلالو (مجنس إنجليزي) وحاييم بن شمول (محمي فرنسي) بدور الوساطة بين المخزن والبنوك الفرنسية والبريطانية، وفي طليعتها بنك باريس والبلدان المنخفضة (Banque de Paris et des Pays-Bas) التي أبدت استعدادها لتقديم القروض للمغرب[109].

– اتساع رقعة تمرد الجلالي الزرهوني، الملقب "بوحمارة"، وسيطرته على مناطق البلاد الشرقية، حيث اتخذ مدينة تازة عاصمة له، وألحق الهزائم تلو الهزائم بالجيش المخزني. وكانت فرق من هذا الجيش تتدخل أحيانا انطلاقا من الجزائر بعد استئذان الحكومة الفرنسية والحاكم العام وموافقتهما على إنزالها بحرا بتراب المستعمرة القريب من الحدود المغربية. وفي نفس الآن كان الفرنسيون يغضون الطرف عن اقتناء بوحمارة للسلاح ومستلزمات جيشه من الجزائر وعبر مليلية.

– استعصاء إخماد الانتفاضات المندلعة في جهات أخرى من البلاد بسبب أولوية "الجبهة الشرقية" وتعبئة كل الإمكانات العسكرية للقضاء على "الثائر" (بوحمارة). وحتى عندما كان السلطان يتمكن من جمع القوات اللازمة لقمع انتفاضة ما فإنه كان لا يستطيع إخماد نارها إلا بصفة مؤقتة؛ ذلك أن القبائل كانت

---

[107] - م.ن.، ص.80 – 84 .

[108] - م.س.، ص. 262.

[109] - F.O., 99, 431, "Morocan Loans", August 25, 1903, H. White to Lansdowne.

تتسارع لاسترجاع أنفاسها وقواها خصوصا وأن عنف حملات العساكر المدعمة بالمدافع والمدربين الأجانب كان يعمق لديها مشاعر السخط والرغبة في الانتقام من فظاعة القمع. وكانت هذه المشاعر تتقوى بشكل مثير في حالة إرسال السلطان لعساكره ومدافعه استجابة لشكاوى بعض المحميين النافدين وحماتهم الأجانب[110].

– تتويج مسلسل التقارب بين فرنسا وبريطانيا بالاتفاق الموقع بين الطرفين في 8 أبريل 1904؛ و نصت المادة السرية التي أضيفت له على ما يلي: "في حالة ما إذا اضطرت الحكومة البريطانية إلى النظر في ما إذا كان من المناسب إدخال (في نظام الامتيازات الأجنبية و الحمايات المنبثقة عنها) الإصلاحات التي تهدف إلى ملائمة التشريعات المصرية مع تشريعات البلدان المتحضرة الأخرى، فإن حكومة الجمهورية الفرنسية لا ترفض النظر في المقترحات (البريطانية بهذا الشأن) شريطة أن توافق حكومة صاحبة الجلالة البريطانية على النظر في الاقتراحات التي يمكن للحكومة الفرنسية أن تقدمها لها بهدف إدخال إصلاحات في المغرب، من نفس القبيل".

- ارتفاع وثيرة التسابق للاحتماء بالأجنبي في صفوف مختلف الفئات الاجتماعية (التي كانت لديها الإمكانات الكافية لاقتناء بطاقة سمسار أو مخالط) وضمن الدوائر المخزنية بمختلف مراتبها. وفي هذا السياق برزت ظاهرة الحماية المزدوجة أو الثلاثية، وانشغال محميين باقتناء حماية إضافية مغايرة لحمايتهم الأولى، من باب الاحتياط وتفاديا للمفاجآت في حالة تخلي حاميهم الأصلي عنهم لسبب من الأسباب. فكان بعضهم يخفي في أعماق "شكاراتهم" أو صناديقهم، مجتمعة أو متفرقة، بطاقات دول كانوا يراهنون عليها تحسبا لأي طارئ. وهكذا كان بعض الأفراد يقتنون ويحملون في آن واحد بطاقات فرنسية وألمانية وإيطالية. وكان للجمع بين الحماية الأولى والثانية دلالة واضحة إذ أنها كانت تعكس مدى

---

[110] - م. المشرفي، م.س.، ص. 267-268 ، "غزو قبلتي بني مسارة وبني عروس... وبعد وجه السلطان المولى عبد العزيز... جيشا منه للغزو على قبيلة بني مسارة رئيسه الشريف سيدي عبد السلام الأمراني لكثرة إذايتهم للمسلمين بالتلصص عليهم، واخذ اموالهم وامتعتهم، واخذ ارض من جاورهم من القبائل، مع تكرر الشكاية بهم، ومن جملتها شكاية شرفاء وزان أولاد سيدي الحاج عبد السلام بن سيدي الحاج العربي- نفعنا الله ببركته آمين- لنهبهم لهم عزيبهم المسمى بعزيب ابن يف، واخذهم ماكان به من الزرع والماشية وغير ذلك...؛ ثم لما حل الرئيس المذكور بجيشه بأرض بني مسارة ضايقهم وغار عليهم. وطلب المدد ثانيا من السلطان فوجه له آغه الحاج علي السوسي بمن معه من العساكر، فلحقوا به، وهجموا على بني مسارة في حللهم، وخرجوا ديارهم، وأخذوا أموالهم، وطلبوا من ذلك الأمان على أنفسهم، بعد أن اعترفوا بالعجز عن مقاومة العساكر المنصورة، وانقادوا للطاعة، واستلزموا بأداء الواجب عليهم للحضرة العالية بالله من قبل الزكاة، وأداء ما أخذوه من عزيب الشرفاء وغيره من الحقوق المترتبة عليهم، ووظف مائة الف ريال فدفعوها بقرا وبغالا وغير ذلك إلى أن استوفاها منهم رئيس المحلة الشريف المذكور، بعدم المقام عليهم عشرة أشهر، وجعل لهم قوادا منهم".

وعي من اتخذوا مثل هذا الاحتياط بارتباط مصير البلاد بمخرج المنافسة الفرنسية-الألمانية. ووفقا لنفس الحسابات ولمنطق "التأمين" كان الأشقاء في أسرة كبيرة واحدة يتفادون الاحتماء بدولة واحدة، مفضلين توزيع الأدوار فيما بينهم، واللجوء إلى دول مختلفة لحماية كل واحد منهم، ضمانا لمصير الجميع[111].

- تكتل القوى المستفيدة من نظام الحمايات، ومن ضمنها القوى المحافظة، بهدف تقوية مواقعها الاقتصادية-الاجتماعية وصيانة جاهها ونفوذها المعنوي أو الروحي، وذلك بتعزيز روابطها مع حماتها الأجانب ومطالبتهم[112] بتوسيع حمايتهم حتى تشمل أفراد أسرة الشخص المحمي. وتشكل مساعي مقدم زاوية تامصلوحت بهذا الشأن نموذجا لتحركات محميين نافذين آخرين عارضوا باحماد وصعدوا معارضتهم للمولى عبد العزيز بعد وفاة الصدر الأعظم. وهكذا اتصل المقدم المذكور برئيس المفوضية البريطانية، أرثر نيكولسون، وعبر له، بواسطة أحد أبنائه، سعيد، عن تخوفاته تجاه ما يمكن أن يقدم عليه السلطان في حقه وفي حق أولاده، خصوصا وأنه كبير السن ومريض وسبق له أن أشرف على الموت، موضحا أنه يخشى مصادرة ممتلكاته بعد وفاته وتجريد ورثته من حقهم في خلافته على رأس زاويته، بل والزج بهم في السجن[113]. وبعد الإلحاح على مكائد حساده وأعدائه وتحركاتهم لحث المخزن على السطو ظلما على أراضيه ومزارعه، في حين أنه ملتزم السكينة إزاء السلطان، طالب المصلوحي من نيكولسون منح الحماية البريطانية لأبنائه الثلاثة[114].

لازالت تساؤلات كثيرة تطرح حيث لم يتبلل بعد الغموض الكثيف المحيط بالأسباب الحقيقية التي حدت بالوزير المنبهي، وهو الرجل الثاني في الدولة بعد

---

111 - A.E.P., Maroc, N.S., Série Mines, VI, Annexe à la correspondance en date du 21 juillet 1912, «C'est une habitude fréquente chez l'indigène de s'assurer clandestinement des protections simultanées en se réservant de se prévaloir, suivant l'occurrence, de celle qu'il juge la plus efficace et la plus propre à servir ses intérêts dans une affaire déterminée ».

113 - F.O., 99, 433, A. Nicolson to Lord Salisbury, Tangier, March 5, 1900, Confidential, « I have already heard that the Shereef (of Tamesloht)… had been much troubled as to the future of his family… Moulai Saïd, an intelligent young man…, explained fully to me the anxities of his father… He pointed out that were his father to die while he and his brothers are without protection, the Government would undoubtedly lay hands on all their property, reduce them to destitution, and not improbably place them in prison. This eventuality, if there are all unprotected is, I believe, quite possible ».

114 - Ibid., Enclosure in n° 30, Mohammed ben Saïd Meslohi to Sir A. Nicolson, 9 chaoual 1317 / February 9, 1900.

السلطان مولاي عبد العزيز، وجعلته يحتمي بالحكومة البريطانية[115]. فهل حدا حدو شخصيات أخرى كانت تخالجها فكرة الاحتماء بدولة عظمى؟ هل سبق الأحداث لاتقاء شر منافسيه (وعلى رأسهم وزير الخارجية، عبد الكريم بن سليمان، المعروف بموالاته للفرنسيين) وتقوية مكانته؟ هل علم مسبقا باحتمال إقالته ومصادرة ثروته الضخمة؟ أم أنه أقدم على ذلك، ب"موافقة السلطان"، كما ادعت الحكومة البريطانية رسميا، لكسب هامش واسع من الحرية والانكباب مطمئن البال على تنفيذ الإصلاحات تحت إشراف بريطانيا، وللصمود في وجه فرنسا وما كانت تقوم به مباشرة أو بواسطة كبار محمييها وأتباعها لإفشال الترتيب وغيره من الإصلاحات، تمهيدا لفرض سيطرتها ؟

وتظل ظروف حمايته مستعصية الإثبات، إذ لازال تاريخ احتمائه محط كثير من التساؤلات، ولا يمكن التيقن إلا من بعض جوانبه، ومنها بالضبط دور المدرب العسكري ماكلين (Mac Lean)، حيث تدل عدة قرائن على أنه ساهم بقسط وافر في الاتصالات التي جرت (عام 1901؟) مع وزارة الخارجية البريطانية ومفوضيتها بطنجة بشأن إضفاء صفة المحمي السياسي على وزير الحربية[116].

كيفما كانت الخلفيات والحيثيات، اللافت أن هذه الحماية تصدرت الأحداث بشكل مثير وشكلت رد فعل قوي على تآمر وزير الصدر غريط وخصوم آخرين ضد المنبهي وانتزاعهم لعزله من منصبه إبان غيابه عن المغرب وقيامه بسفارة إلى إنجلترا لاستعراض جملة من القضايا الخاصة بالاصلاحات والتهديدات الفرنسية. وبعد عودته من الخارج، استطاع المنبهي، في مرحلة أولى، التصدى لخصومه ومنافسيه وإبطال مفعول مؤامرتهم. وقد ساعده بعض مناصريه، ومن ضمنهم وزير المالية، التازي، على إثبات كذب من كانوا يتهمونه بالتآمر على السلطان إلى حد التفكير في القيام عليه والطمع في الملك، وبدت مكانته وكأنها تتقوى من جديد عقب استعادته لثقة المولى عبد العزيز وعزل من خلفه على رأس وزارة الحربية وإسنادها له مجددا[117]. وكان من شأن قيادته لعمليات عسكرية موفقة كللها طرد بوحمارة من عاصمته، تازة، أن يقوي

---

[115]- أكدت الحكومة البريطانية أنها منحت حمايتها للمنبهي في غضون عام 1902 استجابة لرغبة السلطان نفسه "*At the wish of the Sultan himself*"، (F0., 99 433, August 13, 1904)، في حين أن المخزن صرح من جهته أنها منحت له سنة 1903، أي بعد إبعاده من منصبه، وذلك ما نصت عليه رسالة وجهها عبد الكريم بن سليمان إلى الوزير لونسدوون بتاريخ 2 جمادى الأولى عام 1322/ 14 غشت 1904، إلا ان بن سليمان المذكور كان معروف بعدائه للمنبهي. ويذكر محمد الحجوي في تقاييده (م.س.، ص. 39) أن الحماية بسطت على وزير الحربية سنة 1901.

[116] - F.0., 99, 433, August 4, 1904.

[117]- م. المشرفي، م.س.، ص. 252-254، "استبداد الوزير غريط وإغراؤه السلطان" على عزل المنبهي: " ولما ساعده السلطان على ما ذكر، وامر بالقبض عليه، وتيقن بقضاء وطره، ونفوذ مكيدته، عين الحاج عبد السلام ابن الشقرة الزمراني وزيرا في محله، وبادر إلى القبض على أقاربه وخواصه، ومن كان ينتمي إليه. وعزم على إتلاف أثره واضمحلال معالمه، ومن جملة ماسعى به في (شأن) المكر به على ماقيل أن أخبر السلطان بما لديه من النصيحة له، أن المنبهي يريد القيام عليه، والاستبداد بالملك له أو لمن اراد من خواصه".

حظوظه ويوفر له الوسائل اللازمة للتخلص ممن طالبوا برقبته[118]. إلا أن هجومات الروكي المضادة واندحار الجيوش المخزنية أمام قواته، ودسائس التيار المساند لفرنسا في قمة الجهاز المخزني، حالت دون تحقيق مراميه وتعزيز مكانته بكيفية نهائية، فوجد نفسه مرغما على التنازل والانسحاب، فغادر البلاد في اتجاه المشرق للحج، ريثما تستقر الأوضاع[119].

ويعكس ما دونه خصومه في حقه، إبان تلك الحقبة بالذات أو بعدها بقليل، طبيعة مشاعرهم تجاهه. وقد كتب أحدهم في تحامله عليه والتزامه الصمت حول هفوات الوزراء الآخرين، أو ذكرهم بالخير وبعبارات كلها احترام وتقدير، ما يلي:

«(وولى السلطان) في محل... سعيد (بن احمد) على العسكر خديمه القائد المهدي بن العربي المنبهي، من منابهة حوز مراكش، وهو رجل أمي بدوي لا مسيس له بالسياسة...، وبسببه انحطت المملكة عن قدرها الرفيع...، وسعى (المنبهي) في إيقاد نار فتنتها وأهوالها، وفعل في ديار الوزير (باحماد) فعل الأعداء... وتركها خاوية...، مع كونه ربي نعمته، ووصيف خدمته لأنه هو الذي أظهره، وأعلاه وكبره...؛ ثم إن المنبهي المذكور صار ملازما للسلطان... وصار يقدم ويؤخر...، ثم امتطى إلى عزل الوزير المختار...، ثم عزل أيضا قائد المشور محمد بن العالم وأكله اكلا لما...، وعزل عامل مراكش... وعزل (محتسبها)... ثم عزل القائد عيسى بن عمر العبدي... ولما خلى له الجو مد يده في مال (باحماد)... واحتوى على الجميع وبلعه... فهو بحر لا ساحل له في المال...؛ ولما علم أنه امتلأ بالمال الذي لايحصى... دبر في حيلة... ومشى سفيرا من جانب الدولة إلى الانجليز والألمان وأودع ماله عندهم... وارتكب الخرق الفادح (هناك)... ثم احتمى بالانجليز ليوم ما... ليناضلوا عنه إذا حدث به حادث...»[120].

أما عناصر أخرى فإنها كانت، على قلتها، لا تشاطر كل هذه الانطباعات والأحكام ولا تحمل المنبهي وحده مسؤولية ما آلت إليه الأمور. فعشية انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء (1906)، كتب أحد أعضاء المخزن، عبد الحكيم المزوغي، في رسالة وجهها لصديقه عبد الله بن سعيد، وهو الرجل الثاني بدار النيابة والمعروف

---

[118]- ابن زيدان، **إتحاف**، م.س.، ج.1، ص.397 "فانتدب زعيم الدولة إذ ذاك ووزير حربيتها المهدي بن العربي المنبهي للذهاب إلى إنجلترا... ولما وصلت هذه السفارة للوندرة أقامت بها نحو شهر وفي تلك المدة عقدت شروطا رسمية تحتوي على أربعة فصول: الأول بناء القناطر وإصلاح ما تلاشى منها...؛ الثاني تشييد المنارات بالمراسي المغربية لعموم النفع بها؛ الثالث تسريح وسق الحبوب بحرا من مرسى إلى مرسى؛ الرابع وسق البطاطا والخضر بأسرها ...؛ وهذه هي الشروط الرسمية وهناك شروط ومعاهدات سرية التزم رئيس السفارة للدولة البريطانية بالوفاء بها على ما قيل".

[119]- P. Guillen, *op. cit.*, pp. 601-605, p. 769.

[120]- ا. بوعشرين، م.س.، ص. 62 – 65.

بتشدده إزاء المفوضين الأجانب، ما يلي:

«وغرض الفرنسيين الآن هو بقاء الحدود التي بيننا وبينه من جهة الجزائر على ما هي عليه الآن، أعني مهملة مبهمة، ليتمكن من... سرقة التراب والدخول في أرضنا شيئا فشيئا إلى أن يبلغ إلى تافيلالت ومنها إلى المحيط على طريق سوس الأقصى...، وإنه معتمد في ذلك على معاهدتين كان أمضاهما مع المخزن بواسطة ابن سليمان والجباص وغنام، أعداء الله الثلاثة الذين هلكوا المسلمين وطمعوا في بلادهم عدو الله...؛ وقد كتبت وأكدت... بأن يكون أول عمل بالمؤتمر هو حصر الحدود وضبطها بالعلامات الهندسية والنقط الفلكية...، وقد أكدت التأكيد التام على أن لا يوافق سيدنا في تسليم الأمور المالية وتنظيم الجيوش ليد النصارى أبدا، لأن النصارى إذا استولوا على المال استولوا على الرجال ثم على البلاد»[121].

وأيا كانت مشاعر خصوم المنبهي وانطباعات أو تأملات من كان لا يشاطرهم الرأي، الأهم أن حكومة لندن تلقت انسحابه المكره وكأنه يعنيها بالدرجة الأولى، واعتبرته بمثابة مظهر من مظاهر تراجع نفوذها على الساحة المغربية، وهي ساحة عادت إليها بكل ثقلها بعد تفرغها من حرب البورز الثانية (1899-1902) وإثبات السيادة البريطانية على إفريقيا الجنوبية. ولم يكن من شأن مطالبتها برفع الحماية التي سبق لها منحها للوزير المخلوع، وطبيعة الاتهامات الموجهة له سوى إذكاء عزيمتها والرغبة في تأكيد حضورها مجددا واهتمامها بكل ما يجري جنوب مضيق جبل طارق، وعدم ترك المجال فارغا لا أمام الفرنسيين (الذين استغلوا انشغالها في جنوب إفريقيا للتوغل داخل الأراضي المغربية واحتلال واحات وقصور توات) ولا أمام الألمان، لا سيما وأنهم ساهموا في تزويد البورز(Boers) بالأسلحة وزاحموها في جنوب غرب إفريقيا وفي إفريقيا الشرقية.

وبالفعل وجه المولى عبد العزيز لوزيره السابق، بإيعاز ولاشك ممن حرضه على إبعاده، اتهامات خطيرة كانت تحمل في طياتها انتقادات غير مباشرة لحماته وتلمح إلى تستره ورائهم لاقتراف ما اتهم باقترافه، من قبيل خيانة ثقة السلطان، واستغلاله لمنصب العلاف الكبير (وزير الحربية) المسند له، والهيمنة على المؤسسة المخزنية، ووضع اليد على أموال وممتلكات الدولة (ومنها بالخصوص تركة باحماد عقب مصادرتها)، وابتزاز القبائل، وارتكاب تجاوزات أخرى تسببت في "إيقاد نيران الفساد في قبائل البربر... وفي عدم الحصول على طائل (من توجيه الحركة لهم)"،

---

[121]- م. بوشعراء، **التعريف ببني سعيد...**، عبد الله بن سعيد، حياته ومراسلاته، م.س.، ج. 1، ص، 236-238، 22 جمادى 1323 / 25 يوليوز 1905 .

وكذا "توريط المحلة الموجهة لناحية تارا (ضد الثائر بوحمارة) وتبدير أموالها ورجالها حتى كاد الأمر أن يصل إلى ما هو أعظم من ذلك مما لو ثبت على أحد عشره عند أي أمة من الأمم لاستحق بذلك تأبيد العقاب مدة حياته"[122].

وقد شكلت الرسالة التي وجهها بهذا الشأن الوزير عبد الكريم بن سليمان إلى وزير الخارجية البريطاني، اللورد لاوزدون، مرافعة عنيفة قامت على أساس اتهام المنبهي بالخيانة العظمى والتآمر على النظام وبث الفوضى واختلاس أموال الدولة والاغتناء غير المشروع على حساب المخزن والرعايا. ولإبراز ضخامة ما كدسه زميله المخلوع من أموال طائلة، افتتح بن سليمان رسالته منكرا بتواضع أصول المنبهي الاجتماعية قائلا:

«لا يخفى على أحد أن هذا الشخص وقبيلته من الجيوش المقصورة على الخدمة المخزنية من عهد أسلاف الحضرة الشريفة ولازالوا إلى الآن وكان من المخازنية الفقراء الذين يستخدمهم السيد أحمد بن موسى واستخدمه هو بالخصوص في جباية القبائل لبيت المال... ولما توفي السيد أحمد بن موسى ظن به الجناب الشريف مثل ذلك فبقي على قبض مال الجبايات... على يده ومد يد التصرف فيها وفي غيرها من ذخائر المخزن زيادة على ما كان محفوظا ببيت المال عند السيد أحمد بن موسى من المال وغيره واستبد بذلك واستولى عليه...»[123].

واعتبر الوزير أن ما قام به زميله السابق الذي كان، على حد قوله، "يظهر النصيحة ويبطن الخيانة والخدع والمكائد"، يشكل جزء لا يتجزأ من مناورات ومؤامرة بالغة الخطورة؛ ذلك أن المنبهي كان يروم، حسب خصومه، "تخريب دعائم المملكة وانقراض الدولة...حتى لا يبقى فيها ما يقبل الانجبار بحال...".

وبالإضافة للاتهامات الرسمية وللشائعات، ومنها ما كان يروج حول مؤامرة قيل أن المخزن كان يحيكها في الخفاء لتصفيته المنبهي تصفية جسدية وأنه وعد سرا كل من تمكن من اغتيال الوزير المخلوع بمكافأة مالية قدرها 10000 ريال، انزعج الإنجليز أشد الانزعاج للتحدي المكشوف المتمثل في تجاهل المخزن للضمانات القانونية المنبثقة عن الحماية، والحصانة التي يفترض أن يتمتع بها المحميون في أرواحهم وممتلكاتهم[124]. لتضييق الخناق على وزيره السابق تصرف السلطان فعلا وكأنه يضرب عرض الحائط بكل هذه الضمانات، فأصدر أوامر تقضي بحجز أملاك المنبهي واستنفار الأمناء لمنع أي محاولة لتصرفه فيها سواء

---

[122]- 2 جمادى الأولى 1322 / 14 غشت 1904 ، عبد الكريم بن سليمان إلى الوزير لاندسدوون، F.O, 99, 433.

[123]- م.ن.

[124]- م..ن.، 16 غشت 1904 ، "سري جدا".

بالرهن أو البيع أو بطرق أخرى[125]، والتعرض لأقاربه ومنعهم من مغادرة البلاد[126]. أما سماسرة ورجال أعماله، في فاس ومراكش على وجه الخصوص، فقد أصدرت الأوامر لإلقاء القبض عليهم، إلا أن بعضهم أشهروا بطاقات الحماية البريطانية. وكان ذلك شأن أكبرهم، هو أحمد الجاي، المتهم بالتواطؤ معه في "الترامي" على أراضي الكيش بقبيلة أولاد جامع المجاورة لفاس؛ وقد استجاب القنصل ماك ليود لاستنجاده به وسارع لمطالبة حكومته باتخاذ الإجراءات العملية اللازمة لإيقاف المتابعة وإنقاذ ممتلكاته من المصادرة[127].

ردت الحكومة البريطانية بقوة على كل إجراءات المخزن الخاصة بالمنبهي، معتمدة في طعونها على ما دون في المعاهدات بشأن الحماية، ورافضة رفضا قاطعا حجز أو مصادرة ولو جزء يسير من ممتلكات محميها، وملحة على ضرورة محاكمته، في حالة ثبوت شرعية متابعته، لا أمام المخزن أو القضاء المغربي، وإنما أمام محكمة بريطانية ووفقا للقانون البريطاني[128]. وأوضحت وزارة الخارجية البريطانية أن الحماية الممنوحة للوزير لا تتعارض سوى بكيفية شكلية مع المادة 16 من معاهدة مدريد لأن السلطان صادق عليها بنفسه وقبل هذا الاستثناء، "فلم يعد هناك وجود لأمر مخالف"[129]؛ ولتعزيز مبرراتها في هذا الباب اعتمدت على تحاليل واستنتاجات خبرائها القانونيين وتوظيفهم للسابقة المتمثلة، في نظرهم، في مصادقة المولى الحسن الفعلية عام 1894 على الحماية الممنوحة "لأسباب سياسية – دبلوماسية" لمقدم زاوية تامصلوحت، الحاج محمد المصلوحي، الذي كان السلطان الراحل يعتبره "شخصية مهمة...، تابعة للمخزن"[130].

وفي سعيه لتكسير جوهر المبررات البريطانية، نفى المولى عبد العزيز من جهته نفيا قاطعا أنه وافق بأي شكل من الأشكال على منح الحماية للمنبهي، مؤكدا على لسان الوزير ابن سليمان ما مفاده أنه أمر "لا يتصور على الإطلاق وأنه من غير المعقول أن تطلب أية حكومة الحماية الأجنبية لأي من رعاياها، وأحرى لفائدة شخص له اليد العليا على إيرادات الدولة، وعلى استخلاص الضرائب وفرض الغرامات"[131]،

---

[125]- م.ن.، 1 غشت 1904 ، تثقيف ممتلكات المنبهي بالقصر الكبير.

[126]- م.ن.

[127]- Ibid., August 2d, 1904, « El Jaï is Sid Menebhi's right man… (But) as he is neither an employee of a British merchent nor of Legation, the Moorish Government will in all probability contest our right to afford him protection. Nevertheless he has relied on this protection and unless some steps are taken his property will undoubtedly be seized ».

[128]- م.ن.، 16 غشت 1904.

[129]- م.ن. ،15 و 22 غشت 1904 .

[130]- م.ن.

[131]- م.ن.، 10 شعبان 1322/ 20 أكتوبر 1904، عبد الكريم بن سليمان إلى نيكلسون.

مضيفا فيما يخص تدابير الحجز والمصادرة أنها لم تمس سوى واحدا في المائة مما استحوذ عليه المنبهي وحوله لصالحه أو وأخفاه[132]، وملحا على ضرورة رفع حصانة هذا الأخير متهما إياه من جديد بتقويض أسس الدولة وإغراق البلاد في الفوضى، خصوصا وأنه "لازال يسعى لإثارة المزيد من الاضطرابات حيث وجه مبعوثين عنه للقبائل في جميع أنحاء الإيالة وإلى أحمد الريسوني لدعوة الناس إلى الجهاد"، وإثارة المزيد من المشاكل[133].

وفي ردها على المخزن ومواجهتها لما اعتبرته تصلبا في مواقفه وتحديا لهبتها وسمعتها، كان يستحيل على حكومة لندن إظهار أي تراخ أو أي تراجع، خصوصا وأن الرأي العام الإنجليزي، ولاسيما بعض الغرف التجارية الكبرى، كانت تنتقد الاتفاق الودي (1904)، وتعتبر أن التضحية بالمغرب لفائدة الفرنسيين تمت بكثير من الاستخفاف. لذلك لم يكن في وسع وزارتها في الخارجية سوى التمسك بمواقفها، وترديد المبررات القائمة، حسب طرحها، على مصادقة السلطان على الحماية الممنوحة لوزيره، والإلحاح على الاختصاص الحصري للقضاء البريطاني في هذه القضية[134]. ولكي لا يبقى أي مجال للشك حول إصرارها على الدفاع عن محميها ومصالحها في المغرب، أوفدت وزارتها في الحربية إلى مياه طنجة طرادا حربيا، "مينرفا" (H..M.S. Minerva). وبعد قدومه من جبل طارق ورصوه بمرسى مدينة البوغاز، أنزل قائده بحارة بأسلحتهم ووضعهم رهن إشارة الوزير السابق لحراسته وضمان أمنه،[135] تاركا له الخيار بين ملازمة بيته- أي القصر الفخم الذي بناه - أو الصعود على متن باخرة البحرية الملكية[136].

وتوخى الإنجليز بمبادرتهم هذه إظهار قوة عزيمتهم وقدراتهم الردعية لتخويف أعضاء التيار المخزني المناهض لهم، وربما لإفهام فرنسا نفسها أن اتفاق 1904 لا يعني تخليهم نهائيا عن مصالحهم في المغرب، بما فيها المصالح السياسية والامتيازات القضائية، وأنه ليس من مصلحة أحد تحريض السلطان ضد وزيره السابق وتشجيعه على التمسك بالقرارات المتصلبة المتخذة (أو المزمع اتخاذها) في حقه. وعلى عادتهم فإنهم مزجوا خيار التشدد-المضاد بقدر من الاعتدال توخوا منه احتواء الأزمة وتفادي المزيد من التوتر. لدى تحرك سفيرهم بطنجة، نيكلسون، وكأن بلاده ملتزمة تمام الالتزام ببنود وروح اتفاق 1904، فعبر من جديد عن استعداده للتنسيق والتعاون مع

---

[132] - م.ن.

[133] - م.ن.، 20 جمادى الأولى 1/1322 شتنبر 1904.

[134] - م.ن.، من المفوض البريطاني إلى حكومته، 16 غشت 1904 ، "سري جدا".

[135] - م.ن.، 22 غشت 1904.

[136] - م.ن.

زميله الفرنسي، سان رنيه طايندي (Saint-René Taillandier) ، لتهدئة الوضع وإيجاد مخرج سلمي مرضي لكل الأطراف.[137]

اقتنع الأخير من جهته أنه ليس قط من مصلحة فرنسا إبقاء الوضع على ما هو عليه من التوتر، وفهم أن الاعتراف البريطاني بأولوية فرنسا على الساحة المغربية كان لا يعني بالضرورة أن المغرب تحول بين عشية وضحاها إلى مستعمرة أو محمية فرنسية. وساهمت في ترسيخ قناعته هذه النداءات التي كانت ترتفع في الأسواق وتدعو الناس إلى الاستعداد للجهاد. لذلك اعتبر المفوض الفرنسي لزاما عليه اجتناب معاكسة زميله الإنجليزي أكثر من اللازم، لاسيما بعد إدراكه لقدرة المنبهي على تعبئة بعض القبائل في الجنوب وتشكيل تكتل مناهض علنا لفرنسا. وزاد في حثه على التشبث بالحذر والتأني تدخل الطرف الألماني واتصاله بالسلطان لإشعاره رسميا أن ألمانيا "مهتمة" بالوزير المخلوع وأنها لا تنسى مناداته قبل إقالته بتعاون أمتن معها[138]. وقد ألح المنبهي مجددا على هذا التعاون بمناسبة توقفه بمصر، في طريق عودته من الحج، حيث اتصل بالقنصل العام الألماني بالقاهرة لجس النبض، مقترحا عليه ردا ألمانيا-مغربيا مشتركا على التقارب الفرنسي-الإنجليزي.

وحيث كان طايندي يقدر وزن الرجل ويود قطع الطريق أمام الألمان وتفادي استئناف اتصالاته بهم (أو العكس)، فإنه راهن على التعاون مع الإنجليز إلى حد ما والتقرب من الوزير المخلوع، ولم لا احتضانه، خصوصا وأن نيكلسون كان لا يستبعد بشكل قطعي فرضية استبدال حماية المنبهي البريطانية بحماية فرنسية إذا فرضت الظروف خيارا مثل هذا ، وذلك رغم نفور المعني بالأمر من هذا الاحتمال واستبعاده له[139].

وبتلاقي حسابات الطرفين، أمكن للمفوض البريطاني اقتراح حل وسط مبني على فكرة تنازل المنبهي عن محاصيله وقطعان ماشيته وما كان يملكه من عقار في

---

[137]- ومن منطلق ضرورة التفاهم مع فرنسا كلف نيكلسون نفسه عناء تفنيد طرح السلطان للجوانب القانونية لهذه القضية. فبالنسبة للإنجليز لم يقع من جانبهم أي خرق نظرا لطبيعة النظام القائم في المغرب وتجميع السلطان لكل السلط وقدرته على عدم الالتزام ببنود المعاهدات المنصوص عليها نظريا لصالح المغرب. وفي تقرير له عن محادثاته مع نظيره الفرنسي، أكد المفوض البريطاني لحكومته:
F.O., 99, 433, Tangier, August 16, 1904, « I observed that Morocco is not a constitutional monarchy. The Sultan is in himself the Government ».

[138] - F.O., 99, 433, August 16, 1904. P. Guillen, *op. cit.*, p. 769.

[139] - Ibid., August 29, 1904, "Sid Menebhi... is strongly opposed to the idea of being under French protection"; May 24, 1904, A. Nicolson to Landsdowne, "I remind (Sid Menebhi) that British protection in according privileges also imposed obligations... (but he is) very excited against the French and opposed to their intervention in Moorish affairs".

المناطق والمدن الداخلية، في مقابل الاعتراف له بأملاكه في طنجة، والإذن له بنقل أثاثه وأمتعته من فاس ومراكش إلى مدينة البوغاز[140]. وكان بود المخزن رفض هذا الاقتراح والتمسك بقرار مصادرة جميع أملاك الوزير السابق، إلا أن الإشارة القوية التي أرسلتها له إنجلترا عبر إيفاد قطعة من أسطولها الحربي إلى المياه المغربية والتفاهم القائم بينها وفرنسا أرغماه على مراجعة مواقفه[141]، بما في ذلك شرطه الإضافي القاضي بإلزام الوزير المخلوع على مغادرة المغرب وأن لا يعود إليه تحت أي مبرر.

ووفقا لخطة المهادنة، بدا نيكاسون وكأنه لا يعارض هذا الشرط من حيث المبدأ، إلا أنه قايض قبوله بتعويض قدره 12.000 جنيه إسترليني[142]، وهو مبلغ ضخم قيمته عمدا ولاشك، إدراكا منه أن المخزن سوف لن يقبله على اعتبار هشاشة وضعيته المالية، وأن عدم الوفاء بتسديده وعلى الفور سيشكل فرصة سانحة لتأجيل دخول الاتفاق حيز التنفيذ وبقاء المنبهي في بلاده وقصره. وكان المفوض البريطاني واثقا من ضيق هامش تحرك المخزن وحدود إمكاناته في ظرفية طغت عليها الهزائم المتتالية التي كان بوحمارة وأنصاره يلحقونها بجيوشه، وتعدد الانتفاضات المندلعة في مختلف أنحاء البلاد، ومنها ثورات قبائل السهول الساحلية وغيرها من المناطق.

بناءا على تقييمه لهذه الأحداث وكل المعطيات المجتمعة لديه، كان نيكلسون يشك في حقيقة الأمر حتى في مستقبل المولى عبد العزيز ودوام حكمه، لاسيما وأنه اطلع على أخبار سرية استنتج منها أن عاصفة هوجاء تتجمع نذرها في الجنوب منذ 1903، وأنها تتقوى لتعصف به، وهي توقعات تأكد من صحتها خلال لقاءاته مع المنبهي. وعلى أساس استنتاجاته أخبر حكومته أن "حالة مولاي عبد العزيز أصبحت ميؤوس منها وأن مجيء سلطان منتخب بطريقة ما وبشرط التزامه بإعلان الجهاد ضد النصارى أمر مرجح".[143]

وازداد الوضع هشاشة وأصبح بالفعل حكم السلطان على شفا الانهيار، إثر رضوخ هذا الأخير لضغوط التكتل الدولي الذي أملى عليه عقد الجزيرة الخضراء (1906)، وانحنائه أمام الأمر الواقع عقب احتلال القوات الفرنسية لمدينة وجدة (1907) ثم إنزال قوات فرنسية أخرى خلال نفس السنة لاحتلال الدارالبيضاء والشاوية. وبسبب الضربات القوية التي وجهتها هذه الأحداث لمشروعيته وسمعته،

---

[140] - م.ن.، 20 نونبر 1904 ، مذكرة نيكلسون للوزير بن سليمان.

[141] - م.ن.، 28 رمضان 1322 / 16 دجنبر 1904 ، مذكرة بن سليمان إلى نيكلسون.

[142] - م.ن.، 13 دجنبر 1904، مذكرة نيكلسون إلى بن سليمان.

[143] - A.E.P., N.S., 183, 2 janvier 1903, Saint- René Taillandier au Quai d'Orsay.

أو ما تبقى منها بفعل تحامل القوى المحافظة عليه إثر إقدامه على إقرار الترتيب، لم يتسن له جمع الوسائل اللازمة لمواجهة مؤامرة شقيقه وخليفته بمراكش، المولى عبد الحفيظ، وكبار قواد الجنوب الذين تحالفوا معه منذ 1903-1904 لخلع أخيه ومبايعة مكانه. وقد تم لهم ذلك سنة 1907 حيث نصبوا الخليفة المذكور ولقبوه "سلطانا للجهاد".

ورغم ضعف حظوظه في مواجهته للأطراف القوية التي قررت الإطاحة به، فقد حاول المولى عبد العزيز الصمود وعدم الاستسلام أمام الأمر الواقع، فاستصدر فتوى من علماء فاس لتأكيد مشروعية حكمه وتدين قيام أخيه عليه، كما أنه حاول إيجاد حلفاء لمؤازرته ومساعدته على تغيير مجرى الأحداث. وفي سياق مساعيه بهذا الشأن، حاول التصالح مع وزيره السابق المهدي المنبهي، فغير بشكل جدري موقفه تجاهه، وحثه على الانضمام لحلف مناهض لمنافسه؛ وذلك قبل استتباب حكم هذا الأخير وتحرك قواته شمالا وإضافة بيعة فاس لبيعة مراكش. وفي مسعاه لطي صفحة الماضي وتدارك ما يمكن تداركه، أصدر المولى عبد العزيز ظهيران أمر فيهما الولاة والأمناء بوضع حد لمصادرة جميع ممتلكات وزيره السابق وردها له.[144]

إلا أن محاولات آخر ساعة التي لجأ إليها السلطان المخلوع لإنقاذ أو استرجاع عرشه لم تنفع؛ فما كان عليه سوى التوجه بدوره إلى طنجة والاستقرار بها، هو الأخر، بصفته محمي سياسي فرنسي. وقد كان المنبهي ضمن وفد الشخصيات التي استقبلته إثر وصوله إلى مدينة البوغاز[145].

واستنادا إلى بعض المصادر الرسمية البريطانية، يبدو أنه كان ضلع خفي للمنبهي في مؤامرة كبار قواد الجنوب ودعمهم للمولى عبد الحفيظ انطلاقا من 1902-1903، أي بتزامن مع بداية مصاعب وزير الحربية والمتاعب الجمة التي واجهها إثر خلعه وإبان تحركه من أجل استرجاع مكانته، ثم في أعقاب فشله النهائي. وتكشف هذه المصادر ذاتها أن السلطان الجديد، ومباشرة بعد مبايعته، اقترح على الوزير المخلوع تعيينه نائبا له بطنجة مكافأة له على دعمه؛ إلا أن المنبهي لم يستجب لهذا الاقتراح بعد أن استشار المفوض البريطاني ونصحه هذا الأخير بالتزام "الحياد"[146].

144- F.O., 881, 9793, February 27, 1910, Lister to Earl Grey.

145- Ibid., 9447, November 26, 1908. A.E.P., Maroc, N.S., série Mines, VI, 21 juillet 1912, Le Chargé d'affaires de la légation, Roland de Billy, au Quai d'Orsay, "Listes des protégés spéciaux dits politiques" de toutes les nationalités.

146- F.O., 881, 9448, Report on 1908 in Morocco, pp. 13-14, « Although holding no post in the Government, the man who has played perhaps the most prominent part in the events which led to the elevation of Moulay Hafid to the throne is Haj Menebhi ».

II - فرض الحماية الفرنسية على الدولة المغربية

1 - حدود "الثورة الحفيظية"

ساهمت معضلة الحمايات إلى حد كبير في إفشال الاصاحات التي بادر بها المولى عبد العزير وفي انهيار حكمه، كما أنها مثلت إحدى العقبات الرئيسية التي اصطدم بها خلفه المولى عبد الحفيظ، حيث عانى بدوره جراء التوسع المتنامي للحصانة القضائية والجبائية الممنوحة لا للرعايا فحسب بل لعدد متزايد من كبار القياد وشخصيات وازنة لها مكانتها في مختلف دواليب الدولة. واندرجت هذه المعانات في سياق الآمال المعلقة على السلطان الجديد بصفته "سلطان الجهاد" حسب أنصاره، وانتظار استجابته لتطلعات الرعايا المتمثلة أساسا في: رفض "شروط الخزيرات" (اتفاق الجزيرة الخضراء، 1906)؛ تحرير المدن والأراضي المحتلة (وجدة، الدار البيضاء، الشاوية...)؛ إنهاء تدخل القوى الأجنبية في شؤون البلاد الداخلية وإبلاغ الأمة عن أي تعامل مع هذه القوى؛ إنهاء نظام الحمايات، وعلى الأقل تقنينه بشكل صارم؛ إلغاء المكوس؛ تقوية المؤسسات الإسلامية والأحباس وضمان استقلال الشرع والقضاء.

وقد ألح علماء فاس، ومحمد بن عبد الكبير الكتاني على وجه الخصوص، عما كانوا ينتظرون من المولى عبد الحفيظ الوفاء به وحاولوا مقايضة مبايعتهم له بالتزامه بشروطهم[147]. وفي مرحلة لاحقة عبرت جماعة أخرى من المغاربة المتشبثين باستقلال البلاد والمتطلعين لإصلاح أوضاعها وتحديث هياكلها السياسية، على آمال منعطف 1907-1908 وبداية عهد جديد[148]. وهكذا التف بعضهم حول اللاجئين اللبنانيين والسوريين الذين أسسوا صحيفة "لسان المغرب" بطنجة، وطالبوا

---

[147]- جعفر الكتاني، **نصيحة أهل الإسلام**، تحقيق إدريس الكتاني، الرباط، 1989 ، (الطبعة الأولى الحجرية، فاس، 1908)، ص. 33-34 ، "الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني مؤسس الطريقة الكتانية....كان محل تقدير كبير من السلطان عبد الحفيظ الذي كتب إليه خطابا رسميا بعد أربعة أيام من بيعته... في مراكش ...(وذاكرا) في ختامها: "واعلمناك... لتأخذ حظك من الفرح وتوجه بيعتك"... وفعلا قام الشيخ ... بدور كبير في الدعوة لبيعة السلطان عبدالحفيظ بفاس والأقاليم الشمالية، وخلع أخيه السلطان عبدالعزيز، داعيا للجهاد تحت رايته... وتحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي.... ؛ وبعد 15 شهرا من (بيعة فاس) حدثت أثناءها خلافات سياسية، وفقهية وعقيدية، بين السلطان والشيخ المذكور، ابتداء من الشروط الدستورية التي أدخلها الشيخ في نص (البيعة)، وانتهاء بمعارضتة لتمسك السلطان بمذهب الظاهرية ومسألة الزيادة على اربع في الزواج، ابدى الشيخ لاعضاء اسرته... رغبته في هجرة فاس...والسكنى... في قبيلة ءايت يوسي في جبال الأطلس...، وغادر المدينة...,كان اول من علم بالخبر... للايقاع بالشيخ، واتهامه بانه خرج للقيام بالثورة، هنري كاير قنصل فرنسا بفاس....، فارسل السلطان كتيبة عسكرية أعادت اسرة الشيخ ومرافقيه مكبلين بالقيود والسلاسل... وبعد مقابلة وحوار بين السلطان والشيخ ... أمر بجلده 2000 جلدة في ساحة القصر... لكن لم ينفد منها إلا 500، ووضع بعدها في غرفة...ليموت بعد أيام بجراحه، كواحد من أكبر شهداء الدعوة إلى الجهاد، وإقامة نظام دستوري قبل توقيع عقد الحماية بثلاث سنوات".

[148]- A. Laroui, *Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain*, Paris, 1977, pp. 396-397

بإصلاحات[149]. وانطلاقا مما أوحى لهم به تأملهم لنموذج حزب تركيا الفتاة والدساتير العثمانية (1876، 1908)، واصلوا ترويج أفكارهم ومقترحاتهم، وساهموا بشكل خاص في نشر عددين من الصحيفة المذكورة (أكتوبر ونوفمبر 1908) عرضوا فيهما "مشروع دستور للمغرب"[150]، وكانت ثمان بنود من بنوده تخص مسألة الحماية :

- المادة 75: لا يسوغ لأحد من أبناء الدولة المغربية أن يتخذ حماية دولة من الدول أخرى إلا في الحالات الاستثنائية المذكورة في المادة التاسعة والسبعين (79).

- المادة 76: كل شخص يحتمي بدولة من الدول سرا بدون أن يعلم المخزن (الحكومة) ويأخذ رخصة بالحماية تعتبر حمايته باطلة، ويجري عليه الجزاء المترتب على ذلك في قانون الجزاء.

- المادة 77: لا يجوز لأحد من أبناء السلطنة المغربية المتخذ لحماية دولة من الدول أن يدخل في الوظائف المخزنية.

- المادة 78 : كل موظف في إحدى وظائف الدولة اتخذ سرا حماية دولة من الدول ثم ظهر انه من المحتميين يعزل للحال من وظيفته دون تغيير حمايته، ويجرى عليه الجزاء المرتب على ذلك في قانون الجزاء.

- المادة 81: كل محتم قديما قبل إعلان الدستور... يبقى على حمايته، وعلى الحكومة أن تعاملهم معاملة... بدون فرق ولا تمييز.

- المادة 88: كل من رجع من المحتمين إلى تبعية الدولة المغربية يقبل رجوعه ويحق له أن يتمتع كسائر أبناء الأمة بكل حقوقه الشخصية والمدنية.

وتخص المادة 79 الحالات الاستثنائية التي يجوز فيها قبول حماية أجنبية:

1- إذا كان الفرد موظفا في قنصلية ما، أو في مؤسسة رسمية أجنبية، ككاتب أو مخزني.

2- إذا كان لديه مسكن دائم خارج المغرب ، يؤهله للحصول على جنسية الدولة التي يقيم فيها.

3- إذا كانت له علاقات ومصالح مع الأجانب تضطره للحصول على الحماية بناء على طلبه.

وتلزم المادة 80 كل مرشح للحصول على حماية أجنبية بتقديم مذكرة إلى المخزن يوضح فيها أسباب طلبه، وفي حالة الموافقة على طلبه يمنح له تصريح موقع عليه من طرف السلطان.

وتعكس الصياغة الحذرة لكل هذه البنود وما تضمنته في آن واحد مدى تطلع

---

149 - م.ن.

150- علال الفاسي، **الحركات الاستقلالية في المغرب العربي**، نشر وتوزيع عبدالسلام جسوس، طنجة، د.ت.، ص.97-99.

جماعة لسان المغرب لإعادة الاعتبار للدولة المغربية واسترجاع سيادتها، وكذلك إدراك روادها لخلل ميزان القوة وحدود ما كان يمكن المطالبة به؛ وبصفة عامة، فإن مشروعهم في مجال الحمايات والتجنيس واستحالة إلغائها بالمرة، تقاطع، من ناحية الجوهر، مع ما حاول السلطان المولى الحسن تحقيقه عندما صادق على فتح مباحثات طنجة وانعقاد مؤتمر مدريد.

هل كان في وسع المولى عبد الحفيظ السير على نفس المنوال والتصدي لإشكالية الحماية على أساس نفس المنطلقات ولبلوغ نفس المرامي؟ اللافت للانتباه، وبصرف النظر عن حقيقة دوافع كبار القواد الذين راودتهم فكرة الإطاحة بالمولى عبد العزيز منذ 1904، واندلاع اضطرابات شعبية بمراكش بسبب المكوس وتدهور قيمة النقود، أنه لم يستغل الحماس الشعبي الذي واكب مبايعته. فلم يلغ المكوس ولم يلوح بإعلان الجهاد لتقوية موقعه وللتعامل مع القوى الأوروبية من منطلق قدرته على تعبئة كل طاقات البلاد لمواجهتها، ذلك أن تقويمه للأوضاع الداخلية ولحظوظه في حالة اندلاع نزاع مسلح مع الفرنسيين جعله يتخلى بسرعة عن فرضية الجهاد رغم انعكاسات هذا التخلي على مشروعية حكمه. وفي نظره كان من اللازم الانكباب قبل كل شيء على إقناع الدول لحملها على الاعتراف به، إلا أن هذه الأخيرة قيدت الاستجابة لمطلبه بمصادقته رسميا على اتفاقية الجزيرة الخضراء والتزامه بتسديد القروض التي ورطت فيها سلفه وكانت تتأهب لتوريطه هو الأخر فيها وفي دوامتها، كما أنها أبدت استعدادها لمساعدته على إعادة تنظيم الجيش وإنهاء الاضطرابات، وهو ما كان يعني تحكمها في قوته العسكرية والتأثير على سياسته تجاه القبائل[151].

وفيما يخص المحميين بالذات كانت الدول تنتظر منه أيضا المصادقة على التعويضات المحددة لمن صرح منهم أن ممتلكاته أو سلعه أو قطعان ماشيته تعرضت للضياع أو النهب أو الإتلاف خلال "أحداث الدار البيضاء والشاوية" (1907). وتعكس الجداول التالية جانبا من المبالغ التي كان عليه أن يسددها برسم تلك الأحداث:

---

[151] - تحليل دقيق لتناقضات الحركة الحفيظية وضعفها العضوي بسبب تضارب مصالح وتوجهات العناصر القيادية التي وقفت وراء المولى عبد الحفيظ منذ البداية وأظهرت عجزها على استيعاب الاصلاحات اللازم القيام بها ووضع البرنامج المناسب لها :

E. Burke, *Prelude to Protectorate in Morocco. Precolonial Protest and Resistance 1860-1912*, Chicago, 1976, pp. 153-176, «Divided by their rivalries, lacking all discipline, and unable to visualise the kinds of changes needed, it is no surprise that the great caids proved unable to stomach reform ».

اسم المحمي	مبلغ التعويض	اسم المحمي	مبلغ التعويض
سيف الدين العراقي	5.000 فرنك	سماسرة ك ج.فرناو وشركاءه G.H. Fernau & Co.:	
اللحاج محمد مذكوري	5.159 "		
اللحاج الطاهر مكوار	5.928 "	المعلم محمد الدراوي	149 فرنك
احمد بن عبد السلام	5.965 "	الحاج بوشعيب ولد الحد	178 "
محمد بودلاحة	6.429 "	مسعود بلكورة أمغار	211 "
إسحاق بليشة	7.583 "	الحاج بوشعيب الرحوي	242 "
اللحاج محمد معروفي	8.345 "	العيدي الحريزي	211 "
عباس بن أحمد	8.391 "	بوشعيب بن العربي البيضاوي	429 "
إسحاق العسري	15.629 "	محمد بن الفقيه الزناتي	510 "
محمد المنوجي	16.948 "	بوشعيب بن يوسف	562 "
بن ادريس لوديي	17.840 "	محمد بن السلام	565 "
بن لمين	22.764 "	الحاج عبد السلام المعروفي	574 "
عبد السلام بن بوعزة	25.983 "	بوعزا بن بوشعيب بلقاضي	583 "
الحاج ادريس المكناسي	25.814 "	عبد الله بن حدو	611 "
عبد القادر الحجامي	26.474 "	محمد الزياني	1.072 "
إسحاق ناهون	30.239 "	المعلم عبد الله بن بوشعيب	1.427 "
طيب الحجامي	30.512 "	حميدو بن التهامي	1.565 "
موسى سامون	44.599 "	العربي بن بوشعيب المزامزي	2.007 "
الحاج الغزولي	51.530 "	بوعبيد بن علا	2.034 "
طالب الأزرق	54.029 "	بن العربي الهراوي	2.067 "
إبراهيم عطية	59.220 "	عبد السلام بن حيدة	2.120 "
موسى الصياغ	75.604 "	محمد بن حميدة بن قايدة	2.358 "
إسحاق ملكا	77.156 "	محمد بن الطيب الحريزي	2.765 "
حيم طوليدانو	91.072 "	لحسن بن التهامي الحداوي	2.809 "
تاج بناني	113.324 "	أحمد بن العربي الحريزي البيضاوي	2.923 "
المجموع :	831.837 فرنك	بوشعيب بن شرقي الحديبي	2.957 "
		محمد بن بوشعيب الدكالي	3.074 "

سماسرة ك ج.فرناو وشركاءه (تابع)		سماسرة مردوخ بوتلر وشركاء:Murdoch – Butler & Co	
لبراهيم بن علي البيضاوي	3.663 "		
الحاج مكي بن التهامي	3.901 "		
صالح ولد رباح	4.108 "	محمد بن حمان	2.840 فرنك
بن عبد السلام المعروفي	4.342 "	الحاج محمد بوشعيب الحريزي	3.633 "
شيخ بوشعيب معروفي	4.801 "	الحاج محمد الحريزي	571 "
مبارك بن الصغير الزياني	4.803 "	الحاج عناية بالعناية البيضاوي	3.912 "
علي بن لغكي زياني	4.840 "	معلم قاسم	571 "
بوبكر ولد سي بوزان	4.923 "	الحاج المزابي البيضاوي	211 "
لحسن البوزياني	4.923 "	محمد بن الالحاج الغزواني	496 "
محمد بن مسعود	5.061 "	علي بن عبور	532 "
بوعبيد بن علا	6.989 "	عبد الرحمان بن أحمد المسفيوي	685 "
الحاج محمد المعروفي	8.345 "	محمد بن عيسى البيضاوي	2.994 "
عباس بن أحمد	8.391 "	أحمد بن أحمد البيضاوي	837 "
الحاج محمد بن قعدة	12.967 "	الحاج بوشعيب بن عبد السلام	1.457 "
محمد المنوجي	16.948 "	عبد الله العيدي البيضاوي	1.440 "
بن ادريس الوديي	17.840 "	الطيب البومزاني	"515
عبد السلام بن بوعزة	25.083 "	عبد الله بن الجيلالي البيضاوي	264 "
الطيب الحجامي	30.512 "	نصرى بن الجيلالي البيضاوي	128 "
المجموع	213.500 فرنك	مدني بن العربي الزراوي	682 "
سماسرة الإخوة لامب Lamb Bros:			
لحاج محمد المجاطي البيضاوي	12.610 فرنك	بوشعيب بن محمد المعروفي	3.040 "
مبارك بلخادر البيضاوي	4.451 "	المير بن محمد البورسغي الغدناني	2.016 "
المجموع : 22.117 فرنك			
المبلغ الاجمالي : 257.476 فرنك			

لوائح أسماء السماسرة الذين استفادوا من تعويضات عقب أحداث الدار البيضاء (1907)

وطبقا لمنطقه وأولوياته، لم يسع المولى عبد الحفيظ سوى الرضوخ لشروطها للحصول على اعتراف دولي بحكمه، وبعد ذلك، التفرغ للاضطرابات القائمة قبل مبايعته، ولمواجهة الثورات التي اندلعت بسبب بطش كبار القواد الذين استوزرهم بعد 1908 واستغلوا مناصبهم لارتكاب المزيد من أعمال السلب والنهب.

والواقع أن بعض العناصر الأخرى من المخزن، وهي عناصر متفتحة وراغبة في إسداء النصيحة له لتشجيعه على الصمود في وجه القوى الأوروبية، وفرنسا بصفة خاصة، عملت على دفعه على إظهار قدر من التصلب تجاه الحكومات الأجنبية ورفض اتفاقية 1906. وفي مرحلة أولى استحسن السلطان الجديد مثل هذه النصائح، ومن بينها النصائح التي أسداها له الرجل الثاني في دار النيابة، عبد الله بن سعيد، وهو الخليفة الذي أعاده المولى عبدالحفيظ إلى منصبه بطنجة (1908) تحديا ولاشك للفرنسيين والإنجليز الذين فرضوا عزله سنة 1905 بدعوى أنه "متعصب ملتهب" ("fanatique ardent"). وفي مذكرة رفعها له، سبق للخليفة المذكور إثارة الإنتباه إلى مخاطر الشروط التي قيدت فرنسا اعترافها بحكمه، إذ أكد له أن "تسليم المراقبة المالية والعسكرية (للفرنسيين) يودي إلى هدم روح الاستقلال الذي تشهد لنا به جميع الدول المعاهدة"؛ ولتقوية هامشه التفاوضي وحمل الأوروبيين على تليين مواقفهم أو التراجع قليلا، اقترح على السلطان وضعهم وجها لوجه مع الشعب وإحالة شروطهم "على مشاورة الرعية كما كان يفعل" المولى الحسن[152].

وتزامنت النصائح الداعية إلى الرفض مع استمرار المقاومة في الشاوية، وهي الجهة المتعاطفة مع المولى عبد الحفيظ بصفته سلطان الجهاد وبحكم انتماء والدته إلى إحدى قبائلها. وقد انخرط بعض السماسرة والمخالطين في مقاومة الاحتلال الفرنسي. وكان من ضمنهم من ساهم في دعم الحركة الحفيظية منذ انطلاقها والمشاركة في المعارك التي انتهت بانهزام قوات المولى عبد العزيز. واتسعت صفوفهم بعد أن التحق بهم من تولدت لديهم نقمة ضد الفرنسيين بسبب تجاوزات قوات الاحتلال ورفض قيادتها وضباطها، وعلى رأسهم الجنرال موانيي (Général Moinier)، الاعتراف بحصانتهم القضائية والضريبية، وذلك رغم إلحاح المفوضية الفرنسية بطنجة والقناصل بالدارالبيضاء على سريان بنود المعاهدات

[152]- مصطفى بوشعراء، **التعريف ببني سعيد...**، م.س.، ج. 1، ص. 244 – 246، رسالة المفوض رينيو إلى س. بيشون، وزير الخارجية، 24 أكتوبر 1908، "يجب أن أشير إلى وصول بن سعيد الخليفة الجديد الذي فرض على (النائب) الكباص من لدن مولاي حفيظ، والذي أسند إليه الحق العام في مراقبة إدارة المخزن كمؤشر بليغ عن النوايا الحقيقية للسلطان المقبل. فقد كان بن سعيد قد عزل مند ثلاث سنوات بطلب من مفوضيتي فرنسا وإنجلترا، وهو يعتبر في... متعصبا شديدا. وقد أقره مولاي حفيظ رغم أنف الكباص الذي وبخ لكونه أعلم بالانطباع السيء الذي خلفه هذا التعيين في الأوساط الأجنبية".

الخاصة بالحماية وضرورة الالتزام بمقتضياتها[153].

واشتد تضارب الأراء بين الجنرال والمفوضية بشكل خاص عقب إعلان قوات الاحتلال عن تعبئة جميع رجال قبائل الشاوية، بما فيهم المحميين والمخالطين، لمواجهة أسراب كثيفة من الجراد هاجمت المنطقة[154]، وهو ما احتج عليه السماسرة وقدموا شكاوى بشأنه للقناصل بالدارالبيضاء. وقد استجاب القنصل الفرنسي لاسترعاءات زملائه وطالب قيادة الجيش بإنهاء التعبئة وغيرها من الكلف، إلا أن موانيي انتقد تدخله بدعوى أن كل تراجع من هذا القبيل سيسيء لسمعة وهيبة الجيش الفرنسي وسيحدث البلبلة وانطباعات سلبية في أذهان الأهالي وأعوان المخزن المحليين.[155].

وأمام واقع الاحتلال وما تعرضوا له على يد الجيش الفرنسي، تجاوز بعض المحميين الرد المتمثل في اكتفاءهم بنوع من العصيان المدني ورفض الامتثال لأوامر موانيي وقواته، وانتقلوا إلى طور المشاركة المباشرة في المقاومة المسلحة والتنسيق بين المقاومين، بمعنى أنهم صاروا يتحملون مسؤولية قيادية في المقاومة. وهذا ما قام به بالضبط أحد أعيان قبيلة المذاكرة، الحامل لبطاقة الحماية الألمانية بصفته سمسار، الحاج بلحاج المزيوي، وهو من الأنصار الأوائل المتحمسين للمولى عبد الحفيظ وصهر له، حيث منحه إحدى بناته للزواج للتعبير له عن تعلقه به، واستماتته في الدفاع عن قضيته. وكان المزيوي المذكور يدفع الناس إلى الصمود ويحدث المتاعب تلو المتاعب للفرنسيين، إلى درجة أن سلطات الاحتلال نعتته ب"روح المقاومة المناوئة للأوربيين"[156].

وتنطبق هذه الميزات على محمي آخر، وهو محمد بن العربي المدكوري، الذي شارك بدوره في مقاومة الفرنسيين وشكل خطرا عليهم إلى حد أنهم أضطروا إلى تنظيم حملات خصيصا للقضاء عليه، فشكلوا وحدات من اللفيف الأجنبي والقناصة السنغاليين لملاحقته والهجوم عليه وعلى أتباعه. وقد أسفرت الغارات التي شنتها هذه الوحدات عليه وعلى المقاتلين الملتحقين به خراب الأراضي والقرى التي مرت بها حيث عمل جنودها على نشر الرعب والدمار، وهو دمار وجد صداه في

---

[153] - A.M.G., D., 12, Casablanca, 21 juillet 1908.

[154] - Ibid., Le général d'Amade au ministre de la Guerre.

[155] - A.M.G., D., 16, Casablanca, 8 mai 1908, Le consul honoraire de France à Casablanca au général d'Amade.

[156] - Documents diplomatiques français, Affaires du Maroc, 1906-1908, p. 296, Note du Quai d'Orsay à l'ambassadeur d'Allemagne à Paris, 17 août 1908. A.M.G., D., 12, Tanger, 15 mai 1908.

الصحف الدولية، والجرائد الألمانية بوجه خاص[157].

لم يغب عن المولى عبد الحفيظ أن قبائل الشاوية رفعت علم الجهاد والمقاومة بإسمه وأن العديد من المحميين شاركوا مباشرة في عملية طرد ممثلي المولى عبد العزيز وما تبقى من قواته[158]. وهذا ما حدث في بعض المدن ففي طمجة، مثلا، لعب المهدي المنبهي دورا قياديا حيث ساهم بقسط وافر في الإسراع بمبايعة "سلطان الجهاد" بمدينة البوغاز[159]. وخاض من جهته "القائد الرميقي"، وهو محمي ألماني، معارك عدة لطرد القوة العزيزية من العرائش والقصر الكبير[160]. أما المحمي السوسدي المدعو بوشعيب بن داغا، فإنه أبعد باشا الجديدة وزكيله باشا أزمور وحكم المدينة باسم السلطان الجديد[161].

فلا غرابة إذن أن يتواجد محميون ضمن مخزنه، مركزيا وإقليميا[162]. وفي هذا السياق عاد المهدي المنبهي، مثلا، إلى موقع النفوذ والتأثير على مجرى الأحداث. وقد علق السفير البريطاني بطنجة على رجوع محمي بلاده إلى الواجهة بقوله، في تقرير رسمي لحكومته، "ان المسؤولين المخزنيين يستشيرون مع السيد المنبهي في كل الأمور...، إنه يلعب الآن دورا قياديا". وأما رجل أعمال الوزير السابق بفاس، أحمد الجاي، الذي استنجد خلال عامي 1903 و1904 بالقنصل ماكلود وبالحكومة البريطانية للنجاة من خطر الاعتقال والمصادرة عقب إبعاده من خطة الحسبة واتهامه باختلاس المال العام والترامي على أراضي الكيش، فإنه وصل بسلام إلى بر الأمان وعين في منصب عال ضمن المخزن الجديد[163].

---

[157]-Ibid., Casablanca, 10 octobre 1908, Général D'Amade au ministre de la Guerre. *Kôlnische Zeitung,* 2.6.1908, in A.M.G., D., 12, août 1908.

[158] - يجوز، وإلى حد ما، قراءة هذا الجانب من تطورات أوضاع المغرب قبل 1912 على ضوء ما كتبه العروي في سياق ما ذكره حول تطورات همت مرحلة ما بعد إصدار ظهير 16 مايو 1930 ؛ ع. العروي، **من ديوان السياسة**، م.س.، ص. 14 "استغرب بعض الدارسين أن يكون أكثر من تزعم الحركة الوطنية المغربية ينحدرون من الطبقة الميسورة التي انتفعت كثيرا من الحماية الأجنبية. لكن الأمر يبدو طبيعيا إذا وضع في السياق الآنف الذكر. حزب الموالين للوضع القائم (الحماية في هذه الحال) كان مكتظا ولم يعد فيه مكان لمتطفل، أو كان فيه مكان ضيق لعدد محدود من أبناء الشرفاء والعلماء والتجار. ماذا يفعل الآخرون وهم كذلك من الأعيان؟ الالتحاق بالحزب الناشيء، الحركة الوطنية".

[159] - Documents diplomatiques, *op.cit.*, pp. 352-353, Régnault à Stephen Pichon, 28 août 1908. F.0., 881, 9996, November 20, 1908, E. White to the Foreign Secretary.

[160] - F.O.881. vol.99996, The British Ambassador in Berlin to his Government, September 14th, 1908, n°415.

[161] - Documents diplomatiques français, Affaires du Maroc, 1906-1908, Rébnault, Ministre de France à Tanger, à Stephen Pichon, Ministre des Affaires étrangères , Tranger, 28 août 1908, pp.352-353.

[162] - F.0., 881, 9447, October 2, 1908.

[163] - محمد بن الحسن الحجوي، م.س.، ص. 128؛ انظر كذلك:
A.M.G., E., 2, 4 janvier 1912, Moinier au ministre de la Guerre. R. Forbes, *El Raisuni. The Sultan of the Mountains*, Thornton Butterworth, London, 1924, p.73 « Raisuni is a well educated man in every sens of the word... He is not a bandit, nor a murderer but a patriot=

وكان أحمد الريسوني، هو الآخر، من بين المحميين السابقين المشاركين في مخزن المولى عبد الحفيظ، بعد تخليه شكليا عن حمايته البريطانية قبل تعيينه عاملا على منطقة العرائش والقصر الكبير[164]. وبارتقائه رسميا وبهذه الكيفية أصبح رجلا أقوى من ذي قبل، حيث بسط سلطته على الغرب وغيره من المناطق الشمالية، ومارس جميع أنواع الابتزاز على حساب السكان الخاضعين لحكمه، مستعينا بأشياخ كان بعضهم يحمل بطاقات الحماية الإسبانية[165]. وبفضل تعزيز موقعه في الشمال، حاول الأجانب التقرب منه لتوسيع دائرة نفوذهم ومصالحهم، وهكذا فرض نفسه على اتحاد المناجم (Union des Mines) وانتزع من مسيريه الفرنسيين الاعتراف له بصفة "المستشار" غير الرسمي، على غرار الصفة المعترف بها للإخوة الكلاوي وغيرهما من كبار قواد الجنوب، وهي صفة أهلتهم جميعا للمطالبة بالحماية الفرنسية. إلا أن الريسوني لم يحذ حذو قواد الجنوب، إذ فضل التقرب من الإسبان، خصوصا وأنه كان يدرك، ولاشك، أن اتفاق 1904 جعل شمال المغرب من نصيبهم وأن اتفاقية الجزيرة الخضراء اعترفت لهم هي الأخرى بحقوق خاصة[166].

لم يكن من شأن هذه التعيينات سوى تقويض سمعة المولى عبد الحفيظ، وإقناع الرعايا أن سلطان الجهاد المزعوم ليس في واقع الأمر إلا "عبد العزيز ثان" ونموذجا مستنسخا لسلفه، خصوصا وأنه تقرب بشكل ملفت من شخصيات "عزيززية" سابقة، مثل المنبهي و"صاحبه" أحمد الجاي المقرب أيضا من أحمد الريسوني ولاسيما من وزير المالية، الطيب المقري، وهو الوزير الذي ساعد على ترقيته إلى منصب وزير للشكايات؛ وربما ساهمت أيضا في استوزار الجاي خبرته الواسعة في مجال المعاملات العقارية[167]. لذا لم يأت الانتصار الذي تم تحقيقه على بوحمارة بمساعدة ضباط البعثة

=forced into acts of brigandage to save his native soil and his people from the yoke of tyranny...(He) said to me: « I did not want to give up the protection of the English, but Moulay Hafid refused me a post in his Makhzen as long as I was a British subject... I knew from the beginning that Moulay Hafid was in the hands of the French... At last I renounced British protection... The civilization you bring is like your wine, which goes to men's heads and makes them foolish ».

164 - F.O., 881, 9996, ,25 septembre 1908, E. White to E. Grey

165 - A.E.P., N.S., 208, 25 septembre 1910, Régnault au Quai d'Orsay, « Raissouni moleste de façon odieuse ses administrés pour obtenir le versement de sommes payées par lui-même au Makhzen pour prix de ses nouveaux caïdats ».

166 - Ibid.; E. Burke, *op. cit.*, pp. 153-176. L. Arnaud, *Au temps des mehallas, ou le Maroc de 1860 à 1912*, Editions Atlantides, Casablanca, 1952, Transcription du « récit d'un vieux serviteur du Makhzen, El Hadj Salem el-Abdi, qui avait rang de khalifa dans l'armée marocaine », pp. 269-285.

167 - A.M.G., Maroc E 2, Agissements de Moulay Hafid, Casablanca 17 janvier 1912, Moinier au Ministre de la Guerre, « Ahmed Jaï... a été investi Vizir des Chikayat... Il est=

العسكرية الفرنسية (ومن ضمنهم الملازم الجزائي عبد الرحمان بن سديرة) بأي جديد يذكر ولم يضع حدا للتدهور المتسارع لشعبية السلطان، كما أنه لم يُنْسِ الناس، رغم الاحتفالات التي واكبت هذا الانتصار وما قيل بشأنه من أعلى المنابر، أن الفرنسيين لازالوا يحتلون وجدة والدار البيضاء والشاوية، ناهيك عن واحات وقصور توات؛ كما أنه كان يصعب على الفلاحين الصغار والحرفيين وغيرهم من المستضعفين الذين كانوا يئنون تحت نير الولاة وجورهم، نسيان معاناتهم جراء استمرار الأمناء وأعوانهم في استخلاص المكوس في أبواب المدن والأسواق، في الوقت بالذات الذي تكاثرت فيه، بشكل لم يسبق له مثيل، أعداد المحميين والمجنسين والمخالطين المتملصين منها ومن أداء غيرها من الضرائب[168].

انطلاقا من 1908–1909 تصاعد فعلا الضغط الجبائي ووصل بالتدريج إلى مستويات لا تطاق؛ وبرز تفاحشه إثر مبالغة الولاة في استنزاف الرعايا على عادتهم، وعقب استجابتهم للأوامر الصادرة لهم من السلطان ودعوتهم إلى إظهار المزيد من الصرامة في استخلاص الضرائب. وقد امتثلوا لتعليماته ونفذوها بكل ما أوتوا من عنف إلى حد أن بعضهم، ومن ضمنهم أحد كبارهم، الباشا بوشتى البغدادي، أثاروا انتباهه إلى أن تفاحش الضغط الضريبي سيسفر لا محالة عن موجات عارمة من العصيان والتمرد. وربما كان تزايد السخط وهيجان الرعية ومحاولة تحسين موارد بيت المال رغم كل المصاعب، أحد الاعتبارات التي جعلت السلطان يأمر سرا العمال والقواد بالضغط حتى على السماسرة والمخالطين وإجبارهم على أداء الضرائب والرسوم[169]، وتجاهل الحمايات، ومطالبة المحميين بتأدية ما بذمتهم، شأنهم شأن باقي الرعايا الآخرين، وتعنيفهم إذا رفضوا الأداء[170].

إلا أن التعليمات الخاصة بالفئات المتعلقة بالأجانب لم تعط أكلها، بل أسفرت، خلافا لما كان يتوخى منها، عن سلبيات إضافية، وأثارت طفرة من الشكاوى والمطالبة

=chargé par le sultan de lui acheter des terrains, des maisons et des propriétés près de Fez… La maison de Ba Ahmed est actuellement en vente pour 13.000 douros… (Ces achats) montrent que le sultan cherche à ne laisser aucune parcelle domaniale à la disposition de la puissance protectrice le jour où celle-ci voudra exercer les droits qu'elle tient des derniers accords ».

168 - J. Le Coz, *Le Rharb, Fellahs et Colons*, 1, Rabat, 1964, pp. 361-367.

169 - A.E.P., N.S., 200, 200, Fès 9 juillet 1909, H. Gaillard à Saint-Aulaire, « Le caïd Bouchta Baghdadi pressé par le Makhzen… répond qu'il est difficile de pressurer davantage la population sans pousser le mécontentement à un degré dangereux… (Il) fait remarquer que dans la région soumise à sa juridiction il existe de nombreux protégés européens ».

170 - Ibid., 7 juillet 1909, « A titre personnel Si Aïssa ben Omar, vizir des Chikayats et des Affaires Etrangères, m'a dit qu'il considère la mesure comme abusive ».

بتعويضات، وهي شكاوى ومطالب وملتمسات قدمت غير ما مرة بإيعاز من القنصليات والمفوضيات[171]. وفي سياق المناورات التي أقدم عليها الممثلون الأجانب بهذه المناسبة، احتج بقوة عدد من المحميين والمجنسين الفرنسيين بفاس، مثلا، ضد الأمناء الذين طالبوهم بدفع الضرائب على مختلف معاملاتهم التجارية. فحملوا السلطان مسؤولية تحريض موظفيه وحثهم على خرق المعاهدات التي اعتاد الأمناء الوقوف عند حد بنودها. وأكد المحتجون أن "السلطات المحلية نفسها أصبحت قلقة من التعليمات التي تتلقها من القصر"، مضيفين أن هذه السلطات لازالت تحترمهم، إلا أن تمسك السلطان بخطته المتشددة حافل بمخاطر قالوا عنها أنها ستجعلهم "مهددين غدا (حتى) في أرواحهم إذا لم يتسنى لهم فرض احترام ممتلكاتهم اليوم ضد التدابير التعسفية"، فطالبوا القنصل هنري كايار(Henri Gaillard) بالتدخل على الفور لتحقيق أمانيهم وطمأنتهم على مستقبلهم[172]. ومن ضمن المحميين والمجنسين الموقعين على العريضة المرفوعة لهذا الأخير، بجانب مواطنين فرنسيين ورعايا جزائريين، تبرز الأسماء التالية:

مختار بنجلون (متجنس)؛ محمد بنكيران (محمي، ممثل دار أميو،Amieux)؛ ادريس برادة (محمي، ممثل الشركة الملاحية باكي، Paquet)؛ محمد جسوس (محمي، ممثل دار دوفيل (Devilles)؛ محمد بلمزكلدي (محمي، ممثل شركة بيالي Piallet)؛ محمد بن المكي التازي (محمي، ممثل دار برونشفيك Braunschvig)؛ أحمد اليعقوبي (محمي، ممثل الشركة المغربية Compagnie Marocaine)؛ محمد بنجلون (محمي، ممثل الشركة المغربية Compagnie Marocaine)؛ محمد القرطبي (محمي، ممثل دار برينجيي Berengier)؛ جوزيف بوطبول (مجنس)؛ موسى أمسلم (مجنس) [173].

وتكمن مفارقة كبرى، بالنظر بالضبط إلى احتياجات السلطان المالية وما أقدم عليه بخصوص المحميين، في تمسك هؤلاء بمناعتهم وإفشالهم للجهود المبذولة لإخضاعهم للضرائب من جهة؛ واستعداد أغنياءهم لتقديم قروض للمخزن من مالهم الخاص، مباشرة أو بواسطة قناصلهم من جهة أخرى. وساهم فعلا بعض كبار تجار فاس المحميين والمجنسين الإنجليز، ومنهم امحمد الأزرق والحاج الطالب الأزرق والحاج محمد بن شقرون، في تقديم دعم مالي للسلطان[174]. وبمراكش أيضا، ومند انطلاق حركته ومبايعته، شارك في دعمه ماديا أمثالهم في الجنوب، ومنهم الثري المحمي الفرنسي إشوى قرفوز، وانضم إليهم أعيان آخرون، ومن

---

[171] - Ibid.
[172] - Ibid., Fès, 8 juillet 1909.
[173] - Ibid.
[174] - F.O., 881, 9996, Mac Leod, July 28, 1901.

بينهم مقدم زاوية تمصلوحت، الحاج محمد المصلوحي. وقد وضع هذا الأخير رهن إشارته هبة قدرها 10.000 ريال شكره المولى عبد الحفيظ تبرعه بها بقوله:

«محب جانبنا العالي بالله... سيدي محمد بن سعيد... وصل كتابك بأنك لما سمعت بوقوع النداء بالاستنفار للدفاع عن الدين وحفاظة بلاد المسلمين... انبعث فيك تمني بقاء قوة جسمانك لتحضر بين جمهور الإسلام بنفسك...، ولما علمت بضعف الحال عينت نجلك... نائبا في ذلك... وتطوعت بعشرة ءالاف ريال خرجت عنها لله...؛ وصار بالبال ولاشك في صدق محبتك وطيب شيمتك وزكاة شنشنتك تبعا لطهارة طينك»[175].

وخلافا لما يمكن أن يستنتج لأول وهلة من جواب المولى عبد الحفيظ فيما يخص "عفوية تطوع" المصلوحي بهذا القدر من المال، فإن معطى كرونولوجي يدفع إلى ترجيح فرضية أخذ ورد واتصالات بين الجانبين منذ انطلاق الحركة الحفيظية، لاسيما وأن علاقات المصلوحي بباحماد كانت على أسوء حال طيلة الفترة الممتدة من 1894 إلى 1900، وأن الصدر الأعظم كان يتحرك طبعا باسم المولى عبد العزيز. ذلك أن مقارنة بسيطة بين الرسائل المتبادلة بين السلطان الجديد ومقدم الزاوية السالف الذكر تكشف وجود تفاوت زمني من جهة، بين تاريخ التبرع بالمبلغ المذكور وتسليمه فعلا لبيت المال (أواخر يناير- بداية فبراير 1908)، ومن جهة ثانية، تاريخ (8 أكتوبر 1907) ظهير جدد المولى عبد الحفيظ بموجبه مهام محمد بن سعيد المصلوحي بصفته مقدم زاويته، وهو ما يعني، بعبارة أخرى، أن إصدار الظهير سبق التبرع بالمال.

وإذا كان المقدم المذكور قد ضمن بدعمه المالي ونفوذه الديني تجديد ظهير "أبقاه على النظر (في شؤون زاويته) كما كان، إقرارا تاما لا ينقصه تعاقب الزمان"، فلا شك أن استعداد كبار المحميين الآخرين، وفي طليعتهم التجار، لتقديم مثل هذه الخدمات في ظرفية خانقة ماليا، منحت لعدد من عناصر هذه الفئات فرصة إضافية للمشاركة في معاملات مالية وصفقات تهم المخزن، كما أن تقربهم من السلطان بهذه الكيفية فتح أمام بعضهم باب مواصلة الانقضاض على أملاك الدولة[176].

إلا أن التقرب من السلطان أو حتى الحصول منه على منصب عال كان لا يضمن للمستفيدين من إنعامه عليهم بقاءهم في مناصبهم، أو دوام انتفاعهم بما

175- P. Pascon, *Le Haouz de Marrakech*, t.2, Rabat, 1977, pp. 88-89, 17hijja 1325/21 janvier 1908 et 1 moharram 1326/4 février 1908.

176-A.E.P., N.S., 302, 27 janvier 1912, « Les biens du Makhzen sont soumis à un véritable pillage ».

حصلوا عليه؛ ذلك أن الظروف العامة، وما واكبها من تناقضات حادة كانت تحول دون استقرار الأوضاع وتدفع صوب التغيير المتواصل للتحالفات والولاءات. وكانت مثل هذه التقلبات تفرض حتى على أنصار المولى عبد الحفيظ الأوائل، ومن جاد عليهم بمناصب وزارية، الاحتياط ووقاية أنفسهم وثرواتهم وما اختلسوه من عواقب دقة الأحوال وضعف ثباتها. ولم يجد عدد منهم من حل للاطمئنان على مصيرهم سوى التهافت على الحمايات الأجنبية، وقد أقدم على ذلك بعض مناصريه البارزين ومن لعب منهم دورا أساسيا في مبايعته واستغل فيما بعد تثبيته في منصبه أو إسناد وزارة له لارتكاب أفظع أشكال السلب على حساب الرعايا والدولة[177].

وكان من بين المحميين السياسيين "الجدد"، سواء منهم من احتمى منذ مدة وأحاط الأمر بالكتمان التام، أو من منحت له الحماية في خضم تداعيات ما بعد 1908-1909 والتغيرات المتلاحقة التي ميزت تأرجح موازين القوة داخل الحركة الحفيظية وخارجها: عيسى بي عمر العبدي؛ مبارك أنفلوس؛ محمد بن عزوز؛ محمد بنسليمان؛ مداني الكلاوي؛ التهامي الكلاوي؛ علال الكلاوي؛ الطيب الكندافي؛ أحمد بن سعيد الجلولي؛ حيدة بن مويس المنبهي؛ محمد التازي؛ أحمد الريسوني[178].

وانضاف لهؤلاء موظفون أخرون أبدوا استعدادهم للتعامل مع شركات أوربية أو قدموا لها خدمات أتاحت لهم فرصة الحصول على بطاقات السمسرة أو المخالطة. وتتضمن قوائم المفوضيتين الفرنسية والألمانية الأسماء التالية[179]:

حمو الكلاوي، قايد (تلوات)، سمسار لاتحاد المناجم (Union des Mines)؛ عبد الكريم الشرقي، قايد (شراكة)، سمسار بواسي (Boisset)؛ عباس بن داود، قايد (دمنات)، سمسار الشركة المغربية؛ أحمد الروداني، قايد (سوس)، سمسار نقابة المعادن بالمغرب (Marokko Minen Syndikat)؛ ادريس وافي زرواطي، خليفة (فاس)، مخالط فرنزفيزجربر(Franz Weisgerber)؛ فاطمي بركاش، خليفة (طنجة)، سمسار ك.فيك (K. Ficke)؛ حمزة بن هيمة، أمين (أسفي)، سمسار بروشفيك (Brauschvig)؛ عبد الكريم بناني، أمين (مراكش)، سمسار لر. رينو (R.Raynaud)؛ ادريس الفيلالي، أمين (الدارالبيضاء)، سمسار برونشفيك

---

177 - F.0., 881, 9996, Marrakech, 17juin 1911, vice-consul Lennox au consul Madden.

178 - A.E.P., N.S., série Mines, vol. n° 6, annexes à la "Note pour le ministre sur la Protection au Maroc, 1912- 1913"; voir aussi Ibid., N.S., 208.

179 - حول السباق ضد الساعة بين المجموعة الفرنسية، اتحاد المناجم، والألماني مانسمان، وتزاحمها الحاد لانتزاع رخص التنقيب في المناطق التي كانوا يتنافسون للانفراد بها بمساعدة قياد جعلوا منهم فجأة "مستشارين" لهم وأفادوهم من الحماية الفرنسية أو الألمانية، انظر.

D.Rivet, "Mines et politique au Maroc, 1907-1914", *Revue d'histoire moderne et contemporaine,* 1979, n° 4.

(Braunschvig)؛ مدني القباج، أمين (مراكش)، سمسار لمانيسمان (Manesmann)؛ ادريس السبتي، أمين (الدار البيضاء)، سمسار رونشوسن (Renschausen)؛ الحاج مصطفى، قاضي (مراكش)؛ سمسار لاتحاد المناجم (Union des Mines)؛ عبد المجيد التمسماني، عادل (طنجة)، سمسار لبنك المشرق (Banque d'Orient).

وبطبيعة الحال، لم يفت المفوضين والقناصل تتبع مسارات هؤلاء الأشخاص ومراحل احتمائهم بفرنسا، أو إنجلترا، أو ألمانيا أو دول أخرى خلال هذه الحقبة العسيرة والمليئة بالتقلبات واندثار التحالفات التي واكبت مبايعة عبدالحفيظ. فبشأن القائد عيسى العبدي، مثلا، سجل هنري كيار، المطلع على الشادة والفاذة في فاس، في تقرير بتاريخ 3 غشت 1909 أنه يحتمل "إسناد منصب أقل أهمية من منصب وزير الشكايات للسيد عيسى بن عمر...، وحسب بعض (المصادر) فإن السلطان يود اعتقال وزيره... لأنه تلقى أصداء حديث (مع هنري كيار) أشار خلاله السيد عيسى إلى احتمال تغيير النظام القائم...، فشعور السيد عيسى بالتهديد (أو الخطر المحدق به) يدفعه إلى السعي لكسب صداقتنا...، إنه معنا تماما ولا يخفي ذلك بما فيه الكفاية"[180].

أما المكلف بالقنصلية البريطانية بمراكش، لونوكس (Lennox)، المتتبع لكل ما يجري بعاصمة الجنوب والمناطق المجاورة لها، فإنه سجل في تقرير وجهه إلى مفوضية بلاده أن "المدني الكلاوي جاد هذه الأيام في المساعي (التي يبدلها) للحصول على الحماية. وقد اتصل بي وب(قناصل) أخرين لهذه الغاية... إن كتابه منهمكون الآن في وضع قوائم (تحصي) عبيده وأقاربه وجميع كلاوة...، (أما أخوه) حسي فإنه باع محاصيله من الحبوب لبراندت أوند تول، آملا الحصول على الحماية الألمانية بهذه الطريقة"[181].

وانكب من جهته الباشا الذي عوض التهامي الكلاوي على رأس باشاوية مراكش، ادريس منو، على التقاط وجمع كل ما يهم تحركات سلفه وأمثاله، فأخبر السلطان أن القنصل الأنجلزي وزميله الفرنسي "لا يخرجان من عند الحاج التهامي، و(لهما) معه صداقة وألفة زائدة على المعتاد. وأصل هذا الوداد... هو قضية اقتسامهما (أي الكلاوي والقنصل الإنجليزي) متروك بوبكر الغنجاوي وذخائره. ومن ذلك العهد صار القنصل والحاج التهامي كالشيء الواحد". وأضاف الباشا

---

[180] - A.E.P., N.S., 200, Fès, 3 août 1909, Henri Gaillard à sa légation « Selon certaines sources, Moulay Hafid voudrait même arrêter son vizir… car il aurait eu écho d'une conversation (avec moi) sur la possibilité de changement de régime… Si Aïssa, se sentant menacé, cherche notre amitié…Il nous est entièrement acquis ».

[181] - F.O., 881, 9996, Marrakech, June 17, 1911.

الجديد، في الرسالة التي وجهها للسلطان في يوليوز 1911 أن "الحاج التهامي... تقاعد عما بيده من متاع المخزن، وامتنع من إفراغ الأماكن المخزنية، وفي كل يوم يركب في وسط المدينة مع أصحابه بالمكاحل والخيل أمامه ومن خلفه شغل السيبة"[182].

وفي "شغل السيبة" هذا، الصادر من شخصية لعبت دورا أساسيا في مسلسل التآمر على المولى عبد العزيز ومبايعة المولى عبد الحفيظ واحتلال موقع من المواقع البارزة في مخزنه، هو وشقيقه المدني، لم يكتف التهامي الكلاوي حسب ادريس منو، بالتباهي في أزقة مراكش والتقاعد على أملاك الدولة، بل "زاد على تجاهره بسبب المخزن وتشييع الأكاذيب... و(الكتابة) المتوالية لقبائل سوس وغيرها بالخوض والفساد...، (أما القنصل الفرنسي، فإنه) يدافع (عنه) ويصرح... بأنه هو وحاشيته وكافة كلاوة في حماية فرنسا"[183].

كان بديهيا أن يقوي سلوك شخصيات من هذا الحجم جاذبية الحمايات ويحث الأقوياء والطغاة الآخرين على اقتنائها للاستمرار في تعديهم وجورهم، أو على الأقل الحفاظ على "مواقعهم" وتأمين أنفسهم وممتلكاتهم ضد مؤامرات منافسيهم وعدم الاستقرار السائد في قمة الدولة. ولاشك أن هذه الاعتبارات تصدرت حسابات القائد سعيد الجلولي وتعامله مع المجموعة المنجمية الألمانية مانسمان عندما اقترح عليه أصحابها المساهمة بجانبهم في استثمارات وشراء أراضي بقبيلة إداوتنان[184].

[182] - E. Burke, *op. cit.*, pp. 176-177, « Idriss Wuld al-Haj Minu..., a notoriously corrupt retainer of Abd -al- Hafiz. (Fr. Driss Menou)... made himself (from his arrival at Marrakech), an opponent of France, while collecting taxes with a vigor equal to that which al-Glawi had employed, and extorting additional contributions. In his capacity as the sultan's business associate at Marrakech, he began illegally to sell Makhzan properties and engage in land speculation.... He also engaged openly in anti-French propaganda and encouraged open defiance to France by the populace. (His) appointment, from the French point of view, was clearly a disaster... Efforts to get al-Hajj Tahami reinstated were begun in October 1911, again with British sponsorship ».

[183] - Ibid., « A major demand of the rebels in 1911 had been the dismissal of the grand-vizir, Madani al-Glawi. Accordingly one of the first steps taken by the French after their arrival (1911) was the summary firing of Madani al-Glawi and all members of his clan holding makhzan office... In mid June (1911).. and after further negotiations between the Makhzan, France, and al-Haj Thami (with the British minister, Sir Reginald Lister, an interested party), a final settlement was worked out. By its terms, Haj Thami was permitted to retain his properties at Marrakech, and the Glawa agreed to pay to the Moroccan treasury the equivalent of 20,000 pounds sterling ».

[184] - A.E.P., N.S., Maroc, 368, Mines, VI, Le gérant du consulat de France à Mogador à la légation, 2 septembre 1910, au sujet du caïd Guellouli.

أما القائد الطيب الكندافي، وهو أحد القياد القلائل الذين تشبثوا في بداية الحركة الحفيظية بولائهم للمولى عبد العزيز والمتنافس ثارة والمتحالف ثارة مع "زملائه" الكلاوي وأنفلوس والمتوكي والكلولي، فإنه أبدى استعداده لتسهيل أنشطة اتحاد المناجم في منطقة نفوذه شريطة حصوله على الحماية الفرنسية، لاسيما إثر توصله بأخبار من فاس تفيد أن "المخزن أعطى المال لأشخاص وكلفهم بتصفيته"[185].

وقد تقاطعت الرغبة التي كانت تحدو العناصر النافذة في الجهاز المخزني كبار القوم للاحتماء بالأجانب مع رغبة من كان يود الإفلات من طغيانهم وانتشار التعسف وأعطت دفعة قوية جديدة لطلبات الحماية والمخالطة في صفوف مختلف الفئات الاجتماعية[186]. وبهذا الشأن بالذات سجل الرائد المتقاعد مومني، وهو أحد مبعوثي اتحاد المناجم، جال المغرب طولا وعرضا، أن "مرض الحماية المستشري (في البلاد) يلحق بها أضرارا (جسيمة)... وكل الناس يحاولون اقتناءها". وجوابا على استغرابه وسؤال طرحه على رجل فقير طلب منه التبرع عليه ب"البطاقة المعلومة"، أجاب الأخير: "إنني لا أملك في حقيقة الأمر أي شيء، إلا أنه (يتحتم) على المرء (في هذا البلد) حماية ولو جلده من قبضة قوادنا ومولانا السلطان"[187].

وأثبت كتاب مفتوح وجهته جماعة لسان المغرب بتاريخ 7 مارس 1909 إلى السلطان عبد الحفيظ أن ما ورد في مذكرة الرائد مومني ليس مجرد انطباع عابر أو كلام مبالغ فيه، إذ جاء فيما نشرته تلك الجماعة وعبرت عنه بنبرة لا تخلو من أوجه التشابه بنبرة الصرخة التاريخية الشهيرة المتمثلة في رسالة العالم اليوسي إلى المولى إسماعيل، أن "هذه الأمة البائسة المنكودة الحظ... التي هي بالحقيقة كالأغنام قد سلمت إليك أمر رعايتها... آملة بك أن... تنقذها من حراسها وقادة أمورها وساستها الذين فتكوا بها فتك السباع وجاروا عليها جور الجزارين، فاستفرغوا كل ما في ضروعها واستنفدوا خيراتها وجزوها جزا وسلخوها سلخا ونهشوا لحومها وجردوا عظامه ولم يبقوا على الأكارع والأظلاف فجعلوها في حالة بين الوجود والعدم".

---

[185] - Ibid., Note d'un ingénieur de l'Union des Mines au Ministre des Affaires étrangères, Avril 1910, « Goundafi affirme avoir été contacté par les Mannesman… Il est heureux de la présence sur place d'un ingénieur de l'Union des Mines. Je puis tout lui demander et il m'accordera tout s'il obtient la protection française…(alors) nous serons avec lui les maîtres du pays… Il faut à tout prix qu'il reste avec nous. Il s'agit de ne pas perdre un instant pour (lui) obtenir la protection… (Il a l'impression) que la France est la plus puissante des nations ». D. Rivet, *Lyautey et l'institution du protectorat français au Maroc, 1912-1925*, Paris, L'Harmattan, 1996, T.1, pp. 87-88.

[186] - F.O., 881, 9996, Reports of Mac Leod and Lennox (1910 -1912).

[187] -A.E.P., N.S., 366, « Journal de route du commandant Maumené, Tanger 1910 ».

وفي ظل هذه الظروف، سجلت بطاقات السمسرة والمخالطة ارتفاعا مهولا جديدا، وأصبحت تباع في بعض الحالات بسعر قياسي وصل إلى 5.000 فرنك[188]. وفي سعيها الحثيث للوصول إلى كل ما من شأنه تقوية حظوظها، وإبعاد عنها الأخطار المحتملة، عملت الأسر الغنية على تنويع حماياتها، وشراء بطاقات قنصلية مختلفة. ونتيجة لمثل هذه المساعي، صار في بعض الأحيان يتعايش تحت سقف البيت الواحد محميون تابعين لدول مختلفة، منهم، مثلا، حالة عائلة تواجد ضمنها "ثلاث إخوة: الأول محمي إنجليزي والثاني ألماني والثالث إسباني الخ..."[189].

وكان سعي الراغبين في الاحتماء، بعد اختيار المفوض أو القنصل المناسب، لا يخضع عموما لأي قاعدة دقيقة ونمطية، بل يختلف باختلاف الأشخاص وظروفهم والفرص المتاحة لهم. فإذا كان البعض يسعى لتأمين نفسه ومستقبله من احتمال إحكام فرنسا لقبضتها المباشرة على البلاد، ويسبق الأحداث بشراء بطاقات إسبانية أو ألمانية، أو يتسابق ليصبح مجنسا، فإن البعض الآخر كان يراهن على فوز فرنسا بالذات وتخلصها من منافسيها وإخضاع المغرب لسيطرتها. وقد أبدى المراهنون على المخرج "الفرنسي" استعدادهم لاستبدال بطاقتهم الإسبانية أو الإيطالية أو البرتغالية أو الهولندية ببطاقة ثلاثية اللون. وانجذب لهذا الخيار حتى المحميون البريطانيون رغم متانة حمايتهم الأصلية وعزم بريطانيا على التمسك بخطة الدفاع عن مصالحهم وما كانت تحققه بواسطتهم لفائدة تجارتها وحساباتها السياسية والاستراتيجية. وتجلى هذا المنحى بشكل خاص في تخمينات بعض كبار محمييها ومن ضمنهم مقدم زاوية تمصلوحت، الذي قال عنه الرائد مومني أن فكرة التخلي عن حمايته الإنجليزية خطرت بباله وأنه تأمل ما أقدم عليه بعض كبار قواد الجنوب ولم يستبعد فرضية الاحتماء هو أيضا بالفرنسيين[190].

وكان لتزايد حظوظ فرنسا انعكاس آخر بلوره ما أقدم عليه بعض الجزائريين

---

[188]- Ibid.

[189]- لسان المغرب، 21 فبراير 1909، كتاب مفتوح موجه للسلطان: "ولماذا يا ترى نرى أغنياء السلطنة ونبهاءها ينسلتون من تبعية المخزن الواحد بعد الآخر انسلال الخرز من السلك ويدخلون الحماية الأجنبية كالإبل المقطورة تقود بعضها بعضا، حتى إذا دام الحال على هذا المنوال بضع سنين لا يبقى للمخزن من التابعين إلا كل غمر حاسر الراس حافي القدم... أليس ذلك، يا مولاي، من شدة العسف؟ أليس ذلك ليصونوا بقية ما يملكون حفظا للحياة وتصونا من الذل والهوان؟ نعم، إن بعضهم يلوذون بكنف الأجانب هربا من العقاب على ما كسبت أيديهم، إلا أن هناك أيضا أبرياء لا ذنب لهم سوى أنهم يملكون شيئا ورثوه من أجدادهم أو كسبوه باجتهادهم فيحتمون استدراكا للأمور قبل وقوعها... أو أن لبعضهم أموالا مثقلة على ذمة المخزن لا يتمكنون من الحصول عليها إلا بطريقة أجنبية...، إن النفوس تأبى الظلم وتتحاشى الظالمين ولو كانوا من أقرب أقربائها، وتؤثر المقسطين وتجنح إليهم وإن كانوا من أبعد الأباعد. سنة الله في خلقه ولن تجد لسنة الله تبديلا".

[190]- A.E.P., N.S., 366, « Journal de route du commandant Maumené, Tanger 1910», «Les chorfas de Tamesloht…qui savent à quoi s'en tenir sur la puissance de la France aimeraient troquer leur protection britannique contre la protection française».

المسلمين المقيمين بالمغرب منذ عدة عقود خلت. ذلك أن هؤلاء المهاجرين (أو أحفاد المهاجرين) صمدوا لمدة طويلة في وجه الفرنسيين وإغراءاتهم، مفضلين اعتبار أنفسهم مغاربة. وبناءا على خيارهم هذا، فإنهم كانوا يرفضون الاستجابة لدعوة التسجيل في سجلات القنصليات الفرنسية، والاندماج في لوائح "الجزائريين-رعايا فرنسيين" (sujets français) والإستفادة، بمقتضى هذه الصفة، من حماية فرنسا، كما استفاد منها مهاجرون آخرون اختاروا، فيما يخصهم، المراهنة على الدولة المستعمرة لبلدهم الأصلي فاستغلوا وضعهم القانوني المتميز لتوسيع أنشطتهم التجارية والفلاحية، ولاتخاذ محميين ومخالطين من بين الرعايا المغاربة. وقد صار بعض هؤلاء يدعون أنهم من أصول جزائرية ويلوحون بوثائق عدلية مزورة لإثبات مزاعمهم[191].

وخلافا لنهج الفئات الموالية للفرنسيين تصلب "الرافضون" إلى حد أقنع السلطات القنصلية أن المتشددين أصبحوا حقا مغاربة، وأنهم تشبعوا بكراهية النصارى السائدة بشكل خاص في صفوف نخبة وعامة أهل فاس، وأن النفوذ الفرنسي لا ينالهم[192].

إلا أن تدني الأوضاع بشكل مثير بعد 1909 دفع حتى المناهضين لفرنسا أو المتحفظين تجاهها إلى مراجعة مواقفهم، فاتصلوا بالقنصل هنري كايار بفاس لمطالبته بمنحهم الحماية الفرنسية. وقد اعترف له بعضهم أنهم "ساعدوا الشيخ الكتاني في السابق" وبسبب ذلك صاروا "يخشون الآن غضب مولاي حفيظ وانتقامه منهم (لاسيما) بعد أن قتل الكتاني أمام أعين قدور بن غبريط"، وهو المترجم الجزائري المتفاني في خدمة فرنسا. وسيرا على منوال هذه الفئة، ارتفعت مطالب جزائريين آخرين، ومن بينهم عناصر منتمية لقبائل أولاد سيدي الشيخ، كانوا

---

[191] - Ibid., 350, p. 27, Rapport du vice-consul de France à Fès, « De nombreux individus se sont fait immatriculer comme Algériens sur la base de faux documents…alors que les Algériens véritables ne se sont pas immatriculés… Haj Abdeslam Moqri (amine al mostafad à Fès, puis intendant des domaines privés du Sultan), lui-même originaire de Tlemcen, convainc de nombreux Algériens de préférer l'autorité du Sultan à celle de la France ».

[192] - Ibid., 350, p. 27, Rapport du vice-consul de France à Fès, «Les Algériens, habitant au Maroc depuis fort longtemps, ont forcément échappé à notre influence ; ceux qui y sont nés plus encore : ce sont à vrai plutôt des Marocains… Ce n'est pas précisément l'amour des Chrétiens qui est enseigné dans les Universités de Fez… Au cours de ces dernières années, (d'autres Algériens ont vu, quant à eux) dans la protection française, non pas le moyen d'échapper aux vexations…, mais une sorte de suprématie leur permettant d'exploiter à leur gré leurs coreligionnaires… Ces Algériens sont libres de tout impôt sauf des dix francs qu'ils paient (au consulat) pour le renouvellement de leurs patentes de nationalité… Ils vont et viennent et échappent à tout contrôle ».

مقيمين بفاس ومكناس ومراكش واركنوا في نهاية المطاف لحماية فرنسا، تاركين نفورهم منها وصمودهم في وجهها لأمد طويل[193].

2- حماية الدولة: تتويج لحماية الأفراد

بعد أن شملت الحماية فئات واسعة من السكان وتسربت إلى الجهاز المخزني، قاعدة وقمة، انتهت بالوصول إلى السلطان نفسه، مستغلة عزلته وتخلي مؤيديه الأوائل عنه وانهيار التكتل الظرفي وغير المتناسق الذي شكلوه للإطاحة بالمولى عبد العزيز ومبايعة سلطان جديد قادر على إنهاء موجات الغليان الشعبي المهدد لمصالحهم. وبفعل صراعاتهم وتطاحنهم فيما بينهم، ومعاناة الرعايا من تسلطهم، وخيبة الأمل التي عمت البلاد عقب انحراف مسار الحركة الحفيظية وعجز زعيمها السافر على تحقيق ما كان يرجى منه، أجبر المولى عبدالحفيظ على الخضوع لما كانت فرنسا تود إملاءه عليه، لاسيما إثر تسوية خلافاتها مع ألمانيا وإبرام اتفاقية فرنسية-ألمانية ببرلين (4 نونبر 1911).

وبما أن المغاربة كانوا يعرفون حقيقة نوايا فرنسا وتراجع السلطان أمامها، فقد تصاعدت معارضتهم لحكمه واتخذت شكل تهديد مباشر له، وقررت وفود عدة قبائل (بني مطير، وكروان وأولاد جامع والشراردة وبني حسن وزعير وزايان...) عقد تجتمع (25 فبراير1911) في مكان غير بعيد من مكناس (أغوراي) للتباحث حول سبل إجباره على تغيير مواقفه وسياسته تغييرا جذريا يستجيب لما كان الرعايا ينتظرونه منه. وكانت الوفود مصممة العزم على مطالبته بجلاء ضباط البعثة العسكرية الفرنسية (وهم الضباط المشاركون أكثر فأكثر في قمع الانتفاضات)، ووضح حد للإصلاح العسكري الذي خطط له هؤلاء المدربون وكانوا يشرفون عليه، وإقامة نظام ضريبي أكثر عدالة، وسداد المبالغ التي انتزعها المخزن من السكان، وطرد المدني الكلاوي بصفته الصدر الأعظم والمسؤول الرئيس لأشكال شتى من الابتزاز والسلب، والاعتراف للقبائل بحقها في اختيار قوادها[194].

وأنهى المجتمعون بأغوراي مباحثاتهم بالتعبير عن نية تعزيز التحالف فيما بينهم والتحرك سويا لفرض مطالبهم، وللمضي قدما فيما اتفقوا عليه وتنفيذه على أرض الواقع، قرروا اختطاف السلطان بمناسبة مراسيم عيد المولد. وقد سبق لبعض الأعيان ممن وضعوا هذه الخطة القيام بمساع لإيجاد مخرج سلمي للأزمة الناجمة عن خضوع المولى عبد الحفيظ لما كان الفرنسيون يملونه عليه، فاتجهوا

---

[193]- محمد أمطاط، **الجزائريون في المغرب مابين سنتي 1830 – 1962، مساهمة في تاريخ المغرب الكبير المعاصر**، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، 2008 ، ص. 152 – 159.

[194] - F.O., 881, 9996, Mac Leod's report.

إلى طنجة حيث اتصل أحدهم، وهو القائد عقا البودمعاني (من بني مطير، أو أيت ندير)، بصديقه المهدي المنبهي لحثه على التوسط لدى السلطان لحثه على وضع حد لتجاوزات المدني الكلاوي في الشمال وأخيه التهامي، باشا مراكش، في الجنوب. إلا أن محاولاتهم باءت بالفشل[195].

وبعد فشل الخطة الثانية، القائمة على مشروع الاختطاف، انتقل الأعيان الذين قادوا تجمع أغوراي إلى طور آخر من حركة المعارضة، فأعلنوا في بداية ابريل 1911 مبايعتهم لأحد أشقاء عبد الحفيظ، وهو المولى زين العابدين. ومن مكناس أكد السلطان الجديد، على غرار "سلفه"، أنه قبل البيعة للدفاع عن الإسلام والعقيدة، ولـ"منح الإمامة حيوية وللخلافة روحا جديدة". إلا أن التزامه هذا لم يمنعه من تعيين محمي إنجليزي، الحاج أحمد مكوار، على رأس وزارة الخارجية[196]. وسبق لهذا التاجر التعبير عن نفوره من الوظائف المخزنية قبل عام 1911، حيث ذكر مرارا أن ليس لديه أي استعداد لشغلها "حتى ولو بأجر 50 جنيها في اليوم". وكان عليه، بصفته مكلف بالشؤون الخارجية، أن يعمل على طمأنة المفوضيات الأوروبية على نوايا حكومة السلطان الجديد[197]، حيث كان تعيينه في منصبه عربونا على حسن نوايا المولى زين العابدين وعزمه على "ضمان سلامة الرعايا الأجانب، والمحميين، واليهود، والنساء والأطفال"[198].

ولم يعتمد المولى زين العابدين على محمي واحد بل حاول كسب تأييد محميين آخرين وحثهم على دعم حكومته وبرنامجه، فاتصل بالمهدي المنبهي وطلب منه السعي لدى مفوضيات الحكومات الأجنبية للتعجيل باعترافها به. وطلب حتى من أحد أبناء الحاج عبد السلام الوزاني، أحمد الوزاني، القيام بنفس المساعي، رغم التضارب الصارخ بين هذا المطلب ومصالح حماة الوزاني الفرنسيين. لذا لم يستجب لنداءاته، وإن ببعض التحفظ، سوى المنبهي، إذ يبدو أنه أرسل مبعوثين عنه إلى القبائل لإعلان مبايعة السلطان الجديد، ودعوة السكان إلى "احترام الأجانب والمحميين، وعدم المس بممتلكاتهم"[199]. أما المحمي الثاني، فإنه لم يقم بطبيعة الحال بأي شيء، خصوصا وأن فرنسا كانت تتأهب للتدخل عسكريا انطلاقا من الشاوية لفك الحصار الذي ضربته القبائل على المولى عبد الحفيظ في

[195]- E. Burke, *op.cit.*, pp. 153-163, The outreak and organization of the rebellion of 1911.
[196]- F. O., 881, 9920, "Memorandum on the Provisional Government of Moulay Zine", Fès, June 13, 1911, MacLeod.
[197]- Ibid.
[198]- Ibid., 28 rabi 1 1329 / April 28, 1911, Moulay Zine to the British Minisiter in Tangier. P. Azan, *L'expédition de Fès,* Paris, 1924, p. 136,
[199]- Ibid., Fes, May 18, 1911.

فاس إثر فشل خطة اختطافه[200].

وتحت ذريعة "إنقاذ الأوروبيين (المتواجدين بفاس) من خطر مذبحة ينتظر تعرضهم لها على يد رجال القبائل"، أبلغ الفرنسيون الحكومات الأوروبية الأخرى باحتمال تدخلهم لإنهاء الحصار المضروب على العاصمة. وأعلنوا لألمانيا على وجه الخصوص أنهم سوف لن يتدخلوا سوى للحفاظ على سيادة السلطان وأنهم سيبقوا ملتزمين في تحركهم صوب فاس بمبادئ عقد الجزيرة الخضراء". وسواء كان المولى عبد الحفيظ المحاصر في عاصمته مع أعداد قليلة من العساكر والمفتقر إلى المال، طالبهم حقا بالتدخل لإنقاذه لأنه كان يعتبر أنه في حالة الدفاع عن النفس، أم لم يطالبهم صراحة بمساعدته، فإن الجنرال موانيي حشد القوات اللازمة للتدخل وانطلق بها من الشاوية صوب فاس، مرورا بالغرب حيث خاضت جيوشه معارك شتى مع عامر وبني حسن وغيرها من القبائل، قبل أن تتمكن من الوصول إلى العاصمة يوم21 مايو1911[201].

احتج الحاج مكوار، في استنكاره لما اعتبره خرقا فادحا آخر لسيادة المغرب وحرمة أراضيه، على تدخل الجيش الفرنسي بفاس، وأشعر المفوضيات بإصرار القبائل على مواصلة القتال لإرغام المولى عبد الحفيظ على التنازل عن العرش، وندد في رسالة موجهة إلى الممثلين الأجانب بانتهاك فرنسا لاتفاقية الجزيرة الخضراء وما تضمنته بشأن استقلال المغرب[202]. وندد الوزير أيضا بما أقدمت عليه إسبانيا من جهتها، وإنزالها لوحدات من جيوشها بالعرائش[203] تحت ذريعة حماية أرواح وممتلكات مواطنيها ومحمييها إثر اغتيال أحد هؤلاء واثنين من أبنائه. وعقب انتهازهم الفرصة لإرسال سفينتين حربيتين وجنود، أكد الإسبان أنهم لا ينوون سوى ملاحقة المحرضين على هذه الجرائم، والمسؤولين عن ترويع المواطنين والمحميين الإسبان بالعرائش والقصر الكبير[204].

---

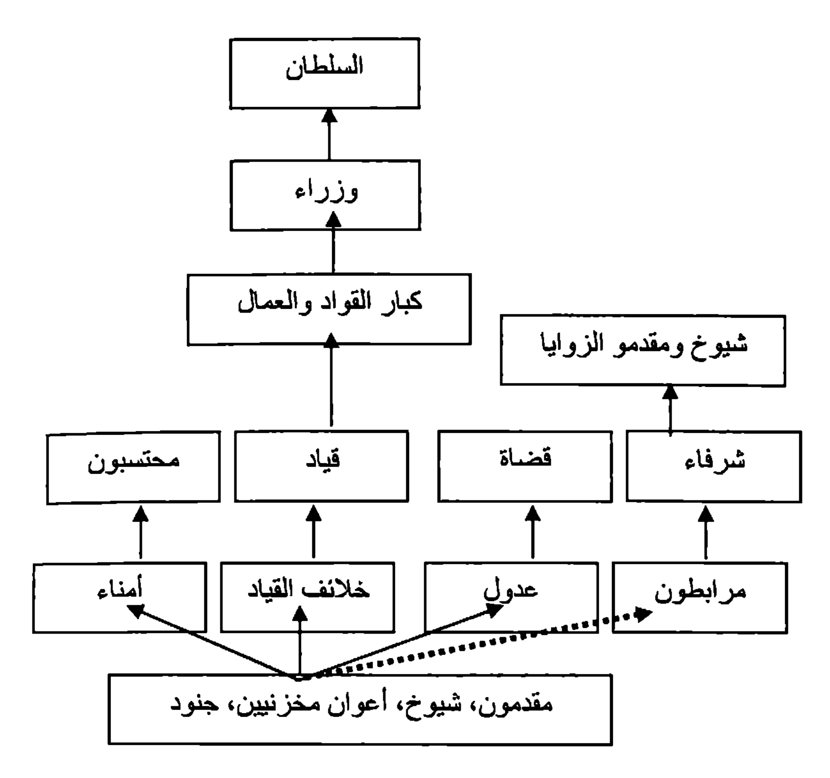
200 - Ibid. May 19, 1911, 'Moulay Ali is trying to pacify the Sherarda', *cf.* P. Azan, *op. cit.*, p. 137.

201 - P. Azan, *op. cit.*, p. 23, Correspondance du Quai d'Orsay à l'Auswartiges Amt en date du 6 avril 1911.

202 - F0., 88, 9920, May 18, 26, 1911, Lister to E. Grey regarding « Mikwar's protests ».

203 - Ibid., June 3d, 1911, Letter of Guebbas stigmatising, in the name of Moulay Hafid, the violation by the French of the convention of Algesiras and protesting the grant of protection to Masmoudi (the latter being considered as a chief rebel).

204 - Ibid.



هرم تفشي الحماية داخل مختلف دواليب الدولة

وبصرف النظر عن ذرائع هؤلاء وأولئك، الأهم أن وصول القوات الفرنسية إلى فاس صار يعني عمليا نهاية ما أسمته المفوضية البريطانية "حكومة مكناس المؤقتة"، حيث عبأ الجنرال موانيي قواته بمجرد فك الحصار على العاصمة للزحف صوب مكناس والقضاء على المولى زين العابدين والأعيان المحيطين به قبل خروجهم من هذه المدينة وتحصين أنفسهم بالمناطق الجبلية الملائمة للمقاومة وحرب العصابات. وبعد اقتحامه لمكناس، استسلم له جل أعضاء الحكومه المؤقتة الذين لم يرحلوا قبل مجيء قواته[205]. وطبقا للضمانات التي قدمتها فرنسا لإنجلترا بشأن المولى زين العابدين ووزيره الحاج مكوار لم يتمكن المولى عبدالحفيظ من الانتقام منهما كما كان يود، فاكتفى مكرها بتوبيخهما أشد التوبيخ[206].

وخلافا لما آلت إليه الأمور بالنسبة لهذين الرجلين ولنهايتها السلمية حيث

---

[205] - Ibid., Meknès, June 2, 1911, Mekouar to Mac Leod on the conditions of surrender and the attitude of the tribes.

[206] - Ibid.., Fès, June 16, 1911, Mac Leod suggests to Lister to officially thank General Moinier.

ضمنت لهما إنجلترا الأمان، فقد تعرضت عناصر قيادية أخرى للعنف والاعتقال لأنها لم تتمكن من إيجاد ملاذ لا عن طريق اقتناء بطاقة حماية أجنبية ولا باللجوء إلى الجبال الوعرة والاختباء بها. وكان ذلك شأن باشا سابق لمكناس، الحاج بن عيسى، الذي زج به في السجن ولم تتحسن نسبيا ظروف اعتقاله إلا بعد تدخل صديقه الطبيب فرانز فيزكربر لإنقاذه، وبعد الضجة الإعلامية التي تلت مساءلة الحكومة البريطانية بمجلس العموم حول ظاهرة التعذيب في المغرب والإشاعات الرائجة حول وفاة الباشا المذكور وزوجته[207].

وغير بعيد عن فاس، مورس قمع عنيف ورهيب على ساكنة المناطق المجاورة للعاصمة، وخاصة أولاد جامع. وارتكبت المحلة التي كان ضباط فرنسيون يرافقونها العديد من المجازر. ولم ينج من التقتيل حتى بعض المحميين من أهل فاس، الذين كانوا متواجدين هناك لمعاينة محاصيل أراضيهم وتعداد رؤوس مواشيهم، فشاهدوا تخريب عزائبهم (أو ضيعاتهم) قبل إضرام النار فيها[208].

وقد خلفت هذه الهجمات وما واكبها من نهب وإتلاف للمحاصيل وقطعان الماشية، احتجاجات المحميين البريطانيين. ورغم حجم الخسائر والعنف الممارس على الأشخاص، والانتهاك الصريح لحصانة المحميين بما فيهم الأثرياء الذين سبق لهم تقديم قروض مالية للسلطان عبد الحفيظ، وبالرغم أيضا من سريان مفعول الامتيازات لأن الدول المعنية، وفي مقدمتها بريطانيا، لم تتنازل بعد رسميا عنها، فقد اكتفى الكي دورسي برد مقتضب على الاحتجاجات قلب فيه الأدوار وحمل فيه "الأهالي" مسؤولية ما وقع، إذ قال :

> «إن الخارجية الفرنسية تتأسف لمواقف بعض المحميين البريطانيين في المغرب خصوصا منهم المنبهي...، فنشاطه معاكس للحكومة الشريفة وللسياسة الفرنسية... وكيفما كان تعاطفه مع مولاي الزين، فإنه لمن المؤسف (أن يضع نفوذه وتحركاته رهن إشارته) لأن إقدامه على ذلك زاد في صعوبة المهمة المسندة للمدربين واضطلاعهم بدور وقائي يتوخى منه تفادي اندلاع الاضطرابات»[209].

غير أن البلاغات الفرنسية لم تقنع الرأي العام البريطاني، فواصلت الصحافة

---

[207] - F. Weisgerber, *Au seuil du Maroc moderne*, Casablanca, 1949, pp. 238-239, « Moulay Hafid m'accorda une nouvelle audience… Je le trouvai vivement ému par la nouvelle d'une interpellation à la Chambre des Communes au sujet des tortures qu'il aurait fait infliger à un ancien pacha de Meknès… et à sa femme… (et) qui auraient succombé à leur supplice… Je demandai au sultan la liberté des deux prisonniers. Pour Lala Batoul, il me l'accorda immédiatement. Quant à Haj Ben Aïssa, il me promit de lui faire enlever les fers… ».

[208] - F.O., 881, 9920, May 31, 1911, Lister to Grey, "Memorandum on the Lemta Outrages".

[209] - Ibid., Paris, 3 juin 1911, Cruppi à son homologue britannique.

الصادرة بلندن انتقادها للمجازر التي ارتكبت في لمطة وأدلت لقرائها بتفاصيل فظيعة حول ما جرى بأولاد جامع بحضور ضباط فرنسيين، وهم الضباط المفترض فيهم، حسب تلك الصحف، تلقين قوانين الحرب للأهالي وتعليمهم حسن معاملة الأسرى عوض التسرع لقطع رؤوسهم. وللحد من تأثير ما نشرته الجرائد حول ما أصبحت تنعته يوميا بـ"الانتهاكات المرتكبة بلمطة"، وجه سفير فرنسا بلندن، بول كامبون، (Paul Cambon) مذكرة ثانية إلى وزارة الخارجية البريطانية ملحا من جديد على مسؤولية المحميين في ما وقع لهم ومبرزا أن "وفاة المحميين الذين استأثرت السلطات الإنجليزية بموتهم ساهموا بقسط وافر في المعركة (التي دارت بين أهل لمطة وجنود المحلة وضباطها)، وقد شوهدوا وهم يطلقون النار على الجيوش الشريفة، فكان نصيبهم نصيب المقاتلين في الحرب". واعتبر كامبون، بعد أن ذكر بما أسماه "قوانين الحرب"، أن ما راج بشأن هذه الأحداث "مبالغ فيه للغاية وأن أنصار المولى زين العابدين ووزيره المحمي الإنجليزي لهم جميعا مسؤولية كبرى فيما يشاع بهذا الصدد مع كثير من التضخيم وفي الدعاية الشرسة المناهضة لفرنسا".[210].

لم يكن لا للاحتجاجات الظرفية الصادرة عن وزارة الخارجية البريطانية ولا لانتقادات الصحف اللندنية أي تأثير على مجرى الأحداث في المغرب. ذلك أن الالتزامات الواردة في اتفاق ابريل 1904 فرضت نفسها بشكل أقوى، وأبطلت مفعول تذمر الرأي العام الإنجليزي تجاه تجاوزات الفرنسيين بنواحي فاس. وبعد "تحييد" الإنجليز، لم ينشغل الفرنسيون في حقيقة الأمر سوى بالمقاومة العنيفة التي بدأت تصدر عن القبائل. ولتعزيز معسكر الأهالي الموالين لهم والمستعدين لمواجهة المقاومين بجانبهم، استمروا في توزيع حمايتهم بسخاء على الشخصيات المخزنية والأعيان لحثهم على التعاون معهم وتسهيل احتلالهم وسيطرتهم على البلاد.

وبما أن الفرنسيين اتفقوا مع الإسبان حول شمال المغرب وسووا نزاعهم (ولو بشكل مؤقت) مع الألمان عقب "حادث أكادير" فإنه سهل عليهم إملاء شروط معاهدة فرنسية- مغربية جديدة شكلت من وجهة نظرهم معاهدة للحماية التي كانوا يتأهبون لفرضها على السلطان[211]. وقد كلف هذا الأخير وزيره الأعظم، محمد المقري، المتواجد حينئذ بباريس، بالتفاوض حول مختلف بنود هذه المعاهدة والعمل

---

[210] - Ibid.

[211] - وقع الاتفاقية في العاصمة الألمانية سفير فرنسا ببرلين، جول كامبون، ووقعها باسم ألمانيا كاتب الدولة في الشؤون الخارجية، دوكيدرلن ووختر (De Kiderlen Woechter). نص البند الأول من الاتفاق على: "إن حكومة الإمبراطورية الألمانية تعلن أنه ليس لها في المغرب سوى المصالح الاقتصادية، وبالتالي فإنها لن تعرقل عمل فرنسا التي تقدم مساعدتها للحكومة المغربية من أجل إدخال جميع الإصلاحات الإدارية والمالية والعسكرية التي تحتاج لها من أجل تسيير جيد للأمبراطورية الشريفة. كما هو الحال بالنسبة لجميع الإجراءات الجديدة والتعديلات القائمة التي تشملها هذه الإصلاحات".

على إقناع مخاطبيه في الكي دورسي بقبول ما ضمنه لمذكرة وجهها بواسطته للحكومة الفرنسية بتاريخ 7 شوال 1329 (1 أكتوبر 1911) وأكد في دبجتها :

"ان شرف الملك واعتباره، وتوفير عوائده الخصوصية والعمومية، تبقى جارية على منوالها المعهود ولا يختل فيها نظام. وحيث لا يخفى على جانب الدولة المحبة أن هذه ما يقرب لأربعمائة عام والملك في العائلة الملوكية العلوية. فيتأكد أن يراعى مالها من عريق الشرف خلفا عن سلف. كما نستلفت نظر (فرنسا) إلى أن الدولة المغربية من يوم فتحها (وإلى) هذا التاريخ لم تكن مستعمرة لأحد، ولازالت في شرف مجدها حتى الآن مند قرون 13. ولذلك يتعين أن لا تقاس مسألتها على جهات أخرى لوجود الفرق بين الملك بالأصالة وبين التصرف بحكم الاستعمار".

واقتدى السلطان، في إلحاحه على تجدر الدولة المغربية واستقلال المغرب عبر العصور، بأحد ثوابت ما كان أسلافه يرددونه في مفاوضاتهم مع القوى الأجنبية. فقد سبق لسلفه المباشر، المولى عبد العزيز، مثلا، التركيز على هذه المميزات خلال إقامة السفير طايندي بفاس في أواخر عام 1904 حيث حاولت آنذاك الحكومة الفرنسية فرض إصلاحات كانت تتوخى منها إخضاع المغرب لحماية غير معلنة. وردا على هذه المحاولات، صرح السلطان للأعيان الذين أحظروا لمساعدته على رفض المطالب الفرنسية والتنديد بما تضمنه الاتفاق الودي الأنجلو- فرنسي بشأن المغرب: "فنحن ملوك سلفا عن خاف، ولا كانت دولة المغرب تحت جنس أصلا، والنجليز ليس له يد علينا حتى يسلمنا...، فنحن دولة مستقلة مثل جميع الدول...، مخصوصة ومستقلة من قديم الأعصار..."[212]. أكد المولى عبد الحفيظ في مذكرته للحكومة الفرنسية:

"إن شرف الملك واعتباره، وتوفير عوائده الخصوصية والعمومية، تبقى جارية على منوالها المعهود و لا يختل فيها نظام. وحيث لا يخفى على جانب الدولة المحبة أن هذه ما يقرب لأربعمائة عام والملك في العائلة الملوكية العلوية. فيتأكد أن يراعى مالها من عريق الشرف خلفا عن سلف. كما نستلفت نظر (فرنسا) إلى أن الدولة المغربية من يوم فتحها (وإلى) هذا التاريخ لم تكن مستعمرة لأحد، ولازالت في شرف مجدها حتى الآن مند قرون 13. ولذلك يتعين أن لا تقاس مسألتها على جهات أخرى لوجود الفرق بين الملك بالأصالة وبين التصرف بحكم الاستعمار"[213].

---

[212]- محمد المنوني، م.س.، ص. 208- 209.

[213]- خطر ببال المولى عبد الحفيظ عرض مشروع المعاهدة المزمع عقدها مع الفرنسيين على مجلس للأعيان، على غرار ما قام به سلفه، إلا أن رفض الفرنسيين جعله يتخلى عن هذه الفكرة، لاسيما غداة إبرام الاتفاقية الألمانية-الفرنسية. أكد بهذا الصدد لمبعوثه بباريس، محمد المقري: "أنت رايت الدول كلهم سمحوا وسلموا وسلم الحد لمحدوده أما إن عاد الإنسان اليوم للمناقشة فلا يجر على نفسه إلا الهلاك ولا يحصل له إلا الوبال".

ويرجح أن يكون المبعوث السلطاني إلى باريس، محمد المقري، المغربي ذي الأصول الجزائرية، قد استوعب أكثر من غيره مغزى الإلحاح على مميزات المغرب التاريخية وتجدر الدولة المغربية؛ ولا يستبعد أن يكون ابنه، الطيب المقري، قد شارك في تحرير مذكرة المولى عبد الحفيظ بصفته كاتبه الخاص والواعي هوالآخر بالفوارق القائمة بين"الإيالة الشريفة" و"الإيالة الشرقية" (الجزائر، في الاصطلاح المخزني) قبل وبعد 1830. وبالطبع كان الفرنسيون يدركون تمام الإدراك كل أوجه الاختلاف بين القطرين[214].

وبالإضافة للمذكرة المشار إليها أعلاه، بعث السلطان لاحقا (6 نونبر 1911) رسالة أخرى أعلن فيها لوزير الخارجية دوسلفس (Justin de Selves) أنه بلغ إلى علمه التوقيع على الاتفاق الفرنسي–الألماني وأن الحكومة الفرنسية "أقنعت ألمانيا بقبول طلبه المتعلق بمراجعة قانون الحمايات، للقضاء على التجاوزات التي نجمت عنها خلال هذه الآونة الأخيرة".[215]

وبفعل هذه التطورات لم يعد هناك أي حاجز يعرقل فرض الحماية الفرنسية. ويوم 30 مارس 1912 وقع فعلا المولى عبد الحفيظ والسفير رينيو(Régnault) بفاس معاهدة أرست قواعد نظام قائم على "رغبة الطرفين في وضع حد للاضطرابات وانعدام الأمن"، وعلى التزام فرنسا بتقديم "الدعم الكامل للسلطان الشريف ضد أي خطر يهدده أو يمس بعرشه، أو من شأنه أن يعرض البلاد للخطر ويخل بهدوئها"[216].

انشغل السلطان، في مواجهته لمن كان ينتقد التوقيع على هذا العقد وهم من أسماهم "الحمقى والمثرثرين"، بتبرير ما أقدم عليه، مؤكدا أن المساعدة التي يمكن

---

[214]- محمد أمطاط، م.س.، ص. 156.

[215]- م.ن.، 14 دي القعدة 1329 / 6 نونبر 1911 .

[216]- وصف شاهد عيان، الطبيب فرانز فيزكربر، مراسل جريدة لوطان، والمقيم بالمغرب لمدة طويلة، وصول السفير رينيو والوفد المرافق إلى فاس والجو المكتئب المخيم على العاصمة بسبب ما كان يروج حول مهمة السفير:

F. Weisgerber, *op.cit.*, pp. 364-273, « La presse était représentée par les correspondants de l'Agence Havas, du *Matin*, de la *Dépêche Marocaine* et moi-même pour le *Temps*… L'entrée à Fez ne commença pas trop mal : les hauts dignitaires du makhzen et le corps consulaire étaient venus au devant de notre ambassadeur ; les troupes chérifiennes et quelques centaines de cavaliers des tribus, convoqués pour la circonstance, formaient la haie… Aux abords de Bab Segma, toute la population du mellah nous accueillait avec des transports d'allégresse… Mais ensuite, plus rien ! De Bab Dkaken à Boujloud, le vide ! En aval de la mosquée, un troupeau de prostituées, commandées de service par le pacha, nous salua de grêles *you-you*… De là à l'entrée du quartier du Deuh, les boutiquiers et leurs clients… nous jettent des regards en –dessous ou feignent de se désintéresser complètement de notre brillante cavalcade… Leur haine du Makhzen s'était retournée contre nous, ses supposés protecteurs… ».

للأجانب تقديمها تشكل في بعض الحالات الاستثنائية "السبيل الوحيد لتطبيق الإرادة الإلهية"[217]. وعندما بدأت الاضطرابات تكبر والقبائل تستعد لإقامة حصار ثان حول فاس لأن خبر التوقيع شاع بسرعة، ولأن الناس اعتبروا المعاهدة بمثابة "عقد بيع المغرب للفرنصيص"، أمر السلطان بقراءة رسالة في مساجد وجوامع فاس انتقد فيها بشدة المثيرين للاضطرابات وذكر أن "أغلبهم، كبارا وصغارا، وحتى الشرفاء والأعيان، تشدهم بالنصارى علاقات كثيرة وأقوى من أواصر الرابطة الدينية"[218]. وكان يلمح بكلامه هذا إلى احتماء الفئات المكونة للنخبة الفاسية بالقوى الأجنبية، إنجلترا وفرنسا بوجه خاص[219].

وإثر توصل السفير رينيو بنسخة من هذه الرسالة وبما خلفته من أصداء، أخبر رئيس الكيي دورسى بفحواها وأضاف: "أعتقد أنه من اللازم علي إثارة انتباهكم إلى الجملة الأخيرة من هذه الرسالة والتي ينتقد فيها السلطان وبقوة مواقف رعاياه والمحميين الأوروبيين"[220].

لمس الفرنسيون عقم تلميحات السلطان ولومه لمنتقديه وللمناهضين لعقد الحماية، فتحركوا لأخذ زمام الأمور بيدهم وفرض سيطرتهم بالقوة، خاصة بعد اندلاع تمرد جنود الجيش المخزني ضد مدربيهم الفرنسيين، والانتفاضة الشعبية التي تلت انفجار غضب العساكر، وانضم إليهم رجالها ونساؤها إبان استهدافهم ومهاجمتهم لمقر إقامة رينيو وأعضاء وفده. ولقمع الانتفاضة استعمل الجيش الفرنسي المدفعية بشكل مكثف ضد "المتمردين"، لاسيما بعد وصولهم إلى الملاح وصعود العساكر الثائرين فوق سطوح هذا الحي لمنع وصول الإمدادات إلى حي الدوح وذلك بإطلاق النار على الوحدات الفرنسية (وبالخصوص القناصة الجزائريين والسنغاليين) التي كانت تحاول التقدم انطلاقا من معسكرها بدار الدبيبغ في اتجاه المدينة العتيقة لانقاذ السفير المحاصر.

وبعد إعادة السيطرة على الوضع، راودت قائد جيش الاحتلال، الجنرال مونيي، فكرة تسليط قمع منهجي على المدينة برمتها والتنكيل حتى بالمحميين لأنهم ساهموا، في اعتقاده، في ترويج مشاعر معادية لفرنسا، أو شاركوا في "أعمال الشغب". ومن هذا

---

[217]-عبد الله العروي، م.س.، ص. 410

[218] - A.E.P., N.S., 221, Fès. 13 avril 1912, Régnault à son Département.

[219] - F. Weisgerber, *op. cit.*, p. 273, « Quand elle fut connue à Fez, ce fut la consternation générale. Le traité de protectorat était considéré comme un acte de vente, et toute la ville, depuis les *chorfa* et les *ouléma* jusqu'au dernier des *bakkal*, réprouvait la transaction par laquelle l'imâm, le Commandeur des Croyants élevé sur le pavois quatre ans auparavant comme sultan du djihâd, avait « vendu » aux chrétiens une partie du dar al-islam… Parmi les conditions que Moulay Hafid avait mises à l'acceptation du traité figurait son départ dans le plus bref délai pour Rabat, puis pour l'Europe, avec un viatique d'un million ».

[220] - رسالة رينيو إلى وزيره، فاس 13 أبريل 1912.

المنطلق حاول الجنرال المذكور تفادي المضاعفات الدبلوماسية المحتمل وقوعها بسبب قتل أو جرح أو ضرب محميين أو تعرض ممتلكاتهم للإتلاف والضياع[221]، فسارع للتأكيد أن الظرفية تستلزم تعليق كل الحصانات وأن "اختصاصات الجيش الغازي (تحل) قانونيا محل قانون البلد المحتل بالنسبة لجميع الأمور المتصلة بسلامة قوات الاحتلال"[222]. وتعبأ المستشارون القانونيون للكي دورسي، من جهتهم، لإثبات أن الامتيازات الأجنبية، وبالتالي الحمايات المتفرعة عنها، "لا تمثل سوى تفويض من العاهل المحلي...، ومجرد تفويض للسيادة"، وبما أن السلطان نفسه انحنى و"أذعن لحقوق أسمى، وهي حقوق جيش الاحتلال، فإنه سوف يكون من الغرابة استمرار استمتاع رعايا ومحميي دول أخرى بأية حصانة"[223].

إلا أن الاجتهادات القانونية التي بدلها الفرنسيون ل"تعليق" مفعول الحمايات بدعوى تضاربها مع إكراهات الظرفية الاستثنائية المترتبة عن تمرد العسكر وانتفاضة أهل فاس لم تمنعهم من تسجيل مطالب المحميين، ولاسيما اليهود منهم، الذين صرحوا أن ممتلكاتهم ضاعت أو نهبت خلال "أيام فاس الدامية". وتعكس الجداول التالية جانبا من هذه المطالب وما تقرر بشأنها:

المطالب بالتعويضات (الجنسية)	عدد المطالب	المبلغ المطالب به (بالفرنك)	تقويم المبلغ بعد التحري(بالفرنك)
الجيش الفرنسي	69	181 724,85	181 724,85
مواطنون فرنسيون	16	235 395,70	129,615
محميون فرنسيون	40	1.190 854,70	309 680
مواطنون أجانب	3	341 078,37	340.000
محميون أجانب	9	307 578	41 572
رعايا مغاربة	2065	13 .115. 106,26	1 .000.000
المبلغ الإجمالي:	2225	16 . 524. 923,20	2. 702,591

جدول التعويضات (أحداث فاس)

[221]- إدموند بورك، م.س، ص. 190 – 193 .

[222] - A.E.P., N.S., 297 et A.M.G., C., 24, Rapports du général Moinier sur “les événements de Fès”, datés des 23 et 27 avril 1912. D. Rivet, *Lyautey et l’institution du protectorat français au Maroc, 1912-1925*, L’Harmattan, Paris, 1996, t.I, pp. 125-146, L’insurrection nationale de 1912.

[223] - Ibid.

الإسم	المبلغ المطالب به	تقويم القنصلية
مدرسة الرابطة الاسرائلية	1.613	1.440
المالح	26 264	20.000
بيا غياط	3 062	2 5000
هروش	2 . 194 ,25	16 50
ازلاي	2 151	1600
مسعود بطون	21 .468	6 000
مخلوف بطون	6 988	2 000
يهودا مرتان	132 452	20. 000
مخلوف مرتان	25 220	6 000
إيلي إلوز	4 .700	2320
أرملة عطياس	5 306 ,70	3 000
مسعود كدي	2 465	15000
بن حمو إسحاق شلوم	1656	8000
شلوم أمسلم	3720	800
مخلوف أمسلم	47 200	10. 000
مسعود أمسلم	3 494	8000
بن زميرة	50 220	16 .000
اسحاق نودات	16 75,326	4 000
روبين سعدون	193 560	48000
فدال هاسرفاتي	8467	5 200
يوسف بوطبول	147 434	27000
مخلوف بوطبول	45972	12 000
مريم بوطبول	7 196	32 000
فراغ	91 288	22 .000
حيم بوطبول	36 016	10 .000
موسى أمسلم	61 .955	20 .000
موسى سمويل كوهن	9 468	3 200
سليمان دنان	13. 197	5 6000
موسى دنان	9 351	4 160
صول دنان	4 728	12000
شركة صول وموسى دنان	16 364	6 8000
إيلي دنان	3 583	2000
روبن بن سمعون	129 644	18000
انت روبي بن سمعون	7 296	3 2000
أهرون العربي	9 464	5 2000
ج.ر.بن زميرة	5 524	3 2000
يوسف الحداد	22 . 348	45000
سيريرو	7 544	3 8000
محمد بن أحمد	160	160
المبلغ الاجمالي	1 190 . 854 ,70	309 680

مطالب المحميين الفرنسيين

الإسم	المبلغ المطالب به	تقويم المبلغ
عمران بوطبول	44 130	5 2000
كوهن	34 296	4 000
سمويل الكيكي	16 . 956	2 000
سليمان كوهن الشقلي	87468	12 .000
سليمان عطياس	9 2000	؟
بن يعقوم الدريعي	77 3000	9 484
عزوز الحبيب	9 168	4 000
بن طرب والتازي	3 372	لاشيء
يهودا صمطوب	25 . 688	4 888
المبلغ الاجمالي:	307 578	41 572

مطالب المحميين الاسبان

غير أن تسجيل طلبات التعويض لم يكن مرادفا لاستعداد السلطات الفرنسية وقبولها فتح أبواب المتاهات التي وقع فيها المخزن من ذي قبل حيث أرغم على تعويض أجانب ومحميين ومخالطين بناءا على تصريحات كاذبة أنهكت، في نهاية المطاف، خزينته وكلفته كثيرا ماليا وسياسيا. فمباشرة بعد بداية توافد "الضحايا" لعرض "الأضرار" اللاحقة بهم، سارع الفرنسيون، وهم المطلعون حق الاطلاع على "فظاعة" ما كانت مفوضيتهم والمفوضيات الأخرى تجبر السلطان على أدائه لفائدة المحميين والمجنسين، بالإعلان عن مجموعة من المباديء والمقاييس الجديدة لإثبات إصرارهم على وضع حد نهائي للممارسات المألوفة فيما يخص "دعاوي المحميين"[224]؛ ومن هذا المنطلق وبناءا على فلسفة ومنطق نظام الحماية الجديد، أكدوا ما يلي:

– إن الأحداث التي وقعت بفاس بسبب الانتفاضة الشعبية وكذا بمراكش وبأكادير إثر دخول أحمد الهيبة على رأس أتباعه لهاتين المدينتين ومبايعة سكانهما

224 - A.E.P., N.S., 297, Carton III, 346, Emprunts marocains. Administration du Contrôle de la Dette, Rabat 24 avril 1913, Pillages de Fès, Marrakech, Agadir, « Projet d'emprunt au profit des victimes des pillages. Montant global : 10 millions de francs » ; « Problèmes liés au principe même de l'indemnité : le fait que des massacres ou des troubles se soient propagés à la suite de mouvements populaires qu'il était matériellement impossible de prévoir ou d'empêcher tend à dégager la responsabilité du Gouvernement chérifien. Par conséquent, les indemnités ne constituent que des mesures gracieuses consenties vraisemblablement aux seuls étrangers victimes. Admettre les sujets chérifiens au principe de l'indemnité ne serait rien moins que consacrer à un moment déterminé une situation de fortune qui n'a été établie le plus souvent dans un temps d'insécurité continuelle qu'au moyen de violence ou de rapines ».

له، تشكل أحداثا استثنائية وأعمال شغب لم يكن في استطاعة أحد التنبؤ بها أو منع وقوعها، ومن تم فإن الحكومة الشريفة لا تتحمل مسؤولية ما حدث[225].

– بما أن المخزن لا يتحمل مسؤولية ما وقع من قتل وجرح ونهب وحرائق، فمن حقه رفض مبدأ التعويضات، واعتبار ما يطيب له دفعه للمتضررين مجرد إجراء استثنائي وتبرع إرادي لا يستحق أن يستفيد منه إلا الأجانب.

– إن عجز الضحايا على إثبات قيمة ما ضاع لهم بسبب ضياع رسوم ملكياتهم وسجلاتهم خلال "الأحداث"، يعني عمليا استحالة الحصول على شهادات مقنعة وحجج موثقة من شأنها أن تساعد على ضبط حقيقة ما ضاع أو نهب

– استحالة التمييز بين، من جهة، حقيقة ما وقع بملاح فاس بشكل خاص، ومن جهة ثانية، التضخيم المقصود والجري وراء التعويضات الدسمة المألوفة، حيث ادعى جل كبار "المتضررين" اليهود أنهم كانوا يتجرون في الحلي والمُجوهرات وكانت بين أيديهم مبالغ كبيرة من المال. إلا أن التحريات التي أشرف عليها الجنرال كورو (Général Gouraud) كشفت عن مدى التباين بين قيمة ما ضاع منهم وقيمة التعويضات التي كانوا يأملون الحصول عليها. وهكذا، وفيما يخص، مثلا، تسع محميين إسبان من ساكنة الملاح المذكور، فإنهم صرحوا أن ما يعادل307.578 فرنك ضاع منهم، في حين أن الاستقصاء والتحقيق بشأن مطالبهم أثبتا أن الضرر اللاحق لهم كان لا يتعدى في واقع الأمر 41.572 فرنك. وفي ذات السياق اعتبر نائب القنصل الفرنسي بفاس أنه لا يجوز دفع أكثر من 309.680 فرنك، برسم التعويضات، لفائدة محميين فرنسيين بذات الملاح طالبوا بمبلغ إجمالي يفوق 1.190.850 فرنك.

غير أن إصرار السلطات الفرنسية على إنهاء "الفوضى" السائدة من ذي قبل في مجال "التعويضات" لم يمنعها من وضع مشروع اقتراض عشرة ملايين فرنك، باسم الحكومة الشريفة وتحت مسؤولية خزينتها، لتعويض الأجانب والمحميين المتضررين من أحداث مارس–أبريل1912. وفي تعاملها مع هؤلاء أعطت سلطات الاحتلال الأولوية ليهود فاس المحميين وتجاهلت مطالب المحميين المسلمين من ذات المدينة لأنها حملتهم مسؤولية التحريض على ما وقع؛ ولقمع من كانت تنعتهم بالمتعصبين المسؤولين عن تأجيج مشاعر الكراهية ضد فرنسا لدى العامة، راودت الجنرال موانيي، في بداية الأمر فكرة إرغامهم على المثول أمام المحاكم العسكرية التي أحدثها لمحاكمة "المتمردين"، كما أنه صمم العزم على إخضاعهم للغرامة

---

[225] - Ibid

الحربية الضخمة التي كان ينوي فرضها على جميع مسلمي فاس، ناعتا هذه الحاضرة بـ"المدينة المجرمة"، ومهددا بمعاقبتها أشد العقاب وقصفها بمدافعه إلى أن تخرب عن آخرها وتتحول إلى ركام [226].

لماذا نهج الفرنسيون نهجا مغايرا مع المحميين اليهود بفاس رغم أنهم اعتبروا في بداية الانتفاضة أن اليهود ساهموا في إطلاق النار من أعلى سطوح حيّهم على القناصة الجزائريين والسينغاليين الذين انطلقوا من معسكر دار الدبيبغ في اتجاه حي الدوح حيث كان المنتفضون يهاجمون مقر السفير رينيو وأعضاء سفارته؟ لاشك أن لهذا النهج صلة بما أصاب الملاح من خراب بسبب القصف المدفعي الفرنسي ومسؤولية الجيش الفرنسي في وفاة وجرح عدد من سكانه وكذا تعرضه للنهب، "التريتيل" حسب تعبير يهود فاس، في اليوم الموالي للقصف[227]. وللتقليل من احتجاجات يهود فاس، وفي مقدمتهم مدير مدارس الرابطة الإسرائيلية العالمية، على ما قام به الجيش الفرنسي، وكذا تفادي الانتقادات المحتمل صدورها عن مسيري الرابطة (باريس)، طمست السلطات الفرنسية المعطى الخاص بالقصف المدفعي، مفضلة التركيز حصرا على تعاطي "أوباش" المسلمين للنهب ومبالغة في وصف "تعصبهم ووحشيتهم"[228]؛ ولإسكات الجميع بشكل نهائي، مزجت "خطابها" هذا بتعويضات مادية لفائدة المحميين المتضررين ودفعتها لهم من خزينة الدولة المغربية[229].

226- A.M.G., E 2, Dossier n° 60, «Evénements de Fez. Mesures de répression. Désarmement des Askris et de la population. Etat de siège. Conseils de guerre. Contribution de guerre». R. Raynaud, *Le Maroc. En marge du Livre Jaune,* Paris, Plon, 5°édition, 1923, pp. 309-311, «Nos troupes purgeaient la ville de ses bandits par des exécutions sommaires... Elles ont fait leur devoir en fusillant, au coin des rues, un grand nombre de pillards... Ces exécutions étaient considérés par les tribus comme un massacre».

227 - A.E.P., N.S., 297, Emprunts marocains..., Rabat 24 avril 1913, «Toutefois, pour les Juifs mrocains, il devient indispensable d'intervenir. Lors des massacres de Fez, le mellah a tout particulièrement souffert...du pillage et de l'incendie... Mais l'exagération et la mauvaise foi sont encore plus manifestes dans les demandes d'indemnités faites par les sujets protégés et les Juifs du mellah...».

228 - Ibid., 221, Fès 24 avril 1912, n°71, Régnault au Quai d'Orsay, «Dans aucun quartier de la ville, sauf au mellah, les constructions personnelles n'ont souffert du tir de nos canons, ou du pillage... Au mellah, on profitera de la démolition d'une partie de la rue principale et de certaines ruelles, pour procéder à des élargissements de la voie publique». Ibid., 25 avril 1912, «J'ai autorisé Mr Gaillard à tirer un chèque de 10.000 francs (au profit des Juifs de Fès)... Je vous prie de remercier la direction de l'Alliance Isralélite (Paris) pour son chèque de 50.000 francs (au profit des victimes du mellah)...».

229 - L. Brunot et E. Malka, *Textes judéo-arabes de Fès*, Rabat, 1939, pp. 206-212, Récit d'un témoin : «Alors que nous étions dans nos maisons nous vîmes une grande flamme monter jusqu'au fond du ciel... Les obus firent tomber la moitié du mellah... Les Français tiraient de gros obus qui atteignirent les jeunes gens juifs : il ne resta parmi ceux-ci ni=

اتضح إذن، مباشرة بعد إخضاع البلاد لنظام الحماية (Protectorat) المنصوص عليه في معاهدة 30 مارس 1912، مدى التضارب بين الوضع الجديد وما كان سائدا قبل 1912. فإذا كانت الحصانات القضائية والجبائية الممنوحة لفئات اجتماعية واسعة، في سياق تزايد التغلغل الأوربي، سببا مباشرا في تفكيك هياكل المخزن وتعميق التناقضات داخل المجتمع المغربي، وتعطيل الأحكام وانتشار الفوضى، فإن تداعياتها أوصلت الفرنسيين إلى مرادهم وإلى مكانة أمكنهم الانطلاق منها للتخلص من الحمايات الأجنبية بعد أن أدت "مهمتها التاريخية" والوظائف المسندة لها، وأصبحت، بالتالي، متجاوزة ومتقادمة.

وفي هذا السياق، صاغت وزارة الخارجية الفرنسية والإقامة العامة بالرباط "خطابا" حمل في طياته تأويلا مُحَيّنا لمفهوم الحماية القنصلية الممنوحة للأهالي، وهو خطاب عكس التغيير الجذري الذي بات يطغى على تعامل الفرنسيين مع ظاهرة سياسية–قانونية طالما تفانت مفوضيتهم بطنجة في تمجيدها ومدح فضائلها ومزاياها بصفتها، حسب ما كانت تردده، الصيغة الناجعة الوحيدة الكفيلة بضمان حقوق الأفراد وصيانة ممتلكاتهم وتشكيل قوة ردع في وجه جور الولاة والاستبداد السائدين في البلاد. وامتاز فعلا الانتقال إلى طور جديد في هذا التعامل بالتنديد شبه المنهجي بسلبيات الحماية وبالخرق السافر للقوانين والأعراف وكل التجاوزات المرتكبة في ظلها على حساب سيادة وسلطة المخزن وخزينته.

واكتفى طبعا خبراء الكي دورسي والإقامة العامة الذين شاركوا في صياغة هذا الخطاب بعموميات وتفانوا في طمس دور بلادهم الطلائعي في التوظيف المنهجي للحمايات، في إطار "التغلغل السلمي"، واستغلال انتشارها لأغراض توسعية واضحة المعالم؛ وذلك طيلة عقود تعبأت فرنسا خلالها لفرض أولويتها على الساحة المغربية وإقصاء منافسيها. وبتغييبهم لهذا الدور ولمعارضة فرنسا لأي إصلاح لنظام الحمايات والمخالطات والتجنيس، كان هؤلاء الخبراء يرومون تكريس "المهمة" التاريخية التي أسندتها فرنسا لنفسها بالمغرب بدعوى إنهاء "الفوضى" والعمل على بث الروح من جديد في هياكل المخزن المتلاشية، وتحديث بنيات البلاد الاقتصادية، واستغلال مواردها الطبيعية بكيفية عقلانية. وللشروع في إصلاح الأوضاع، من منظور الإقامة العامة وعلى أساس حساباتها ومصالح فرنسا، كان من اللازم التخلص مسبقا من

=grands ni petits ». AEP, CPC, 22, Fès 22 avril 1912, El Maleh au Président de l'A.I.U., « Nous étions abandonnés à notre sort alors que cent tirailleurs auraient suffi à empêcher notre malheur… ».

القيود المتمثلة في نظام الحمايات، وهو نظام قال عنه الجنرال ليوطي (Lyautey) "أنه يستحيل القيام بأي شيء في المغرب قبل إلغائه"، واصفا إياه بـــ"عبودية دولية قديمة" (« ancienne servitude internationale ») فرضتها القوى الأجنبية على "الإيالة الشريفة".

ومن تم وبناءا على الفصل التمهيدي لمعاهدة فاس والقاضي بإحداث "حكومة نظامية في المغرب" (« gouvernement régulier »)، عملت فرنسا بالفعل على إلغاء الحمايات بصفتها "امتيازات استثنائية وغير عادية"، فشن الكي دورسي حملات دبلوماسية واسعة قبيل 1914 وغداة الحرب العالمية الأولى، وحتى خلالها، لإقناع الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وبعض حكومات أمريكا الجنوبية وآسيا بضرورة التنازل عن امتيازاتها بالمغرب، معتبرا أن عهدها قد ولى[230]. ولحمل هذه الدول على الاستجابة لاسترعائها والاقتداء بها، من جهة، وإقناع الرعايا المغاربة أن البلاد انتقلت تحت رعاية فرنسا إلى طور جديد من تاريخها وأن عليهم "الاستئناس بفكرة الإلغاء التام للحمايات"، من جهة أخرى، شرعت الإقامة على التو في سحب عدد من بطاقات الحماية والمخالطة الممنوحة لسماسرة ومخالطين متعاملين مع دور تجارية فرنسية ومواطنين فرنسيين[231]. وحتى لا يمس هذا الإجراء مصالح المستفيدين السابقين من الامتيازات الجبائية والقضائية، ولايضر بمصالح الدور التجارية الفرنسية، منحتهم "بطاقات التوصية" (« recommandation»)، وهي عبارة عن وثائق رسمية توصي بهم خيرا وتحث المراقبين المدنيين وضباط الشؤون الأهلية على تمييزهم إيجابا عن غيرهم من الرعايا [232]. وكان هذا الإجراء يندرج ضمن "سياسة الاعتبار" التي تم اعتمادها تجاه الأعيان بصفة عامة ومن ضمنهم المحميين الأكثر نفوذا في المدن والبوادي[233].

وعلى المستوى الدولي حاول الكي دورسي، غداة فرض معاهدة فاس، انتزاع اعتراف الحكومات الأجنبية بنظام الحماية وإلغاء الامتيازات. وباستثناء الولايات المتحدة التي تباطأت شيء ما في الاستجابة له، أمكنه فعلا التوصل إلى الهدف الأول، أي الاعتراف بالنظام الجديد، في غضون سنين محدودة. أما الهدف الثاني فقد استلزم حيزا أطول، وبكثير، من الزمن تطلب دخول الخارجية الفرنسية في مساومات مع

[230]-A.E.P., N.S., Maroc, vol. VII, Saint-Aulaire au ministre des A.E., Rabat 18 novembre - 1912, n° 167, pp. 17-18.
[231]-Ibid., Saint-Aulaire au ministre des A.E., Rabat 18 novembre - 1912, n° 167, pp. 17-18.
[232]- Ibid., Lyautey au ministre des A.E, Rabat, 20 avril 1913, n° 82 D.
[233]- F.O. 443, vol. 28, "Water rights of the Chorfas of, Tamesloht", Rabat, 29 juillet 1929.

خاطبيها الأجانب وجولات شاقة من المفاوضات والأخذ والرد، لاسيما مع الولايات المتحدة التي رفضت بشدة التنازل عن امتيازاتها وعن الحقوق المخولة لها ولغيرها من الدول بمقتضى اتفاق الجزيرة الخضراء (1906).

وانطلاقا من اعتبارات أساسية قائمة على تحالفها الإستراتيجي مع فرنسا في إطار تقارب مضاد للتحالف الألماني- النمساوي-المجري وخطر نشوب حرب عالمية، شكلت روسيا عمليا الدولة الوحيدة التي لم تثر صعوبات؛ فسرعان ما وقع في موسكو وزير خارجيتها، سركي سازونوف (Serguei Sazonov)، مع نظيره الفرنسي، تيوفيل ديلكاسي (Théophile Delcassé)، مذكرة صرح بمقتضاها أن بلاده مطمئنة ل "الضمانات التي توفرها المحاكم الفرنسية المحدثة بالمغرب" لرعاياها، وأنها "تعلن تخليها عن المطالبة بالحقوق والامتيازات المنبثقة عن نظام الحمايات".

وخلافا لروسيا، فقد أبدت جميع الحكومات الأخرى تحفظات شتى، وقدمت أجوبة اعتبرها الكي دورسي مجرد "مماطلة" ورفض غير معلن للوضع الجديد المحدث بالمغرب. وهكذا، وطبقا للمنطق الذي كان يمليه عليها اعترافها بالامتيازات القضائية والجبائية الأجنبية الجاري بها العمل في مستعمرتها الليبية، اتخذت إيطاليا تجاه هذه المسألة موقفا وصفته وزارة الخارجية الفرنسية ب"غير الودي". أما النمسا -المجر فقد أظهرت من جانبها استعدادا ضئيلا للرد إيجابا على المطالب الفرنسية؛ وذلك على الرغم من المقايضة التي قدمتها لها فرنسا فيما يتعلق بالوضع في البلقان (ولاسيما ألبانيا)، علاوة على تلميح الكي دورسي إلى إمكانية تراجع البنوك الفرنسية وحسب مشاركتها في القروض المزمع تقديمها لبلدية فيينا لتمويل بناء مترو العاصمة النمساوية[234].

وحتى إسبانيا، وهي الدولة التي أمكنها تنصيب نفسها "طرف معني" اعترف لها الاتفاق الودي (1904) بـــ "حقوقها الجغرافية والتاريخية" في المغرب، وفازت أيضا بتنصيص اتفاقية الجزيرة الخضراء على "حقوقها الخاصة" بالإيالة الشريفة، إسوة من الناحية النظرية مع فرنسا، فإنها تحركت في هذا المجال على أساس منافستها مع الفرنسيين، مراهنة في مساعيها على "تفهم" الإنجليز ودعمهم لها، حيث كانوا يعارضون انفراد فرنسا بالمغرب وتواجدها المباشر على الضفة المواجهة لصخرة جبل طارق. وبالرغم من توقيع حكومة مدريد على اتفاق 21 نوفمبر1913 يتضمن اعترافها ب"اختصاص محاكم المنطقة الفرنسية وصلاحياتها في القضايا التي تهم المواطنين

---

[234]- A.E.P., N.S., Maroc, vol. 294, Le ministre français des A.E. à son ambassadeur àVienne, Paris, 18avril1914. n°136.

والمحميين الإسبان" (المادة 24)، فإنها دخلت مع الكي دورسي في "معارك قانونية حقيقية" قامت، من بين ما قامت عليه، على التمييز بين "الحمايات" و"الامتيازات". وبما أن الحكومة الإسبانية نهجت خطة مغايرة لخطة الفرنسيين في مجال الامتيازات بشكل عام ولم تبادر بأية حملة تنكر لإلغاء الحمايات، حيث استمرت الأوضاع الخاصة بالمحميين في المنطقة الخليفية على ما كانت عليه قبل 1912، فإنها تشبثت في مفاوضاتها مع الفرنسيين بمقاربة انبنت على خصوصيات خياراتها وعلى الفرق الفاصل، في نظرها، بين مفهومي "الامتيازات" و"الحمايات"، موضحة بتكرار أن "إلغاء الامتيازات لا يعني إزالة الحمايات أو حتى الحظر على منح بطاقات لمحميين جدد"[235].

أما إنجلترا، وهي القوة العظمى التي "أسست" حقيقة لنظام الحمايات بعد أن انتزعت من السلطان عبد الرحمان بن هشام معاهدة 1856، وأعطت لاحقا الضوء الأخضر للفرنسيين وفتحت لهم باب الاستحواذ على المغرب سنة 1904، فإنها علقت من جانبها إلغاء محاكمها القنصلية إلى حين التوقيع على اتفاقية تهم منطقة طنجة الدولية ومعاهدة تتضمن التزام فرنسا بالتخلي عن امتيازاتها القانونية في مصر[236].

وفيما يخص ألمانيا، فقد شكل قرارها القاضي بإنشاء محكمة قنصلية ألمانية بمراكش سنة 1913، إشارة قوية وذات دلالة واضحة إلى مدى تمسكها بامتيازات رعاياها والمحميين التابعين لها، وإصرارها على التحرك على هذا المستوى للدفاع عن مصالحها، وذلك رغم احتجاجات فرنسا وإلحاحها على بنود اتفاقية برلين المبرمة بين الطرفين سنة 1911 في أعقاب الأزمة الناجمة عن إرسال قوات فرنسية إلى فاس والرد الألماني المتمثل في إرسال بارجة حربية إلى ميناء أكادير والتهديد بالاستيلاء على جنوب المغرب. ولم تتمكن فرنسا من تكسير المعارضة الألمانية إلا بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى، إذ ذاك استصدرت الإقامة العامة ظهيري 13 و5 غشت 1914 وألغت من جانب واحد، بمقتضاهما، الامتيازات التي كانت تتمتع بها كل من ألمانيا والنمسا –المجر.

واللافت أن حتى دولة نائية مثل الصين، وهي الدولة التي كانت تواجه مشاكل لا تقل جسامة عن مشاكل المغرب، لم تقبل الاستجابة لمطالب الفرنسيين والتنازل عن امتيازاتها (النظرية) في المغرب بدون شروط، حيث قايضت هذا التنازل بتخلي فرنسا عن الامتيازات القانونية والجبائية التي كانت تتمتع بها في المراسي

[235]- *Ibid.*, Lyautey au ministre des A.E., Rabat, 6mai 1914, n°100 D.

[236]-Ibid., vol. 293, Le ministre français des A.E. à son ambassadeur à Lisbonne, Paris, 2 mars 1914, télégramme n° 7.

وغيرها من المدن الصينية[237].

وبموازاة لحملاتها الدبلوماسية والمبادرات القانونية والقضائية التي كانت تتوخى منها وضع حد للحمايات وإخضاع جميع الرعايا المغاربة لقوانين بلادهم، بل وإعادة مغربة من حصل منهم على جنسية أجنبية ولم يهاجر للإقامة بالخارج، عبأت فرنسا انطلاقا من عام 1912 كل إمكاناتها لفرض نظام الحماية على أرض الواقع في ربوع المنطقة التابعة لسلطتها نظريا وشرعت، تحت شعار "التهدئة" (« pacification »)، في غزوها عسكريا وتكسير مقاومة القبائل الرافضة للهيمنة الاستعمارية، وهي مقاومة دامت إلى حدود عام 1934.

[237]- A.E.P., N.S., vol. 294, Pékin, 10 avril 1914, n° 191.

خاتمة

نشأت الامتيازات القضائية والضريبية الممنوحة للأجانب في الأقطار المصنفة في الأدبيات الغربية الكلاسيكية بالديار غير المسيحية على أساس مبدأ المعاملة بالمثل، واعتماد المصلحة المشتركة، وضرورة تجاوز الحواجز العقائدية والسياسية والثقافية والحضارية الفاصلة بين أوروبا و"الشرق" - بمفهومه الجغرافي والثقافي-الأنثربولوجي الواسع. وكانت الأطراف المعنية بتلك الامتيازات، سواء أكانت مانحة لها أم مستفيدة منها، تروم إحداث فضاء قانوني استثنائي كفيل بتسهيل رواج السلع وتأمين إقامة الرعايا وطمأنتهم على أرواحهم وممتلكاتهم، وذلك على الرغم من شتى أنواع النفور والتعصب والكراهية السائدة بين شعوب تلك الأطراف وأممها. وهكذا، فقد تقدمت جميعها بخطوة إلى الأمام، في اتجاه التعامل مع "الآخر"، وإن حصل ذلك التقدم بكثير من التردد والتعثر وبدرجات متفاوتة بفعل عوامل شتى، كان من ضمنها شعور القادة وبعض فصائل النخب بحتمية تأثر بلدانهم بالمستجدات غير التجارية المواكبة للمبادلات والمتسربة عبر حركيتها، من قبيل التقنيات والأفكار واللغات والسلوكيات والعادات.

وكانت القوى المحافظة في أوروبا والمشرق، وفي طليعتها الأوساط الدينية، تعارض بشدة التعامل التجاري مع "الآخر"، إلى درجة أنها لم تتردد في التهديد بتكفير كل من سولت له نفسه الانخراط فيه، باعتبار أنه قد يحتك بـ"الكافر"، ويمكنه من تقوية قدراته الاقتصادية والعسكرية وطاقاته الهجومية. وهكذا، وبموازاة مع القرارات البابوية المتخذة إبان الحروب الصليبية، وفي أعقابها، والقاضية بتحريم التجارة مع المسلمين، ولاسيما المتعلقة منها بتزويدهم بالأسلحة، كان معظم الفقهاء والعلماء في مشارق دار الإسلام ومغاربها، يحرمون الإقامة بـ"دار الكفر"، ويعتبرون التعامل المباشر مع أهلها من أعمال الرجس. وعلى أساس تصورات ومنطلقات خاصة بهم، كان الصينيون من جهتهم، وبحكم اقتناعهم الراسخ بأصالة حضارتهم وسموها، ولاعتقادهم الجازم بأن بلادهم تشكل حقا ما أسموه بـ"إمبراطورية الوسط"، أي البلاد التي تتوسط الكون، ينظرون بكثير من الترفع والاستعلاء إلى غيرهم. ومن ثمة، فليس من المثير للاستغراب أن ينعتوا بقية الشعوب بـ"المتوحشة"، ويرفضوا القيام بربط أي علاقات معها، ما عدا في حالة موافقة تلك الشعوب على تقديم اعترافها المسبق بنوع من الولاء لإمبراطور الصين، إلى جانب التعبير الرمزي والمادي عن وضعيتها المتدنية إزاء شخصه المُبجل بإتحافه بالهدايا الثمينة والفاخرة قبل الإقدام على إبرام أي اتفاق أو معاهدة.

غير أن الأوضاع التي سادت في مجال الامتيازات القضائية، إلى حدود

أواخر العصر الحديث واندلاع الثورة الفرنسية، لم تبق في منأىً عن التحولات الجوهرية التي بدأت تقلب موازين القوة على المستوى العالمي منذ القرن الخامس عشر، فمهدت بالتدريج للصدارة التي أحرزتها أوروبا الغربية ابتداء من القرن الثامن عشر، مستندة في ذلك على تقدمها العلمي والتقني، وهو تقدم بلورته الثورة الصناعية والنقلة النوعية الهائلة المترتبة عنها في المجال الاقتصادي والتجاري والتوسع في أراضي ما وراء البحار.

وباعتماد الدول الأوروبية على مصانعها الرائدة، وأساطيلها العتيدة، وقوتها العسكرية الضاربة، فقد أنفت من الاستمرار في استحمال نهجها الوديع لسياسة الترغيب التي طالما التزمت بها في تعاملها، خلال فترات السلم، مع الأقطار غير المسيحية. وهكذا، قررت منذئذ سلوك نهج مغاير، قوامه تجنيد كل ما تأتى لها من الإمكانات وتسخيرها بشكل منهجي للتوصل إلى تحيين بنود المعاهدات القديمة، وإعادة النظر في مقتضياتها حتى يصبح فحواها مواتياً لمتطلباتها الراهنة، وبأسلوب واضح لا يخلو من التشديد، لإملاء شروط جديدة كفيلة بالاستجابة لحاجياتها.

هذا ولم تكتف القوى العظمى، في إبان هذا الطور الجديد من تاريخ الامتيازات الطويل الأمد، سواء أفي الصين، أم في الإمبراطورية العثمانية وبلاد فارس والمغرب الأقصى، بالحصانة الممنوحة لرعاياها المقيمين في هذه الأقطار، بل فرضت توسيعها لفائدة السكان المحليين المتعاملين معهم. والمثير أيضا هو أن هذه الحصانة قد اكتست في بعض الأحيان طابعا ترابيا ما فتئ أن تمت إضافته إلى المناعة المعترف بها لفائدة الأشخاص، وذلك بالشروع تباعاً في اقتطاع أحياء كاملة من المراسي وأجزاء من بعض الأقاليم، وبالسماح بوضعها تحت تصرف الأجانب وإدارتهم المباشرة.

وخلفت محاولات انتهاك سيادة البلدان التي تعرضت للتغلغل الأوربي بمختلف أشكاله، ومن بينها الامتيازات القضائية والضريبية، ردود فعل عنيفة ضد القوى التوسعية والأنظمة المحلية العاجزة على التصدي لها بما فيه الكفاية. ففي إيران مثلا، حيث استحوذت روسيا على أجزاء ترابية اقتطعتها لحسابها، وفرض الإنجليز من جهتهم الاعتراف لهم بالعديد من الاحتكارات في مجالات مختلفة، تصاعدت حدة الاضطرابات في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تخللتها حركات احتجاجية ما بين سنتي 1905 و1906، طالب منظموها والمشاركون فيها بإصلاح النظام القضائي (عدالت خانا) وبتزويد البلاد بالدستور (مشروطية)، وهو ما تحقق فعلا في سنة 1906 بإحداث جمعية وطنية. إلا أن روسيا القيصرية، وبالرغم من الضربة الهائلة التي تلقتها في الشرق الأقصى على يد اليابان، تمكنت

من ممارسة ضغوط على الشاه وإرغامه على حل هذه الجمعية.

وخلال الحقبة الزمنية نفسها، لم تلبث الصين أن شهدت هي الأخرى، موجة عارمة من الاضطرابات، حيث عمت أرجاءها حركات وموجات احتجاجية واسعة، تأرجحت بين التمردات الإقليمية، وبين التوجهات الثورية الرامية إما إلى الإطاحة بالأسرة المندشورية الحاكمة (كينكَ)، وإما إلى استبدالها بأسرة أخرى (مينكَ)، ولاسيما إثر الانتكاسات المتكررة التي ألحقها الإنجليز بالجيوش الصينية خلال حرب الأفيون الأولى (1839-1842) والثانية (1856-1860).

وعلى غرار النداءات التي كانت تتصاعد هنا وهناك في الأقطار الإسلامية، ومن ضمنها المغرب، للدعوة إلى الصمود في وجه القوى الأوروبية والاستعداد للجهاد، برزت في الصين مقاومة عنيفة، بموازاة مع الحروب الأهلية والحركات الانفصالية والتيارات الثورية التي تشكلت ضمن هذه الحركات وتداخلت أحيانا فيما بينها. وقد استطاعت المقاومة، وإن كانت متفرقة ومتقطعة، تعبئة قواها تحت شعار نادى بـــ"الفناء للأجنبي" واستنفار الصينيين لمواجهة التغلغل الأوروبي والأمريكي. وأمكن فعلا للمقاومة محاصرة العاصمة بكين، غير أن القوى العظمى نسقت ردود فعلها وشكلت تجردة من القوات "الدولية" أرسلتها من جنوب البلاد لفك الحصار على العاصمة وتشتيت شمل المقاومين الصينيين (1900).

وفضلا عن دور القوى الغربية في تمزيق أراضي الصين ونهب مواردها، كانت "إمبراطورية الوسط" عرضة لأطماع جيرانها اليابانيين وتهديداتهم، فتمكنوا بدورهم، في عام 1876، من انتزاع امتيازات قضائية وجبائية لفائدة رعاياهم المقيمين في كوريا، وهي البلد الموالي وقتئذ للصين على غرار فيتنام وأقطار أسيوية أخرى كانت تربطها بها علاقات تبعية خاصة. وفي أعقاب انتصار اليابان في حرب شنها على الصين سنة 1894 بسبب النزاع حول كوريا بالذات، أعاد الكرة سنة بعد ذلك، فأملى عليها مقتضيات معاهدة شيمونوسكي (1895)، وضمنها بنودا مهينة ومرهقة ماليا، تجاوزت من حيث قساوتها محتويات البنود التي فرضها الإنجليز على الصينيين في أعقاب حرب الأفيون الثانية (1860). وشكل إعلان قيام الجمهورية سنة 1911، أهم نتيجة حققتها الحركة الثورية التي توخت تحرير البلاد من قيودها واسترجاع سيادتها كاملة.

وتعتبر التطورات التي مرت بها الصين مثيرة للانتباه من الزاوية المغربية، على أكثر من مستوى واحد، ولاعتبارات كثيرة، ومن بينها، اهتمام بعض أفراد "النخبة المغربية المثقفة"، وضمنها رواد الحركة الدستورية، بما كان يجري في

منطقة الشرق الأقصى، ولاسيما بعد تحقيق اليابان لانتصارها الباهر على روسيا سنة1905. ومن بين هذه الاعتبارات هناك أيضا الموازاة التي كانت الأوساط الكولونيالية تضعها بين المغرب والصين سواء أفي أعمدة الصحف والمنشورات الجغرافية أم في محافل البرلمانات والأندية السياسية والتجمعات العمومية. وكان الهدف المنشود من تلك الحملات هو إثارة انتباه الحكومات والرأي العام إلى وجود مفارقة تتلخص فصولها في تمكن جيوش "الأمم المتحضرة" وكذا بعثاتها التبشيرية وتجارها ورجال أعمالها من الوصول إلى المراسي الصينية، بل وحتى إلى العاصمة، بكين. هذا في حين، أن أوروبا، وعلى نقيض كل ما أنجزته في هذا البلد الأسيوي البعيد، "وجدت نفسها مرغمة على التأني وقبول عزلة بلد مجاور لها (ألا وهو المغرب)، ولا يفصلها عنه سوى ممر مائي سهل العبور (وهو مضيق جبل طارق)، والاستسلام أمام بقاء أبوابه مغلقة، وكأنه يتحدى بذلك كله العالم الغربي الذي يطل عليه من الشمال وعبر حدوده الشرقية من الجزائر".

ولا أدل على ذلك من ردود الفعل العنيفة التي انفجرت خلال إحدى جلسات مؤتمر مدريد (1880) عقب إشارة النائب السلطاني إلى احتمال إقدام المغرب على إغلاق مراسيه للتمكن من وضع حد لمعضلة الحماية الناجمة عن نماء المبادلات التجارية البحرية. ولترهيب النائب وحمله على التخلي نهائيا عن هذه الفكرة، رد عليه المندوب الفرنسي بقوة، داعيا إياه أمام المؤتمرين الآخرين إلى التأمل مليا في ما آلت إليه الأمور في الصين، وأخذ العبرة مما تكبدته من خسائر جسيمة تحت ضربات القوى العظمى المصممة العزم على فرض انفتاحها على نطاق واسع وبدون قيد.

وعلى الرغم من عدم وصول حجم التغلغل الأوروبي في ربوع المغرب إلى المستوى الذي شهدته الصين وإيران ومصر، حيث تعرضت هذه البلدان لاقتطاعات أو شبه اقتطاعات ترابية وأسست فيها المحاكم المختلطة، فقد اكتسى نظام الامتيازات والحمايات والمخالطات والتجنيس في المغرب طابعا متميزا لم تشهده الأقطار الأخرى بالحدة نفسها، ولم يحدث فيها التأثير نفسه الذي هز أركان بنياته الاقتصادية-الاجتماعية والسياسية.

ومما لاشك فيه، أن ما يميز حالة المغرب، ويجعلها حالة منفردة على هذا المستوى، قد ارتبط بمعطيات وعوامل كثيرة، وفي مقدمتها موقعه الجغرافي، ومجاورته الشديدة لدول عظمى، وفي طليعتها إنجلترا الموجودة في جبل طارق، وفرنسا المستعمرة للقطر الجزائري. وذلك بالإضافة إلى تجدر الدولة المغربية، والقدرة التي أبانت عنها البلاد في الحفاظ على استقلالها عبر التاريخ، ووجود

تركيبة سكانية ذات خصوصيات معينة، ومنها طاقات القبائل العسكرية وشهرتها القتالية. وفضلا عن هذا وذاك، فقد اتسمت حالة المغرب خلال القرن التاسع عشر ببروز منافسة شديدة بين القوى الاستعمارية التي اعتمدت "التغلغل السلمي" بجانب الضغط العسكري فعبأت أجهزتها الدبلوماسية والقنصلية للإكثار من عدد الأتباع المحليين، المسلمين واليهود، وعملت كل ما في وسعها لتوسيع دوائر نفوذها استعدادا لاقتسام البلاد مع المنافسين الآخرين أو الانفراد بالسيطرة عليها بعد تفكيك هياكلها وإضعافها إلى درجة قصوى.

وأضفت جميع هذه المعطيات وغيرها طابعا خاصا على الامتيازات الممنوحة في المغرب للأجانب وعلى الحمايات بمختلف أصنافها وألوانها ودرجاتها. وكان لهذا الطابع الخاص تأثيره البالغ على مجريات الأحداث وعلى تطور الأوضاع بالبلاد في سياق عام طغى عليه احتدام الضغوط الأوروبية على المستويات الاقتصادية والمالية والعسكرية والدبلوماسية والقانونية. كما تفاقمت في السياق نفسه التناقضات الداخلية، وتضاربت فيه مواقف المغاربة حول طبيعة ردود الفعل العملية اللازم اتخاذها للتمكن من التصدي للأطماع الأجنبية.

وبالفعل، تفاقمت التناقضات بشكل مثير بين أجهزة الدولة وبين مختلف مكونات المجتمع المغربي. وهكذا تأزمت العلاقات بين البوادي والمدن، ودبت الخلافات والاضطرابات في صفوف القبائل، بل وبين العناصر الخاصة بكل قبيلة. واتسعت الهوة أيضا والتضارب (بكل معاني الكلمة) بين مختلف الفئات الاجتماعية الحضرية، فانتقلت لتوتير العلاقات بين الأغلبية المسلمة والأقلية اليهودية، وبين الأثرياء اليهود والبسطاء من إخوانهم في الدين وسوادهم بالملاحات.

وتعقدت أوضاع البلاد العامة إلى درجة خلص معها بعض المعاصرين المحليين إلى الإقرار بوجود واقع غير مسبوق اختلط فيه "الحابل بالنابل"، واضمحلت فيه القيم والمعايير المعهودة، مما أدى إلى بروز أمور غريبة ومدهشة "يشيب لها الرضيع" –على حد قول بعض المعاصرين. وكان السلطان في مقدمة من استشعروا خطورة "فتح الأبواب"، ومدى استفحال "الخرق على الرقع"، فعبر عن خيبته ومرارته غداة مؤتمر مدريد نتيجة لعدم استجابة الدول العظمى لمطالبه في شأن الحماية بالكلمات الدالة الآتية: "فالخير في الواقع والله المستعان، وإنما أشكو بثي وحزني إلى الله".

وإذا كانت المخاطر الخارجية وتردي الأوضاع الداخلية وتقاطعاتهما على مستويات شتى قد حتمت تفكير سلاطين المغرب في الاقتداء بنهج العثمانيين،

وبتبني النموذج المصري على وجه الخصوص، بالشروع في القيام بإصلاحات عسكرية وضريبية وإدارية يكون من شأنها إنهاء مسلسل التقهقر والعمل على تقوية البلاد في وجه الأطماع الأوروبية، فإن نظام الحماية، باعتباره كما يُقال "حصاناً لطروادة"، وأداةً لزرع الألغام وإضعاف البلاد من الداخل، قد وقف حجرة عثرة أمام الجهود المبذولة بهذا الشأن.

ذلك أن إفلات كبار التجار والملاكين من دفع الضرائب قد كان معناه في الآن نفسه استحالة تطبيق مبدأ تعميم الأداء عليهم وتعذر تحقيق مشاركة النخب وقوات المغرب الحية في تصور برامج الإصلاحات وإنجازها. وكان بديهيا في هذه الأحوال أن يتعذر إيجاد الموارد اللازمة لتمويل الإصلاحات رغم إثقال كاهل الفئات الشعبية بالمزيد من الجبايات والكلف. وكان بديهيا أيضا أن يسهم تفاحش الضغط الضريبي في إذكاء تسابق أعداد إضافية من أهل البوادي نحو اقتناء بطاقات المخالطة أو السمسرة، وأن يدفع بالآخرين، وهم الأغلبية، إلى القيام بمزيد من أعمال العصيان المسلحة، لاسيما وأن الأسلحة المتطورة، الأوروبية والأمريكية الصنع، باتت ميسرة، على اعتبار سهولة اقتنائها ووصولها عن طريق المهربين الأجانب والمحميين إلى مختلف أنحاء البلاد.

لقد أسفرت هذه الأوضاع والظروف المحيطة بمحاولة تطبيق الإصلاحات، عن تناقضات إضافية جمة أزالت العقبات والصعاب أمام التغلغل الأوربي بدلا من عرقلته أو إفشاله. وبمساهمتها في التمهيد لمعضلة القروض على الخصوص، فقد منحت هذه التناقضات للقوى الاستعمارية فرصاً ثمينة لإحكام قبضتها على المخزن وإخضاعه لشروطها، لاسيما في أعقاب فشل الترتيب العزيزي، وإبرام الاتفاق الودي بين فرنسا وإنجلترا (1904)، والاعتراف لفرنسا وإسبانيا بـــ"حقوق خاصة" بمقتضى اتفاقية الجزيرة الخضراء الدولية (1906)، وتوقيع اتفاقية بين فرنسا وألمانيا إثر "حادث أكادير" والتوتر الدولي الذي تلاه (1911).

غير أن مضاعفات الحمايات والمخالطات لم تتوقف مع إخضاع البلاد للحماية الفرنسية (1912)، ذلك أن تداعياتها لم تنحصر في مخلفاتها البنيوية، الاقتصادية منها والاجتماعية والثقافية، من قبيل مساهمتها في إدماج المغرب في السوق العالمية، ونشأة فئة يجوز إلى حد ما نعتها ب"البرجوازية"، وزعزعة البنيات الزراعية العتيقة، والتقادم الواضح لهياكل المخزن، وظهور ملامح التحول في عقلية المغاربة وفي نظرتهم للأوروبيين والتعامل معهم. وبالفعل فقد ترك محميون ومخالطون بصماتهم في أحداث وتطورات ما بعد مارس 1912، إذ شارك بعضهم في جهود المقاومة المسلحة للاحتلال الفرنسي، لاسيما فيما بين 1912 و1918، كما

أنهم ساهموا، في مرحلة لاحقة، في نشأة الحركة الوطنية، وذلك في ظروف عالمية وداخلية مغايرة لمرحلة النصف الثاني من القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، ولأسباب ودوافع شتى لا تخلو من التعقيد. ويتعلق الأمر فيما يخص الحركة السياسية التي انطلقت عامي 1929 و1930 بنخبة تتكون من مغاربة محميين ومجنسين إنجليز وإيطاليين وأمريكيين[697].

واللافت للانتباه بهذا الصدد أن الاتفاق الودي (1904) الذي فتح أبواب المغرب واسعة أمام فرنسا، لم يمنع إنجلترا من التشبث بعد سنة 1912 بامتيازاتها القنصلية وبحماياتها، وهي امتيازات لم توافق على التخلي عنها، إلا في ظل الظروف التي فرضها عليها الخطر الألماني وظهور ملامح نشوب حرب عالمية ثانية. ففي إطار تعزيز تحالفها مع فرنسا قبلت التوقيع على اتفاقية لندن، وهي اتفاقية قال عنها المقيم العام، الجنرال نوغيس (Général Noguès)، في خطاب ألقاه بالرباط بتاريخ 28 دجنبر 1937 أمام الشعبة المغربية لمجلس الحكومة (مجلس شورى الحكومة، حسب الاصطلاح الرسمي) بحضور الصدر الأعظم ونوه فيه بمنجزات فرنسا في المغرب:

«إن سنة 1937 لا تمتاز فقط ببذل المجهودات اللازمة لمحاربة الوباء والمجاعة ومعالجتهما وباتخاذ التدابير التي من شأنها أن تنعش الإنتاج المغربي وبإصدار النصوص المتنوعة في ميدان التشريع والإدارة بل ستبقى تلك السنة خالدة في تاريخ (المغرب) إذ خلالها ألغيت الامتيازات القنصلية الإنجليزية (بموجب) معاهدة (هامة) وقعت بين فرنسا وبريطانيا العظمى أمضي عليها في لندن في تاريخ 29 يوليوز 1937...؛ غير خاف على علمكم بأن الاتفاقات الواقعة بين فرنسا وانجلترا سنة 1904... ربطت إلغاء الامتيازات القنصلية بمصر وإلغائها بالمغرب... (كما لا يخفى عليكم) أن الدولة الفرنسية طالما سعت في إزالة امتيازات استثنائية تحسبها غير لائقة بنفوذ جلالة السلطان..؛ ومند الآن فصاعدا يعم التشريع المغربي رعايا الإنجليز والمحميين بهم...؛ ولا فائدة في الإسهاب عن أهمية هذه المعاهدة التي تحررت بها رقبة المغرب من رق فرضته عليه الدول الأجنبية مند عهد بعيد...».

أما الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها لم تكتف بالتأخر في الإقرار باعترافها الرسمي بالحماية الفرنسية، بل تمسكت تمسكاً قوياً بالامتيازات المنصوص عليها لفائدتها بموجب مقتضيات معاهداتها المبرمة مع المغرب، وأيضا بموجب مقتضيات

697-M. Kenbib, « Protections, Protectorat et Nationalisme au Maroc, 1904-1938 », in *Hespéris -Tamuda*, 1978-1979, vol. XVIII, pp. 199-210.

معاهدة مدريد الدولية(1880) واتفاقية الجزيرة الخضراء (1906). وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدبلوماسية الفرنسية في اتصالاتها مع حكومة واشنطن خلال الحرب العالمية الأولى وقبيل اندلاع الحرب العالمية الثانية، فإن الأمريكيين لم يتنازلوا رسميا عن امتيازاتهم القانونية إلا بعد استرجاع المغرب لاستقلاله سنة 1956.

والواقع أنهم لم يتوانوا فيما بين 1953-1954 فرفعوا دعوى قضائية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد فرنسا، متهمين إياها بخرق مقتضيات اتفاقية 1906 وبعدم احترام الحقوق المخولة لهم في "الإيالة الشريفة". وبادرت الحركة الوطنية إلى استغلال تلك الدعوى، فأضافتها إلى الحجج التي أدلى بها مبعوثوها أمام الأمم المتحدة وفي محافل دولية أخرى، لإثبات استمرارية هوية المغرب السياسية وسيادته في القانون الدولي. وقد تم الإصرار بهذا الصدد في أكثر من مناسبة على اعتبار الحماية الفرنسية حدثا عرضيا تم فرضه على البلاد في ظروف دولية وداخلية خاصة، وأنه أصبح من الضروري زوالها بعد مرور أربع وأربعين عاما على إحداثها.

المصادر والمراجع

المصادر

I– المغرب :

- الخزانة الملكية، الرباط (خ.م.ر.)
- السجلات – الكنانيش: 93، 101، 119، 123، 151، 154، 160، 165، 172، 181، 197، 199، 200، 204، 205، 222، 234، 242، 267، 360، 364، 370، 429، 431.
- الخزانة العامة، الرباط (خ.ع.ر.)
- مجموعة بركّاش (وثائق غير مرتبة، م.ب.): فحص و تحليل لجميع المراسلات الواردة على النائب من السلطان، الوزراء، العلماء، والممثلين الأجانب (طنجة)، والصادرة من دار النيابة.
- مجموعة الكتاني: تنقيب في عدد محدود من الرزمات
- الوثائق الألمانية المصادرة (1914) : تنقيب انتقائي في سجلات ومراسلات بعض الدور التجارية الألمانية، ومن بينها :برانت أوندتول، كارل فيك، ماركس، رختر (Séquestres de Guerre)

Brandt und Toel , Karl Ficke , Marx ,Richter .

- كنانيش وسجلات متضمنة ظهائروفتاوى: ح 123، ح 138، ك 204، 1326، د 1690، د1694، د 1695، د 1842، د 1844، د 2013، د 2438 ، د 3410.

II -الأرشيف الفرنسي:

- وزارة الخارجية (باريس) **Ministère des Affaires Etrangères, ´A.E.P ,**
- المراسلة السياسية Correspondance Politique , C.P
- المراسلة السياسية والتجارية Corres. Politique et Commerciale, C.P.C

CP :

Volumes n° : 38, 39, 43-46, 47-50, 53, 54, 56, 58, 59, 64, 69-74

CPC

Vol. n° : 89, 154, 168, 170, 175, 176, 180, 183, 196, 200, 208, 210, 221, 262, 293, 302, 312, 350, 363, 364, 366, 368-370

- المراسلات القنصلية Correspondance Consulaire

CC :

Casablanca : II

Mogador : IV, V, VI, VII, VIII

Rabat : I
Mémoires et Documents — مذكرات ووثائق -
M.D
Volume n° 10

Ministère de la Guerre, Paris A.M.G. :**وزارة الحربية (قصرفنسان- باريس)** -
Série et n° du carton :
C : 1 à 3, 6 à 15, 18 à 21, 24
D : 12, 16, 20, 21, 23, 24
E : 1, 8, 9, 10, 11, 12, 12bis, 15, 20
3H : 158, 159

III - بريطانيا العظمى:

Public Record Office (P.R.O., Chancery Lane)
Foreign Office, London — **وزارة الخارجية (لندن)** -

السلسلة:
FO 99 : 41, 76, 125, 139, 144, 147, 176, 187, 202, 211, 222, 224, 225, 230, 234, 248, 254, 256-258, 260, 277, 283, 294, 297, 309, 319, 321, 333, 334, 352, 357, 361, 364, 374, 395, 431, 433, 586
FO 97 : 585, 586, 587
FO 84 : 2133
FO 413 : 6, 12
FO 433 : 28
FO 635 : 3
FO 636 : 2
FO 881 (Confidential Print) : 3177,3644, 3972, 4025, 7016, 7588, 8488, 8988, 8993, 9447, 9793, 9920, 9996

-Home Office — **وزارة الداخلية(لندن)** -
Aliens in (1935-1800) — السجلات العامة : "الأجانب بانجلترا- التجنيس"
England. Denizations and Naturalisation
HO
IA-32, IA-34, IA-81, IA-85, IB-20E, IB-20F, IB-20G, IB-20I, IB-20L
Naturalisation .Moroccan Subjects — ملفات تجنيس رعايا مغاربة -
382, 547, 698, 770, 841, 928, 1011, 1031, 1065, 1112, 1113, 1120, 1138, 1163, 1164, 1165, 1170, 1179, 1198, 1225, 1259, 1302, 1364, 1366, 1643, 1835, 1904, 2068, 2082, 2287, 2390, 2428, 2488, 2540, 2702, 2726, 2766, 2990, 3175, 3209, 3540, 3641, 3734, 3821, 3871, 3898, 3933, 4174, 4175,

4233, 4346, 4389, 5080, 5342, 5383, 5483, 6383, 6389, 6408, 6490, 6561, 6564, 6586, 6860, 6976, 7033, 7806, 7943, 8045, 8054, 9488, 9625.

المراجع

ابن منصور،عبد الوهاب، مشكلة الحماية، من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880 ، المطبعة الملكية، الرباط، 1977

ابن زيدان،عبد الرحمان،- إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس،5 أجزاء،1929

- العز والصولة في معالم نظم الدولة،المطبعة الملكية، 2ج، الرباط،1961.

أمطاط ، محمد، الجزائريون في المغرب 1830-1962،مساهمة في دراسة تاريخ المغرب الكبير المعاصر، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2008 .

بن الصغير، خالد ،- المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر 1856-1886، ولادة، الدار البيضاء، 1990.

- المغرب الأرشيف البريطاني:مراسلات جون دراموند هاي مع المخزن، 1845 -1886،نشر دار ولادة، الدارالبيضاء، 1992.

- بريطانيا وإشكالية الاصلاح في المغرب 1886- 1904 ،دار أبي رقراق للطباعة والنشر ،الرباط ، 2003

بن اليماني بوعشرين، الحسن بن الطيب، التنبيه المعرب عما عليه الآن حال المغرب، دار نشر المعرفة، الرباط، 1994.

بوشعراء، مصطفى، - التعريف ببني سعيد السلاويين.ج2،الحاج محمد بن سعيد، سفارته ومراسلاته، الرباط ،1990.

- علاقة المخزن بأحواز سلا. قبيلة بني احسن 1860- 1912، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط، 1996.

بداري، محمد، الحسبة، 1850- 1912،مساهمة في التمهيد لدراسة التحول الطارئ على الجهاز المخزني المغربي، كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط ،1989 (أطروحة غير منشورة).

بوكبوط، محمد، مراسلات تجار تطوانيين مع عامل الصويرة في القرن XIX ، هيسبيرس – تمودا، 2005 ، العدد XL ، ص. 33 - 104

البزاز، محمد الأمين ،تاريخ الأوبئة والمجاعات بالمغرب في القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالرباط،1992 .

التوزاني هراج ، نعيمة، الأمناء بالمغرب في عهد مولاي الحسن 1290-1311 /1873-1894،منشورات كلية الأداب والعلوم الانسانية ،بالرباط ،1979.

التوفيق، أحمد، المجتمع المغربي في القرن التاسع عشر (إينولتان 1830-1912)، ط.2، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية ،الرباط 1983.

حمان، عبد الحفيظ، المغرب و الثورة الفرنسية، منشورات الزمن، الرباط، 2002

الخديمي، علال، الحركة الحفيظية أو المغرب قبل فرض الحماية الفرنسية، 1894-1912 ، دار أبي رقراق للطباعة والنشر، الرباط، 2009

الخلوفي، محمد الصغير، بوحمارة، من الجهاد إلى التآمر. المغرب الشرقي والريف من 1900 إلى 1909، دراسة ووثائق، دار نشر المعرفة، الرباط، 1993 .

داود، محمد، تاريخ تطوان،مطبعة المهدية ، 8ج، 1956-1970.

الدكالي ، محمد بن علي، الاتحاف الوجيز، تاريخ العدوتين، منشورات الخزانة العلمية الصبيحية بسلا، الرباط ،1986 .

السبتي، عبد الأحد، - النفوذ وصراعاته في مجتمع فاس، من القرن السابع عشر حتى بداية القرن العشرين، دار توبقال للنشر، الدارالبيضاء، 2007

- بين الزطاط وقاطع الطريق. أمن الطرق في مغرب ما قبل الاستعمار، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، 2009

السليماني، عبد الله، اللسان المعرب عن تهافت الأجنبي حول المغرب ،مطبعة الأمنية، الرباط 1971.

شروتر، دانييل، تجار الصويرة. المجتمع الحضري و الإمبريالية في جنوب غرب المغرب 1844-1886، تعريب خالد بن الصغير، منشورات كلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، 1997.

عياش، جرمان، دراسات في تاريخ المغرب، الشركة المغربية للناشرين المتحدين،الرباط ، 1986 .

عزاوي ،أحمد، رسائل موحدية، مجموعة جديدة، (تحقيق ودراسة) ، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، القنيطرة، 2ج، 1995.

غريط ، محمد ، فواصل الجمان في أنباء وزراء وكتاب الزمن، المطبعة الجديدة ،فاس ، 1929.

الكتاني، جعفر، نصيحة أهل الإسلام، مكتبة بدر، الرباط، 1989

المنوني، محمد، مظاهر يقظة المغرب الحديث،2ج، دار الغرب الإسلامي /شركة النشر والتوزيع ، بيروت 1985 (الطبعة الثانية).

المودن، عبد الرحمن، البوادي المغربية قبل الاستعمار. قبائل إيناون والمخزن بين القرن السادس عشر والتاسع عشر، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1995

الناصري، أحمد، الاستقصا لأخبار المغرب الأقصى، ج9، دار الكتاب، الدار البيضاء، 1956 .

Bibliographie

Histoire mondiale

Berque, Jacques, *Ulémas, fondateurs, insurgés du Maghreb XVII° siècle*, Paris, Sindbad, 1982

Braudel, Fernand, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Librairie Armand Colin, Paris, 1949

Borel, F., *Des origines et des fonctions des consuls*, Saint-Petersbourg, 1807

Charrière, E. *Négociations de la France dans le Levant. Correspondances, Mémoires et Actes diplomatiques des ambassades de France à Constantinople et des ambassadeurs, envoyés ou résidents à divers titres à Venise, Raguse, Rome, Malte, Jérusalem, en Turquie, Perse, Georgie, Crimée, Syrie, Egypte etc… et dans les Etats de Tunis, d'Alger et de Maroc*, 4 vol., Paris, Imprimerie Impériale, MDCCCLX.

Diehl, Charles, *La République de Venise*, Paris, Flammarion, 1985.
Dufourcq, Charles-Emmanuel, *L'Espagne catalane et le Maghrib aux XIII°-XIV° siècles*, P.U.F ; 1966.
Fairbank, John King, *The Great Chinese Revolution 1800-1985*, New York, Harper & Row Inc., 1986.
Féraud-Giraud, J.L., *De la protection française aux Echelles*, Paris, 1859
Ferguson, Niall, *Empire. How Britain made the Modern World*, Penguin Books, 2004.
Ganiage, Jean, *Histoire du Maghreb de 1830 à nos jours*, Paris, Fayard, 1994.
Green, Abigail, *Moses Montefiore, Jewish Libertaor, Imperial Hero*, Harvard University Press, Cambridge, 2010.
Hochshild, Adam, *Les fantômes du roi Léopold. La terreur coloniale dans l'Etat du Congo, 1884-1908*, Paris, Ed. Taillandier, 2007.
Lewis, Bernard, B. Braude (eds), *Christians and Jews in the Ottoman Empire. The Functioning of a Plural Society*, New York – London, Holmes & Meir Publishers Inc,
Mantran, Robert (dir.), *Histoire de l'empire ottoman*, Paris, Fayard, 1989.
Raussas, Pélissié du, - *Les capitulations dans l'empire ottoman*, 2 vol., Paris, 1902.
Roches, Léon, *Trente deux ans à travers l'Islam (1822-1864)*, 2 vol., Paris, 1884-1885.
Said, Edward, *L'Orientalisme. L'Orient créé par l'Occident*, Paris, Editions du Seuil, 1980.
Saul, David, *The Indian Mutiny*, Penguin Books, 2003.
Tanner, Stephen, *Afghanistan. A Military History from Alexander the Great to the War against the Taliban*, Da Capo Press, Philadelphia, 2009.
Taring, C.J., *British Jurisdiction in the East*, London, Stevens Haynes, 1887
Travis Hanes III, W. & Frank Sanello, *The Opium Wars. The addiction of an Empire and the Corruption of Another*, New York, Barnes & Noble, New York, 2005.
Valensi, Lucette, *Le Maghreb avant la prise d'Alger*, Paris, 1969.
Wittvogel, Karl August, *Le Despotisme oriental. Etude comparative du pouvoir total*, Paris, Editions de Minuit, 1977.

Références/ Maroc

Arnaud, Louis, *Au temps des mehallas ou le Maroc de 1860 à 1912*, Casablanca , 1912.
Aubin, Eugène, *Le Maroc d'aujourd'hui*, Paris, 1904.
Azan, Paul, *L'expédition de Fès*, Paris, 1924.

Berque, Jacques, *Ulémas, fondateurs, insurgés du Maghreb XVII° siècle*, Paris, Sindbad, 1982
Braudel, Fernand, *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Librairie Armand Colin, Paris, 1949
Borel, F., *Des origines et des fonctions des consuls*, Saint-Petersbourg, 1807
Charrière, E., *Négociations de la France dans le Levant. Correspondances, Mémoires et Actes diplomatiques des ambassades de France à Constantinople et des ambassadeurs, envoyés ou résidents à divers titres à Venise, Raguse, Rome, Malte, Jérusalem, en Turquie, Perse, Georgie, Crimée, Syrie, Egypte etc... et dans les Etats de Tunis, d'Alger et de Maroc*, 4 vol., Paris, Imprimerie Impériale, MDCCCLX.
Diehl, Charles, *La République de Venise*, Paris, Flammarion, 1985.
Dufourcq, Charles-Emmanuel, *L'Espagne catalane et le Maghrib aux XIII°-XIV° siècles*, P.U.F ; 1966.
Fairbank, John King, *The Great Chinese Revolution 1800-1985*, New York, Harper & Row Inc., 1986.
Féraud-Giraud, J.L., *De la protection française aux Echelles*, Paris, 1859
Ferguson, Niall, *Empire. How Britain made the Modern World*, Penguin Books, 2004.
Ganiage, Jean, *Histoire du Maghreb de 1830 à nos jours*, Paris, Fayard, 1994.
Green, Abigail, *Moses Montefiore, Jewish Libertaor, Imperial Hero*, Harvard University Press, Cambridge, 2010
Hochshild, Adam, *Les fantômes du roi Léopold. La terreur coloniale dans l'Etat du Congo, 1884-1908*, Paris, Ed. Taillandier, 2007
Lewis, Bernard, B. Braude (eds), *Christians and Jews in the Ottoman Empire. The Functioning of a Plural Society*, New York – London, Holmes & Meir Publishers Inc,
Mantran, Robert (dir.), *Histoire de l'empire ottoman*, Paris, Fayard, 1989
Raussas, Pélissié du, - *Les capitulations dans l'empire ottoman,* 2 vol., Paris, 1902.
Roches, Léon, *Trente deux ans à travers l'Islam (1822-1864)*, 2 vol., Paris, 1884-1885.
Said, Edward, *L'Orientalisme. L'Orient créé par l'Occident*, Paris, Editions du Seuil, 1980.
Saul, David, *The Indian Mutiny*, Penguin Books, 2003.
Tanner, Stephen, *Afghanistan. A Military History from Alexander the Great to the War against the Taliban*, Da Capo Press, Philadelphia, 2009
Taring, C.J., *British Jurisdiction in the East,* London, Stevens Haynes, 1887

Travis Hanes III, W. & Frank Sanello, *The Opium Wars. The addiction of an Empire and the Corruption of Another*, New York, Barnes & Noble, New York, 2005.
Valensi, Lucette, *Le Maghreb avant la prise d'Alger*, Paris, 1969.
Wittvogel, Karl August, *Le Despotisme oriental. Etude comparative du pouvoir total*, Paris, Editions de Minuit, 1977.

Capitulations et protections :

Berradi, Lhachemi, *Les chorfas d'Ouezzane, le Makhzen et la France, 1850-1912*, Université d'Aix-en-Provence, 1971 (thèse inédite).
Caillé, Jacques, - *Ambassadeurs, envoyés particuliers et représentants officieux de la France au Maroc (1820-1894),* Paris, Larose, 1951.
- Un procès consulaire à Mogador (1867), *Hespéris*, 3-4, 1953, pp. 333-343.
- *Les accords internationaux du Sultan Sidi Mohamed ben Abdallah (1757-1790)*, Paris, LGDJ, 1960.

Cruickshank, Earl, *Morocco at the Parting of the Ways*, Philadelphia, 1934.
Kenbib, Mohammed,-Structures traditionnelles et protections consulaires dans le Maroc pré-colonial, in R. Gallissot (dir.), *Structures et cultures pré-capitalistes*, Paris, Anthropos, 1980, pp. 447-470.
- European Protections in Morocco, 1904-1938, in G. Joffé (coord.), *Europe and Morocco,* London, SOAS, 1990, pp. 47-53.
- Protégés et brigands dans le Maroc du XIXème siècle et début du XXème, *Hespéris-Tamuda*, 1991, vol. XXIX, fasc. 2, pp. 227-248.
- Protections et subversion au Maroc, 1856-1912, in C. Santucci (dir.), *Le Maroc actuel*, Paris, CNRS, 1992, pp. 45-58.
- Protections, Protectorat, Nationalisme, 1904-1938, in *Hespéris-Tamuda*, 1978-1979, pp. 173-197.
- *Les Protégés. Contribution à l'histoire contemporaine du Maroc*, Publications de la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines de Rabat, 1996.

Le Bœuf, Paul, *De la protection diplomatique et consulaire des indigènes au Maroc*, Bergerac, 1905.
Mackenzie, Donald, *A Report on the Protégé System in Morocco,* London, 1890.

Martin, Louis, De la protection au Maroc, in *Archives Marocaines*, vol. XV, 1909, pp. 1-32.

Michaux-Bellaire, Edouard, - La maison d'Ouezzan, *Revue du Monde Musulman*, 5, 1908.

- Le Touat et les chorfa d'Ouezzan, *Mémorail Henri Basset*, publié par l'Institut des Hautes Etudes Marocaines, Paris, 1928, pp. 139-151.

Penz, Charles, *Journal du consulat de France à Maroc 1767-1785, paraphé par Louis Chénier*, Casablanca, Imp. Réunies, 1943.

Perdicaris, Ion, *American Claims and the Protection of Native Subjects in Morocco, by a Foreign Resident*, London, 1886.

Roche, Yves, *Juridictions consulaires anglaises en Orient, Turquie, Perse, Mascate et Maroc*, Paris, 1904.

Wendel, Hugo C.M., The Protégé System in Morocco, *Journal of Modern History* 2, 1930, pp. 48-60.

Weyl, Jonas, *Les Juifs protégés français aux Echelles du Levant et en Barbarie sous le règne de Louis XIV et Louis XV d'après des documents inédits tirés des Archives de la Chambre de Commerce de Marseille*, Paris, 1886.

ملاحق

1- تصميم طنجة (1911-1912)

2- رسالة السلطان سيدي محمد بن عبدالرحمان حول إشكالية انخفاض مداخيل المكوس

3 – نموذج للمراسلات المتعلقة بعصيان المحميين وضلوعهم في الاضطرابات

4- رسالة خاصة بديون الأجانب على العمال والأشياخ

5- مطالب المفوضيات بشأن ديون الأجانب والمحميين

6- تراجع ورثة أحد تجار السلطان السابقين عن الاتفاق المبرم مع المخزن بشأن ديون الهالك

7- محاولة تقنين تنقلات السماسرة بالبوادي للحد من مطالبهم بالتعويض عن أضرار وهمية

8- ضلوع أحد الحاج عبد السلام الوزاني في اضطراب الأوضاع بقبيلة أنجرا

9- الصفحة الأولى من "الرسالة في أهل البصبور الحثالة" لأبي حامد العربي المشرفي

10 – وثيقة مقتبسة من ملف لطلب الجنسية البريطانية لفائدة يهودي مغربي مقيم بإنجلترا

11- رسالة وجهها النائب بركاش إلى رؤساء الجمعيات اليهودية البريطانية

12- شهادة عدلية خاصة ب"أحداث دمنات"

13- مقال خاص بقضية الماجور سبيلسبوري وتعاطيه لتهريب الأسلحة بجنوب المغرب، صدر بجريدة فرنسية (*Le Journal des Débats*, 9 février 1898)

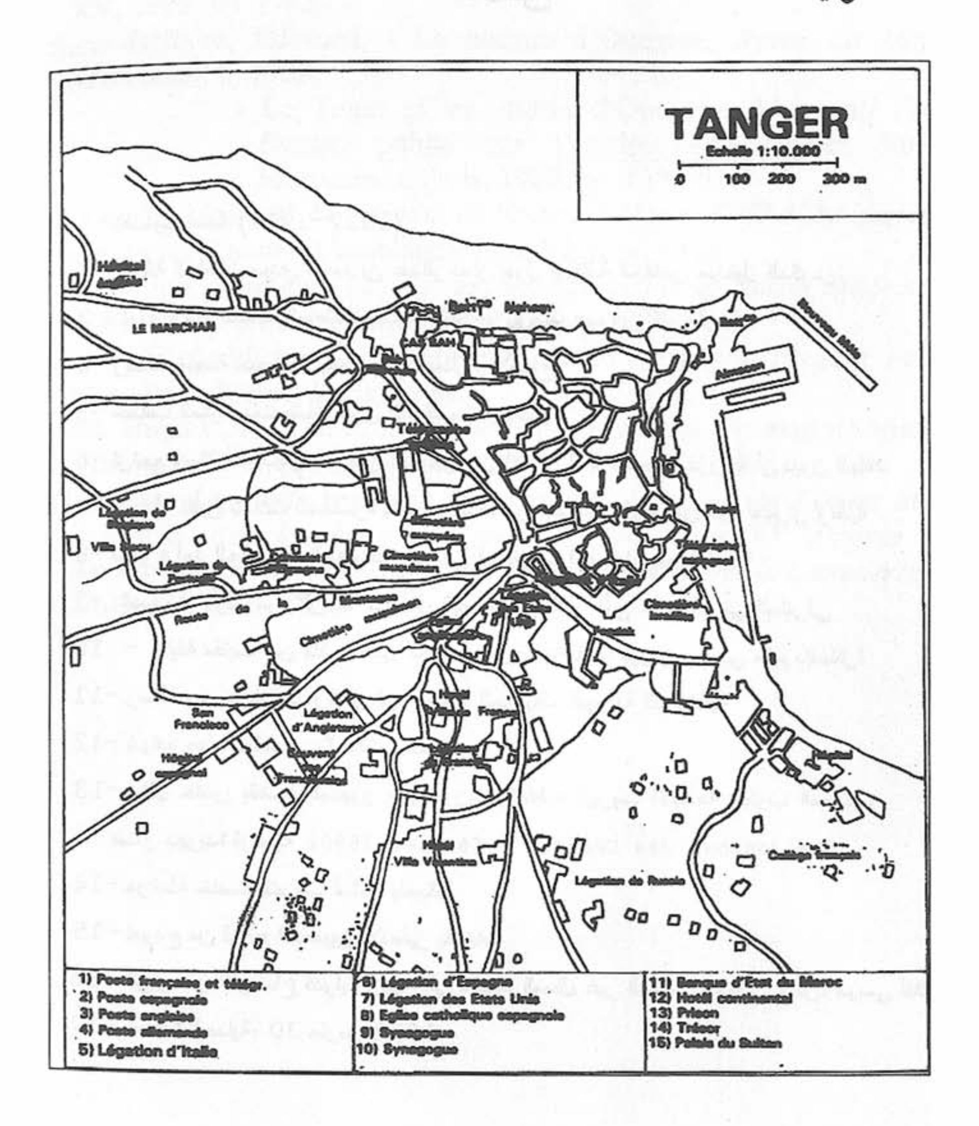
14- مراسلة خاصة بتهريب أسلحة بلجيكية

15- نموذج من لوائح المحميين الانجليز بالرباط

16- تقرير عن الأوضاع الدولية وجهه إلى باحماد الممثل غير الرسمي للمخزن بلندن، موسى أفلالو

17- معاهدة الحماية، 30 مارس 1912

الوثيقة 1


TANGER
Echelle 1:10.000
0 100 200 300 m
Hôpital Anglais
LE MARCHAN
CASBAH
Télégraphe
Légation de Belgique
Villa Sacu
Légation de Portugal
Cimetière européen
Cimetière musulman
Route de la Montagne
Cimetière musulman
Phare
Télégraphe espagnol
Cimetière Israélite
San Francisco
Légation d'Angleterre
Hôpital espagnol
Hotel Villa Valentina
Légation de Russie
Collège français
Hôpital
Nouveau Môle
Douane
1) Poste française et télégr.
2) Poste espagnole
3) Poste anglaise
4) Poste allemande
5) Légation d'Italie
6) Légation d'Espagne
7) Légation des Etats Unis
8) Eglise catholique espagnole
9) Synagogue
10) Synagogue
11) Banque d'Etat du Maroc
12) Hotel continental
13) Prison
14) Trésor
15) Palais du Sultan

الوثيقة 2

الوثيقة 3



الوثيقة 4

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما



خديمنا الأرضى الطالب محمد [illegible] أعانك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد فقد وصل كتابك [illegible]

كنت قدمته في شأن مكاتب الشراء التي وجهتها متضمنة لما يلزم العمال والأمناء [illegible] وطلبوا [illegible] بالزيادة

[illegible] على عدم تمييزهم [illegible] والرخص وتخفيض [illegible] العمال الرجوع [illegible] وتعليم أصحاب المال [illegible]

وأنه لما أخبرتهم [illegible] بمن يقبلون [illegible] على عدم زيادة [illegible] مع [illegible] وأنهم لا يقبلون [illegible]

[illegible] وأن [illegible] بلوغ [illegible] على [illegible] الأشياخ [illegible]

[illegible] فتحوا [illegible] وأنا إذا ما عزنا على [illegible] حتى لا يقبض [illegible]

كل [illegible] موجودون [illegible] وذكروا [illegible] على [illegible]

وأنهم [illegible] بحيث لم يقبلوا [illegible] علينا [illegible]

[illegible] للشرع [illegible] وكل واحد من العمال [illegible]

يتولى الكلام عليه [illegible] لكل واحد منهم [illegible] البحث [illegible] كما تقدم

ولا يخفى أن عليهم [illegible] من جانب [illegible] من جانب [illegible] كل واحد [illegible] عليهم [illegible]

[illegible] وفي 29 صفر عام 1287

الوثيقة 5

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

خديمنا الأرضى الطالب محمد [illegible] وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد وصلنا كتابك بشأن ما اقتضاه الذي [illegible]

[illegible]

بـ[illegible] على [illegible] إن شاء الله والسلام في 6 ذي الحجة الحرام عام 1283

الوثيقة 6

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

[illegible]

الوثيقة 7

الحمد لله وحده   وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وآله وصحبه وسلم

خديمنا الأرضى القائد محمد بن كانون وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله تعالى وبركاته وبعد فقد وصلنا كتابك بالأمور
التي نصصت الذي وردت على حضرتنا العالية بالله صحبة الرماة فقدموا مع خليفتنا الخاص بالله ... وكتب
محلتنا ومعا نسخة تقييد ... مع نسخة ما أجيب به عنها ... لتكون من الجميع على بال مما
وبجملة تلك الرسائل الزيادة ... ومن الريف الذي ذكر وانه قد ... زاده ... وكتب له ما كتب
ومن ... فإنه قبائل ... على ... فيستلم الغالب عليهم الانحراف والتعامي وعدم
الاستقامة لأحكام المخزنية فيهم لا سيما إذ اشتغل المخزن عنهم ولم يتصل ... بالحركة والتربية وسوء ... ينبغي
[illegible] ... وعدم ... بلادهم لا سيما ... بالرهاط ... التوجه إليهم ...
بالتغيير ... كان ... الزهاد ... أمير ...
... فلا ... معهم ... كانوا ... الغالب عليهم عموم الصلاح والاستقامة
... تغييره ... بقبائل الصلاح ... بلاد ... الخروج ...
... للمواضع التي ... عليهم ... ويغلب عليهم ... وعليه ... مع النواب ...
... حتى ... يعود ... للخروج ... القبائل ... ووقع له ... فيكون ...
... على جانب المخزن ... بالكلية ... المشاورة مع ... حتى ... ويعطوا ...
... ومن القبائل التي يغلب عليها الصلاح ... الأحكام المخزنية ومن القبائل ...
بعض ... بعض الأحيان ... والخيانة ... مع المخزن ...
... مع النواب ... الراحة ... بعض ...
... الدعوى ... وبعضهم ...
... بعض ...
... مع النواب ...
... القاعل ... لقوته ...
... مع ...
... الطريق ... الحرام ...

الوثيقة 8

الحمد لله وحده — وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

محبنا الأرضى الطالب عمر بن كاشرو حفظك الله وسلام عليك ورحمة الله
وبعد فقد أخبرنا وصيفنا المحجوب بن بوعزة أن الوزاني أتى لعند أهل العين الحمراء [illegible]
في الجزيرة مع أربعة من النصارى واستقبلهم من القائم عندهم من أعيان القبيلة الذي
وجههم العامل يزورونهم ويبشرونهم على موجب إتيانهم فأجابوه بأن عاملهم
وجههم إليهم [illegible] كان لعاملكم كلام [illegible] وجرى عليهم [illegible]
[illegible] ثم إن الخديم عبد الهادي توقف في تمييز ما أمر به [illegible]
النصارى الذي عندهم مع المذكور ووجهه لعندك يسألك [illegible] بالواقع [illegible]
له ما يكون عليه عمله في ذلك فلم نسألك به ووجهت له كتابا [illegible]
عليه في الرجوع للمحلة لتمييز ما أمروا به والمذكورين [illegible] الدخول [illegible]
عن المقصود الذي [illegible] مع أولاد العباد [illegible]
[illegible] في حفظ إن تسألني به [illegible] في ذلك [illegible]
[illegible] أعشى [illegible] تسألني مع البناشرور [illegible]
بذلك وتبشر له أن الوزاني [illegible] بالجزيرة [illegible]
[illegible] الجمال [illegible]
[illegible] عليهم وأن أجابت بأن الأمر [illegible]
[illegible] المذكور [illegible] وإن أجابت بأنهم [illegible]
[illegible] المذكور [illegible]
[illegible] النصارى [illegible]
[illegible]

[illegible]

9 février 1898.

LETTRE DU MAROC

Tentatives du Globe Venture Syndicate de la côte méridionale du Maroc.

On nous écrit de Tanger :

Le télégraphe vous a transmis la nouvelle, qui avait provoqué un certain émoi parmi nous, de la tentative de quelques sujets anglais pour s'installer sur la côte du Sous. Ces hardis négociants qui avaient frété un petit vapeur, la *Tourmaline*, battant, paraît-il, pavillon belge, ont été empêchés dans leur opération par le steamer chérifien *El-Hassani*, bien connu de tous ceux qui ont visité notre rade où ils ont vu durant des années se balancer ce vénérable représentant de la marine marocaine. Une sorte de lutte s'engagea ; le feu fut ouvert, affirme-t-on, par les Anglais ; mais force resta à l'autorité du Sultan, et trois sujets britanniques ont été emmenés. Ils sont actuellement dirigés vers le Maghzen, campé, ainsi que vous savez, aux environs de Casablanca, et en route pour regagner la ville de Merâkech.

Le Maroc est un pays incomparable. Il serait, en effet, difficile d'en trouver de semblable ; aussi, quand on traite des affaires de cette région, on ne saurait y apporter une trop grande prudence autant qu'une expérience trop approfondie des choses de cet empire bizarre. La diplomatie européenne, pour éviter l'ouverture d'une question dont les périls ne sont plus à démontrer, ne cesse d'entourer des plus grands ménagements l'homme malade du Moghreb. On ne peut donc, et pour la bonne logique des choses, que désapprouver toutes les manifestations et intempérances capables de troubler un aussi fragile état de choses. Dans cet ordre d'idées, nos légations respectent avec un grand scrupule l'autorité dite impériale du souverain, bien que ce Sultan infortuné passe toute son existence, à l'exemple de son père, à guerroyer contre ses sujets. Or, les habitants des régions du sud de l'empire n'ont qu'un vague soupçon de ce qu'est l'obéissance à un tel pouvoir. L'autorité, pour eux, est représentée par les influences religieuses de quelques grands chérifs, tel celui du Tazerouält ; par l'action locale de certains cheikhs, tel le fameux Birouck, qui, il y a quelque trente années, appelait de lui-même des commerçants européens pour augmenter, par un habile négoce, ses profits. Telles sont les conditions générales de l'état des contrées lointaines du Sous, de l'Ouad-Noun et de l'Ouad-Draco.

Sous le règne de Moulaï-el-Hassan, un Ecossais aussi aventureux qu'énergique avait réussi à exploiter cette situation et avait fondé au cap Juby, dans un îlot, une sorte de factorerie. Une Société s'était formée à Londres ; mais, malgré les capitaux, malgré l'endurance des Européens installés sur cette côte, les affaires ne prospérèrent pas. Une série de difficultés insurmontables en résultèrent. Il fut même un temps où la légation anglaise de Tanger n'était occupée qu'à essayer de régler avec le Sultan courroucé les réclamations qui, de part et d'autre, résultaient aux alentours de cette manière de factorerie. Bref, on en arriva, d'un commun accord, à céder, à beaux deniers comptants, ladite factorerie au Sultan et il n'est pas inutile d'ajouter que ce ne fut pas la Compagnie anglaise qui fit la plus mauvaise affaire. Depuis cette époque le gouvernement marocain a occupé le cap Juby ; ce qu'il en fait est facile à deviner, quand on connaît l'incapacité des Marocains à entretenir. Les gardiens, les fonctionnaires qui y ont été envoyés laissent tomber en ruine les bâtiments ; mais le Maghzen était heureux : il s'imaginait encore hier qu'il n'avait pas payé trop cher le droit d'être désormais tranquille de ce côté-là. C'était bien mal connaître l'esprit aventureux autant que pratique de quelques Anglais.

Les lauriers de la Compagnie du cap Juby étaient d'un bon exemple. C'est ainsi que se fonda le Globe Venture Syndicate, dont je vous ai longuement parlé alors qu'à ses débuts il envoya au Maroc un [illegible] personnages influents du Sous. Je vous ai fait à ce moment ressortir la non-valeur de ces documents n'émanant en réalité que de personnalités secondaires, la souveraineté du Sultan étant reconnue de par les chancelleries jusqu'à la petite rivière dite Seguiet-el-Hamra, située au sud du cap Juby. — Or, l'échec de cette dernière tentative nous montre la vigilance de l'autorité impériale à empêcher le renouvellement d'établissements et l'on ne saurait, à la vérité, l'en blâmer. Quant au droit du Sultan d'empêcher l'entrée des Européens en telle ou telle partie de son empire, il est plus contestable.

Dans l'affaire qui nous occupe, il est certain que la légation d'Angleterre fera porter ses négociations sur ce point et que la diplomatie marocaine invoquera, pour justifier cette prohibition, l'impossibilité de répondre de la sécurité d'Européens au milieu de populations sauvages et [illegible] Le débat s'engagera ; le représentant [illegible] que le fanatisme des sujets marocains [illegible] gé et excité, dans la mauvaise acception du terme, par le gouvernement chérifien et contre les Européens ; que c'est là un déplorable procédé de gouvernement capable d'amener de grands périls ; qu'au surplus rien n'est moins prouvé que les indigènes eussent mal accueilli les négociants anglais puisque ces derniers assurent avoir passé des traités avec eux.

Enfin, l'argument derrière lequel le Maghzen chérifien ne saurait longtemps s'abriter est son droit de fermer telle ou telle partie de son empire. Nous sommes, en effet, de ceux qui réprouvent tout ce qui pourrait entamer la souveraineté du Sultan et provoquer l'ouverture de cette question marocaine. Aussi estimons-nous que les procédés du gouvernement marocain sont mauvais, enfantins, si l'on peut ainsi s'exprimer, et d'une époque qui ne correspond plus à la nôtre. Qu'une surveillance active s'établisse le long de la côte pour éviter le scandale de la piraterie du Riff notamment ; que l'administration intérieure soit améliorée, remaniée ; qu'enfin les actes de ce gouvernement ne soient plus un objet d'horreur pour qui les connaît : voilà ce à quoi doivent tendre ceux qui veulent le bien du Maghzen. Quant à l'incident en question, en dépit des prédictions pessimistes qu'il ne manque pas de soulever, soyez persuadé qu'il sera résolu très simplement. Une indemnité très large finira par être consentie, et le gouvernement chérifien la versera au profit de ces Anglais. Cela ne sera même pas une des moindres opérations de ce Syndicat, en même temps que c'en sera la première.

Il nous reste toutefois à souhaiter que tout cela serve d'enseignement aussi bien à cette Compagnie de négociants qui à l'avenir témoigneront peut-être d'une plus exacte connaissance du pays pour ne plus s'exposer à un si piteux échec qu'à la légation britannique, qui certes tiendra, par ses conseils de prudence et de sagesse, à éviter le retour d'incidents qui, en définitive, ne sont pas faits pour maintenir le prestige européen en ce pays.

الوثيقة 10

I Aaron Afriat of No. 9 Catherine Court Seething Lane in the City of London Merchant do solemnly and sincerely declare that I am a native of Morocco and a subject of the Emperor of Morocco. That I am Twenty seven years of age and have been a resident in this Kingdom continually for the last seven years and intend to reside permanently in the United Kingdom of Great Britain. That I am unmarried – That I am a Merchant and have resided and been engaged in the aforesaid business for the last six years first at No. 3 Bury Street Saint Mary Axe in the City of London for Three years then at 56 Great Prescott Street Goodmans Fields afterwards at 31 Great Prescott Street Goodmans Fields both in the County of Middlesex for Two years afterwards at No. 2 King Street Finsbury in the County of Middlesex and at No. 2 Heneage Lane Bevis Marks in the City of London for one year. That I am much attached to the English Nation and am therefore anxious to possess all rights privileges and capacities of a British born subject and am desirous of purchasing property in the United Kingdom. That I am a person of great loyalty and well affected towards Her Majesty the Queen and Her Government —

And I make this solemn Declaration conscientiously believing the same to be true and by virtue of the provisions of an Act made and passed in the Session of Parliament of the fifth and sixth years of the reign of His late Majesty King William the Fourth, intituled An Act to repeal an Act of the present Session of Parliament intituled An Act for the more effectual abolition of Oaths and Affirmations taken and made in various departments of the State and to substitute Declarations in lieu thereof and for the more entire suppression of voluntary and extra judicial Oaths and Affidavits and to make other provisions for the abolition of unnecessary Oaths.

Subscribed and Declared at the Mansion House in the City of London this 14th day of January 1874.

Before me

Andrew Lusk
Lord Mayor

Aaron Afriat

Sold by Waterlow & Sons, Birchin Lane, London

الوثيقة 11

Letter addressed by the Moorish Minister for Foreign Affairs, CID MAHOMMED BARGASH, to the Elders of the Jewish Communities dwelling in Europe; dated 13th May, 1874.

الحمد لله وحده

الى المحبين المعتبرين البرزدنطي وكبرا جماعة اعيان اليهود القاطنين بيروب . بعد السؤال عنكم وعن كافة احوالكم نسال الله لنا ولكم الخير والعافية . وبعد فقد كان وصلنا على يد محبنا الكبلير المنيسطر بلنيبطن شير لسلطانة اكريت ابرطن سر جان هى دريمنض هى . كتابكم المكتوب لحضرة مولانا العالية بالله السلطان المعظم سيدنا ومولانا الحسن اعزه الله ونصره . يتضمن التهنية لجانبه العالي بالله بما من الله به سبحانه من وراثة سيادته ادامه الله لملك اسلافه الكرام المقدسين وجلوسه على كرسيهم المنيف بمنة الله وحمده وما ابديتموه من المحبة لجانبه الشريف واخلاصكم بالدعا لسيادته اعزه الله وتجديد الوصية على من بايالته السعيدة المحروسة بالله من اخوانكم اليهود بان يكون سيدنا ايده الله لهم كما كان سلفه قدس الله روحه وبحريهم على مضمن الظهير الشريف الصادر لهم من سدته العزيزة على يد المعتبر سار موسى منتفيوري الى اخر ما اشرتم اليه : فقد وجهنا كتابكم لحضرة مولانا الشريفة ونبه سيدنا اعزه الله باحسن قبول وامرني ايده الله ان نجاوب عنه ان الكتاب المشار اليه حل منه محله وقابله سيدنا ايده الله بما ينبغي له من القبول وبلوغ المامول . واما اخوانكم من اليهود الذين هم بايالة سيدنا السعيدة فقد جعلهم اعزه الله تحت ظله وهم من رعيته واهل ذمته يراعي فيهم وصية نبينا صلى الله عليه وسلم الحيا بهم لسيادته واستيطانهم ببلاده كما يراعى ايده الله بعين الاعتنا الظهير الكريم الصادر لهم من حضرة مولانا المقدس بالله ويعاملهم سيدنا اعزه الله بمقتضى الحق ويشملهم انشا الله عدله وفضله فلا تصلهم يد عادية ولا يظلمون ولا يمتهنون من حضرة واجب في حاضرة ولا بادية فلتطب انفسكم بذلك : هذا مضمن الجواب الشريف واقتضى الحال تاخير كتب هذا الى ان حللنا بطنجة لتوجيهه اليكم على يد محب الجميع المنيسطر المشار اليه ودمتم بخير . والسلام في 26 ربيع الاول عام 1291

خديم المقام العالي بالله
محمد بركاش
لطف الله به .

(*Translation.*)

Praise to the One God!

To our honourable friends the President and Elders of the Jewish communities dwelling in Europe.

After making inquiries regarding you and regarding your welfare, and beseeching God to preserve us and you in health and happiness, we have to acquaint you that we received through our friend the Minister Plenipotentiary of the Queen of Great Britain, Sir J. D. Hay, the letter you addressed to our Lord, exalted by God, the mighty Sultan, our Lord and master Hassan—may God cause him to be honoured and protected—in which you congratulate the Presence, exalted by God, and who puts his trust in the Almighty, on his succession to the kingdom of his honourable and blessed ancestor, and on his being seated on their throne, and you offer expressions of good will to his Sheriffian Presence, and your prayers for the welfare of his Majesty, may God give honour to him. You ask for a renewal of the protection granted to your Jewish brethren in these happy dominions, protected by God, and that our Lord, may God assist him, should act towards them as his sire, the blessed by God, and confirm the Sheriffian edict issued to them by our (late) beloved Lord, through the hand of the excellent Sir Moses Montefiore, and other matters as related by you.

We forwarded your letter to the Sheriffian presence of our Master, and our Lord, may God give him honour, received it with favour, and has ordered us, may God assist him, to reply that your letter had reached him, and that our Lord had accepted it in a suitable and favourable manner. With regard to your brethren in the happy dominions of our Lord, he, may God give him honour, has placed them under his shadow; our Prophet, may God accept prayers through him, recommended that those subjects and taxed people should be protected, and our Lord, may God assist him, will respect also with due consideration the honoured edict issued to the Jews by our Lord, blessed by God, and our Lord will continue to put it in force, and will extend them, if it please God, justice and benevolence, not permitting that injustice should be done unto them, and that there should be no hindrance in their obtaining justice either in the towns or country.

The above are the contents of the Sheriffian reply which we had delayed to communicate until we returned to Tangier, in order that we might forward it to you through the friend of all, the above-mentioned minister.

Wishing you well. Friendship.

26, *Rabea, the 1st year*, 1291.

The Officer of the Court, exalted by God.

(Signed) MAHOMMED BARGASH,
May God be merciful to him.

True translation.

(Signed) R. DRUMMOND HAY.

الوثيقة 12

الوثيقة 13

9 février 1898.

LETTRE DU MAROC

Tentatives du Globe Venture Syndicate de la côte méridionale du Maroc.

On nous écrit de Tanger :

Le télégraphe vous a transmis la nouvelle, qui avait provoqué un certain émoi parmi nous, de la tentative de quelques sujets anglais pour s'installer sur la côte du Sous. Ces hardis négociants qui avaient frété un petit vapeur, la *Tourmaline*, battant, paraît-il, pavillon belge, ont été empêchés dans leur opération par le steamer chérifien *El-Hassani*, bien connu de tous ceux qui ont visité notre rade où ils ont vu durant des années se balancer ce vénérable représentant de la marine marocaine. Une sorte de lutte s'engagea ; le feu fut ouvert, affirme-t-on, par les Anglais ; mais force resta à l'autorité du Sultan, et trois sujets britanniques ont été emmenés. Ils sont actuellement dirigés vers le Maghzen, campé, ainsi que vous savez, aux environs de Casablanca, et en route pour regagner la ville de Merâkech.

Le Maroc est un pays incomparable. Il serait, en effet, difficile d'en trouver de semblable ; aussi, quand on traite des affaires de cette région, on ne saurait y apporter une trop grande prudence autant qu'une expérience trop approfondie des choses de cet empire bizarre. La diplomatie européenne, pour éviter l'ouverture d'une question dont les périls ne sont plus à démontrer, ne cesse d'entourer des plus grands ménagements l'homme malade du Moghreb. On ne peut donc, et pour la bonne logique des choses, que désapprouver toutes les manifestations et intempérances capables de troubler un aussi fragile état de choses. Dans cet ordre d'idées, nos légations respectent avec un grand scrupule l'autorité dite impériale du souverain, bien que ce Sultan infortuné passe toute son existence, à l'exemple de son père, à guerroyer contre ses sujets. Or, les habitants des régions du sud de l'empire n'ont qu'un vague soupçon de ce qu'est l'obéissance à un tel pouvoir. L'autorité, pour eux, est représentée par les influences religieuses de quelques grands chérifs, tel celui du Tazeroualt ; par l'action locale de certains cheikhs, tel le fameux Birouck, qui, il y a quelque trente années, appelait de lui-même des commerçants européens pour augmenter, par un habile négoce, ses profits. Telles sont les conditions générales de l'état des contrées lointaines du Sous, de l'Ouad-Noun et de l'Ouad-Draa.

Sous le règne de Moulaï-el-Hassan, un Écossais aussi aventureux qu'énergique avait réussi à exploiter cette situation et avait fondé au cap Juby, dans un îlot, une sorte de factorerie. Une Société s'était formée à Londres ; mais, malgré les capitaux, malgré l'endurance des Européens installés sur cette côte, les affaires ne prospérèrent pas. Une série de difficultés insurmontables en résultèrent. Il fut même un temps où la légation anglaise de Tanger n'était occupée qu'à essayer de régler avec le Sultan courroucé les réclamations qui, de part et d'autre, résultaient aux alentours de cette manière de factorerie. Bref, on en arriva, d'un commun accord, à céder, à beaux deniers comptants, ladite factorerie au Sultan et il n'est pas inutile d'ajouter que ce ne fut pas la Compagnie anglaise qui fit la plus mauvaise affaire. Depuis cette époque le gouvernement marocain a occupé le cap Juby ; ce qu'il en fait est facile à deviner, quand on connaît l'incapacité des Marocains à entretenir. Les gardiens, les fonctionnaires qui y ont été envoyés laissent tomber en ruine les bâtiments ; mais le Maghzen était heureux : il s'imaginait encore hier qu'il n'avait pas payé trop cher le droit d'être désormais tranquille de ce côté-là. C'était bien mal connaître l'esprit aventureux autant que pratique de quelques Anglais.

Les lauriers de la Compagnie du cap Juby étaient d'un bon exemple. C'est ainsi que se fonda le Globe Venture Syndicate, dont je vous ai longuement parlé alors qu'à ses débuts il envoya au Maroc un personnages influents du Sous. Je vous ai fait à ce moment ressortir la non-valeur de ces documents n'émanant en réalité que de personnalités secondaires, la souveraineté du Sultan étant reconnue de par les chancelleries jusqu'à la petite rivière dite Seguiet-el-Hamra, située au sud du cap Juby. — Or, l'échec de cette dernière tentative nous montre la vigilance de l'autorité impériale à empêcher le renouvellement d'établissements et l'on ne saurait, à la vérité, l'en blâmer. Quant au droit du Sultan d'empêcher l'entrée des Européens en telle ou telle partie de son empire, il est plus contestable.

Dans l'affaire qui nous occupe, il est certain que la légation d'Angleterre fera porter ses négociations sur ce point et que la diplomatie marocaine invoquera, pour justifier cette prohibition, l'impossibilité de répondre de la sécurité d'Européens au milieu de populations sauvages et [illegible] débat s'engagera ; le représentant [illegible] que le fanatisme des sujets [illegible] et excité, dans la mauvaise acception du terme, par le gouvernement chérifien et contre les Européens ; que c'est là un déplorable procédé de gouvernement capable d'amener de grands périls ; qu'au surplus rien n'est moins prouvé qu'e les indigènes eussent mal accueilli les négociants anglais puisque ces derniers assurent avoir passé des traités avec eux.

Enfin, l'argument derrière lequel le Maghzen chérifien ne saurait longtemps s'abriter est son droit de fermer telle ou telle partie de son empire. Nous sommes, en effet, de ceux qui réprouvent tout ce qui pourrait entamer la souveraineté du Sultan et provoquer l'ouverture de cette question marocaine. Aussi estimons-nous que les procédés du gouvernement marocain sont mauvais, enfantins, si l'on peut ainsi s'exprimer, et d'une époque qui ne correspond plus à la nôtre. Qu'une surveillance active s'établisse le long de la côte pour éviter le scandale de la piraterie du Riff notamment ; que l'administration intérieure soit améliorée, remaniée ; qu'enfin les actes de ce gouvernement ne soient plus un objet d'horreur pour qui les connaît : voilà ce à quoi doivent tendre ceux qui veulent le bien du Maghzen. Quant à l'incident en question, en dépit des prédictions pessimistes qu'il ne manque pas de soulever, soyez persuadé qu'il sera résolu très simplement. Une indemnité très large finira par être consentie, et le gouvernement chérifien la versera au profit de ces Anglais. Cela ne sera même pas une des moindres opérations de ce Syndicat, en même temps que c'en sera la première.

Il nous reste toutefois à souhaiter que tout cela serve d'enseignement aussi bien à cette Compagnie de négociants qui à l'avenir témoigneront peut-être d'une plus exacte connaissance du pays pour ne plus s'exposer à un si piteux échec qu'à la légation britannique, qui certes tiendra, par ses conseils de prudence et de sagesse, à éviter le retour d'incidents qui, en définitive, ne sont pas faits pour maintenir le prestige européen en ce pays.

الوثيقة 14

الحمد لله وحده

وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما

خديمنا الأرضى القايد أحمد السوسي وفقك الله وسلام عليك ورحمة الله وبعد فقد بلغ
علمنا الشريف أن بابورا [illegible] حمل في مركز الإيالة الغربية من مرسى
انعيم بلجيكة ثمانماية وعشرين من صناديق العدة البلجيكية وثلاثة عشر من
صناديق الفرطوس بقصد إنزال ذلك على وجه التهريب بناحية تلك المرسى أو غيرها وغير
وصل لجبل طارق ينتظر انتهاز الفرصة في إنزال ذلك بالمحل الذي يمكنه فيه وأن بابورا
آخر يسمى [illegible] حمل من المرسى المذكورة أيضا ستماية وعشرين من العدة بقصد إنزالها
بالمرسى [illegible] وغيرها المنفتحة أن ذلك جرى بطلب للبناء وأن بابورا ثالثا
ألمانيا يسمى [illegible] من كبانية [illegible] حمل من المرسى المذكورة ثمانية وخمسين صندوقا من
العدة بقصد إنزالها بالسوس أو غيره مما يمكنه انتهاز الفرصة فيه وأمرنا أمناء المرسى
بالتيقظ لذلك وبالتوجه على بال من البابورات المذكورة ونصب العيون وانتظارها في
المرسى على ذلك وبمطالعة الشافية [illegible] بمثل ذلك وبالتشمير عن ساعد الجد
والاجتهاد في التفتيش وبإعمال التفتيش والحراسة على البابورات المذكورة وغيرها حتى
[illegible] المستقلين بها [illegible] ووضع العثور على شيء مما ذكر
[illegible] على المعهود في [illegible] والسلام في 28 [illegible] عام 1323

الوثيقة 15

التجار المذكورون	بالبلاد	439	العلمي بن الصغير بن كيران
التجار المذكورون	بالبلاد	440	بوزكار بن السعيد بن جنيني
التجار المذكورون	بالبلاد	441	سيدي محمد بن موسى بن بنيس
التجار المذكورون	بالبلاد	442	سيدي محمد بن بوسلهام الزواكي الخرايف
التجار المذكورون	بالبلاد	443	سيدي محمد بوسيبان
التجار المذكورون	بالبلاد	444	محمد بن السنكاع الحشناوي
التجار المذكورون	بالبلاد	445	الحسين بن الحسين الشوصي
التجار المذكورون	بالبلاد	446	سيدي محمد بن المبلودي العكباشي
التجار المذكورون	بالبلاد	447	رحال بن احمد المسمى غبيشي
التجار حبيب بن الحسين بن (؟)	بالبلاد	448	سيدي محمد بن ابراهيم الصبودي
التجار المذكورون	بالبلاد	449	سيدي محمد بن المفضل بوزرام
التجار المذكورون	بالبلاد	450	عيسى بن السعيد الجوي الحشناوي
التجار المذكورون	بالبلاد	451	ازنيبر بن المبلودي المحمادي
التجار المذكورون	بالبلاد	452	[illegible] الوكادي
التجار المذكورون	بالبلاد	453	عبد السلام بن قاسم المنبهي
التجار المذكورون	بالبلاد	454	الصغير البعمي
التجار المذكورون	بالبلاد	455	المحجوب بن محمد الصقلي
التجار المذكورون	بالبلاد	~~456~~ 454 [illegible]	[illegible]
الطالب الجليل	بالبلاد	457	عبد السلام المحمودي
التاجر جرجي بن نسوس	بالبلاد	~~459~~ 458	ابراهيم بن زريق

British Vice Consulate
Rabat November 20th 1908

Geo [illegible]
Vice Consul

BRITISH LEGATION TANGIER

Reginald Lister

1326 قعدة 6

الوثيقة 16



(1) ع

4, Eastcheap

London,

E.C.

23 شوال 1312

18

الحمد لله وحده

لوندريز 23 شوال 1312

سيدي الفقيه الوزير سيدي احمد بن الفقيه سيدي موسى اعزه الله

السلام عليك كثير ونرجا تكون بخير انشا الله

اني كتبت لك الجمعة الفايتة وكان نزيدك هذه على خبارات

على الشينا مع جابان

امس شرحت الباشادورات متع هذه تناين جنوس راهم

في شرلا خلوطة يعملوا على شروطات الصولح وكل بقا الحرب

بعضهم - والناس يقولوا الشروطات هم الشينا يعطيوا الى

جابان الجزيرة الكبيرة اسمها فرموزي ويعطيوا طرف ارض

اخور كبير وهذه الجزيرة فرموزي يخرج منها الطابور.

وزايد يعطيوا ايضا £30.000.000 يعني 150 مليون

متع الريال يخلاص بالفضة على 5 سنين ولازم الشينا

يفتحوا ثلاثة او 7 مراسي اخرين زايدين على ما عندهم

الى البيع والشرا ودخول المراكب - والناس يقولوا واين

من غير هذه الشروطات تراهم ذكروا شي شروطات مخلوطين

مخبين على جنوس بر النصارى والناس يقولوا واين

في هذه الشروطات المخلوطين راه هذه تناين جنوس جابان

والشينا تعاملوا باش هم يجمعوا بعضهم البعض كونطرا

جنوس بر النصارى - وفي يجمعوا التحقيق متع هذه

الشروطات لازم النجليز والموسكو يدخلوا روسهم في هذه

شي حيس في جميع الحال يشوفوا اهل جابان يرجعوا جنس

كبير بزاف -

TRAITE DE PROTECTORAT signé à Fès le 30 mars 1912 (1).

Le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de S. M. Chérifienne, soucieux d'établir au Maroc un régime régulier, fondé sur l'ordre intérieur et la sécurité générale, qui permette l'introduction des réformes et assure le développement économique du pays, sont convenus des dispositions suivantes :

ARTICLE PREMIER. — Le Gouvernement de la République française et S. M. le Sultan sont d'accord pour instituer au Maroc un nouveau régime comportant les réformes administratives, judiciaires, scolaires, économiques, financières et militaires que le Gouvernement français jugera utile d'introduire sur le territoire marocain.

Ce régime sauvegardera la situation religieuse, le respect et le prestige traditionnel du Sultan, l'exercice de la religion musulmane et des institutions religieuses, notamment de celles des Habous. Il comportera l'organisation d'un Makhzen chérifien réformé.

Le Gouvernement de la République se concertera avec le Gouvernement espagnol au sujet des intérêts que ce gouvernement tient de sa position géographique et de ses possessions territoriales sur la côte marocaine.

De même, la ville de Tanger gardera le caractère spécial qui lui a été reconnu et qui déterminera son organisation municipale.

ART. 2. — S. M. le Sultan admet, dès maintenant, que le Gouvernement français procède, après avoir prévenu le Makhzen, aux occupations militaires du territoire marocain qu'il jugerait nécessaires au maintien de l'ordre et de la sécurité des transactions commerciales et à ce qu'il exerce toute action de police sur terre et dans les eaux maroaines.

ART. 3. — Le Gouvernement de la République prend l'engagement de prêter un constant appui à S. M. Chérifienne contre tout danger qui menacerait sa personne ou son trône ou qui compromettrait la tranquillité de ses Etats. Le même appui sera prêté à l'héritier du trône et à ses successeurs.

ART. 4. — Les mesures que nécessitera le nouveau régime de protectorat seront édictées, sur la proposition du Gouvernement français, par S. M. Chérifienne ou par les autorités auxquelles elle en aura délégué le pouvoir. Il en sera de même des règlements nouveaux et des modifications aux règlements existants.

ART. 5. — Le Gouvernement français sera représenté auprès de S. M. Chérifienne par un Commissaire résident général, dépositaire de tous les pouvoirs de la République au Maroc, qui veillera à l'exécution du présent accord.

Le Commissaire résident général sera le seul intermédiaire du Sultan auprès des représentants étrangers et dans les rapports que ces représentants entretiennent avec le Gouvernement marocain. Il sera, notamment, chargé de toutes les questions intéressant les étrangers dans l'Empire chérifien. Il aura le pouvoir d'approuver et de promulguer, au nom du Gouvernement français, tous les décrets rendus par S. M. Chérifienne.

ART. 6. — Les agents diplomatiques et consulaires de la France seront chargés de la représentation et de la protection des sujets et des intérêts marocains à l'etranger.

S. M. le Sultan s'engage à ne conclure aucun acte ayant un caractère international sans l'assentiment préalable du Gouvernement de la Répulbique française.

ART. 7. — Le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de S. M. Chérifienne se réservent de fixer, d'un commun accord, les bases d'une réorganisation financière qui, en respectant les droits conférés aux porteurs des titres des emprunts publics marocains, permette de garantir les engagements du Trésor chérifien et de percevoir régulièrement les revenus de l'Empire.

ART. 8. — S. M. Chérifienne s'interdit de contracter à l'avenir, directement ou indirectement, aucun emprunt public ou privé, et d'accorder, sous une forme quelconque, aucune concession sans l'autorisation du Gouvernement français.

ART. 9. — La présente convention sera soumise à la ratification du Gouvernement de la République française et l'instrument de ladite ratification sera remis à S. M. le Sultan dans le plus bref délai possible.

En foi de quoi les soussignés ont dressé le présent acte et l'ont revêtu de leurs cachets.

Fait à Fès, le 30 mars 1912 (11 rebiah 1330).

REGNAULT.
MOULAY ABD-EL-HAFID.

(1) Approuvé par une loi du 15 juillet 1912 ; promulgué par décret du 20 juillet 1912 (Journal officiel des 18 juillet et 27 juillet 1912 ; Bulletin officiel du 1er novembre 1912).

فهرس الأسماء

فهرس المحتويات

الفصل الثالث
الحماية وتلاشي الهياكل التقليدية

الفصل الرابع
التعبئة السياسية- الدينية

الفصل الخامس
بين الدبلوماسية والبوارج الحربية

الفصل السادس

من حماية الأشخاص إلى حماية الدولة



محمد كنبيب، أستاذ التعليم العالي بجامعة محمد الخامس بالرباط، حاصل على دكتوراه الدولة في الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة باريس - السربون، متخصص في تاريخ العلاقات الدولية ومسألة الأقليات. حاضر بكبريات الجامعات الأوربية والأمريكية، ودرس بالولايات المتحدة وبجامعتي السربون (باريس) وأكسفورد (بريطانيا العظمى). شغل منصب مستشار ثقافي بسفارة المملكة المغربية بفرنسا. تنكب اهتماماته وبحوثه حاليا حول تاريخ الحاضر.

يقترح علينا هذا الكتاب الزاخر بمعرفة مبنية بإحكام قراءة صائبة للقرن التاسع عشر لا يسعنا سوى قبولها؛ في تناوله لموضوع الدولة المغربية، يبين محمد كنبيب بمهارة تآكل هذه الدولة تحت وطأة خليط مذيب تداخلت فيه أنشطة ومناورات القناصل و المحميين. إن الاستنباط الثاقب الذي خلص إليه المؤلف يحوي في حد ذاته حقيقة سياسية، أخلاقية أو مدنية، حسب ما نريد. في عصرنا هذا، حيث يبدو من اللائق الدعوة إلى دولة متواضعة، بل الأكثر من ذلك إلى الحد الأدنى من الدولة، يدعونا هذا الكتاب الثمين... ، حسب اعتقادي، إلى النظر إلى الدولة بصفتها المحافظ الذي لا يمكن الاستغناء عنه لضمان النظام العام. لن نكون سذاجا ونعتبر أن هذا الجهاز محايد ويعلو فوق الخلافات الاجتماعية، كما أننا سوف لن نختفي خلف وهم اليقينية الدغماتية لنجزم بأنه لا يخدم سوى مصالح الطبقة (أو الفئة) المهيمنة. ليس من أدنى مزايا هذا الكتاب الذي ينطلق من موضوع دقيق وصعب، حثنا على تأمل مليا العلاقة الثلاثية القائمة بين الدولة والمجتمع و المحيط الدولي، — لا من زاوية المقاربة اللاتاريخية وجبر العلوم الاجتماعية والسياسية ولكن على ضوء التجربة التاريخية الفعلية بكل خصوصياتها؛ إن مثل هذا الخيار ليشكل أفضل وسيلة لحمل الفاعلين وأصحاب القرار على استخلاص الدروس من الماضي وصقل تفكير (المواطن) المبالي بما يجري حوله.

دانييل ريفي
أستاذ التاريخ المعاصر
جامعة باريس I — السربون

Daniel Rivet
Université Paris I - Sorbonne